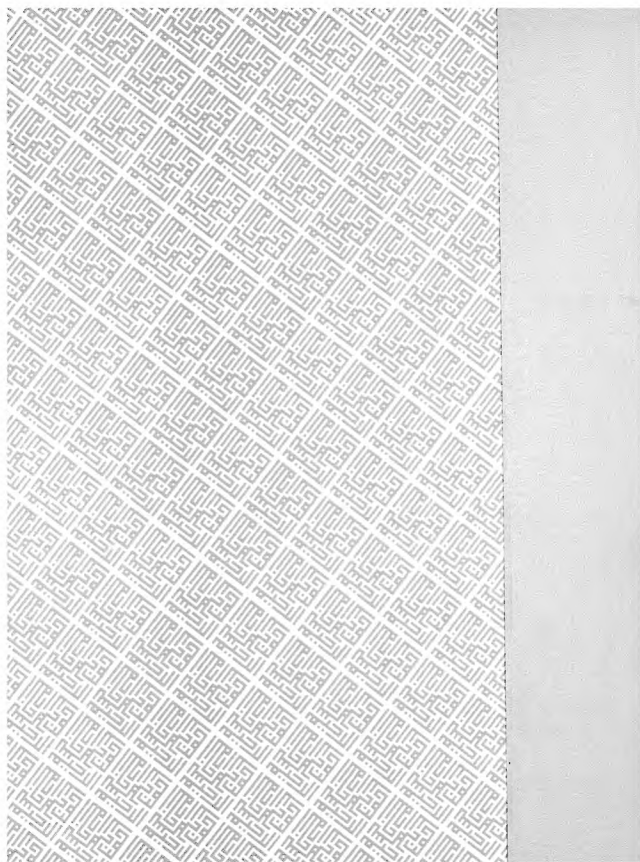
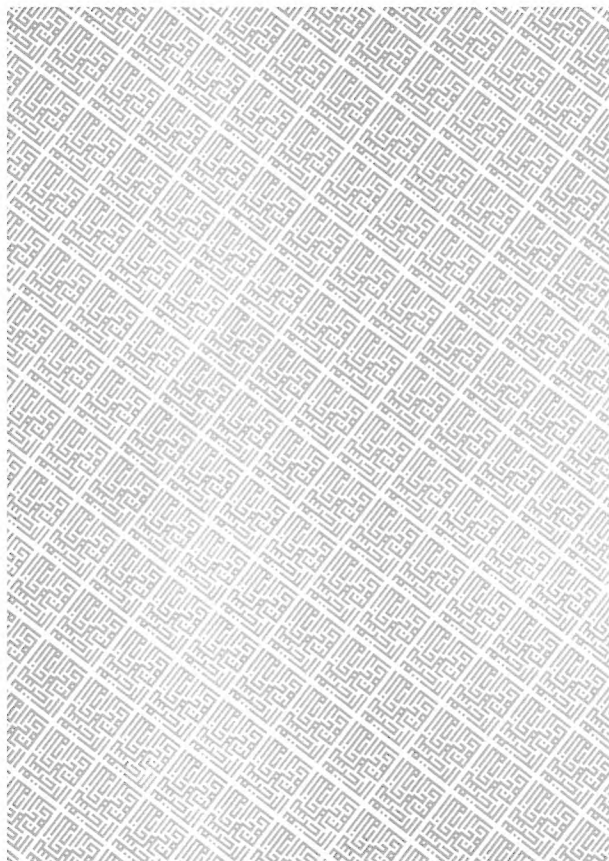


محاضر
اجتماع مجلس الشيوخ المصري

١٩٣٢





مَجْلِسُ الشُّعُوبِ

الادارة التشريعية

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢

باعتقاد إنشاء

خزان جبل الاولياء

(ع)

فهرس

ملحق

- ١ - كتاب وزارة الأشغال العمومية المقدم به المرسوم بمشروع قانون بإعتماد إنشاء تزان جبل الأولياء في الديران إلى مجلس النواب
- ٢ - مرسوم بمشروع قانون بإعتماد إنشاء تزان جبل الأولياء
- ٣ - مذكرة وزارة الأشغال العمومية
- ٤ - قرار مجلس النواب - إضافة مشروع القانون بإعتماد إنشاء تزان جبل الأولياء إلى لجنة خاصة
- ٥ - محاضر جلسات لجنة مشروع إنشاء تزان جبل الأولياء بمجلس النواب
- ٦ - تقرير اللجنة الخاصة بمشروع القانون بإعتماد إنشاء تزان جبل الأولياء بمجلس النواب
- ٧ - مناقشات مجلس النواب
- (أ) مجلة ١٦ ماي ١٩٢٢
- خطبة حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك
- (ب) مجلة ١٧ ماي ١٩٢٢
- (أ) خطبة حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك
- خطبة (المقرر) حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك
- خطبة حضرة النائب المحترم محمد فهم القوي
- (ج) مجلة ١٨ ماي ١٩٢٢
- خطبة حضرة النائب المحترم أحمد والي الجفني
- » (المقرر) حضرة النائب المحترم علي المزلاوي بك
- » حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك
- » » » عبد العزيز الصوياني
- » » » إبراهيم مسروق أبا
- » » » فكري الصائغ
- (د) مجلة ٢٣ ماي ١٩٢٢
- خطبة حضرة صاحب المولة رئيس مجلس الوزراء (اسماعيل صدق باشا)
- » (المقرر) حضرة النائب المحترم أحمد رشدي
- » حضرة النائب المحترم مصطفى القشورجي
- » (المقرر) حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك
- » حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل
- » » » عبد الحفيظ حلفي غنام بك

الصفحة

خطبة حضرة صاحب السادة وزير الأشغال (إبراهيم نهي كرم ياشا)	٢١٠
» » المذلة رئيس مجلس الوزراء (إسماعيل صدق ياشا)	٢١٤
٨ — قرار مجلس الشيوخ — إحالة مشروع القانون بإعتماد إنشاء نهران جيلي الأولياء إلى لجنة الأشغال منفا إليها اثنا عشر عضوا...	٢٢٠
٩ — تقرير لجنة الأشغال لمجلس الشيوخ منفا إليها اثنا عشر عضوا عن مشروع للقانون بإعتمادات إنشاء نهران جيلي الأولياء ...	٢٢٢
١٠ — مناقشات مجلس الشيوخ	٢٢٨
(١) بجلسة ١٤ يوتيه سنة ١٩٣٢ ...	—
خطبة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك	٢٢٨
(ب) بجلسة ١٥ يوتيه سنة ١٩٣٢ ...	٢٢٣
(تابع) خطبة حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك...	٢٣٢
خطبة حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البلي بك	٢٤٥
» » » مجد فيه بك	٢٤٨
» » » حبيب دوس بك	٢٥٠
» (المقرر) حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان ياشا ...	٢٥١
» حضرة الشيخ المحترم محمود إسماعيل أياقة بك	٢٥٥
» » » عبد الله صبيح بك	٢٥٥
» (المقرر) حضرة الشيخ المحترم عبد الحميد سليمان ياشا ...	٢٥٦
كلمة حضرة صاحب المذلة رئيس مجلس الشيوخ (يحيى إبراهيم ياشا)	٢٥٧
١١ — القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢ بإعتماد إنشاء نهران جيلي الأولياء	٢٥٨

يعلن

قدم حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية إلى مجلس النواب بجلسته المنعقدة في يوم ٣ فبراير سنة ١٩٣٢ مرسوماً بمشروع قانون باعتبار إنشاء خزان جبل الأولياء بالسودان ودمه مذكرة بشأن هذا المشروع .

فقرّر المجلس في الجلسة نفسها إحالة المشروع إلى لجنة مكونة من سبعة عشر عضواً من حضرات النواب المحترمين . فبحثته وقدمت تقريراً عنه ناقشه المجلس في جلسته المنعقدة في ١٦ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٢ و انتهى بأن أقر المشروع كما قدّمته الحكومة .

ثم أحيل للمشروع إلى مجلس الشيوخ فقرّر بدوره إحالته إلى لجنة الأشغال منضياً إليها اثنا عشر عضواً من حضرات الشيوخ المحترمين فبحثته وقدمت تقريراً ناقشه المجلس بجلسته المنعقدة في يومي ١٤ و ١٥ سنة ١٩٣٢ وأقر المشروع أيضاً كما قدّمته الحكومة .

وقد صدّق حضرة صاحب الجلالة الملك على مشروع القانون وصدر تحت رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢ ونشر بالعدد ٥٤ من الوقائع المصرية الصادر في ٢٣ يونيو سنة ١٩٣٢ .

مَجْلِسُ الشُّعْبِ

(١)

كتاب

وزارة الأشغال العمومية المقدم به المرسوم بمشروع
قانون بإحداث إنشاء خزان جبل الأولياء بالسودان
إلى مجلس النواب

حضرة صاحب المحلى رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل إلى ماليكم مع هذا مرسوما بمشروع قانون بإحداث
إنشاء خزان جبل الأولياء ومعه صورة المذكرة التى رفعت لمجلس الوزراء
ولمطافئها رجاء عرضه على المجلس

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

٣٠ يناير سنة ١٩٣٢

وزير الأشغال العمومية
إبراهيم فهمي كرم

(٢)

مرسوم بمشروع قانون
بإحداث إنشاء خزان جبل الأولياء فى السودان

نحن فراد الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه عليا وزير الأشغال العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت :

مشروع القانون الآتى نصه يقدم باسمنا إلى البرلمان .

(المادة الأولى)

يتمدد إنشاء خزان بجبل الأولياء فى السودان على الوجه المبين بمذكرة
وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء فى ٣ يناير سنة ١٩٣٢ وينفذ
هذا العمل بمجرد صدور القانون الذى يرتبه الوسائل المالية لتنفيذه .

(المادة الثانية)

على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

صدر برأى القبة فى ١٥ رمضان سنة ١٣٥٠ (٢٣ يناير سنة ١٩٣٢)

فراد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

رئيس مجلس الوزراء
إسماعيل صدق

وزير الأشغال العمومية
إبراهيم فهمي كرم

مذكورة

وزارة الأشغال العمومية - مصلحة الري

عن مشروع نزان جبل الأولى

هذا المشروع هو على عظيم أثره، وكثير فوائده، وبجلال خطره، وفرح من هجرة وضع أصلها الكريم ذلك الحاكم الخالد الذي ذكره المنفرد به عد على إنشاء رأس الأسرة العلوية الكريمة .

لم يفت ساكن إيجان عد على إنشاء أن الزراعة حياة مصر، وأن الري روح الزراعة، فذلك خرج على القرن التاسع عشر بأعظم عمل أهم الري الصناعي ليس بمصر فقط، بل في سائر أقطار الأرض كلها في القرن الماضي وما وضع الحجر الأساسي لهذا المشروع حتى رفع نفسه ذكرا، وغد لقائه اسما سيظل باقيا ما بقيت مصر ورجى ماء النيل .

ولئن كانت ولا تزال القنطرة الخيرية عند المؤرخين أسطع ماسة في تاج جده، وأبرز سطر في صفحة تاريخه الحافل بجلال الأعمال، فلها عند أهل الاقتصاد وأرباب الشؤون المالية الجبرل الأساسي في بناء هيكل الثروة المصرية .

وكما شاء القدر أن يمر على يدى محمد علي الكبير هذه النعمة فيضع حجر القنطرة الخيرية بمصر كذلك أذن الله أن يكون تنفيذ العظم مولانا الملك فؤاد الأول ما كان لجلده الأمل وأن يكون إنشاء أول مشروع لضبط النهر والاستفادة من إرياده في السودان في عهده السيد وعلى يديه الكريمين .

وكما كانت القنطرة الخيرية أول عمل من نوعه أقيم في مصر لمنفعة مصر كذلك سيكون نزان جبل الأولى أول عمل من نوعه يقام في السودان خدمة لأراض مصر وتحتية ثروتها وأطرادها تقدمها .

لمحة تاريخية عن ضبط نهر النيل :

كان هم الحاكم ومهندسيه في أواسط القرن الماضي رفع مستوى النهر مدة العصف حتى يقضى وصول المياه للأراضي الزراعية قديما بالزراعة أو بالآلات رافعة ويجهد قليل . وهذا الفرض وقفه القنطرة الخيرية في الزمن الماضي على أتمه . ولكن اتساع نطاق الزراعة وأطراد التقدم وإدخال الكثير من المزيوتات الصينية وارتفاع مياه الفيضان إلى حد تهديد البلاد

بالخطر بل ووقوعه فضلا في بعض السنوات حل المهتمين على مواجهة الحالة الجديدة فأخذوا منذ أواخر القرن الماضي يدرون ضبط النهر على أساسين :

الأول - وقاية البلاد من خطر الفيضانات العليا .

الثاني - القيام بأعمال التخزين الكبرى حتى يمكن سد العجز الناشئ عن فلة المياه مدة العصف، وبذلك كان أساس المباحث قائما على عدم تكاثر المقادير الواردة من المياه مع مطالب البلاد في الفصول المختلفة . فبينما هي تزيد عن الحاجة في فصل معين إذا بما تأخذ في التصانق في فصل آخر إلى حد يشعربه كل مزارع وتأثر به جميع الموانق .

الفيضانات العالية - أما الفرض الأول، وهو حماية البلاد من غوائل الفيضان، فليس داخل في موضوع هذا من باب أسهل ولكننا نرى تفررا للواقع أن تشير إلى أن مصلحة الري تضع هذا الأمر في الصف الأول بين الواجبات المفروضة عليها، فهي دائمة السهر على تنقية الجسور وإصلاحها في حدود الاعتدالات المالية التي تسمح بها ميزانية الدولة . ولما كانت المصلحة المذكورة لا ترى في هذه الوسيلة الحماية الفعالة التي يجب أن تركز إليها البلاد خصوصا بعد تحويل الحياض إلى رى صيفي مما يستلزم زيادة ارتفاع مستوى التبرمة الفيضان فلها تقوم بدراسة الوسائل الأخرى التي من شأنها حجب جزء من مياه الفيضانات العالية في الوقت الذي ترى فيه البلاد مهددة بالخطر .

ولا يجب عن البال أن هذه الأعمال تستلزم من الوقت والمال السنين المدينة والملايين الوفيرة . وقد يقال إن البلاد تستغل حراسة لهذا الخطر الذي قد يهاجتها في أية سنة قبل إتمام هذه المشروعات . ولكن بجانب هذا يجب العلم بأن في بعض ما تم من الأعمال وفيما هو معرض اليوم على البيلسان ما يدفع بعض هذا الخطر المفاجئ .

إن الفرض الأساسي من نزان أسوان هو التخزين ولكن وزارة الأشغال أن تحميم من استعمله وسيلة لتخفيف ضغط الفيضانات العالية إذا ما تمت لما إمكان ذلك من الوجهة الانشائية عند ما تكون البلاد في خطر، كذلك الشأن في مشروع اليوم فيسكون له من الأثر ما تنف معه فلتا ذروة الفيضان العالي كما أن في سحب المياه من النيل الأزرق لرى الجزائر بالسودان ما يصح حسابه وإن كان ضليل الأثر في الوقت الحاضر .

وجملة القول في أمر حماية البلاد من غوائل الفيضانات العالية أن مصلحة الري دائمة النظر إلى هذا الشأن بين البداية، وهي تجهز بالقول أن ما عمل لأن ليس فيه البناء الكافي والبلاغ الشافي خصوصا إذا علمنا أن ما تمحور نحو ٣٥٠ ألفا من الألفين من الري الحوضي إلى الري السيفي معناه زيادة التامسب لدرع أو أكثر على ارتفاع النيل مدة ذروته العليا في الروضة وهي لهذا وضعت أساس مشروع جبل الأولى على قاعدة إمكان تغطية في المستقبل يؤدي وظيفة حاجتها من الفيضان على أنهما كما يقوم بإمداده بالإيراد الصيفي الذي تحتاج إليه .

إلى تنظيم نهر النيل توجه بعض كبار علمى مسايله العليا بالمشقة والبيرويات الاستوائية . وكثت هذه المعلومات التي قديها هؤلاء المهتمون في مطلع القرن العشرين على قنبا وغروص بعضها أساسا لما وصلنا إليه من الثروة الطبية والحفاظ التي القيمة التي حصلت عليها مصلحة الرى الآن . وجاء إنشاء فرع الرى المصرى فى سنة ١٩٠٥ بالخرطوم باعثا على الاستفادة من تلك المعلومات الهامة . وعلى كشف الكثير من مجهول هذه المناطق النائية سنة بعد أخرى بالرغم مما كان ولا يزال يقوم في طريق مصلحة الرى من عقبات يربح بعضها إلى طبيعة هذه البلاد التي ينبغ منها النيل فروعه المدينة والبعض الآخر إلى ضرورة السير في حدود ما رسمته الميزانية لهذه الأغراض فضلا عما يتطلبه العمل هناك من تنافس وإعناق مع غير واحدة من الدول الأجنبية . جاءت هذه الدراسة بحقيقة أولية هي أن مصر في حاجة قصوى إلى المزيد من مياه التخزين وأن سعة خزان أسوان الذي تم في سنة ١٩٠٢ في أسد مطالب البلاد .

ولما كانت وسائل وفرة المياه تنحصر في اثنين : الأولى إنشاء الخزانات المتعددة ، والثانية توفير الفاقد من مياه النيل في مناطق السدود . ولما كانت الوسيلة الأولى أسرع وأز وأقل نفقة كان من الطبيعي أن ينجح إليها نظر المهتمين بعد سنة ١٩٠٢ وقد ظهر في النهاية أن الأمر يحتاج إلى خطة الطريقتين . ولكن قدر البدء بالوسيلة الأولى لأنها تعود بالفائدة في أسرع وقت . وقد أدى ذلك إلى خفض الوادى فيما بين أسوان والخرطوم فظهرت في هذه المنطقة أربعة مواضع يحتمل أن تكون صالحة لإنشاء خزان وهي :

- ١ - هدارات الدال بالشلال الثانى
- ٢ - جزيرة شندى بالشلال الرابع
- ٣ - هدارات أبى حمد بالشلال الخامس
- ٤ - هدارات شالوكا بالشلال السادس

وقد تبين بعد فحص هذه المواقع الأربعة أن ليس بينها ما هو مستحل لكل شروط التخزين . وأخيرا تقرر أن الخطة الوحيدة الممكنة هي تهيئة بناء خزان أسوان فشرع في العمل في عام ١٩٠٧ وتم في نهاية ١٩١٢

قنطرة الخرطوم — نزل رجال الرى أن هذه التلية مستند عجز النهر في شهور الصيف ولو إلى جيل ، لذلك بدأوا يفكرون في الفرض الثاني من ضبط النهر وهو حماية البلاد من الفيضانات العالية . وتحقيقا لهذا الفرض قدم نعتيش دام رى السودان مشروعا بإنشاء قنطرة الخرطوم وقامت الجهورية تخفيض مناسيب النيل أيام الفيضان العالي .

ولكن فيضان سنة ١٩١٣ — وهو أوطلا ما عرفه مصر في القرنين الآخرين — وصيف سنة ١٩١٤ وكان إيراد النهر فيه من الشح والقللة بحيث عجز تماما عن سد المطالب الضرورية . وقام استغلال الزائد بسبب تلية خزان أسوان في التوسع الزراعى الذى وقع فيها في عامى ١٩٠٢ و ١٩١٤ حل للمشاولين من رجال الرى على تعديل الموقف فاستحال مشروع قنطرة الخرطوم التي كان في النية إنشاؤها عند التقاء نهرى النيل الأبيض والأزرق إلى مشروع خزان جبل الأريلى ، لتحقيق المزاي التي كانت ترسم من وواء القنطرة مع تخزين المياه للاستهلاك بما مدة الصيف بصفة أصلية .

وضع على هذا الأساس لهذا السبب الجوهري ولسبب آخر جعل ومائل هو تمكن مهندس المستقبل من القيام بهذه العملية على أسهل وجه وبأقل نفقة ممكنة وحتى لا تتل فيه عقيد تصرفاته . وبعبارة أخرى انتقانا بالدرس الذى اتفاه عليه خزان أسوان .

التخزين — أما الفرض الثانى الذى رمت إليه الحكومات المتعاقبة من وراء ضبط النهر وحسن استخدامه على الوجه الأكمل فهو تخزين كمية وافرة من المياه ومحصها في مجراه في الوقت الذى تريد فيه مقاديرها على حاجة الشؤون الزراعية والملاحية لاملأها في موسم الحاجة إليها .

خزان أسوان — ظهرت ضرورة القيام بعملية التخزين في العقد الأخير من القرن الماضى . وبعد أن تعددت أغراض المهتمين وركزت عنايتهم في إنشاء خزان أسوان على منسوب ١٢٠ مترا أى القديجة التي رآوها تتفق ومطالب البلاد وتسد حاجتها في بلوا يرومذ بماصرة قوية من الاعتراضات . ومع اختلاف السبل وتباين الأسباب فقد اتفقت كلمة المعارضين يرومذ على عدم المشروع ، بل ففهم حب القضاء عليه إلى قتل الميادى إلى أوروبا فاستأوا بسلام الآثار تارة وبسال الصحة تارة أخرى .

لم يمع وزارة الأشغال حيال تلك الظروف الحيطلة للمشروع إلا أن تقدم الحكومة راجية اعتقاده على أساس منسوب ١٠٦ أمتار ضاربة صفحا برأى مهندس مباحث الخزانات مرسوالم ويكوكوس . وما كاد البناء يتم في سنة ١٩٠٢ حتى ظهرت الحاجة إلى تليته وتم ذلك فعلا في سنة ١٩١٢ لمنسوب ١١٣ مترا . وما هو الصل يجرى الآن في العملية الثانية لمنسوب ١٢٢ مترا وسكبل بإنشاء تلك التلية في أكتوبر سنة ١٩١٣ وبعبارة أخرى سيتم بعد سنتين خزان أسوان على الأساس الذى كان يقول به بعض المهتمين منذ سنة ١٨٩٤

وبعد مرور ثلث قرن على تلك المناقشات الحادة بين القائلين بخزان أسوان ومعارضيه ، وبعد أن ظهر البرهان القاطع أن الماء لم يأسف بأنه لم ينقل لبلادنا مكروب الحيات على اختلاف أنواعها ، وأن ما غمره المياه من آثارهتين الأضرارليل الخطر يجانب ما جنيته من الخزان ، بعد أن تبين ذلك ووضع علم صحة الاعتراضات المدينة التي وجهت للمشروع ليستأى إلا أن تعتبر بالمساخى ويخرج منه بالدرس المفيد وأن يدعو الله ألا يكون بيننا من يقول بعدم فائدة التخزين أو بتليل أثره وتصغير شأنه لأى سبب من الأسباب ، وحسبنا ما جره علينا فمصر نظر المعارضة بالأسس من نغوى للعملية وز يادف في المناصب التي تلاحقها في توزيع المياه عدا ما تحمله الخزانات بسبب عدم إنشاء خزان أسوان على المنسوب المقترح منذ سنة ١٨٩٤

نستخلص من ذلك أن تاريخ التخزين ظل الآن مرتبطا بتاريخ خزان أسوان ولم يبرز في صورة عملية إلا بجنا المشروع . على أن القول بضرورة تعدد الخزانات وبعدم كفاية حوض النهر داخل الحدود المصرية لتخزين كل ما يحتاج إليه البلاد وبغير خزان أسوان على أى منسوب كان من الوقا بمطالب مصر — إن القول بهذه الحقائق يربح إلى عشرات السنين .

دراسة حوض النهر شمالي الخرطوم : لما أعيد فتح السودان وقام الأمر فيه على أساس اتفاقية يناير سنة ١٨٩٩ واتجهت رغبة المهتمين

مشروع جبل الأولياء — لهذا قدم وزير الأشغال مشروع خزان جبل الأولياء لمجلس الوزراء في مايو سنة ١٩١٤م الفرضي التخزين وتخفيف وطأة الفيضان ، وما أفرد المجلس حتى قامت الحرب غالت دون المعنى في تنفيذه ، لذلك لم يصب مصلحة الري ، نزولا على حدة الظروف ، إلا أن تصدر لرجلها التعليلات المشددة حتى لا يسمعوها رى الأراضي البور ولا يمتكوا أصحابها من صعب المياه التي هي من حق السابقين في الانتفاع . وظلت حشرات الترع راضحة لنظام الري التليل كما بقيت آلاف الفصائل مغلقة مدة الصيف لا يمكن أصحابها من الانتفاع بها إلا مدة الفيضان حتى يومنا هذا .

إلا أن ما تعلته مصلحة الري من مخارج سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ وما وقع في سنتي ١٩١٦ و ١٩١٧ من فيضانات عالية حدثت البلاد حينها بالخطر وسرعة فداد الزائد من مخزون أسوان . كل ذلك صرخ إعادة النظر في مشروع مايو سنة ١٩١٤م تقدم مستشار الري مشروع انخزال المائي ابتداء بمخرجات أوفر للانتفاع بها مدة الصيف ، وزيادة على طمأنينة البلاد من ناحية الفيضانات العالية . وبعد اعتداد هذا المشروع العالي بدئ العمل فيه بعد انتهاء الحرب .

ونظرا لما قيل به من التردد الشديد في بعض الموارثوسيين لجنة دولية لإعادة النظر في مشروعات الري الكبرى وقف العمل في بناء جبل الأولياء حتى تقوى اللجنة كتابها . وبعد أن أقرت المشروعات في جعلها وأشارت بالاستقرار بإقامة انخزال أسقف العمل فيه في يوليو سنة ١٩٢٠م على أنه مالمث أنقوص ثمانية على أثر قرار مجلس الوزراء في مايو سنة ١٩٢١م لأسباب مالية . وبالرغم مما اجتمع لمصلحة من آراء كبار انخزال الأراضي في أواخر سنة ١٩٢١ أن تستأنس رأي مهندس آخر كان هو الوحيد الذي لم يؤخذ رأيه من بين رجال الري المصري البارزين ذلك هو مستر ديوي أحد مستشاري وزارة الأشغال السابقين فاستدعته لإعادة النظر في مشروع جبل الأولياء بصفة خاصة ولوضع برنامج عام للري المصري بصفة عامة بقاء رأيه مطابقا لآراء الذين سبقوه من حيث اختيار مكان البناء ومكان التخزين على نهر النيل الأبيض وخلفا لمشروع الوزارة من ناحية مناسيب المجر . إذ رأى مستر ديوي أن يوصى بإنشاء انخزال الواسع لاختبارات فنية ومالية متصلة .

اعتداد المشروع سنة ١٩٢٥ — وفي يونيو سنة ١٩٢٥م اجتمع مجلس الوزراء لمشروع انخزال على الأساس المبلل ودعى المقاولون لزيارة المكان تمهيدا للدخول في طمأنينة العملية في شتاء سنة ١٩٢٦م ، وقد جاء تقرير لجنة النيل التي شكلت بمناسبة ما ورد في رد الحكومة المصرية على بلوغ نظام المنسوب السامي في نوفمبر سنة ١٩٢٤م والمكتبات المتباينة بين الحكومة ودار المنسوب السامي في يناير سنة ١٩٢٥م — جاء هذا التقرير مؤيدا لفكرة إنشاء خزان جبل الأولياء ، وكذلك جاءت توصيات لجنة وزارة الأشغال التي شكلت في صيف سنة ١٩٢٦م للنظر في تقرير لجنة النيل مطابقا للرأي القائل بضرورة إنشاء انخزال المشار إليه .

لإرجاء المشروع — وبالرغم من هذا فقد عطلت الإجراءات مرة أخرى ومرح عدلة رئيس الوزراء أمام البرلمان في دورته لسنة ١٩٢٦م — ١٩٢٧م بأن الحكومة ستؤلف لجنة للفاضلة بين مشروعي خزان جبل الأولياء وتعليق خزان أسوان لاخذ بأصلحهما وأكهما فائقة لمر بعد استكمال دراستهما .

ولأسباب مبررة ذكرها فيما بعد رأت وزارة الأشغال أن لا عمل لحشد المفاضلة . ولما أقر مجلس الوزراء وجهة نظرها في يوليو سنة ١٩٢٨م رأت أن تكون مهمة اللجنة المالية بحث إمكان التعلية لخزان أسوان . وبين بعد دراسة اللجنة إمكان هذه التعلية التي يجري العمل فيها الآن ، وكذلك أقرت الحكومة وجهة نظر مصلحة الري في يناير سنة ١٩٢٩م بمصادقتها على برنامج الأعمال اللازمة للمشر السوات القادمة ومنها خزان جبل الأولياء مضافا لتعلية أسوان . وزيادة في التخصيص أخذ رأى مجلس الري الأمل فأشار بضرورة مع القيام بالتعلية أيضا للتمكن من تنفيذ التوسع الزراعي في المشر السوات القادمة . وما دنا بصدد الإسراع إلى تاريج هذا المشروع لايسم الإغضاء عما لازمه في كل دور من أدواره من مشكلة التوضيات .

التوضيات — لقد تراجع رقم التوضيات بين مائتي ألف جنيه قبل الحرب إلى نحو ٨٠٠ ألف في سنة ١٩٢١م وظلها في سنة ١٩٢٥م إلى بضعة ملايين من الجنيهات في أولال سنة ١٩٢٦م نصفها مليون جنيه توصيفا وتخرجا ملايين ونصف لاستصلاح ١٧٠ ألف فدان دون بيان من كيفية دفعها . وبالرغم من العوامل المتصلة التي يرض لها هذا الرقم من اختلاف المناسيب التي كانت مقترحة للتخزين من ارتفاع الأساطير في سنة ١٩٢٠م — ١٩٢١م فإنه كان متمذرا على رجال الري قبول رقم سنة ١٩٢٦م لأى سبب من الأسباب . وقد قام في أذهان البعض برمذ أنها وسيلة من وسائل تعطيل المشروع ووضع الضيق في سبيل تنفيذه . وسيلون قايلى من القول كيف وصلنا بالتوضيات إلى رقم مقبول لدى حكومتى مصر والسودان وأن هذا الزهم لم يكن قائما على أساس .

التكاليف — وكذلك كان الشأن في اختلاف التقدير لتكاليفه ، فمن مليون جنيه في سنة ١٩١٤م بما في ذلك التوضيات إلى ستة ملايين ونصف مليون من الجنيهات في سنة ١٩٢١م بما في ذلك ٨٠٠ ألف من الجنيهات توصيفا . وكل ذلك راجع إلى اختلاف المناسيب وإلى ما طرأ على الأعمار من تغييرات بسبب الحرب المالية كما قلنا فضلا عما كان يدخل على العمل نفسه من تغييرات كثر تأميرا محسوما في مقدار التكاليف . وسنذكر فيما بعد تكاليف المشروع في الوقت الحاضر طبقا لأثر التصميمات وأحدث الآراء .

المشروع كما هو معروض الآن

مكان البناء :

أوحى طبيعة النهر وتفرعه عند صدر الدلتا إلى المهندسين قديما حمل القنابر الخيرية ليعضوا إيراد النهر ، ويحكموا فيه برف مستواه ، وكذلك يوصى اليوم على المهندسين التواء فرعى النيل عند الخرطوم ما أوصى به الأساس اقتراح فرعيه عند صدر الدلتا . وصار مقرا عند كل من يبنى بأمر النيل أن إنشاء سد في نقطة ملائمة قرب مفتى النيل الأبيض والأزرق هو ركن أساسي لأى مشروع يراد به ضبط إيراد النهر ضبطا تاما .

ولقد دلت المباحث على أن هناك ثلاثة مواقع صالحة لإقامة بناء السد ، وهى : الخرطوم وأبجولين وجبل الأولياء . إلا أن احتمال استعمله قريبا أو بعيدا لحماية مصر من غوائل الفيضانات العالية على مناسيب أهل مما هو مقترح اليوم يعرض مدينة الخرطوم للفرق كما أن إقامته بأبجولين الواقعة على

ومقدار المياه المحصورة على هذا المنسوب أمام جبل الأولياء نحو ٣٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة يصل منها لأسوان نحو ٢٢٠٠ مليون أما بقرب الناحية من التلوية الثانية لخزان أسوان .

على أن البلاد لن تحصل في السنين الأولى التي لن تمام إنشاء سد جبل الأولياء على كل المقد من المياه الخزونة ، لأننا سنحتاج إليه تدريجياً حتى تصل للدرجة المقررة بعد مضي ست سنوات ، وذلك لسببين : أولاً تمكين مصلحة الري من السير والمشروعات الداخلية بإسداد وثيقة في الحدود التي رسمتها في برامج البشر السنوات مراراً ما في توزيع التكاليف على أطول مدة ممكنة من التخفيف على مالية البلاد . وثانياً الأسباب هو تمكين الحكومة السودانية من معالجة ما سيصادفها من مشاكل مالية واجتماعية بسبب ما سيطرأ على سكان مديرية النيل الأبيض من تغيير في حال إقامتهم وطريقة عيشهم والنزوح عن بعض قرايلهم إلى غير ذلك مما يوجب التخزين في حوض النهر . وإن عاجله الحكومة المصرية من صعوبات بسبب تلبية مختلف أسوان كقيل بأن يقرب لأقلام المصريين ما يبعث لشكك الأرواف من إخوانهم السودانيين بسبب هذا التقليل في أسباب حياتهم ونظام عيشهم .

تكاليف الخزان :

أسقنا القول عند الكلام عن تاريخ الخزان في أحواله المختلفة أن تكاليفه كانت واضحة من حيث صودها أو هو بطلها لعاملين : أولها الأسعار السائدة في السالم وقت تحديد تلك التكاليف . وثانيها التصميم الذي يوضع للسد . وكان أدنى ما وصلت إليه مليوناً واحداً في سنة ١٩١٤ على أساس الخزان الرواوي وبعد قيام الجزء الأكبر منه بالقرب إلى ستة ملايين ونصف في سنة ١٩٢١ لخزان العالي وبعد قيام كله بآلية على طول مرض المجرى البالغ نحو خمسة الكيلومترات . على أن تكاليف الخزان المعروف اليوم بلغت — طبقاً لأحدث التصميمات وعلى ضوء أثمان المواد في الوقت الحاضر — أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات بما في ذلك سيطرة وتحسين ألفا التوضيحات تمنع لحكومة السودان عملاً بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين اتفاقاً مقفا على اعتداد البرلمان وهذا المبلغ سيصرف طبقاً للبرنامج الآتي :

سنة	جنيه
١٩٣١ - ١٩٣٢	٢٥٠٠٠
١٩٣٢ - ١٩٣٣	٨٥٠٠٠
١٩٣٣ - ١٩٣٤	١٢٢٥٠٠
١٩٣٤ - ١٩٣٥	١٢٠٠٠٠
١٩٣٥ - ١٩٣٦	١٢٠٠٠٠
١٩٣٦ - ١٩٣٧	٤٥٠٠٠٠

جنيه وهي جملة التكاليف بما فيها التوضيحات .

بعد ٤٠٠ كيلومتر من ملتقى النهرين لا يتبقى منه ضبط المياه المتراكمة بالنيل الأبيض بسبب ارتفاع النيل الأزرق وشدة انقحاق مياهه . ومن المعلوم أن تراكم المياه في السنة الشديدة الارتفاع لا يمتد أثره في النيل الأبيض جنوباً أكثر من ٣٣٠ كيلومتراً ، ولذلك كان إنشاء البياض بالجبلين لا يأتي بالفائدة . ولهذا الأسباب كان لا بد من اختيار مكان آخر تتوفر فيه شروط البناء من جهة ، وإمكان ضبط النهر من جهة أخرى ، فاستقر الرأي على نقطة جبل الأولياء . يضاف إلى ذلك وجود الجبل مجاورها مما يمكن منه نقل الأخشاب اللازمة بأيسر مجهود وأقل كلفة .

مكان الخزان :

أما سبب اختيار حوض النيل الأبيض ليكون نزعاً يفرج سببه إلى ماصار معلوماً لدى الكفائة من علم إمكان التخزين على النيل الرئيسي أو على النيل الأزرق بسبب الخطر الناجم عن رسوب الطمي وما يسببه ذلك من ردم الخزان خصوصاً إذا كانت الكليات المراد نزعها وقيرة كالتي يراد حجزها لارتفاع بها في مصر . لذلك كان لا مندوحة من الاهتمام إلى الفرع الوحيد ذي الماء الصافي والذي لا خطر من عمل الموازنة عليه في موسم الفيضان .

تصميم الخزان وسعته ومناحيه :

إن تاريخ مصلحة الري الحافل بالمباني المسائية الكبرى ليدعو إلى الإلماطة إلى كيفية بناء السد خصوصاً إذا علم أنها ستجني ثمارها المرمية دائماً عند إنشاء القناطر والخزانات ، وتعتبر أحد البيوت الهندسية الكبرى لتتخذ من رجاله عرواً لها ، ويستشاروا يرجع إليه في هذه الشؤون كما حدث عند بناء القناطر القائمة على النيل وكما يجري الآن في أسوان .

منسوب التخزين :

وسيقام السد بحيث يمكن الجيز عليه للمنسوب ٣٧٧,٢٠ متراً ولما كان لمنسوب التخزين علاقة بمقدار المساح والقرى والبيات التابعة لحكومة السودان التي تنصر على حافتي النهر ، وإتالي فانه لما لهذا المنسوب من أثر الواضح في مقدار التوضيحات المالية فقد تم الاتفاق بين الحكومة البريطانية والحكومة المصرية على عدم تجاوز هذا المنسوب بأي حال ولاي سبب ، ما لم ترا لحكومة المصرية في المستقبل ، وبعد احتفاظها مع الحكومة البريطانية في شأن التوضيحات ، أن الجيز على منسوب أعلى من ذلك أمر يتطلبه مصلحة مصر وتدعو إليه الضرورة .

طريقة الملء والترويض :

وسيملا الخزان على مرحلتين : الأولى متبدأ في النصف الأول من شهر يوليو بعد وصول درجتهم عند السطوية لمنسوب ١١٠ متراً أي بعد التاكك من مرور الكليات اللازمة لسد المطالب المسائية في مصر في أوائل الفيضان . ويستمر الجيز حتى يصل المنسوب إلى ٣٧٠ متراً ، وهذا يقع في السنين العادية في منتصف شهر أغسطس ثم تقف عملية الجيز لبرود كل الوارد مصر ، ثم تبدأ المرحلة الثانية في منتصف سبتمبر لزيادة منسوباً أكثر وبعد الوصول للمنسوب التخزيني المقرر (٣٧٧,٢٠ متراً) يستمر الخزان ملأً حتى يتأخر وضعها يبدأ السحب لإمداد مصر .

ولإعطاء فكرة واضحة تأتي بالمقارنة الآتية بين تكاليف خزان أسوان في مراحل الثلاث وبين تكاليف خزان جبل الأولياء مع مقدار ما يخزنه كل منهما في الحالات المختلفة :

تكاليف المليون	الفاصل بين الأعداد	المكعبة	العدد	مقوسب	
٣٤٦٩	١٠٠٠	٣٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠	١٠٠٠
٢٤٦٠	٢٤٠	٢٤٠	١٢٣٦٠	١٢٣٦٠	١٢٣٦٠
٢١٤٠	٢١٠	٢١٠	١٢٠٠	١٢٠٠	١٢٠٠
٢٠٤٥	٢٠٠	٢٠٠	٣٧٧٢٠	٣٧٧٢٠	٣٧٧٢٠

زيادة الأبرار الصوف من المياه

مزايا المشروع :

عدد السكان — كانت الزراعة وفى تلال أهم باب طرقه غالية المصريين ، لذلك وجب على المسؤولين عن رعاية البلاد وأرصاد تقدمها العمل على زيادة المساحة القابلة للزراعة والإعاضة مصر للكثير من الأخطار الاجتماعية والاقتصادية بسبب زيادة السكان . ومن الإحصاء الآتى يظهر مقدار النقص الملحوظ على طاقى الحكومة فى هذا الشأن :

رقم	عدد السكان
١٩١٧	٢٢٠ ١٧٥ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
١٩٢٧	٢٢٠ ١٧٥ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
١٩٣٧	٢٢٠ ١٧٥ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
١٩٤٢	٢٢٠ ١٧٥ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
١٩٤٧	٢٢٠ ١٧٥ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
١٩٥٢	٢٢٠ ١٧٥ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠
١٩٥٧	٢٢٠ ١٧٥ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠ ٢٢٠

تقصير أمد القيسان وأقره في الزراعة - إن قيسان النيل ليس يسبب على الأخص من مياه النيل الأزرق ولكن النيل الأبيض يأتي بقطر وفقر من الإرادة أثناء أواخر القيسان أو مدة جوبله . وإرتفاع القيسان في ذاته ليس بالخطر الوحيد، ولا هو أكبر الأخطار التي تعرض لها مصر أثناء قيسان نال، إذ إن المشاهد أن الذي يسبب تصدع الجسور هو طول أمد المناسيب العالية . وسكن نهران جبل الأولياء مدة تقصير هذا الأمد مما يساعد على صرف مياه الوجه النيل في الوقت الملائم للزراعة الشتوية . ولا ينبغي مافي ذلك من زيادة في الماء وعكس في الانتاج . أضف إلى ذلك الفائدة التي تعود على أراضي الدلتا بسبب سرعة تخفيض منسوب مياه الإبحر .

ونعمة مرة أخرى لهذا الخزان سيزيد شأنها وتضع أهميتها بعد أن تم عملية خزان أسوان على أساس المنسوب الذي أشارت به اللجنة الدولية في سنة ١٩٢٩ ، وهي أنه في السنين التي يقل فيها إيراد النيل المدرجة لا يمكن معها ملء خزان أسوان لايوجد ما يجمع البنية من ملء جبل الأولياء لأن العوامل

في مقدار المطلوب الزراعي غرضون هذا الشعر . ولذلك سزاعى هذا العامل فيما على من الكلام .

الإيراد الحالي لياه — ليست المشكلة الحقيقية التي تواجه رجال الري في كية إيراد النهر على مدى العام كما سبق القول — لئلا نرى مع استثناء سنة ١٩١٣-١٩١٤ في الأغلب الأعم أن إيراد النهر في الاثني عشر شهرا يفوق المطلوب لمصر حالا واستقبالا . ولكنها في عدم تكافؤ الورداء بالمطلوب في فصل النض قط .

وقد ذهب البعض في تحديد وقت المعجز من أول يناير لتأية آخر يونيو من كل عام ونظرا للخلاف بسبب تعيين بدء هذا الوقت وتناهيته بين المهندسين زمنا طويلا حتى فصلت فيه اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ على ضوء ما توافرها من معلومات ويبدأ الأمر الواقع قدرت أن مصر بحاجة إلى كل قطرة من مياه النيل ابتداء من ١٨ يناير لتأية منتصف يولي من كل عام (تواريخ سنار) وهذا يطابق تقريبا ١٨ فبراير لتأية ١٠ أغسطس عند أسوان . أي أنه فيما بين هذين التاريخين لا يحق للسودان سحب أية كمية من إيراد النيل لري الجزيرة أو غيرها علما ما كان مصرها به في سقى ١٩٠٥ و ١٩٠٩

على أننا نرى اتخاذ مقياس آخر لتحديد زمن قصور النيل عن الوفاء بمطالب البلاد . وهذا هو البدء الفعل لسحب المياه الخزونة بأسوان وتاريخ انتهاء تخزين الخزان والمدة الواقعة بين هذين التاريخين هي التي ستقيم على أساسها الحساب .

السنة	بدء السحب من الخزانات	تاريخ الخزان	الكمية التي مررت خلف أسوان (النهر) (مليون م³ في اليوم)	عدد أيام الموازاة
١٩١٣	١٠ أبريل	٣١ يوليو	٩٠٠٠٦	١٤٣
١٩١٤	٢٢ يناير	٢٣	٩٥٥٠٢	١٨٢
١٩١٥	٢٢ مارس	٢٣	٩٥٨٠٢	١٢٩
١٩١٦	٢٩ فبراير	١٦	٨٩٠٠٠	١٣٨
١٩١٧	٢٥ أبريل	٢١	٨٧٢٣٠	٨٧
١٩١٨	٢١ مايو	٢٠	٩٢٧٣٣	٩٠
١٩١٩	٢٥ مارس	٢١	٨٧٢٣٣	١١٠
١٩٢٠	٨	١٨	١٠٢٥٢	١٢٤
١٩٢١	٩	٢٢	٩٦٦٤٤	١٤٠
١٩٢٢	٧	٢١	٨٥٤٥٥	١٢٦
١٩٢٣	١٤	٢٢	١٠٧٨٨٨	١٢٣
١٩٢٤	١٤	٢٢	٩٨١٤٧	١٢٣
١٩٢٥	١٥	٢٣	١٠٢٦٦٦	١٢٠
١٩٢٦	٣ فبراير	٢٩	١٠٥٤٥٨	١٢١
١٩٢٧	٢١ مارس	٢٨	٩٢٢٠٠	١١٩
١٩٢٨	٢١ يناير	١٧	١٣٧٤٣٣	١٢٩
١٩٢٩	٣ مارس	٢٠	١٤٩٢٣٣	١٣٩
١٩٣٠	١٨	١٥	٩٩٠٠٣	١١٩

تلك هذه الأرقام على :

- ١ - أن تصرف الشعر غير منسقى ولا متجانس، فحينما نلجأ إلى الاعتدال على الخزان ٩٠ يوما كما حدث في سنة ١٩١٨ لئلا نضطر للاعتدال عليه نحو ١٨٠ يوما كما وقع في السنوات ١٩١٤ و ١٩٣٦ و ١٩٢٨

وستحكم بعد ذلك عن السنين القاضية لزيادة الماء الخزون وهما قصور النيل مدة الصيف عن الوقت بالمطالب الحالية ، وضرورة التوسع الزراعي في المستقبل .

المطالب المائية حالا واستقبالا :

لما وضع مستشار وزارة الأشغال السابق برنامج مشروعات الري الكبرى في سنة ١٩٢٠^(٥) قدرت احتياجات القطر المصري على الأساس الآتي :

الوقت الحاضر	المستقبل
مليون متر مكعب	مليون متر مكعب
١١٠٠٠	٢٠٠٠٠
٢٢٠٠٠	٣٠٠٠٠
٣٤٠٠٠	٥٠٠٠٠

ولم تكن هذه الأرقام محل القبول لكثير من الدوائر المختصة والزراعية ، وقد أصبحت اللجنة الدولية التي شكلت في سنة ١٩٢٠ لمراجعة هذه المشروعات إلى التقد الموجه من الخبراء هذه الأرقام وأوصت فعلا بزيادتها بمقدار ١/٦ . سواء ما كان حقا حاليا لمصر أو لازاما لها في المستقبل لاستكمال أسباب التوسع الزراعي فيها . وبذلك حددت الحقوق المائية على النيل في الوقت الحالي بـ ٥٠٠٠٠ مليون م³ من يناير إلى يونيو و ٣٦٠٠٠ من يولي إلى ديسمبر من كل عام . وعلى هذا الأساس صارت مطالب المستقبل ٥٨٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة لا تتحمل فيها المكبة اللازمة للزراعة .

إلا أن زيادة الاستغناء والبعث ومراجعة ما استعمل فعلا في الشؤون الزراعية من سنة ١٩١٩ لسنة ١٩٢٤ حمل مصلحة الري في سنة ١٩٢٥ على إدخال تعديل يسير في أرقام اللجنة وهو تعديل مبرر لأنه قام على حساب الماء الذي دخل فعلا في ترع القطر المصري ونقص هذا التعديل يجعل مطالب مصر المستقبلية ٢٦٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة أي بزيادة ١/٢٤ من تقدير سرمدوخ ما كدونه في سنة ١٩٢٠ وبزيادة أخرى صار الشرطون مليا المقدرة للزراعة الصينية مستقبلا من يناير لتأية يونيو ٢٥ مليا بما فيها اللازم للزراعة .

وقد نصح سرمدوخ ما كدونه بسلوك خطة المأذنة والاستعاضة فلم يقل باستعمال كل الماء الخزون بميل الأولياء الذي حددته في سنة ١٩٢٠ بـ ٣٦٠٠٠ مليون لي أكثر استعمال ١٦٠٠ مليون منها لإنهاء السنين الشحيحة الإيراد على أن يرسد باقي الخزون للتوسع الزراعي . ولا شك أن هذه النصيحة يرحب بها كل قائل بأن تقديرات جبابه السابقة لمطالب البلاد حالا واستقبالا هي دعوى ما يبرره الواقع .

على أن حساب المطالب المائية الحالية من يناير لتأية يونيو طبقا للقاعدة التي جرى عليها التقدير فندعا لا يعطى رقما مضبوطة بسبب إسقاط شعر يولي على أساس حساباته من شهر القيتضان . إذ المعروف أن اتساع طاقا الزراعة في المستقبل سيزيد في الأمد الذي يقصر فيه النيل عن سد مطالب الزراعة ونفضا من ذلك فإن القول بالتبكير في طغي الشرق يجب معه التفكير

(٥) راجع ص ٤ ضد النيل طبعة ثانية انجليزية .

٢ - أن الإرادة الطبيعية بوفت الخزون يصل في بعض السنين إلى ٦,٧٠٠ مليار في ١٤٣ يوما وفي البعض الآخر قد تقلد نفسه في ٦٠ يوما .

٣ - إذا بلغنا لطريقة المتوسطات نجد :

أن المنصرف خلف أسوان كان متوسط ١٠,٢٩٠ مليا

من ذلك مقدار الخزون ومتوسطه ٢,٤٩٠

والباقي من النهر الطبيعي ومتوسطه ٧,٨٠٠

وعدد الأيام التي استعملت فيها هذه المقادير هي ١٣٢ يوما

٤ - أن احتياجات مصرف مدة ١٣٢ يوما كما يجب أن تكون ابتداء من ١٠ مارس نهاية ٣٠ يوليو وهي المدة المقابلة لمتوسط استعمال الخزان في الثانية عشر عاما القائمة منذ تخطيطه هي ١١,٨٠٠ مليار . وذلك يكون مقدار العجز في الإرادة الحاسي هو الفرق ما بين ١١,٨٠٠ و ١٠,٢٩٠ أو ١,٥١٠ مليار .

وليس من شك بعد ذلك أن النيل بمجائه الزائدة أعجز من أن يفي بالمطالب الحالية ، لذلك كان ضروريا التفكير في زيادة الخزون .

خزان أسوان بعد التغطية الثانية

ستعبر سعة هذا الخزان بعد التغطية الجارية الآن ٥,٨٥٠ مليونا على فرض أن المنسوب ١٢٠ مترا منها نحو ٢,٤٩٠ سعة الخزان القديم والباقي هو الزائد بسبب التغطية ، ويمكن اعتبار مقداره ٢,٩٠٠ مليون من الأمطار المكعبة على المنسوب السابق ذكره . وقد سبق لوزارة الأشغال أن اشتركت إلى ضرورة رصد ١٤,٠٠٠ مليون من الخزون الجليدي للوفاء بالمطالب الحالية . وعلى ذلك لا يكون ثمة باق من خزون أسوان بعد التغطية إلا نحو ٧٠٠ مليون من الأمطار المكعبة . وهذه الكمية لن تفي إلا لإصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحري ونحو ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلي .

وبشأن الدائنات المسامات التي لا تحتاج لنسب من المشروعات ويمكن إمدادها بالمياه مباشرة حتى تستعمل ما يستفاد أصناف هذا المقدار ، كما أن تحويل الحياض المنزلة على وشك الانتهاء ، وبذلك لا تكون هناك صعوبة ما في استغلال خزون أسوان بعد تخطيطه استغلالا تاما وبأسرع ما يمكن .

بقيت عملية التوسع الزراعي ، وهي التي لا بد لتحقيقها من إنشاء جبل الأولياء . وستكون سعة هذا الخزان نحو ٢٢٠٠ مليون متر مكعب أو ما يساوي الزائد الناتج من التغطية على وجه التقريب . ويصبح هذا القدر كله وقفا على عملية إصلاح بعض الأراضي البور بشمال الدلتا ، وتحويل بعض الحياض بالوجه القبلي ، والمساعدة التي نستف من وراء ذلك تستدر نحو ٥٥٠ ألف فدان منها ٣٠٠ ألف بشمال والباقي بالوجه القبلي .

وإن ما يجري الآن من أعمال مؤقتة لتصحيح مساقى الري والصرف في شمال الدلتا ، وما تم فعلا بمصر العليا من حيث إنشاء قنطرة جميع حمادى وإنشاء ترمي القنطرة والقنطرة على أساس استعمالها للري الصناعي والقريب

المبجل ، كل ذلك جرى تهيئته للإصلاح والوصول ، وما نحن نرى خزان أسوان عاجزا عن القيام بهذه الأغراض كلها . وأن عدم إنشاء خزانات جبل الأولياء مع عدم استئثار الملايين التي صرفت ومنظور صرفها بشمال الدلتا ومصر العليا .

الأعمال الكبرى التي تستلزمها زيادة التخزين من جراه

تغطية خزان أسوان وإنشاء جبل الأولياء

قد أوجب إنشاء خزان أسوان القيام بأعمال كبرى وأخرى ثانوية ، وذلك لتسويق الزراعة مطالبها ويتم الفرض من أعمال التخزين . فاقبعت قنطرة أسبوط وقنطرة زقني والسدود الخلفية لقنطرة الدلتا . وبما أننا قاصدون على تنفيذ الحلقة الثانية من سلسلة أعمال التخزين كان زاما على الحكومة تنفيذ الأعمال التي تمكن البلاد من الانتفاع بهذه الزيادة على الوجه الكامل .

وقد سبق لوزارة الأشغال أن رفضت مجلس الوزراء برنامجه الشامل لمشروعاتها في العشر السنوات التالية والذي يؤخذ منه ضرورة تهيئة قنطرة أسبوط والدلتا وإسنا . ودجلا إلى مجموع من على أن هذه القنطرة لا يمكن أن تؤدي وتليقها بعد زيادة مياه التخزين إلا إذا دخل عليها من التصدير ما يحقق الفرض منها . والحكومة تشارك هؤلاء الفئتين آلاهم وترى ضرورة إمدادهم بالأعطيات الضرورية لتحقيق هذه المطالب الجوهرية على مدى السنوات القادمة .

على أنه لا يخفى أن ما أصاب هذه القنطرة من الضعف وكثرة التفريغ التي تحدث من حرية التصرف في موازاتها بحيث هي بالمطالب الحالية ، كل ذلك يوجب المبادرة بتقويتها سواء زاد الخزون من المياه أو بقي على حاله .

صحيح أن ما يلازم المالية المصرية في الوقت الحاضر يوجب أشد الحذر في باب المصروفات ، ولكن الفوائد المرجوة من وراء هذه الأعمال توجب هي الأخرى مسايرة رجال الري وإجابة كل ما هو ضروري من مطالبهم . وليس يصح تعطيل أهم المرافق الأساسية في البلاد بسبب الأزمة المالية التي مهما كان وقعها شديدا فلها لا محالة زائلا بل ربما كان وجودها الآن مفيدا من حيث الانتفاع ببعض أثمان المواد وقللة تكاليفها وتقليص أجور العمال في الوقت الحاضر .

التأثير المالية والاقتصادية لأعمال التخزين

أفاضت وزارة الأشغال في بيان هذه النتائج في مذكرةها المرفوعة لمجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٢٩ والتي بموجبها أخصد مبدئيا برنامج الري بصفة عامة وتغطية خزان أسوان بصفة خاصة . وفي هذه المذكرة وهدت الوزارة المذكورة بتقدير مذكرة أخرى خاصة بجبل الأولياء .

وعلا بذلك رفع الوزارة هذا البيان الشامل لمجلس الوزراء . وهي ترى أن ترفع به مذكرة بتاريخ سنة ١٩٢٩ زيادة في الإيضاح وبيان للفوائد المشار إليها من جهة ، وحتى يتاح للبرلمان فرصة الاطلاع على هذا البرنامج وأهدافه

وهذا الاعتراض مدفوع بما سبق أن قلناه من الأرقام والبيانات التي دلت على أن الزوائد من المياه في الوقت الحالي أقل من مطالب البلاد، وعلى أن الخزائن في أسوان بعد التغطية سيوزع بحيث لا يتبقى منه بعد الوفاء بالاحتياجات الحالية ما يفي بإغراض التوسع الزراعي، وإذ قد غلب من إنشاء خزائن جبل الأولياء.

وبناء على ما تقدم تشرف وزارة الأشغال برغب الأمر لمجلس الوزراء حتى إذا ما خاطرها رأيا تفضل برغب المشروع للبرلمان لاعتقاده مع تسوية التعويضات على الوجه المين في مشروعى الكائين الملتحقين بهذه المذكرتين

٢ يناير ١٩٢٢
 عبد القوى محمد حيان
 وزير الأشغال السوفية
 إبراهيم فهمى كرم

دار المتدوب السامى

يا صاحب النولة

١ - أشرف إن أخبردوكم بأن تسلمت المذكرة التي تكوتم دوتكم بارسالحا إلى اليوم.

٢ - ومع تأييدى للقواعد التي تم الاتفاق عليها كما هي واردة في مذكرة دوتكم فاني أغير لدوتكم عن سرور حكومة جلالة الملك من أن المباحثات أدت إلى حل لا بد أنه سيؤيد في تقدم مصر والسودان وحقها.

٣ - وإن حكومة جلالة الملك بالملكة المتحدة لتشاطر دوتكم الرأى في أن سرى هذا الاتفاق وجوهه هو تنظيم الرأى على أساس تقرير لجنة مياه النيل وأنه لا تأثيره على الحالة الزاخرة في السودان.

٤ - وفي انعام إذ كردوتكم أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف ببحر مصر الطيبى والتاريخى في مياه النيل وأقر أن حكومة جلالة الملك تتبرع بالخافطة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أؤكد لدوتكم بطريقة فاطمة أن هذا المبدأ وتضميلات الاتفاق مستند في كل وقت إذا كانت الظروف التي قد تطرأ فاني بعد.

وإن أتت هذه الفرصة لأجيد لدوتكم فاني احتراى

قاهرة ٧ مايرة ١٩٢٩

لويد

المتدوب السامى

من جهة أخرى، على أن تحتفظ مصلحة الرأى بجمعها في تعديل الأرقام الواردة بمذكرة سنة ١٩٢٩ بينا تكاليف المشروعات تعديلا يقق وأثر التقديرات التي توضع لها والأسعار السائدة في العالم يوم إعدادها.

معارضة المشروع

كما قامت المعارضة قوية مندفة في وجه خزائن أسوان في أواخر القرن الماضي كذلك قامت العليات في السنوات الماضية في وجه مشروع جبل الأولياء. وكما كانت معارضة الماضي سببا في عدم إقامة خزائن أسوان على أساس ما تحتاج إليه مصر مستقبلا وكانت نتيجة ذلك أن زادت التكاليف في التلية الأولى والثانية كذلك كانت العليات التي أدت إلى وقف العمل في جبل الأولياء مدعاة لأن يصرف عليه وفي سوله نحو ٩٠٠ ألف جنيه ضاع الكثير منها بلا فائدة تعود على البلاد، وصر ذلك التصليل أن ماد إلى الحرب صرة فهو طاك مررات إلى ما لايس مشروع جبل الأولياء في السنوات الضرا الأخيرة من ظروف وتخلبات.

وما كان في هذا المشروع في جملة من صيب في يوجب تلك الضربة التي قامت باسمه ولكنها السياسة أخرجته أحيانا كثيرة من ميدان الفن المنسى الخالص إلى ميدانها الفسح. وقد يكون هؤلاء الذين استخدموه سياسيا بعض العنبريل الخافية المياه. تلك الاخفاقية التي رفعها في ٧ ماير سنة ١٩٢٩ دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن الحكومة المصرية، ونظامه المتدوب السامى بالنيابة عن الحكومة البريطانية. أما اليوم فلا مندر لآحد خصوصا أنه يمتنعى الاخفاقية المشار إليها صارت الحكومة المصرية حرة في إقامة الأعمال التي تهررها لزيادة مياه النيل لمصلحة التطر المصرى بشرط اضافها مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه الحافظة على المصالح المحلية وأن يكون إنشاء هذه الأعمال وصياتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية ونحت رقابها راسا (الفترة الرابعة من المسافة الرابعة من كلب دولة رئيس الوزراء). وفوق ذلك فقد ورد في كلب نظامه المتدوب السامى ما نصه "إن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف بحق مصر الطيبى والتاريخى في مياه النيل، وأقر أن حكومة جلالة الملك تتبرع بالخافطة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أؤكد لدوتكم بطريقة فاطمة أن هذا المبدأ وتضميلات هذا الاتفاق مستند في كل وقت إذا كانت الظروف التي قد تطرأ فاني بعد" (الفترة الرابعة من كلب المتدوب السامى).

ولعل في إيراد ما تقدم من مبادئ تضمنها الكائين المتبادلان بين عمل الحكومتين ما يقطع بأن هذا المشروع مصرى في نشأته وصياتته وإدارته وأن انطوف من سوء استخدامه أو الاستداه على سلاته لا محل له، ولئن كان تعيب كل ما قيل ضد هذا المشروع خارجا عن نطاق هذه المذكرة إلا أننا نصرح بأن أهم ما وجه إليه قول بعضهم إن ما يتفق عليه من الأموال إنما هو إسرائيل يهبط الخزينة دون أن تفتح البلاد لمياه الخزينة فيه، لأنها في غنى عنها الآن وستبقى في غنى عنها سنوات عديدة بسبب تلية خزائن أسوان.

رياسة مجلس الوزراء

يا صاحب الفضالة

١ - تأييدا لمحدثاتنا الأخيرة أتشرف بأن أبلغ غفادتكم لراء الحكومة المصرية فيما يخص بمسائل الري التي كانت موضع عداوتنا .

إن الحكومة المصرية توافق على أن البت في هذه المسائل لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان ، غير أنها مع إقرار التسويات الحاضرة تحفظ بجرمتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل ذلك الاتفاق .

٢ - من بين الين أن تصير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي يستعمله السودان الآن .

وقد كانت الحكومة المصرية دائما - كما تعلم غفادتكم - شديدة الاهتمام بمصران السودان ، وستواصل هذه الخطوة ، وهي تلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا يضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والثأريحية في مياه النيل ، ولا يحتاج إليه مصر في توسعها الزراعي وبشرط الاتفاق بكنية مرضية من المحافظة على المصالح المصرية على الوجه المفصل بعد في هذه المذكرة .

٣ - وبناء على ما تقدم قبل الحكومة المصرية النتائج التي انتهت إليها لجنة مياه النيل في سنة ١٩٢٥ المرفق تقريرها بهذه المذكرة والذي يعتبر جزءا لا يتصل من هذا الاتفاق . على أنه نظرا لتأخير في بناء نهران جبل الأولياء الذي يعتبر بناء على الفقرة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل مقابل مشروعات رى الجزيرة ترى الحكومة المصرية أن تعدل تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ تدريجيا من النيل السودان في أشهر الفيضان كما هو مبين بالجد ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٢٦ مترا مكعبا في الثانية قبل سنة ١٩٣٦ ، وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور في المادة السابق ذكرها يبقى غير متغير حتى يبلغ المأخوذ ١٢٦ مترا مكعبا في الثانية . وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهي إذن قابلة للتعديل كما نص على ذلك في التقرير .

٤ - ومن المفهوم أيضا أن الترتيبات الآتية ستراعى فيما يخص بأعمال الري على النيل :

(١) إن المقتضى العام لمصلحة الري المصرية في السودان أو معاونه أو أى موظف آخر يريته وزير الأشغال تكون له الحرية الكاملة في التعاون مع المهندس المقيم لخزانات سائر لقياس التصرفات والأرصاد كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزائن جارية طبقا لمسام الاتفاق عليه .

وتسرى الإجراءات التفصيلية الخاصة بالتنفيذ والمتفق عليها بين وزير الأشغال ومستشار رى حكومة السودان من تواريخ الموافقة على هذه المذكرة .

(٢) ألا تعام بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إقصاء مقدار المياه الذي يصل إلى مصر أو تعديل تواريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر .

(٣) على الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة للقيام بدراسة ورصد الأبحاث المائية (هيدرولوجيا) لنهر النيل في السودان دراسة ورصدا وافيين .

(٤) إذا قربت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تنفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للمحافظة على المصالح المحلية ويكون إنشاء هذه الأعمال ومصاريف وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا .

(٥) تستعمل حكومة جلالة ملك بريطانيا العظمى وشمال أيرلندا ومناطقها لدى حكومات المناطق التي تحت قوتها لكن تسهل الحكومة المصرية عمل المساحات والمقاييس والدراسات والأعمال من قبيل ماهوميين في التقريين السابقين .

(٦) لا يتخلوا الحال من أنه في سياق تنفيذ الأمور المبينة بهذا الاتفاق قد يقوم من وقت لآخر شك في تضيير مبدا من المبادئ أو بصد بعض التفصيلات الفنية أو الإدارية فستعالج كل مسألة من هذه المسائل بروح من حسن النية للتبادل ، فلما نشأ خلاف في الرأي فيما يخص بتفسير أى حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذ أو مخالفة ولم يتيسر للحكومتين حله فيما بينهما رفع الأمر لمصلحة تحكيم مستقلة .

(٧) لا يتبرهن الاتفاق بأى حال ماسا بمرافقة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمخاضات حرة بين الحكومتين عند المفاوضات في مسألة السودان .

وإلى أشهر هذه الفرصة لأجهد لغفادتكم فائق استراى ما

قاهرة ٢ مايو ١٩٢٦

رئيس مجلس الوزراء

محمد محمود

(٤٠٠٠ مليون متر عند الخرطوم) . على أن ما دخل على هذا المشروع من تغييرات أخفت بها الوزارة وأحمدتها مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٥ تلت بهذه الزيادة إلى ٢٢٠٠ مليون من الأمتار المكعبة عند أسوان (نحو ٣٠٠٠ مليون عند الخرطوم) .

وإذا كان رجال الري قد قدروا حاجة البلاد في مرحلتها الحالية بـ ٣٢٠٠ مليون متر تضاف للنهر عند أسوان في سنة ١٩٢٥ فلا شك أن الوقوف عند هذا الرقم أو محاولة إقصائه في سنة ١٩٢٩ إنما هو تعطيل لمراقب البلاد وشمل الحركة تقدمها .

لهذا قلت سابقا وبأكرر القول الآن إن المصلحة تضيء بإنشاء خزان جبل الأولياء طبقا للتصديق الذي أدخل على المشروع في سنة ١٩٢٥ وتعليه خزان أسوان للمرة الثانية . وسيضيف للمشروع ما ٤٤٠٠ مليون من الأمتار المكعبة على إيراد النهر عند أسوان . يرصد من هذا المقدار نحو ١٤٠ مليون للزراعة الحالية ابتداء تحسين مائاتها ، وضمان زراعة الأرز في المناطق الحالية ، والتبكير بغنى الشراى والباقي سيكون وقفا على زراعة نحو ٤٠ ألف فدان من الأراضي البور بالوجه البحرى وبحمولي نحو ٣٥٠ ألف فدان بحوض الوجه القبلى لرى مستديم .

معدل السرعة في تنفيذ المشروعات

أنت العامل الأول والأهم في تقدير خطواتنا نحو الإصلاح الزراعى هو معدل التزايد في عدد السكان . ومن الجدول الآتى الذى وضعت مصلحة عموم الاحصاء والتعداد يتضح مقدار السبب الملقى على طاقى الحكومة في هذا الشأن :

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان
١٩١٧	١٢٧٥٠٠٠	١٩٤٢	١٦٩٨٠٠٠
١٩٢٧	١٤٢١٠٠٠	١٩٤٧	١٧٥١٠٠٠
١٩٣٢	١٥٠٣٠٠٠	١٩٥٢	١٨٥٤٠٠٠
١٩٣٧	١٥٨٥٠٠٠	١٩٥٧	١٩٨٠٠٠٠

أمام هذه الأرقام لا يسع كل من يرى خطورة الموقف إلا أن يقول بتفويض برنامج التوسع الزراعى طبقا لما رسمته الوزارة في تقرير سنة ١٩٢٥ إذ كان في النية زيادة المساحة المزروعة تحت نظام الري السبقي مليون فدان تصير خمسة ملايين سنة ١٩٣٥ على تقدير الفراغ من خزان جبل الأولياء في سنة ١٩٢٥ ، و٦ مليون فدان في سنة ١٩٤٥ و٧ مليون ومائة ألف فدان في سنة ١٩٥٥ على أنقى أفرع من الألف أن قوات تسع سنوات على تهرير هذا البرنامج دون الشروع في تنفيذ يثل يثا عن الجرى على يثل هذه السرعة . لذلك أراى مضطرا إلى القول بأن جملة المبالغ المطلوبة من جهة ، وفوات وقت كبير بلا عمل من جهة أخرى ، ويرصد جزء من المياه للزراعة الحالية من ناحية ثالثة — كل ذلك يضطرنى إلى الاكتفاء بالتوسع الزراعى لمدى ثلاثة أرباع مليون

(٢)

مذكرة

مرفوعة لمجلس الوزراء بشأن مشروعات التخزين وأعمال الري والصرف المتربة على زيادة إيراد المياه بمناسبة طلب اعتماد مشروع تلية خزان أسوان وتقرير المبالغ اللازمة لتنفيذه

الحاجة إلى زيادة المياه الصيفية

أنتت الخطوة الأولى من أعمال الري الكبرى بالاتباه من تلية خزان إن وتحويل بعض حياض مصر الوسطى إلى رى مستديم في سنة ١٩١٣ بمذ رجال الري يفكرون منذ تلك السنة فيما يجب القيام به من الأعمال لخطوة لحد الحاجة إلى المياه للزراعة الحالية من جهة وتأمين البلاد من توسيع ن الزراعة في المستقبل من جهة أخرى .

ولئن كانت المعلومات التي توفرت لدى وزارة الأشغال قديما قد دلت مزيد الحاجة إلى هذه المياه ، فإن ماوصلت إليه الوزارة من الأبحاث طقة بقياس كميات المياه بأسوان والقناطر الخيرية بعد سنة ١٩٢٥ لتدل غ الدلالة على ازدياد هذه الحاجة بمقدار ٢٤ ٪ من تديراتها الواردة كتب ضبط النيل المطبوع في تلك السنة والذي كان عمل دراسة اللجنة لية التي ألفت في يناير سنة ١٩٢٠

للم يسع وزارة الأشغال في عهد معالى سرى باشا في سنة ١٩٢٥ إلا التزول هذه الحقائق الجديدة تقدمت لمجلس الوزراء بأرقام تأتير ما سبق الجرى لغاية سنة ١٩٢٠ . وإلى الآن أؤيد حاجة مصر إلى ٦٢ مليارا في العام للمستقبل أى بعد استكمال توسعها الزراعى وبلوغ المساحة المتقررة إلى ١٠٠٠٠٠ فدان بدلا من الـ ٥٠٠٠٠٠ مليارا الذى سبق تقديرها في سنة ١٩٢٠

على أن هذا الرقم (٦٢ مليار متر مكعب) يشمل حاجة الزراعة في كل مول الزراعة . ولما كانت شهور الفيضان خارجة من نطاق مجتمعا هذا باب لاجل بسطها كان مدار الكلام على الاحتياجات الصيفية — أى أقل يناير لغاية يونيه من كل عام وهي أشد شهور السنة حرجا .

وقد سبق تقدير حاجة البلاد في هذه الشهور بعشرين مليارا كما ورد كتاب ضبط النيل ، إلا أن ما بحثت الوزارة التي قامت بها منذ ١٩٢٠ ن أيدت زيادة هذه الكمية بنحو ٢٥ مليارا من الأمتار المكعبة .

والذى تحصل عليه الآن من المياه المستمدة من الإيراد الطبيعى للنهر المنزول بخزان أسوان الحالي على السواء لا يكاد يبلغ نصف المطلب حاجية المستقبل وبسبارة أخرى تبلغ حاجتنا إلى ما يزيد على ثلاثة عشر ران من الأمتار المكعبة .

ذهبت مصلحة الري في سقى ١٩١٣ و ١٩١٤ إلى ضرورة إنشاء خزان لى الأولياء سدا لحاجة البلاد في خطوتها الثانية ، ووصلت بمباحثها التي ستق سنة ١٩٢٠ إلى تقدير الزيادة الناتجة عن مشروع جبل الأولياء وإلى باق إلى الإيراد الطبيعى للنهر عند أسوان ٣٢٠٠ مليون من الأمتار المكعبة

أما موضوع الطلي فاني أقرر للجلسة القمعة كهندس وزير الاشغال أن لاخطر على الخزائن إذا تم تنفيذ برنامج الملاء على منسوب ٩٠ مترا . ولم يسبق هيئة الدولة المؤلفة من سنة ١٨٩٤ أن أبدت أى قيد أو تحفظ بهذا الشأن ، ووفق ذلك فان المرحوم مرمودس قزمويس رئيس جمعية المهندسين البريطانيين سابقا ومهندس إنشاء نهران أسوان في سنة ١٨٩٨ أشار بإمكان حجز ستة مليارات عند أسوان ، وبنى ذلك الجزء على منسوب أعلى مما جرت عليه الوزارة بعد إنشاء الخزائن .

وهكذا قدم السر وليم ويلكوكس مشروعه الأصل لبهاء الخزائن على منسوب ١٢٠ مترا . أما ما جرت عليه الوزارة في أغلب السنين من حيث البدء بملاء الخزائن على منسوب ٨٨ مترا فقليد جرت عليه من باب الاحتياط دون أن يقوم على أساس علمي . وفي السنوات الأخيرة منذ بدأت الوزارة تفكر في الخروج على هذه القاعدة التقليدية قام رجالها ببدء أبحاث انتهت بما يأتي :

قال دكتور هرست في تقريره المرفوع للوزارة في فبراير الماضي "وطيه ترى مصلحة الطليبات أنه لا يوجد ضرر جدي في نهران أسوان إذا بدأ بملته على منسوب ٩٠ مترا بدلا من ٨٨ مترا" .

وقال مستر بوترس مدير القسم الأيدروليكي بالوزارة "وقد أشار الدكتور هرست إلى أنه لا ضرر من البدء بملاء النهران على منسوب ٩٠ مترا ومنسوب ٩١ المتقرب الآن (أي بواسطة مستر بوترس) من هذه الحقيقة كثيرا" .

وبإشارة أخرى قلت المستر بوترس أكثر تطرفا في عدم وجود أى ضرر بسبب الطلي من الله كدكتور هرست . وقد كرر للمهندسان رأيهما هذا وأبداهما ثانيا في أواسط شهر ديسمبر الماضي .

أضيف إلى ما تقدم أن اللجنة الدولية التي سأعرض خلاصة تقريرها فيما يلي تناولت نقطة الموازنات أيام الفياضات عند ما عرضت ليحت السؤال الرابع الوارد في اختصاصاتها بشأن توليد القوى الكهربائية، وأشارت بوضوح إلى إمكان عمل موازنات تسمح بحجز بضعة أمتار زائدة من متوسط المناسيب الحالية . وقد جاء بالتقرير في هذا الصدد ما نصه :

"وإننا نرى أنك في خلال العام ستدركون أن من خير صواالح الأهالي ألا ينفخ الحوض أمام سد أسوان من منسوب ١٠٠ متر"

هذا وقد سألت حضرات الأعضاء راجع في موضوع الطلي وأبنت لهم أنه وإن لم يكن لاختلاف اختصاصهم ولكن أردت أن أطمئ إلى أى مدى درسوا هذه النقطة التي يمكنهم من أن يشاروا على الوزارة بالموازنة في خلال العام - حتى في شهور الفيضان - فأجابوا كتابة بأنهم وإن لم يدرسوا جميع الوثائق المختصة بالطلي إلا أنهم يتقنون بأن لاخوف على الخزائن من قلة رسوب حتى ولو أفضت الفيضانات في زمن أبكر مما يجرى العمل عليه الآن لتتسكن الوزارة من ملء الخزائن إلى الحد الذي تقتضيه التبليطة الجليدية . وإلى بعد التي قدمت لا يسحق إلا أن أشير على المجلس بقبول فكرة التبليطة إلى المنسوب الذي أشارت به اللجنة مع العلم بأن الوزارة ستتحقق قاعدة الموازنة في لهم القبيضان لحاية منسوب ١٠٠ متر أماما لبحث موضوع التوليد الكهربائي.

الفلدان موزعة على عشر سنوات تبدأ من العام المالي ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وتنتهي في سنة ١٩٣٨ - ١٩٣٩

أشير بهذا البرنامج وأنا أعلم تماما أن حصة الفرد من المساحة المقترحة كانت ٦٥٪ من القندان في سنة ١٨٨٦ و ٤٢٪ في سنة ١٩١٧ ومتصير - حتى بعد تمام التوسع على فرض وقوعه في سنة ١٩٥٥ - ٣٨٪ من القندان ، ولكن مضطر لذلك بسبب ما ضاع طينا من وقت وصراعة لطاقة الخريزة أيضا .

تبليطة نهران أسوان

فرغت من بيان الحاجة إلى المزيد من المياه بإنشاء نهران جبل الأولياء وتبليطة نهران أسوان ، وعرضت إجمالا للبرنامج الذي أرى الجرى عليه في التوسع الزراعي . والآن أرجو أن أتكم عن أحد المشروعين : تبليطة نهران أسوان ، حيث قد أتمت الوزارة بحثه وكونت بشأنه رأيا قاطعا . أما المشروع الثاني (جبل الأولياء) فاني وطيد الأمل في أن اتقدم به للجلسة في أقرب وقت ممكن رجاء اعتناؤه هو الآخر .

تبليطة نهران أسوان من الوجهة الأيدروليكية

في ٣ يونيو سنة ١٩٢٨ رفعت لجلس الوزراء مذكرة هي صورة لما سبق أن رفعت لجلس الوزراء السابق في ٢٣ مايو الماضي بعد تحليل جرفي جاء فيها ما نصه :

"والذي ينبغي تحليله التفات القائمة في سيل مشروع أسوان وجبل الأولياء ، لأنني كما قدمت أرى ضرورة القيام بما إذا أردت مصر عملا جديا تاما في سيل ضبط النهر وإحكام التصرف بياهه" .

وفي ١٦ سبتمبر الماضي أقر المجلس اختيار لجنة دولية لبحث الوجهة البائية كما أقر اختصاصات اللجنة المذكورة مصدرة بما يأتي نصه :

"يوجد لدى الحكومة المصرية الآن مشروع لتبليطة سد أسوان من منسوب ١١٣٫٩٠ إلى منسوب ١٢٠ مترا فوق سطح البحر وقد وافقت الحكومة المصرية على هذا المشروع من الوجهة الاقتصادية والهيدروليكية ولكنها تترقب في الحصول على رأي في موقفه في كتيبة الإنشاء التي يستلزمها هذا العمل ولها " .

وما واقفني المجلس المحترم على رأيي بخصوص الناحية الهيدروليكية حتى قلت بالبحث من الوجهة الإنشائية مستعينا بالجنة الدولية التي سأعرض لتقريرها فيما بعد . وقبل أن أبسط رأي اللجنة فيما استفتيت فيه أرجو أن أقرر بصفتي قاطعة ما يأتي بخصوص إمكان الملاء وموضوع الطلي :

يمكن ملء نهران أسوان بدون أدنى صعوبة سنويا من يدئ الملء ومنسوب النيل بأسوان على درجة ٩٠٠٠ مترا فوق سطح البحر الأبيض ، بل تمت أيضا إمكان ملئه على هذا المنسوب هو ونهران جبل الأولياء بدون صعوبة تذكر في ثمان سنوات من تسع . وفي السنة التاسعة يمكن ملاحظا مع بعض قيود في الملاحة .

الجواب :

بعد دراسة الخطة التصميمية المقدمة لنا درسا مستفيضا فقررنا أنه لا يوجد من بينها واحد توفرت فيه هذه الشروط (التي وضوحها ودرورها بالقرار) ولوان التصميم المقدم من السرمودوخ ما كدونه كان اقربها كلها لوقاه بشروطنا .

السؤال الثالث :

وإذا لم يكن من التصميمات المقدمة ما توافق عليه اللجنة ، ترجو الحكومة منها أن تقدم اقتراحاتها عن الطريقة التي تشير بها لتعليه السد .

الجواب :

وضعت اللجنة وصفا عاما لمقترحاتها في هذا الصدد وأرقت بالقرار ثلاثة رسومات توضح الطريقة التي أشارت باتباعها .

السؤال الرابع :

إلى أي مدى يكون تأثير الاقتراحات المقدمة لجنة ، فيما يتعلق بتوليد القوى الكهربائية على السد بعد التعليق ؟

الجواب :

قالت اللجنة بعد أن ذكرت توصياتها بهذا الخصوص ^١ وعل ذلك فائنا نعارض في اختيار أي مشروع تركيب جهاز كهرباء الهيدروليكية عند أسوان يستلزم عمل فتحات جديدة في القسم المصمت من السد أو إجراء تعديل في أي من الفتحات الحالية .

عل أن توصيات اللجنة لم تخف عند هذا الحد بل عرضت إلى أمرين آخرين :

الأول — بذل أقصى العناية لضمان حسن الصناعة ، لأرب أحسن التصميمات لا تؤدي القرض المقصود منها إذا لم تبذل العناية الواجبة في إيصال أمر تنفيذها إلى مهندسين ومقاولين ذوي كفاية ممتازة .

والوزارة تدرك تماما مقدار التبعات المالية على طاقها في هذا الشأن الحسوى . فذلك تحصر على اختيار أكفأ الرجال مصريين وأجانب وستنحى في اختيارها لحولاء الأجيال السمة المالية والتجربة الممتازة دون التقيد بأي اعتبار .

وقد أشارت اللجنة في قالب قمته إلى في ديسمبر الماضي إلى أن لها مل الثقة في السرمودوخ ما كدونه كهندس استشاري للتعليق انتفاضا بغيره الماضية في بناء السد وتعليبه الأول بشرط أن يوافق كتابة وعن اقتناع بضرووة التنفيذ طبقا لتوصيات اللجنة .

وإلى أرجو المجلس أن يرخص لي بمقابلة جناب المهندس المذكور والتأكد منه إذا قبل شروط اللجنة مع ما يضاف إليها من شروط الوزارة التي تضمنها بعد الاتفاق مع قسم القضاء مع مراعاة القواعد الجارية عليها العمل ،
١٩٤١ : ١٠ - ١١ : ١٠٢٠١١

الوجهة البائية :

وقعت الحكومة إلى اختيار الأسلة : بى ، وكور ، وجوزو ، لإشعروا عليها بما يجب العمل به في هذا الموضوع الحسوى . وتمكن حضراتهم من البدء في دراستهم في ٨ نوفمبر الماضي أى قبل البدء في مله الخزان وأقاموا هناك بعد أن بدى بمجازنات المله ، وبذلك عابوا السد في ألقى موسم وتمكنوا من فحص مبانيه وفتحاته وأساساته بأفق أسلوب على أسكن للفن الوصول إليه .

وبما يسرى ذكره وزير في اطمئنان المجلس أن الخسيرة بذلوا مباحثهم منفردين حتى تكون كل منهم راية في البناء الحالى وإمكان تعليبه والاقتراحات الواجب توفرها في أي تصميم .

وبعد أن دقق كل منهم ملاحظاته اجتمعوا لقراءة ومراجعة ما كتبه كل منهم عن كل موضوع عرضوا له وقد تبين أن ما وصلوا إليه من النتائج كان بالإجماع .

هذا ، وقد أجازوا من الأسلة التي اعتمدها المجلس في ١٦ سبتمبر الماضي بوضوح ودقة لا تقبل لبس أو التأويل محلا . وإني لأستحي إلا أن أعجل شكر وزارة الأشغال لحولاء المهندسين ، كما أرجو أن يشاركني المجلس جميل تقديرى لحضراتهم .

أما راجع لمجموس في التقرير المرفق ، وخلاصته التي وضعت واعتمدت منهم قبل مناقشتهم مصرى كما على :

وجهت الحكومة للبراء أربعة أسئلة معينة أجازوا على كل منها بما على :

السؤال الأول :

هل يمكن تعليق البناء الحالى إلى المناسيب المطلوبة (١٢٠٠ متر) ؟

الجواب :

بعد أن درسا ملاحظاتنا درسا مستويا منفردين تارة وبمجمعين أخرى أمكننا الوصول إلى النتيجة الآتية وهى أنه من الممكن تعليق السد بتقدير قسمة أمتار مع متبى الاطمئنان .

السؤال الثانى :

هل من بين التصميمات المقدمة ما يصلح للتنفيذ وتوصى اللجنة بقبوله ، وفي حالة ما ترى اللجنة إدخال أى تعديل على أحدها ترجو الحكومة منها أن تقدم ما تراه من الاقتراحات لتعديل التصميم الذى توصى به حتى يصير صالحا للتنفيذ ؟

وبما أننا قادمون على تنفيذ الحلقة الثانية من سلسلة أعمال التخزين كان لزاما علينا أن نحدد مطالبات وتتعرف قيمة التكاليف التي يستلزمها تنفيذ هذه المطالبات الآتية :

أولا - تنوية قنطرة الدلتا ، واسيوط ، وإسنا :

إن حاجة القناطر الخيرية واسيوط إلى التقوية لأسباب فنية كثيرة ترجع إلى حالة القناطر الجاهزة فضلا عن ضرورتها لاستقبال الزائد من المياه الصيفية، وضمان حسن توزيعه أمر لا يحتاج إلى شرح طويل خصوصا أن وزارة الأشغال أشارت على مجلس الوزراء بضرورة هذا العمل منذ سنة ١٩٢١ لئلا - أما تنوية قنطرة إسنا فقد أصبحت أمرا حتميا خصوصا بسد القنطرة من مشروع الجزيرة وقبول فكرة التوسع الزراعي بها طبقا لتوصيات لجنة عبد الحليم - بجريجو ، واحتلال البند في جبل الأولياء عما قريب .

كل هذه الأعمال ستسبب انعطاف مناسب النيل في الفيضان . ولئن احتاطت الحكومة لمنع خطر هذا الانعطاف في بعض المناطق بإنشاء قناطر نجح حمادى فلا بد من أخذ الحيلة للناطق الأخرى سواء التي تعتمد على قناطر أسيوط أو إسنا .

وترى الوزارة لأسباب فنية أن تكون الأولوية في تنفيذ أعمال التنوية لقناطر أسيوط فالقناطر الخيرية إسنا على التوالي .

وتكاليف الأعمال اللازمة طبقا للتقديرات المبدئية للثلاث القناطر هي ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

ثانيا - الأعمال اللازمة لتحويل ٣,٥٠٠,٠٠٠ فدان بالوجه القبلي .

يوجد بمناطق الحياض المنزلة بأسوان نحو ٥,٠٠٠ فدان تقوم وزارة الأشغال الآن بتنفيذ الأعمال اللازمة لتحويل رعايا الحوض إلى رى مستديم . بنى ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان ستقوم مصلحة الري باختيارها من بين حياض الوجه القبلي بمرامة اعتبارات كثيرة أهمها سرعة الانتفاع بقناطر نجح حمادى .

صحيح أن الفرض الأول من إنشاء هذه القناطر هو توفير المناسيب المائية لرى الأحواض مدة الفيضانات الواطئة إلا أن الوزارة ترى - خصوصا وقد تزيد تكاليف المشروع عن الثلاثة ملايين من الجنيهات - أنه - أمر - عرج في استئجار هذه القناطر على خير وجهه، ولا ترى سبيلا لذلك إلا بتحويل جزء من الحياض المتضمنة منها إلى رى صيفي .

ولتحقيق هذه الأغراض تقام محطات الطلمبات الرئيسية والفرعية على امتداد مجرى النهر بمجرى أسوان وقنا إلى الـ ٥,٠٠٠ فدان بالحياض المنزلة بما يلزم إنشاء الترع الرئيسية والفرعية لهذه المساحة والـ ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان أيضا بما يتبع ذلك من أعمال صناعية كالإنشاء القناطر والجسور والسدات وما إلى ذلك من أعمال الري الفرعية .

والأمر الثاني الذي أشارت إليه هو التولية لمسبوب ١٢٢ مترا بدلا من ١٢٠ وبجارة أخرى جعل مسبوب طريق ظهر السد ١٢٣ مترا بدلا من مسبوب ١٢١ مترا الذي كان مقترحا عليهم بمحته .

والوزارة تشير باتباع هذه التسمية لسببين: أولا، عدم إمكان التولية مرة أخرى . وبما أن هذا الأمر يمكن الوصول إليه فن الحكمه أن تكون التولية لغاية مسبوب ١٢٣,٥ مترا إلى الحد الأقصى الداخل في حدود الامكان . وثاني الأسباب أن الإرادة الطيبى للنهر سيزيد على مر السنين بما ستقوم به الحكومة في أعلى نهر النيل . وهذا سيمكننا في مستقبل الأيام من ملء الخزان حتى إلى الحد المقترح بسهولة .

هذا فضلا عن أن زيادة التكاليف الناشئة عن تنفيذ هذا الرأى لن تزيد عن ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى طبقا لحسابات اللجنة .

هذا ما أشارت به اللجنة . ولا يسعني أمام هذه القرارات الجازمة إلا أن أشير على المجلس المحترم بتبني فكرة التولية بأطمئنان كل على الأساس الذى اقترحه حضرات أعضاء اللجنة ، مع العلم بأنه لم يصل إلى مجلس أن هناك اعتراضات على التولية من الناحية الاقتصادية . على أن عدم وجودها ما كان ليبنى عن ذلك الإجراء الحكيم الذى أشار به المجلس من حيث الموافقة على دعوة لجنة تكون من أمثال هؤلاء الخبراء للفصل في مسألة حيوية كهذه دفعا للشكوك وتحقيقا لطمأنينة البلاد .

تكاليف التولية

وإذا ما وافق المجلس على هذا الاقتراح بلغت تكاليف الخزان ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى وهذا التقدير يشمل :

تعليق الخزان - عمل سدود خاصة لتخفيضات المجاورة لموقع السد - إعادة بناء محطة الشلال ومكاتب مصلحة الري - التوضيحات الخاصة بالمنازل والتبديل والأراضي - الأعمال اللازمة لوقاية المقابر الأثرية الواقعة قبل أسوان ، إلى غير ذلك من الأعمال المترتبة على تولية السد مباشرة .

تكاليف أعمال الري والصرف المترتبة على مشروعى التولية وتزائن جبل الأولياء

لما كانت أعمال التخزين غير مقصودة لغايتها، بل هي وسيلة لزيادة المياه حتى تستوفى الزراعة مطالبيها، كان من الطيبى أن تقوم الحكومة بالأعمال الضرورية ، في سبيل الري والصرف ، حتى تنفع البلاد بما سيزيد من الإيراد العالى .

هذا وقد استلزم أعمال التخزين الأول بإنشاء خزان أسوان وتعليق لارة السابقة سلسلة أعمال قامت الوزارة بتنفيذها على مدى نحو خمسة عشر عاما بدأت في سنة ١٨٩٨ وانتهت في سنة ١٩١٢ ، وأهم تلك الأعمال قنطرة أسيوط وقنطرة زنتي . وعمل السدود الخلفية للقناطر الخيرية عند إنشاء وإصلاح ترع ومصاهير رئيسية وفرعية في مصر الوسطى لتحويل الحياض وتحسين وتوسيع نطاق الزراعة بالوجه البحرى .

مفردات :

جني	
٣٨٠٠,٠٠٠	تلية نزان أسوان .
٣,٥٠٠,٠٠٠	إنشاء نزان جبل الأولياء .
٣,٥٠٠,٠٠٠	تقوية قنطرة الدلتا مليوناً ، وتقوية قنطرة أسوط وإسنا الباقى متصلة .
٤,٥٠٠,٠٠٠	تحويل ٣٠٠,٠٠٠ فدان من رى حوضى لرى مستديم .
٧,٨٥٠,٠٠٠	الأعمال اللازمة للتوسع الزراعى فى شمال الدلتا : تحسين رى وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان وإمداد ٤٠٠,٠٠٠ فدان بور بالرى والصرف .
٣٣,١٥٠,٠٠٠	
٨٥٠,٠٠٠	احتياطى لأعمال غير متوقعة واحتياط فروقات والتكاليف .
٣٤,٠٠٠,٠٠٠	المجموع الكلى

يتوزع هذا المبلغ على مدى العشر السنوات القادمة يكون معدل ما يحتاج إليه مصلحة الرى لأعمال التخزين وما يترتب عليها ٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه سنوياً . إلا أن طبيعة العمل تستلزم تعديلاً كبيراً في هذا المعدل السنوى لأن أعمال التخزين على فرض انتهائها في آخر السنة المالية ١٩٣٣ - ١٩٣٤ تستلزم ٧,٣٠٠,٠٠٠ جنيه وحدها ، وبقى الأعمال الملحة على التى يمكن توزيع تكاليفها البالغة ١٦,٧٠٠,٠٠٠ على عشر سنوات تبدأ من ١٩٢٩ - ١٩٣٠ . وإلى أحسن أن أوفى في ميزانية هذا العام يتناسع أعمال الرى الكبرى وكيفية توزيع تكاليفها على مدى الأعوام القابلة . وإنما عيت بالتمرض لهذه المسائل في مذكرتى هذه لتكون لدى المجلس فرصة لتقدير الموقف ومعرفته ما تتطلبه المشروعات التالية لتلبية نزان أسوان المطلوب اعتماد تكاليفها الآن .

فوائد المشروعات

تكاد تكون مشروعات الرى والصرف هى وحدها الحجر الأساسى الذى ترتكز عليه حياة البلاد . وهى ذات أثر مباشر أو غير مباشر على كل نواح الحياة سواء أكانت اجتماعية أم اقتصادية أم مالية أم سياسية . ولهذا يصعب جدنا حصر فوائدها أو تخديرها تقديراً مالياً يرضى رجال المال والأرقام .

ومع ما تقدمه فائدها من فوائد هذه المشروعات ما يسهل المقام ويكفى لتبرير وقف هذه الملايين على تنفيذها . وسأبدأ بما لا يمكن تخديره مالياً من النتائج الطيبة الأخرى :

١ - تكاد تستغل الملاحة من أواسط شهر فبراير إلى أول يونيه من كل سنة بالتالى ما بين أسوان والقاهرة ، وبقرى رشيد وبساتين يصل وقته للملاحة جماعاً إلى أواسط شهر أغسطس . وستكون النتيجة المترتبة على زيادة المخزون من المياه ، وبعبارة أخرى زيادة الوارد منها للأغراض الزراعية تمكين الملاحة من السير بأطراف بين القاهرة وأسوان وفق فرع ميسر على استقرار على مدى شهر السنة جميعها .

وستبلغ تكاليف تحويل الحياض المتصلة مليون جنيه بمعدل ٢٠ جنيتاً للفدان نظراً لضرورة تركيب الآلات الرافعة . والعمل يجرى الآن ، إذ سبق اعتماد المبالغ اللازمة لها في الميزانيات السابقة . أما الحياض المنظور تحويلها على قطري نجح حادى وأسيوط فتكون تكاليفها ٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بمعدل ١٥ جنيتاً . وإذا لوحظ أن تكاليف تحويل الحياض بمصر الوسطى الذى تم منذ أكثر من عشرين عاماً كان بمعدل ١٢ جنيتاً للفدان علمنا أن التقديرات الحالية معتدلة جداً .

ثالثاً - الأعمال اللازمة لتحسين صرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي المزروعة حالاً بشمال الدلتا - الأعمال اللازمة لرى وصرف ٤٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي البور بشمال الدلتا .

توجد بشمال الدلتا أراض لم تتوفر شروط رىها وساعات حالة الصرف فيها ، وتبلغ هذه المساحة ٤٠٠,٠٠٠ فدان مقدر إدخالها في مناطق الطلابيات التى يصير الآن تركيبها لرفع مياه الصرف كما يصير تحسين رىها أيضاً . وبما أن زيادة الإيراد المالى تستلزم إمداد نحو ٤٠٠,٠٠٠ فدان بور بالمياه كان لا بد من إنشاء مصارف وترع فرعية ورئيسية لهذه المساحة أيضاً .

وإذن تكون الناية من الأعمال المراد تنفيذها بالوجه البحرى هى تحسين وإنشاء مصارف لنحو ٨٠٠,٠٠٠ فدان وإنشاء ترع لنحو ٤٠٠,٠٠٠ فدان . وتبلغ قيمة هذه الأعمال طبقاً للتقديرات التى وصلت إليها مد لسة الرى كما يأتى :

جني

١,٠٨٠,٠٠٠	مصارف رئيسية وفرعية للأراضي البور .
٤,٢٧٠,٠٠٠	ترع فرعية للأراضي البور والمزروعة حالاً وريها ودى .
٢,١٥٠,٠٠٠	ترع رئيسية " " " " " "
٣٥٠,٠٠٠	أعمال بنائية كبرى .
٧,٨٥٠,٠٠٠	

وبعبارة أخرى تكون تكاليف التدان الواحد من المساحة البائنة قدرها ٨٠٠,٠٠٠ فدان نصفها بور ونصفها مزروع نحو ١٠ جنيتات ، وذلك يكون مجموع تكاليف تخزين أربعة ملايين ونصف بميزانية جبل الأولياء وتلبية نزان أسوان مع الأعمال المترتبة عليها هى ما يأتى :

٢ - إن تحويل نحو ٣٥٠.٠٠٠ فدان للحياض إلى رى مستديم سيخفف عشرات الآلاف من الأغفار الذين يكلفون سنوياً بمجرأة جسور الحياض عملاً بقانون خفر النيل والبحسور، واسترداد هؤلاء العمال حريتهم ومكسبهم من الأجر، ويزاد صوالمهم الخاصة لتوفير أسباب معيشتهم ليس بالقىء المين كتيمة لهذا العمل .

[illegible]

رابعا - استصلاح ٤٠٠,٠٠٠ فدان بوشمال الدلتا :

الزيادة في رأس المال ستكون بمعدل ٣٠ جنينا للفدان على أساس أن التبن الحلال ١٠ جنينات والمستقبل ٥٠ جنينا يستل منها ١٠ جنينات للاستصلاح فيكون صافي الزيادة ٣٠ جنينا × ٤٠٠,٠٠٠ فدان أى ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة في المحصول على أساس التلت قطنا والرابع أرزا والأثمان حسب ماورد في البند السابق تكون :

١٢,٠٠٠,٠٠٠ فدان × ٢ قططار × ٦ جنينات + ١٠٠,٠٠٠ × ١,٥ ضريبة × ٥ جنينات = ٣,٣٠٠,٠٠٠ جنيه والزيادة في الأرباح من لا شيء إلى ٣ جنينات أى ١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه . أما القوائد التي تعود على خزينة الحكومة مباشرة فهي المينة في البندين الخامس والسادس بعد .

خامسا - زيادة ضريبة الفدان في الـ ٣٥٠,٠٠٠ فدان التي ستحول من الرى الحوضى الى الصبىي تقدر ٥٠٠ مليم طبقا للقانون الحالى أى ١٧٥,٠٠٠ جنيه وزيادة الضريبة الموقفة بمعدل ٤٠٠ مليم للفدان الواحد في مساحة الـ ٨٠٠,٠٠٠ فدان المترتبة حالا والتي يصير استصلاحها بشمال الدلتا أى ٣٧٠,٠٠٠ جنيه - إلا أن وزارة الأشغال منتبهة بأن الضريبة الموقفة مهما طرأ عليها من الزيادة التدريجية لن تكفى للوفاء بفوائد المبالغ الجسيمة اللازم صرفها على هذه المنشآت وتكاليف صيانتها في المستقبل . لذلك نرى وضع تشريع جديد يجمع الحكومة المحصول على أجور الرى والصرف بقيمة مستقلة إن لم تكف لاستهلاك التكاليف جميعها فلا أقل من أن تقوم باستهلاك جزء منها مع استمرار تكاليف الصيانة على جانب الحكومة .

وطالما فكر رجال الرى في مثل هذا التشريع لا لمساواة أراضي شمال الدلتا بالوجه القبلى الذى فرضت على أراضيه ضريبة الخزان بمعدل ٥٠٠ مليم للفدان فقط ولكن مساواة الخزينة العامة على القيام بأعمالها .

وهذا المشروع على دراسة يرف وجال الرى وقسم القضايا في الوقت الحاضر . وستقدم به للبلد في الوقت المناسب ، إلا أن هذا لا يمنع دون الإشارة إليه ودون تحذير القوائد التي تتيم من وراءه على أساس أن تكون أجور الرى لفندان البور ٥٠٠ مليم والصرف ٢٥٠ مليم . أما الأراضي المترتبة حالا والتي تروى ربا صيفيا رديتا فتصن من هذه الأجور ولكن تفرض عليها أجور الصرف حيث سيتطلبها تحسين كل سبب تركيب محطت الطلقات . وبذلك تكون الأجور المنتظرة من مثل هذا المشروع :

٤٠٠,٠٠٠ فدان بوز × ٧٥٠ مليا الرى والصرف أى ٣٠٠,٠٠٠ جنيه .

٤٠٠,٠٠٠ فدان مصرية × ٢٥٠ مليا للصرف أى ١٠٠,٠٠٠ جنيه .

أو ٤٠٠,٠٠٠ جنيه في المجموع الكل لأجور الرى والصرف في المساحة الجديدة والمترتبة التي سيتطلبها تحسين الطلقات .

سادسا - إلا أن القوائد المباشرة لخزينة الحكومة لن تقف عند حد الضرائب وأجور الرى والصرف ولكن التحسين ، بل الانتقال الجوهري لمساحة كلية تبلغ ٨٠٠,٠٠٠ فدان في شمال الوجه البحرى ، سيتأثر على الأقل تقدير ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أراضي مصلحة الأملاك الأميرية . وإذا فرضنا زيادة ٣٠ جنينا على الأقل في ثمن كل فدان مهما كانت حالته الحاضرة تجت من ذلك زيادة ٦ مليون جنيه في رأس المال وزاد الإبحار السنوى بنحو ٦٠٠,٠٠٠ جنيه بمعدل ٣ جنينات لكل فدان وليس في تقدير تحسين وإصلاح ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة أى بمالفة لأن تقسيم أراضي مصلحة الأملاك وموافقتها يسمح بمثل هذه المساحة .

لأنت للمصلحة المذكورة ٣٥,٣٣١ فدان منزهة على القيمة بالتأشيش ١٣ و ١٢ فداناً موزعة وكلها بوزامنا ٤,٠٠٠ فدان و ٨٥,٢٨٧ فدان بوزا غير موزعة بالتأشيش .

واقترachus تحسين وإصلاح ٢٠٠,٠٠٠ فدان من أملاك الحكومة تقع في المساحة الكلية البالغة ٨٠٠,٠٠٠ فدان ليس بالبعد عن المحكى خصوصا إذا علمنا أن أغلب البور الموزع يقع بمحور الأراضي الزراعية المملوكة للأهالى الذين اعطوا تأجيرها ثلثا ثمنهم أنت ذلك يكسبهم حق شرائها بالمساواة في مستقبل الأيام أو للافتتاح به في التحاليل على قانون تحديد زمامة التطن .

هنا صد المكاسب التي يكسبها الأهالى مباشرة وتعود منافعتها بعد ذلك على الحكومة بطرق شتى أهمها زيادة الجمارك وإيرادات السكك الحديدية ونحو الصناعات وغير ذلك مما يجره العمران ورواء من المزايا المدينة .

وفيا على جدول يوضح النتائج السابقة . ولا ينبغي من البال أن مانعنا إليه في تقدير التكاليف إنما هو تقدير لم يبدئ سنى الوزارة بوضع تفاصيله وتحديد جزئياته على وجه دقيق بعد الحصول على موافقة المجلس على السياسة العامة للوزارة .

والمندول المشار إليه هو :

بيان الموظفين اللازمين لتلبية خزان أسوان
والتعويضات ومناطقها

الفنيون

عدد	الوظيفة	ملاحظات
١	مهندس مقيم	
١	مساعد مهندس مقيم	
	تفتيش الاعمال البنائية :	
١	رئيس مفتشين	
١	مساعد الرئيس	
٧	ملاحظون للآبار	
	تفتيش المواد البنائية :	الادارة العامة للتفتيش من
١	مفتش عاجز	الوجهة الفنية والادارية
١	معاين	
١	تقصص الامتت	
١	اعمال المقاييس :	
١	رئيس	
١	مساعد الرئيس	
٦	مساع مهندسين	
١	رئيس	
١	مساعد الرئيس	
٢	مهندسان	
	قلم الريم والتصبغات :	الادارة العامة والتوزيعات
١	رئيس	وتحضير وتنفيذ مشروعات
٢	رسامان	المناطق الخاصة بها
	المجلة	

ملاحظة — تحديد المراتب والمرتبات وعدد الأجناس اللازمة تعيينهم سيتم بعد الاتفاق مع المالية.

يتمتع بـ وزير الأشغال العمومية
ابراهيم فهمي كريم

المهندس المقيم للتلمية
عبد القوي أحمد

۷ يناير ۱۹۲۹

وزارة الأشغال بعد بسط البيان السابق ترحو المجلس المحترم :

أولاً - الموافقة المبدئية على السياسة العامة للوزارة طبقاً لما جاء بهذه المذكرة .

ثانياً - التمرج: تحضير الرسومات التفصيلية والمقاييس وإعلان المناقصة وتحضير العقد لتعليق خزان أسوان المنسوب ١٣٣ متراً (ظهر الطريق) .

ثالثاً - التصريح بمفاوضة السر مردوخ ما كدوناد ليكون مهندساً استشارياً للتعليق متى قبل توصيات اللجنة الدولية طبقاً للقواعد والإجراءات الجاري عليها العمل بالوزارة فيما عاقل هذه الشؤون .

رابعاً - المواقفة على كشف الموظفين المرفق بهذه المذكرة والتصريح للوزارة باقتطاع المدة اللازم من المهندسين لهذه الوظائف بعد الاختناق من المالية .

خامساً - اعتماد مبلغ إجمالى قدره ٣,٨٠٠,٠٠٠ جنيه لتلبية الخزائن
تقسم كل ثلاث سنوات مقدرة للتنفيذ ابتداء من سنة ١٩٧٩ - ١٩٨٠ على
أن تقدم الوزارة بمذكرة مستقلة لطلب الاعتماد اللازم لهذا العام إن رُوى
لذلك ضرورة .

سادسا - إحاطة المجلس مذبا بأن الوزارة ستقدم عما قريب بطلب اعتمادات الأعمال وتعيين الموظفين اللذين مشروع جبل الأولياء والأعمال الماخلة المترتبة عا زيادة الاراد الصبني من المياه .

ومرفق بهذا نسخة من تقرير اللجنة الدولية بالرسومات التي وضعتها اللجنة
والمخصصة باللغة الانجليزية وعشر صور من الترجمة العربية بلون رسوماتها

القاهرة في ٧ يناير سنة ١٩٢٩

وزير الأشغال العمومية

عبد القوی محمد عثمان ابراہم فہمی کریم

المادة ٥٠

وهناك مسألة أخرى تستدعي أن يفصل فيها محطة للبحث المستفيض في الموضوع التي تعالجها اللجنة ، هذه المسألة هي : هل سد جبل الأولياء يكون حكمه حكم ترعة الجزيرة سواء بسواء من حيث الأولوية فالحق وإن لم يكن الأول في السبق لعدم إلحاز شيء منه حتى الآن ؟ ولما كان سد جبل الأولياء وترعة الجزيرة من أول الأمر سمتين من سلسلة مشروعات واحدة فقد رأت اللجنة ألا يكون لمشروع الجزيرة مية على جبل الأولياء في الانتفاع بالزيادة في إيراد المساء بل يسوى بينهما في حق الأسبقية ، ويتج عن ذلك الزاى أن السودان يقضى له ألا يالو جهدا في تسهيل مهمة إقامة سد جبل الأولياء ، وقد افترضت اللجنة أن هذا التسهيل من جانب السودان كاف .

المادة ٥٧

ومع مراعاة ما جاء بالفقرة السابقة ترى اللجنة مستطاعا في زمن الفيضان أن تؤخذ عند سنار المقادير الإضافية على أن يكون أخذها من أول أغسطس . فان أول أغسطس عند سنار يقابل تقريبا ٢٥ أغسطس عند قناطر الدكا ، وفي هذا التاريخ الأخير تكون زيادة الفيضان قد توطدت وترع الوجه البحري قد وصلت إلى منسوبها الكامل ، وتشير اللجنة بأن يكون أخذ هذه المقادير الإضافية تدريجيا .

الكاينون

عدد	الوظيفة
١	حاسبي
١	مساعد حاسبي
١	مخزني
٣	كتبة
٦	الجللة

الناحرون عن هيئة العمال

عدد	الوظيفة
١٥	قياسا
١٥	خفيرا وفرشا
٢٠	ساعيا مع المهندسين
١٢	سواق تروالى ونقل ميكانيكي
٨	مراسلات
٧٠	الجللة

يعتمد ما وزير الأشغال العمومية المهندس الملقم للتولية
ابراهيم فهمي كريم عبد القوى أحمد

٧ مارس ١٩٢٩

حضرة النائب المحترم حسن حسني - عرض معالي الرئيس على المجلس إحالة هذا المشروع على لجنة الأشغال والمالية أو على إحداهما لبحثه من ناحية الفنية والمالية ولكن حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك يرى إحالته على لجنة خاصة ولم يكف حضرته بذلك بل طلب من المجلس أن يعطى لها سلطة الاستماعا بالتقنين والاسترشاد بأرائهم .

صحیح أن مشروع جبل الأولياء له أهميته كما وصفه حضرة النائب المحترم وأنه يحل هذه الجبل والأجبال القليلة . ولكن أرجو بإحضرات النواب أن تلاحظوا أن الخلل قد شكلت من بين أعضاء هذا المجلس للنظر في مثل هذه المسائل المهمة وما قد يلحقها أو يقل عنها أهمية فلا يصح والحالة هذه أن تسجل على أنفسنا أننا نختصن بإجراءات استثنائية في ظروف عادية .

وإذا كانت أهمية هذا المشروع ترجع إلى القيمة المال الذي سيصرف عليه وهي حوالي أربعة ملايين من الجنيهات فإن ميزانية الدولة التي يتبناها لجنة المالية تقدر بأربعين مليوناً من الجنيهات .

لذلك أوافق على ما عرضه معالي الرئيس من إحالة هذا المشروع على لجنة المالية والأشغال لبحثه ، الواحدة بعد الأخرى ، أو في وقت واحد .

وبما أن القانون أعطى لكل عضو حق الاتصال بالجان وحضور جلساتها فأرى أن كل عضو منا يستطيع أن يبحث المشروع ويستعين في بحثه بأراه من يرى من التقنين وأن يرجع إلى الكتب الفنية التي تساعد في هذا البحث وبعد ذلك يدلي برأيه إلى اللجنة التي يحال عليها المشروع .

وقد راجعت المادة ٣٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان فوجدت أنها تنص على ما يأتي :

" في مبدأ كل دور من أدوار الانعقاد العادية وبعد تشكيل المكتبين النهائيين يجلسين يعقد كل منهما الجان الدائمة

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - اقترحت تشكيل لجنة خاصة لبحث هذا المشروع طبقاً للفقرة الثانية من المادة ٣٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ونصها :

" ويجوز لكل من المجلسين أن يعين بحسب مقتضيات الحالة بلجاناً خاصة لأغراض معينة " .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - أثبت فكرة حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك إنما يؤخذ بها إذا لم تكن المجلسان مختصة بنظر الموضوع . أما المشروع المعروض علينا اليوم فثأه شأن المشاريع الأخرى التي تعرض على المجلس .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات - إن الأمر أهون من هذا بكثير فالمشروع كما ذكر حضرة النائب المحترم عبد الرحمن لجاناً تابعة فنية تختص بنظرها لجنة الأشغال وأخرى مالية تختص بتبنيها لجنة المالية فالواقع أنه يجب أن يبحث المشروع بواسطة اللجنتين . لجنة الأشغال ولجنة المالية .

(٤)

قرار مجلس النواب

إحالة مشروع القانون بإعتاد إنشاء تزيان جبل الأولياء إلى لجنة خاصة لدراسه

٢ - المناقشة التي جرت بجلسة ٣ فبراير سنة ١٩٣٢

تطلب من وزارة الأشغال ونصه :

" حضرة صاحب المعالي رئيس مجلس النواب .

أتشرف بأن أرسل إلى معاليكم مع هذا مرسوماً بمشروع قانون بإعتاد إنشاء تزيان جبل الأولياء ، وبمعه صورة المذكرة التي رخصت لمجلس الوزراء وملحقها رجاء عرضه على المجلس .

ونفضلوا بقبول فائق الاحترام " ٤

وزير الأشغال العمومية

إبراهيم فهمي كرم

٣٠ يناير سنة ١٩٣٢

الرئيس - لهذا المرسوم نتجنا ناحية تتعلق بلجنة الأشغال وأخرى تتعلق بلجنة المالية ، فهل أجنة ترون حضراتكم إحالته ؟

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن السلي - أرى - كما الوقت - إحالة هذا المرسوم على كل من لجنتي الأشغال والمالية وفي وقت واحد لبحثه لجنة المالية من ناحية المالية ويبحثه لجنة الأشغال من ناحية الفنية .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - إن هذا المشروع أكبر من أن يترك بمحض إرادة واحدة نظراً لأهميته الخاصة بالنسبة للجبل الحاضر والأجيال المقبلة لذلك أرجو أن يعرض المجلس هذا المشروع بكل غاية وأقترح أن يحال على لجنة خاصة طبقاً للمادة ٣٩ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

وبما لا جدال فيه أن لجنة المالية لديها من الأعمال الكثيرة أثناء نظرها ميزانية الدولة ما يحصل اهتمامها بمشروع حيوي كبير كهذا إما معطلاً لعملها الصادي أو معطلاً للأهمية التي يجب أن تحقّق يصح هذا المشروع وبيننا كثير من أولاهم معلوماتهم ومؤهلاتهم الخاصة للاشتراك في بحث هذا المشروع والبحث التفصيلي من نواحيه المالية والسياسية والفنية .

فإن بحث هذا المشروع البحث الواقي يستوجب الاستماعا بالتقنين والاسترشاد بأرائهم وليس يبتأ من يدعي العلم الكافي بالبحث في دقائق هذا المشروع .

لهذا أرجو أن يعطى المجلس لذلك اللجنة الخاصة السلطة الكافية للاسترشاد بأراه كل من يرى لزوماً لمعاليه رأيه أو لاستشارته فقد كان لمعالي اسماعيل سري باشا - مثلاً - رأى له قيمته في تأييد هذا المشروع وله من الآراء الهندسية ما قد يكون من المصلحة أن تطلع عليها تلك اللجنة إتماماً للبحث .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر - أرى أن يحال هذا المشروع أولاً على لجنة الأشغال لبحثه من وجهته الفنية . إذ ربما ترى هذه اللجنة رفضه وإن كان لا يكون هناك عمل لحالته على لجنة المالية .

ولا شك في أن هذا النص ينطبق تماما على مثل هذه الحالة ولا أرى مانعا من تشكيل هذه اللجنة الخاصة من بعض أعضائه بلان المالية والأشغال والنجارية والزراعة حتى يتم بحث الموضوع من كل نواحيه ولا يمكن الأخذ بالرأي القاطن بأنه يمكن الاستغناء عن تشكيل لجنة خاصة بحضور من يريد من حضرات النواب جلسات بلتي المالية والأشغال عند نظرها المشروع إذ لو أخذنا به لاتينا إلى نتيجة غير مقبولة وهي أن يكفى المجلس بتشكيل لجنة واحدة ارتكبا على أن لكل نائب الحق في حضور جلساتها - فإذا كان بحث مشروع نزان جبل الأولياء يقتضى النظر فيه من نواح عديدة فالساع من تشكيل لجنة خاصة تجمع الاختصاصيين من جميع الجوانب لأهمية الموضوع ولا يمكن أن يد فلك طعنا في رجال الجان .

لقد رأيت الحكومة أهمية هذا المشروع ففرضت علينا مستقلا وفي هذا ما يؤيد فكرة تشكيل لجنة خاصة لبحثه .

حضره النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباظه - لقد أبدى حضرة الزميل المحترم حافظ رمضان بك ما كنت أريد أن أقوله ولكنى لاحظت أن بعض حضرات النواب ومنهم حضرة الأستاذ حسن حسنى لا يسمعون لهذا المشروع الأهمية اللازمة به مع أنه في منتهى الخطورة . فإذا كانت الجان الخاصة لا تؤلف لمثل هذا الموضوع فتى تؤلف ؟ قال سعادة وزير المواصلات إن الحكومة عرضت هذا المشروع مستقلا لأهميته فلماذا لا تشكل لجنة خاصة مستقلة لبحثه - وما الذى يضير الحكومة أو المجلس من تشكيل لجنة خاصة تضم من يأسر في نفسه كفاءة لدرس هذا المشروع وبذلك يدرس دراسة تامة ناضجة وتتحدى كل انتقاد في المستقبل .

لذلك أؤيد اقتراح حضرتى التائين المحترمين وهيب دوس بك وحافظ رمضان بك وأخالف الحكومة فيما ذهب إليه .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل - أبهى أن المسألة لاحتاج إلى كل هذه المناقشة الطويلة فالفرض الذى يرمى إليه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك لا يتحقق مطلقا إلا على مقتضى النظام الدستورى الإنجليزي حيث يجتمع مجلس المصوم بكامل حيثه كلجنة ويستترك الأعضاء جميعا في المناقشة ولكن هذا النظام لا يوجد له لدينا بل يقضى النظام هنا بتشكيل بلان مختصة تبحث المشروعات التي تمحل عليها والذي أراه أن إحالة المشروع على بلتي المالية والأشغال يبنى عن تشكيل لجنة خاصة . ففى لجنة المالية المهندس والمزارع والمالى والاقتصادى . وفى لجنة الأشغال الكفايات الكفيلة ببحث الموضوع بحثا تاما من وجهته التقنية .

حضره النائب المحترم على بن بسوى - وما الضرر من تشكيل لجنة خاصة ؟

حضره النائب المحترم عبد الرحمن البيل - إذا شكنا بلجنة خاصة فانها ستشكل من بعض حضرات أعضاء الجان المختصة ولا شك أن في ذلك تسليلا لمهمها ويكفى أن يدرس الموضوع في بلتي المالية والأشغال .

أعرض على إحالة المشروع على لجنة المالية بأن لها أعمالا كثيرة تتناول بحث الميزانية وأن بحث هذا المشروع قد يوقها عن نظر الميزانية ولكن الأمر بخلاف ذلك لأن بلنة المالية مضطرة عند نظر الميزانية إلى بحث مشروع نزان جبل الأولياء لاشتغال الميزانية على اعتقاد مبلغ لهذا الغرض . فهو بطبيعة الحال لآخر الاعتداد أو ترفضه إلا بعد بحث للمشروع من وجهته الفنية والمالية .

وقد كان من الممكن ألا يمرض مشروع نزان جبل الأولياء بل حضراتكم إلا مع الميزانية ولكن الحكومة رأت - لأهمية المشروع - أن تعرضه مستقلا حتى يسمه المجلس بصفة خاصة والذي أراه هو أن يحال للمشروع على لجنة الأشغال ولجنة المالية معا في وقت واحد فتبحث كل منهما الأول من الوجهة الفنية والتائين من الوجهة المالية وبعد انتهاء كل بلنة منهما من بحثه تجتمعان معا لتكوين رأى نهائى يقدم إلى المجلس لبلت فيه .

تنص المادة ٣٩ من الرسوم بقانون الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان على أنه يجوز لكل من المجلسين أمت يعين بحسب مقتضيات الحاجة بلانا خاصة لأغراض معينة ولا شك في أن هذه الجان تشكل من حضرات أعضاء المجلس ولا تتبع النظم الداخلية أى نائب من حضور جلسات هذه الجان فلكل عضو من حضراتكم يرد الاشتراك في بحث المشروع أوله ملاحظات عليه أو يورد الأسماء أى نقطة منه أن يضرر جلسات بلنة الأشغال أو بلنة المالية عند بحث هذا المشروع . وأرجو أن يضرر جلسات هاتين اللجنتين كثير من حضراتكم حتى يقتل الموضوع بحثا وحتى تملأ بكل نواحيه وتستغفروا النتيجة النافعة لمصلحة البلاد .

(تصديق) .

لهذا أرجو أن توافقوا على إحالة المشروع على اللجنتين مما لبحثه كل منهما في دائرة اختصاصها ثم يمرض على حضراتكم نتيجة بحثهما وللمجلس الكلمة الأخيرة .

حضره النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - لا مشروع المروض على حضراتكم أوجه مختلفة إذ يجب بحثه من الوجهة السياسية والزراعية والمالية والاقتصادية ومن الوجهة الفنية على الأخص .

لم يمرض إحضار النواب من عهد إنشاء المجلس النيابية مشروع كهذا تتناول كل هذه النواحي المختلفة وقد رأت الحكومة أن تعرض مشروع نزان جبل الأولياء على حضراتكم مستقلا لأهميته الخاصة مع أنه كان من الممكن نظره أثناء بحث الميزانية فذلك يجب أن يسمه لجنة مستقلة نظرا لهذه الأهمية الخاصة ولكن يسنى درسه دراسة تامة . وما دام هذا المشروع يتناول جملة مباحث فلا يمكن أن تقول إن إحدى الجان يمكنها أن تبحثه من كل هذه النواحي فلتا يصح بلجنة المالية أن تبحثه من الوجهة المالية ولجنة الأشغال أن تنظره من الوجهة الفنية ولكن يوجب بجانب هاتين اللجنتين مسألة سياسية وأمرى زراعية لا يمكن بلتي الأشغال والمالية أن تبحثها البحث الرافى وقد احتاط المشروع لمثل هذه الحالة فورد في المادة ٣٩ من القانون الخاص بالنظام الداخلى للبرلمان أنه " يجوز لكل من المجلسين أن يعين بحسب مقتضيات الحاجة بلانا خاصة لأغراض معينة " .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك — أسف لأن ملاحظاتي هي التي أشرت كل هذا الخلاف ويسرى من جهة أخرى أن الخلاف قائم بالفعل لأن باحتكاك الآراء يبين الصواب .

وقد سامني أن يمتد الأستاذ حسن حسني أن فيا عرضته انتقاصا من شأن اللجنة القائمة وعدم ثقة بها . ولو أن في كلام سعادة وزير المواصلات تقنيا على رأي الأستاذ ما أعجب تواضعا .

أنا لا أدعي — وأنا عضوي بلنة الخارجية — أي أعرف من المسائل الهندسية ما يعرفه الأعضاء الهندسون، ولا أظن أن المزارعين من حضرات الأعضاء يدعون أنهم يعرفون من القاصون ما أعرفه فالقول بأن كل عضو يعرف عن كل موضوع ما يسمع له بأن يحكم فيه حكما صائبا — فيه مجازفة وفيه إجحال للتواضع .

إن المشروع المروض عليك له وجهات غفلة وكلها في الطبقة الأولى من الأهمية . فهو من الوجهة المالية يتطلب مبلغا لا يستهان به ، ويكون من الخطأ في القياس أن يقال إنه يحتاج إلى أربعة ملايين من الجنيئات فقط بينا الميزانية كلها وهي تربي على ٣٧ مليون جنيه تعرض بلنة المالية . إذ ليس في الميزانية مشروع واحد يستغرق هذا القدر من المال .

على أن المال ليس هو كل شيء في الموضوع فوجوه الاعتراض والتعجيز متعقدة . ففرق كبير بين أن يجمع بعض الأعضاء ببيعة بلنة خاصة تنظر في أمر معين يحملون مسئولية — وبين أن يعضروا أعضاء إضافيين في بلنة لا يشتركون في تحديد مواعيدها ولا يتابع لهم بنبر جهود استثنائي خاص أن يتصلوا بأعضائها ليعرفوا تطورات المواعيد التي يسطرح فيها الموضوع أمامها . إن تخصيص عدد من الأعضاء لنظر مسألة خاصة من شأنه توحيد الجهود وتحيص المسألة من وجوهها المختلفة .

وإني وأوافق على ما قلته حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك من أن الفقرة الثانية من المادة ٣٩ إنما وضعت لثل هذه الحالة . فإنا أمام مشروع يناقش مصالح قيسة كبرى ويؤثر في الأجيال القادمة من الوجهة المالية وسواها فيجب أن نعيده الاهتمام الذي يتناسب مع خطاه وأثره .

(تصفيق) .

حضرة صاحب المسائل وزير المعارف العمومية — أرى أن التذليل الذي سانه الأستاذ وعيب دوس بك للتفرق بين أعضاء هذا المجلس غير صحيح لأن كل عضو شأنه شأن القاضي الذي يطلب منه أن يحكم في أمر معين ، فلا يجوز له أن يقول إنه لا يعرفه ، بل يجب عليه أن يحكم فيه بما يديه إليه عقله ورضيه ضميره . كما أنه ليس للمعز أن يماهر بوجود الاستعانة بالخبراء لأن لجلس الكلمة العليا والقول الفصل بحسب ما يرى من المصلحة العامة .

وليس هناك لاحتراع اختصاص بلنة قبل المجلس أن يجهد إليها شؤون خاصة لأن عمل الجاهن تحضيري وأولئ بالنسبة للجلس الذي له الكلمة الفاصلة .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — أريد أن أصحح عبارة وردت على لسان حضرة النائب المحترم إبراهيم حسني أباطله إذ قال إنه يؤيد رأي حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ويخالف ماذهب إليه الحكومة وإني أصح أنه لا يضير الوزارة مطلقا نظر المشروع سواء في بلنة الأشغال وسداها أو في بلنة المالية أو فيها مما أو في بلنة خاصة لأنه لا شأن للحكومة في هذا إذ الكلمة الأخيرة للجلس .

(تصفيق) .

ولكن ربما يكون الأخذ بقوله أكثر فائدة مما يرى إليه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فنفرض أن اللجنة الخاصة شكلت من خمسة عشر عضوا أو عشرين أو ثلاثين مثلا وكان في المجلس آخرون يرون في أنفسهم للكفالة بحيث هذا المشروع ومن الواجب أن ينضموا إلى هذه اللجنة فإذا يكون الحكم في هذه الحالة ؟ أرى أنه لا مانع من أن يعضري نائب يريد أن يشترك في بحث هذا الموضوع جلسات بلني المالية والأشغال ويدرس الموضوع دون الاعتقاد على مآثره إحدى اللجنتين فقد تكون اللجنة غفلة أو مصيبة في رأيها وله أن يمارس رأي المجلس عند عرض تقريرها على المجلس وله تمام الحرية في أن يعز وجهه نظره بالبراهين والأدلة والمجلس يزن بين الراين وله الكلمة الأخيرة .

(تصفيق) .

وأكرر أنه لا يضير الحكومة مطلقا أن يجيل المجلس هذا المشروع على بلنة الأشغال أو بلنة المالية أو بلنة خاصة إنما يهمها المحافظة على الإجراءات والمحافظة على اختصاص بلان المجلس .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم توفيق حسن المكاري — إن مشروع تزيان جبل الأولياء المروض على حضراتكم الآن من أهم المشروعات التي يجب أن يسنّ بشأنها وبنا وإني أرى أن يتناول المجلس البحث من الوجهة السياسية قبل إحالته على أية بلنة — لأن الحكومة الإنجليزية التي وضعت يدها على السودان واحتفظت بإدارته .

(صحة) .

لأننا أقول بضرورة بحث هذا المشروع من الوجهة السياسية كما يجب على ذوي المحافظة أمثالا .

(صحك وتصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي — كنا نعلم بضرورة هذا المشروع كما أن الحكومة تسلم معنا بذلك ولهذا عرضته علينا مستقلا وقد كلف في استطاعتنا أن نتكفي بمعرضه مع الميزانية لذلك أؤيد اقتراح حضرة الشاكين المحترمين وعيب دوس بك وحافظ رمضان بك لأن تشكيل لجنة خاصة لنظر هذا المشروع لا ينع ذوي الكفايات من أعضاء بلني الأشغال والمالية من حضور جلساتنا والموضوع له خطورته ويجب أن يدرس ويستوفى بحثا ولا شك أن في نظره في بلنتين مختلفتين عدم توحيد الجهود ولكن إذا نظرته لجنة واحدة كان عملها متبنا ومفيدا لذلك أؤيد الرأي القائل بتشكيل بلنة خاصة .

حضرة النائب المحترم على المستلاوى بك - أرى أن المسألة المطروحة الآن على المجلس هي من الموضوع بحيث لا تتحمل كل هذا البحث لأن الفروض أت المرجح الأخير في الحكم هو المجلس - وكل الشروط التي تعرض على المجلس لما بلان خصصة بمشأ - بناء عليه أرى أن يحال المشروع المطروح أمامنا على المجتنبين الذين يدخل في اختصاصهما وهما لجنة المالية ولجنة الأشغال على أن تبحث كل لجنة أولاً على حدة ثم يعثمان بيعة لجنة واحدة ويشتركان في بحثه مما ثم رضان للمجلس تقريراً واحداً بنتيجة بحثهما. (تصديق).

حضرة النائب المحترم محمود زكي بك - حقا إن المشروع المطروح علينا الآن من أخطر الشروط التي قدمت لهذا المجلس وللمجلس النيابية السابقة وهو مشروع قديم يرجع تاريخه إلى عهد وزارة دولة عدلى بإذا الأولى. وقد قد جزء منه ثم أوقف ثم بحث من جديد في وزارات متعاقبة فسألنا لما هذه الأهمية يجب أن ننظر لها بعناية خاصة لهذا انضم إلى رأى الأستاذين وميب دوس بك وحافظ رمضان بك ورأى أن يرضى المشروع على لجنة خاصة لبحثه من جميع نواحيه وتقدم تقرير بنتيجة بحثها إلى المجلس. (تصديق).

حضرة النائب المحترم جد حافظ رمضان بك - تكررت عبارة "الكلمة الأخيرة للمجلس" على لسان بعض حضرات الوزراء والنواب وجميعنا نعرف ذلك ولا ننزع فيه غير أنه من المقرر أيضاً أن المجلس لا يمكنه أن يفصل في المسائل التي تعرض عليه إلا على ضوء الأبحاث التي تقوم بها اللجان المختصة فكلمنا كلف بحث اللجنة في مسألة ما وأياها وكلمنا كانت البيانات التي تقدمها للمجلس صحيحة كاملة كانت حكم المجلس في هذه المسألة صحيحاً وتقديره صائباً وأن أول كلمة قلنا في هذا الموضوع هو أن هذا المشروع له عدة وجهات يجب أن يتأولها البحث ، لهذا نبحث تشكيل لجنة خاصة لبحثه من جميع هذه النواحي. (تصديق).

أما ما ذكره الأستاذ البلى من أن مجلس النواب البريطاني يجتمع أحياناً ببيتة لجنة لتنظر بعض المشروعات الهامة فانه لا يفتق والحالة التي نحن بصدها الآن - لأن الاجتهادات المشار إليها إنما هي وسيلة لتنظر تلك الشروط بصفة سرية وعلى كل حال فالت المجلس ينقد في هذه الحالة بصفة لجنة لا ببيتة مجلس.

يقول بعض حضرات الأعضاء إن لكل عضو من أعضاء المجلس أت بمحض اجتماع اللجنة المختصة وأن يدل إليها بأمره وأن في هذا ضماً لاقتراك الجميع في بحث المشروعات. وليس هذا هو كل المطلوب بل إن الغرض الذي نرى إليه هو تكوين لجنة خاصة تأخذ على عاتقها نظر المشروع من جميع نواحيه وتجه بمشأ وأياها يتناسب مع خطوره والمسؤولية المقاة على عاتقها فيه.

وقد أراح القانون لكل عضو أن يحضر جلسات اللجان ويدل إليها بأمره كما أراح للجان أن تطلب من الحكومة ما تشاء من الاستعلامات والبيانات. وهذا هو الطريق الوحيد الذي يوصل إلى الحقيقة.

إن كل مرشداً هو ألا يوجد تخريق بين الأعضاء وأن تقيع نصوص الدستور والقانون الظاى. (تصديق).

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتح - قد يرى المجلس أن يرضى المشروع على بلنى الأشغال والمالية. وقد تبدى لجنة الأشغال رأياً فيه بالقبول ويؤيدها المجلس. ثم تأتي لجنة المالية فترفضه ويؤيدها المجلس أيضاً. وفي هذه الحالة يكون المجلس قد أبدى رأيين مختلفين في موضوع واحد. (مضمة).

لكن إذا أحيل المشروع على لجنة خاصة فستعرض هذه رأياً مرة واحدة والمجلس يبدى رأيه فيه بصفة فاطمة وأعتقد أن الحكمة من تشكيل لجنة خاصة هي لنظر المشروعات التي تختلف نواحيها فيأمن المجلس من إبداء رأيين متناقضين في مسألة واحدة.

حضرة النائب المحترم محمود السيد أبو حسين بك - إذا كانت بلتنا المالية والأشغال لاتصلحان لدراسة هذا المشروع فأتأحسن لهما. (مضمة).

ليس هناك داع لتشكيل اللجان الدائمة إذا كنا نشكل لجنة خاصة كلما جد أمر.

حضرة النائب المحترم محمد حسن - القاعدة الدستورية الصحيحة هي أن المجلس - في تحقيق المسائل المروضة عليه - لا ينظر ببيتة إنما يعين بلانته. لهذا أوجب لقانون الظاى أن يعين المجلس في مبدأ كل دور انعقاد على اللجان الدائمة اللازمة لفحص الأعمال. ونص بنوع خاص على وجوب انتخاب بلان للمالية والاقتراحات والمالية.

ورأى المشرع أن لا يعمر المجلس من الاستماعه ببيان أخرى - غير التي عينت بالقات - كلما رأى الحاجة ماسة لذلك. ولهذا أجاز للمجلس - في الفقرة الثانية من المادة ٣٩ من القانون الظاى - أن يعين بلاناً خاصة لأغراض معينة. فهذه الفترة إنما جاءت تحقيقاً على وجوب تعيين اللجان الدائمة.

فأنا عرض أمر فيه ناحية مالية وأخرى فنية ويجب أن يحال أولاً على اللجنة الدائمة المختصة وهي لجنة المالية والمجلس أن يقرر تشكيل لجنة خاصة لبحثه من الوجهة الأخرى. وإنما يجب على كل حال أن يقيع القانون فيما يتعلق باختصاص كل لجنة من اللجان الدائمة لأن هذا الاختصاص يستمر إلى نهاية كل دورة.

وبناء على ذلك أوافق على إحالة المشروع على بلنى المالية والأشغال. (تصديق).

هذا وإلى أرجو - سواء شكلت لجنة خاصة أم لم تشكل - أن تدفع في دفترخانه المجلس جميع التقارير والمشروعات الخاصة بهذا الموضوع ابتداء من سنة ١٨٨١ بل ومن عهد المغفور له محمد علي باشا عندما فكر في إنشاء القامطر الخيرية وأمل أن يتكرم معالي الرئيس بطلب هذه المطبوعات كلها للاستشارة بها والاطلاع عليها .

(تصديق) .

حضرة النائب المحترم فريد غفر الدين - لا أريد أن أكر ما قاله حضرات زملائي عن خطورة هذا المشروع لخطورته لا تحتاج إلى دليل وإنما لي ملاحظة بسيطة لا أرى بدا من الإشارة إليها وهي أن لجنة المالية - قدمت بجلسة ١٨ يناير سنة ١٩٣٣ للمجلس اقتراحا طلبت فيه ضم أعضاء لجنة وكفائتهم إلا أن هذا لا يعنى من القول بأنه لا يقضى لها أن تبحث الميزانية وهذا المشروع لطيف في آن واحد .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - هذا المشروع من الميزانية .

حضرة النائب المحترم فريد غفر الدين - هذا المشروع له أهمية خاصة فيجب أن ترفل لبعثه لجنة خاصة خصوصا وأن حضور حضرات النواب في الجان إلى ليسوا أعضاء فيها لا يستطيع حق الاشتراك في مداولتها أو إبداء أية ملاحظة كما جاء في المادة ٤٣ من قانون النظام الداخلي للبرلمان ولهذا أريد الرأي القائل بتشكيل لجنة خاصة .

الرئيس - بما أنه لم يبق من طلب الكلمة فذلك أعلن انقضاء باب المناقشة. هذا وقد قدم اقتراح من عشرين عضوا هذا نصه :

تتجه لخطورة وأهمية موضوع مشروع تزيان جبل الأولياء أن تشكل لجنة خاصة من المجلس لبعثه من جميع نواحيه وتفتقر أن غرض هذه اللجنة الاستانة بآراء من ترفع من المصلحة الاستانة بأرائهم .

فالموافق على هذا الاقتراح وقف .

وقف عدد من حضرات الأعضاء لم تتبين منه الأغلبية من الإكثية .

الرئيس - لئن تأخذ الرأي بطريقة عكسية غير الموافق على هذا الاقتراح وقف .

وقف عدد من حضرات الأعضاء لم تتبين منه الأغلبية من الأقلية .

الرئيس - نظرا لشك في النتيجة سيؤخذ الرأي بالثباته بالإجماع .

وأخذ الرأي بهذه الطريقة أسفرت النتيجة عن قبول الاقتراح بأغلبية

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - اتفق حضرات النواب

الذين تكلموا في هذا الموضوع على خطورة المشروع وهذا سبب يدعو إلى زيادة لخصه وتحصيله وعلى ذلك أرى أن يبعث بمعرفة لجنة واحدة أمر لا يتفق مع ما له من الخطورة والنواحي المختلفة بل يجب أن يقال على بلان متعددة لكي تبحث جميع هذه النواحي .

(خفية) .

ورأي أن يقال للمشروع على لجنة الأشغال والمالية وأن تجهه لجنة الأشغال أولا ثم يقال على لجنة المالية حتى يتمكن من يريد من حضرات الأعضاء حضور جلسات كل من اللجنتين عند نظر المشروع . وإن لنا تحميم الثقة بآرائهم اللجنتين ولا شك أن بينهما سيكون واثقا عبقا للفرض المنشود .

حضرة النائب المحترم الشيخ عبيد إبراهيم الشاذلي - إن الموضوع المبرور

أمانا خطير وكذا حرصون على بعثه بدقة وقد اتفق رأي أغلبية حضرات الأعضاء على أن يلحق المالية والأشغال هما المختصان بنظر هذا المشروع. وإذا كان بعض حضرات الأعضاء يرى أن للمشروع نواحي متعددة وعندنا عدة بلان يمكنها بحث جميع هذه النواحي - فأرى أن يتبدل عضوان من كل من هذه الجان إلى ليجن المالية والأشغال ويشتراك معهما في البحث وهذا تكون قد ضما بحث الموضوع من جميع نواحيه .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي - يلوح لي أن حضرات

الزملاء الذين عارضوا في تشكيل لجنة خاصة قد قدموا الدليل على أنه ليست هناك لجنة واحدة مختصة بنظر الموضوع فانهم قالوا جميعا إن ليجن المالية والأشغال مختصتان ببعثه. ومعنى ذلك أنه لا توجد لجنة معينة يمكن اعتبارها مختصة وما دام الأمر كذلك فقد أصبح من الضروري انتخاب لجنة خاصة .

وبهذه المناسبة أذكر لحضراتكم أنني على استعداد لبعث الموضوع - كنت قد طلبت بعض مطبوعات قديمة من وزارة المالية وعند بعضها عثرت على مشروع وضع في سنة ١٨٩١ تمهيدا لإنشاء تزيان أسوان . تبين من هذا المشروع بإحضرات الزملاء أنه يلزم من مباحث كبار المهندسين فانه قد تألفت لجنة من كبار العلماء لدرس هذا المشروع ومع ذلك فإن هؤلاء العلماء لم يجدوا غضاخه في أن يطلوا بتشكيل لجنة عليا تتكون من مهندسين بطلاني وآخر فرنسي وثالث انجليزي وراعي أمريكي - بصفة خاصة - لأن بأمركا أنها أكيدة كنه التليل - لئيدى رأيا في الموضوع - أذكر لحضراتكم هذه المسألة رذا على حضرات الزملاء القريب تناولوا موضوع الكرامة ولست أدري ما دخل الكرامة في مسألة فنية خصوصا إننا كان الأمر خطيرا يمس المصلحة القومية .

(١١) بيان الآراء التي أُعْلِنَتْ بِإِلْعَانِهِ بِالْأَسْمَاءِ وَوَقَّعَتْ عَلَى تَشْكِيلِ بَلَدَةِ عَامَةِ لُطْرُ شَرْعِ نِزَانِ جَبَلِ الْأُولِيَاءِ .

- (١) حضرة النائب المحترم محمود عباس بك ، (٢) حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك ، (٣) حضرة النائب المحترم أحمد رندسي ، (٤) حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك ، (٥) حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، (٦) حضرة النائب المحترم محمود أحمد ، (٧) حضرة النائب المحترم عبد السلام حديك بك ، (٨) حضرة النائب المحترم محمود زكي بك ، (٩) حضرة النائب المحترم حسن البليان بك ، (١٠) حضرة النائب المحترم محمد عزيز محمد أبانظ ، (١١) حضرة النائب المحترم محمود محمد الأتقي بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أبانظ ، (١٣) حضرة النائب المحترم سليمان اسماعيل أبانظ ، (١٤) حضرة النائب المحترم فريد نقر الفدين ، (١٥) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان محمد خضر ، (١٦) حضرة النائب المحترم حسن السيد واك بك ، (١٧) حضرة النائب المحترم توفيق حسن الكلاوي ، (١٨) حضرة النائب المحترم عبد الفتاح نور ، (١٩) حضرة النائب المحترم عبد الحميد طيله ، (٢٠) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن طيفي حسن ، (٢١) حضرة النائب المحترم عبد الحميد حمريك ، (٢٢) حضرة النائب المحترم مصطفى الشويحي ، (٢٣) حضرة النائب المحترم محمد فهم القبلي ، (٢٤) حضرة النائب المحترم أحمد محمد التناخلي ، (٢٥) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى ربيب ، (٢٦) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سيد ، (٢٧) حضرة النائب المحترم أحمد أبو القمح ، (٢٨) مساعدة النائب المحترم مراح الدين شاهين باشا ، (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلي غنام بك ، (٣٠) حضرة النائب المحترم عبد البر عبد الطيف الصوفاني ، (٣١) حضرة النائب المحترم محمود ميروك الجيار ، (٣٢) حضرة النائب المحترم عبد زكي صالح بك ، (٣٣) حضرة النائب المحترم مصطفى عبد الله المياي بك ، (٣٤) حضرة النائب المحترم ثمان الكلاب ، (٣٥) حضرة النائب المحترم عبد الحميد البرادسي بك ، (٣٦) حضرة النائب المحترم علي مل ديوني ، (٣٧) حضرة النائب المحترم عبد السلام ربيب باشا ، (٣٨) حضرة النائب المحترم خديوي الورس بك ، (٣٩) حضرة النائب المحترم الشيخ إبراهيم عبد الله الهلي ، (٤٠) حضرة النائب المحترم أحمد والي البديي ، (٤١) حضرة النائب المحترم أمين عامر ، (٤٢) حضرة النائب المحترم علي الباسي ، (٤٣) حضرة النائب المحترم مرضي إبراهيم داد المولى بك ، (٤٤) حضرة النائب المحترم عبد الحميد سيب السمريرك ، (٤٥) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى حمريك ، (٤٦) حضرة النائب المحترم الشيخ علي عبد القاصر ، (٤٧) حضرة النائب المحترم إبراهيم الحلال بك ، (٤٨) حضرة النائب المحترم إبراهيم غزال بك ، (٤٩) حضرة النائب المحترم أبو الحميد بدوي محمد عبد الأكر ، (٥٠) حضرة النائب المحترم عبد الوهاب أحمد الفاضل ، (٥١) حضرة النائب المحترم أمين سيد حمام ، (٥٢) حضرة النائب المحترم محمد جاده الشريف بك ، (٥٣) حضرة النائب المحترم يحيى سليم أبو صعل ، (٥٤) حضرة النائب المحترم إبراهيم حسن محمد السيد ، (٥٥) حضرة النائب المحترم جبه محمد حدي يحيى ، (٥٦) حضرة النائب المحترم فكري الصغير ، (٥٧) حضرة النائب المحترم عبد الرضا المياي .

(٢٢) بيان الآراء التي أُعْلِنَتْ بِإِلْعَانِهِ بِالْأَسْمَاءِ وَلَمْ تَرَفَقْ عَلَى تَشْكِيلِ بَلَدَةِ عَامَةِ لُطْرُ شَرْعِ نِزَانِ جَبَلِ الْأُولِيَاءِ .

- (١) حضرة النائب المحترم محمد حسن ، (٢) حضرة النائب المحترم حسن حسني ، (٣) حضرة النائب المحترم الدكتور مديفر زلفي بك ، (٤) حضرة النائب المحترم محمود الطوير بك ، (٥) حضرة النائب المحترم عبد الحليم يحيى بك ، (٦) حضرة النائب المحترم علي حسن احمد ، (٧) حضرة النائب المحترم مديفر يحيى بك ، (٨) حضرة النائب المحترم مأمون اسماعيل بك ، (٩) حضرة النائب المحترم الدكتور عبد صالح بك ، (١٠) حضرة النائب المحترم اسماعيل فهمي التناخلي بك ، (١١) حضرة النائب المحترم حسين مصطفى خليل بك ، (١٢) حضرة النائب المحترم عبد الحليم حسين مصطفى بك ، (١٣) حضرة النائب المحترم عبد الحميد محمود باغب ، (١٤) حضرة النائب المحترم عبد ليث قوه بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم مصطفى قوده ، (١٦) حضرة النائب المحترم رضوانت عبد الوهاب محمد طه ، (١٧) حضرة صاحب المجال المحترم الدكتور محمد توفيق زنت باشا ، (١٨) حضرة النائب المحترم إبراهيم مراد ابريسده ، (١٩) حضرة النائب المحترم حسن احمد كسيه ، (٢٠) حضرة النائب المحترم كامل حسن زايد ، (٢١) حضرة صاحب المجال عبد طليبي باشا ، (٢٢) حضرة النائب المحترم شامعين شاهين الميزري ، (٢٣) حضرة النائب المحترم محمود ابراهيم بك ، (٢٤) حضرة النائب المحترم مدافيم وسلان بك ، (٢٥) حضرة النائب المحترم حافظ مصطفى الشين ، (٢٦) حضرة النائب المحترم أميس المراق ، (٢٧) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان يزي نزار ، (٢٨) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم التناخلي ، (٢٩) حضرة النائب المحترم عبد محفوظ الفار ، (٣٠) مساعدة النائب المحترم محمد طلام باشا ، (٣١) حضرة النائب المحترم علي المزالدي بك ، (٣٢) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البلي ، (٣٣) حضرة النائب المحترم الشيخ حليف محمد قصود ، (٣٤) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الزم علي عبد الواحد ابراهيم ، (٣٥) حضرة النائب المحترم مصطفى مدق ، (٣٦) حضرة النائب المحترم سيد احمد سيد احمد لقط ، (٣٧) حضرة النائب المحترم واد حسين ، (٣٨) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسني ، (٣٩) حضرة النائب المحترم حسن الجبل بك ، (٤٠) حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل ، (٤١) حضرة النائب المحترم اوسيف علي كساب بك ، (٤٢) حضرة النائب المحترم محمد قنبل عداقه ، (٤٣) حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر ، (٤٤) حضرة النائب المحترم جويي مرمان بك ، (٤٥) حضرة النائب المحترم محمد ابراهيم عطاوي ، (٤٦) حضرة النائب المحترم عبد القوي احد سديك ، (٤٧) حضرة النائب المحترم ابراهيم عبد اللال الميحيي بك ، (٤٨) حضرة النائب كلالن محمد كركدي ، (٤٩) حضرة النائب المحترم عبد الحليم حسين جالويش ، (٥٠) حضرة النائب المحترم مصطفى حاكم بك ، (٥١) حضرة النائب المحترم محمد علي ، (٥٢) حضرة النائب المحترم عداقه لغوم بك ، (٥٣) حضرة النائب المحترم مصطفى سيف الصريرك ، (٥٤) حضرة صاحب المساعدة توفيق دوس باشا ، (٥٥) حضرة النائب المحترم مدني حزين ، (٥٦) حضرة النائب المحترم صالح محمد أمين مشار .

وقد أسفرت نتيجة فرز أوراق اقتخاب أعضاء اللجنة الخاصة لبحث مشروع إنشاء تزان جبل الأولياء على :

- (١) حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك ... نال ٩٦ صوتا
 (٢) علي المتلاوي بك ... » ٨٨ »
 (٣) حسن اسماعيل ... » ٨٨ »
 (٤) أحمد رشدي ... » ٨٥ »
 (٥) علي حسن أحمد بك ... » ٨٠ »
 (٦) مصطفى الشوربجي ... » ٧٨ »
 (٧) وعيب دوس ... » ٧٤ »
 (٨) محمد عزيز محمد أبانظ ... » ٦٩ »
 (٩) محمد حسن ... » ٦٨ »
 (١٠) مصطفى صفق ... » ٦٧ »
 (١١) ابراهيم دسوق أبانظ ... » ٦٥ »
 (١٢) ابراهيم زكي ... » ٦٥ »
 (١٣) محمد زكي صالح ... » ٦٥ »
 (١٤) مصطفى ماكلف بك ... » ٦٢ »
 (١٥) محمود عباسي بك ... » ٥٨ »
 (١٦) محمد فهم القبلي ... » ٥٤ »
 (١٧) أحمد أبو الفتوح ... » ٤٧ »
 (١٨) عبد المنعم عبد القادر الموم ... » ٣٥ »
 (١٩) عبد اللطيف حملي غنام بك ... » ٣٣ »
 (٢٠) محمد علام باشا ... » ١٤ »
 (٢١) حضرة » عبد الحميد عطيه ... » ١٣ »
 (٢٢) الدكتور محمد صالح بك ... » ١٣ »

ونال بعض حضرات الأعضاء أصواتا تتراوح بين أحد عشر صوتا وصوت واحد.

لذلك أعلن انتخاب حضرات النواب المحترمين السبعة عشر الأول أعضاء لجنة النظر في مشروع إنشاء تزان جبل الأولياء .

الرئيس - يحسن تأجيل اقتخاب اللجنة الخاصة التي وافق المجلس على تشكيلها لبحث هذا المشروع إلى جلسة التدقيق حتى تتفق الأحزاب فيما بينها الأعضاء الذين يتناولون في هذه اللجنة فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة)

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك - أرى - بكلفة للفكرة - أن بدى للجلس أن الفرض الذي أرى إليه لا يتحقق إذا تكونت اللجنة من عدد من حضرات الأعضاء لأن مهمة اللجنة ستكون دوس أوبه النظر للتفويج الموضوع من جميع تواسيه وهذا البحث يضمف جدا إذا كان عدد أعضاء اللجنة كثيرا لأن كثيرا منهم سيتخيب عند الاستعداد فأرجو أن المجلس أن يختار لهذه اللجنة عددا قليلا من الأعضاء .

الرئيس - نظرا لأنه قد قرر تأجيل اقتخاب أعضاء اللجنة إلى التدقيق يحسن بحضرة النائب المحترم أن يؤجل كلامه في هذا الصدد إلى الجلسة المقبلة .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك - وهو كذلك .

(ب) إجراء عملية اقتخاب اللجنة الخاصة وإعلان النتيجة

بجلسة ٢٢ فبراير ١٩٣٢

الرئيس - نقفل إلى اقتخاب أعضاء اللجنة الخاصة لبحث مشروع إنشاء تزان جبل الأولياء ، فهل توافقون على أن يكون عدد أعضائها سبعة عشر عضوا ؟

(موافقة عامة)

شرع المجلس في اقتخاب أعضاء اللجنة المذكورة بطريق الاقتراع السري لاسم أخذ الأصوات بدى في فرز أوراق الانتخاب .

إلا أننا كأخوان يجب بنا أن نسير في أمثاله طبقاً لنصوصه ونعتبره كنظام خاص لنا وفي ذلك ما يفرق علينا وقتنا وما دام الأمر كذلك فيحسن الانتخاب ويكل لحضرة رئيس اللجنة وفقاً لأحكام هذا القانون .

الرئيس — الذي يحل محل الرئيس إنما هو أكبر الأعضاء سناً .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إذن يحسن أن يكون لدى سكرتير اللجنة الموظف بيان بسن حضرات الأعضاء يعرف من تكون له الرئاسة في غيبة الرئيس .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — لم يسبق أن أثيرت مسألة تطبيق هذا القانون على إدارة جلسات اللجان ، وربما يكون في إثارتها الآن غرض خاص .

الرئيس — ليس هنالك غرض ما ، إنما كل ما نرى إليه هو تنظيم المناقشات في اللجنة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إن السبب في عدم إثارة هذه المسألة في جلسات اللجان ، يرجع إلى إطلاق الحرية لكل عضو في أن يبدى رأيه كلما أراد ، والمقصود من تطبيق هذا القانون هنا هو تنظيم الكلام في هذه اللجنة حتى تسير مناقشاتها دون أن يشوبها أي تشويش ، إذن نحن بصدد موضوع هام مسند يستدعي بحثه كل دقة وعناية .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إذا كان الأمر كذلك فإني أرحب بهذه الفكرة .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — جرت العادة أن تكون محاضر اللجان مختصرة ، وزيد الآن أن تكون محاضر هذه اللجنة مستوفاة كمحاضر المجلس .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — سبق أن اخفنا مع حضرة السكرتير العام على أن تكون محاضر هذه اللجنة مستوفاة كمحاضر المجلس . الرئيس — إن السكرتيرية مستعدة لذلك .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — أرى أن تشر محاضر هذه اللجنة في الجرائد كما هو متبع في محاضر المجلس .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — يكون ذلك إذا دعت الحاجة . حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — أرى أن تلاحظوا أن جلسات اللجان سرية .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — نحن نقول إننا نرى ذلك لازماً ودعت إليه الحاجة .

الرئيس — نشعر الآن في انتخاب سكرتير اللجنة ، فما رأيكم في طريقة انتخابه ، وهل تكون سرية أو علنية ؟

رأى ثلاثة من حضرات الأعضاء أن يكون انتخابه بالاعتراف السري ودأت أغلبية اللجنة أن يكون علنياً .

(٥)

محاضر

جلسات لجنة مشروع إنشاء نزان جبل الأولياء بمجلس النواب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإدارة التشريعية — قسم اللجان

الهيئة التأسيسية للإعلامية
دور الاقتصاد المادي الثاني

لجنة مشروع إنشاء نزان جبل الأولياء

محضر الجلسة الأولى

اجتمعت اللجنة في الساعة ١٣ والدقيقة ١٥ من مساء يوم الثلاثاء أول مارس سنة ١٩٣٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على التلاوي بك . وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، ومأواه حضرة محمد كامل أفندي سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : إبراهيم فسوق أباطه . إبراهيم زكي . أحمد أبو الفتح . أحمد رشدي . حسن اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكي صالح بك . محمد فهم القبي . محمود جباري بك . مصطفى صادق . مصطفى عاكف بك .

واعترض حضرات النواب المحترمين : على حسن أحمد بك . محمد وزير أباطه . مصطفى محمود الشوربجي .

وقد حضر حضرة عبد القوي أحمد بك مندوباً عن وزارة الأشغال العمومية .

الرئيس — أود أن أذكر لحضراتكم أن مشروع إنشاء نزان جبل الأولياء أهمية خاصة، هي التي حدثت بالمجلس إلى انتخاب لجنة خاصة ولها أوجب حضرات الأعضاء أن يداوروني على تطبيق القانون رقم ٨٨ لسنة ١٩٣١ الخاص بالنظام الداخلي للبرلمان ، أثناء مناقشتها لأنه منسحب بطله على إدارة لجنة اللجنة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — في الواقع أن هذه الملاحظة لها أهميتها ، لذلك أقول إنه ولو أن القانون غير منسحب على أعمال اللجان

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — من السهل على كل لجنة أن تدرس أي مشروع يرض عليها ، ولكننا الآن أمام مشروع هام فني يتعلق بمناصب المياه في المستقبل ويحيل إلى أن الطريق الطبيعي الذي فيه اختصار الوقت هو أن نفهم — أول كل أمر — المشروع من أوله إلى آخره لأن القاعده التي جرى العمل عليها هي أن يأتي المقرر ويشرح لنا التقرير وهذا يفتح أمامنا باب السؤال والاستفهام ، وبعد مناقشة المشروع ننظر في الاعتراضات التي ترويه إليه وتكون رأيا فيصبح التقرير كاملا .

حضرة المنسوب — الواقع أني أؤيد رأي حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك كل التأييد للأسباب الآتية :

إن مشروع خزائن جبل الأولياء حلقة صغرى من سلسلة طويلة يصعب على كل من لم يتابع تاريخ هذا المشروع التقاط الحلقة من وسط هذه السلسلة . لذلك أرحب كل الترحيب بفكرة الكلام عن ضبط مياه النيل من يوم أن بنت فكرة إنشاء هذا الخزان حتى إذا ما وصلت بمحضراتكم خطوة خطوة إلى تلك الحلقة التي تستغلون بالنظر فيها فكم تكون قد علمت تاريخ النيل وتاريخ ضبط مياهه والروايات التي جرت إلى تقديم هذا المشروع لحضراتكم . أما ما يتعلق بالمستندات وطبعا وتوزيها فأرجو أن تسمحوا لي ببيان هذه النقطة :

إن مشروعات الري — ومنها مشروع جبل الأولياء — كُتبت بشأنها كتب ضخمة تتكون من الآلاف الصفحات ، حتى إن بعض هذه الكتب قد نفذ بالفعل .

وإني لعل يبين من أن حضراتكم — بعد أن تسمعوا لما سأقول به من البيانات — متصدرون أصابعكم على أي مستند أو أي كتاب أو أية حلقة مفقودة وتطالبوني عند ذلك بالدليل .

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوق أباطه — نحن لا نطلب كيبا وإتاما طالبا بالتقرير وكل ما له علاقة بالمشروع فقط ، حتى نكون على علم وبينة فيما نحن قادمون على بحثه ، فإن الطالب قبل أن يتقدم لمدرسه يكون قد درس موضوعه حتى يجيد إجابته .

يستخلص من ذلك أني أريد أن أدرس المشروع وأن نقوله بحثا معنويا موضع الخطأ به ، وموضع الصواب ، ونخرج بفكرة واضحة متينة .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — كان في بنين أن أنكم في الموضوع الذي تشرحه حضرة مندوب الوزارة وإني متفق معه فيها قاله ، وأؤيد عليه أن هناك مجتمعين مكتظين بالكعب والطاير ، إذا أريد طبعا استغرق هذا العمل سنة ، لأنني قد مكثت شهرين باحثا فيها ومقبلا لا أكون مطموئنا إلى حصلت عليها بكل صعوبة ، فضلا عن أني لم أجد بعض الكتب وحصلت عليها من الخارج .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أظهرت لنا المناقشة أن هناك عتبة صعبة تقترضا ، وهي أن الأوراق والمستندات مشككة يشترط طبعا سنوات . وأرى أنه يمكن التوفيق بين الآراء المختلفة بأن نطلب إلى حضرة المنسوب — بحسب ما يراه في تقديره — أن يقدم إلينا أولا — الأوراق الهامة التي

وبدأت اللجنة في أخذ الرأي بمبادئ الاسماء وأسفرت النتيجة عن انتخاب حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك سكرتيرا لها بالأجماع .

الاحتجارات

الرئيس — ورد اعتبار من حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي ونصه :

حضرة صاحب العزة رئيس لجنة جبل الأولياء

سلاما واحتراما . وبعد فلاسيب شخصية مضطرب هذا السفر فاعتذر عن عدم حضور اللجنة ، على أن رجائي أن تحضر جميع المستندات الخاصة بهذا المشروع من تقارير قديمة وحديثة قدمت ومن مشاريع مماثلة وطبعتها وتوزع بها على أعضاء اللجنة للتمكن من دراستها . وأرجو أن تقبلوا مزيد احترامي ما

٢٩ فبراير سنة ١٩٣٢

(امضاء) مصطفى الشوربجي

حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل — كلفني حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطه أن أبلغ اللجنة اعتذاره عن جلسة اليوم .

الرئيس — يعتبر حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك معتذرا ، لأنه في إجازة مرضية وقد ورد منه جواب يطلب فيه قبول استقالته من عضوية هذه اللجنة لمرضه ، ولم يعرض على هيئة المجلس بعد .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — بمناسبة ما جاء بكتاب حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي ، أقول إني بعد أن تناولت شخصيا مع حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية وحضرة عبد القوي أحد بك الذي دبت به الوزارة لتعويض كل ما شاق بهذا الموضوع وشرحه اللجنة اتفقتا على أن يجاضر حضرة عبد القوي أحمد بك اللجنة عن المشاريع التي تتعلق بضبط مياه النيل من تاريخ إنشاء خزائن أسوان في أول الأمر .

الرئيس — هل هذا الاقتراح عن حضراتكم ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — هذا ما تم الاتفاق عليه ، أما ما أريد أن أقرحه فهو إرجاء طبع الأوراق — لأنها كثيرة جدا — إلى ما بعد اجتماع المحاضرة التي سيقابلها علينا حضرة مندوب الوزارة — حتى إذا وجدنا أنشاء المحاضرة ما يستدعي الطبع ، مما يستند عليه من تقارير والأوراق وغيرها قررنا طبعا حتى يكون جاهزا لدينا عند المناقشة في هذا الموضوع أمام المجلس .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — أما أننا نسمع بيانات من حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ، دون أن يكون لدينا معلومات رسمية نجمع بين الآراء المناقضة للمشروع والمحيطة له فهذا لا يفيد ، لأننا ستكون بهذا الوضع في مقام من يستمع دون أن يعرض ، وأرى أن نطلب التقارير وتوزع علينا فندرسها ، ولحضرة مندوب الوزارة بعد ذلك أن يجاضرنا ، وله أيضا أن يجاضرنا — إذا أراد — في الفترة التي تتولى فيها هذه الدراسة ، وبذلك نستطيع أن نستوعبه في كل ما هو غامض وأن نتناقشه مناقشة جدية .

لذا أرى أن توافقوني حضراتكم على أن تشرع الوزارة من الآن في إعداد وطبع المخطوطات والتقارير والبيانات الخاصة بهذا المشروع .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح - إن كل ما تريد اللجنة أن تلم أطراف الموضوع .

قد سمعنا أن هناك تقارير لا يمكن معرفتها بالضبط وأرى أن نسمع أولاً بيان الحكومة ثم نطلب ما نراه لازماً بها .

حضرة مندوب الحكومة - في الواقع يجيل إلى أن المسألة تسببت دون أن تستحق ذلك ، لأنه لا خلاف بين الرأيين في جوهر الموضوع .

لقد قلت إنه إذا أردتم - حضراتكم - أن أحاضركم فاني سأشير أثناء محاضرتي إلى كل مستند أرتكئ عليه ، ولكل عضو من حضراتكم أن يأخذ مذكرة من هذا المستند لأقدمه له عند طليعه ، لأن في الحقيقة أريد أن أساعدكم على تكوين فكرة عن المستندات التي ترون عليها إذ لا يمكن التنبؤ بما سيحدث بظواهركم مثل كذا جاء في تلامي مثلاً أن أحدًا قال في سنة ١٩٠٠ كذا . . . فلكم أن تظلموا من الدليل على ما أقوله فأقدمه .

ولست أريد أن أسفح حذوكم ووزارة خارجية بريطانيا العظمى المستر سيسيل هاريسون ، عند ما أعلن رأيه في مجلس الموم في سنة ١٩١٩ طالباً إليه الاعتناء بأمر أكبر منه منسب العالم عن مشروع الجزيرة وتخزين مكوار .

أريد من حضراتكم أن تقوم في أنعائكم بصفحة بيضاء ناعمة وأرجو ألا تكونوا فكرة ما - لا بالسلب ولا بالإيجاب - إلا بعد أن تدرسوا الموضوع درساً وإلياً يوصلكم إلى تحقيق ما نؤمن إليه . وسيكون " أوشيف " الوزارة تحت تصرفكم فيما يطلبونه من مستندات وخلافها .

الرئيس - هل ترون حضراتكم أن نطلب تقديم ملخص للمستندات أو نسمع الحاضرة أولاً ثم نطلب ما نراه لازماً ؟

حضرة النائب المحترم إبراهيم حوصلي أبانته - ما الذي يضير الوزارة من تقديم هذه المستندات أولاً ؟

هذه كذا صالح بك - أود أن أعرف من حضرة المندوب ما إذا كان سيؤمن لنا في محاضراته جميع الأوجه الخاصة بهذا المشروع سواء أكانت موافقة عليه أم معارضة له ؟

حضرة المندوب - في الواقع إنني أريد أن أجرد نقضي تمام التجريد من أن أكون بعيداً عن المشروع ، لأن وظيفة الأولى هي أن أضع أمامكم الحقائق بأركانها .

الرئيس - فأخذ الرأي الآن على مسألة تقديم المستندات أولاً أو تقديمها بعد إلقاء المحاضرة .

وبأخذ الرأي بمبادرة الأسماء وأوقت اللجنة بأغلبية ٩ أصوات ضد أربعة على إلقاء المحاضرة أولاً .

وقد تناقشت اللجنة في تحديد الأيام التي تعقد فيها جلساتها وساعة اجتماعها فوافقت على أن يكون اجتماعها في أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء من كل أسبوع ابتداء من الساعة ١١ ونصف صباحاً إلى الساعة ١ ونصف مساء . ووقت الجلسة الساعة ١٢ والفيقعة ٥٥ مساءً على أن يكون اجتماعها للقبل في الساعة ١١ ونصف من صباح يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٣٣ م

السيد الرفف السيد النائب السيد
محكم وهيب دوس
محكم الرفف السيد النائب السيد

أن يفكر من الآن في طليعه . وعند المناقشة إما ما تبين لنا ضرورة إحضار أوراق أخرى طلبنا إلى حضرة تقديمها .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسي - أرى أن تقدم لنا وزارة الأشغال العمومية جميع المستندات الخاصة بأقوال المقترعين والمهيذين للمشروع ، حتى إذا ما اقتضت رأي المهيذين كان بها ، وكل ما أطلبه من الوزارة أن تسهل لنا هذا الأمر حتى نتمكن من الموضوع رأياً صحيحاً ، مع ملاحظة أن هذه الكتب لا تتجاوز الثلاثة .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - إن الرأي الذي أبداه حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك وأبداه فيه أولاً حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك هو الرأي الأصوب ، لأن مشروع نزعان جبل الأولياء مطروح من جانب الحكومة لاقراره وهي تريد منا أن نؤيدها فيه فيجب أن نسمع الدعوى أولاً ثم نطالبها بالدليل للاطلاع عليه ، إذ لا يمكن أن ننظر الدليل قبل أن نسمع الدعوى .

ولا أفهم أن نطلب إلى الحكومة أن تقدم إلينا مستندات قبل سماع دعواها ، وقد لا ندرى إن كانت متعلقة بالدعوى أم لا .

لذلك أرى أن نسمع الموضوع أولاً وننتقمه جيداً ، لأننا نعلم أن كل ما يشاق به ، وهذا هو الرأي الأصوب إذ يكون الإدلاء بالحلق أولاً ثم التأييد أو المعارضة .

حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل - يظهر أن هناك خطأ في فهم ما قصدناه من طبع الأوراق .

إنني لا أريد طبع كل الكتب إنما أريد طبع التقارير التي وضعت عن هذا المشروع وهي موجودة الآن في وزارة الأشغال العمومية ويمكن إيداعها في مكتبة المجلس تحت تصرف حضرات الأعضاء لدراسها ، ولا أرى مانعاً من المشروع في إعداد هذه المستندات حتى إذا ما جاء الوقت الذي يحضرنا فيه حضرة مندوب الحكومة تكون قد طبعتم ووزعت طبعاً لدراستها .

أما ما قاله حضرة النائب المحترم محمد حسن من أن الدعوى تسمع أولاً ، فأرد عليه بأن القاضي لا يحل نظر قضايا قبل أن يقرأ القضايا ومستنداتها ، حتى بعد سماع الباع يصل إلى الحقيقة تماماً ، وهذا هو ما يفعله كل قاض عادل تزيه .

إنني لأطلب طبع كل ما كتب من الرى ونحزير المياه من مدة خمسين سنة ، بل كل ما طبع طبعه يمكن تقديمه إليها أثناء المحاضرة التي سيقومها حضرة مندوب الحكومة كشفاً لردديوي ويكوكوك وسعادة عبد الحميد سليمان باشا .

نفرض أن محاضرة حضرة مندوب الحكومة تناولت مسألة كية المياه التي تستخرج في الخزان بأن قدرها بمشرة الآلاف مليون متر مكعب ، فبدلاً من أن نعلم منه بهذا نقول له أن تقرير ديوي أو غيره قدره بكذا ، مثلاً : وبهذا الطريقة يمكننا أن نناقشه رأياً ونصل إلى الحقيقة بلبه واضحة .

فلما رأى أن تقوم وزارة الأشغال العمومية طبع كل ما كتب من مشروع نزعان جبل الأولياء فقط .

محضر الجلسة الثانية

(٢)

ورد كتاب من السيد سليم وليكوكس إلى حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك نعمة :

«حضرة صاحب المزة محمد حافظ رمضان بك .

رئيس لجنة مشروع خزان جبل الأولياء
مجلس النواب

طلبت مما تناقته الجرائد في الأيام الأخيرة ومن مصادر عديدة أخرى أني بها أن مجلس الوزراء قد اعتمد مشروع خزان جبل الأولياء على النيل الأبيض وقد تحول هذا المشروع على مجلس النواب ليعتد وأصدار قرار بشأنه. ولخطورة هذا المشروع وأصاله اتصالاً مباشراً بحياة البلاد الاقتصادية والمالية وغيرها قرر المجلس انتخاب لجنة خاصة لتفحص هذا المشروع الكبير .

ولما كان هذا المشروع في غاية الخطورة وهو يقع في منطقة جيدة جداً وأعلم أن أفراداً قليلين للغاية هم الذين زاروا منطقة الخزان وبجسوا هذا المشروع وبا أني قد زرت موقع المد خصصاً في خلال سنة ١٩١٨ وتعرفت حالة النيل الأبيض وفضائه بنفسى .

ونظراً للدراي بأحوال النيل داية خاصة دقيقة ولما عليه الواجب على كرجل أكل كل هذه البلاد تحسينه .

أرى واجباً على ، وهو واجب مقدس ، أن أطلب منك أن لا تصدروا قراركم في هذا الأمر الخطير حتى تستمعوا إلى ما سوف أدليه إليكم من البيانات الخاصة بهذا المشروع وعلاوة على ذلك سوف أتوجه شخصياً خلال الأسبوع القادم برحلة خاصة إلى النيل الأبيض لزيادة التوفيق من حالة النيل في السنوات الأخيرة .

وتفضلوا بقبول عظيم احتراماتي

«الخص»

مارس سنة ١٩٢٢

«النزان :

سيد سليم وليكوكس نعمة ٨ شارع الأمير حسين بالجيزة .

أعضاء بالإقرحية»

سـ ٤ - ٣ - ١٩٢٢

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إن خطاباً من رجل كالسيد وليكوكس وهو مهندس كبير له شهرة عالية ، يتطوع مع كبره بزيارة مناطق الخزان ليعرفنا بمعلومات فنية قيمة ، يجب أن نرد عليه بخطاب رقيق من حضرة صاحب المزة رئيس اللجنة نعلم فيه أن كتابه على كل اللجنة

اجتمعت اللجنة السابعة ١١ والديقة ٣٥ من صباح يوم الاثنين ٧ مارس سنة ١٩٢٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك . وسكرتيرة حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وطولته حضرة محمد كامل أفتدى سكرتير اللجنة الموقف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : إبراهيم دسوق إبراهيم . إبراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد وشدي . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أبانله . محمود ميايى بك . مصطفى محمود الشوربجي . مصطفى صدق . مصطفى ماكس بك .

واحتضر حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك .

وتتبع حضرة النائب المحترم محمد فهم النيسى .

وقد حضر حضرة صاحب المزة عبد القوي أحمد بك مندوباً عن وزارة الأشغال العمومية .

المراسل

الرئيس - وودت إلى اللجنة الرسائل الآتية :

(١)

برقية بإسضاء أمين نفيس المهندس ونصها :

«الخص بالبيانات لمشروع خزان جبل الأولياء هو مدير إدارة الخزانات بالأشغال واختيار عبد القوي بك مفتش رى زقى بالذات للحاضرة بالمجلس شفوئاً مريب ، فتشتمل تصحيح الموقف لكرامة البلاد الهندسية» .

الرئيس - لاحظ أن ندب موظف يرسل إليه تخبيل وزارة الأشغال العمومية أمام اللجنة إنما هو من اختصاص الوزير نفسه ، وهو حر في ندب من يراه من بين موظفي وزارته .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - لاحظ أن نزع اللجنة على هذا الظرف دون أن تبدي رأياً فيه ، لأنه يسى اللجنة كما يسى وزارة الأشغال العمومية ، أما فيما يخص بالجنة فانه بصفا بأنها لا تخدر المسؤولية الملقاة على عاتقها وأنها تخبيل دون قيد أو تحفظ من تشبه وزارة الأشغال العمومية . وفيما يتعلق بالوزارة فالتا لم تطلب إليها شخصاً معيناً حتى يقوم هذا الاعتراض ، وإننا طلبنا مندوباً ، وللوزارة كامل الحق في اختيار من تشاء ، وأرى أن تقرر اللجنة استبعاد هذه البرقية .

الرئيس - هل توافقون على استبعاد هذه البرقية ؟

(موافقة عامة) .

الرئيس - إذن قررت اللجنة استبعاد هذه البرقية لأن الوزارة هي صاحبة الشأن في ندب من يظنها .

الرئيس - أرى ألا مانع من أن يذكر في الرد أن حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك عرض هذا الخطاب وقيل على اللجنة فترأت أن الوقت لم يحن بعد لنظره .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - أقترح أن يضاف على ذلك أن اللجنة تشكره وتربح آرائه .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي - إن السيد ويليم وليكوكس يريد أن يساعدنا في بحث موضوعنا الخطير الهام الذي من أجله شكلت هذه اللجنة الخاصة ، ويقضي الواجب علينا أن نستمع إلى كل الآراء . وبما أن الرجل ، مع كبره ، على استعداد للسفر ، فلا يجوز أن نرد عليه هذا الرد المرن ، إذ ربما يبدل بسبب ذلك عن السفر حتى لا يتعب نفسه ولا يتكد مصاريف دون جدوى . لذلك أرى من الضروري أن نقطع برأى حاسم في هذه المسألة من الآن .

حضرة النائب المحترم إبراهيم صديق أباطه - أرى أن يوكل إلى حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك أن يضع ردا مختصرا ويعرضه على اللجنة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - أقترح أن يكون الخطاب كما يلي :

جناب المحترم السيد ويليم وليكوكس .

أتشرف باضطرار جنابكم أن خطابكم الموجه في مارس سنة ١٩٣٢ ورد على علمي . لجنة خزان جبل الأرياء تجلس التواب وأودع سكرتيرها وأنا تشكر لكم اهتمامكم بهذا الأمر الذي عهدهم بحق "خطيرا" .

وإذا ما التحقت اللجنة بقرارائنا فسنعيدكم في الوقت المناسب .

وتفضلوا جنابكم بقبول فائق الاحترام .

الرئيس - هل توافقون على هذه الصيغة .

(موافقة عامة)

(٣)

الرئيس - وردتكم من حضرة إبراهيم زكي أفندي وعبد الحليم إلياس نصير أفندي نصح :

" حضرة صاحب اللجنة على القلاوي بك رئيس اللجنة البهائية الخاصة بفحص مشروع خزان جبل الأرياء لدى مجلس التواب :

تحية وإجلالا ، وبعد فيما أتى مجلس التواب قد عهد إلى لجنة من سبعة عشر عضوا بفحص مشروع خزان جبل الأرياء ، كما قدمته وزارة الأشغال ونظرا لخطورتها للمشروع وأهمية النتائج التي ترتب على رفض هذا المشروع أو قبوله ، ونظرا للسهولة التاريخية التي يقبلها أبناء الجبل المحاسن أمام الأجيال المقبلة في كل قرار يمد بشأن القضية المطروحة أمام بلتكم الموقرة .

وبما أن اللجنة قررت أن تسمح بدفع مندوب وزارة الأشغال المؤيد لوجهة صلاحية المشروع وضرورة تنفيذه فوراً ، وبما أن هذا المندوب بالوقت هو مرشح الوزارة ليكون مهتماً مالياً بمنطقة إنشائه وسخزان جبل الأرياء وله في ذلك منازاة عادية كثيرة قد تثير الشبه عند الرأي العام ، خصوصاً

وهي الآن في بدء دراسة المشروع فتتمتع إلى أقوال مندوب الوزارة وأنها عند ما يحين الوقت المناسب ترسل إليه لسياح أقواله .

الرئيس - أعترض على ذلك بأنه لا يجوز لرئيس اللجنة أن يتغلب أفراداً من الخارج .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إن المستور يميز الرد على الأفراد في بعض المسائل كالمرافض .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح - ما دام الخطاب قد أرسل لحضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك فهو الذي يتولى الرد عليه بصفتة الشخصية .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - أرى أن يترد هذا الخطاب كأنه اقتراح مقدم من حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك وتظهر اللجنة فيه بيده الصفة ، على أن نقرر مثلاً أنه بناء على الاقتراح المقدم من حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك بشأن الخطاب الوارد إليه من السيد ويليم وليكوكس ، لا ترى اللجنة مانعاً من قبول هذا الاقتراح على ألا تقبلت إلى مسألة تبليغه إلا عندما تفتح الفرصة المناسبة وعندئذ تستدعي من تشاء سواء أكان السيد وليكوكس أم غيره .

الرئيس - ألا توافقون - حضراتكم - على أن تقرر أن اللجنة أحاطت علماً بالخطاب الذي قدمه حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك ، وهذا فيه الكفاية ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - أرى أن يرسل خطابهم يتضمن ذلك .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشويحي - لا نستطيع أن نشكر على السيد ويليم وليكوكس كفايته ولا مكره ، ويجب أن نقدره رأيه . ونهضي طينا الهامات الشككية أن نحترم مثل هذا الرجل العالم ، فزد عليه ؛ لأننا إذا ما أحملنا الرد عليه ، فإننا بضمير الرأي أمام عملنا هذا ؟

الرئيس - ليس هناك خروج على الهامات إذ أن الخطاب ورد لحضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك وكل ما ظن به أن يتولى الرد بنفسه فذاكرنا أن الخطاب عرض على اللجنة وأنها ستظهر في الوقت المناسب .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - إن الخطاب أرسل خطأ لحضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك على اعتبار أنه رئيس اللجنة ، والسيد ويليم وليكوكس في الحقيقة يرى إلى عابطة الرئيس ، فلا مانع من أن يقوم حضرة الرئيس بالرد عليه ، وأنه ما دام حضرة مندوب الوزارة متمكناً من دراسة المشروع فيسكون في مناقشة الآراء شورى لنا .

الرئيس - ألا يجوز أن نكتفي اللجنة بما ينال به حضرة مندوب الوزارة فلا يحتاج إلى سماح لآراء أخرى .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - هل توافقون على أن يذكر في الرد أن الخطاب عرض على اللجنة وأبنت في محاضرها ، حتى إذا ما التحقت قراراً بشأنه أخبرته به ببشرة ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - جرت العادة أن يتصل الأفراد بالجلال مباشرة وذلك متبع في فرنسا إذ أن رئيس اللجنة المالية هناك يغاطب الأفراد مباشرة وفي هذا اقتصاد الوقت ولأمان من توجيه الخطابات إلى اللجنة وليس في هذا أي اعتراض من الوجهة الشكلية .

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقي أبانته - إذا كانت الاجراءات الشكلية التي تتخذ في المجلس تطبق على اللجنة كان في ذلك تضيق على أعمالها وحسن التصرف التي تريد الوصول إليها ، ويعبر أنا أن تتحلل من هذه القيود لتعرف مختلف الآراء مما يساعد اللجنة في أمورها .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - كل ما أطلبه أن يتصل الأفراد باللجنة بالطريق المشروع أي أن يرسلوا كتبهم إلى الرئاسة وهي التي تعيها إلى اللجنة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إن ما يراد بها من الرسائل يمكن اعتباره كالتقارير مقدمة منا .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - إن اللجنة ترحب بكل ما يصل إليها من مختلف الآراء في سبيل هذا المشروع الهام وأرى أن الكتاب الذي نحن بصدده يشتمل على شطرين ، أما الشطر الأول فيجب استيعابه لأنه خاص بشخص حضرة مدوب الوزارة . وأما الشطر الثاني فخاص بطوع صاحب الخطاب بأن يبيع نفسه تحت تصرف اللجنة يدل إليها آرائه الفنية ويجب أن نضربه ونأمله به ، وبهذا نكون قد وضعنا مبدأ نسير عليه في أعمالنا فلا تثير الجدل من حين لآخر .

الرئيس - يلاحظ أنك إذا ما قررت هذا المبدأ ، وهو أننا نبحث في كل كتاب يد إليها - ضاق الوقت بما لدينا من الأعمال .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - يحدونا أن نستبعد الشتر الخاص بحضرة مدوب الوزارة على أن نسقي الشتر الثاني حتى ننظر فيه عند الوقت المناسب . ومن الجائز أن يتصل أي عضو مباشرة بواحد من مرسل هذه الكتب لاستطلاع رأيه والاستفادة من آرائه .

حضرة النائب المحترم محمد عز رآطه - لاحظ أننا قد رسمنا الطريقة التي تتبع لآراء وسائل الأفراد ما اتفق عليه من الرد على السير ويلم ويكوكس . ويسر اللجنة أن تتصل بكل من به خبرة عالية أو معلومات قيمة خاصة بهذا المشروع وتسمع أقواله ، أما فيما يخص جيلنا فلم أفندي نصير فواخ من كتابه أنه لا يقصد توريثه وإنما يرى إلى المهاجة من غير مقتضى ، تلك على ذلك مقدمة خطابه ، يضاف إلى هذا أن لعبد الحليم أفندي مذكرة مطبوعة ضمنها آراء وزعمها وسفرها ونمل حل فيها قائمة لجنة أولا . وأرى نظرا لتحديه الظاهر أن يستبعد هذا الخطاب .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكي - لقد أدلى حضرة النائب محمد عز رآطه بظن شطرا كانت أود ذكره . قد رد غنة خطابات بعضها هام خطابات السير ويلم ويكوكس وبعضها ليس له أهمية ما كالبرقية السابقة ويحدونا في أحوال كهذه أن نتخذ إزاء كل خطاب ما يلائم موضوعه .

بعد أن عرف حضرة المدوب المذكور بالكتاب بأنه لم يثبت على رأى واحد في هذا المشروع بل انتقل من القيص إلى القيص ، وذلك أنه أعلن أمام اللجنة العلوية في عام ١٩٢٠ أنه يعارض في إقامة خزائن جبل الأولياء ، وكانت اللجنة التي وكل إليها إعطاء الرأي في مشروعها ترى ، أعلن المدوب أمامها معارضته ووقع على مذكرة رسمية بذلك ، وكان يومئذ غير موافق ، فلما أصبح الآن موافقا كبريا بالأشغال خبر رأيه وصار اليوم هو المؤيد والمقدور لمشروع أمام اللجنة البرلمانية المصرية باسم وزارة الأشغال ، ونحن نرجو ألا تضع الحقيقة وحقوق البلاد طوعا لطرف الأشخاص . وهذه المواقف المتناقضة من رجل واحد تكفي لإقناع بالتمسك بالموقف بعدم الأخذ بوجهته قضية مسلطة بغير سماع رأى المستكرين للمشروع .

وبما أننا كمبرين يهتمون بمسائل مصر المالية والاقتصادية لدينا معلومات ووثائق غاية في الخطورة عن أخطار مشروع جبل الأولياء .

نرى من العدل أن نفسحوا صدوركم أولا لأحدنا ابراهيم زكي كبندرس درس مشروعه الذي أتم دراسة ، في نقاش أقول مدوب وزارة الأشغال ويدل بالآراء الفنية التي تحتم على مصر رفض الموافقة على إقامة خزائن جبل الأولياء .

وثانيا سماع أقوال عبد الحليم الياس نصير كقانوني واقتصادي في مناقشة مذكرة وزارة الأشغال من الناحيتين الاقتصادية والمالية .

ونحن نضع أنفسنا تحت تصرف بلجنة المؤمرة في أي وقت تفضلون بتجديده ولنا وطيد الرجاء أن يصل رجاؤنا هذا إلى مكانه الصمم من بلجنة التاريجية . ولقد يوفقنا جميعا إلى المشاركة في خير البلاد وأخذها من غوائل الحرب .

وتفضلوا بأصاحب العزة بقول عظيم الاجلال ما

التهارة في ٤ مارس سنة ١٩٢٢

امضاء	امضاء
ابراهيم زكي المهندس	عبد الحليم الياس نصير
العنوان :	

إلى عبد الحليم الياس نصير ٣٥١ الملكة نازلي بمصر

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقي أبانته - أرجو ألا تضع الوقت في سماع مثل هذه السفاهات . وأرى أن نتخذ بصدد هذا الخطاب ١٠ قرناه بشأن البرقية السابقة . وأرد أن أعلم ما إذا كانت اللجنة مستقر مبدأ سماع آراء بعض الخبراء الفنيين أم لا ؟

الرئيس - لا يمكن البت في ذلك حتى نسمع محاضرة حضرة مدوب الوزارة .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - أرى أن طريق وصول هذا الخطاب إلى اللجنة غير صحيح من الوجهة الدستورية ، لأن اللجنة ولو أنها فرغ من المجلس إلا أنه لا يجوز أن تخاطب من الأفراد مباشرة ، وإنما يكون ذلك عن طريق رئاسة المجلس . ولهذا أعترض من الوجهة الشكلية على عبارة خطاب أرسل إلى اللجنة مباشرة .

التي لمدة الحياض . وذلك الأعمال هي إنشاء قنطرة نيج حادى وتحويل الحياض المتزلزلة كما يملكون .

وفي سنة ١٩٢١ دعيت لللائحة بالجنة الفنية برئاسة مطلى شفيق باشا وهي إحدى لجان الوفد الرسمى التي راسه دولة مدلى باشا وكتبت في هذا الصدد مذكرة وضعتها ويوزع على كل المراقبين للوفد من أعضاء ومستشارين وما زلت اليوم أنفجرا وسعدنا للشرها ولكنى لا أحب التحدث عن نفسى .

وفي سنة ١٩٢٥ تلت الشرف بتعيين مساعدا لمنسوب مصرف الجبة الدولية الثانية مدلى عبد الحيد سليمان باشا ووافقت الجنة في كل رحلاتها بمصر والسودان وفي كل جلساتها .

وفي النصف الثانى من سنة ١٩٢٥ كنت عضوا بلجنة من ثلاثة كونها مطلى سرى باشا للبحث في مشروع جبل الأولياء — وفي شتاء سنة ١٩٢٦ سافرت إلى السودان مرة أخرى مع حسين سرى بك .

وفي سنة ١٩٢٦ كنت سكرتيرا لجنة وزارة الأشغال التي دعيت لبحث لجنة النيل في سنة ١٩٢٥

وفي سنة ١٩٢٧ وأوائل سنة ١٩٢٨ كنت مديرا لمكتب حضرة صاحب السادة عثمان محرم باشا وكتبت اشتغل معه — ومعه وحده — في كل المسائل الخاصة بالنيل وبغواضات تروت باشا شميلان وفي سنة ١٩٢٨ بقيت مديرا لمكتب الوزير حضرة صاحب السادة ابراهيم فهمى باشا ثم تولى مهتمسا مقيا لخدمة خزان أسوان في يولييه سنة ١٩٢٨ مع بقاى مشغلا معه في المفاوضات بالمياه .

وفي صيف سنة ١٩٢٨ سافرت مرة بصحبة الوزير ومرة أخرى بعد أسبوعين منفردا لمطالبة أعضاء اللجنة الدولية التي شكلت للبحث في التحلية وتقديم كل ما يلزمهم من معلومات ودراسات ميدانية حتى يصلوا لمصر وهم طوفون مدى مأموريتهم .

وفي صيف سنة ١٩٢٩ تقلت مقفشا لرى بالأقاليم . ومن هذا تعلمون — أيها السادة — أنه ما من لجنة كونت للبحث في مثل هذه الموضوعات الكبرى إلا كنت عضوا فيها . وأتذكر الهيات التي عملت معها جلس لرى الأعلى في سنة ١٩٢٩ وقد عرض عليه مشروع جبل الأولياء وستعلمون أمره في حينه .

كذلك يمكننى أن أقول إنه ما من وزيرولى وزارة الأشغال ونبتت في مدته هذه المسائل إلا اتصلت به ومع على التوالى أصحاب المطلى والسادة سرى باشا وشفيق باشا وعبد الحيد سليمان باشا وضئان محرم باشا و ابراهيم فهمى باشا . وقد يتخيل تواضعى أن أقول إننى كنت متصلا بغواضات اتفاقية المياه من أولها لآخرها ، وقد مهدى عثمان محرم باشا و ابراهيم فهمى باشا .

أمثل هذا يصبح أن تحوطه ردية . وهل لايسمع حضرة المهندس ابراهيم أنندى زكى أن أكون على الأمل وهو في مستوى واحد دون المعوى بإننى أكبر منه علما بالحقائق وأكثر اتصالا بالمهندسين المصريين والأجانب الذين ينفجوا هذه الموضوعات .

إن نصير أنندى ذكر في مذكرة أنه ابراهيم زكى أنندى المهندس مستد لأن يناقش حضرة مندوب الوزارة في المسائل الفنية وأرى أن ترجمه البت في هذا الأمر إلى أن يتهى حضرة المنسوب من محاضره .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إن الخطاب الذى وصل إلى اللجنة مقدم من اثنين هما عبد الحليم اللى نصير أنندى و ابراهيم زكى أنندى ، وهذا الأخير قد مثل أمام اللجنة الدولية التي شكلت للنظر في مشروع خزان أسوان وصممت أقواله وأراحه . فطبعة دولية فنية مكونة من أعظم مهندسى العالم قبلت سماع أقواله في حين أننا نرفض ذلك ، هذا مالا أراه بل الواجب أن نستيق هذا الخطاب حتى يبين الموضع المناسب للفصل فيه .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشورى — أقترح أن يشترق الجرائد أن اللجنة في استبعاد لطفى التفارير والاقتراحات من هذا المشروع من كل من يريد ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أرى أن يؤخذ برأى حضرة النائب المحترم حسين محمد اسماعيل بأن ترجمه الفصل نيا يتناقض بهذا الخطاب إلى ما بعد سماع المحاضرة .

الرئيس — إننا الآن أمام اقتراحين أحدهما باستبعاد الخطاب والاخر باستبعاد الشطر الأول وإرجاء النظر في الشطر الثانى ، فما رأى حضراتكم ؟ حضرة النائب المحترم محمد حسن — إن استبعاد الخطاب متفق عليه إنما مسألة لا يجوز سماح ابراهيم زكى أنندى أو لا هي التي يريها الفصل فيها . (ولقفت اللجنة على الاقتراح الأول) .

الرئيس — إنذ تقرر استبعاد الخطاب .

حضرة المنسوب — أيها السادة :

ما كنت أريد أن أشغل وتكث الغالب بالتائه من الأمور ، وما كنت أريد أن أهدمكم عن شخصي الضعيف . أما وقد وصل لجنة البرلمانية المحترمة كتابان تناول أحدهما موقفى الشخصى فأرجو أن تسمحوا لى بكلمة صغيرة أشتر بها صحيفة متواضعة قصيرة . وعلم الله أننى على ذلك مكره .

في سنة ١٩٢٠ تعلمت كأحد المهندسين الوطنيين لجنة المشروعات الدولية مستغدا المشروعات . وجاء في ختام الفصل الذى كتبه يديى بعنوان الرابطة بين مصر والسوان ما يأتى نصه :

هو عليه قلنا نرى للأسباب السابق تكوينها بهذا عدم الشروع في أى عمل من هذه المشروعات إلا بعد أن تحتب بدقة ودراسة تامة ثم تعرض على الهيئة الثابطة المصرية بصورة قانونية لإسلاطه الرأى الثانى في أمرها لما لهذه المشروعات من الخطورة في مستقبل حياة الأمة المصرية (ص ٣٤) .

وكانت أهم اعتراضاتنا موجهة إلى مشروع جبل الأولياء المزموع في سنة ١٩٢٠ وهو غير المزموع اليوم تماما . وأصارحك بأنى لو دعيت للدفاع عن المشروع المالى لايت تماما .

على أنه منذ سنة ١٩٢٠ لأن حدثت أحداث وعملت أعمال تنفع أهم اعتراضاتى اللتين على مشروع جبل الأولياء وهي الخاطبة بالتضاهى بسبب

ونظرا لفضامة حوض النهر ولزخوخ تصرفاته إلى تيارات عظيمة ونظرا إلى خروجه من مناطق ظلت العصر الحديث مجهولة لدى الكافة من المهنيين والباحثين على العموم صارت جل المعلومات الخاصة بالنهر وناجها فاية أو اواخر القرن التاسع عشر ناقصة لا يمكن أن يبنى عليها إلا استخراج صحيح ولا يقوم على أساسها مشروع ناجح يراد به ضبط النهر والتحكم في مائه .

ومن أمثلة ما حصلنا عليه من هذا الميراث المعلومات التي ضمنها أحد الباحثين الفرنسيون كتابا طبعة في باريس سنة ١٨٩١ وأشار إليه الدكتور هرست إشارة تدل على أن الباحث Chabot كان يعتقد أن مستنقعات بحر الجبل تعمل عمل الخزانات وتساوى في هذا الغرض البحيرات الاستوائية في حين أن الباحث المتحسد عليها تدل أنقطع الدلالة على أن هذه المناطق لا تقوم فقط بعمل خزانات ولكنها تسحب ضياع المياه ومن الغريب أن هذا العالم الفرنسي كان يعتقد أن إيراد الفروع الكبرى للتلل — وهي النيل الأزرق والنيل الأبيض ونهر العطرية — تكاد تعطى إيرادا متساويا في حين أن الأبحاث الحديثة تدل أن قطع الدلالة على أن تصرف هذه الفروع في شتوي أغسطس وسبتمبر من كل عام بناء على متوسط ماورد من كل منها فعلا فية في سنة ١٩١٢ و ١٩٢٧ هو :

النيل الأزرق يعطى ٥٧٠٠ متر مكعب في الثانية أو ٧٠٪ من المجموع تقريبا .

النيل الأبيض يعطى ٨٠٠ متر مكعب في الثانية أو ١٠٪ من المجموع تقريبا .

نهر العطرية يعطى ١٧٠٠ متر مكعب في الثانية أو ٢٠٪ من المجموع تقريبا .

وهذا في مدة أعظم الشهور تصرفا وارتفاعا، أما في مدة الصيف فإن نهر العطرية يجف تماما وتقلب آية القسبة بين النيل الأزرق والنيل الأبيض إلى حد أن تصرف الفروع الأول يصل إلى نحو ١٠٪ في بعض السنين والباقي كله يرد من النيل الأبيض .

على أنسا في بداية القرن العشرين نجد أنفسا أمام مباحث أكثر تعقيدا ودفقة كما كان عليه الأمر في القرن الماضي . وكان أول من قام بهذه الرحلات والمباحث العلمية على وجه دقيق نوعا هو سيرولم جارسى وبستر ديوي فقد رحل الأول إلى منابع النيل الأبيض والثاني إلى منابع النيل الأزرق وجعا هذه المعلومات في كتاب يسمى "الديلفي موارد أمالي النيل" ، ولحكم على قيمة ما وصل إليه هذان المهندسان العاليان فاستشهد ببقرة وودت في هذا الكتاب إذ يقول في صفحة ٣٤ طبعة عربي ما نصه :

"أقول وقد آلت هذه الأرصا إلى اتساع نطاق العلم بخلال مياه النيل وغصلاها ، على أنني لا أرى إلى أنها من أي وجه من الوجوه أرسا دامة مكية أو هي تخفى الباحث إلى حكم ثابت بات ، ولاخفاء أن زمانا تباشر فيه الأرصا قدره ستان زين قصير المدى ولكن لا يتركز الحال في هذا الصدد سائرة من حسن إلى أحسن تنقضي على سني مبتدئ ."

وهل كنت ذلك الأمين الذي يتوهم هناك عزم باشا فيسمع له بالاشتراك معه في بحث هذه المسائل المتعلقة بالنيل ونتيجة الإردود عليها . والتي تسمع له الوزارة فية بعد أن يراقب أعضاء اللجنة في أوروبا ومصر ليعرض أمامهم الحقائق مجردة . وبغرف ذلك كنت الأمين يوم عهد إلى بكتا بنذكرة سنة ٢٩ من تلبية تران أسوان التي يقول فيها إبراهيم أفندي ذكر لها متينة ومعلومة بالأدلة القاطعة ثم تسلب من هذه الأمانة بقاء اليوم .

أما الأخ الثاني الأستاذ الياس أفندي نصير فكلما توجه إلى حضراتكم فان رأيتم أن فيكم من يمد هذه التفرقة التي يتطوع هو لسمها كان بها ولا فلكم أن تنعموه .

ويضطر في هذا المقام كلمة قائلها اللجنة الفنية لسنة ١٩١٩ التي شكلت بئذ لبحث المشروعات قالت من الكولونيل كندى بالنص :

"وقبل أن نخرج من تهلمات كولونيل كندى نرى حقا طينا أن تقول إن ما له من الدعاية بالرى ويندسة الأنهار إن هو بإقراره إلا ابتدائي وسطحي إلى الغاية وقد استغنى لنا أن أول اتصال له بأعمال الرى هو علاقته بأعمال رفع المياه لصياحب زراعة القطن في الجزيرة التي بدى بها في سنة ١٩١١ - ١٩١٢ وفيها عدا ذلك لم تكن له أي خبرة بأعمال الرى .

وهو لا يعرف شيئا من الرجوعة العلمية من قياس الأنهار ولم يسبق له أن استعمل مقياس نيار فط"

وقالت قولاً آخر من سيرولم ويلكوكس لاداعي لإيراده ومع ذلك لست من الأخذين بهذا الرأي لذلك أقول إن إبراهيم أفندي ذكر لم يسئل في وزارة الأشغال إلا وظيفة مهندس مركز وأنه ترك خدمة مصلحة الرى في سنة ١٩١٤ . لا أقول بهذا لأنه إن لم يكن له الحق في الكلام الكثير كهندس فلا أقل من أن له حفا كسرى . وحسبنا هذا للفراغ من هذا الأمر التائه ولنتكفل الجهد من الأمور .

حوض نهر النيل وتصرفاته :

يبلغ طول النهر من أقصى منابعه عند بحيرة كايبرا إلى البحر الأبيض المتوسط ٦٥٠٠ كيلو مترا يبلغ حوضه ٢,٩٠٠,٠٠٠ كيلومتر مربع ومتوسط إيراد السنوي من سنة ١٨٧٠ - ١٩٣٠ يبلغ ٩٧ مليارا من الأمتار المكعبة ومتوسط إيراد في شهر مايو ٦٠٥ أمتار مكعبة في الثانية وفي شهر سبتمبر ٩٢٥٠ مترا مكعبا في الثانية . والمتوسط بين ارتفاعاته وانخفاضه :

٩م متر عند القاهرة .

٧م " " " أسوان .

٩م " " " الرصدى

٢م " " " ملكان .

١م " " " منجبة .

على أن الدلائل وإثارة كلها تطعن بأن ما كان يراه المهتمسون من ثلاثين أو أربعين عاما من طرق ضبط النهر والتحكم في مائه لا يصبح أن تتخذ جهة على مهنتى اليوم . وأقطع دليل على هذا ما ورد بقرير سريولى ولكوكس مديرو عموم الخزانات فى سنة ١٨٩٤ على الرى الصينى بالخزانات وطرق التحفظ من غوائل الفيضان فى القطر المصرى ، وفى هذا التقرير تصدر بقلم المستر جارسن وكيل نظارة الأشغال العمومية يومذ وفى هذا التقرير مباحث بقلم السير هامرى براون والمستر فوسر وكلهم فى الصف الأول بين المهتمين الجازين والذين خدموا الرى العمل والعلمى فى مصر خدمات لا تترك .

نجد فى هذا التقرير ، وهو نتاج تفكير من ذكرنا ، أنهم يشهدون أنها يلزم لمصر من مياه التخزين لاجل ١٩١٥ و ٣٠٠٠ مليار من الأمتار المكعبة وكان تقديم للأراضى المترتبة والقابلة للتصليح فى الوجه البحرى ٣٠٠٠٠٠ فدان (انظر صفحتى ١١٩١ مقدمة) ولمعرفة كمية المياه الضرورية للقطر المصرى انظر صفحة ١٢ فى التقرير .

لا شك أن هؤلاء الأعلام لو عرضت عليهم أرقامهم اليوم لأنكروها لأن العقل العلمى رافض بطبعه لما يستبعد من مباحث وتطورات تختم عليه القول عليها ، وقد أسهبت فى ذلك القول للوصول إلى نتيجة معينة هى أن الاستعدادات الكثيرة والمتنوعة بأقوال معينة ثملت منذ أزمان طويلة لا يصح الاحتداد عليها ولا اتخاذها سلاحا فى وجه المهندس فى هذه الأيام .

استغلال مياه النيل :

ظلت مصر الدهور الطويلة متفردة باستهلاك مياه النيل فى شؤونها الزراعية لا يشاطرها الاستعاضة به فى ميدان الزراعة أية أمة قامت فى حوضه . وسواء أ كانت الزراعة بمصر راضخة للنظام الحوضى القديم أم للنظام الصينى الذى أدخله فى أواسط القرن التاسع عشر المغفور له محمد على باشا ، فإن مياه النيل ظلت وقفا على مصر حتى اقتدروا اسمها باسم النهر وصارت مصر هى النيل والنيل هو مصر .

ولم تكن البلاد الواقعة فى حوض النيل على درجة تذكر من التقدم والعراقة كما لم تكن طيبة أكثرها مما يساعد على الانتعاض بياه النهر أو تشوؤ فكرة الزراعة بطريق الرى الصناعى لذلك ظلت الحال على ما هى حتى أوائل القرن العشرين . على أنه بعد إدخال الزراعة الصينية وإقامة القناطر الخيرية والكثير من القنر والرياحات الكبرى بدأ المسئولون عن توزيع المياه الصينية بمصر يحسون إحساسا قويا بيجز إيراد النهر الطبيعى وفشور الصيف عن الوفاء بواجبات الزراعة وقديح بهم السجى إلى الحيلة فصاروا فى سبيل زيادة المياه الصينية يخفون من فرعى دمياط وروفيدي بركا تجمع فيها مياه النشع للساعة على إمداد الترع . وفى تقرير الرى لسنة ١٨٨٨ ، ١٨٨٩ يقول السير كوليرن اسكوت متركب صفحة ٥ " ولقد إتفنا فى فرعى دمياط أربعة سدود وقية كالمسد الأول بجرى ثم ترعة

الساحل والثانى بجرى ثم بجر موسى والثالث بجرى ثم ترعة المنصورة والرابع بجرى مدينة دمياط فلك لأنه منذ سنة ١٨٨٩ أنماؤا ترعى القناطر الخيرية وتمكنوا فى بده هذه السنة من اقتضاها فضلا لإمداد الرياحات والترع بالمياه المكنته .

وما جرى بفرع النيل بجرى مثله على صورة مصغرة اقترح والرياحات . حدثى مزاحق كيرتال إتنا كاضطر إلى حرق بمرشبين حتى تخلق بركة توصل منها المياه للواسير ، ولما قبل إنشاء خزان أسوان كان بعض المهتمين يحدوثنا أن الانجليز سينشئون أسواقا لبيع المياه بالزراعة كما تباع المياه المعدنية وذكرى أسماء معينة .

وفى ١٨٨٠ ، ١٨٩٠ قطعوا بضرورة التخزين وشكلت إدارة عموم الخزانات وبدأت دراساتها . وفى سنة ١٨٩٣ انتهت وضعت أبحاثها كما سبقت الإشارة إليه بأنه يتم بقرير بقم السير وليكوكس . ولما كانت الاقتراحات إدارة الخزانات مصددة وكانت فكرة التخزين فى ذاتها سائرة فى طريقها لى المشروع من المعارضة ما حمل سير جارسن وكيل الأشغال العمومية يومذ على أن يشير على الحكومة بتكوين لجنة تفصل فى أى المشروعات أصلى وكانت مأمورية ساماته هو القومسيون العلمى منحصرة فيما على :

- (١) الشروط التى بها يمكن تأسيس سد فى وادى النيل بجرى وادى حلفا صالح لأن يصنع خزاا .
- (٢) الشروط التى يمكن بها عمل خزان فى وادى الرمان .

(٣) يخص التصميمات والرسومات والمقاييسات التى عملت لكل تصميم من التصميمات المختلفة .

(٤) إبداء أفكارهم عما عساه يحصل فى حالة الصحة العمومية بعد تخزين كمية عظيمة من المياه .

(٥) انتخاب أحد التصميمات والمواقع التى عملت عن أحد الخزانات فى وادى النيل . واستطرد سير جارسن قائلا : أما المواد التى ستفحصها وزارة الأشغال بنفسها فهى :

- (١) كيفية استهلاك المياه التى تخزن فى الخزانات .
- (ب) الإشتغال الصناعى التى تلزم فى مصر العليا والوسطى والوجه البحرى لأجل استهلاك مياه الخزانات .
- (ج) النتيجة التى تحصل فى الوجه القبلى من غيرت طريقة الرى بالمفيضان فيه بإجمعه أو فى جزء منه وبلدت بإزى الصينى .
- (د) النتيجة التى تحصل فى النيل وقت فيضانه عندما يحصل الكثير السابق (انظر صفحتى ٨ ، ٩ من مقدمة سير جارسن على تقرير سير وليكوكس) .

(٥) وقد حدث طابقا لسفنا اعتراضات كان الأصل والمهم منها هو الآتي :

(١) وجود جموعات في الإنشاء تهوي إنجاز الشغل وإتمامه .

(٢) تعرض القطر المصري للجهات العسكرية الأجنبية التي ربما تقبض على زمام السد فيضرك ذلك بالقطر المصري ضررا عظيما ويتقدم الزراعة الصيفية به .

(٣) حدوث زلازل أو أن بناء السد ربما يكون رديئا مما يتسبب عنه كسر السد دفعة واحدة فيحدث عنه طوفان عظيم يتلف كل أراضي القطر المصري من أسوان إلى القاهرة ، ونظرا لكون مياها لخزان ستكون راكدة وربما يتسبب عن ذلك تفجر فيحدث من جرأته تسمم مياه القطر المصري وتدمير فير صالحه للاستعمال .

وقد أجاب وكيل الأشغال على كل هذه الاعتراضات ولكن بصفة خاصة أقل رايه حرجيا في الاعتراض الثاني وهو :

" هذه الطوارئ لا يصعب أن المهندسين يشتغلون بها ويفكرون فيها لأنها ليست من متعلقاتهم بل هي من اختصاصات الحكام وأولياء الأمر المشتغلين بسياسة الأمن بقيادة القطر فهم الذين يمدون أراهم وأفكارهم الفعرة الهندسية الحاكمة على الأمة المصرية جميعها ، ومع ذلك فأقول من نفسي إنه إذا امتلك العدو يوما من الأيام المنطقة التي بين أسوان وحلفا فإن الحكومة المصرية تصبح واليها بالاضمحوط وتعتبر كشيء بالكلية . وما دام بالله عليك قد استولى العدو على مديرية الحدود فإنه بلا شك بعد قليل يستولى على بقية القطر المصري فهل لا يكتفي شيء من كل هذه الخسارة سوى ضياع زراعة صيفية واحدة " .

ولقد خصصت هذا الاعتراض بالنظر هنا لأن بقية ماورد من الاعتراضات أصبح بطبيعته مدفوعا بما جرى عليه العمل فلا الزلازل كسرت الخزان ولا الماء وتفن ولا غز المطر عن البناء في بحر عظيم كنهه النيل (صفحة ٢٠١٩ مقدمة) ومعلوم لحضراتكم أنه بالرغم مما تقدم قد أقيم الخزان أولا على منسوب ١٠٩ أمتار بسعة تبلغ نحو المليون وثمان مائة فواته . وإن غززه عن الوفاء بكل المطالب أو بعضها تفجرت عليه أولا وتانيا كما هو معلوم .

بده انتفاع السودان بزراعة صيفية :

بعد استرجاع السودان وبعد بدء الرحلات العلمية في أعالي النيل أخذ المسؤولون عن سياسة النهر يفكرون لأول مرة في التاريخ في إدخال الزراعة الصيفية في السودان فأرسل في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٤ سيديوليم جارستن وكيل النظارة بويند لوكيل حكومة السودان بالقاهرة كتابا يخطره فيه باستعداده لتوصية الحكومة المصرية لتسحب برى ١٠٠٠٠ فدان في السودان رياضيا ولائنا نظره إلى أن هذا القدر هو أقصى ما يمكن السباح به حتى تمام أعمال أخرى لزيادة تصرف النهر لمصر في ١٥ يناير سنة ١٩٠٥ كتب الوكيل نفسه لفتش علم رى السودان بالمواقفة على أن للسودان أن يروى بطريقة الرغ

من النيل لأي حد يشاؤه في مدة الفيضان وحشد مداهما بين ١٥ يوليو ١٩٠٤ يسارين من كل عام إلا أن تجارب رجال الزراعة في حكومة السودان جعلتهم على الشكوى من تحديد تاريخ ٣١ يناير بحجة أن القطن والقمح يحتاجان لياه بعد هذا التاريخ ولما كان سيديوليم جارستن على وشك أن يترك خدمة الحكومة المصرية أراد هو أن يكون صاحب الرأى في تغيير التواريخ التي سبق له تحديدها ، فلذلك كتب في ١٥ ديسمبر سنة ١٩٠٧ إلى مفتش عام رى السودان يجهله السباح باري بطريق الرغ لغاية أول مارس من كل عام .

لغاية هذا التاريخ كان الدستور المعمول به في سياسة النيل هو وضعه تحت رقابة القاهرة وكان تركيز السلطة في يد وزارة الأشغال المصرية أصرا مسلحا به من جميع الرجال المسؤولين بمصر .

وحدث أن خرج المستشار جارستن وكان خلفه في سنة ١٩٠٩ مستر ديوى ، كما تولى شؤون الوزارة معالي اسماعيل سري باشا فتقدم المستشار في ٢ أكتوبر سنة ١٩٠٩ لمعالي الوزير باقتراح زيادة المساحة من ١٠٠.٠٠٠ فدان إلى ٥٠٠.٠٠٠ فأجاب الوزير في ٩ أكتوبر بأنه يجهله بخبرة حكومة السودان بأن وزارة الأشغال على استعداد لزيادة المساحة إلى ٢٠٠.٠٠٠ فدان فقط بعد إتمام عملية تخزين أسوان أي بعد سنة ١٩١٢

وفي ٦ أبريل سنة ١٩١٠ أعاد المستشار الكرة طالبا من الوزير إعادة النظر في قراره ورد عليه معالي سري باشا قائلا له في إيجاز وحزم إن قرارى الخاص برفع المساحة إلى ٢٠٠.٠٠٠ فدان بعد تمام العملية مازال حديث العهد ولست مستعدا لنقضه كما أحيى لست مستعدا لتفويض للسودان بحسب أية كمية من المياه الصيفية حتى تصير عملية أسوان أمرا واقعا .

إن المساحات التي تناولتها هذه المكاتبات ضئيلة القدر بجانب ما كان يروى بمصر في تلك الأيام إلا أنها تفس مبدءا من المبادئ الهامة وتفضي على قاضة أضرار مصر بمياه النيل صيفا وباشتراكا مع البحر الأبيض المتوسط أيضا . وكان معالي سري باشا حقيقا بمعرفته مدى ما تتطوى عليه هذه السياسة الجديدة . فلذلك سمح وطالب الأمر بماله من كامل الحق والسلطة .

ويتقدم الزمن ومع زيادة عدد السكان ، وبعد أن لمست مصر شيئا وحكومة فوائد مياه التخزين واتجهت النية في التوسع الزراعي بالسودان بطريق الرى الصناعى وتقدم العلم بمسائل النيل إلى حد يبر إيراد مشروعات معينة من حيز الفكر إلى حيز الوجود على أية صورة ، تقدم وزير الأشغال مجلس الوزراء باقتراح معين من شأنه الترخيص لوزارة الأشغال بإنشاء خزان جبل الأولياء قبل الخرطوم بنحو ٥ كيلومترا في النيل الأبيض لمصلحة مصر ونزوان أثر على النيل الأزرق بالقرب من سنار لمصلحة السودان .

ولحق وتاريخ يجب أن أشير إلى أن كثيرا من الفضل في لفت الأنظار إلى النيل الأبيض وإلى إسكان استخدام حوضه كمجموعة خزانات يرجع إلى سيديوليم وليكوكس (تراجع أقواله ومحاضراته في سنة ١٩٠٧ : ١٩٠٨ المطبوعة في كتابه سنة ١٩١٢ ما بين صفحتي ٧٠١ و٧١٧) .

وما كاد مجلس الوزراء يقرر في مايو سنة ١٩١٤ هذين المشروعين حتى قامت الحرب العالمية وعلى الرغم من شيوعها على الأجيال نحو تنفيذها مطردا وفي غضون الحرب تقدم السير ولیم ويلكوكس والمهندس كندى بإشاد مدير أعمال الرى بالسودان سابقا بكثير من اللقد والتصریح لهذه المشروعات وقد بلغا المهندسان بعد فشلهما في اقتناع دار الحماية بمصر إلى وزارة الخارجية البريطانية في سنة ١٩١٨ ونظرا لما كان للسير ولیم ويلكوكس من الشهرة الطيبة لم يمسح وزارة الخارجية إلا أن تسمح له .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجى — جاء في عاضرة حضرة مندوب الوزارة في موضع الاعتراض على بناء سد أسوان أنه إذا ما استولى عليه العدو فقبض على حياة مصر وهذا ما يصح أن يوجه إلى المشروع الحالى .

حضرة المندوب — إن مقتل مصر ليس في خزان جبل الأولياء أو خزان أسوان وإنما مقتلها في الداخل — القناطر الخيرية — وفي الخارج منابع النيل العليا عند جندل ديسو وهي مخرج النيل من بحيرة فكتوريا . وقد قال السير ولیم ويلكوكس "إن من يضع يده على منابع النيل يضع يده على عرق مصر" .

الرئيس — تكفى اليوم بهذا المقدار .

ووقعت الجلسة الساعة ١ والبقية ٤٠ مساء على أن يكون اجتماعها المقبل الساعة ١١ والبقية ٣٠ من صباح النذر للاستقرار في صمغ المحاضرة ٤

السكرتير المرفوف	السكرتير اللزيب	الرئيس
عبد كامل	وعيب دوس	على المتزلاوى

محضر الجلسة الثالثة

حتى وضعت الحرب أوزارها وبرزت المشروعات كالشس واضحة . وكان السير وليم ويلكوكس وزميله الكولونيل كندى هما اللذان أثارا في انخفاه المناقشات الخاصة بمشروعات ضبط النيل بصفة عامة وبالأخص إلى دار الحماية في ذلك الوقت ، حتى إذا ما غشيت في اقتناع دار الحماية بآثارها إلى وزارة الخارجية البريطانية ، ونظرا لتفاهل السير ويلكوكس العالمي رأيت وزارة الخارجية البريطانية أن تولف لجنة من عظماء المهندسين البارزين ليحققوا التهم التي وجهها السير ويلكوكس وزميله إلى شخص السير مردوخ مكداولد ومهندسيه . وأبدأ الآن بأتمام الحاضرة :

لجنة سنة ١٩١٨ - ١٩١٩

وتألفت هذه اللجنة من :

سير موريس فينر موريس رئيس معهد المهندسين الملكيين ساجا

» جان جون مفتش الرى العام لحكومة الهند ساجا

» وليم جارستن مستشار وزارة الأشغال العمومية بالمصرية ساجا

» أرووب » » » » » المصرية ساجا

الأستاذ كوثون أون رئيس معهد المهندسين الملكيين ساجا
وصاحب تأليف في الميدوركا والحياة

كولونيل ليونر المدير العام لمصلحة المساحة المصرية وتائب
مدير مصلحة الأرصاد الجوية بمصر ساجا

وقد أدى ويلكوكس التحول أمام هذه اللجنة ولكن زميله كندى باشا سافر إلى لندن وكان ممن أدوا الشهادة أمامها وكان اعتراض سير وليم ويلكوكس منصبا على شكل تأليفها لأن غالبيتها من خصومه وقد رغب بعض الأعضاء في الانسحاب بعد هذا الاعتراض ولكن وزارة الخارجية البريطانية أبت طبعه ذلك وأبقى رئيس اللجنة في ٣ ديسمبر سنة ١٩١٨ أن جناب الوزير مستر بلفورت راض تمام الرضا عن تشكيل اللجنة ولا يرى ما يدعو أحدا من أعضائها إلى الانسحاب وفي تقرير طبع بالمطبعة الأميرية بالقاهرة أيدت اللجنة رأيا فيها وجهه المهندسان من الطاعن على المشروعات .

وقد تناولت اللجنة أشخاصا معترضين فاشارت بالقرعة ٣٢ إلى أن ما للكولونيل كندى من الدراية بالرأى ويعتد الأثبات إن هو بإقراره إلا

اجتمعت اللجنة في الساعة ١١ والدقيقة ٢٥ من صباح يوم الثلاثاء ٨ مارس سنة ١٩٢٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المترلاوى بك . وسكرتيرة حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وعاونه حضرة جد كامل افندى سكرتير اللجنة الموثلف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين إبراهيم دسوق باشا ، إبراهيم زكى ، أحمد أبو الفتوح ، أحمد رشدى ، حسن جد اسماعيل ، جد حافظ رمضان بك ، جد حسن ، جد زكى صالح بك ، جد من باشا ، جد نعم الدين ، محمود عباس بك ، مصطفى صدق ، مصطفى كاتب بك ، مصطفى محمود الشورى .

واحتضر حضرة النائب المحترم على حسن أحمد بك .

وقد حضر حضرة صاحب البرة جد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

حضر المندوب - أتينا بالأسس من شرح الخطط والنظريات الآتية مركزة ، النقطة الأولى أن المسؤولين من سياسة ضبط نهر النيل في أواخر القرن الماضي قروا حاجة مصر إلى المزيد من المياه المنزوعة ، النقطة الثانية أن الأرقام التي يختصها حددت مطالب البلاد المائية أصبحت اليوم غير قائمة لأنها ليست على معلومات ومقدمات غير صحيحة بالنسبة لما نعرفه اليوم ، والنقطة الثالثة أن النظريات التي كانت سائدة في القرن التاسع عشر وحتى أوائل هذا القرن خاصة بعباس المياه وتصرفاتها وضبط نهر النيل بصفة عامة ، قد انقلب الكثير منها اليوم رأسا على عقب ، والنقطة الرابعة أن السير جارستن قسم السنة المائية طبقا لإيراد نهر النيل إلى قسمين يمتد منها الآن القسم الذى أصبح فيه السودان الرأى بالألات الزائدة إلى أى حد يشاؤه ما بين ١٥ يريه وأول ماوس .

ثم تكلمت بعد ذلك على عزائن أسوان وكيف أقيم ، وعلى الاعتراضات التي صادفت هذا المشروع ، وعلى النجاع الذى لسته البلاد بعد أن تم تنازه في سنة ١٩٠٢ . وبعد أن تمت تخليته في ديسمبر سنة ١٩١٢ . كما تكلمت على على تشوه فكرة التوسع الزراعى في السودان وتقدم نظارة الأشغال العمومية لمجلس النظائر في مايو سنة ١٩١٤ بذكر التخزين في سائر لمصلحة السودان وفى جبل الأولياء لمصلحة مصر ولكن الحرب المالية قامت وفى انخفاه قامت بجانبها وفى أواخرها حرب نية خفى أسرها أو أسرها الكثير منها على المصريين

ابتدائي وصطحي للغاية . وقد اعترف لجنة إنأول اتصال له بأعمال الري و علاقته بأعمال رفع المياه لتجارب زراعة القطن . بالجزيرة التي بدأ بها في سنة ١٩١١ - ١٩١٢ وفيها عدا ذلك لم تكن له أية خبرة بأعمال الري وهو لا يعرف شيئا من الوجهة العلمية عن قياس الأتار ولم يسبق له أن استعمل مقياس تيار قط .

وفي الفقرة ٥٢ تناولت اللجنة ميروليم وليكوكس بقولها (إنها تعلم حق العلم أنه مكث مستخدما بمصلحة الري المصرية من سنة ١٨٨٣ إلى ١٨٩٦ وأنه قضى شطرا كبيرا من عمره في القطر المصري ولكن يؤخذ من مكاتبه أنه رغم اعتزاله خدمة الحكومة المصرية منذ أكثر من عشرين عاما يكاد يجفل أنه الشخص الوحيد الكفيل بدرجة تلك الحكومة فيما يتعلق بشؤون الري . وفي ختام تقرير اللجنة بالفقرة ٩٢ أشارت إلى قرارها بأن التهم التي ألغها ميروليم وليكوكس والكولونيل كندى لا أصل لها ، بل ما كان ينبغي إقامتها البتة . وتقدر اللجنة بغير الأسف لنزول اثنين من موظفي الحكومة السابقين بمصر والسودان إلى الخطة التي رأيا لاقاة إلتخاذها في إقامة هذه التهم).

ولما كان الكولونيل كندى طلب إلى رئيس معهد المهندسين المكيين تحقيق تهم معينة قرر مجلس إدارة المعهد أنه لا يرى ضرورة إجراء بحث مستقل اكتشاف لجنة وزارة الخارجية التي تضم أعضاء من المعهد وأن المجلس يكون أسفه لأن عضوا من أعضائه ناله ما نال سيرودوخ ماكدونالد من تعرضه تهم اعتبرتها بإحاح آراء لجنة التحقيق المشكلة بمعرفة وزارة الخارجية أن لا أصل لها ، وأن المجلس مع إقراره آراء اللجنة التي تبنى سير ماكدونالد وموظفيه بتهمة ثامة يرضخ في التعبير عن عظيم تقديره للعمل الحسن الذي قام به أولئك المهندسون الخ .

وإلى أنشرف بتقديم تقرير لجنة مشروعات النيل سنة ١٩١٩ لجنة .

لجنة سنة ١٩٢٠

وبل الرغم من ذلك استمرت الحملة الشديدة على المشروعات . وفي غضون ذلك كان المستشار ماكدونالد قد أتم وضع كتابه المسمى "تخطيط النيل" والمطبوع في سنة ١٩٢٠ ونظرا لما طرأ على الرأي العام المصري في سنة ١٩١٩ من تغيرات ولما وقع في مصر أجالا من أحداث وتطورات وزيادة في طمأنات البلاد رأت الحكومة المصرية أن تشكل لجنة أخرى تهتم في مصر وتقوم به دراسة لنهر ، سواء أكانها أم بالسودان ، بالتفصيل فيما يلي :

- (أ) . صحة البيانات الطبيعية التي بنيت عليها هذه المشروعات .
- (ب) الطريقة الملائمة التي تهم في المياه التي تزيد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان في كل دور من أدوار تنفيذ المشروعات .
- (ج) القسمة الملائمة الواجب اتباعها في توزيع تكاليف هذه المشروعات بين مصر والسودان .

وقد خول مجلس الوزراء في فبراير سنة ١٩٢٠ لجنة الملقى بأن تضيق لأعضائها ، فإذا رأت ضرورة ذلك ، عضوا قضائيا لإجراء التحقيقات اللازمة في حالة أحد الشكايات بعد حذف إثنين وبين فضلا فاض بقرار من مجلس الوزراء في ٢٤ مارس سنة ١٩٢٠ وكان مستر بروث مستشار الخفانية الحالي . أما الأعضاء فكانوا .

- مستر جيمز الرئيس والمندوب من قبل حكومة الهند .
« كوري المندوب من قبل حكومة الولايات المتحدة .
الدكتور سمسون المندوب من قبل جامعة كمبرج .
السركيستر كريس الأستاذ بمدرسة الهندسة الملكية بميدل .

حضرة النائب المحترم عد حافظ ومضان بك — الذي فتمته إلى الآن أنه لثانية سنة ١٩٢٠ كان هناك نزاع قائم بين كبار المهندسين وأعلن أن سببه أن السير جارستن قدّم تقريرا أبدي فيه رأيه عن كل مشروعات الري وقد عرض هذا التقرير في وقت من الأوقات على مجلس العموم الإنجليزي وقد قرر ذلك المجلس رأيا خاصا بشأن هذا التقرير بناء على ما أشار به اللورد كرومر . وقد ظل هذا التقرير سريا إلى أن عرض على مجلس العموم الإنجليزي ، وأثبت في الكتاب الأزرق سنة ١٩٠١ للرأي الذي عرضه اللورد كرومر عن سياسة ماء النيل .

ومن هذا التاريخ غير السير جارستن رأيه كما أن مجلس العموم رسم خطة جديدة لهذه الأعمال ، فأنا كان لدى حضرة المندوب معلومات عن التقرير الخاص بمشروعات السير جارستن فيلتفضل بإيضاحها .

حضرة المندوب — من الأسف أن الكتاب كان أماي أسس وهو مصون باللغة العربية "الميل في موارد أمالي النيل" وباللغة الانكليزية "الكتاب الأزرق عن مصر الصادر في سنة ١٩٠٣" .

حضرة النائب المحترم عد حافظ ومضان بك — الكتاب الذي أقصده هو الذي صدر في سنة ١٩٠١ وفيه المناقشة التي دارت في مجلس العموم البريطاني عن تقرير السير جارستن قبل إنشاء خزان أسوان .

حضرة المندوب — على أية حال فاني حسب معلوماتي الشخصية لا أعرف أن هناك كتابا أزرق صدر في سنة ١٩٠١ إنما أعلم أن هناك كتابا أزرق صدر في سنة ١٩٠٢ فأذا كان من الممكن الحصول على ذلك الكتاب فاني مستعد للإطلاع عليه وإبداء رأي فيه . ومع ذلك فاني بالأأس قد أوضحت أن جميع البيانات المسببة أصبحت مجرمة لأن التطورات العلمية جعلت أكثر النظريات التي كانت سائدة في القرن التاسع عشرية الآن .

وأعود إلى المحاضرة فأقول :

قامت اللجنة برحلة لأعلى النيل كما قامت بعد ذلك بتحقيق على سميت فيه كثيرا من الشبهات ثم خضعت أرامها كتابا مطولا تحت عنوان تقرير لجنة مشروعات النيل سنة ١٩٢٠ ونظرا لطلوها رأت الحكومة أن تمهد إلى مستر دلوون نائب المستشار المال في ديسمبر سنة ١٩٢٠ يضع ملخصا وجيزا

بأعمال اللجنة . والكاتب والمخلص مقدمان للجنة البرلمانية المحترمة . ونظرا لصعوبة التخصيص مرة أخرى ونظرا لما أشير به من ضرورة قراءة ملخص مستر فاروسون على حضرات أعضاء اللجنة أو تحريرها الكامل إن اقتضى الأمر قان لا يستثنى إلا أن أشير إلى نقطة معينة لأن تشكيل هذه اللجنة وآراءه صحت كبرى البضو الأمريكى بها فتح أبوابا جديدة أمام الباحثين .

لغاية سنة ١٩٢٠ كانت النظريات السائدة والمسلم بها من كل مسئول من سياسة نهر النيل هي (أولا) أن إيراد النيل بأجمعه وقف على مصر مدة الصيف ما عدا المصح بزراعة في السودان (ثانيا) أن رقابة وزارة الأشغال نافذة فعلا وأن مهنتسجيا هم الذين يقومون بتصميم وتنفيذ جميع الأعمال الفنية كما يقومون بجميع البحوث العلمية المتعلقة بنهر النيل وفروعه (ثالثا) أنسدة عجز النيل من الوفاء بطلبات مصر ، كما حددها سير جاستن قديما عند ما صرح للسودان بالرى بالرى بالطبعات ، تبدأ من أول مارس لغاية ١٥ يولييه من كل عام أى أنه يحرم على غير مصرح به أية كمية من المياه فيها بين هذين التاريخين وقد طرأ على هذا التاريخ تعديل وارد بضبط النيل يقضى بأن يقف السحب من ١٩ يناير لغاية ١٥ يولييه من كل سنة ولم تكن لجنة سنة ١٩١٩ بمقتضى تشكيلها وقط اغتصاصها تقس مبدأ من هذه المبادئ فلتنظر الآن ماذا فعلت جا لجنة سنة ١٩٢٠

كان تقرير اللجنة مكونا من أربعة فصول . الفصل الأول خاص بشأن الحملات الفنية وهو من وضع القاضي بوث وقد أمضاء جميع الأعضاء . والفصل الثانى خاص بصحة المعلومات الطبيعية التى بنيت عليها المشروعات وتناولت اللجنة فيه أساس الاهتمام الذى وجه إلى واضى المشروعات وكانت نتيجة بحث اللجنة انطفاق الاهتمام وتجربة سير ما كوثالده ومهنتسجيه . والفصل الثالث بخصوص المشروعات الهندسية التى وضعتها وزارة الأشغال العمومية لزيادة ضبط إيراد النيل . وكل هذه الفصول كانت على إجماع الأعضاء . وأما الفصل الرابع ، وهو عن توزيع المياه بين مصر والسودان ، فقد كان محل خلاف لذلك ظهر الفصل الرابع فى جزأين الجزء الأول منه موقع عليه من عضوى اللجنة الممين أحدهما بمعرفة الحكومة الهندية وهو الرئيس جى والآخر بمعرفة جامعة كيرودج وهو الدكتور سمبسون .

أما القسم الثانى من الفصل الرابع فقد اعتبر تقرير أفضية موقع عليه من عضو اللجنة الممين من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية مستر كوروى . وأن مشروعات ضبط النهر التى وضعت أمام اللجنة الفصل فيها والمشروعة فى كتاب ضبط النيل هي :

- (١) سد جبل الأولياء .
- (ب) مشروع رى الجزيرة وسد ستار .
- (ج) قاطر نجح حامدى .
- (د) أعلى النيل الأزرق .
- (هـ) منطقة السود وبجيرة البرت .

وفى الكلام عن طريقة توزيع هذا الزائد من الارياذ ذهبت الأغلبية إلى أن تخصيص مياه نهران جبل الأولياء لمصر ونهران ستار للسودان حل عادل

وعلى السواء ويبدأ على ذلك رأت الأغلبية أنه ينبغي أن يتولى كل قطر من القطرين بتكاليف الأعمال الحالية التى تعود فائدها مباشرة عليه وأنه فى حالة القيام بأعمال أخرى يتحمل كل من القطرين النصف بالنسبة لكافة المياه الإضافية التى يحصل عليها ورأت أنه من المستحيل الجزم بالصعب الذى يخصص لكل من القطرين للمصرى والسودانى فى الزائد من إيراد المياه بعد إنجاز الأعمال الجديدة للجنة فى القطرين (د ، هـ) وذهبت الأغلبية إلى اقتراح تشكيل لجنة مختصة برفع الكلى أعمال اختلافات من هذا القبيل وكان أهم البواعث التى دعت الأغلبية لهذا الاقتراح عن قسمة المياه عدم توفر المعلومات التى تميم الأعضاء على تكوين رأى عادل .

أما صاحب تقرير الأقلية فقد ذهب إلى أن أى الماء الزائد على الحقوق المقررة الحاضرة ينبغي قسمه متعاقبة بين مصر والسودان .

وذهب فى صفحة ٨٣ من تقرير اللجنة إلى أن أعمال التخزين كلها تكاد تدبر الماء اللازم لجميع الأراضي المحتاجة إلى الرى فى حوض النيل كله إذ تزيد فى مياه النيل المنخفض به فى الأحوال الحاضرة ٤٠ مليارا يصيب كل من القطرين منها ٢٠ مليارا ولما تبه إلى ما فى هذا الاقتراح من ضرر مؤكد أو محتمل لمصر نظرا لكثرة عدد سكانها وقدرتها على التوسع الزراعى واحتياج سبيلها السودان فى هذا المضمار قال إن عدد السكان لا يصح أن يكون أساسا لقسمة الماء المباح ريت الأمم لا تلتاح قيام حرب أو ظهور ولاء يكون من شأنه تقليص عدد السكان فى أمة ما وهو امر اعتراه أن التشريع الدولى لم يصل للآن لبداى معينة تأخذ الأمم بعضها بعضا على أحكامه اجتهد فى أن يضع هو قواعد معينة تقسمه مياه النيل .

وقد مر ما كان صريحا وجليا فى تسجيل حق مصر المقرر فى مدة مجزئته رير عى الوفاء بمطالب القطرين طبقا للى الذى حدده كتاب ضبط النيل (من ١٨ يناير إلى ١٥ يولييه تواريخ ستار) فانه كان أيضا صريحا فى ضرورة استيلاء السودان على نصف الماء الزائد بسبب أعمال التخزين حتى أنه ذهب إلى ضرورة اشتراك مصر فى تكاليف نهران ستار بنسبة معينة . والسودان فى نهران جبل الأولياء بنسبة النصف لقاء ما يستفيدة كل من البلدين من ماء التخزين وبعد أن يسرد جنباه هذه النقطة يقول ماضيه :

(وعلى شرط ألا يكون تخلف أحد الفريقين عن الاشتراك فى أعمال التخزين حين حاجة الفريق الآخر إليه مسقطا بحال من الأحوال حق الفريق الأول فى أن ينتفع الانتفاع المام من نصيبه من تلك الأعمال إذا قام بتعيينه من تلك التفتات صفحة ٩٠) .

وذهب جنباه إلى ضرورة تأليف مجلس من واحد يمثل مصر وآخر يمثل السودان وذلك على أن يكون نص مصر والأولى سودانيا ولا انجليزية لحرص عليه هذه المسائل الملصقة بحقوق الماء وقسمتها وصيانة المباني المشتركة وإدارتها كما كان جهاه أول من اعتبر السودان ومصر وحدتين سياسيتين مختلفين كما كان أول وآخر من قال بقسمة الماء المباح بين القطرين بتلك النسبة التى قررها ، بل ذهب إلى أن ينسجها السودان على جبل الأولياء لم يطلبه السودان نفسه فى مقابل احتياجا حقا آخر من مياه ستار لا يكتفى لرى أرض مصر

في الوقت الحاضر ثلاثة أيام أو أربعة من أيام الصيف ، ومن القرب أنه لمقتدر حقوق مصر المكتسبة في الوقت الحاضر بأربعين مليارا قدر في ذات الجدول حق السودان المقرر بنحو مليارين (١٨٥٥ مليونا) ولا تنكر أن الحكومة المصرية رضائها بخزان سائر سنة ١٩١٤ قررت ضمها هذا الحق ولكن ليست أدنى لم يتم بمقتضى قرار الحكومة فيما يتعلق بجبل الأولياء ويستمر المدة المقترنة بواسطة هذا الخزان وقدره ٣٣٠ مليون عند أسوان حسب مشروع سنة ١٩٢٠ حقا مكتسبا لمصر كحقها في ماء نهران أسوان .

أعمل جبايه عامل السكان كما أعظم قدرة السودان المحدودة على التوسع الزراعي وكثرة المناطق التي لا تحتاج حالي لرى صناعي لزيارة الأقطار ، كما نرى أنه بالرغم من كل ما ساعدت ، فإن المصريين مازالوا يقولون بسيادتهم للسودان وأهم لايرون منه أن في تنظم ماء النيل وضبطه عملا بمس سيادة تلك البلاد تلك السيادة التي تصورها ستر كوربي وبني عليها الملل والقصور وعلمنا منه بأنه يخاطب أمة شرقية إسلامية أخذ يردنا إلى حقائق القرآن الكبرى والأحاديث النبوية الشريفة عندما أعجزته المبادئ العامة لقسمه المياه ولم يسفله التشريع الغربي ، فقال لا في تقريره إلي التي عهدا قال : " الناس شركا في ثلاث : الماء والكلأ والنار " وجاء في القرآن الشريف : (لما شربوا ولكم شرب يوم معلوم) وفي القرآن أيضا : (وَذَرِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِمِيزَانٍ كُلِّ شَرِبٍ مِيزَانٌ) لقد أصبحت في إيراد نظريات ستر كوربي لتدليلهم على أنهم لا يربحون ما يريدون - كان أبعد من زبيليه البريطانيين عن وجهة نظر المصرية ، ولأن قالا ما لم يمتدحوا غبطة يفرغ إليها كل خلاف بشأ فقد قال هو مجلس يدبر أمر النيل وكان صوته أول صوت الرفع في مصر ينقض النظريات السابقة والتي جرى عليها العمل وكانت ترى كلها إلى توحيد الرقابة الفنية على النهر وحصرها في يد وزارة الأشغال المصرية .

لست أجهل بأن هناك علاقة بين هذا الاقتراح الأمريكي وبين ما ورد في مشروع لورد ملر ومشروع لورد كيرزون من حيث تأليف هيئة فنية لرقابة أمر النيل ، كذلك لا أدعي أن هذا الاقتراح بينه وبين مقترحات دار المنسوب الساسي فيما بين سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٩ أية علاقة وإن كان كثير الشبه بها وثيق الارتباط بنتيجتها التي كانت كلها ترى إلى تأليف تلك الهيئة الفنية .

وحسبنا ما تقدم بيانه تاريخ هذه اللجنة ، وفي تقريرها ومخلص ستر داونس ما يدل حضراتكم على مدى تحقيقاتها وما وصلت إليه من نتائج .

على أي لا أريد أن أدع فرصة الكلام من هذه اللجنة دون أن أبين لما شكر المصريين على تقاطع مائة ، تلك التقاطع التي أثارت كثيرا من اعتراضات المهنيين الوطنيين أمامها ، وهي خاصة بتقدير احتياجات مصر حالا واستقبالا إذ ذهب مكتب ضبط النيل... إلى تقدير احتياجات مصر في الوقت الحاضر بنحو ٣٤ مليارا ، وفي المستقبل بنحو تسعين مليارا ، ولكن اللجنة كان لها الفضل في زحمة هذا الرقم ، وهي في هذا تقول إنها اقتضت بأرقام الخبير الزراعي المسيو فيكتور موسيوي والتي تدعو لزيادة الاحتياجات في المستقبل إلى ٨٨ مليارا . أما في الوقت الحاضر فقد قدرت الألفية الاحتياجات بأنها الكمية اللازمة لرى ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ هكتار وهي أقصى مساحة زودت في السنوات

الأسبوعية ، وصاحب تقرير الألفية قدموا بنحو أربعين مليارا من الأضرار المكتبة للشؤون الزراعية في الوقت الحاضر ، وسواء أ كانت هذه الأرقام صحيحة أم غير صحيحة فإنها على أية حال غير لمصر من تلك التي أثارت الاعتراضات أولا .

أما التقطة الثانية التي كان المصريون عامة والمهندسون منهم خاصة يطالبون اللجنة بمراجعتها فهي الإشارة على الحكومة بعدم تنفيذ المشروعات حتى تتم التسوية النهائية للمسألة بين مصر وانجلترا ، إلا أن اللجنة قالت إن هذا الاقتراح غير حتمسي لا يدخل في اختصاصها وإن أشار المستر كوربي المصنوع الأمريكي بنوع خاص إلى أن استكمال وسائل الري بمصر يدعو للتخزين خارج الحدود المصرية . ومن الواجب أن يسبق ذلك اتفاق بين الطرفين .

وتقرر اللجنة ومخلص ستر داونس مقدمان لحضرات الأعضاء .

تقرير رسالي شفيق باشا :

كان العمل الذي بدأ في مشروع سنار وجبل الأولياء سائرا حتى شكلت لجنة سنة ١٩٢٠ فرؤى بوقفه في غضون مباحث اللجنة وتحقيقاتها ، وما أن قدمت تقريرها بالمناقشة حتى استأنف في المشروعين معا ، وحدث في أوائل سنة ١٩٢١ أن زاد رسالي وزير الأشغال العمل في المشروعين . ولما عاد إلى مصر وضع تقريرها معلولا جاءه في خنامه : (فاقنا لم يكن هناك مال يمكن استخدامه لنحو سد جبل الأولياء ، وقناطر غير حمادي ما غير مدي إيجاف العمل في السد في نهاية هذا العام ، والانتظار حتى يتوفر المال اللازم لنحو الأعمال المدنية عليه ، وأيضا المدنية بالنحو ٢١ صفحة ٢٨) .

والأعمال التي يشير إليها الوزير هي حمادي التي وإن ورد ذكرها في مكتب ضبط النيل إلا أن العمل فيها لم يبدأ حتى ذلك الحين وضرورة حقبة القناطر المقامة على النيل بمصر حتى يمكن تخادى الضرر الذي يحدث لأراضي الحياض بسبب انحطاط المناسيب من جراء التخزين في سنار وجبل الأولياء العالي ، وللتصكين من الانتفاع بالخزون صيفا ، وفقد لجبل الأولياء العالي وتقوية إسا وأسيوط والقناطر الخيرية بنحو ١٢ مليون جنيه ، منها نحو ٥ مليون لمشروع التخزين والباقي لتقوية القناطر ، وطالب مجلس الوزراء ، بقرره بامتلصصلة الرى بنحو مليون جنيه سنويا ليصرف هذا المبلغ على مدى ست سنوات هذا ما تطلبه الأعمال المائية وإن لم يوجد المال يوقف للمشروع ، وفي مايو سنة ١٩٢١ قرر مجلس الوزراء بوقف الأعمال في جبل الأولياء ، كما رأى وقفه في خزان سنار ومشروع الجزيرة إلا إذا رأت الحكومة السودانية الاستمرار على مسؤوليتها .

ولما كان البرلمان الإنجليزي سبق أن أجاز قرض السودان في سنة ١٩١٩ ولما كان مجموع ما صرف على مشروعات الجزيرة لنسبة تاريخ في بارة رسالي شفيق باشا بنحو ٢ مليونا من الجنيهات ، فقد قررت حكومة السودان الاستمرار في المشروع وفي غضون سنة ١٩٢١ بحث مسألة تخليع خزان أسوان فأمر وزير الأشغال عمل على شفيق باشا بوضع الصالح المقصود بدراسة هذا الرأي ، وما ترك الوزارة حتى وقت الدراسة عند الحد الأدنى الذي وصلت إليه بوقفه .

وأى أطول حضراتكم ما صرح به حضرة صاحب السعادة مرقس حنا باشا وزير الأشغال العمومية في المضبطة السابعة عشرة بتاريخ ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤

« إن مشروع سد مكار قد بدأ في تنفيذه في سنة ١٩١٤ واستمر العمل فيه إلى الآن على مصاريف السودان ، وقد عرض هذا الأمر في سنة ١٩٢١ على مجلس الوزراء ، فأصدرت بانه قرارا هذا نصه :

(١) « بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام خزان جبل الأولياء ، وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الري اللازم عملها في مصر يقتضى من المال مبلغ اثني عشر مليون جنيه .

(٢) « وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من توفير مبلغ طائل كهذا المبلغ إلا إذا التجأت إلى الاقتراض ، الأمر الذى لا ترغب فيه الآن ، ونظرا إلى أن الحكومة السودانية قد أخذت على ماتحتها نفقات أعمال خزان مكار وترعة الجزيرة ، وقدمت لهذا الغرض مبلغ أربعة ملايين وتسعة آلاف جنيه من جملة القرض المعطوف في سنة ١٩١٩ ، والبالغ قدره ستة ملايين جنيه .

(٣) « وبما أنه سواء فيما يخص خزان جبل الأولياء ، أو بخزان مكار وترعة الجزيرة ، لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قرارا ما حاشا بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع إجرائها بين مصر وبريطانيا العظمى .

لهذه الأسباب :

لمجلس الوزراء يقرر :

١ - إعطاء الأعمال الإدارية في جبل الأولياء ، مع الاحتفاظ على ما تم فيها حتى الآن .

٢ - يرى إيقاف أعمال خزان مكار وترعة الجزيرة ، غير أنه إذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسؤوليتها الخاصة ، فليكن من المعلوم :

(١) إن هذه الأعمال لا يحوز الانتفاع بها لى أكثر من ٢٠٠ ألف فدان حسب الاتفاق السابق في هذا الشأن .

(ب) إن الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحرية في تقرير ما تراه لزاما هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

٢٥ مايو ١٩٢١

رئيس مجلس الوزراء
على يميني

(٤)

(نقطة الجلسة للاستراحة السابعة : والحققة : ساء وأجملت السابعة : والحققة : ١٥ ساء) .

حضرة المطلوب - وفي أواخر هذا العام تمه رأت الحكومة أن تعيد النظر في برنامج الري المصري بصيغة طامة وخزان جبل الأولياء بصيغة خاصة ، فاستدعت المستر ديوبى المستشار في وزارة الأشغال السودانية سابقا ، وعينت جماعة من المهتمين والزراعيين لمداوثة بآرائهم وكان بينهم حضرة صاحب العزة عبد الحيد بك سليمان مفتش الري وكنتد وجانب المستررى مفتش الري ، وبعد دواسته وتجولاته واتصالة بالكثير من أعيان المزارعين ووجوه الرأي في البلاد قدم تقريره الحكومة ، وهو المعروف بتقرير ديوبى والمطبوع في سنة ١٩٢٥

وفي هذا التقرير ذهب جانب من منسوب التخزين في جبل الأولياء منجبا يخالف فيه رأى زميله السيد مكدوكال فينما يدعو الرأى المبسوط في كتاب ضبط النيل إلى التخزين على منسوب ٣٧٨.٥ مترا وعلى منسوب ٣٨٠ لحماية مصر من هزات الفيضان إذا بالمستر ديوبى يقف بوظيفة جبل الأولياء عند حد التخزين الصغرى ويقترح ألا يزيد هذا المنسوب على ٣٧٧.٢٠ مترا .

ورأى جانب من هذا المشروع مبسوط في تقريره الباب السادس صفحة ٢٧ والمعلق بصفحة ٩٢ وتقريره مقدم لحضرات أعضاء اللجنة ائتمريين .
سيد موديس قديموديس .

وما دمتا يصدد تاريخ النيل فلا بد لنا من الإشارة إلى عمل مهندس عظيم آخر هو سيد موديس قديموديس الذى كان أحد المهندسين البارزين ائتمريين يرجع الفضل إليهم في بناء خزان أسوان سنة ١٨٩٨ - ١٩٠٢ والذي كان رئيسا لمعهد المهندسين المكين البريطانيين ومهندسا مستشارا لحكومة السودان في خزان منار - دماه حضرة صاحب السعادة مرقس حنا باشا وزير الأشغال سابقا في شهر فبراير سنة ١٩٢٤ ، وكلفه بمصم موقع سد جبل الأولياء والتصميمات المقترحة وطرق الإنشاء المختلفة مع اقتراح ما يمين له من الآراء والمباحث التى تكفل اختيار أحسن تصميم كى جاء في الفقرة الثامنة من تقريره المورخ ٢٦ مارس سنة ١٩٢٤ والذي وضعه بعد أن زار الخزان وبعه أحد وكلى الوزارة مستر توتيهام (والتركيل الثانى كان حضرة صاحب السعادة محمد زعليل باشا) وسترودر وبرى مفتش عام رى السودان وكنتد .

وفي الدورة البرلمانية الأولى (سنة ١٩٢٤) تقدم أحد النواب المهتمين لسعادة وزير الأشغال بسؤال خرم أسئلة كثيرة ترى إلى وقف العمل بالمشروعات وتكوين لجنة فنية عرض نتيجة مباحثها على البرلمان فأجاب ممثل الوزير بأن هذه المسألة هى من أهم المسائل التى تحتى بها الحكومة وعلى موضع اهتمام وبحث وزارة الأشغال السودانية ، فلذا تين من البحث ضرورة تعيين لجنة فنية لى نى تتأخر من تشكيلها ، وفى تم البحث أمكن الوزارة أن تدعى رأيا (أى لصاية هذا التاريخ لم تكن المشروعات موقوفة ولا ملغية) .

وبعد ذلك وصل تتخريف من حاكم السودان العام إلى وزارة الأشغال يطلب مواصلة العمل في خزان سار لثاية شهر يولييه للمحافظة على الأعمال التي سبق إكمالها . فاطلع مجلس الوزراء على هذا التتخريف وأصدر قراراً ، هذا نصه :

"على أن القرار الصادر من مجلس الوزراء في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أرسل إلى حاكم السودان العام إلى وزارة الأشغال البرقية الآتية :

"نحن ننوي مواصلة العمل في خزان سار لثاية يولييه للمحافظة على العمل الذي تم حتى الآن ، كما أننا ننوي استئناف العمل في التتخريف المقبل إذ سمحت الأحوال بذلك " .

فجلس الوزراء بقرآن كون وزارة الأشغال العمومية هي المصلحة المنوطة بأعمال رى السودان منذ فتح تلك البلاد ، وقيامها بصفتها هذه بتنفيذ أعمال خزان سار لثاية يولييه سنة ١٩٢١ لا يجوز أن يترتب عليه أدنى مسئولية على تلك الوزارة ، كما لا يجوز أن يترتب عليه أدنى تعديل في التتخريف المصريح بالوارد في قرار مجلس الوزراء الصادر بتاريخ ٢٥ مايو سنة ١٩٢١

وقد طلبت الوزارة من تتخيش رى السودان تقريراً وإليها عن العجوة التي وصل إليها العمل الآن ، وعند وصوله ينظر في الأمر " .

اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ :

أدى قتل المغفور له حاكم عام السودان السابق في نوفمبر سنة ١٩٢٤ إلى الانذار البريطاني المشهور ، ذلك الانذار الذي أطلق به حكومة السودان في رى الجزيرة بدون تحديد ، وقد أجاب المغفور له سمد زغليل باشا رئيس الوزارة يومئذ في ٢٣ نوفمبر سنة ١٩٢٤ بمذكرة صرح فيها بأن مسألة ادخال تعديل منذ الآن على المقدار المصدق لمساحة الأراضي التي تروى بالجزيرة هي على الأقل سابقة لأوانها ، ويجب طبقاً للتصريحات المتكررة التي أبدتها الحكومة البريطانية أن تعمل بإخضاع الطرفين مع مراعاة المصالح الحيوية للزراعة المصرية وكان هذا الجواب أساساً لجهة التي شكلت فيما بعد ، وعملاً بذلك وبعد أن هدأت النفوس وطلعت الروابط إلى ما كانت عليه قبل حادثة السردار تبادل دولة رئيس الوزراء أحمد زبير باشا يومئذ ونخامة المنسوب السامى لورد اللبي كاتين شكلت بموجبهما اللجنة ومأموريتها (درس المسألة ووضع القواعد التي يمكن بمقتضاها تنظيم حلا الرى بطريقة تراعى فيها مصالح مصر حق المرأة وبدون اعتداء على حقوقها الطبيعية والتاريخية) والكتابان مقدسان مع تقرير لجنة النيل لجنة البرلمانية المصرية .

كلت مهمة لجنة مشروعات النيل في سنة ١٩٢٠ لجنة واضحة الحدود أما لجنة سنة ١٩٢٥ فلم تبلغ مهمتها هذا المبلغ من التخصيص ولم يكن أمامها مشروطات معينة لتحصيل وإبداء الرأى فيها ، ولم يطلب منها سوى أن تفتح أسلوباً للرأى تراعى فيه كل المراعاة حقوق مصر ومصصلحة مصر ، فهي على هذا قد أطلقت من كل قيد في اختيار مبدأ عملها وتحديد وجهة أبحاثها ولمدى هذه الأبحاث والمنهج الذي تتسلكه في وضع قراراتها (فقرة ١٩) وما زاد في صعوبة مهمة اللجنة أن السوابق قاصرة في مسألة قسمة الماء والعرف فيها غير مطردة ، وأشارت اللجنة إلى أنها لا تصرف نظاماً عاماً متبناً ولا عرفاً مقبوراً يمكن أن يصل قاعدة للفصل في مسألة الماء الذي يشترك في الاستفاح به وحددت عدة (فقرة ٢١) على أن اللجنة بالرغم من ذلك حاولت ، ونجحت في محاولتها ، وضع أساس مقبول لتقدم الرأى في المستقبل وضماناً إلى الأبد لكل ما هو قائم الآن من الحقوق المكتسبة (فقرة ٢٢) .

الكلام على حق مصر الطبيعي والتاريخي قد لا يجد جواباً شافياً في الفن المختص وحده ، وعلى الرغم من ذلك حاول المهندسون تحديد حقوق مصر المائية ، وهي بعض هذه الحقوق التاريخية والطبيعية ، بكيات معينة في أوقات معينة ، فذهب مكتب ضبط النيل ، كما فعلنا ، إلى تحديد في الحال والوقت الاستقبال وجاءت اللجنة الدولية سنة ١٩٢٧ فزادت ، على هذا التقدير مقادير معينة ، وجرى العرف في وزارة الأشغال على أن تحدد احتياجات مصر في فترات معينة لتقرب لأحكام الكافة معنى احتياجات مصر ومقدار هذه الحاجة

وقد أجمعت صور مختلفة لحقوق مصر في المياه ، وأبرز هذه الصور أن نصيب مصر المقدس في الوقت الحاضر يجب أن يقف عند حد ما دخل في ترعها من المياه ، وكذلك عند حد ما يجزى في خزان أسوان أو لأغراض أخرى كاللحاحه مثلاً ، وهذه الصورة أقرب للقضايا السياسية منها للسائل الفنية فضلاً عن أن الأخذ بها يخرج بالباحث عن القاعدة المسلم بها ، وهي جعل الحقوق الطبيعية والتاريخية أصلاً في الموضوع في حين أن تحديد حقوق مصر على هذه الصورة يصل للسودان حقوقاً تصبح هي الأصل ، ويكون نصيب مصر من المياه معها نصيباً محدوداً قد لا يفي حاجتها الحاضرة ، وهو لا يفي حاجتها المستقبلية على وجه التأكيد .

الرئيس — تكفى بهذا التقدير وجل سماح بلق الحاضرة إلى جلسة الند .
ورفعت الجلسة الساعة الواحدة والنصفية ٥٥ مساءً على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ والنصفية ٣٠ من صباح لند ٤

سكرتير المرفق	السكرير النائب	الرئيس
محمد كامل	وهيب دوس	على المتلاوى

محضر الجلسة الرابعة

ومن دواعي الارتياح أن اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ لم تذهب منذهب سابقتها فتعتمد مطالب مصر المالية في الشهور المالية، بل تزلت على ماشرحاته من نظريات، ولم تعمد حاجة مصر بمقدار معين لا في الحال ولا في المستقبل، لوى على الأوسع لم تقل بأرقام معينة بيانا لحقوق مصر وحاجاتها، وإن كانت قد قللت هذه المسألة بمط في مناقشتها توصلنا لتحديد التاريخ الذي يجرم فيه على السودان سحب أية قطرة من مياه النيل في مدة مجزه عن الوفاء بالمطالب . كانت اللجنة أمام مسألة التوسع الزراعي بالجزيرة - ويكاد يكون مستحيلا الجزم في مدى هذا التوسع دون البحث في نتائجها على حقوق مصر - فسلكت في هذا الموضوع المسلك الطبيعي حيث جعلت حق مصر هو الأصل والتوسع في الجزيرة هو الأمر العارض .

حضرة النائب المحترم عبد اسماعيل - كان الإنذار البريطاني سنة ١٩٢٤ وشكلت اللجنة الدولية سنة ١٩٢٥، فهل نشأت فكرة التوسع الزراعي في السودان منذ ذلك التاريخ أو قبله ؟

حضرة المندوب - إن لتاريخ التوسع الزراعي في الجزيرة منشأ أسبق من الإنذار البريطاني . والواقع أن التفكير في هذه المسألة أثير في أوائل سنة ١٩٢٠ عند ما نبئت الفكرة في أن السودان يرض في زيادة الزراعة على ٣٠٠.٠٠٠ فدان، وقد كان هذا هو السبب في استقالة حضرة صاحب المعالي اسماعيل سري باشا، ولكن عند ما أعطى المندوب البريطاني عهدا للحكومة المصرية بالاتفاق مسألة التوسع مرة أخرى سحب استقالته، ثم أثيرت ثانية مسألة التوسع بعد تقديم الإنذار البريطاني، وبعد ذلك شكلت اللجنة الدولية في سنة ١٩٢٥ .

ولقد قدمنا فيما سبقين القول أن أدول بحريف - لما يسمونه حيفا مدة الصيف أودعة وقف مياه النيل على مصلحة مصر - صدر من مير جاستن عند ما قرأ أن السودان الحق في رفع المياه بالطلمبات إلى أى حد يشاءه فيا بين ١٥ يولي وآخر فبراير من كل عام ، ومعنى هذا أن فصل الصيف في حريف السيل جاستن يبدأ من أول مارس إلى منتصف يولي من كل عام . وجاء على أثر كتاب ضبط النيل وكفا فيه أمام مشروع ال (٣٠٠ ألف فدان) بالجزيرة كما كان أمام سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ ، فقد أن سحب السودان لياه من إيراد النيل الطبيعي يجب أن يكون فيا بين ١٥ يولي و١٨ يناير من كل عام ، وبعد ١٩ يناير يجب أن يستمد السودان من المياه الفائضة لتضاج المزروعات الصيفية بالجزيرة ، ولهذا الغرض أنشئ مخزن سنار .

اجتمعت اللجنة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخامسة والأربعين من صباح يوم الأربعاء ٩ مارس سنة ١٩٢٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك . وسكرتيرة حضرة النائب المحترم محمد حسن السكرتير النائب وعاونته حضرة محمد كامل أفندي سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : إبراهيم دسوقي أبانظه . إبراهيم زكي . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدي . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد زكي صالح بك . محمد عزيز أبانظه . محمد نعيم أقبس . محمود عباسي بك . مصطفى محمود الشوربجي . مصطفى صدقي . مصطفى عاكف بك .

واحتضر حضرات النائبين المحترمين : على حسن أحمد بك . وهيب دوس بك .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد الفتوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

نظرا لاعتذار حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب عن حضور جلسة اليوم ، انقضت اللجنة حضرة النائب المحترم محمد حسن سكرتيرا مؤقتا لما طبقا نص المادة ١٦ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

الرئيس - ونزع محضر الجلسة الثانية على حضراتكم ، فهل لأحد ملاحظة عليه ؟

(لم يلاحظ عليه شيء) .

حضرة المندوب - آخر ما تكلمنا فيه بالأمس كان عن الصورة التي يحلول بعضهم إيرادها بيانا لحقوق مصر .

ونرجعنا من هذا إلى القول بأن حق مصرف الوقت الحاضر ٤ مليارات أو أكثر أو أقل ، منه جزء معين في وقت الصيف ، أى وقت مجز التهر من الوفاء بمطالب البلدين ، والجزء الباقي في وقت القيقبان ، أى عند ما يزيد النيل على حاجة مصر ويكون فيه بقية لتحقيق مطامع السودان المشروعة . إن القول بهذا قد لا يتفق ومصلحة مصر ، لذلك كان الخلاف الضليل بين أرقام الباحثين في مثل هذا المقدار أمرا ثانويا ، والنقطة المثل التي يجب أن تكون دستورا واضحا في سياسة نهر النيل والتي يجب بها تحديد مدى الحقوق التاريخية والطبيعية التي لمصر ، هي أن يكون إيراد النيل في مدة الصيف وقفا على مصر وسحبها سواء أكان هذا الإيراد ١٠ مليارات أم مئتين مليارا . أما في مدة القيقبان حيث توجد زيادة صرفت باسم المصلحة المباح فلها شأن آخر سمعه عنه الكلام .

ولما كان من القواعد المسلم بها احترام الحقوق المكتسبة ، فقد روجت حقوق السودان فيما سبق الترخيص له فيه سواء في العقد الأول من القرن الحالى أم في العقد الثانى .

ولما كانت مصر قد سلمت بزواطة الـ ٣٠ ألف فدان هذا ما صرح به من قبل ، فقد اجبرت المقادير اللازمة لرى هذه المساحات من الحقوق غير القابلة للتناقص .

أما ونحن فى سنة ١٩٢٥ أمام مطلب جديد، فهنا كان البحث والدراسة . وصلت اللجنة الى تحديد الزمن الذى يحرم النيل فيه على السودان بعد إجماع مستغضبة بمصر والسودان ومناقشات كثيرة والى أن هذا التحريم يقع فيما بين ٣١ ديسمبر و ١٥ يولييه من كل عام عند سائر بصفة عامة ، أما فى السنين الشحيحة الإيراد والى يقل إيراد النهر فيها عن مقادير معينة فقد وضعت لها اللجنة مقياسا آخر ، ومؤداة أن يتأثر السودان فى السحب من ١٥ يولييه الى أواخر الشهر فى بعض السنين كما تقدم التحريم من تاريخ ٣١ ديسمبر الى ما قبله تبعاً لطرف كل عام من الأعوام الشحيحة الإيراد .

وبذلك يمكن القول إجمالاً أن اللجنة حرمت على السودان سحب أية كمية من المياه ابتداء من أول يناير لغاية ١٥ يولييه من كل عام ما عدا ١١٧ مليوناً هى المقدار السابق الذى كسب السودان الحق فيه بمقتضى التصريحات السابقة فى المدة ما بين أول و ١٨ يناير .

على أن اللجنة مع ذلك لم تطلق يد السودان فى السحب من النيل مدة زائدة تصرفه على احتياجات مصر ، بل قالت بالتوسع المقيد طبقاً لقواعد الواردة بالبنء ٥٧ من تقيديها ، ولما كان حق السودان طبقاً للبرئاج الأول الوارد فى كتاب ضبط النيل مقدراً بأربعة وثمانين متراً فى الثانية ، أباحت لجنة سنة ١٩٢٥ السحب الإضافى ابتداء من سنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠ وقدرته فى تلك السنة بـ ١٢ متراً مكعباً فى الثانية على أن يزداد تدريجياً فى كل عام ١٢ متراً حتى تحصل الزيادة المقترحة الى ٨٤ متراً فى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، وبذلك ضوعفت الكمية التى كانت مقررة فصار كى بمقتضى البنء ٥٧ (١٦٨ متراً فى سنة ١٩٣٥ — ١٩٣٦ ، وقد دخل على هذه المادة تغيير بمقتضى اتفاقية مايو سنة ١٩٢٩ وسبأى الكلام على ذلك فيما بعد .

تناولت اللجنة هذا ما قدم أمورا كثيرة ، وبعضها فى غاية الخطورة ، وهى مبسطة فى تقريرها المقدم للجنة والمكون من ٩٢ فقرة غير الملصقات ، ولا يسمنى قبل أن أختتم كلامى من هذا التقرير الذى اعتبره زباً مهماً لاتفاقية مياه النيل المقودة بين مصر وانجلترا فى سنة ١٩٢٩ إلا أن أنوه الى مدى الاحتمال البعيد الذى ورد فى المادة ٤ الاخلاص بضرورة وضع مشروع سد جبل الأولياء مع مشروع انجليزية على قدم المساواة من حيث الأولوية فى الحق ، وإن لم يكن للمشروع الأول مساويا للشرع الثانى فى السبق ، وتشتدت السودان بحرارة فى ألا يأتوا جهداً فى تسهيل مهمة إقامة سد جبل الأولياء .

وقد افترضت اللجنة أن هذا التسهيل من جانب السودان كائن ، وكذلك لا يسمنى إلا أن أشير الى المدة ٩١ وللمادة ٩٢ وهما ختام التقرير وفى الأمل منهما تسلم اللجنة بأن المسائل التى من قبل مقادير المياه التى يصير فى نهر أو ترعة أو يمر من عيون ترعان أو يصبغ بالنهر أو بالتشرب ، لا يمكن أن تسلم من خلاف فى حقيقة أمرها ، وكذلك قد يكون فى بعض المستندات الخاصة بمثل هذه المسائل من النصوص ما يكون غامضاً ولا يسهل تطبيقه ولا تأويله . ولم تقتصر اللجنة طريقة خاصة تستأنس بها فى مثل ذلك النصوص والخلاف بل يتجلى لها أن ذلك لا يدخل فى اختصاص هيئة فنية ، وإن افترض قراة تقرير اللجنة لرته لأن كل تخصص قد يذهب ببعض ما فيه .

الماء المباح

نخرج مما تقدم أن فى النيل من الماء المباح فى المدة الواقعة بين ١٥ يولييه ٣١ ديسمبر — تاريخ سائر ، تقابل أول فبراير الى أوائل أغسطس تاريخ أسوان — ما يمكن الاستفاد به ، وهذا هو فى الواقع أساس المسألة كلها .

وقد ذهب ستر كورى العضو الأمريكى بلجنة سنة ١٩٢٠ الى أن هذا الماء يجب أن يقسم مناصفة بين مصر والسودان متى أنشئت من الأعمال الصناعية ما يمكن معها تخزين الماء ، أما أظنية تلك اللجنة بخلافه بدوى أن المعلومات الواردة لم تتوافر لها لاستنباط طريقة لتوزيع الماء المباح الذى يمكن تخزينه كما أسلفنا ، ويبدى الآن ككلب عنوانه " أنموذ الأساسية فى الرى " وهو باللغة الانجليزية أقدمه لحضرة النائب المحترم محمد حسن ليتولى حضراتكم فقرة منه ، لها علاقة بنظرية " الماء المباح " .

قرأ حضرة النائب المحترم محمد حسن هذه الفقرة باللغة الانكليزية وقام حضرة مندوب الحكومة بترجمتها وهى :

" القواعد الخاصة بتحديد الحقوق المائية فى الأنهار ليست مطردة ولا تعتبر حقائق ثابتة ، وكل الموضوع الخاص بالمياه وتوزيعها مازال راسخاً لأحكام التطورات ، وكل نقطة عامة تتار يجب أن تتألف ببناء عامة قبل النسخول فى تنفيذ مشروع معين "

إن هذا الكتاب — باحضرات النواب المحترمين — من وضع أحد مشاهير الأمريكان وصنف به كرجح ، وقد أوردت تلك الفقرة لتصرفوا على هجوم المستر كورى العضو الأمريكى فى لجنة سنة ١٩٢٠ على مستقبل النيل كله .

وقد سلم بهذه القاعدة لأن وصار الماء المباح فى النيل كاليد ذات الباب المفتوح يدعى السيطرة عليها صاحب التقدم الأول فى دخولها .

إذا تخور هذا فاني أقدر تجزئى الثام عن فهم ما يقول به بعضهم من أن مصلحة مصر تقتضى بعدم التخزين والاستفاد بشيء من ذلك الماء المباح ، بل لست ألح أية فائدة تعود على مصر من هذا الموقف السلبى الذى يزيد ضرره وضوحاً إذا علمنا بأن الحقوق المكتسبة على الأنهر يجب أن تسقط مصرية بخلاف الماء المباح ، ذلك الماء الذى تسميت فى كيفية الاستفاد به الآراء . ولما كان من المسلم به أيضاً أن الماء المنزه عن سيطرة حكومتها

وفي أثناء دراسة هذه اللجنة لتقرير لجنة النيل تولى شؤون وزارة الأشغال
حضرته صاحب السعادة عثمان عرم باشا في وزارة دولة جنلي باشا الاستلامية،
وفي ١٩ يونيو سنة ١٩٢٦ رفع رئيس اللجنة ووكيل الوزارة سعادة
صالح حنان باشا تعليقات اللجنة ، وفي من القصير بحيث لا يستدعي تلخيصها
ورأى أن تقرأ وتدرس بواسطة اللجنة البرلمانية .

رأى وزارة الأشغال في التقرير المقدم من كل من لجنة النيل ولجنة الوزارة

في ديسمبر سنة ١٩٢٦ بحث حضرة صاحب السعادة عثمان عرم باشا
رأى وزارة الأشغال لدولة عدلي يكن باشا رئيس الوزارة يومئذ ، وهذا الرأي
مبسوط في الكتاب المرافق وفي غير حاجة الى تطبيق^(١) واستندت ظروف
العمل في الوزارة في أوائل مارس سنة ١٩٢٨ أمث أبدي حضرة صاحب
السعادة عثمان عرم باشا رأي في تقرير اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ مرة أخرى
في كتابه المرفوع في مارس لوكيل الوزارة ، وهو يرى الى اعتبار هذا التقرير
صرحيا في جميع مبادئه .

وهذا التقرير كما أسلفنا نقول مع التكاين المتبادلين في مايو سنة ١٩٢٩
بين لوود لويد المندوب السامي يومئذ ودولة محمد محمود باشا رئيس الوزارة
في ذلك الوقت ، اعتبره هو الاتفاق بين البلدين على مياه النيل .

أما ما حدث من مفاوضات وتبديل من مكاتبات في السدة الواقعة بين
سنة ١٩٢٦ ومايو سنة ١٩٢٩ حتى وصل الطرفان الى هذا الاتفاق ، فسأله
أخرى ، وفي في مجموعها تبين الصعاب التي نشأت في طريق الطرفين
حتى وصلا توقيع الاتفاق في مايو سنة ١٩٢٩

وتقرر بلجنة النيل والكتب التي تبودلت بشأنه مقدمة لا لأن الاتفاق
قابل للنقشة ، ولكن لارتباطه بموضوع ضبط النيل بصفة عامة ولاطلاع
حضرات أعضاء اللجنة البرلمانية لمساعدتهم على تكوين رأي واضح في هذه
المسألة الحيوية .

أما ونحن في صدد الكلام من الناحية التاريخية فها يخص بما حدث
خطوة خطوة ، فاني أضيف الى ما تقدم - حتى يمكن أن يربط الموضوع
بما حدث بعد ذلك - إن في نوفمبر سنة ١٩٢٨ حضرت لجنة دولية للنظر
في تلمية نهران أسوان من الناحية النباتية ، وقدمت تقريرا للوزارة بإمكان
إجراء هذه العملية وقد أخذت به الوزارة ، ولأن تجري العملية كما تظنون ،
وهو هو التقرير أقدمه لحضراتكم .

ولي كلمة وهي أنه في أوائل سنة ١٩٢٩ طلب إلى مجلس الري الأهل أن
يبدى رأيه في موضوع نهران جبل الأولياء فقرر باللغة الانكليزية أنتميم
منه ما يأتي :

"إن نهرانا ينشأ عند جبل الأولياء لموسألة أساسية للتوسع الزراعي في مصر
وللإسكان ببرنامج الإصلاح المعتمد من مجلس الوزراء" .

وكان مجلس الري الأهل مكونا من :

كامل غالب عثمان بك ...	مفتش عموم ري ووجه قبل رئيسا
محمد حتى بك ...	م ...
أبراهيم رزق بك ...	ري
عبد الفتوى أحمد بك ...	»
نجيب إبراهيم بك ...	مدير عموم مشروعات (حالا)
عبد المهدي عمر بك ...	م ...
مستريوتش ...	م ...
مستريوهوس ...	م ...
مسترايندمارش ...	م ...
مستراكنسون ...	م ...
الرئيس -	م ...
يحيى أن وقف عند هذه النقطة من المحاضرة وتؤجل سماع	م ...
الباقى منها للجلسة المقبلة .	م ...

ورفعت الجلسة الساعة ١ والفقيرة الأربعين مساء على أن يكون اجتماع
اللجنة المقبل في الساعة ١١ والفقيرة الثلاثين من صباح يوم الاثنين ١٤ مارس
سنة ١٩٣٣

السكرير الثالث السكرير الثاني الرئيس
محمد كامل محمد حسن على المتلاوى

(١) الكتاب المتنازل إليه تل بالجلسة وهو ملحق بآخر هذا المحضر

سنة ١٩٠٥، قاضيا بالتخصيص للسودان بتركيب أى عدد منها لرى أية مساحة بشرط الامتناع عن الادارة في اختيار من كل سنة، وكان رأى لجنة النيل يرمى إلى كسب شهري يناير وفبراير، وقصر تصرف النهر فيما على حابة مصر وإسداها. كان ذلك في نظري مكسبا، حدا في إلى الموافقة على رأى لجنة النيل في هذا الصدد . وخصوصا أن تصرف الطليبات النيل في شهري يناير وفبراير بما زاد في المستقبل عن الـ ١٥٠ مليون متر مكعب (مائة وخمسين) عند ما تزيد المساحة التي تروى بالطليبات مدة الفيضان .

النقطة الثانية — تحديد بدء الفيضان وقياس الأساس لهذا التحديد :

سبق أن أشرت إلى اتفاق اللجنتين تقريبا على تواريخ بدء ونهاية موسم الصيف . تلك النهاية التي تعتبر مبدأ الفيضان ، وبالتالي تعتبر مبدأ سحب السودان لياه من النيل الأزرق دون أن يس ذلك صالح مصر . وذكر أن الخلاف لا يمد وبضمة أيام لا تؤثر إلا أثر ضئيل . وما أنا أشرح وجهة نظر لجنة النيل ولجنة الأشغال مع تطبيق عليها .

احتريت لجنة النيل أن تاريخ إبطال المناوبات الصيفية من كل سنة هو دلالة على وفرة المياه . لذلك رأت إياحة السحب للجزيرة ورفع منسوب سدائر ابتدء من التاريخ المقابل لزيادة المياه على حابة مصر ، وقامت هذه الحاجة لماء اللازم لاحتياجات مصر حلا مضائا إليها نصف مليون فدان فيخطر اصلها ومنها لاساحة الصيفية بعد زيادة الإيراد الصيفي (بتعليق أسوان أو إنشاء جبل أوكيا) .

وعند اللجنة المذكورة أن تاريخ الإياحة للجزيرة بالسحب من النيل الأزرق يقع إذا ما وصل مجموع تصرف النيل الأزرق عند سدائر ، وتصرف النيل الأبيض عند ملاك الـ ١٦٠ مليون متر مكعب (مائة وستين) يوميا في كل من خمسة الأيام من تاريخ سدائر ، واشترطت ألا يقع ذلك قبل ١٦ يولي، ولا بعد ٢٨ يولي من كل سنة (خلاصة تقرير لجنة النيل نبذة ب من الفقرة ٨٨) .

ناقشت لجنة الأشغال القاعدة من حيث هي فوافقت عليها، ولكنها لم تأخذ بكية المياه التي أشارت بها لجنة النيل ولا بطريقة حسابها . ذلك لأن إدماج النيل الأبيض في حساب مقدار المياه أمر غير مرغوب فيه ، وقد يمر إلى سوء التفسير في مستقبل الأيام . لأن تصرف النيل الأبيض وإن كان يكون ثابتا في الأيام المشار إليها في الزمن الحالي، ألا أنه راسخ لتغير لا يعرف مداه من الآن بعد شق قناة السمود . لهذا كان عدم اتخاذه مائلا في موضوعا هذا أقرب إلى الصواب ، ولجنة مياه النيل عذرنا في الأخذ به ، لأنها قسمت تقريرها قبل أن تقر الحكومة بموافقة البرلمان إنشاء قناة السمود .

ولما كان تصرف النيل الأزرق هو الذي يرمخ لتغيرات السريعة في أوائل الفيضان انجهدت فكرة لجنة الأشغال إلى اتخاذه العامل الوحيد في قياس المياه اللازم . واقترحت بناء على ذلك أن يبدأ في السحب لرفع منسوب نهران سدائر ، عند ما يبلغ التصرف اليومي لنيل الأزرق مائة مليون متر مكعب عند سدائر بشرط ألا يبدأ ذلك قبل ١٣ يولي، ولا يتأخر عن ٣١ منه في كل سنة (المادة الثانية والسادسة من تقرير لجنة الأشغال) .

والواقع أنه — من حيث الكيات — لا يوجد خلاف جوهري بين اللجنتين ، إذ أن كية الـ ١٩٠ مليوناً (مائة وستين) التي أخذت بها لجنة النيل في فرعي النهر حائل مائة المليون التي أشارت بها لجنة الوزارة في النيل الأزرق وحده . ولذلك أوافق على أن يكون البدء بالسحب لرفع نهران سدائر هو عند بلوغ التصرف اليومي لنيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب (مائة مليون) عند سدائر في أثناء خمسة الأيام السابقة بشرط ألا يبدأ الماء قبل ١٦ يولي، ولا يتأخر عن ٢٨ منه . وهنا احتضمت على تواريخ بلغة النيل لأن اشتراط عدم البدء بالسحب قبل ١٦ يولي أقرب لمصالح مصر منه قبل ١٢ يولي، التاريخ الذي رآه لجنة وزارة الأشغال، كما أن عدم التأخر عن ٢٨ بدلا من ٣١ يولي لن يضرها إلا في مثل سنة ١٩١٤ التي لا تقع لإصرمة في كل ٢٤٠ سنة، والتي يجب البدء في مثلها فيها بين ٢٩ و ٣٠ يولي حسب رأى لجنة الأشغال .

النقطة الثالثة — برنامج التوسع الزراعي بالجزيرة :

كانت القاعدة التي يقوم عليها أساس التوسع بالجزيرة متار خلاف بين اللجنتين، إذ رأت لجنة مياه النيل أن يكون حد التوسع قائما على كية المياه التي يمكن سحبها من النيل الأزرق — مدة الفيضان — بلا ضرر يود على مصر . بينما ترى لجنة الأشغال أن يكون حده المساحة الممكن ردها مدة الفيضان بكيات المياه المقررة في كتاب ضبط النيل أخص ٨٤ مئرا مكبا (أربعة ومائتين) في الثانية، وتصر على التحديد بالفدان (المساحة الثالثة) .

وإني من الوجهة الفنية البحتة — لا أرى ضرورة لتعديد المساحة، لأن في التديد الخالص بتحديد التصرفات شاما كافيا، بشرط أن يؤخذ باقتراح لجنة النيل القاضى بوضع اتفاق بين الحكومتين لرم حدود الرقابة الكافية لتنفيذ هذا الشرط (الفقرة ٣٩ من تقرير لجنة النيل) .

وتعقيفا لهذا الشرط سأضع الأساس الذي أراه كفيلا لتحقيق هذه الغاية وأتصرف بإرساله لعلكم في كتاب آخر سري .

أما من ناحية جوهر الموضوع فقد انخضت الجئتان على السماح بالتوسع وقسطا اختلافنا في الطريقة :

قالت لجنة الأشغال إن الماء المخزون بسدائر يجب أن يكون أساسا للتوسع وبما أنه لا يمكن — حسب المعلومات الإيدروليكية التي جمعت في السنة الماضية بالجزيرة — إلا روى ١٥٠ ألف فدان (مائة وخمسين) إضافية يزرع قننا قننا، كان لا بد إذن من جعل مجموع ما يزرع بالجزيرة ٥٠٠ ألفا من الأقدنة (أربعة وخمسين) يزرع قننا قننا، واقترحت عدم تجاوز هذه المساحة حتى يمتلئ ثلاث أو أربع سنوات، يمكن بعدها فتح باب المناقشة على ضوء ما يكون وصل إلينا من معلومات إيدروليكية أو في عما وصلنا إليه بالجزيرة، ولتمتلك الحكومة في أثناء هذه المدة من إقامة قناطر نجح حادى ونهوية قناطر إستا، وأسيوط، والقناطر الخيرية دفعا للضرر الذي يمكن أن ينشأ من وراء زيادة السحب مدة الفيضان . ذلك الضرر الذي يس الرى الحوضي في السنين المتوسطة والرطوبة الفيضان .

هذا وما يجب على أن ألقت النظر إليه بنوع خاص الفقرة ٩٠ من تقرير لجنة مياه النيل ونصها :

« ولقد قدرت اللجنة حق القدر احتمال حاجة مصر من المستقبل بسبب توسيع نطاق رعايا إلى أعمال رعى تشا في السودان وما جاوره كأرضه وكبنا وبخايتنا . وعند اللجنة أن مصر من هذه الناحية أن تحول على المساعدة التامة تقاطعا من القائمين بالأمر في السودان فيما يتعلق بالمشروعات فيه ومن الحكومة البريطانية فيما يتعلق بما جاوره من الأقطار » .

وكذلك أشير إلى الفقرة ٩٢ وهذا نصها :

« وختاما ترجو اللجنة توجيه النظر إلى أهمية المتابعة على دراسة هذا التهر وتكوين الإحصائيات عنه تدوينها منطرا . وأن نرى نظاما مائيا محكما قائما وبقاؤه على الدوام قادرا على أداء الفرض المقصود منه أمر ضروري لا غنى عنه فيما يحد من تحسين الرى وفى تنفيذ النظم المقترحة في هذا التقرير على الوجه الصحيح بل لا غنى عنه في تنفيذ أية أنظمة أخرى يمكن استنباطها » .

ورأى أنشاطر اللجنة رأيا عاما، ويسر أن أبلغ دولكم أن سياستى ترى إلى قوية المصالح المختصة القائمة على رعاية هذه الشؤون . وإلى على تمام الاعتماد لتفديتها وإمداها بكل مساعدة تبدو ضرورتها، كما أرجو استمرار هذه السياسة في مستقبل الأيام .

وختاما أشرف بأن أبلغ دولكم أن وزارة الأشغال العمومية توافق مبدئيا على تقرير لجنة مياه النيل، ولا نجد مانعا من التوصية بمثل المسائل التي أحالتها تلك اللجنة على الحكومتين للفصل فيها، على أساس توصيات اللجنة التي تضمنها التقرير .

وأرجو أن تتفضلوا دولكم بقبول عظيم احتراماتى ما

أعضاء : عثمان محرم
وزير الأشغال العمومية

فإن لجنة النيل في نظرها لهذه الغطة رأت أن تشير بقبول التوسع التدرجى ابتداء من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠، حتى يتضاعف القدر الذى يسحب الآن أثناء شهور الفيضان من سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦، ذلك لأن الكمية المخرجة بسد تسمى السودان من زراعة مساحة أوسع مما قرره مجلس ضبط النيل، وهذا يستتبع حتى زيادة المياه التى يسحب أثناء الفيضان . وما دام التضاض المتسبب في الرى الجوفى سيتيق ضرره بقاطر نجح حادى كانت مصلحة مصر بهذا الترتيب مصونة، وبسبب من الضرر (الفرقة ٥٦ و ٥٧ من تقرير لجنة النيل، والمادة الثالثة من تقرير لجنة الوزارة) .

ورأى هو أن لجنة الوزارة ذهبت إلى حد لا تبرره الظروف الحالية، لذلك أشير بالموافقة على رأى لجنة مياه النيل، خصوصا أن إتمام قاطر نجح حادى منظور فعلا في صيف سنة ١٩٢٩، وأنه يمكن إجراء الجزء الأكبر من الأعمال التي اقترحتها لجنة الوزارة في مدى ثلاث سنوات، كما يمكن إتمامها كلها قبل سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦، غير أنى أرفف في اعتبار إقرار الحكومة والبرلمان للاحتياجات اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة بمجرد طلبها من وزارة الأشغال شرطا أساسيا لموافق على رأى لجنة مياه النيل .

القطعة الرابعة - الرى بالطبقات :

كان مجموع المساحة التي سبق لوزارة الأشغال التصريح للسودان رعايا بالآلات صيفا مزارع الشك عند لجنة النيل، واصلوه هذا الشك بين ٢٠ ألفا (عشرين) أو ٢٢ ألفا (اثنين وعشرين) من الأقدنة، وعلى صالة القرق بين الرقين، فقد حققت لجنة وزارة الأشغال هذه التصاريح ووجدت أنه في ٢٧ يناير سنة ١٩٠٤ صدر ترخيص برى عشرة آلاف فدان . وفى ١٢ أكتوبر سنة ١٩٠٩ صدر ترخيص آخر برى عشرة آلاف فدان أخرى، وبذلك يكون المجموع مشرين ألف فدان فقط .

وعلى ذكر هذه المسألة أشير إلى ما اقترحه جناب المندوب البريطانى بلجنة النيل (الفرقة ٨٢ من تقريرها) حيث ذهب في أن تزداد المساحة الصيفية التي تروى بالطبقات مشرين ألف فدان أخرى . وإلى أوافق على رأى لجنة وزارة الأشغال التي لم ترسوها لهذه الزيادة، حتى بعد الانتهاء من مشروع زيادة الإراد الصيفى .

محضر الجلسة الخامسة

"قام رى الوجه البحرى وقبيل وجميع مفتش الرى - وقد تليت عليهم"
 "اتفاقية المياه الجديدة وتوقشت ققرة ققرة فأجمعوا كلهم على تحديد ماجاء"
 "بتلك الاتفاقية لما راوه فيها صوتا لحقوق مصر فى المياه وسياسة عملية"
 "صالحة تحقق للبلاد أغراضها وتمكنها من تنفيذ البرنامج المسالى الذى أصبح"
 "لا مندوحة عنه الآن كذلك طرح موضوع تزيان جبل الأولياء على بساط"
 "البحث بمناسبة رأى مجلس الرى الأعلى الذى بحث مسألة هذا الخزان"
 "ورأى بالإجماع ضرورة إقامته فأقر رأى الجميع على وجوب التسجيل"
 "فى إنشاء ذلك الخزان".

والمهندسون المصريون الذين قالوا بهذا المشروع باعتبارهم أعضاء فى لجنة الأشغال سنة ١٩٢٦ أو أعضاء مجلس الرى الأعلى سنة ١٩٢٩ أو من ذوى المناصب الكبيرة فى الوزارة فيما بين التاريخين المذكورين سواء منهم من ترك خدمة الحكومة أو بئى فيها الآن - هم حضرات أصحاب السطة والعزة :

صالح عثمان باشا وكل الأشغال سابقا

محمد متنان بك وكل الأشغال حالا
 حسين سرى بك

كامل متنان غالب بك... .. مفتش عام رى الوجه القبلى

عمود حتى بك مفتش عام الرى سابقا ومدير عام المساحة حالا

نجيب ابراهيم بك مدير عام المشروعات حالا

عمود شاكر أحمد بك مفتش عام رى الوجه البحرى حالا

محمد صبرى حسن بك... .. مدير عام مصلحة الجارى حالا

عبد الحميد ماجد بك مفتش رى

رمزى استيوى بك » »

محمد صبرى شبيب بك » »

عبد القوى أحمد بك... .. » »

عبد الحميد ابراهيم بك السكرتير العام حالا

عبد الحميد عمر بك... .. مدير عام الانزانات

محمد كامل نيه بك مفتش رى

أمين فكرى بك » »

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ من صباح يوم الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٢٧ برئاسة حضرة النائب المحترم على التلاوى بك، وسكرتيرة حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك السكرتير النائب ، وداونه حضرة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوق إياظه ، ابراهيم زكى ، أحمد أبو الفتوح ، أحمد رشدى ، حسن عبد اسماعيل ، عبد حافظ رمضان بك ، عبد زكى صالح بك ، عبد عزيز إياظه ، عبد فهم القيسى محمود عباسى بك ، مصطفى محمود الشوربجى ، مصطفى صدق .

وأخذ حضرة النائب الثانى المحترمين على حسن أحمد بك ، ومصطفى كاكف بك وتبني حضرة النائب المحترم محمد حسن .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

حضرة المندوب - سبق أن وعدت حضراتكم بطبع الأجزاء التى تنهى من محاضرتى ، فأقدم لحضراتكم الآن ثمانى عشرة نسخة مما تم لغاية الجلسة الرابعة .

والآن استأنف محاضرتى :

بينما فى سبى من المحاضرة الأخيرة أن مجلس الرى الأعلى واقبل مشروع جبل الأولياء، كما بينا أن مجلس الوزراء كان قد سبق له أن أقر مشروع تلمية تزيان أسوان بناء على المذكرة التى رفعها إليه وزارة الأشغال فى يناير سنة ١٩٢٩ ، وهى موزعة على حضراتكم ، وفى هذه المذكرة وصلت الوزارة المجلس بأنها ستقدم مشروع جبل الأولياء فى بعد (صفحة ٤٧ من مذكرة جبل الأولياء) وهى فى رفعها اليوم هذا المشروع للحكومة وللبرلمان بمرورهما السابق .

وإذا كنتم حضراتكم قد وقعتم من تاريخ ضبط التمر على اللجان التى شكلت للنظر فى مشروعات الرى الكبرى، وعلى أسماء أعضائها سواء أكانوا بريطانيين أم عابدين، وعلمتم أجمعوا بمكانة هؤلاء المهندسين لغاية اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥ فمن حقكم أن تعلموا وجهة نظر مواطنين من كبار رجال الرى بمصر، وهم الذين على تواضعهم وبصبرهم عن مبادئ الخلفات المسجلون فى الوقت الحاضر عن ذلك الميراث الضخم الذى خلفه لهم كبار رجال الرى البريطانيين الذين ساسوا أمر النهر فيما بين سنى ١٨٨٢ - ١٩٢٢

بعد أن تمت الموافقة على اتفاقية مياه النيل فى ٧ مايو سنة ١٩٢٩ صدر بلاغ من وزارة الأشغال فى ١٤ مايو سنة ١٩٢٩ جاء به ما لى :

"اجتمع أمس واليوم فى جلسة برئاسة حضرة صاحب السطح المحالى وزير" "الأشغال العمومية حضرات أصحاب العزة وكل الأشغال العمومية ومفتشى"

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - أريد أن أفهم مسألة غمض
على فهمها، وهي لماذا اعترض اللورد لويد ثم عدل بعد ذلك عن اعتراضه ؟

حضرة المندوب — إن اللورد لويد بنى اعتراضه على أمرين .

الأمر الأول متعلق بما عيس السمعة الهندسية لرجال الري من الإنجليز اللذين قاموا ببناء خزان أسوان ، وذلك خوفاً من تهمة إذا ما حُثت به يد مهندس مصري في حالة تعلقه .

أما الأمر الثاني فيرجع إلى سبب قبيح ، وهو أن تلبية خزان أسوان ستؤثر على مشروعات ضبط النيل في السودان .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — يفهم من كتاب اللورد لويد أنه خشي أن تستهلك مصر من المياه في حالة التلبية أكثر مما كانت تستهلكه من الخزائن القديمة ، وأنه إنما صبح بالتلبية بعد ذلك نظير حقوق عمل على الحصول عليها لمنفعة جهة أخرى .

حضرة المندوب — إن هذا استنتاج من حضرة النائب المحترم .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — ألا يمكن أن نعلم الأسباب التي دعت إلى التصريح بعد الحاجة والحواشي المرتبطة بذلك ، وبالتالي أن نعرف مقالة اللورد لويد في هذا الصدد ، وماذا كان ينبغي وراء مظهر قوله ؟

حضرة المندوب — إن ما يرى إليه حضرة النائب المحترم من الاستسلام له صلة بالسياسة ، وهذا ليس من شأننا الآن ، وكل ما أستطيع أن أقوله إنه في ٢٦ يولييه سنة ١٩٢٨ ورد لي رئيس الحكومة المصرية ما يؤخذ منه أن دار المندوب السامي زلت عن نظريتها السابقة ، وأعتقد أن بلاغ وزارة الأشغال العمومية الصادر في مايو سنة ١٩٢٩ والذي نشر بنسابة ما وجهته المعارضة من اعتراضات على اتفاقية مياه النيل فيه الكفاية لايضاح الموضوع ، وقد تناول كل هذه المسائل التي يطلب الآن بيانها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أرجو احتضار هذا البلاغ لتطلع عليه اللجنة .

حضرة المندوب — ان ما اعترض هذا المشروع من صحويات أصبح في ذمة التاريخ ، وإذا أردتم حضراتكم التوسع "من باب العلم بهذه المسائل التاريخية" فاني مستعد لتقديم كل ما يطلب من المستندات ، والمهم في نظري أن تبحث في نتائج الاتفاقية المطروحة أمامنا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — ان المعلومات التي وصلني من المهتمين المعاصرين لهذه الأعمال على أن اللورد لويد السامي عند ما تعرض لتلبية خزان أسوان لم تكن معارضة اعتباطاً ، وأنه قد حذر الوزارة من خطر التلبية قبل الاتفاق معه ، وأرى أنه كان يرى إلى غرض معين ، قد يكون هو الواضح في خطابه ، وقد يقرأ بين سطوره .

ولما قامت الصبغة على أثر ذلك من جراء العرض لتلبية خزان داخل الحدود المصرية أخذت المسألة دوراً آخر انتهى بالتنازل عن هذا المنع ، ولابد أن الفترة التي انقضت بين المنع وبين التحويل قد تغطتها أمور لها من الجسامة والأهمية ما أوقف هذا العرض . فما هي هذه الوقائع ؟

حضرة المندوب — فهمت من كلام حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك أنه يريد الوقوف على تاريخ الفترة السياسية لمصر منذ سنة ١٩٢٦ لئلا يوصل إلى اتفاقية مياه النيل ، وبما أن هذا قد يخرج بنا عن نطاق البحث المختص للجرد المبنى للوقائع ، فقد سبق أن اقترحت — وقبل حضرة النائب القرائي — إرباب هذه القطعة الآن ، وسأرجع إليها فيما بعد وأشرع كل ما يريده .

وأعود إلى المحاضرة فأقول .

وخلاصة اتفاق النيل فحتمت لمصر ما يأتي :

١ — حقوق مصر المكتسبة في جميع تصرف النهر الطبيعي وفروعه من أول يناير لسنة تصريف يولييه من كل عام بتواريخ سنائية يقابل ذلك من ٢٢ يناير لسنة ٣ أغسطس عند أسوان .

٢ — جلد الاتفاق يوضح ما يسجعه السودان من المياه مدة الفيضان وهي التي حدثت من ١٦ يولييه لسنة ٣١ ديسمبر في السنين العادية .

٣ — عدم التصريح للسودان أو أية بلاد أخرى واقعة تحت النفوذ البريطاني — بإقامة أعمال ري أو توليد قوى أو اتخاذ أية إجراءات في النيل وفروعه أو على البحيرات التي يليح منها يكون من شأنها انقاص مقدار المياه التي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه من وجه يلقى أي ضرر بمصالح مصر — بغير اتفاق سابق مع الحكومة المصرية .

٤ — حرية مصر في إقامة ما تشاء من الأعمال بشرط مراعاة المصالح المحلية والاتفاق مع السلطات المحلية مقدماً على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للحفاظ على هذه المصالح ، ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأساً .

٥ — لفنتش السام لمصلحة الري المصرية في السودان أو معاونيه أو أي موظف آخر يريته وزير الأشغال الحرة الكاملة في التعاون مع المهندس المقرب لخزان سنار لتفاس التصرفات والأرصدة كي تتحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزائن سنار جارية طبقاً لما تم الاتفاق عليه .

٦ — مهما يكن من المخالافات السياسية فلا يكون لها أي تأثير في تنفيذ اتفاق النيل ، وهذا معنى ما ورد في المادة الرابعة من كتاب دار المندوب السامي ونصه :

" وفي الختام أذكر دولتي أن حكومة جلالة الملك سبق لها الاعتراف " بحق مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل وأقر أن حكومة جلالة الملك " تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسياً من مبادئ السياسة البريطانية " كما وأؤكد لدولتي طريقة فاضحة أن هذا المبدأ وتفصيلاته لاتخضع لتشدد " في كل وقت أيما كانت الظروف التي قد تطرأ فيما بعد " .

٧ — في حالة نشوء خلاف في الرأي فلا يخصص بتفسير أي حكم من الأحكام السابقة أو تنفيذ أو مخالفة ولم يتيسر لهو حكومتي حينها فيما بينهما برفع الأمر لحية تحكيم مستقلة .

٨ — لا يعتبر هذا الاتفاق بأي حاله ملابراً بضغط النهر ، فان ذلك يحتفظ به في مناقشات حرة بين الأثنين عند المفاوضات في مسألة السودان .

وقد يكون فيها سلف من القول رد على ذلك السؤال القيم الذي وجهه إلى حضرة النائب المحترم الأستاذ حافظ رمضان بك في آخر إحدى الجلسات الماضية قال "يختلف المهتمسون وهم راخضون في اعلم القواعد الرياضية؟" ولعل الأستاذ الكبير لم الآن بعد بسط القول في النيل واربعة:

أولاً - ان قواعد الفن المنهني تسع كل الآراء ولكنها لا تقتضيها ، فهي تسع مثلاً أي قسم يراد الجري عليه الماء المباح وتستطيع تبينة الوسائل اللازمة لتنفيذ ذلك القسم ، وإنما تسج تلك القواعد عن إنشاء الرأي الذي يتم عليه ذلك القسم لاختيارات أخرى ليس للفن حكم فيها .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك : كانت ملاحظتي أن رأي المهتمسين جاء في وقت واحد وبين أيديهم بيانات واحدة ، ومع ذلك فإن الاختلاف كان جوهرياً على مسألة منهجية بنسبة على القواعد الرياضية التي - بحسب ما أعتقد - لا يصح أن تكون محل خلاف بينهم ، وإنما يقع الخلاف بشأنها إذا ما كانت في أوقات متفاوتة أو كانت البيانات مختلفة .

حضرة المندوب : إن التقدير الشخصي دخلاً كبيراً في اختلاف الآراء فكثيراً ما يتفق المهتمسون على المقدمات ويختلفون في النتائج ، على اعتبارات لا دخل لها في المسائل الرياضية .

وأعود إلى الرد فأقول :

ثانياً - إن إلى الصناعات في حقيقته يستدل على دعامتين : الأولى الماء وحسابه ، والثانية التطبيق الزراعي وهو محل تجارب كثيرة ، ولئن رأى مزارع أن يروي أراضيه اليوم فقد يرى زميله الري فداءً كما ينتج الواحد من روي قطنة في شهر مسرى مثلاً بينما يروي الآخر في الشهر نفسه ، كما يحدث أن تخفف الذوبة سنة عن سنة .

ثالثاً - إن معالجة أمر المياه في نهر كبير كنه النيل لا يمكن أن تخضع بطبيعتها للقضايا الرياضية التي لا تقبل الجدل ، وقد أشارت اللجنة الدولية في سنة ١٩٢٥ إلى أن وسائل قياس المياه الواردة من مصادر متعددة ومن فروع كثيرة ، وتقدير الضائع منها سواء بانتقالها الطبيعي في الجاري أو بحجزها في الأمكنة المتعددة ، وقياسها وهي تخرج من عيون خزائن ما أو في الجري الطبيعي - لا يمكن أن تسلم من خلاف في حقيقة أمرها (راجع الفقرة ٩١) .

رابعاً - إن المهندس قد يري ما يطمح على ما تحت يده من المعلومات الطبيعية في سنة ١٨٩٠ ولكنه قد يضطر إلى تنقيته في سنة ١٩٠٠ أو سنة ١٩٢٠ مثلاً لأن البيانات الطبيعية التي كانت تحت أيدي كبار المهتمسين المسؤولين عن سياسة النيل تغيرت كثيراً فاضطر إلى تغيير أرقامه ونظرياته تبعاً لذلك ، وإن تقع أحوال ونظريات أمثال جارستون وولكوكس وهايمري براون وفوستروغيم لتعطي هذا المعنى واضحاً .

وعند الكلام في مشروع جبل الأولياء ومطالب مصر المائية في الحال وفي المستقبل سترون كيف رشح هؤلاء العلماء لما استبعد من معلومات مأخوذة فتيروا أرقامهم ، ومنهم من ضاعفها مرة أو مرتين مما يحسبه الخارجون عن دائرة الفن المنهني تناقضاً في القول وما هو بتناقض .

٩ - ووجه القول في الاتفاق أنه لا يفتقر أي عرض عمل من الأغراض التي كانت مصر ترى إليها دائماً بتقرير حق الرقابة على مجرى النيل وفروعه ، أما المراه السياسية تلك الرقابة فقد ظلت وكأنه حقوق مصر السياسية في السودان محظوظاً بها دون أن تحس بهذا الاتفاق .

ومع ما في هذه التصوص من قوة وصرامة أرجو أن توافقوني على أن حياة الحق مرتبطة أغلب الأمر بالاستئناف به فإن أنت عجزت عن إبراز وجوه مصلحتك من وراء حق من الحقوق فأنت عن إنعاز غيرك بهذا الحق النظري أعجز . لذلك نطلب معاوتكم وتصديقكم على إبراز حقنا النظري في الماء المباح بصورة مملومة بجسمة يصح فرياً عن إنكاره علينا بعد أن يصحح حقا عملياً مكتسباً ، وفي المشروع المقدم إلى حضراتكم الخطوة المتواضعة الأولى من سلسلة طويلة لازمة للحصول على احتياجنا كلها .

أيها السادة :

هذه هي الكلمة العامة عن النيل وسياسة كنه بعد من أكبرها في العالم ، وميدان البحث العلمي فيه منشعب الأطراف ، كما أن القول في المشروعات العامة التي يمكن بها أن يسيطرت عليه ويحكم بحامه ، أو التي تعتبر على حد كبير السيرولم وولكوكس كالحاجب للصلان . أقول إن مجال القول في مثل هذه المشروعات دوسمة وقد تطورت الآراء فيها كما علمت من بياناتي السابقة منذ أوائل القرن الماضي لأن تطوراً وضع في مساحله المختلفة لما يستجد من معلومات وبيانات تتفق بجماع هذا النهر العظيم ، والقول السائد من أن السودان هو منبع النيل خطأ شائع بين الكافة بمصر ، إذ الحقيقة الجردة أن منابع النيل الأزرق تقع في الحبشة ، كما تقع بحيرة تكتوريا - وهي المصدر الأصيل للنيل الأبيض - خارج حدود السودان السياسية ، وقد كان جره كبير من هذه البحيرة خاضعاً إلى بضع عشرات من السنين للنفوذ الألماني حتى أن السيرولم وولكوكس لم ينسبه إلا للاضاعة باسم ذلك الوزير البريطاني الذي كان له الفضل في إبعاد هذا النفوذ عن بحيرة تكتوريا واستخلاص كل شواطئها التي ترشح الآن للنفوذ البريطاني وهذا الوزير هو مستر تشمبرلين الكبير ، وقد أشار لورد كرومر في تقرير سنة ١٩٠١ عن احتيال معارضة ألمانيا بحق لكل مشروع يمس هذه البحيرة الكبرى .

ولئن كانت مصر بالنسبة للسودان راقعة في أسفلها فهو يتبر بالنسبة لبقية ولا أرضاً وكينا وتقيماً والكشف البيجيكية كصر بالنسبة إليه ، على أن مركزه في هذه الناحية بفضل مصر بالنسبة لوجود أراض واسعة تمتد على باقي الطبيعي أي على الأطوار بخلاف مصر التي تعتمد الاتحاد كله على وسائل الري الصناعي .

وبمناسبة ما قاله حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك في الجلسة السابقة عن وجود كتاب أزرق صدر في عهد اللورد كرومر سنة ١٩٠١ فاني أقدم لحضراتكم صورة من هذا الكتاب ، وهو عبارة عن تقرير وضعه السيرولم جارستون وصدره اللورد كرومر ، وهو يتعلق بالسياسة المائية أو دستور نهر النيل .

ثم أرجع إلى الحاضرة .

خامساً — إن طريقة قياس التهر كات واضحة فيما سبق من السنوات لطرق علمية دخل عليها من التحسين ما قرب قيمة المياه المقاسة إلى الصواب أشد تقريب .

سادساً — اعتقاد الكثيرين من الباحثين على أرقام ونظريات أصبحت في حكم الميتة ، وهي بعض ما ورثناه في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ولا تستعمل هذه النظريات حياتها إلا لأن الأمان شخصية أصحابها أمثال ليثان باشا ولوبارديني وشيل وجارستون وغيرهم ، ولئن رنخ الليل في العشرين عاما الأخيرة من القرن الماضي للفوضى التي سادت السودان بسبب الثورة المهدية فقد رنخ الآن لطرائق من البحث العلمي تسير السبيل أمام المهندسين المسؤولين عن ضبطه وأحكامه ، وقد بلغ ما يرد على وزارة الأشغال المصرية من الأرصاف في السنوات الأخيرة ما يقدر بثلاثة آلاف رصد بين منسوب وتصرف كل عام .

سابعاً — قد أطلت كثيراً في بيان وجوه الخلاف التي قد تنشأ بين المهندسين وأصحابها ، وأغفلت عمداً بعض الاعتبارات السياسية الأخرى وخطت السياسة بالنقش على لاشان لنا به الآن .

أرجو أن أكون قد وفقت في الرد على السؤال الأول الذي وجهه حضرة النائب المحترم ، وقد فضل بتوجيه سؤال آخر في آخر الجلسة الماضية لم يرد ذكره بالمحضر ، وهو متعلق بملة نزان ستارمة الفيضان . وإلى أجياب عن هذا السؤال باختصار حيث سيد الكلام فيما بعد عن مواعيد الملاء والتفريغ عند الكلام عن مشروع جبل الأولياء . وحسبي الآن أن أقول لحضرة النائب المحترم إن الوقت الذي يرفع فيه المنسوب أمام نزان ستار بقصد التخزين إنما يقع في الفترة التي تقابل على وجه التقريب الفترة التي تبدأ فيها بملة نزان أسوان في الوقت الحالي ، أي في مدة لا يكون فيها مقدار العلمى في النيل الأزرق بحيث يمتشي ضرره .

حضرة المنسوب — إلى هنا انتهى عما عرقي الساعة عن ضبط مياه التهر وأرجو أن أتبين رأى حضراتكم في الطريقة التي يحسن اتباعها فيما يتعلق بعرض السياسة الخاصة بالمشروع .

فهل تريدون أن أتلو على حضراتكم تقرير وزارة الأشغال عنه للناقشة فيه ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — أرى أن يبدأ حضرة المنسوب أولاً ببيان الأسباب التي تدعو إلى إقامة نزان جبل الأولياء ، ثانياً . ببيان الاعتراضات العامة التي وجهت من المفاوضين الذين لم تكن عملية مثل

السيرويل كوكس ، وكل ما زنى اليان أخذاً لحيلة الآن — ونحن في ظروف مسلم بأنها غير طريحية من الوجهة المالية — حتى لا نورد أنفسنا في تقرير مشروع يكلف خزينة الدولة مبالغ طائلة دون أن تكون الحاجة مقاسة إليه ، فنكون نحن بذلك مائة فدان من الأراضي المتروكة ، ويجانبها مائة فدان أخرى من الأراضي البور فيتمد إلى إصلاح الأرض البور في الوقت الذي لا نستطيع فيه زراعة الأرض الصالحة ، ومن الملاحظين من سلم بضرورة إنشاء الخزان إلا أن اعتراضه ينصب على أن تكاليف الخزان وما يتبعه من مشروعات داخلية تبلغ نحو ٢٥ مليوناً من الجنيهات ، وهناك من يقول بأن تلبية نزان أسوان تكفى حاجة مصر إلى مدة ثلاثين سنة .

ومن أجل هذا أرجو حضرة المنسوب أن يدرس هذه الاعتبارات ويبدأ بها .

ويعذر بنا قبل أن نبث مشروع الخزان من الوجهة المالية أن نعرف أولاً ما تجنيه البلاد من الفوائد من إقامته .

حضرة المنسوب — كأنكم لا تريدون داعياً لقراءة المذكرة ، بل تريدون أن أبدأ في عرض المشروع .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أرى أن يبدأ أولاً حضرة المنسوب ببيان ملاحظاته للجنة ، وبعد ذلك نحدد جلسة للناقشة والاستعلام عما يزيد .

حضرة المنسوب — فهمت من بعض حضراتكم أنك تريدون تلاوة المذكرة الموزعة عليكم والواقع أنني سأعرض وجهة نظري وقصدي من ذلك تقريب المسألة إلى أذهانكم .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي — إنى أوافق على طريقة عرض المشروع أولاً ، على أن تكون أثناء ذلك قليل الاستسالة ، وفي هذه الفترة تكون قد قرأنا المذكرة ، ولكن منا أن يعضر الاستسالة والاقتراحات التي يحول بخاطره ويحدد للناقشة فيها جلسات مقبلة .

قوافل اللجنة على أن يستمر حضرة المنسوب في شرح المشروع من وجهاته المختلفة على أن تكون المناقشة فيه بعد ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة ١١٥٠ مساءً على أن يكون اجتماع اللجنة الغد الساعة ١١ صباحاً يوم الأربعاء ١٦ مارس سنة ١٩٣٢ م

السكرتير المؤقت	السكرتير النائب	الرئيس
عبد قاسم	وهيب دوس	علي التزلاوي

محضر الجلسة السادسة

علينا أن نتكلم عن الإيراد الطبيعي للنهر ، ومن مطالب مصر بتأسيس لهذا الإيراد ، ومن المدة التي يجزئ فيها الإيراد الطبيعي عن الوفاء بالمطالب . ثم على ذلك بطبيعة الحال الكلام عن الآثار الاقتصادية ، والمالية والاجتماعية لهذه الزيادة ، أو بالتالي لهذا المشروع بنوع خاص .

ولما كان الماملن الأولان - وهما إيراد النهر الطبيعي ومطالب البلاد - حاضرين إلى العامل الثالث ، وبجانبه أخرى لتحديد ما يجب تحديد الزين أولا حتى يكون الكلام على أساس صحيح ، خصوصا أن الخلاف في تحديد الزين جر إلى خلاف في التقدير ، وهذا سبب ما تزونه من الأرقام الكثيرة المتفاوتة الخاصة باحتياجات مصر بنوع خاص .

زمن مجزئ الإيراد الطبيعي

وقد نعتينا في المذكرة المقدمة لحضراتكم عن هذا المشروع إلى مقياس متواضع لا يقبل الجدل مبنى على تواريخ بدء السحب من نهران أسوان والانتهاه من تفرع في القانية عشرة عاما الماضية من تاريخ تعيينه الأولى الآن . والقرينان فاطمان والدلالة على مجزئ النهر الطبيعي عن الوفاء بمطالب البلاد ، وإن لم يصلها أساسا محسبا تقياس مدة الحاجة نفسها لأن مصلحة الري كثيرا ما تحس بالحاجة ، ولكنها ترى في فترة معينة في شهري فبراير ومارس أن تتجهل في البدء بالسحب من الخزان لحين شهور الصيف وازدياد الحاجة فافا رايتم مثلا في سنة ما أن السحب من الخزان بدئ به في ٢٥ مارس فليس معنى ذلك أننا كنا في سنة من المساء قبل ذلك . وهي نظرية سلمت بها لجنة النيل في سنة ١٩٢٥ فلم ترض أن تأخذ بداية السحب من الخزان الحالي مقياسا لحاجة البلاد ، وهذا أمر يسلم به كل منازع بل تسلم به الفترات الزراعية نفسها . وكثيرا ما سمعتم حضراتكم الشكاوى السليمة في غضون شهر مارس عند ما تكون المحاصيل الشتوية قائمة والصبغة بدئ بها .

وقد جرى قدام المهندسين على حبان أن مصر لا يتقصها إيراد صناعي إلا لاسد مجزئ النهر في شهور الصيف ، وهي في نظرم على العموم أبريل ومايو ويونيه ، ومنهم من احتاط فقد هذه المدة إلى ١٥ يولييه . وقد كانت نتيجة ذلك أن خرجوا علينا بأرقام لا تصلح أساسا للبحث اليوم وسرد الكلام عن هذه المقادير بالتفصيل . ورأى كل مهندس فنيا يتناقض بهذه المطالب بعد تحديد المياد .

اجتمعت اللجنة في الساعة ١١ والبقية الخامسة عشرة من صباح يوم الأربعاء ١٩ مارس سنة ١٩٣٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك وسكرتيرة حضرة النائب المحترم وحبيب دوس بك السكرتير الثاني ، وطاونه حضرة عبد كامل افتدى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقي لياظه . ابراهيم زكي . احمد ابو الفتوح . احمد رشدي . السيد حبيب . حسن عبد اسماعيل . حافظ رمضان بك . عبد زكي صالح بك . محمود عباس بك . مصطفى محمود الشوربجي . مصطفى صدق . مصطفى كاك بك .

واخذت حضرة النائب المحترم عبد عزيز لياظه .

وقد قسب حضرة النائبين المحترمين عبد حسن . عبد فهم القيسى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوي احمد بك مندوبا عن وزارة الاشغال العمومية .

الرئيس - ووددت الرسالة الآتية :

"حضرة صاحب العزة النائب المحترم رئيس لجنة نهران جبل الأولياء .

قرر المجلس بجلسته المتقدمة في يوم الاثنين ١٤ مارس سنة ١٩٣٢ قبول استقالة حضرة صاحب العزة النائب المحترم على حسن احمد بك عضو لجنة نهران جبل الأولياء وترشيح حضرة النائب المحترم السيد حبيب بدلا عنه .

تفضل عزتكم بذلك .

واقبلوا وافرا الاحترام ما

١٩ مارس سنة ١٩٣٢

رئيس مجلس النواب
عبد توفيق رفعت

مشروع نهران جبل الأولياء

حضرة المشغوب - ظهر مما أدليا به عند ماعرضنا الكلام على مشروعات النيل بصفة عامة وعلى الجبان التي دعت أكثر من مرة للبحث فيها ومناقشتها أن هذا المشروع يكون حقة صغيرة من سلسلة مشروعات يراها به ضبط النهرو زيادة لإرادته في أوقات معينة من السنة .

ولما كان الفرض الأصل الذي نرى إليه من وراء هذا المشروع في الوقت الحاضر هو زيادة الإيراد المصفي لمصر - ولمصر وحدها - كان من اللازم

واللغة التي أرى أن تتخذوها أساساً هي التي قررتها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ وأصبحت جزءاً من اتفاقية النيل البرية سنة ١٩٢٩ وهي الوقت الذي يحرم فيه على السودان سحب أية قطرة من مياه النهر على اعتبار أن إرياده يجب أن يكون وفقاً على مصلحة مصر .

وتعلمون حضراتكم في سبق من الحضارة البائدة أن هذه اللدة تبدأ من أول يناير إلى ١٥ يولي من كل عام عند ستر ، وهذه توازي عند أسوان اللدة من ٢٢ يناير إلى ٣ أغسطس من كل عام .

ولما كانت مصلحة مصر التي اتخذت فتح الترغ بعد السدة الشتوية السنوية حوالي ٢٥ يناير بالوجه القليل وأول فبراير بقطر الدلتا كان عليها أن تبدأ بصرف المطالب اللازمة للري في تاريخ سابق عند أسوان ، وهذا يقع حوالي ٢٠ يناير من كل سنة ، سواء كان الوارد في ذلك الظرف هو من النهر الطبيعي أو جزء معين يسحب من الخزائن لسد الجوع .

لذلك أرى أن يكون أساس الحساب هو إيراد النهر في الفترة التي تعين هذين التاريخين، وهذه الفترة هي من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس عند أسوان .

وهذه اللدة يجب أن تكون من الوجهة النظرية رائد المهندس المصري عندما يطلب منه في المستقبل البحث في أي توسع زراعي في النيل خارج الحدود المصرية ، بل عليه أن يقدر أن التوسع الزراعي لمصر من وراء خزان جبل الأولياء، أو غيره لا بد أن يحدث تغييراً يمتشي مع الحقوق المكتسبة لمصر عند ما نشأ ذلك البحث، وهذا غير طبيعة الحال إلى تقديم تاريخ التحريم من ٣١ ديسمبر وتاريخه من ١٥ يولي ، وبعبارة أخرى أن كل توسع زراعي في السودان يجب أن يحدث على أساس آخر من شأنه تضيق اللدة التي يباح فيها للسودان السحب من النهر .

على أي - والأمر الآن متعلق بمسألة داخلية - لا أريد أن أزدكم في الحساب إلى اللدة من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس على أساس اعتبارها كطهارة الصيف بل أرغب في أن اتخذ مقياساً أكثر بعداً من أول مارس ويتبين في آخر يولي حتى لا أدخل في تفاصيل المقادير التي تلعب ضياءاً إلى البحر الأبيض المتوسط في أونتاريو وفي غضون شهر فبراير لطرد المياه المالحة، مع العلم بأن هذه المقادير مع عدم إمكانات الانتعاج بها تعتبر من حقوقة المكتسبة ومن وجهة أخرى فاني أترض بأنكم تسلمون بأن أي الشكاوى بصفة عامة في شهر فبراير قليلة إن لم تكن معدومة .

وفضلاً عما تقدم فإن كل تضيق في الوقت الذي يمتد فيه النهر طارحاً من الرقعة بمطالب البلاد ومن ثم تنشأ فكرة التخزين يتبع حينها تحليل الكليات المراد تخزينها ولا يمكن مع ذلك أن تهم بالمبالغة في تصوير احتياجات البلاد جوعاً وراء فكرة التخزين أو جاعاً في الاستيلاء على بعض المياه المخازن في النهر لذلك سأقتض مضاعف اللدة التي يباح فيها إيراد النهر بمطالب البلاد في الحال والاستقبال من أول مارس لآخر يولي .

سأورد فيما يلي من الكلام إيراد النهر في مجموعة من السنين المختلفة ، ولا غرض من ذلك إلا أن أبين لحضراتكم أننا لم نخترسنة معينة ، ولا مجموعة من السنين لتدليل على أغراضنا ، بل هي أرقام سبق بحثها ونشرها في مناسبات مختلفة ، على أي من ذلك مستند لأن أقدم حساب سنة معينة تختارونها :

(١) عند ما كانت بلدة النيل في سنة ١٩٢٥ تخوم يمينها قدم لما ذكره هرس مديروم الطليبيات ، وهو رئيس للمصلحة المسؤولة عن صحة المعلومات الطليبية للنهر، حساباً تصريف النهر الطبيعي في مجموعتين من السنين .

الأولى تبدأ من سنة ١٩١٣ وتنتهي بسنة ١٩١٨

والثانية تبدأ من سنة ١٩١٩ وتنتهي بسنة ١٩٢٤^(١)

وفي أحدث نشرة لمصلحة الطليبيات حسب تصريف النهر الطبيعي في متوسط حلقة من السنين أطول تبدأ من سنة ١٩١٢ وتنتهي سنة ١٩٢٧

فإن مجموعة السنين من ١٩١٣ - ١٩١٨ كان إيراد النهر الطبيعي ١١,٢٠٠ مليون .

وفي مجموعة السنين من سنة ١٩١٩ - ١٩٢٤ كان إيراد النهر الطبيعي ٩,٨٠٠ مليون .

وفي المجموعة الأخيرة من سنة ١٩١٢ - ١٩٢٧ كان إيراد النهر الطبيعي ١٠,٤٠٠ مليون .

وأظنكم توافقون في أن استعمال الرقم الأخير أساساً لإيراد النهر أقرب إلى الصواب لأنه يعطي مدة طويلة ، ولأنه أحدث الأرقام عهداً ، وعليه يكون إيراد النهر من أول مارس لآخر يولي هو ١٠,٤٠٠ مليون ، وإن رأيتم استعمال المتوسطات الثلاثة المقادير اعتبرناها ١٠,٥٠٠ مليون .

على أي حسابي على ١٠,٤٠٠ مليون ، والفرق كما ترون ضئيل جداً، هذا مع ملاحظة أن الحساب والوارد بالذكره قام على قاعدة أخرى ، إذ دعي فيه المدة التي تعمل فيها الموازين على خزان أسوان ، وقد أتيت الآن بمدة أخرى زيادة للإيضاح والتوضيح .

وهذا تملي حضرة صاحب المزة رئيس اللجنة من رياسته لحضور جلسة المجلس الاقتصادي بوزارة المالية وكانت الساعة ١٢ ظهراً .

فاقتبست اللجنة حضرة النائب الخدم مصطفى ماكشكف رئيساً موقفاً لها .

المطالب المائية في المدة قصياً

حضرة المندوب - سبق القول بأن تحديد مطالب مصر بواسطة كبار المهتمين والمسؤولين عن أمر النيل في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين لا يجب الأخذ بها لأن المساحات المزروعة يومئذ وبالعابدة الزراعية في نظرم كانت تسرع لم إلحاحاً ما تقدم رأيهم ، فضلاً عن أن التجارب الزراعية وقياس المقادير الواردة في النهر ومعرفة الضائع بالانتقال والتخزين ذلك كل لم يكن من الواضح بالقدر الذي هو عليه الآن .

(١) تاريخ البيانات التي تقدمها مديرو مصلحة الطليبات لجنة النيل سنة ١٩٢٥

المطالب الحالية

تختلف وجهات النظر في القياس الذي تقوم عليه هذه المطالب، فبعض ينصب إلى أن الحقوق الحالية يجب أن تناس على أساس أكبر مقدار من المساحة ثم ربه في السنوات الأخيرة، كما أن بعضهم الآخر ينصب إلى أخذ ستة صينة كسنة ١٩١٧ مثلا، بينما يمتد ثالث على المقادير التي استعملت فضلا في الري في مجموعة معينة من السنين :

(١) إذا اتخذنا سنة ١٩١٧ مقياسا نجد أن المياه التي استعملت في الشؤون الزراعية استنادا على إجابة حضرة صاحب السعادة مرقص حنا باشا في مجلس النواب في ١٣ أبريل سنة ١٩٢٤ هي كما يأتي :

مارس	٢٤١٠
أبريل	٢٠٢٠
مايو	٢١٧٠
يونيه	٢٨٣٠
يوليه	٢٣٨٤
.....	١١٨١٤

وجمع هذه الأرقام واردة تحت عنوان (المياه التي استعملت فضلا لري والملاحة في سني ١٩١٦ ١٩١٧ حسب المقاسات التي عملت بأسوان) .

وتبين بهذا أن أرقام هذه السنة لا يمكن اتخاذها مقياسا صحيحا لمطالب مصر في هذه الفترة لاجابات فينة كثيرة لم يعرض لها الوزير في جوابه . وهي أدنى فضلا عما يلزم .

(٢) ويذهب مستر ديسلي إلى أن هذه المطالب الحالية من مارس إلى يوليه هي ١٤٣٠٠ مليار (راجع تقريره صفحة ٣٨) .

(٣) ويوافق في ذلك مستر كودي (راجع تقريره صفحة ٧٩) .

(٤) ويذهب بعض الباحثين من المهندسين إلى الأرقام الآتية :

مارس	٢٥٠٠
أبريل	٢٥٠٠
مايو	٢٤٠٠
يونيه	٢٥٠٠
يوليه	٤٥٠٠
.....	١٤٤٠٠

وقد قدر بعضهم الاحتياجات الحالية بـ ٤٥٠ مليار أحيانا وبـ ٤٠٠ مليار أحيانا أخرى، تراجع (ص ١٥٥) من المذكرات الهندسية طبعة سنة ١٩٢٢ . ومن ذلك ترون أن الرقم الذي يمكن الاستناد عليه وهو الذي يتفق مع حسابات الوزارة بصفة عامة منذ سنة ١٩٢٥ لآن هو ١٤٣٠٠ مليار .

وقد سبقت الإشارة إلى أن سيرولم جارستن، مستندا على حساب السير ولوم ولكوكس، والسير هامبر براون، وستروفسر، قدروا كمية المياه التي تخزن لدى جميع أحيان القطر المصري بـ ٣٦٦١ مليونا من الأمتار المكعبة (راجع صفحة ١١ من تقرير الخزانات سنة ١٨٩٤) والسير جارستن كان يمتد على الترسطات، أما رقم السيرولم ولكوكس فهو ٣٦١٠ من الملايين، (راجع بند ١٩ صفحة ١٥ من تقرير ولكوكس نفسه) .

وقد حدث بعد ذلك أن وضع سيرولم جارستن تقريرا عن الري في مصر سنة ١٩٠١ وصدره لورد كرومر مقدمة طويلة، وهذا التقرير معروف بالكتاب الأزرق لسنة ١٩٠١، وقد أشير فيه، إلى أن ما يلزم مصر لاستكمال توسعها الزراعي من المياه المخزونة هو ٣٦١٠ من الملايين وقد ذهب سير جارستن إلى أن هذا الرقم لا يفي بالحاجة التي قدورها بما يتراوح بين ٤٠٠٠ و ٥٠٠٠ مليون من الأمتار المكعبة .

وقد سألني الأستاذ حافظ رمضان بك عن هذا التقرير وعن رأي فيه وهو قائم كله على أساس أن مصر قد تستوفي أغراضها من تزيان داخل حدودها، ولكن نظرية اللورد كرومر التي كانت سائدة يومئذ والتي كانت تقضي بتوحيد مصلحة البلدين واعتبار مصر والسودان وحدة سياسية تخضع للتفويض البريطاني قضت تلك النظرية بأن يقول باستكمال حاجة مصر بواسطة خزانات تملأ خارج حدودها ليتضمن من تلك الخزانات السودان أيضا باختياره الشقيق الأصغر والأفقر لمصر .

على أنك تعلمون أن الآفة من الوجهة الفنية - واتركونا من الوجهة السياسية - قد انقلبت رأسا على عقب، فالملومات الحديثة ومطامع مصر المشروعة في التوسع الزراعي إلى الحد الذي لم يتصوره ولكوكس أو جارستن في سنة ١٨٩٤ تحملا الآن على القول بأن حاجة مصر من مياه التخزين لن تقف عند الحدود التي رسموها يومئذ، بل ستزيد على هذا المفسار أضعافا، وستملون ذلك فيما يلي من الكلام - فلوفرش واستطاعت مصر أن تخزن داخل حدودها ٤ أوه مليارات أوميو ذلك فإن يكتفي بذلك المقدار الآن، وهو أشد عجزا عن كفايتها في المستقبل، واجماع المهندسين من عند ذلك حتى أن برلمان سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ وافق على تلك السياسة الحكيمه التي ذهب إليها سادة غناي عزم باشا يومئذ، وهي البدء في دراسة وتنفيذ مشروعات أعلى النيل الأبيض . فلوأنت وزارة الأشغال كانت تومن يومئذ بأن ما يستطاع تخزينه داخل حدودها يجب كل أغراضنا في الحال والاستقبال لما ذهب بالبرلمان بالأموال ومجهود المهندسين إلى تلك التواضع السخيفة .

ولا بد بعد الذي أسلفناه من القول أن توافقوني على أن هذه النظريات سواء من حيثها الفنية أو ناهيتها السياسية قد أصبحت ميتة، وكل ما يمكن أن يبق قائما منها هو قول اللورد كرومر إنه لا يعرف موضوعا قد يكون ماثرا خلاف في المستقبل بين مصر والسودان إلا موضوع المياه . ولئن صدقت نبوءاته حينها، فقد وصل الطرفان بعد ذلك إلى اتفاق حدد في الوقت الحاضر على الأقل موقف البلدين تمام التعميد . ولننقل ببساطة إلى بيان مطالب البلاد شعرا فقها، الآن وفي المستقبل .

محضر الجلسة السابعة

لقد كان المقرر لبرنامجنا الزراعى فى سنة ١٩٢٠ هو ما يأتى قسلا عن الجدول نمرة ٢ بصفحة ٤ من كلب ضبط النيل :

اليات	المساحة المزروعة فى مصر		المساحة المزروعة فى السودان		المجموع
	نظام الري الصينى	نظام الري الحياض	نظام الري الصينى	نظام الري الحياض	
فى الوقت الحاضر ...	٤٠٠٠٠٠	١٢٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٥٢٠٠٠٠٠
سنة ١٩٢٥ أى بدائىام تخرب النيل الأبيض بشربسين ...	٥٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٦٢٠٠٠٠٠
سنة ١٩٤٥ أى بدائىام تخرب النيل الأبيض بشربسين ...	٦٠٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٦٠٠٠٠٠	—	٧٠٠٠٠٠٠
سنة ١٩٥٥ أى بدائىام تخرب النيل الأبيض تلاين ...	٧٠٠٠٠٠	—	١٠٠٠٠٠٠	—	٨١٠٠٠٠٠

والبرنامج المائى الذى وضوه يومئذ لمعالجة البرنامج الزراعى قضى بإنشاء ترخان جبل الأولياء البالى إند مصر بنحو ٣٢٠٠ مليون متر مكعب عند أسوان. ولم يفت صاحب هذا البرنامج "عمر مردهج مكنون" أن يشير إلى ضرورة اهلاء السنين الشديدة الانخفاض فيقول بالرأى السائد الآن من ضرورة كفاية الزراعة الحالية ككفوة أولية .

قال بهذا الرأى وإن لم يأخذ به فى حساباته ومشروعاته التى كانت تقضى باستكمال توسعة الزراعى فى سنة ١٩٥٥

حدث بعد ذلك فى سنة ١٩٢٥ أن رأت وزارة الأشغال العمومية إنشاء ترخان جبل الأولياء الواطىء ، وقالت بالتوسع الزراعى فى شمال الدلتا وبحوليل بعض حياض الوجه القبلى ، وقدرت مساحة هذا التوسع الذى يقابله التزود بجبل الأولياء الواطىء بنحو ٥٠٠ ألف فدان ، ولم يكن من المفروض يومئذ أن الزراعة الحالية تستولى على نصيب معين من المياه الزائدة .

على أن الأمر فى أوائل سنة ١٩٢٨ فيما يتعلق بالسماحة الزراعية بالبلاد أصبح أكثر وضوحا وتحديدا عن ذى قبل .

تبادل وكيل الوزارة مع وزيرها كتابين خاصين بالمبادئ العامة التى يجرى عليها الأقسام الفنية فى سياستها الخاصة بتلبية ترخان أسوان ومشروع ترخان جبل الأولياء الذين كان مقفرا يومئذ عرضهما على لجنة فنية لمعالجة بينهما - والكاتبين مؤرخان ٤ مارس سنة ١٩٢٨

اجتمعت اللجنة فى الساعة ١١ وال دقيقة ٤٠ من صباح يوم الاثنين ٢١ مارس سنة ١٩٢٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المقرلاوى بك وسكرتيرة حضرة النائب المحترم حافظ ومهان بك السكرتير العام ، ومعاونيه حضرة محمد كامل أفندى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين ابراهيم دسوق أباطه . ابراهيم زكى . أحمد رشدى . حسن عبد الحاميل . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز أباطه . محمد فهم القيسى . محمود عيسى بك . مصطفى همدق . وهيب دوس بك .

واحتضر حضرة النائبين المحترمين مصطفى عاكف بك ، السيد حبيب . وتغيب حضرة النائبين المحترمين أحمد أبو الفتوح ، مصطفى محمود الدوريجى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد الفتوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

ونظرا لفاخر حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك من الحضور انقبت اللجنة حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك سكرتيرا مؤقتا لما طبقا لنص المادة ٤١ من قانون النظام الداخلى للبرلمان .

وقد حضر حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك اجتماع اللجنة فى الساعة الواحدة والنصف مساء .

الرئيس - علقت قبل اجتماع جلسة اليوم من حضرة صاحب العزة مندوب وزارة الأشغال العمومية أنه يريد إلقاء الجزء الأخير من محاضراته اليوم . وأرى أن توافقوا حضراتكم - تماما لفائدة - على أن نستمع اليوم إلى هذا الجزء البالى من المحاضرة ، ولو استغرق إلقاءه وقتا أطول من المعتاد حتى نجد بعد ذلك نمشا لدرس الموضوع ومراجعة الأوراق على أن تكون الجلسات المقبلة لعائشة فى المشروع .

(نوافقت اللجنة على ذلك) .

حضرة المندوب - بينا فيما سلف أن الحاجة إلى زيادة التخزين واضحتى فى الوقت الحاضر يصرف النظر عن ضرورة التوسع فى المستقبل ، وستلون حضراتكم أن هذا التوسع لا يصح أن يؤجل بحال ما ، إذ كان عد السكان فى ازدياد سرع كما يدل تصاعد السنوات الماضية ، وأن قيل هذا لسان السعوليين عن شؤون الرأى فمعرضة ١٩٢٠ فلا يمكن - ونحن فى سنة ١٩٢٢ إلا أن نزيد بأن الحاجة اليوم إلى التخزين أصبحت أكثر وضوحا وزروما مما كانت عليه الحال فى سنة ١٩٢٠

٢ - ولمعرفة باق المطالب يجب أن تحدد المساحات الواردة في الفقرات التي أشار إليها حضرة صاحب السعادة الوزير السابق لوكيه .

فاقترة (ب) تشير إلى الأولوية الأراضي المصحح بزراعتها نيليا في الدلتا من المياه المخزونة . وكذا اليه الالتزام لفقدان الواحد في المئة من (مارس - يوليو) تختلف باختلاف المنطقة . ولما كانت الأراضي المشار إليها عادة لا تنبع إلا في شمال الدلتا وكان من الثمين دخولها كلها أو بعضها في مناطق الأرز ويجب أن يراعى ذلك الاختيار في تحديد مطالبها المائية .

والمساحة التي تنطبق عليها الفقرة (ب) المذكورة تربي على ١٢٠ ألف فدان خصوصا إذا أدخلنا منطقة تربة التوبارية - وهذه المساحة تحتاج لنحو ٥٠٠ مليون متر مكعب .

٣ - أما الفقرة (ج) وهي الأراضي البائرة المتداخلة في الأراضي المقررة حالا والتي يجب أن تعطى نصيبها من المياه الصيفية سواء أكانت ملكا للأهالي أم للحكومة كقراو سعادة الوزير السابق الذي فقد حديثا إدارة المشروعات بنحو ١٢٠ ألف فدان . والكلية اللازمة لها من المياه تبلغ ٥٣٧ مليونا من الأمتار المكعبة .

٤ - أما الفقرة (د) تشير إلى الخياض المنزلة قبل وبحرى سد أسوان وكذلك كل مايزرع نيليا في هذه المنطقة القبلية . والمساحة المقدرة لهذه المناطق تبلغ ٥١ ألفا من الأندنة .

وإذا أخذنا بالفتات المائية لسر مولزوت نجد أنه قدر لفدان الواحد ٥٨٤٠ مترا مكبا من أول فبراير لغاية ٢٠ يوليو .

وإلرجع إلى المذكرة التي قاست عليها تصميحات الأهمال الجارية في هذه المناطق نجد أنها مقدرة بـ ٧٧١٥٠ مترا مكبا بما نجد في مذكرة أخرى وضعها تفتيش تحويل الخياض إلى الارتفاع في العام الماضي أن الرقم الذي يجب الأخذ به هو ٦٠٠٠ متر مكعب . وجعل هذه الاختلافات ترجع إلى اختلاف مناطق البحث ، فبعضهم يحدد أسوان مقياسا كما يلعب بعضهم الآخر إلى تجارب كوم امبو أو أودفو - ونظرا لأن مدة الحساب التي ابتناها تنقص عن التي يشير إليها هؤلاء الباحثون ، ونظرا لأن الوزارة لا ترتبط في مشروعاتها بمنطقة معينة من مناطق القطر فاني أرى أن نتمد على رقم آخر في المئة من مارس إلى يوليو لأخذ به في حسابنا ، وعلى ذلك يكون الأثر من المياه على وجه التقريب هو ٣٠٠ مليون متر على أساس ٥٠٠ متر تقريبا لفدان الواحد .

وبناء على ما تقدم تكون المطالب المائية اللازمة للواء بالأغراض الواردة بالفقرات الأربع المسماة هي ١٤٠٠ + ٥٠٠ + ٥٣٧ + ٣٧٧ = ٢٧٧٧ مليونا من الأمتار المكعبة ونفرضها ٢٧٠٠ مليون .

ولما كانت الزيادة المقررة على عملية تخزين أسوان مقدرة بنحو ٣١٠ مليون كان لنا أن نقول إن هذه العملية لن تفي بأغراض البلاد إذا سارت طبقا للبرنامج الزراعي الوارد في كتاب سعادة حجاج باشا المشار إليه . بل لن يبقى هناك قطرة من المياه بذلك يمكن تسميتها بين الوجهين البحرى والقبلى على نسبة وعد سعادة الوزير بتقريرها بعد العلم بذلك المقدار الباقي ، وقد أشار في الفقرة غسبا الفقرة (هـ) على الأقلام الفنية المختصة بملأ اسباب وتقديمه

ورد في كتاب التوكيل السؤال الآتي :

أولا - الانتفاع بالماء الذي يزيد بسبب التخزين .

(١) هل يستعمل جزء منه لفائدة المزارع حالا ، والباقي لإصلاح الجلبيد من الأراضي البور أو الخياض ؟

(ب) في حالة الموافقة على تقسم المياه الزائدة ، ما هي النسبة التي تخصص للزراعة الحالية وزيادة الأصالح ؟

(ج) ما هي نسبة الكمية التي تعطى لكل من تفتيش عام رى بحرى ودى قبل . وأين ستكون الأراضي المتضمنة بصفة عامة ؟

وقد ورد في رد الوزير ما يوضح هذه السياسة تمام الوضوح .

أولا - الانتفاع بالماء الذي يزيد بسبب التخزين يوزع بالتقريب الآتي حسب الأولوية في الحق :

(١) يؤخذ جزء من المخزون لتكفي لتعويض الزراعة الصيفية الحالية بالقطر المصري على أساس ألا تزيد مدة المناوبات الصيفية لمناطق القطر على ٦ أيام إدارة ١٢ و يوما بطلة في السنين العادية . وإختيار ١٥٠ ألف فدان موزعة أرزا ، بخلاف مايزرع عادة على مياه الرفع أمام السدين .

(ب) الأراضي المصحح بزراعتها نيليا في الدلتا تعطى مياهها صيفية .

(ج) الأراضي البائرة المتداخلة في الأراضي المقررة حالا تأخذ نصيبها في المياه الصيفية سواء أكانت ملكا للأهالي أم للحكومة . ويراعى في تعيين هذه المناطق التعديد السابق وضعه لطلبات الصرف .

(د) يأتي بعد ذلك الخياض المنزلة تفتيش رى القسم الخامس قبل وبحرى سد أسوان ، ويقصد بالأراضي الواقعة قبل السد المساحة التي تعطى بموضعا من الأراضي التي تندرها مياه انخزان الملى . وكذلك كل مايزرع نيليا في هذه المنطقة القبلية .

(هـ) ما بين من المياه بعد ذلك يقسم بين الوجهين البحرى والقبلى على نسبة تقرر بعد العلم بذلك المقدار الباقي .

وأرجو بهذه المناسبة تكليف الأقسام المختصة بملأ هذا الحساب وتقديمه إلينا .

٩ - قد علمت حضراتكم مما قالت بيانه أن الوزارة فحبت في مذكرة يناير سنة ١٩٢٩ ومذكرة يناير سنة ١٩٣٣ المقدمتين لحضراتكم أن امتياعا للمطالب الحالية للزراعة الحاضرة يستدعى ١٤٠٠ مليون متر مكعب من مياه التخزين الجلبيد ، ولحق أن هذا القدر ضئيل بالنسبة لما يلزم لسد الحاجة طبقا للقواعد الواردة في الفقرة (١) ولكنها مع ذلك ترى أنه التلو في التقدير يستجح حتى زيادة في مطالب التخزين وأن السياسة الحكيمية تفضى بتوزيع ما ينتظر أن يكون تحت يدنا من زيادة في المياه باحتدال ، ولو أدى الأمر إلى مراعاة بعض القيود الحالية من ناحية المناوبات أو استقام قانون على الشراى أو غير ذلك .

ثانياً - لنا إنشاء قطار نجح حمادى وترعة القوادية وترعة القاروقية وفق الأحاييد، وهذه القنطرة (ليست بالأحقة من سلسلة موصولة الحفلات تتصافى جميعها على استقرار كل ما يمكن استئجاره من أرض وادى النيل بماء النيل والفرش الجابل من إنشائها هو ضمان إلى الحوضى لمطقة تبلغ مساحتها نحو ٨٠ ألف فدان ، ولأن كانت نائمتها في المستقبل محصورة في دفع مياه الفيضانات المصحلة لضمان إلى الحوضى في هذه المنطقة إلا أنه روى في تصميمها أن تقوم بإمداد بنحو نصف مليون من الأقدنة في هذا الجزء من الوادى بالماء الصيفية بعد تدوير وسائل التخزين وتحويل الحياض إلى رى مستديم على النحو الذى سار عليه العمل في مصر (الوسطى) طبقاً لما ورد في خطة وزير الأشغال حضرة صاحب السعادة عثمان عزم باشا بن يدى جلالة الملك في حلة وضع الجهر الأساسى للقنطرة في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨

بلنت تكاليف قطار نجح حمادى ومطاطها نحو ٤ ملايين من الجنيحات وقد حرق من بيان الوزير المتقدم ذكره أن القوائد الحقيقية المنتظرة من وراء هذه الأعمال إنما هي في تحويل كل أو بعض الحياض المتضعة منها إلى رى مستديم ، ولو وقف الأمر عند حد ضمان إلى الحوضى في السنين المصحلة الفيضان لكانت السبلية من الوجهة المالية غامرة . ذلك لأننا مع استئجار سنة ١٩١٣ قلما نجد مساحة متخفة بدون رى تزيد على ما بين عشرات آلاف وانحسة عشر ألفاً من الأقدنة في السنين المصحلة الفيضان فقط ، وبإطلاع حضراتكم على ملاحظ شراق في السنين الماضية يبين لكم مقدار ما يترك بدون رى في مجموعة من السنين في منطقة القنطرة المذكورة ، ومنه تملكون أن حسن استخدام هذه الملايين التي صرفت يقضى بالأخذ بسياسة الوزارة التي ترى إلى تحويل ٢٥٠ ألف فدان لتفتح بآلى الصبى على هذه القنطرة .

فرضا من الأعمال التي تمت أو تجرى الآن في الوجهة القليل والتي ترتبط برباط وثيق بأعمال التخزين فتنظر الآن موقفنا في الوجهة البحري .

ثالثاً - تجرى الآن في البشأ أعمال بدأها منذ بعض سنوات وروى في وضعها ذلك البرنامج الزراعى الذى اعتمدته مدينتيا مجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٢٩ ، ووجب الاتخاذات الواردة في ميزانية وزارة الأشغال من ذلك التاريخ لأن روى في وضعها القيام بالأعمال المتصلة بميزانى أسوان وجبل الأولياء ، وقد أقرت الحكومات المطالبة والبرلمانات المختلفة بمبادئ هذه السياسة العملية إقراراً صريحاً أو ضمنياً لغاية الآن .

إن إدارة مشروعات الرى تقوم هناك بأعمال مشبكة ومرتبطة بصعب جدا التوصل بينها ، وعبارة أخرى يكاد يكون مستحيلنا انظر إليها مفصلة .

ترى هذه الأعمال في جعلها إلى :

أولاً - تحسين رى وصرف نحو ٨٧١,٠٠٠ فدان في المناطق المروقة بمناطق الطلبات .

إليه . عل أن الظروف السياسية قضت باستقالة سمادة الوزير بعد نحو عشرة أيام من تاريخ تحريره هذه المبادئ (٤ مارس سنة ١٩٢٨) لذلك لم تتمكني الاكتمال الفنية في ذلك الحين من أن تنفع إليه نتيجة إجابته ومعارفاته بين البرنامج الزراعى والبرنامج المائى .

وفي منتصف مارس سنة ١٩٢٨ حل الوزير الحالى محل زيميه السابق في وزارة دولة النعاس باشا ، وقبل انقضاء شهر مايو من تلك السنة أحاط مجلس الوزراء علما برأيه في موضوع التخزين ، وكان هذا الرأى روى إلى ضرورة تخليع نتران أسوان ، إذا ثبت إمكان التعلية من الوجهة البتائية - وإلى إنشاء نتران جبل الأولياء اعتقاداً منه أن أى المشروعين لن يفي وحده بمطالب البلاد في المرحلة الحالية، ولكن الظروف السياسية عجلت هذه المرة أيضاً بتغيير الوزارة قبل أن تصل إلى تقرير حاسم ، واستقر مسعدة إبراهيم باشا نهمى وزيراً للأشغال في الوزارة التي شكلت برئاسة دولة عد محمود باشا تقدم المجلس الجديد رأيه السالف ذكره ، وما فعل حتى أجاز له مدينتيا السير في مباحث أسوان حتى يركب الفصل في موضوع تخليع وأحل مجلس الوزراء الوزير في الوقت نفسه من قيد المفاضلة بين المشروعين على أساس أنهما لازمان - ومن هنا التاريخ أخذت الوزارة في إعداد عرض مشروع أسوان على لجنة دولية للحكم على تخليع من الوجهة البتائية .

حضرت اللجنة في أواخر سنة ١٩٢٨ وأجازت التعلية وقضت تحريرها في أوائل يناير سنة ١٩٢٩ وهو بين المستندات السابق تقديمها . وفي آخر يناير من تلك السنة قرر مجلس الوزراء التعلية ، كما وافق على سياسة الوزارة العامة والمبسوطة في برنامج عشر سنوات المقدم لحضراتكم سابقاً - ذلك البرنامج الذى جاء فيه أن الوزارة ستستخدم قارب بطلب اعتمادات الأعمال وتعين الموظفين اللازمين لمشروع جبل الأولياء والأعمال الداخلية المترتبة على زيادة الإيراد الصبى من المياه - (ص ٤٧) .

كانت البلاد في سنة ١٩٢٠ أمام ٣٢٠٠ مليون متر مكعب لاستصلاح ما يقدر بنحو ٩٠٠ ألف فدان تقريباً ، وفي سنة ١٩٢٥ أمام نحو ٣٢٠٠ مليون متراً مستصلاح ٥٠٠ ألف فدان دون أن يلفت لالة انزعاج الحاضرة وصمم التكاثرى الخاصة بها . أما الآن فهى أمام نحو ٣٠٠ مليون أو ٤٠٠ مليون لائتماء المطالب الحالية ولصعوب الحياض واستصلاح بعض الأراضي البرى بما تقدر مساحته بنحو ٧٥٠ ألف فدان .

قد يقال بأن الحالة الآن تبدد الاكتفاء بالتعلية نظراً لهذا الظروف أو لذاك ولذا رأى من اللازم أن أشير إلى بعض الأعمال الفنية التي لنا بها فضلاً على تقوم بها الآن والتي بدون نتران أسوان وجبل الأولياء تخضع للظروف التي كما تتوخاها من وراء هذه الأعمال :

أولاً - يجرى العمل الآن في الحياض المنزلة وسيبقى عام وستبلغ التكاليف نحو المليون جنيه .

* أشارت مذكرة سنة ١٩٢٩ إلى أن مساحة مناطق الطلبات تبلغ نحو ٨٠٠ ألف فدان والزيادة في ذلك على هذا الرقم ترجع إلى دقة التحديد وتعديل بعض الحدود في مناطق المحطات إضافة بعد ما زيدت في بعضها .

وهذه الطلبات تدار بالقوى الكهربائية ، والفرض الأصيل من توليد هذه القوى رفع مياه الصرف إلى الجهات التي تمت سوء نظام الصرف القديم بها ، ولكن من المقرر إدارة بعض طلبات الري التي ستقوم الإدارة بإنشائها في بعض الجهات المحتاجة على غرض رشيد ودينامي بواسطة القنابر الكهربائية ذاته .

ومن هذه المساحة ٦٤٢ ألف فدان مقروعة حالا أو بتبوير أذق في حكم المزمرة ، لأن بها ٥٠ ألف فدان ترشح لري سوء لتناية ، ومن اللازم امتدادها بمحطتها الكاملة من مياه الري بعد تأميم التخزين ، والباقي قدره ٢٢٩ ألف فدان بور ، منه ١٤٦ ألفا تملكها الحكومة ٨٣ ألفا مملوكة للأحالي الذين يدفعون عنها ضرائب (واطبة) جدا بسبب تركها بورا ورفض مصصلحة الري الترخيص وربما لعدم وجود المياه الكافية .

أما المناطق الأخرى الخارجة عن دائرة الصرف بالآلات والتي يمرى العمل في تحسين صرفها بالزراعة على البساتين والبحر الأبيض المتوسط فهي مشروعة ري وصرف منطقة زفتي ، ومشروع مصرف المنصورة ، ومشروع تعديل مصرف النظام ، وإنشاء مصارف منطقة المنصورة ، وحملة مساحة المناطق المذكورة ٨٥٠ ألف فدان بما في ذلك المتزرع حالا والبور .

وتبلغ تكاليف هذه الأعمال سواء ما كان منها لازما لتحسين ري وصرف الأرواح الحالية أو امتداد نحو ٥٠ ألف فدان بور بمياه مع إنشاء المصارف اللازمة نحو ١١ مليونا من الجنيئات ، بما في ذلك تكاليف محطات الإعمال التي تقوم بها مصصلحة الميكانيكا والكهرباء ، أي بما في ذلك تكاليف محطات توليد الكهرباء ومحطات طلبات الصرف ، وإلى ذلك أيضا خط التيار الكهربائي الذي يربط المحطات المختلفة من مشطوط بمجرة الملة في الشمال الشرق للحد إلى الجزء الشمالي من مديرية البحيرة وطوله نحو ٣٥٠ كيلومتر .

وقد يكون من المفيد أن تعلموا حضراتكم أن جملة المنصرف على هذه الأعمال لأن بلغ (٣٤٤٨٦٠٩ جنيئات) ومن دواي الارتياح أنه لم يتم حكومة من الحكومات منذ سنة ١٩٢٦ لأن توجه هذه الأعمال ، ولا اعترض عليها برلمان . وقد ورد في ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ التي ناقشنا برلمان سنة ١٩٣٠ ما يفيد أن وزارة الأشغال كانت تقوم بمشروعاتها على أساس إصلاح ٥٠ ألف فدان بور شمال الدقا ، وقد وضع في الميزانية المشار إليها مبلغ إجمالي قدره ثلاثة ملايين من الجنيئات ، ولأسباب تتعلق بوضع الميزانية أشارت وزارة المالية بعدم إدراج هذا المبلغ بمصفاة إجمالية ، وعلى وزارة الأشغال أن تقدم بطلب الاعتمادات اللازمة للأعمال التي تكون فرغت من دراستها ودرست بشأنها حدودا واضحة بدلا من وضع رقم إجمالي يبلغ الثلاثة ملايين من الجنيئات .

وفي تقرير لجنة المالية عن مشروع ميزانية الدولة سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ بمصفاة ما يفيد أن أعمال الري بالوجه البحري والمدرسة تحت الفئة الثانية بلغت تقديرها النهائية نحو ١٣ مليونا من الجنيئات ، وقدوت أن ماسيصرف منه لتاية أبريل سنة ١٩٣٠ (٢٥٣٢١٤٩) جنيئا ، والفرق في تقدير التكاليف

التي قلت به أولا ، وبين ماورد في تقرير اللجنة المالية لسنة ١٩٣٠ بمبلغ إلى حذف مبلغ الثلاثة ملايين من الجنيئات ، وإزالتها جزءا طبقا لما يترتب من الدراسة أولا ثانولا (تراجع ميزانية سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ التي يمتها برلمان سنة ١٩٣٠ وصدر مرسومها في فيته وتقرر لجنة المالية والتجارة والمصفاة عن ميزانية وزارة الأشغال قسم ١١ وما في مكتبة المجلس المحترم) .

وحلة القول في هذا الباب إن جميع الاعتمادات الواردة في ميزانية مصصلحة التي تحت بنود الأعمال الجديدة المنخفضة سواء اتفقد منها تحسين وسائل الري والصرف أم استصلاح ٥٠ ألف فدان بور إنما طلبت واعتمدت على أساس أن المياه المنزوعة ستزيد بنحو ٥٠٠ مليون متر مكعب .

لست أستطيع أن أتصور أن أحدا من الناس يؤمن بإسبغ التواعد المالية والاقتصادية يستطيع أن يستنكر سياسة ترمي إلى إنشاء خزان جبل الأولياء وصرف نحو ٤ ملايين من الجنيئات ونصف مليون الجنيء في سهل حسن استغلال هذه الملايين التي صرفت على الجياض المنزوعة وعلى قناطر نعيم حادى ومصطفاها في الجنوب وعلى مشروعات الري والصرف شمال الدقا ، خصوصا إذا علمنا مقدار ما في القول الشائع - من أن خزان جبل الأولياء يستدعى بقوة قناطر أسبوتا وسيوط والدقا - من خطأ . لقد قالت لجنة المالية البرلمانية لسنة ١٩٣٠ وهي تتكلم عن الإدارة العامة فترأفت ما يأتي نصه بمصفاة ٥ :

"كذلك ستقوم الإدارة مباشرة بقوة القناطر الكبرى المصعدة للبحر على مجرى النيل من إسنا إلى القناطر الخيرية . هذه القوة التي تستغنيها زيادة التخزين في أسوان ، وسيبدأ بالصل في قناطر أسبوتا حيث أودج لها في مشروع الميزانية مبلغ (٢٠٠٠٠) جنيه من جملة تكاليفها المفيدة بمبلغ مليون جنيه" .

ومن ذلك يتبين لحضراتكم أن قوة هذه القناطر مسلم بها كنتاجية عملية خزان أسوان وحده ، وأنى أذهب أبعد من ذلك فأفرض ضرورة قوية أو إعادة بناء القناطر الخيرية باعتبارها مشروعا قائما مطلوبا لذاته ، سواء أعمل أسوان أم لم يعمل ، وأنشئ جبل الأولياء أم لم ينشأ . نظرا لحركة هذه القناطر الخطيئة من ناحية ولعدم صلاحيتها لعدم ههدا من ناحية أخرى ، فتصديق خزان جبل الأولياء نتاج هذه الأعمال من الوجهة المالية خطأ وقع فيه الكميون .

والوضع الصحيح كسالة أنه مادامت غذاء تلبية خزان أسوان ، ولما يتفق رأيا مع حكومة برلمان سنة ١٩٣٠ في ضرورة قوية هذه القناطر فإن المنطق يقتضي عليها أن تقول إن إنشاء جبل الأولياء لن يعمل خزانة الدولة اعتمادات جديدة فيما يتعلق بهذه الأعمال الكبرى ، بل أذهب إلى أبعد من ذلك وأقول إن السياسة المالية السائدة تدعو إلى استغلال هذه المنشآت المطلوبة قوتها آتم استغلال ، ولا يكون ذلك إلا بزيادة الإيراد المائي زيادة في الاستفاح بنتائج ما يصرف عليها من مال .

نخص هنا مقدم أيها السادة إلى أن أعمال التخزين في أسوان وجبل الأولياء ترمي إلى تحسين حالة الزراعة الحاضرة ويحوي بنحو ٣٥٠ ألف فدان في جياض الوجه القبلى وإصلاح نحو ٥٠٠ ألف فدان بور في شمال الدقا كما ورد

وياء على لبنان الأمانة المحترم محمد فهمي الترابي وزير المالية بالنيابة
ما يلي :

"فما يتعلق بالضريبة على الأراضي البور فقد تقر المبدأ ومشروع"
"القانون الخاص بذلك نصته وزارته المالية الآن بالأطلاق مع وزارة الأشغال"
"المعمومية".

ولا نظننا أن الكلام خاص بالضريبة العقارية المعروفة فقط ، ولكنه
يقول ضريبة الزى والصرف كما ترون ذلك واضحاً في مذكرة يشاير
سنة ١٩٢٩

القوائد المبشرة من وراء زيادة الإيراد

إن مجال القول في هذا الباب فوسحة وقد بسطت الوزارة رأياً بالأرقام
في مذكرة يتار سنة ١٩٢٩ ومن فطرح إليها ، وقد قامت النظر بيات،
الواردة فيها على أساس متوسط الأعمار التي كانت سائدة في الماضي القريب
لكثير من المحصولات التي عرضت لها للمذكرة كما ورد القول إجمالاً على
أساس القوائد المنظرة من وراء مشروع أسوان وجبل الكوياء ، وهناك
خطان شامان : الأول هو أن تمت القوائد المالية لكل هذه الأعمار على
ضوء لأسواق سنة معينة ، فالاستعداد بصر القطن مثلاً في سنة ١٩٢٠ - وقد
بلغ نحو العشرين جنيهاً ثمة للقطن الواحد في المتوسط السنوي أو في سنة ١٩٣٢
وقد بلغ ثمة جنيهاً ، كما وصل ثمن ضريبة الأرز إلى عشرة جنيهات في حين
أنه كان حوالي خمسة الجنيهات قبل هذا العام - كل ذلك خطأ والأقرب
إلى الصواب هو إقامة مثل هذا الحساب على الأسعار التي ينتظر أن تعود
العالم في القابل من السنين . أما الوقوف بنا عند حد الأحوال المالية
والاقتصادية التي تسود العالم هذه الأيام بيتاً نحن نبحث في عمل أجبل إنما
هو تحديد خاطئ لدى الألف الذي يجب أن ننظر إليه ، والخطأ الثاني الشائع
هو القول بأن ما يزيد في إيرادات المائى يكون وفقاً لزراعة القطن .

وإذا كان من المسلم به أن مصر قسراً عليها في السنوات الماضية أن
يكون محصولها الرئيسي هو القطن وأنها بذلك تقف على قدم واحدة ويجب
على العاملين فيها - إصلاح هذه الحال - أن يعمدوا على الاستعانة بالماصين
التي تسد البلاد في موقفها وتقف انشط البائع من امتدادها على مصدر واحد
لثروتها العامة .

وإذا كان من المقرر أن عملية عزان أسوان تضمن لنا زراعة نحو ٧٠٠
الف فدان أرزاً فست أدري لم لا تزيد في هذا القدر بإصلاح نحو ٥٠٠ ألف
فدان من الأراضي البور والمقرو وقوعها في مناطق الأرز ، وبذلك نحصل على
إنتاج ٥٠٠ ألف فدان زرع أرزاً أو ما تقدر قيمته بثلاثة ملايين من الجنيهات
سنوياً على أساس سعر الضريبة خمسة جنيهات فدان .

الواقع يحضرنا الأشخاص أن كل استزادة في إيرادات الصفي تستفيد
منه الزراعة التنوية على اختلاف أنواعها والصيفية وهي القطن والأرز
والجلبان والبقليّة محظرة في زراعة الأفره ، وبجانبه أثرى التبيك بطنى العراق
التي يجب ألا يتأخر من أهل بوليه ، من كل عام خصوصاً في المناطق التي
تجود فيها هذه الزراعة التي تعتبر للمساكن الأساسية لبقاء الجهور .

في البرامح الخاص بغير السواك الحالية ، والتي قدرت فيه مفرجات للمبالغ
اللزامة لمصلحة الزى بيج (أربعة وعشرين مليون جنيه) ومن الأطلاق المقررة
أن يحمل ثمان جبل الأرياء كل هذه المبالغ على أساس أن هذه الأحمال تقيية
حماية لإنشائه ، وقد عرف أنه حقله من سلسلة لن يبروداه إلا استصلاح
نحو ٣٠٠ ألف فدان في مجال الدنيا وتحويل نحو ٧٥٠ ألف فدان في حواش
الوجه القليل إلى زى صلبى ، وبقي لا ٧٥٠ ألف فدان مستبعد في ردياً على
الباقى من مخزون أسوان بعد استكمال حاجة الزراعة الحاضرة كما سبق القول
أى أن الأحمال الداخلية المقترحة على عزان جبل الأرياء فذلان تكلف الخزنة
أكثر من نحو ٥ ملايين جنيه وتغيب المليون بمثل نصف مليون جنيه سنوياً
تقريباً في عشر السنوات .

وما يدلك على أن سياسة الوزارة مطردة وأن نظر الحكومات المتعاقبة
والبرلمانات المختلفة يكاد يكون واحداً من ناحية المبادئ العامة المتبعة
بالتحزين واستصلاح البور أن مذكرة سنة ١٩٢٩ أشارت في باب القوائد
التي تعود مباشرة على خزنة الدولة إلى الضريبة المجلد فرضها على الأراضي
البور بعد إصلاحها ، وقد عثرت في صفحتي ١٦ و ١٧ من منطبة
جلس النواب لردود الاعتقاد المادى الأول للهيئة النابية الرابعة في سنة ١٩٣٠
على ملاحظة خاصة بموقف اللجنة المالية لسنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ و رأى وزادى
الأشغال والمالية في سنة ١٩٣٠ في صدد للضريبة التي ستفرض على
الأطيان البور .

جاء في تقرير لجنة المالية لسنة ١٩٢٧/٢٦ ما يلى :

" نلاحظ اللجنة كذلك أن المشروعات الكبرى الخاصة بتوفير وتخزين"
" مياه النيل ستكون نتيجة تنفيذها إصلاح مساحات عظيمة من الأطيان"
"البور وصيرورتها إلى البور بعد البوار وانتقال أربابها إلى الفنى بعد الفقر"
"والبلد يقضى بأن يقع نصيب من عبء هذا التعمير على عاتق المتضمنين به"
"ولذلك تقرر اللجنة أن تفرض ضريبة تجرى بشأنها منذ الآن وزارة"
"المالية بمتنا خاصاً على كل منطقة تنفذ فيها المشروعات المشار إليها"
"بصرف النظر عما إذا كان الملاك قد أمهلوا أو لم يحملوا الانتفاع من"
"هذه المشروعات".

ثم عقب أحد النواب المعترمين على ذلك بقوله :

"وقد أقر المجلس لجنة المالية على ذلك . والذي أطلب معرفته الآن"
"المدى الذي وصلت إليه وزارة الأشغال المعمومية والمالية في التثبيد".

وباء بكلام حضرة صاحب العزة وكيلى الأشغال المعمومية بومند محمود
بك فهمي في هذا الموضوع ما نصه :

"أما مسألة الأراضي البور فهي خاصة بوزارة للمالية ولا يمكن الفصل"
"في أمر طرحها إلا بعد تكلم بإصلاحها . ولما يخص وزارة الأشغال"
"المعمومية فهي لا تنوصى بربط الضرائب إلا بعد تكلم بالإصلاح".

وتعلمون حضراتكم أن الحكومة استشارت مستر ديوى وطلبت إليه كما جاء في الفقرة الثانية من تعليمات مجلس الوزراء الصادرة إليه أن ينضم البحث في الحالة الراهنة بالنظر إلى مطالب البلاد في الوقت الحاضر، وإلى ما يتطوّر عليه المستقبل من الاختلالات، وما يرجح أن يشأ فيه من الاحتياجات، وطلب إليه في الفقرة الثالثة أن يستشير دوى بشأن في وزارة الزراعة ويستطلع آراء غيرهم من الاختصاصيين في الشؤون الزراعية. وقد بسط القول في هذا الشأن بالباب الثاني من تقريره الذي وصفه في مايو سنة ١٩٢٢ ووضع قائمة للاستشارة الموجهة إلى الملك وغيرهم، بها ٢٢ سؤالاً.

يقول في صفحة ٤٤ من تقريره: إنه وزعها على عدد عظيم من الملاك والمزارعين كما أرسلها إلى مجالس المديريات وإلى وزارتي الأشغال العمومية والزراعة، وكذلك إلى المجلس الاستشاري الزراعي. وقد أسفر تحليل الأجوبة الواردة عليه من المصادر الممول عليها في مختلف القطر عن النتائج الآتية:

١ - عدم كفاية مياه الري في جميع فصول السنة وعلى أن السجيز يكون محسوماً بنوع خاص في شهر يونيه ويولي. على أن بعض المناطق الشمالية بالذات والشرقية والقيوم تشكو من قلة المياه في أشهر الحريف والشتاء. وأن الكثيرين يصبون سدة البطالة في المناوبات في شهر يونيه ويولي طويلاً المدى، ويودون لو أنهم يروون قطيعهم كل شيء حشر يوماً في غضون الشهرين المذكورين.

٢ - يفضل أكثر المزارعين رى الشرق في الشطر الثاني من يونيه أو أوائل يولي، والأجوبة كلها مجمعة على أن رى الأذنة في أنسب الأوقات يؤدي إلى زيادة محسوسة في المحصول. وتقدر الزيادة بما بين أربب واحد وأربعة أراميد للقدان. ويقول ديوى إن التبركي في زراعة الأذنة وإنضاجها هو في مصلحة الزراعة الشتوية ويشير إلى تجارب وزارة الزراعة التي تلعب إلى أن محصول الأذنة ينجح حسناً على وجه سوى إذا زرعت في شهر يولييه ولكنه يقل بسرعة كلما تأخر إلى رى شهر أغسطس.

٣ - تؤكد الردود الواردة على جنبه من مناطق زراعة الأرز أن هذه الزراعة تنفع الأرض، وبعضها يقول إن إطلاق الحرية في زراعتها يضاهي من قيمة الأرض. وآخرون يحددون هذه الفائدة بمقادير مختلفة عن ذلك ولكنها في جميع الأحوال مقادير مالية. وديوى يقول إنه يؤخذ من مجموع الردود أن الأرض المستصلحة بعض الإصلاح خليفة بأن تزيد قيمتها إذا زرعت أرزاً بمقدار ٣٠٪ على الأقل. ويشير إلى رأى موظفي وزارة الزراعة الذين يذهبون إلى أن زراعة الأرز لا تكون ضرورية للأرض إلا في إبان إصلاحها، وحتى تم الإصلاح زالت هذه الضرورة إلى حد كبير، وظاهر أنه تاهت من زراعة الأرز أصبحت في السنين الأخيرة مورد إيراد بجانب اختيارها وسيلة من وسائل الإصلاح الزراعي. ومحصول الأرز في مثل هذه السنة ١٩٢٢ يفضل القطن في شمال الدلتا.

٤ - كثير من الزراع يصرف للياه من أرضه بالطلقات ويقصد مستر ديوى أن نفقة ذلك تنخفض من ٤٠ إلى ١٠٠ قرش في السنة الواحدة.

٥ - وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بأيهما يكون أفضل، ضمان إيراد مائي غزير على مدار فصول السنة أو امتنان نظام الصرف. قال إن ٢٤ من الأجوبة تشير إلى أن ضمان الإيراد الغزير أفضل، وفي ٥ منها أن امتنان نظام الصرف أفضل، بقاءه منها ١١ لا الأمرين بفضل وطولوب. وبالنسبة المستخرجة من حصص جميع الأجوبة والآراء أن أحوال ما تحتاج إليه البلاد بلا نزاع زيادة المياه الصيفية وإن كان تحسين نظام الصرف الحاسل لا يكاد يقل عن ذلك أهمية.

وقد حدد مستر ديوى مدى إجماعه في البرنامج اللازم وضحه بحسب سنوات قابلة منذ سنة ١٩٢٢ وقال ما نصه في صفحة ٤٦ من تقريره:

"في خلال هذه السنين الخمس يكون خزائن جبل الأولياء قد تم إنشاء ويكون الموقف القل في مصر قد تحسن كثيراً بما يتفق فيها من المليون الجنيه في كل عام على أعمال الصرف بنوع خاص بحيث لا تنقص هذه المدة إلا وقد تأهلت البلاد للاقتناع بإيراد الخزائن حين وصوله".

ويقول أيضاً في صفحة ٤٥ ما نصه:

"ولما كان عجز المياه الصيفية عن الوفاء بمطالب الزراعة الحالية هو من الخطورة بمكان عظيم فليس من النظر أن يكتفى بإيراد الخزائن بعد تخفيض مداه لأكثر من سد هذا العجز. ولكن هذا لا يفي إسكان القيام بمقتضى مسئلة من الإصلاح الخ".

وقد يقال إن تقدير ذلك هذا التبركي الكبير قد صحت، ففي السنوات الأخيرة قامت وزارة الأشغال بالأعمال الخاصة بتحصين الصرف لما لا يقل عن مليون وسبعمائة ألف فدان، منها نحو ١٠٠ ألف فدان تصرف بالري، والباقي بالإصلاح الطبيعي على البحر الأبيض المتوسط. كما يمكن أن يقال إن في عملية تخزين أسوان غناء وكفاية لتحقيق الأغراض السابقة، وهذا على هذا أقل قول مستر ديوى نفسه:

"وعند انتهاء خمسة الأعوام يصاد النظر في الموقف كله من جديد ويوضع برنامج آخر للتعلم في سبيل الاستئثار خطوة أخرى، ولعل هذا البرنامج يكون مرهقاً لإنشاء خزانات أخرى في أعلى النيل وإنجاز أعمال أخرى في مصر ينحصر معظمها هذه المرة في إصلاح المناطق البرية وفيما يستدعيه ذلك من تحسينات الري.

وإذا كان قد قدر لنا في سنة ١٩٢٠ أن نصل بالمساحة الصيفية في مصر إلى خمسة ملايين فدان، وقد رآنا في سنة ١٩٢٢ أن نفخ خزائن جبل الأولياء لتحسين الحالة الحاضرة من أن تنظر في سنة ١٩٢٧ في الخطوة التالية والتي هي روستر ديوى أنها تكون في أعلى النيل، فافظروا الآن كم تأخرنا وكم نرجعنا على رايح هؤلاء الخبراء العالميين، خصوصاً إذا علمت أن رجلاً كاستر ديوى امتدت إجماعه إلى أوسع مدى، سواء من الوجهة المالية أو الزراعية أو المالية فضلاً عن أنه خدم الري المصري عشرات السنين، وأخرعمل قلده وظيفة مستشار وزارة الأشغال العمومية، ودرايته العلمية والعملية بئر النيل بصفة خاصة لا يمكن أن تنحصر بما درأه أي خبير أجني عبيداً كان أم بريطانيا لم يسبق له العمل بمصر والسودان.

المعارضة

تذكرون حضراتكم أن أحد الأعضاء المحترمين بيجتم طالبني في أول جلسة عقدت في أول مارس بأن أبسط لكم القول في الاعتراضات التي وجهت لهذا المشروع ، ومع تنبهي للكثيرين الأقوال التي قبلت ونشرت في هذا الصدد فاني أقر بجزئي تماماً عن الوقوف على قطب معينة في هذا الموضوع ، وأعترف بأن الاعتراضات مازالت تنصب لأن على مشروع نتران جبل الأولياء العالي ، ومع ذلك فمما جند في أبت أحسد بالضبط وجوه الاعتراضات وأرد عليها حتى تستطيعون بعد ذلك تقدير كل ما قيل في هذا الصدد :

١ - قيل بأن هذا النتران يعتبر وسيلة للتحكم في مصر والضغط السياسي أو الحربي عليها ، وعلى الرغم من أن هذا الكلام لا يدخل في دائرة الفن المنهني فالرد عليه حتى في حدود القواعد الفنية سهل ميسور ، وقد سبق أن أشرت إلى أن نتران جبل الأولياء ليس من القطر الدقيقة على جمرى الهرم . وأن في مناج النيل المقتل الحقيق لهذه البلاد أن أراد قتلها . وبذلك اعترف كثيرين من السياسيين والمهندسين .

قال سير سكوت منكرين وكيل وزارة الأشغال العمومية بعد الاحتلال البريطاني مباشرة (إذا تبنوا تدبيرة مقبلة النيل الأمل فلا شك أنها تمنع أبواب حجز منظمة على عرج النيل من فككوريا - وإذا اتفق لمصر لتسعة أن تشترك في حروب مع المحتلفين لنيل الأمل لمصارت عرضة لأن تفرق أو تشرق على هوى خصمها) .

قال السيد ريميت (إن إقامة قطرة حزم عند عرج النيل من بحيرة فككوريا على قمة شلال ديون مثلا قد يسبب لها أكبر الأخطار ويسير بها إلى الخراب) .

وقال السيد رولم وليكوكس (إن كل سيد يضع يده على هذه البعيرة يمسك بيده زمام الحياة لمصر) .

وحضراتكم تطولون عما سبق بيانه أن هذه البعيرة كانت راضحة للنفوذ الأجنبي لمهد قريب بجزءاً الجنوبي والشرقي . وإذا تركنا هذه البعيرة وجدنا إلى الشمال منها بحيرات أخرى أقل منها شأناً كما وجدنا أودية فسيحة ومستنقعات مقاربة الأطراف تهدد مساحتها بملايين الأفدنة ، والبساتين يجرى النهر فيها حين ميسور . على أن بعض القائلين بالخوف من نتران جبل الأولياء أنفسهم . القائلون بشدة السوء وبخزان أديرت . وهم الذين حلوا مصر حكومة وبرلماناً في سنة ١٩٣٦ - ١٩٣٧ أن تنطلق إلى هذه التواصي فرضيت بذلك مصر وبدأت منذ ذلك التاريخ تبذل المال وتوجه جهود أبنائها إلى استكمال دراسة هذه التواصي دراسة علمية منظمة حتى لا يطمعها عمل إلا ويكون قد استوفى خطه من البحث والدراس . وفي الملاحظات السابقة وفي تقارير اللجان المالية ما يدل تمام الدلالة على أن المسؤولين من أموال البلاد ومن جهود أبنائها مطمئنون كل الاطمئنان إلى هذه السياسة . ولست

لم أعرض فيما سبق من القول إلا ناحية القوائد المتظرة من ناحية المصايل الزراعية وما يمكن أن يعود بسبب وفرتها على المزارعين من مكاسب مالية دون أن أدخل في تقدير أمانها بالنقد . وكذلك لم يسبق لي أن أشرت إلى احتمال أن يدخل خزنة الدولة من إيراد بسبب هذه الزيادة كنيشة حثية لزيادة الضريبة العقارية على كل فدان يصلح في شمال الدلتا أو يرضخ لنظام الري الصيني في مصر العليا لم نحو ما حدث بعد إنشاء نتران أسوان سنة ١٩٠٣ كذلك لم أعرض إلى الضريبة المحتملة فرضها باسم ضريبة الري والصرف والمشار إليها عند كرتومة ١٩٣٩ . كما لم أتكل عما يمكن أن تستغده الحكومة بسبب الزيادة العظيمة في رأس مالها من جراء امداد نحو ٢٠٠ ألف فدان من أملاكها ، منها نحو ١٤٦ ألف فدان في مناطق الطالبات والبلقي خارج تلك المناطق ، وكلها يور الآن . ولا داعي أيضاً لتقدير تلك الزيادة تحديراً قدياً لأن كل هذا مبسوط في المذكرات التي بين يدي حضراتكم .

على أني وقد عرضت لهذه المسألة لا أستطيع أن أسر على قول بعضهم إن الظروف الحالية لا تبرر الجري وراء فكرة الانتاج الزراعي ، لأن العالم اتهم بسبب كثرة هذا الانتاج ، وانطقت المثل تقضي بأن تهب مصر إلى الميادين الصناعي ، والقائلون بهذا القول وضعوا أمامهم القطن وعصوه - ومع أني أثبت ما في اتخاذ الظروف الحالية كأساس لتقديراتها من خطأ فاني أجري السادة المعترضين وألفت نظرم إلى ضرورة عدم التحويل على مصر من هذه الناحية ، لأنها مهما أكثر من انتاجها القطني فلن يغير ذلك كثيراً من موقعها العالمي ، ومهما أثبتنا في هذا الباب من عجب فلن تبلغ مبلغ مديرية واحدة من مديريات الولايات المتحدة . وإذا كان محصول القطن المصري يقاس الآن بنحو ١/٤ من الانتاج العالمي فلن يخفى في مستقبل الأيام بعد نتران جبل الأولياء أو غيره أنه الرمز كثيراً .

أما الالتفات إلى الميادين الصناعية والتجارية فأمر واجب بل هو حتم على كل مصري ، ولكن يجب هنا أيضاً أن نتخذ أغراضنا ومرايينا - أي صناعة الحديد وما إليه من عمل ماكينات والآلات وقضبان سكك حديدية أم صناعة استخراج الفحم من باطن الأرض أم استخراج صناعة الأخشاب من غاباتها الكثيفة إلى غير ذلك من الصناعات التي لا تساعد عليها طبيعة بلادنا ولا تتحيا أرضنا بحكم موقعها ومناخها . إننت لا يبقى أمامنا إلا الصناعات الزراعية كضرب الأرض والفلز والصلب قطن أو الكتان وعصير القصب وعمل السكر والورق والورق والحرير وما إلى ذلك من صناعات تزكو في حقيقتها على الانتاج الزراعي . ولست أرى أن السياسة التي ترى إلى التوسع الزراعي في البلاد يمكن أن تتفق بحال من الأحوال البرنامج الصناعي الذي يقوم على هذا الأساس ، بل إنها في الحق والواقع تساعد على تحقيقه .

وجملة القول في هذا الباب أن مصر شامت أو لم تشأ ستظل مدة طويلة بلا زراعية ياتر مستقبلها طروداً وعكبا بقدر نشاطها الزراعي . ولننتقل الآن إلى ناحية أخرى من نواحي البحث .

أدى علام أطمأنوا إلى أعمال تقع في جنوب الخرطوم على بعد نحو ٢٥٠٠ كيلومتر، بينهم يستدون الماعن لمل يقع على الخرطوم بنحو ٤٠ كيلومترا، وهو من حيث تكاليفه المالية أو نتاجه المالية ضئيل الأثر قليل الأهمية بالنسبة لما يرد عمله في مناطق السودان .

على أي حال أخفى عن حضراتكم مجرى من فهم الحكمة في اختصاص خزان جبل الأولياء بهذا التصريح دون أن يشار بكلمة إلى خزان سائر ، صحيح أن إيراد النيل الأزرق في شهر الصيف (مارس - يونيو) لا يبدو ٢٠ مليار في متوسط السنين ، ومع ذلك يمكن أن يرد الميث بمصر أن يدير موازنت خزان سائر بشكل يحميها كل أو بعض إيراد النيل الأزرق الطبيعي الذي هو من حقوق مصر المقررة .

إن اعتبار الحروب التي تقع بين الأمم ، والإحتكاكات السياسية التي تنشأ في العلاقات الدولية على الملأ من العوامل التي تقف بأمة من الأمم من إقامة المنشآت التي تحقق أغراضها في الحياة وتزيد وتقدمها ورفاهيتها أمر يدعو إلى السجب - ومصر العاقلة الجريئة في سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ هي مصر في سنة ١٩٢٧ لا يجب أن تلقى بالمثل هذه الاعتراضات غير الملقية .

٢ - عدم لزوم التسجيل اكتفاء بخزان أسوان .

يستند المعارضون على قول متالي سري باشا في مذكرة التي ردها لمجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ أن هذا الخزان يكفي مصر خمسة عشر عاما يضاف إليها ثلاثة أعوام في مدة إنشائه تكون جملة ذلك ثمانية عشر عاما ، ويقفون على ذلك بأننا مادنا قد قدرت قدرة خزان أسوان ، وأنها مستغنية من ورياتها بمقدار ما ينتظر وريده من خزان جبل الأولياء فلتنظر إذن هذه المدة .

والواقع أن السادة أتى سبق أن ردعت على هذه الفظة بالأرقام وبينت تماما أن برنامج التوسع الزراعي في سنة ١٩٢٠ وفي سنة ١٩٢٥ بالقائس إلى البرنامج المائي لم يراع فيها إعطاء الزراعة الحالية أي جزء معين من مياه التخزين وحضرة صاحب السعادة عثمان حرم باشا المستند على هذه النظرية ذاتها هو الذي قرر أولوية الزراعة الحاضرة بالمياه الغزيرة . وقد علمت مما سبق بيانه بالأرقام ، ومن أقوال مسترديوي نفسه في سنة ١٩٢٢ أن إيراد أسوان وحده أو إيراد خزان جبل الأولياء وحده لا يكاد يكفي تحقيق الأغراض المطلوبة لذلك فلنا بالخزانتين معا ، وبما أن المعارضة لم تورد في هذا الباب أرقاما معينة فمن الصعب مناقشة أقوالها وتبني نظرياتها .

٣ - تكاليف الخزان :

يقال إن السودان يستفيد زراعي من هذا الخزان ويشاطون (لماذا يطلب من مصر وجدها دفع تكاليفه وتوصياته) ويستدلون على استفاد السودان باعتراضات وآراء وردت في التقارير المختلفة من سنة ١٩٢٠ لأن هؤلاء المذكورين في كتاب ضبط النيل سنة ١٩٢٠ وقرروا مسترديوي سنة ١٩٢٢ ومضمون هذه الآراء هو :

(١) أن منسوب ماء الهر يسرع بواسطة الخزان نحو نصف متر أعلى من منسوب التخزين المقررة لمدة أسبوعين تقريبا ثم يخفض

منسوب الهر بعد ذلك إلى درجة التخزين المقرر حتى يمكن بعد ذلك زراعة الأراضي التي غمرت قبلا بالمياه زراعة حوضية بعد انصرام المياه عنها ، وذلك في الوقت المناسب لزراعة الشتوية وقدرات المعارضات الرسمية التي جرت بهذا الشأن في العهد الأخير إلى الحدود بنانا عن هذه التفاعلات حكومت السودان ورغبت من استئصال هذه الوسيطة - ولما كان المنسوب التخزين (٣٧٧,٢٠) علافة وريقة برقم التوضيحات فقد اتفق الطرفان اتفاقا صريحا على عدم إمكان رفع منسوب النهر عن هذه الدرجة بأي حال .

(ب) أما الفظة الثانية وهي خبر بعض نزوح تمد من حافة النهر إلى الأراضي الواسعة الصالحة للزراعة فوق منسوب التخزين وقتشيد المياه بواسطة الطلبات أو غيرها من مآلات فقد أثبتت منذ سنوات ورفضها محال استيعاب سري باشا رفضا سائما يوم أن ثبت في عهده ، وقد جاءت اتفاقية النيل في سنة ١٩٢٩ قاضية بأن هذا الخزان سيكون لمصر وجدها .

٤ - التوضيحات :

أما اعتراض المعارضين على التوضيحات فقد وقع على الرقم المقدر قديما والذي وصل يوما ما إلى بضعة ملايين من الجنيهات (ترالج مذكرة سعادة عثمان باشا حرم في نوفمبر سنة ١٩٢٨) . أما وقد نزل الآن إلى ٧٥٠ ألف جنيه فقد سقطت الاعتراضات التي انصبت أولا على ملايين الجنيهات .

٥ - تصميم السد :

استندت في إيراد الاعتراضات الماضية على مذكرة حضرة صاحب السعادة عثمان حرم باشا التي تشتمل على أضرار هذا الخزان وعلى هذه المذكرة ذاتها أعيد في إيراد الاعتراض الخاص بتصميم . قال سعاده ما يأتي نصه تقلا عن صفحة ١٠ و ١١ و ١٢ من مذكرته :

" إذا رجعنا إلى رسومات مشروع جبل الأولياء النهائية التي كان مفروضا فيها أنها عن المشروع المصغر (وتحت بدنا صورة واحدة منها) وهي التي كانت مجهزة مع الاقتراحات الفنية لتنفيذها في سنة ١٩٢٦ وكانت مددة لوضعها في المناقشة العامة وقد بعد أن صديق مجلس الوزراء في عهد وزارة زيور باشا على تنفيذ المشروع بوضع الاعتراضات اللازمة له والتي يرغبون في تنفيذها الآن نجد ميئا بها أن منسوب مستوى أعلى مياه التخزين هو ٣٧٧,٢٠ مترا ، وهذا المنسوب هو الذي أشار به مسترديوي (أي أقل بقرتين وعشرين مترا) وكان مقررا أولا في المشروع (الكبير)

ولكن إذا قمنا بالنظر في الرسومات المذكورة فالمدة لتنفيذ نجد أن منسوب الطريق هو ٣٨٠,٠٠ مترا أي أنه يتلوق فوق منسوب ٣٧٧,٢٠ مترا بمقدار مترين وعشرين سنتيمترا ، وأن قطاع مائي الخزان يمكنه عند اللزوم أن يتحمل ضغط المياه بالخزان بكل أمن لمنسوب ٣٧٨,٥٠ ويكون منسوب المياه لا يزال أوطأ في هذه الحالة عن الطريق بمتر ونصف متر ، وفي الأحوال الاستثنائية إلى أن قال :

فلو أن المجلس رأى الإجماع هذا الأساس المالى لوفر علينا كثيرا ولأزال سببا من الأسباب التى كانت تثار خلف الآن، ويمكن أن يقوم بإنشائها مثل هذا الخلاف فى قابل السنين . ولكن على مهندس المستقبل الأرمية بمقصر النطر ولا سيما بأننا لم نتسلم من درس نزان أسوان .

وأحسب أنى قدمت بذلك خمانا كائنا لاطمئنان الوزير السابق حضرة صاحب السعادة عثمان عرم باشا الذى يمارض مشروع نزان جبل الأولياء المالى . ولعلنا بعد الآن نكون قد اتفقتا .

أرجو بعد ذلك أن تسمحوا لى بالكلام عن موقف فلك المهندس الكبير سيروليم ولكوكس ، إذ يلوح لى أن الكثيرين قد أخطأوا فهم نظرياته . ومما زاد فى غموض هذا الموقف الكتاب الذى بثت به لى أحد حضرات الأعضاء المحترمين الأستاذ حافظ بك رمضان . فظن الكثيرون أنه يمارض فكرة عمل خزانات إطلافا على حوض النيل الأبيض .

لست أعصوا الحق إذ قلت إن فكرة مشروع نزان جبل الأولياء الواطى لى أملى بها مسترديوى سنة ١٩٢٢ تبنت قبل ذلك بسنوات ، والفضل فيها يرجع لى سيروليم ولكوكس . فكتب الرجل وآرائه منشورة ومضادة ، ومما لك قاله :

فى ديسمبر سنة ١٩٠٧ ويناير سنة ١٩٠٨ أنى جنابه محاضرين عن النيل الأبيض وعصرون القطن ، قال فى الأولى منهما ما نصه بالإنجليزية :

The White Nile from its source to its mouth is asides of reservoirs. In its natural condition it stores immense quantities of water, and we have noted that there are three sites particularly suited for artificial reservoirs. They are Ninule near Lake Albert, the Solat mouth and Khartoum. It is only necessary to so regulate those existing reservoirs that they may give their waters when we need them, and not when they naturally do. Of the necessary works, the most convenient to undertake 1st. would be the regulation of the White Nile near Khartoum.

وتعريب فلك (النيل الأبيض من منبه لى مصبه عبارة عن سلسلة خزانات تخزن كميات عظيمة من الماء ، وعلى طولها يوجد ثلاثة مواقع تصلح خصيصا لإنشاء خزانات صناعية بها . الأول عند نينول بالقرب من بحيرة ألبرت . والثانى عند مصب نهر السوايط . والثالث بالقرب من الخرطوم . ومن الضروري ضبط هذه الخزانات والتحكم فى موانئها بحيث تطمئن المياه وقت الحاجة إليها لا كما تفعل الآن . وأسهل ما يمكن البدء به من الأعمال الضرورية إنشاء موانئ التهر وضبطه بالقرب من الخرطوم . وبعد أن أورد كلاما بإنشاء السد عبر الوادى .

قال (وبذلك يتكون نزان يحتوى على كمية من المياه تتراوح سته بين ٢٤ و ٣٤ مليار من الأمتار المكعبة) انظر ص ٧٠١ و ٧٠٢ من كتابه الى المصرى .

ومن كمال هذا يتضح جليا أن قبول مالى اصحاب لى سرى باشا لمشورة المسترديوى لتخفيض منسوب التخزين لى ٣٧٧ مده أن ساليه قد اقتنع بطرح نزان جبل الأولياء حسب المشروع الكبير ، ولكن هذا القبول كان فى الحقيقة قبولاً ظاهرياً فقط لأغراض لا تخفى .

ومما يجزم بانه يمكن القول بأن حضرة صاحب السعادة عثمان باشا يستفد لان أن تنفذ المشروع الكبير هو المقصود بالذات ، لذلك خصه باعتراضه وقد وصلت رسومات سنة ١٩٢٦ التى بشر إليها سعادة الباشا لى الصحف فشرتها هذه الأيام بصورة تدل على أن المقصود هو مشروع مكوثه لا مشروع ديوى ، وبالتالى أن التذات تستند طبعها المعارضة فى أن المقصود هو مشروع مكوثه لا مشروع ديوى هما :

أولا - رسم سنة ١٩٢٦ الذى يدل على أن منسوب الطريق هو ٣٨٠ مترا .
ثانيا - وهو دليل أحدث عهدا من الرسم "قول وزارة الأشغال فى مذكرة سنة ١٩٣٢ إليها تقيم نزان على أساس قابل للتعبئة " .

أما عن الاعتراض الأول فيمكننى القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد لآلان الرسم الخاص بالسد ، والمهندس الاستشارى ما زال مشغولا بالتفصيلات الخاصة بالتصميم الذى أدخل عليه كثير من التعديلات منذ سنة ١٩٢٦ لآلان . فاقول لى منسوب ظهر الطريق ٣٨٠ مترا أو أكثر أو أقل إنما هو قول سابق لأوانه ، ولن يكون أملى من منسوب التخزين إلا بالمقدار الذى ترجيه القواعد الفنية فقط ، وقد سبق القول إن هذا المنسوب قرر بإخاف الطريق .

أما الدليل الثانى وهو الخاص بالبائه على أساس يمكن معه التعبئة . وردى عليه ، أن وزارة الأشغال لا تتخذ بذكره بناء الأساس على احتمال التعبئة من الوجهة المهدد وليكة لأنها مؤس بخطرة الخزان الواطى تله الإيمان ولكنها تقول بها لأسباب أخرى تصدى بالوجهة آتائية وضرورة تحكيم مهندسى المستقبل من إجراء هذه التعبئة بطريقة عملية سهلة فيها أو استزم لأمر ذلك - وكذلك من الوجهة المالية لأن صرف ٣٠٠ ألف جنيه لهذا الغرض فى الوقت الحاضر يوفر أضعاف هذا المبلغ بعد عشرين أو ثلاثين سنة . والبحث العلمى المتصل بشئون الرى فى تقدم مستمر ، لذلك لا يستطيع مهندس رى كلامه أن يحكم على حالة نهر النيل بعد ٣٠ عاما ، خصوصا إذا علمنا أن معلومات مصلبة الرى فى الفترة الأعوام الأخيرة تمت نوا كثيرا بالقياس لى الماضى فالحكم على عمل ما يرد به أن يكون حلقه من سلسلة مشروعات بطرف اليوم ومعلومات الوقت الحاضر ، فيه من النجاعة ما فيه . وخصوصا فيما لو أنشئت قناة السود والخزانات العليا .

والجلس بعد ذلك حرق تقدير أرائنا والأخيه بها أو رفضها ، وما على وزارة الأشغال المعمورة إلا أن تسلم فى صراحة وجلاء أن فكرة وضع أساس الخزان المالى لا يصد منها إجراء التعبئة فى عقد أو عقدين من السنين - وكان اشتراطنا الاحتفاظ بجزيرة مصر فى إجراء هذه التعبئة مثار خلاف أدى لى صوبات جملة لى أسر الثوريضات ، لأن رجال الحكومة المحطين ، السودان لا ينظرون لى زيادة التخزين على درجة ٣٧٧،٢٠ مترا بين الارتياح .

وجاء في صفحتي ٧١٠ و ٧١٦ من الكتاب نفسه ما يدل على أن العمل على إنشاء بحران جبل الأولياء مع ترانز أنتر عند الجبلين المحكمين في الفيضانات العالية، ويرى أنه إذا ما أصبحت أراضي السودان ذات قيمة لدرجة لا تسمح بحكومته بتضييعه في صالح مصر ففي هذه الحالة يمكن الانتفاع ببحران جبل الأولياء بالتحكم في الفيضانات وتخزين المياه في سجنهم وأكثروا توفيره والسياح بصرفها في ديسمبر بمنزلة أمام ترانز أسوان عند ما يصل المنسوب ١٢٠ مترا.

إنني أوصي بالاطلاع على آرائه بكتابها المطبوع سنة ١٩١٣ فيما بين صفحتي ٧١٠ و ٧١٧ بصفة عامة.

وقد يقال إنه حدث بذلك مادامه إلى الوقوف في سنة ١٩١٩ - ١٩١٩ موقف المعارض، لذلك أرجو حضراتكم أن تسمعوا رأيي المبسوط في كتابه المطبوع في سنة ١٩١٩ - لتبينوا رأيي في هذا الأمر - قال مانصه قلا عن الصفحة ١٠٨ من كتابه :

"A High Level Aswan Reservoir and a Low Level White Nile Reservoir would constitute a very sound complementary work. The Low Level White Nile Reservoir would ensure the thorough irrigation of the White Nile trough, which would be emptied in November in time to allow of its timely cultivation; while the High Level Aswan Reservoir would store the water until it was needed in summer. As the Aswan Reservoir would lose 30 cubic metres per second by evaporation where the White Nile Reservoir would lose 200 cubic metres per second, there would be a maximum of benefit to the Sudan and the minimum of loss to Egypt. Now a High Level White Nile Reservoir and a Low Level Aswan Reservoir constitute the worst combination possible in the whole of the Nile Valley, and are a negation of sound engineering. The High Level White Nile Reservoir will sweep with a bosom of destruction the towns, villages and cultivated lands along 550 kilometres of the River, while it will waste by evaporation $2\frac{1}{2}$ milliards of cubic metres of water in a minimum year when there is not a drop of water anywhere to waste without serious injury to Egypt."

وتعريب ذلك "أن ترانز أسوان الملح مع ترانز جبل الأولياء الواسع يكون مشروعا يمكن لمضهما أيضا على أساس صحيح. فشرع جبل الأولياء الواسع يضم مع قنطرة في شهر نوفمبر يدرى حوض النيل الأبيض في الوقت المناسب للزراعة في حين أن ترانز أسوان الملح سيخزن المياه اللازمة لمن الحاجة إليها في الصيف. وسيكون الفاقد في ترانز أسوان حوالي ٣٠ متر مكعبا في الثانية في حين أنه سيكون يميل الأولياء حوالي ٢٠٠ متر مكعب في الثانية وعطيه لهذا المشروع يود على السودان بأكثر فائدة من أقل ضرر لمصر. أما في حالة إنشاء ترانز جبل الأولياء الملح مع بناء ترانز أسوان على ما هو عليه فيعتبر من أربا للمشروعات التي تعمل على النيل لأن ترانز جبل الأولياء سيكتسح جميع البلاد والقرى ويقتل جميع الأراضي المقدرة على ضفتي النيل الأبيض في مسافة ٥٥٠ كيلو مترا. في حين أنه سيفقد مصر من مياه النيل بالتبخر نحو ٢٠٠ مليار متر مكعب في الفيضانات المصطلة في الوقت الذي تكون فيه مصر بحاجة إلى كل قطرة من المياه ويود هذا الفاقد مليا بأشد الأضرار".

وبما يزيد في رأي البيروم ولكوكس وضوحا أنه أشار في صفحة ١٠٧ إلى أنه رأى في مارس سنة ١٩١٢ عند حودته مع زميله المستر ويلز مديرة النيل الأبيض وبها علامات الحياة والثقل ورأى قطمان الموائش الكثيرة والأراضي المترعة طامع ذلك أصحباها وقال ما نصه : "وما زاد في هياج تلك الأسباب ما سمعنا من الموظفين المحليين المعارضين أشد المعارضة لكل عمل يرى إلى ترانز المياه في حوض النيل بطريقة تفرق ذلك الحوض".

ويؤخذ مما تقدم أن البيروم ولكوكس يمارض أشد المعارضة في ترانز جبل الأولياء العالي، وأهم الأسباب في نظره هو الأذى الذي يلحق بإمكان مديرة النيل الأبيض من جراء إغراق أراضيها للمنسوب عال وعدم تمكنهم من زراعتها الحوضية في الوقت المناسب أي في شهر نوفمبر على حد قوله. وتأتي الأسباب هو الفاقد الكثير.

ولما كان من القاطنين بوجوب رفع أسوان إلى منسوب ١٢٠ وعمل ترانز جبل الأولياء الواسع بحيث لا تزيد مسته على حوالي ٣ مليارات واستمر يقول بذلك حتى في وقت مباحثته لمشروعات مكوثال، فإن وزارة الأشغال لا تكون قد خرجت عن توصيات هذا المهندس الكبير ولا تكون بانتهاء ترانز جبل الأولياء الآن بعد تهيئة ترانز أسوان قد ارتكبت خطأ فنيا في ضبط الترخيض وقائمه اليوم أو غدا - وحوض النيل الأبيض على عيه الطيبي صالح للتخزين جلة وتغصينا. والمكان المختار لقامة البدعين بعد بحث طويل. والبيروم ولكوكس شبه بغير أن أصلح مكان لتغصين التهر في هذه المرحلة إنما يكون بالقرب من القنطرة النيل الأبيض والأزرق. على أن الوزارة لا تتخل عن رأيها من حيث برنامج التفرغ فهو يرى البدء في ذلك في شهر نوفمبر حتى يتمكن السودانيون من الزراعة في الوقت المناسب ولكن هذا الوقت لا يصلح لنا وليس الغرض من إنشاء ترانز جبل الأولياء الواسع أن نستعين به أصلا في ملء ترانز أسوان الملح بطريقة مطردة كل عام. إنما الغرض منه زيادة الإيراد على أن يكون مشروعا قائما بذاته ولا يسبدا في تخزينه إلا لغيل احتياج القطر للمصري لياه المغزونة لتسد العجز في إيراد التهر الطيبي على أن يبقى ترانز أسوان ملوحا حتى يتم تخريج ترانز جبل الأولياء. والحكمة في البدء في تخريج الحزان الأخير ترجع إلى توفير ما يتسبب بالتخزين من المسلم به أن الضائع من ترانز جبل الأولياء بسبب اتساع الرادى وفطحت يزيد على الضائع بالتبخر في أسوان، وبرنامج التفرغ في ترانز جبل الأولياء يقضي بالبدء في آخر يناير أو أواخر فبراير لتقتضيات الحال، وعلى قامة تطيل حوض التهر هذه المدة وعدم تمكن الزراع من زراعة جوانب التهر في الأراضي الواقعة تحت منسوب التخزين في الوقت المناسب على حد رأي سيد ولكوكس اتفق الطرفان على دمج الترحيض.

وبمع اعتراف تلك البواعث النبيلة والتصور الإنساني الراق الذي يحمل مثل البيروم ولكوكس من الدفاع عن سكان حوض النيل الأبيض في جبهة الشمال فاني لا يمكن إلا أن ألفت النظر إلى ضرورة تضييع الجزء في سيل الكل إن اقتضى الأمر ذلك، وما كانت مصر بأقل منه حطفا على هؤلاء السكان وهي تتعاملهم بذلك القامة التي تعامل بها إخوانهم القاطنين في حوض التهر بين أسوان ومطرا.

(٥) علمت مما تقدم بيانه أننا صرفنا الآن نحو مائة مليون جنيه على الحياض المنزلة ونجح حادى وبلغنا شمال الدلتا ، ولابد من أن نصرف في السنوات المقبلة قريبا نحو خمسة الملايين جنيه وكسور على قوة القنطرة الكبرى على النيل ، انتهى جبل الأولياء أمره بنا ، ولا يمكن لأى قنطرة أن يعمر دون تمام استغلال هذه المبالغ ، يرضه هذا المشروع إلا إذا رضى بضارة البلاد ، وأرجو ألا يكون بينكم من يقف بنا في منتصف الطريق .

(٦) إن في إنشاء هذا الخزان استعادة تلك الروابط التي تربط مصر بالسودان ، وحضراتكم تعلمون قيمة تلك الروابط العملية وتهدرون أظهار حقوقكم في مظهر مجسم مادي ، وأقول بصدقهم هروب لا يكسبنا شيئا بل يعود علينا بالضرر .

(٧) لن نبطل خزانكم بهذا الصب ما دام مفروضا أنه لن يبدأ في المشروع حتى تكون قد انتهت من الحياض المنزلة ، وأوشكتنا على الانتهاء من خزان أسوان وما تحمله الميزانية العادية لهذين المشروعين اليوم يقول هذا المشروع الجديد .

لم يبق بعد ذلك إلا أن أقول إن المشروع من ناحيته الفنية هو من عمل حكومتكم مسترشدة في وضعه جملة وتفضيلا بالخبراء العالمين ، بل ومهتدية بهدى المعارضة الحقة الترية ، وقد رأيتم أنه في جلته تزل على رأى أحد كبار الممارضين في المشروع العالم . ولذلك يبق لي أن أطلبكم بالأطمان كله من هذه الناحية ، أما التواضع العامة الأخرى التي عرضت لها في أثناء البحث أو في هذه الخلاصة فهي لكم ومن حكمكم أن تروا ماورد فيها بالميزان الدقيق ، خصوصا بعد أن علمتم أن الماء الفائض في الأشهر كالساعة ولكن إن تمتصوا عن تناول الزائد منها غشا وشكا أو فحاة وأدباء ، أما إذا رأيتم أن المصلحة تدعو إلى مد اليد للزاد فتروا ، والخير فيا ترون على كل حال ، والله أسأل أن تكون كلمتكم لمصر ومصر ومصر .

الرئيس : أما وقد انتهى حضرة المنوب من إلقاء محاضرته فيحسن أن نحدد جلسة للناقشة .

حضرة النائب العزيم حسن عبد السميع : بعد أن سمعنا المحاضرة أرى أن نعطى مسما من الوقت لمراجعتها ، وهذا يسدى أن نحدد لناقشة جلسة في الأسبوع المقبل .

الرئيس : هل توافقون على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الخميس ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ ؟

(وافقته اللجنة على ذلك) .

ورفضت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة الخامسة عشرة مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الخميس ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ .

السكرتير المرفق
السكرتير النائب
الرئيس
على الترتيل

الخلاصة

أيها السادة . قد صرحتم بولاي على أقوال وأرقام على ما فيها من خفاف إذ الموضوع بطبيعته ليس هينا ، وليس مما يفتاحه ، وقد أكون أصيبت بعض الأسباب في توافر المشروع الفنية ، وحشوت أذهانكم بأرقام وبيانات لا عهد لكم بأمتالها ، وما ينفرد هذه الاطالة رغبتي في أن تعلموا الحقائق مجردة تلك الحقائق التي طعن عليها حيا سيل جارفين الأفاويل والمزام ، وحسي أن أخلص لكم الواقع التي حدثنا على أن نزع إليكم مشروعا .

(١) منذ أن أنشأت مصر مصلحة الري في الحلووم سنة ١٩٠٥ وهي تقوم الآن بدور يكاد يكون عليها بحث لا يندمج الإرساد وحمل الميزانيات والتصرفات والقيام بمساحة حوض التهر في أماكن غفظة تارة بالطيارات وتارة بالمهندسين ، كل ذلك ابتداء تنظيم النيل والتحكم في إمراده ، وقد أدت في ذلك واجبا على الوجه الكمال إلى حد كبير ، والمطلوب منها الآن أن تقوم بعمل إيجابي في سبل ضبط التهر كتيبة حتمية لهذه المباحث من جهة ومنزلة لحفا العمل المتطرف به ، من أن لها أن تنشي ما شاء من الأعمال في سبل زيادة إمرادها المائي من جهة أخرى ، أما مطالبة مصر أن تصرف أموالها وتبذل جهود أبنائها في البحث النظري والعلمي للتهر دون الانتفاع بنتيجة ذلك فامر قد يلد للعلماء والباحثين في سياسة الأنهر من الناحية العلمية ولكنه لا يفيد الزارع المصري في شيء .

(٢) علمت مما سبق نظريات الباحثين في الماء المباح ، وإن أتم ففضلتم بقبول وجهة النظر التي بسطت القول فيها ويجب عليكم أن تسامعوا في الاستيلاء بجزء من هذا الماء نفع من الآن بدناطيه ، ويصبح من حقوقنا المكتسبة . أما إذا لم توافقوا ويجب عليكم أن تمدونا بالرأى الصحيح في هذا الأمر الخطير ، وترجموا لنا الحدود الواضحة التي نسير عليها فيما لو سبقنا غيرنا في الانتفاع بهذا الماء المباح ، ولعلنا أيها السادة أنكم برفضكم هذا المشروع إنما تتولون عن حق كسبه لكم أخوانكم الذين وصلوا إلى اتفاق مياه النيل وما تنزل عنه مصر مختلفة في ريلنا أنك في إمكان استرداده في المستقبل .

(٣) لا تسوا أن أول مرة قيل فيها بالتخزين في خزان جبل الأولياء كان منذ ثمانية عشر عاما ، وإن فضى هذه المدة مع عملية خزان أسوان الآن وير تمام التحرير الخطوة الثانية التي تعرضها عليكم الآن . وبعبارة أخرى زجو أن نتفقدوا يحن أن تأتروا سنوات بسبب الحرب وما قام بعد الحرب من ملبسات وظروف .

(٤) إن المشروع قد تمود منه في سنة أو اثنين على البلاد الفوائد التي تملوي ما يصرف عليه .

محضر الجلسة الثامنة

الرئيس - أرى أن نرجع قرار التبليغ إلى أن يتكامل العدد القانوني لصحة اجتماع اللجنة. ولأن تبخل إلى توجيه الأسئلة لمن يرض من حضر التكملة الزيادة في الاستيضاح .

حضررة النائب المحترم إبراهيم زكى - أتعاض من الحاضرات التي سمعناها أن حاجة مصر الشديدة لقيام هي في الصيف، وطعنا أيضا أن كل تقنين هو في صالح مصر ونفورها، لذلك كان عجبي شديدا جدا من أن يكون نزاع جبل الأولياء على المنسوب الواطي بدلا من المنسوب المال، وبالطبع أن المنسوب المال يأتي بمياه أكثر، ومع احتراق لحضرة المنسوب وتقدرى له فالى الألاحظ أنه كان ضد مشروع التخزين المال في سنة ١٩٢٠، فهل لحضرة المنسوب أن يتفضل ويشرح أسباب ذلك ؟

حضررة المنسوب - قيل أن أرد على هذا السؤال أرجو أن يسمح لي بتسجيل شكرى العظم واعتباطى بذلك الفرار التهديدى لنفسى بشخصى وأرجو أن أوفى بدورى إلى بسط الحقائق مجردة عن كل اعتبار، فبعد ناظر إلى أية نتيجة مينة .

وهنا حضر حضررة الاثنين المحترم السيد حبيب وأحمد أبو الفوارس وبذلك تكامل العدد وأصبح اجتماع اللجنة قانونيا .

واقتبعت اللجنة حضررة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل مكرها مؤقتا لها وقد شرح حضررة صاحب العزة رئيس اللجنة مارا حضررات الأعضاء من توجيه الشكر إلى حضررة المنسوب وتبليغ الوزارة ذلك .

حضررة النائب المحترم السيد حبيب - إلى أقر بكل سرور انضامى لحضرات زملائى في ذلك .

حضررة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح - وإلى أؤيد ذلك .

حضررة النائب المحترم محمد فهم القيسى - إن حضررة المنسوب حقيقة جدير بكل شكر، ولكن لا يمنع ذلك من الاحتفاظ بوجهة نظرنا .

الرئيس - إذن تقدر بالإجماع توجيه شكر اللجنة إلى حضررة مطلوب وزارة الأشغال العمومية وتبليغ ذلك إليها .

حضررة المنسوب - أجب عن السؤال الموجه من حضررة النائب المحترم إبراهيم زكى فأقول : إن الحاجة إلى التخزين إنما هي محدودة وتقتصر بالمراسل التي يتجازها البلاد طبقا لمخطوطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، فلذا قلنا إن مصر في حاجة إلى ١١ مليار متر مكعب مثلا، لاستكمال توسعها الزراعى، فليس معنى ذلك أن نضل إلى هذا الزم في عام أو اثنين أو عشرة أو عشرين . وقد أشار حضررة النائب المحترم إلى أن الاقتراح انحصار بهذا للمشروع كان يرمى إلى إنشاء خزائن جبل الأولياء المال في سنة ١٩٢٠ وإلى شخصيا كنت ضده، وهذا صحيح لأنى نعت في آخرها نرى إلى

اجتمعت اللجنة في الساعة ١٢ والفقيرة ١٠ من صباح يوم الخميس ٣١ مارس سنة ١٩٣٧ برئاسة حضررة النائب المحترم على المتلاوى بك وسكرتيرة حضررة العائى المحترم حسن محمد اسماعيل السكرتير النائب، وعاونته حضررة محمد كامل افندى سكرتير اللجنة الموقلف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : إبراهيم دسوق أباطه . إبراهيم زكى . أحمد رشدى . محمد زكى صالح بك . محمد فهم القيسى . محمود عباسى بك .

واحتدو حضرات النواب المحترمين : وهيب دوس بك . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن .

وتعقب حضرات النواب المحترمين : محمد عزيز أباطه . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى صدق . مصطفى كاكف بك . أحمد أبو الفتوح . السيد حبيب .

وقد حضر حضررة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

الرئيس - ولأن العدد القانونى لم يتكامل إلا أنه لما كانت جلسة اليوم مخصصة للأجابة عن الأسئلة التي توجه من حضرات الأعضاء إلى حضررة مطلوب وزارة الأشغال العمومية . وبما أن هذه الأسئلة والأجوبة منها ستوزع بطبيعة الحال على حضرات الأعضاء، وباعتبار أن النية غير منصرفة لأخذ قرارات في هذا الاجتماع، لذلك أرى بعد موافقة حضراتكم أن نبدا بالعمل .

فوافق حضرات الأعضاء على ذلك .

الرئيس - يا حضرات الزلاء بعد استماعنا للحاضرات القيمة التي ألقاها طيبا حضررة الأستاذ عبد القوى أحمد بك في أيام متعددة، وكوئت في مجموعها هاضرة كاملة ذات شأن غطير فقد توسع فيها من الوجهة الفنية إلى الوجهة المسالية إلى الراد على الاعتراضات التي وجهت وبيئت في الحاضر السابقة فلا سمعنا إلا أن تقدم إلى حضررة الشكر على هذا الجهد العظيم إذا وافقتموني على ذلك .

حضررة النائب المحترم إبراهيم دسوق أباطه - أرى أن توجه شكرا أيضا إلى وزارة الأشغال العمومية على حسن اختيارها، فلما كان يمكن أن يختار أحسن من حضررة عبد القوى أحمد بك لأداء هذه المهمة .

حضررة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - أوافق على توجيه هذا الشكر وأقترح تبليغه إلى وزارة الأشغال العمومية .

حضررة النائب المحترم محمد فهم القيسى - أشم دسوق إلى حضرات الزلاء .

الرئيسي - يوجد بين أعضاء اللجنة من هو قتي

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - إن في شجاع هذه الطريقة إشراك الوزارات في مناقشتها .

حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل - الذي أراه أن يستمر الجدل في أسفله حتى ينتج بالإجابة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه - أريد حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل فيما قاله ، وأريد بأننا استمنا إلى ما أدل به حضرة المندوب في محاضراته السات ، وأرى الآن الفرصة سانحة للاستير برأيه القوي وهو حاضر معنا ، وأعتقد أن القائمة كل القائمة في أن نغني كل ما يتعلق بهذا الموضوع حتى تكون رأيا متخما لأن في حالة عدم الاتفاق يجوز أن نرضي المشروع بينما يكون تامعا ، مع العلم بأن قراره تعيدي ، ولجنتنا تنظر في المشروع من حيث قبوله أو رفضه كدرجة استثنائية .

لذلك أرى من القائمة أن نترك لكل من الحرية في أن يستوضح ما شاء وذلك لمصلحة المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد فهم الدين - الواقع أنه يجب أن تطلق الحرية في توجيه الأسئلة الخاصة بالمشروع من كل نواحيه ، وذلك بالنسبة لمطوريه ، وأرى أن يسع المجال لكل سائل بأن يتقدم بأسفله الفنية - وهي بريئة طبعاً لا يقصد منها إلا الخوف على حقائق المشروع - وبذلك يمكن كلا منا أن يستير بقدر كفايته حتى ولو كان في ذلك بعض الشذوذ ، فإن هذا في صالح الرأي العام ولذا أمر على عدم تعيد حضرات الأعضاء في توجيه أسفلهم لأن كل عضو إنما أتى هنا ليقتع .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - أرى إذا لم أكن مخطئاً فتقديري أن الأسئلة ليست إلا للاستشارة ، وأن ليس لذلك علاقة بإجرائاتنا البرلمانية وإذا كنا سنستمر حضرة مندوب الوزارة عضواً دائماً فسنستجوب رد على أسفلهنا فهذا يتسبب سبباً ما للناقشة التي يلزم أن نعود أمام المجلس . وأما ما يطلب من حضرة المندوب فلا يصح أن يتجاوز القواعد الأساسية والمبادئ العامة الخاصة بوجهة نظر الوزارة ، وهذا الوضع سيكون منا مقنع وغير مقنع ، فالقمتن يؤد الوزارة ، وغير القمتن له أن يستجوب للمقرر أو تمثيل الوزارة عند ما ينظر المشروع بصفة عامة .

إن بجنتا المشروع يتناول ثلاث خطوات : الأولى تعهيدية ، والثانية مناقشة اللجنة ، والثالثة طرحه أمام البرلمان .

فلذا ما لبثنا هذه الطريقة فأتانا أن نتمم بالسرعة والدقة التي نفضلها في بحث المشروع ، وليس من حسن السياسة أن نجعل حاجتنا دائماً منصبة على الاستسلام عن كل شيء من مندوب الوزارة وأن نناول عليه في كل ما نريد .

حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل : - إلى أعرف إذ جعلت اللجان سرية ، وأظن أن ما أدل به حضرة النائب المحترم السيد حبيب يرى

أنني أريد تمام التأييد رأي السير ولم يكونك القاضي بأن أحسن عمل يجعل لصيد النهر في المرحلة الحالية إنما يكون بتطية نهران أسوان وإنشاء نهران جبل الأولياء الباطي ، وهذا من الوجهة الفنية ولا أي غبار عليه في الحقيقة .

إن الفوارق الجوهرية التي بين المبرورين تنصب على أن المشروع الحالي يسحب خسائر فاحشة لسكان مديرية النيل الأبيض في نظير السير ولم ويكونك الذي يموله على رأيه كثيراً باعتبار أنه جاب تلك المناطق ، وهذا يستجيب حتماً زيادة في التوضعات ، كما أن هناك اعتراضات فيما يخص زيادة الفاقد بسبب التبخر والتشرب عندما يزيد المسطح الملامس بمحوض التخزين ومن المسلم به أن الفاقد في أسوان أقل منه في حوض النيل الأبيض نظراً لطبيعة الوادي في الكلايين ، فالبحر شقيق وبحري بين أسوان وحلفا بلطاف ما هو قبل الخروط من اتساع وفرطته تلعب بالكثير من المياه عند التخزين على المنسوب الحالي ، وإذا كان مقدار ما كان يخطر كسبه من نهران جبل الأولياء الحالي هو ٣٣٠٠ مليون متر مكعب ، فلا نكسبه بالربايع الحالي يزيد على ذلك ، وبهذا لم نخسر من ناحية كمية التخزين شيئاً بل عوضنا بالزيادة في هذه الكمية ما فات على البلاد من فوائد في السنين الماضية منذ نشأت فكرة التخزين في المرحلة الثانية .

وأظن أن من محاضراتي السابقة يتضح أن هذه الزيادة في التخزين ستعقب بها الزيادة الحالية ، الأمر الذي لم يحسب حساباً بصورة واضحة قبل سنة ١٩٢٨

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - جاءه فمذكرة وزارة الأشغال العمومية ...

الرئيس - أوجه نظر حضراتكم إلى أنه يحسن أن يحتفظ السائل بعد إجابة حضرة المندوب بوجهة نظره إلى أن يأتي دور المناقشة العامة .

حضرة النائب المحترم محمد زكي صالح بك - إني وضعت أسفلي كتابة وأعطيتها لحضرة المندوب .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - إن المسألة مسألة استيضاح واستنهام وإلى أردت انتهاء الفرصة بوجود حضرة مندوب الوزارة لكي أوجه إليه ما أريد من أسفله .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - إذن ماذا ترك حضرة النائب المحترم المناقشة العامة في المشروع ؟

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - إنما أردت الاستيضاح عن بعض نقط متخمين على إجابة حضرة المندوب .

حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل - أرى أنه إذا اقتصر على السؤال والإجابة عنه من غير أن يفتح السائل فإن هذا يؤدي إلى أن يبين سواء بدون اقتناع أيضاً ، وهذا يقضي إلى الحرية ، وليس ذلك من مصلحة المستجوب ولا من مصلحة وزارة الأشغال العمومية ، أما إذا استمر السائل في أسفله حتى يفتح في ذلك مصلحة لنا جميعاً ، لأن الاضطرار الذي لا يوجهه الآن سيوجهه فيما بعد فلا يجد منا فيما يرد عليه .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكي — جاء في مذكرة وزارة الأشغال العمومية صفة ٢٩٩ أن البلاد قد حلبة إلى عشرين مليارا في أشهر الصيف من أول يناير لغاية يونيو، وأن الخزان للملح لأسوان وتخزين جبل الأولياء الرطابي لا يكادان يلبان نصف المطالب المائية المستقلة، وجاء بها أيضا بالنص "وإذا كان رجال الري قد قدروا حاجة البلاد في مرحلته التالية بـ ٣٢٠ مليون متر تضاف للهر عند أسوان في سنة ١٩٢٠، فلا شك أن الوقوف عند هذا الرقم أو محاولة إقصائه في سنة ١٩٢٩ إنما هو تعطيل لمراقب البلاد وشل لحركة تقدمها".

إنني يستنتج من ذلك ومن التجارب التي رأيتها البلاد في يتعلق بخزان أسوان الذي هو مرتين دليل قاطع على أن كمية المياه التي يخزنها خزان جبل الأولياء المثل في لصالح مصر وفلسطين. وأما مسألة التوزيعات ومسألة حوض النيل الأبيض فتاثيرات كما فهمنا من حضرة المندوب في محاضره لأن الخلق المكتسب من الماء لا يجوز زيادته أو إقصائه عليه. لهذا ولصالح مصر أرجو من حضرة المندوب أن يوضح لنا هذه النقطة.

حضرة المندوب — إن حقا في الماء المباع طبقا لبرنامج سنة ١٩٢٠ قدر عند أسوان بـ ٣٢٠ مليون متر مكعب، في حين أن السياسة الحالية ترمي إلى أن يكون هذا الحق نحو ٤٠٠ مليون متر مكعب، وبذلك تكون قد اكتسبت من الماء المباع الفرق بين الاثنين، فاكثافا الآن بخزان جبل الأولياء الرطابي لم يفقدنا حقا ولم نجد من مطامع في التوسع الزراعي بعد أن تمت فيها لجنة بباريس سنة ١٩٢٩ إمكان تلبية خزان أسوان من الناحية الانشائية (أي البنيائية).

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكي — مازلت أكرر أن كل زيادة في كمية المياه المخزونة في لصالح مصر، وإلى أحراف أن خزان أسوان هو حق اكتسابه فلما لا يكون لنا هذا الحق في خزان جبل الأولياء العالي؟

حضرة المندوب — ألفت نظر حضرة العضو المحترم إلى أن التخزين تستقيم مراحل داخلية في البلاد. إننا نطلع في التخزين بأكبر ما نجحت إليه، إذ إننا نشغل في منطقة السدود التي ستر طينا أضواء ما يخزنه جبل الأولياء الذي هو خطوة ابتدائية نكتفي بها الآن نظرا لما تقتضيه الحاجة الاقتصادية ولأنها تنفق مع مالدنيا من الترع والمصارف. وأخيرا نريغتك في وضع اليد على الماء المباع تكفينا عما نأمله، فأذا أنشئ خزان البريت مصرنا عليه الأموال الطائلة فلا يمكننا الاستغناء به في حالتنا الحاضرة.

وهل لي أن أقدم من جملة اعتراضات حضرة النائب المحترم أنه من أنصاف تخزين جبل الأولياء العالي؟

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكي — لا يمكن أن أصرح بذلك، وسأكتب مذكرة بما أريد الاستعانة به.

حضرة النائب المحترم ابراهيم دسوقي أباطه — في سؤالان:

(١) فهمنا من المحاضرات السابقة أن تلبية خزان أسوان يحمل ماء النيل كليا لري الأحيان التي تربع في الوقت الحاضر بل تريد. فما هي الأسباب

إلى أنه أصبح من المفروض وجود حضرة المندوب بيننا في كل مناقشة أو أخذ رأي، وهذا يخالف الواقع. وإنما طلبنا حضرة المندوب كان لمناقشته واستيضاح ما نحن عليه. على أن جلسنا متكون بعد ذلك سرية للتأقشة فيها بيننا، ومن أجل ذلك يجب أن نستفيد فكرة الاستمارة بحضرة المندوب في كل ما يتعلق بمناقشتنا الخاصة.

وكل ما في الأمر أننا الآن أمام تصفية مباحثنا التي تحتاج فيها إلى رأي حضرة المندوب، حتى إذا ما حان وقت مناقشتنا الخاصة تكون قد أتممت دراسة المشروع على أساس صحيح.

حضرة المندوب — أوافق على وجهة النظر التي ذهب إليها حضرات النواب المحترمين ابراهيم دسوقي أباطه ومحمد فهم القتيبي وحسن محمد اسماعيل وأبدى استعدادي الكامل لكل مناقشة يراد منها زيادة في الاستيضاح والتوضيح المطمئنا لقولكم على المشروع، ولا أضيق إزاء ذلك بوقتي ونفسي، ولكن أرى أن نضع لأضيقنا خطة واضحة نسير عليها فلا نخرج منها، إن المشروع نواحي متعددة، فنية، ومالية، واقتصادية، وميسية.

أما الناحية الفنية فتتقسم إلى قسمين: قسم يتعلق بالمبادئ، وقسم يتعلق بمحوض التهر، خزانات، وأطنان وأنظمة المياهات التشريعية بتتبعي تشايرها وهاتفه أعضائها لا تستطيع مطلقا المخول في التفاصيل الفنية، ومطالبة هذه المياهات بذلك إنما هو في الواقع ظلم لها ونسجها بها من وطنيتها الأصلية. إن الناحية الفنية كتبت في السنوات الأخيرة بحثا ودراسة، وأرى ذلك لحضراتكم أن وزاراتكم لم تتقدم خطوة واحدة فيها إلا بعد استشارة الخبراء الماهلين وبطلب الألف من الأموال في هذا السبيل لأطمئنان رجلكم.

لذلك أرى أن الخطوة الأولى أن تتفكروا في بحثكم بالمبادئ العامة، فهو التي تستطيع الحكم عليها بسهولة فتضمنون أمام أعينكم: ما مصر مثلا في حاجة إلى التخزين من الوجهة الزراعية للصرقة؟ فإذا ما التفتتم بأرقاى وما أدليت به أثناء محاضراتي فأني أظن أن حضراتكم توافقوني على مبدأ كهذا، وقد تجملون أيضا بحثا آخر هو ما إذا كانت مصر في حاجة إلى التخزين وتخزين أسوان للملح لا يكتفي بهل هناك ضرر من التوجه إلى السودان للتخزين فيه؟ وهذه مسألة قد تكون فيها نواحي سياسية لكم أن تتجسسوها، مثل هذه المبادئ العامة هي التي يحسن أن توضع أمام حضراتكم وتناقش بتطويل وبصدر رحب، أما المناقشة التفصيلية الدقيقة الخاصة بالتخزين، كان تحتاج معمولا إلى تخزين ٥٠ مليارا أو أكثر أو أقل، أو أن الأساس يوضع من سميت أوجرا نيت أو خروسان فهذه مسائل ليست من وظائفكم. وأظنكم توافقوني على أن المخول في هذه التفاصيل قد يكون فيه شيء من الغرور، فضلا عن أن ضميركم القضائي لا يطاقكم على الحكم بأطمئنان من الوجهة الفنية على هذا المشروع.

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — لا يحسن أدب نضج وقتنا في تفصيلات فنية بحثة خاصة بالأرقام مثلا.

الرئيس — كل ما أرجوه أن نوزج في أسئلتنا اقتصادا للوقت، وإلى لحضراتكم.

أخذ الرأي (فراقت الأظلية على الاستيضاح).

نيج حادى وملحقاتها ، وقد تم هذا المشروع ، و ٣٠٠٠٠ فدان في شمال الدلتا - وأن الجارى الكبير الخاصة بتغذية هذه المساحة يمررى العمل الآن كما تجرى أعمال الصرف بما لفت النظر إليه بتوسع في الحاضرة ، وأبنت أننا أننا قناطر لجميع حادى وملحقاتها وصرفنا فعلا أربعة ملايين من الجنيهات كما صرفنا نحو ثلاثة ملايين ونصف مليون من الجنيهات على الأعمال في شمال الدلتا ، كما أبنت أيضا أن المصاريف اللازمة لتقوية القناطر الكبرى بين إسمنا والدلتا لا يجب تحميلها على هذا المشروع لأنها ستبقى على أية حال .

أما المصاريف المباشرة التي يستلزمها إنشاء جبل الأولياء بالذات لتحويل هذا القدر من المياه أو إصلاح هذه المساحة في الشمال فلها لا تعدو إلى خمسة الملايين ونصف الملايين من الجنيهات موزعة على عشر سنوات كما هو وارد تفصيلا في البرنامج الخاص بأعمال مصلحة لى العشر السنوات القادمة .

حضرة النائب المصطفى إبراهيم دسوق أياطه - الذى أنهى من إجابة حضرة المتدوب أى لم أكن بقطعا تماما أثناء إلقاء محاضرته ، والمحقيقة إلى أصعبت إليها كل الإصغاء وتجنبنا جيدا ، ولذلك في سؤالى له الآن استجبتت منه الأسباب التي بنى عليها وجوب سرعة إنشاء نخزان جبل الأولياء (وهى التوسع الزراعى والمبادرة بالحفاظ على حقه الارتفاق أى المساء الجاه) وكنت أطمح في الحصول على أسباب أخرى .

حضرة المتدوب : - أرجو حضرة النائب المصطفى أن يرجع إلى الجزء الأخير من محاضرتى ، وإلى أمده يسط القول في هذا الشأن بالجلسة القادمة إذا أراد .

ولى ملاحظة خارجية عن الموضوع ، وهى أنه لرة الثانية نشرت إحدى صحف المعارضة أقوالا وبيانات خاطئة في جعلها وفى تفصيلها فما يتعلق بى وقد قرأت اليوم في إحدى جرائدنا ما يؤخذ منه أنى تناولت أشخاص المعارضين لهذا المشروع بالتيل منهم دون أن أعرض لأرائهم ، وحضراتكم خير شهود على بصدقنا الزعم من الحقيقة .

لذلك أعلن أسفى على تسرب مثل هذه الأخبار الكاذبة .

حضرة النائب المصطفى حسن محمد اسماعيل : أقترب تكذيب هذا الخبر ، وأن تحول اللجنة حضرة صاحب العزة رئيسها بذلك .

الرئيس - هل توافقون على أن يكون التكذيب عن طريق رئاسة المجلس ؟ (موافقة عامة) .

الرئيس - هل توافقون على أن تكون الجلسة المقبلة يوم الاثنين المقبل ؟ فوافقت اللجنة على ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة ١٥ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح يوم الاثنين ١ أبريل سنة ١٩٣٢

السكرتير المرفوع السكرتير الكاتب الرئيس
محمد كامل حسن محمد اسماعيل على المتتلاوى

التي تمثل على أن هناك ضرورة قصوى عاجلة لإنشاء نخزان جبل الأولياء الآن في هذه الضائقة الشديدة بقطع النظر عما سمعناه من حضرة المحاضر عن وجوب إخراج السيق في الحصول على شبه حق ارتفاع تحفظ به حقوقنا تجاه السودان الذى تعتبر جزءا من مصر ؟

(٢) ألا يكلف إنشاء نخزان جبل الأولياء نخزانة الدولة مصاريف جسيمة مطلقا غير أربعة الملايين ونصف الملايين من الجنيهات مع فرض أننا لا نخيل في الحالة الحاضرة بناتنا إلى توسع زراعى جديد ؟

حضرة المتدوب - الواقع أن حضرة النائب المصطفى إبراهيم دسوق إياطه أجل في سؤاله الأول ونظيفة نخزان جبل الأولياء ، والضرورة التي تدعو إلى التسجيل بـ . والأسباب هى :

١ - علمهم حضراتكم مما تلى من المحاضرات - ووافقنى عليه حضرة الأستاذ في نص سؤاله - إن نخزان أسوان المحلل لا يكاد يكتفى إلا لاستكمال الاحتياجات الحالية للزراعة المحضرة مع توسع يسير ، والاكتفاء به يطل علينا الكثير من الفوائد المنتظرة من وراء الأعمال التي تمت أو يمررى العمل فيها الآن ، وقد صرفنا عليها الملايين ، وسبق أن أشرت إلى هذه الأعمال وأجلتها في الحياض المنزلة ، وفى قناطر نيج حادى وملحقاتها ، وفى شمال الدلتا مما تكلفنا حوالى تسعة ملايين من الجنيهات ، صرفت فعلا على أساس التخزين في الخزانين .

٢ - نظرا إلى الزيادة المطردة في عدد سكان البلاد مما يقدر بمجراوى مليون نفس كل عشر سنوات فإن ذلك يدعو إلى قيام سياسات ثانيا أن توجد المكان والزرق لهذه الزيادة المطردة ، وقد سبق أن أشرت إلى أن القول بالأجاء إلى الميزان الصناعى لتحقيق هذا الغرض لا يكفينا مطلقا ، وأن مصر تستظل بلا زراعية أولا وبالثبات .

٣ - أما فيما يخص بما أشار إليه الأستاذ من أن الحق إنما يتقرر بالسبق ، واحتمال حل مثل هذه المسألة بمفاوضات سياسية ، فأتى أخشى أن أقول إن اتفاقية مياه النيل إنما قامت على أساس حاجة السودان إلى التوسع الزراعى ، فإذا ما قرعتم حضراتكم عدم الحاجة إلى هذا الخزان نظرا للظروف المالية الحالية فأتى أخشى أن أقول إنه لا يوجد تشريع يمكن الاستناد إليه في حفظ هذا الحق ، بل أستطيع أن أصارحكم بأن الاتزامات الواردة في الاتفاقية تسمى من حيث كية المياه نهاية سنة ١٩٣٦ ، ولست أدرى ماذا سيحدث بعد تلك السنة .

ونأيما لرأى الأخير ألقت النظر إلى الفقرة الواردة في تقرير لجنة مياه النيل لسنة ١٩٢٥ بالصيغة ١٧ المتضمنة بأن نظام الرى من نهو النيل فى مجتهه سينتاره البحث في فترات متقطعة طبقا لما ينشأ من حاجيات البلاد الواقعة عليه .

أما الدرد على السؤال الثانى فأرجو أن تعلموا حضراتكم أن نخزان جبل الأولياء ميسمته منه ٢٥٠٠٠ فدان من المساحة التي تحكم بقناطر

محضر الجلسة التاسعة

(٧) إذا صح أن تزان جبل الأولياء يعطى مصر ملايين ١٠٠ مليون متر مكعب في أسوان فعلا يمكن إيجاد مشروع داخل القطر المصري يعطى هذا المقدار ؟

(٨) ما هي الكميات التي سيرزنها سنويا من المياه بأسوان ابتداء من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٣٠ إذا ما بدأ بالتخزين على منسوب ٩٠ أى خلف الخزائن ؟

(٩) هل يمكن إعطائه بيان عن متوسط تصرف النيل الطبيعي عند أسوان في خلال ثلاثين عاما قبل سنة ١٩٠٣ وثلاثين عاما بعد سنة ١٩٠٣ وذلك عن المدة من أعلى نقيز لآشوايه ؟

(١٠) هل يمكن فيها تخزين المياه في أسوان على منسوب ١٢٣ أو ١٢٢ ؟

(١١) هل يمكن إعطائه بيان في من كميات المياه الممكن اقتصاصها إذا تم تعديل لتحات الري والصرف وإشياء الجنايات ؟

(١٢) هل السودان الحق في الانتفاع بشيء من مياه النيل بسبب بناء تزان جبل الأولياء أولا ؟

(١٣) هل يمكن وزارة الأشغال العمومية أن تقدم تقرير محمود حتى يك الذي كان حينا كعضو بجمعية وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٢٩ لبحث تقرير لجنة مياه النيل سنة ١٩٢٥ ؟

(١٤) جاء في خطاب السيد سليم ولوكوكس "أن ما تم من إسكان مله تزان أسوان على منسوب ٩٠ يجعل في الإسكان مله تزان أسوان وادي الريان مما ، وهو يرى أن الخزان في وادي الريان بدل تزان جبل الأولياء أول وأصلح . فما رأى الوزارة في ذلك ؟

(١٥) حصل لي أن أحرف رأى وزارة الأشغال العمومية في البيانات الآتية :

تكاليف	سنة
٨٠٠٠٠٠٠	٢٢٠٠
٤٥٠٠٠٠٠	تكاليف
٣٥٠٠٠٠٠	ملحقات

ضبط النيل

سنة	بحيرة البرت
١٢٣	٢٠٠٠٠٠٠	٤٤٠٠٠
		(٢٤٠٠٠)			
تسا...
١٢٩	١٥٠٠٠٠٠	٧٠٠٠
		(٤٠٠٠)			

تقرير حتى يك

تكاليف	سنة
٤٧٠٠٠٠٠	٧٥٠٠

اجتمعت اللجنة في الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ من صباح يوم الاثنين ٤ أبريل سنة ١٩٣٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك وسكريرة حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرير النائب، وطاوة حضرة هادي لافدي سكرير اللجنة للمؤلف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقي باشا ، ابراهيم زكي ، أحمد رشدي ، حسن محمد اسماعيل ، محمد حافظ رمضان بك ، محمد زكي صالح بك ، محمد عزيز باشا ، محمد فهم القبي ، محمود عباسي بك ، مصطفى مانتف بك ، السيد حبيب .

واحتد حضرة النائب المحترم مصطفى صدق .

وتعجب حضرات النواب المحترمين : أحمد أبو الفرج ، محمد حسن ، مصطفى محمود الشورجي .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوي أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إلى دردت الموضوع جيلا وأراني - إنعاما ليحي - في حاجة إلى طلب بعض بيانات من وزارة الأشغال العمومية ، رعا أغشنا عن توجيه كثير من الأسئلة وهي : (١) احضار الرسوم والمقاييس والتصميمات النهائية التي اعتمدها وزارة الأشغال العمومية أساسا لمشروع تزان جبل الأولياء ؟

(٢) ما هي مساحة الأراضي التي تضررها المياه بمحوض النيل الأبيض بسبب تزان جبل الأولياء في حدود التخزين على منسوب ٣٧٧ مترا و ٢٠ سنتيا ولم تكن تضررها تلك المياه من قبل بفعل الفيضان السنوي ؟

(٣) قدم معالي اسماعيل سري باشا وزير الأشغال العمومية السابق تقريرا إلى سمو الخديو السابق سنة ١٩١١ يقول فيه إن إنشاء الصرف في السودان يمكن ظاهرا بواسطة حفرة تعمل تحت تزان جبل الأولياء وتصرف في وادي "مقدم" فهل يتضمن مشروع تزان جبل الأولياء المالح هذه الطريقة للصرف مياه الجزيرة ومحوض النيل الأبيض ، وهل مشروع الصرف السالف المذكور تمت إمكان عمله من الوجهة الفنية ، وهل وادي "مقدم" يصلح للصرف فيه ؟

(٤) هل يمكن إعطائه بيان وفي في يؤيد قول وزارة الأشغال العمومية بأن مله تزان أسوان مع تزان جبل الأولياء ، فيشل مرة كل تسع سنوات ؟

(٥) هل يمكن إعطائه بيان وفي في يظهر منه إمكان مله تزان أسوان وتزان جبل الأولياء معا في مثل سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ على أساس مطالب مصر الحالية ؟

(٦) إلى أي مدى يمكن منع مياه النيل الأبيض عن مصر إذا ما بدأ في مله الخزائن في أول فبراير ؟

المباحث وقررت الحكومة تلبية خزائن أسوان ودمدتم بمشروع جبل الأولياء الواسط لحضراتكم باعتبار أن المشروعين مما يمدان البلاد بأكثر مما كان ينظر من جبل الأولياء العالي من ناحية كمية المياه المخزونة .

ويشير حضرة النائب المحترم إلى أن أضرار الخزائن العالي احتمال انتفاع السوانيين منه، الأمر الذي لا يعارض فيه، ولم يكن هذا السبب داخلا في حساب الأضرار الفنية أو المالية التي تلحق بمصر من وراء المشروع العالي .

أما القول ببناء الخزائن على فكرة التعلية في المستقبل فقد وفيها حقها من البحث في الحاضرة، وأرجو الرجوع إلى صفحة ٥٤ منها، وأزيد على ما تقدم أن تمسك ببناء السد بحيث يمكن إضافة مبان عليه في المستقبل لا تتكلف الخزانة أكثر من ٧٤ ألف جنيه في هذه العملية بالذات .

ولست أستطيع الإجماع من الوجهة الفنية بما إذا كانت هذه التعلية لازمة بعد عشرين أو ثلاثين سنة أو غير لازمة، وحالة التبرك متكون قطعاً غير ماض على الآن بعد إنشاء قناة السمود والخزانات العالية، لذلك قلنا بهذا الاحتمال البال على جد النظر .

السؤال الثاني

قلت إن السير ولكوكس هو أول من فكر في عمل خزانات على النيل وعمل في ذلك عاضرات سنة ١٩١٣، وقلت إن سري باشا اقترح سد جبل الأولياء لمصر وسد سائر السوان ووافق مجلس الوزراء في سنة ١٩١٤ . فلماذا صارع السير ولكوكس عقب ذلك مباشرة وانتقد المشروعين . وهل حقيقة كتب لثورة على باشا في سنة ١٩١٦ بأنه يعارض في عمل السدين ويقترح عليه باختيار رئيس الوفد الرسمى لمفاوضة بينا وبين الحقان أن يطلب امتداد سدود مصر لغاية أير حد لأن هذه المنطقة من أحسن بقاع العالم في التخزين لوجود مخزون هائلة فيها حول الشاطئين وكان قد كتب قبل ذلك لمستشار الأشغال سنة ١٩١٩ بأن عمل الخزائين عند جبل الأولياء وصغار صغار السدود في مصر - فإن كان قد كتب لك فكيف يقول الوزارة في مذكرة كتبها إنها لحقت أربعة مواقع يجب حلفا والشلال السادس فلم تجد من بينها ما يصلح للتخزين . وإنما كانت معارضة السير ولكوكس هي من الخزائن العالي بدون تلبية خزائن أسوان كما قلتم ، وأنه الآن مواقع على الترتيب الأخير فإن اعتراضاته الأولى ظاهر أنها للأسباب السياسية أكثر منها فنية .

الرد

قلت إن السير ولكوكس وافق في سنة ١٩١٣ على خزائن جبل الأولياء الواسط وكذلك في سنة ١٩١٩ وهذا مبسوط في كتيبه المنشورة ، فانتقاده لمشروع جبل الأولياء العالي في سنة ١٩١٩ لا ينصب بطبيعة الحال على مشروع اليوم أما أنه غير رأي في هذا المشروع أو في ذلك فمستغنون عليه من جوابه المفتوح لوزير الأشغال والطبوع في أبريل سنة ١٩٢٣ والذي سأتناوله بالكلام .

وقد كتبت أحد الزلازل يترجمه وصورة مراقبة لهذا وليس من شأني أن أسبق استنباذكم بعد الظروف على رأي جنابه ، أما أنه اقترح تمثيل حدود مصر السياسية لامكان مصر التخزين فيما بين حلفا وأبي حد فإشارة لا شأن

حضرة المتدوب - سأجيب عن طلبات حضرة النائب المحترم بعد حافظ رمضان بك في جلسة مقبلة . أما الأسئلة التي يسببها إلى كل من حضرة النائبين المحترمين بعد زكي صالح بك، وعلدها مشرة أسئلة ، وأحمد رشدي ، جدها ستة وعشرون سواليا ، فإني سأجيب عن الأسئلة الأولى في هذه الجلسة ، ثم ألقى بالكلام على كتاب السير ولكوكس ولكوكس باعتبار أنه وصل إلى حاملة وزير الأشغال العمومية ، وبالسبب لأحكام حضراتكم به وقد تناولته بالكلام .

حضرة النائب المحترم بعد فهم القيمي - في سؤال أريد توجيهه إلى حضرة المتدوب، وأرجو الإجابة عنه ونصه :

"أليس من المصلحة الابتداء بتعميم مشروعات الصرف في الوجهة البحرية حتى تنفذ الأراضي من عملية الرخ التي سببت ضغط غلة الفئدان ؟ وهل يتكرم حضرة المتدوب بإجابتنا عن مقدار المال اللازم لمعالجة الصرف الذي يتبرهن من أمهات المسائل الحيوية لغوية تربة الأراضي المخرقة ؟ وهل خزانة الدولة تسمح الآن في هذه الأزمات الطاحنة بالمشروع في بناء خزائن جبل الأولياء مع العلم أننا لم نتمكن قط القائدة المرجوة من تلبية خزائن أسوان ؟ وهل مصر تستفيد لخطر عاجل تستدعيه ضرورة تصوي في الإسراع ببناء خزائن جبل الأولياء ؟

حضرة المتدوب - سأبدأ بالإجابة عن أسئلة حضرة النائب المحترم بعد زكي صالح بك .

السؤال الأول

قلت إنك عارضت مشروع خزائن جبل الأولياء في سنة ١٩٢٠ لأنه غير المروض اليوم وأنه لو كان المروض هو المشروع العالي لما وافقت عليه . ويهم من هذا أنك تجزم بعرض الخزائن العالي حتى بعد تلبية خزائن أسوان وعمل قناطر لجميع حادى وتقرير هوية الشاطئ . على أن مذكرة وزارة الأشغال (ص ٣) تبين أن المشروع مؤسس على حساب الخزائن العالي وإن كان ثبائا سيكون على حساب الخزائن الواسط، وقلت في الحاضرة أن الغرض من ذلك هو الاحتياط للمستقبل في حالة ما يراودك عليه . فما هو الضرر من الخزائن العالي غير احتمال انتفاع السوانيين منه الذي لا يعارض فيه . وهل هذا الضرر يمكن اعتدائه مستقبلا حتى يجوز عمل التعلية ؟ وإنما كان هذا السد سيكون في المستقبل بصفة قنطرة مولاة بين مشروعات أطلى الفرض وبين سد أسوان وهذا لا يسلط أن يكون هالبا ، فما هي الحكمة إذن من تأميمه على المتدوب العالي وتكليف الخزائن معارضه أكثر بدون موجب .

الرد

سبب التفكير في الخزائن العالي في سنة ١٩٢٠ هو :

أولا - الرغبة في زيادة الماء المخزون لاستفادة مصر منه ، والثاني - رغبة في حمايتها من الفيضانات العالية . وبعد أن وجهت الاعتراضات الجمة لخزائن العالي وبخصوص تلك الاعتراضات التي أجادها صدر ديوي ذكرت الوزارة في الاكتفاء بالخزائن الواسط ، وفي المقرر الصوت الأجنبي تطورت

لثام اليوم، وأما وزارة الأشغال للشلالات الواقعة بين حلفا والخرطوم من حيث صلاحيتها للتخزين فمسألة سابقة لسنة ١٩٢٠ سنوات عديدة ومذكورة بتقارير وزارة الأشغال ومشار إليها من أيام جابرتي، وأذكر أن السيد سليم نفسه قال إن كل شلال ينقسم بحجز نصف مياهه، ولست أرى ما هي الفائدة في بناء ثلاثة خزانات أو أربعة لاحتطائكية لأزيد على ما يريد لما من خزان واحد، أما السيد سليم موافق اليوم أو مخالفه واعتراضاته فيه أو سياسية فليس من شأني الإجابة عنها، وفي مذكرته الكفافية .

السؤال الثالث

قلت إن في سنة ١٩٢١ عارض معالي شفيق باشا الوزير في عمل سد جبل الأولياء قبل تدبير المال لقوية الفعاطر وإجراء الأعمال المقترحة على الخزان وكذلك قبل إتمام المفاوضات السياسية وأن مجلس الوزراء أقره على ذلك - فلما كانت ملاحظاتهم السياسية وقتها وهذه الملاحظات زالت الآن ؟ ولماذا فكر شفيق باشا وقتها في أمر عملية خزان أسوان بعد أن أوقف سد جبل الأولياء ؟ وهل ذكر العملية أو سد جبل الأولياء في تقرير لجنة سنة ١٩٢٥ منتهى أنها ترى أن أحدهما يفني عن الآخر ؟

الرد

يلتزم من نص قرار مجلس الوزراء أن الاعتبارات التي حلت في سنة ١٩٢١ على وقف العمل في سد جبل الأولياء ترجع إلى الظروف المالية يومئذ، وترجع إلى الموقف السياسي وانتظار نتيجة المفاوضات بين مصر وإنجلترا كما هو مذكور صراحة بقرار المجلس بالمحاضرة صفحتي ١٢ و ١٣ ، أما لما فكر شفيق باشا في سنة ١٩٢١ في عملية خزان أسوان بعد وقف العمل في جبل الأولياء فنظرا إلى علمه الأكيد بحاجة البلاد إلى زيادة الماء المخزون، كما أظن أن السبب المباشر في وضع هذه المسألة موضع البحث يرجع إلى اقتراحات السيد ولم ولكوس المذكورة وبخاصة بتعليق هذا الخزان، أما أن لجنة سنة ١٩٢٥ ذكرت أمر التعليق أو سد جبل الأولياء على أساس أن أحدهما يفني عن الآخر فغير صحيح إذ لم تشر اللجنة المذكورة إلى التعليق ، أما الإشارة إلى ذلك فقد وودت في تعليق حمادة عثمان محرم باشا على تقرير اللجنة وهو عند الكلام على زيادة الإيراد قال إما بواسطة التعليق أو بالخزان، وموقفه طبيعي يومئذ إذ لم تكن الحكومة قررت بوجهها شيئا بخصوص ذلك .

السؤال الرابع

قلت إن لجنة سنة ١٩٢٥ قررت أن يزداد الجزيرة من النيل الأزرق ١٢ مترا في الثانية سنويا من أول سنة ١٩٢٩ ليصل إلى ١٦٨ مترا في سنة ١٩٣٥ ويظهر لي أنه تدل في الاتفاقية إلى ١٢٦ مترا في الثانية لغاية سنة ١٩٣٦ فهذا فعل أسمى ما يأخذه السودان من النيل الأزرق أو أنه قابل للزيادة بعد ذلك وعلى أي فائدة خصوصا أن اللجنة رأيت أن التوسع في الزراعة بالجزيرة يكون على مقتضى الحاجة المخزون وأن الحكومة المصرية اعترفت بأن تصميم السودان يحتاج إلى مقدار أعظم من الماء وأن مصر مستعدة للاعاقق على زيادته (ص ٢٦) .

والأ يزال من الحق المكتسب السودان أن يروى أي مساحة بالأكلات في زين الفيضان كصريح جابرتي سنة ١٩٠٥ . وهل حقيقة أن معالي سري باشا أقترح سنة ١٩١١ عمل السدين ذكر أن سد ستر يمكنه أن يروى لثام ٣ مليون فدان ريا صيفيا تصرف يوميا ٤٥ مليون متر مكعب ليس لما ملبا إلا النيل الأبيض فتسد مياه مصر وأقترح عمل بحارة تحت النيل الأبيض إلى وادي المقدم في الصحراء ليقرب مياه صرف أرض الجزيرة فان كان هذا حقيقيا فما الذي تم في الاقتراح المذكور وما رأى حضرتك في الأمان وفي المستقبل - وهل ٢٠ ألف فدان المقرر ريا صيفيا موجودة في قطعة واحدة أو بجملة قطع . من الذي يراقب عدم زيادتها ؟ وهل هذا ميسور ؟

الرد

أما أن السودان سيصبح زيادة على ما هو معترف بحقه فيه أولا سيصبح في المستقبل فأمر لا أستطيع الكلام عليه، والاتفاقية تتصل على ضرورة الاتفاق مع مصر قبل سحب أي زيادة . أما أن تصميمه يحتاج إلى مقادير من المياه أعظم مما كسبه الآن فصحيح وهذا صريح بما يتم الاتفاق عليه في المستقبل. أما أنه لا يزال السودان الحق في أن يروى أي مساحة بالأكلات والفيضان فغير صحيح وتقرير لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ تناول هذه النقطة، وغير صحيح أن سري باشا قال إن سد ستر يمكنه أن يروى ٣ مليون فدان ريا صيفيا . أما ٢٠ ألف فدان المقرر ريا صيفيا فيمضاه واقع ضمن مشروع الجزيرة والبعض الآخر الذي يروى بالطلقات خارج عنها وكية المياه محدودة بقوة الطلقات . أما صرف الجزيرة من النيل الأبيض فالاجابة عنه في أسئلة الأستاذ حافظ رمضان بك هنا التكرار .

السؤال الخامس

إذا فرضنا أنه رؤى عدم ضرورة تحويل الري الحوضي إلى صيفي بعد الآن للحفاظ على أراض تصلح للحبوب . فهل ترون أن المقدار الزائد من التعليق يكفي للاصلاحات المطلوبة بالأخص خصوصا أن مساحة القطن أخذت بالتقصيل لا يصح لمصر أن تعتمد على القطن وحده كما قلتم بحق المحاضرة والواجب الأكار من المحصولات الأخرى وما هو تفسير ما قيل في مذكرة الوزارة سنة ١٩٢٩ إن مل، خزان أسوان وجبل الأولياء يصب في سنة من تسعة مع أنه قيل في مذكرة سنة ١٩٣٢ إن خزان جبل الأولياء يسيل مل، خزان أسوان في مثل تلك السنة الصعبة .

وهل حقيقة أن اللجنة الدولية قالت بإمكان تخزين ٥٣٨٠ مليونا بخزان أسوان بعد التعليق وأن تستمر موريس والسيد ولكوس أشارا بإمكان حجز ٦٠٠٠ مليون لا ٥٥٠٠ مليون كما تقول الوزارة بمذكرتها .

وهل حقيقة أنه لو عملت جنائيات للترع الرئيسية وعدلت خدمات الري والصرف أمكن توفير ١٠٠ مليون متر مكعب .

الرد

كان برنامج سنة ١٩٢٠ يعنى بتحويل حياض واستصلاح في شمال الدلتا لمساحة تبلغ ٩٠٠٠ فدان تقريبا، أما الزائد من التعليق بعد إمداد الزراعة

من اقتراح ديوى أقوله من اقتراح مكوكاله أو غيره - ولست أنهم الفرض من الإشارة إلى قول مكوكاله عند بيان وظيفة الخزان المالى من إمكان حظه الياء طول السنة أو مدة الفيضان أو مدة التصاريق بعد أن تفرغ من سنة ١٩٢٦ إنشاء قناة السودان بها عليها من قناتل وجسور وأعمال صناعية يستطاع استعمالها ضد مصر بكل سهولة .

السؤال السابع

قلت إن تهوية القناتل ليست من مستلزمات سد جبل الأولياء وإنما مقررة من قبل فعل السيد مكوكاله وسرى باشا لم يقدرا أن سد جبل الأولياء ينقص الفيضان أو مدة الفيضان بمقدار يختلف من ١٩٠٠ متراً إلى ١٧٠٠ متراً وأن تهوية القناتل ضرورة لذلك ، وقد راعى لاهة ثلاثة ملايين جنيه كأن شقيق باشا ، وأيله ديوى ، قرر ذلك سنة ١٩٢٣ ، وأن سعادة صالح خان باشا قال في تقريره للوزير سنة ١٩٢٥ إن تهوية القناتل نتيجة حتمية لإنشاء سد جبل الأولياء ، ونفس مذكرة الوزارة سنة ١٩٢٩ تريد كل هؤلاء .

الرد

السؤال يشكك بطل على أن ما أدليت به في هذا الصدد لم يكن كافياً لتلك الحيل على المحاضرة صفحة ٣٧ لرد عليه .

السؤال الثامن

إذا كان التخزين في جبل الأولياء سيكون على منسوب ٣٧٧,٢٠ وهذا هو منسوب الفيضان المالى ، فهل حقيقة أن المسترديوى قال في تقريره إنه لا ينشأ عنه فرق أرض غير معرضة للفرق ولا قل سكان من يلاهم فاذن ما هو به الضرر الذى يترتب عليه دفع التوضيخ المقدر بالمذكرة (ص ١٢) .

الرد

غير صحيح إطلاق القول بأن التخزين على منسوب ٣٧٧,٢٠ يتفق مع درجة الفيضان ، إذ الواضح من تقرير المسترديوى أن البحث الذى أجرى لتسديد هذا المنسوب تناول منسوب درجة الفيضان في أعلى ستة خلال الخمسين سنة الأخيرة وهى سنة ١٨٧٨

وقد رأى جايه وفاقته الوزارة على أنه يكون منسوب التخزين على درجة الفيضان في مثل هذه السنة الشاذة ، ولكن معنى الوقت وشؤه جبل جديد في مديرية النيل الأبيض لم يتعود مثل هذا الفيضان الشاذ استلزم أن يمتد الصمران على حلقى التهر إلى المنسوب المتأخر تكراره في سنين كثيرة حيث يكون الفيضان عالياً .

وتقدير التوضيحات إنما قام على ما هو تحت نظر المقدرين من الأمر الواقع في السنين الماضية .

ومسألة التوضيحات لا تخف عند حد ما يتعلق بالفيضان المقرر فقط ولكنها ترتبط بوسم الزراعة في السودان إذ اعتاد سكان مديرية النيل الأبيض أن يزودوا زراعة حوضية على حلقى التهر ، فالأرض المنطاة بمياه النيل مدة الفيضان تروى زراعة حوضية كلها تحسرت عنها المياه .

الحالية بجانبها فلا يكتفى إلا لـ ٢٠٠ ألف فدان ، ومهما قصت مساحة الفطن أخذاً بالاحتياجات السائدة في هذا العام فأرجو العلم بأن الفدان الواحد من الأرز ، وهو من المحصولات الصيفية ، يحتاج من المياه إلى ما يقدر ثلاثة أندية أو ٢٠٠ فدان على الأقل من زراعة الفطن في ٢٠٠ ألف فدان أراضها نصف مليون فدان فطن ، أما فرض عدم ضرورة تحويل الرى الحوضى إلى مبنى للآلات من المبوب فمقرض خاطئ لأثر الرى المستديم يتبع فطنه في المبوب قد تزيد في بعض المناطق على فطنه بعض الحياض والذي وقفت عليه من اختياري الشخصى أن جبل المسالكين في الحياض يودون تحويل أراضهم إلى رى صيفى ، بل ذهب الأمر إلى حد أن وقع بعضهم دعاوى انتهت بالصلح بينهم وبين الوزارة على أساس إمدادهم بالمياه الصيفية عند ما تزيد المياه المنزوية ، وأذكر أن مجلس الرى الأهل في سنة ١٩٢٩ عند ما استدعى خير واحد من الخبراء الزراعيين الأجانب والمصريين في وزارة الزراعة واقفهم في هذا الأمر طويلاً ، أذكر أن اتجاههم كان يرى إلى تحويل الحياض إلى رى صيفى ، واشترط بعضهم أن يكون الرى بالغز كذهب البعض إلى الرى بالراحة مع الصرف الجيد .

أما مله خزان أسوان وجبل الأولياء وما ورد في مذكرة الوزارة سنة ١٩٢٩ ومذكرتها سنة ١٩٣٢ فإشارة صريحة على أن مياه النيل ، كما سيتناول الكلام عن سعة نيران أسوان وعن أثر الجائيات وتعديل فصحات الترع والإشارة إلى هذا في أسئلة الأستاذ حافظ رمضان بك .

السؤال السادس

هل حقيقة أن مستر ديوى أشار في تقريره إلى احتمال استخدام جبل الأولياء للضرر بمصر وأنه حتى مع إقامته على المنسوب الواطئ يمكن إنشاء ترع وتركيب سواقي تسيل لأهال مديرية النيل الأبيض رى مساحت واسعة كما يمكن سد أقواله المنخفضات التي تنمرها مياه الخزان ووزارعتها .

وهل حقيقة أن السيد مكوكاله قال بتكاثب ضبط النيل أنه يمكن حجز ماء النيل الأبيض من ١٥ يولي إلى نوفمبر وهى مدة الفيضان - فإن كان صحيحاً ليس يكون بالأولى إمكان حجز هذا الماء طول باقى السنة ؟

الرد

إشارة مستر ديوى إلى احتمال استخدام جبل الأولياء للضرر بمصر صحيحة كما يمكن استخدام سائر ما يمكن أن يخلق الضرر بمصر لغيره من السنين فيما لو اشتمت في حرب مع دولة أخرى ، وقد سبق أن أشرت إلى احتمال الضغط السياسى والحربى وما يمكن أن يخلق مصر من أضرار بسبب هذا أو ذاك ، وإنشاء جبل الأولياء في نظرى لن يزيد في هذا الخطر كما أن عدم إنشائه لن يخففه . أ. اقتراح مسترديوى إنشاء ترعة وتركيب آلات رافعة لرى فصيح ، وقد سبق أن أشرت بصراحة إلى أن الاقتراحات التي سبق الإذلال بها منه أو من غيره أصبحت بعد الاتفاقية في حكم الآراء الميتة .

ولعلنا الآن على الأمر الواقع والذي قامت عليه حساباتنا واتفاقنا والذي يرى إلى اختصاص مصر بكل قطرة من مياه هذا الخزان - وما قلته

وعند ما يسد النيل الأبيض في الميسوط تزرع الأرض زراعة حوضية بالطريقة التي تتبعها في مصر عند ري الحياض .

ولما قال السيدولم ولكوكسي بهذا المشروع في سنة ١٩١٣ وفي سنة ١٩١٩ قرر نظرية لا تقلها الآن ، وهي أن نعلم تخريج في أول ديسمبر .

وكان السيدولكوكسي يفترض قنطرة خزان أسوان وملاء من مياه خزان جبل الأولياء ، وتكون بذلك قد حصلت على الفوائد التي تنتج من المشروعين مزدوجين . وهو يرى بذلك إلى تمكين السودان من الانتفاع بالزراعة المبكرة ولكن هذا ليس من مصلحتنا ، إذ أننا نريد مشروعا مستقلا بذاته يكون من ورائه فائدة لنا ، وقد قررت الوزارة أن تكون طريقة التفريغ من هذا الخزان مفارقة لما يشير به السيدولكوكسي وإن تصادف ذلك بعض الشيء مع مصلحة السودان من حيث موسم الزراعة . ولذلك رأيت ألا أقرر الابتداء بالتفريغ إلا عند ما تظهر حاجة مصر إلى الماء وأن تترك خزان أسوان ملوئا فلا تنسح حتى يتم تفريغ خزان جبل الأولياء أولا . وقد عجز النهر الطبيعي من مياهه في شتوي فبراير ومارس بعد حساب ترحيل المياه . ولعل هذا الأساس يجب أن يبنى الخزان ملوئا إلى آخر شهر يناير . ولهذا الاحتياطات كلها كان لا بد من دفع التبعيضات حتى نوضي على نزاع حوض التخزين ما فاتهم .

حضرة النائب المحترم وعبد دوس بك - ففهم من هذا أن مصر تستوفي أولا حاجتها المائية من خزان جبل الأولياء على أن يترك خزان أسوان ملوئا ويستمر كانه احتياطي .

حضرة المندوب - هذا صحيح إذ أن خزان أسوان يستفيد بمائه في زمن الصيف عندما تشتد الحاجة إلى المياه وبخصوصا أن التناقل من المياه يكون أقل ، نظرا لأن حوض النهر أضيق عند أسوان منه عند جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - هل تستطيع وزارة الأشغال العمومية أن تقطع بأن مشروع خزان جبل الأولياء لم يترتب عليه وزن يترتب عليه في المستقبل أية مطالب جديدة للسودان .

حضرة المندوب - إلى أبجته بذلك .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - الذي أعلمه أنه عند ما انتهت فكرة إنشاء خزان جبل الأولياء دارت مفاوضات بين وزارة الأشغال العمومية وبين حكومة السودان بشأن الضرر الذي يترتب عنه والتبعيضات التي يترتب عليها وكان أساس هذه المفاوضات ماليا معضا ، فشككت لجنة تقدير التبعيضات كان من بين أعضائها اثنان من المصريين ، ولقد نتج من وراء ذلك أن رتب حقوق للسودان لم تزل إلى الآن قائمة ، ولا أعرف ماذا يكون أمرا في المستقبل .

كان تشكيل هذه اللجنة بقرار وزاري . وعندما طليت بعض بيانات خاصة عادت الوزارة فصدلت من تشكيلها .

وقد صدر خطاب في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ من حضرة صاحب المال إسماعيل مري باشا إلى السيدجورجي أوتو حاكم السودان السام يقول فيه :

بناء على المصادقات الشفوية التي جرت في مكنتي في يوم الثلاثاء ٥ الجبليري بخصوص التبعيضات التي تدفعها حكومة مصر للأراضي التي تفرق بقبيل خزان جبل الأولياء اختصا على تشكيل لجنة للفصل في ذلك وهي مكونة من المستر دوبريس ومحمد حفيظ وعبد الرحمن علي بك ويسترن أوتو ، وأن المصادقة المشار إليها محررها صورة موقع عليها من مري باشا والسيد أوتو حاكم السودان ، ولخصها أن السيد أوتو يطلب علاوة على التبعيض الحالي من الأراضي ، وضع نظام لري أراضي السودان من الخزان ، ثم قدم بعد ذلك المستر دوبريس تقريرا في ١٠ نوفمبر سنة ١٩٢٥ حدد فيه مطالب السودان عند بناء خزان جبل الأولياء بتخصيرا على :

(١) أن يكون المنسوب ٣٧٧,٢٠ أي كما هو ، وقال إن ذلك يسبح للسودان بأن يري ريا حوضيا ما مقداره ١٣٣,٠٠٠ فدان .

(٢) التصريح بري صيني لمساحات أخرى بالألات الصغيرة .

(٣) التصريح باري بالألات رافعة لمساحات مختارة .

(٤) التصريح بالانتفاع بمقدار ١٠٠ مليون متر مكعب من الخزان للري الصيفي في مركز جبنة .

وعلى هذه القائمة سارت لجنة مياه النيل سنة ١٩٢٦ وعند ما قدم محمود حفيظ بك تقريرا يقول فيه : إن من أخطر ما يكون على حقوق مصر أن يبنى خزان جبل الأولياء مع وجود تلك المطالب ، وذكر أيضا في تقريره أنه لا يمكن مطلقا السماح بري الأطنان من جبل الأولياء ريا صيفيا ولا إنشاء ترع بالألات الرافعة ولا إقامة طلبات ولا مصارف للري في الصيف .

فهل تحت يد وزارة الأشغال العمومية الآت من الوثائق أو الكتب ما يدل على أن السودان لن يخضع من خزان جبل الأولياء ؟

أعشى أن تكون السودان مطالب خاصة بالمياه يترتب عليها انقاص المنسوب عندما ، إذ ثبت أن جميع المياه التي تؤخذ من النيل الأبيض أو الأزرق ينتج عنها تخفيف الإيراد الطبيعي عندما .

حضرة المندوب - إن اللجنة شكلت حقيقة للنظر فيا يتعلق بالتبعيضات ولكننا لم نتمكن من السفر إلى السودان ، ولقد قدم المستر دوبريس تلك المقترحات ، وهي مسبوقة باقتراحات للمستر دوبريس ، وحقيقة أن ممثل مري باشا قيل أن تشكل لجنة سنة ١٩٢٦ رفض إنشاء خزان جبل الأولياء بناتا على أساس مطالب السودان ، ووقعت المخابرات التي كانت دائرية بين الحكومة المصرية والورد لويد من أجل هذه المطالب التي رفضت . وكان هذا الرضا غير معروف بصفة قطعية . وفي صحيح أن لجنة سنة ١٩٢٦ طلب إليها النظر في مطالب السودان ، أما أن عضوا منها قدم اقتراحا أو أكثر ، فجلال القول في ذلك سجد عند الكلام على البيانات التي طلبها الأستاذ محمد حافظ رمضان بك .

وبعد ذلك جرت مفاوضات انتهى فيها الطرفان إلى اتفاقية حدد فيها الموقف تماما .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إلى اتكم من قس
الانفاقية ، وهي تنص على ما يلي بالصيغة ١٦ :
يمكن تخفيض أهم آراء اللجنة فيما يأتي :

(١) يجب أن تخصص مصر الانفاقية تصرف النيل الطبيعي من ١٩ يناير
إلى ١٥ يولي (تاريخ سنار) مع مراعاة ما سيذكر به من
طلبات السودان .

(ب) لترعة الجزيرة أن تبدأ باستعداد ماؤها من التصرف الطبيعي للنهر
في يوم ١٦ يولي على أن يرفع منسوبها حتى يصل في ٣١ يولي إلى
منسوب الري المقرر طبقا للجدول الذي وضع لهذا الغرض في مكتب
(ضبط النيل) والمثبت هنا في الذيل (د) بشرط أن يكون معدل
مجموع التصرف عند سنار وملاك قد وصل ١٦٠ مترا مكبا
في اليوم أثناء خمسة الأيام السابقة مع تحديد تاريخ ملاك عشرة
الأم .

(ج) من أول أغسطس إلى ٣١ ديسمبر يمكن لترعة الجزيرة أخذ المتادير
الآتية بعد من التبرع التزام التدرج المبين بالجدول الولود
في الفترة ٥٧ من هذا التقرير ، وهذه هي المقادير :
من أول أغسطس إلى ٣٠ نوفمبر ١٦٨ مترا مكبا في الثانية .

• ديسمبر • ٣١ ديسمبر ١٦٠ • • •

ومن هذا يتضح أنه إذا أخفقت مصر من النيلين الأبيض والأزرق
١٦٠ مليون متر مكعب في اليوم يجوز للسودان أن يحجز الماء لصالحه .
الآن لا توجد مشروعات للسودان إلا على النيل الأزرق ، ولكن لما تشأ
مشروعات على النيل الأبيض - وبما أنه يصل لمصر من مجموع التبرين
١٦٠ مليون متر مكعب في اليوم - فيجوز للسودان أن يحجز من النيل الأزرق
ما هو في حاجة إليه لتوسعه الزراعي .

حضرة المندوب - جله في تقرير الوزارة الخاص بهذا المشروع عن
الانفاقية بين الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية بالصيغة ١٥ ما يأتي :

" وبناء على ما تقدم قبل الحكومة المصرية النتائج التي انتهت إليها لجنة
مياه النيل في سنة ١٩٢٥ المرافق تقررها لهذه المذكرة والذي يعتبر جزا
لا ينفصل من هذا الاتفاق - على أنه نظرا للاختلاف في بناء خزان جبل الأولياء
الذي يعتبر ، بناء على الفترة الأربعين من تقرير لجنة مياه النيل ، مقابلا
لمشروعات رى الجزيرة ، ترى الحكومة المصرية أن تحمل توازن ومقادير
المياه التي تؤخذ تدريجيا من النيل السودان في أشهر الفيضان كما هو مبين
بالجد ٥٧ من تقرير اللجنة بحيث لا يتعدى ما يأخذ السودان ١٣٦ مترا مكبا
في الثانية قبل سنة ١٩٣٦ ، وأن يكون من المفهوم أن الجدول المذكور
في المادة السابق ذكرها بين بتقرير حتى يبلغ المأخوذ ١٣٦ مترا مكبا
في الثانية ، وهذه المقادير مبنية على تقرير لجنة مياه النيل فهي إذن قابلة
للتعديل كما نص في ذلك في التقرير . "

نارجوع إلى الاقتراح المنسحب ويرتس الذي يرى إلى زيادة المنسوب
إلى ٣٧٧,٧٠٠ بفرق نصف متر ليرتفع ذلك إلى غير الأراضي على جاني النهر
لدة أسبوعين ينصرف بعدها الماء فيمكن الأهل من الزراعة الحولية في
بلك المنطقة ، والرجوع إلى ذلك الاقتراح لا فائدة منه بعد أن رفض السودان
في المفاوضات الأخيرة الاقتراح بالماء من هذه الناحية ، ووجهه هذه
الانفاقية التي وصلنا إليها يقتض على المهندس المقيم أن يراعى عدم زيادة
المنسوب على ٣٧٧,٧٠٠ مترا ، وقد حسبت الصويصات على هذا الأساس .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - هل هناك مستندات
ثبت ذلك ؟

حضرة المندوب - إلى أجزم بوجود هذه المستندات .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - قال المستر روبرتس إن
المنسوب إذا كان على ٣٧٧,٧٠٠ ميروى ١٣٣,٠٠٠ فدان ، فهل إذا كان
المنسوب على ٣٧٧,٧٠٠ لا تروى أرض يتأ في هذه المنطقة ؟

حضرة المندوب - بحسب رأي المستر روبرتس ميروى ١٣٣,٠٠٠ فدان
ريا حوضيا ، وتبقى الأرض مغمورة بالماء لغاية أول فبراير .

بقيت مسألة الري العيني بواسطة الترع أو الطمبات أو السواقي أو
أخذ ١٠٠ مليون متر مكعب من المياه أو أى مقدار من الخزان ، فهذا كله
مع تمام مقتضى الاتفاق الأخير .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - يعني أن حكومة السودان
لا يمكنها أن تسمى ترعة خلف الخزان بموجب الوثائق التي تحت يد الوزارة .

حضرة المندوب - لا يصح مطلقا بآية وسيلة استخدام الماء المخزون
لصالح السودان . إن طول النيل الأبيض في السودان المصري هو ٢٠٠٠
كيلومتر ، ولكن مدى ارتداد المياه المخزونة هو نحو ٣٤٠ كيلومترا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - هل ٣٤٠ كيلومترا هي تقدير
التي لارتداد المياه ؟ وهل هناك نص صريح يحرم على السودان أخذ مياه
أو نوع ترع في مدى الـ ٣٤٠ كيلومترا المذكورة ؟

حضرة المندوب - إن تقدير مدى ارتداد المياه المخزونة بـ ٣٤٠ كيلو
مترا هو تقدير تقريبي ، وأنه لا يمكن ترع أو جنيابيلت على مدى الخزان
الثلاث ، أما ما على حوض التخزين فيتمنع أيضا لا ينفصل ما على مع مصر .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إن الانفاقية التي أضفها
دولة محمد محمود باشا في مايو سنة ١٩٢٦ فائدة لغاية سنة ١٩٣٦ وقد نص
فيها نصا صريحا واضحا بأن تقرير لجنة مياه النيل جزء لا ينفصل عن هذه
الانفاقية ، ومعنى هذا أن كل ما جله في تقرير اللجنة يعتبر اتفاقا موقعا عليه
من الحكومة المصرية والحكومة الانجليزية فيما يتعلق بحق السودان وما
يسببه من أى نوع من القروص سواء على النيل الأبيض أم على النيل الأزرق .

حضرة المندوب - إن ثلاثا الآن ينصب على النيل الأزرق وأرجو
حضرة النائب المحترم ألا يرتب حقوقا على النيل الأبيض للسودان .

ويُفهم من هذا أنه لا يوجد نص إلى ما بعد سنة ١٩٣٦

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي — إن الاتفاقية وُتيت للسودان أن يأخذ كمية معينة حددت بـ ٨٤ مراً مكعباً في الثانية وكان ملحوظاً عند ذلك أن مشروع نزان جبل الأولياء قائم .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — يعني أنه عند ما يُنشأ نزان جبل الأولياء ترتب للسودان حقوق .

حضرة المنسوب — إن ذلك حتى أعطته الحكومة للسودان بقرارها في سنة ١٩١٤ السماح بالرى في الجزيرة وصددت له ٨٤ مراً مكعباً في الثانية ، ثم رُفِعت حكومة السودان بعد ذلك في التوسع الزراعي وامتدت المفاوضات حتى سنة ١٩٢٥ فشكلت لجنة لتحديد مدى هذا التوسع الذي لا يضر بصالح مصر وقد تمخّدت في تقريرها .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — ما هو أساس التحديد وما هو النقص منه ؟ ألم يكن ذلك مبنيًا على المشروحات التي ستأتي . وأن المراقبة والتحديد يكونان عند ما تحمل مشروعات خارج حدود البلاد . أما إذا كانت داخل البلاد فليس لأحد عليهما من سلطان .

اتفاقية النيل وبلدية مياه النيل إنما وجدت لأن هناك مشروعات عامة كسائر وجبل الأولياء وسد الأبرت وغيرها .

إن نظرية الحق المكتسب لم أفهمها ، فعند ما تزيد أن تخفي نزاناً خارج البلاد لا بد من الاتفاق ، ومعنى ذلك أن نعهد ما إذا أخذته نحن وما إذا يأخذه غيرها . إذن فالأعمال التي تقوم بها في السودان لا تمنح مصر حقوقاً مكتسبة وإنما منحها .

حضرة النائب المحترم دوس بك — هل يفهم من كلام حضرة النائب المحترم أن حق مصر المكتسب يحرم على السودان الانتفاع بالمياه حتى في حالة رعيه واحتياجه لمياه أكثر .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — الذي يفهم من ذلك أنه إذا أرادت حكومة السودان أن تقوم بعمل مشروعات بحجز كمية من المياه عارضتها بحكومة مصر في ذلك ومطالبات بحقوقها ، ولكن المسألة في حالتنا هذه مغلوطة لأننا نعمل بما لنا فيقال لنا حدودنا مطالبكم .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك — الذي أفهمه أن بناء نزان خارج حدودنا يعطينا حقوقاً مكتسبة من الماء المباح .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — يعني عند ما نعمل مشروعات يجب أن نتفق مع حكومة السودان على الماء المباح ، وكذلك الأمر مع حكومة السودان عند ما تبدأ بعمل شيء يجب أن نتفق معنا .

وأرى أن ترك السودان تعمل وتطالبنا بمقتضى من المياه وتقتصر مشروعاتنا داخل حدودنا .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك : إنني يجب علينا أن نختار حتى يقدم السودان بمشروعاته فنتطلبه بالاتفاق معنا .

حضرة المنسوب — هل عند حضرة النائب المحترم عهد حافظ رمضان بك معلومات قاطعة بشأن حرمان بلد غير مصر من المياه المباح قطعا من الوجهة التشريعية ؟ وهل عنده معلومات قاطعة ، أنه عندما يأتي السودان بعد ست سنوات أو عشر فينشئ هو نزان جبل الأولياء ، ويبدأ بإجابه بصيغة السير ولهم وليكس القضية بزراعة مديرية النيل الأبيض قطعا مصر يا يمكننا أن نعهد ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لا يجوز لحضرة المنسوب أن يوجه إلى سؤالاً . وإلى أريد التفاهم ، ولذا أجيب عن سؤاله بما هو موجود في اتفاقية النيل من عبارة هي من أخطر ما يكون وهي :

“لا يمتنع هذا الاتفاق بأية حالة ما ساءا بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك يحفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضات في مسألة السودان “ .

الذي أفهمه أن المراقبة غير الضبط ، فالمراقبة قد تكون فنية وسياسية ، أما ضبط النيل فهو مفتاح السطوة والمنع . وأعتقد أن وزارة الأشغال ليس لديها ما يسمى مراقبة سياسية ولا ضبط النيل ، كما أشك بعض الشك في المراقبة الفنية لأنها في نظري غير محصل حاصل . وأما المثل البطل الظاهر فهو أنه هل أثر نوع حادثة السردار وضمت المعاهدات تحت الأقدام ، ثم تبدلت الكتب بين نظام المنسوب للسائي وبين دولة رئيس الحكومة وعملت تحت تأثير الضغط أخلاقية النيل . وأما المراقبة والضبط فلم ينس عطيها .

وما دامت مراقبة النيل وضبطه تحت سيطرة غيرها وادام حتى الاتفاق الذي أشك في تنفيذ غير موجود . فاني أعشى من كل شيء ، سواء أ كان مباساً أم غير مباس . فقد تبني النزان على منسوب ٣٧٧ فأتى حكومة السودان وتعليه إلى ٣٧٠ ، وفي هذا ما فيه من القصر على حقوق مصر .

ولذلك كان سؤال لحضرة مندوب الوزارة من أول يوم عن رأى الوزارة في إقامة نزان وإدى الريان . فقال حضرة المنسوب إن السير ولهم وليكس لم يوافق عليه مع أنه جاء في مذكرته أنه ما دام ثبت فنياس إمكان ملء نزان أسوان على منسوب ٩٠ فيمكن التخزين في وادي الريان حالا .

ومنى كان ذلك من المستطاع فلا داعي لإنشاء نزان جبل الأولياء .

الرئيس — إنخذ من كلام حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك أنه يخشى خطراً من الوجهة السياسية فهل حضرة لا يمارض إنشاء النزان من الوجهة الفنية ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنني أدرج الكلام من الوجهة الفنية إلى أن أتى البيانات التي طلبتها .

حضرة المنسوب — سبق أنب لفت حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك نظري إلى المسألة الأخيرة من الاتفاقية ، كما أنها وردت في السؤال المباشر الفقدم من حضرة النائب المحترم محمد زكي صالح بك ، وردى على هذا أن النص الرسمي الذي جاء بالاتفاقية هو ما سألوا ترجمته :

“إن رقابة النهر مفيد تركيا لمفاوضات السياسية الخاصة بالسودان كاملة“ والذي رمت إليه هذه الاتفاقية وقبلة الطرف الثاني (الإنجليز) كفسير واضح

جميع عليه ، أن الرقابة الفنية كانت هذه الاتفاقية ، وأما الرقابة السياسية فهي محل الكلام في المستقبل ، والمهندسون والسياسيون استعملوا في هذا كلمة واحدة وهي (Control) فهي عند المهندس مدلولها فني ، وعند السياسي مدلولها سياسي فالورد كروسر يقوله (Control) يفهم أنها رقابة سياسية ، أما إذا قلنا مكيوناند أوديسوي قصد بها الأعمال الفنية التي تقوم على مجرى النهر لضبطه .

حاضرة النائب المقدم وهيب دوس بك — ألا يرى من استعمال هذه الكلمة في معاهدة ما ، أنها تسبب الشك لنموذجها فتجبل الأمر مطلقا على التفسير ؟

حاضرة المنسوب — إن ما قصد به هذه الكلمة في الاتفاقية هو ما شرحته لحضراتكم ، وقد حضر وضع الاتفاقية من جانبنا أهل قانون وأهل سياسة مما .

حاضرة النائب المقدم محمد حافظ رمضان بك — أعتقد أن اتفاقية النيل وتقرير لجنة مياه النيل — وهي جزء لا يتفصل عن الاتفاقية — مضران بمقوق مصر وأخشى أن ما كتبه على الورق تشبه بالجهر .

حاضرة المنسوب — إن الاتفاقية بيلت بجلاء حقوق مصر في الرقابة على الوجه الآتي :

« إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اتخاذ أي إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تنفق مقدما مع السلطات

المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للحفاظ على المصالح المحلية ويكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأسا» كما جاء أيضا بالنص :

« إن المفتش العام لمصلحة الري المصرية في السودان أو مديونه أو أي موظف آخر يجهته وذير الاشتغال تكون لهم الحرية الكاملة في التفاوض مع المهندس المقدم لخزان سائر تقايص التصرفات والإرصاء كي تحقق الحكومة المصرية من أن توزيع المياه وموازنات الخزان جارية طبقا لما تم الاتفاق عليه » ..

فن هذين النصين لنا أن نفهم ، والانجليز يؤيدونا في هذا الفهم ، من أن ما تتمعه مصر في السودان يكون تحت رقابة مصر رأسا .

أما فيما يتعلق بالعمل الفني ثم فصلا وخاص بالسودان فلمصر مراقبته حسب نص الفقرة الأولى من المادة الرابعة .

الرئيس — تكفي بهذا التفسير اليوم على أن يكون اجتماع اللجنة المحلية هذا .

ورفعت الجلسة الساعة ١ والبقية ٥٠ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل في الساعة ١١ والبقية ٣٠ من صباح الثلاثاء (٥ أبريل سنة ١٩٣٢) ٦

السكرتير المرفق	السكرتير النائب	الرئيس
محمد كامل	وهيب دوس	علي المتلاوي

محضر الجلسة العاشرة

بأن هذه الحياض حقا مطلقا في مناسيب الفيضان غير مقبولة يستزم حثا تحريم ماء الفيضان على السودان .

٣٨ — جال بمناظر اللجنة لقاء هذه الحالة أن من التميز لإيجام كل تحسين في رى السودان إلى أجل غير مسمى أو الانقراض بلا روية في هذا التحسين والقلو في استقدام الماء اللازم له على مافيه من تحريض حياض الصميد لضرر بلخ . لهذا رأت ألا يتشبت بمناسيب الفيضان إلى حد اغتيال تقدم الرى في السودان بل يقتصر في التسك بها على القدر اللازم لتعديد مدى هذا التقدم وسرعة السير فيه .

٣٩ — وما ساعد اللجنة على الأخذ بهذا الرأى ما قرره الحكومة المصرية عقب تشكيل اللجنة من بناء قنطرة أخرى في الوجه القبلي وما قرره بعد ذلك من إقامة سد جبل الأولياء لاستفاد مصر به فان إنجاز هذين المشروعين يحل مناسيب الفيضان أقل أهمية لحياة مصر مما لو اقتصر الأمر على مشروعات السودان .

حاضرة المنسوب — أما إن قناطر نيج حمادى فوتت أو لم تقوت على مصر مصلحة من حيث مناسيب النيل فأمر مفروغ منه ، لأن هذه المسألة عرضت على البرلمان ولم ينظر إليها من هذه الناحية ، ولم يطلب مقدم المشروع حاضرة صاحب السعادة تبيان محرم باشا بإبداء مثل هذه البيانات . وأعتقد أن قناطر نيج حمادى لم تقوت على مصر أية مصلحة بل ساعدت — كما جاء في محاضر الرأى التي أقيمت — على الرى الحوضي أثناء الفيضانات المنعطة بصفة عامة كما ساعدت على دفع ما يحمي لمناسيب النيل من انحطاط يسببه مشروعات الجزيرة وجبل الأولياء .

والواقع أن التفكير في إقامة هذه القناطر نشأ يوم التفكير في إنشاء تران جبل الأولياء العالي .

وإن إنشاء تران جبل الأولياء العالي وحده كان سيسبب قصفا في مناسيب فيضان النيل يصل إلى ٩٠ سنتيمترا ، كما أن مشروع الجزيرة سبب هو الآخر قصفا يتراوح بين ١٠ و ٣٠ سنتيمترا على ما ذكر (مع احتفاظي بآنى أسألف حضراتكم بالأرقام المضبوطة إذ لا أتذكرها الآن) .

ولما كان مشروع تران جبل الأولياء العالي سيحدث أبلغ الأثر في مناسيب النيل ، وإزنت مصرين فأنكثنا من حيث التخزين وبين ما يعود طيفا من

اجتمعت اللجنة الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثلاثاء ١ أبريل سنة ١٩٣٢ برئاسة حاضرة المناسيب المحترم على المترلاوى بك وسكرتيرة حاضرة المناسيب المحترم وهيب دوس بك السكرتير المناسيب ، وعاونوه حاضرة محمد كامل اغدى سكرتير اللجنة الموقظ .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوق باشته . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد عزيز باشته . محمد فهم القيسى . محمود عباسى بك . مصطفى محمود الشوربجى . مصطفى ماكلف بك . السعيد حبيب .

ونقيب حاضرة النائب المحترم مصطفى صدق .

وقد حضر حاضرة صاحب العزة عبد القوى أحد بك مندوبا من وزارة الأشغال العمومية .

مضرة المنسوب — أجيبت في الجلسة السابقة عن ثمانية أسئلة من أسئلة حاضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، والآن أبدا بالاجابة عن السؤاليين الباقين .

حاضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — لى ملاحظة على ما جاء في رد حاضرة المنسوب على السؤال السادس من أسئلة حاضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، حيث فهمت أن قول مصر لمشروع إنشاء تران جبل الأولياء وإقامة قناطر نيج حمادى ، لا يصلح لها حق المطالبة بمناسيب الفيضان لرى حياض الوجه القبلي ، مع أن هذا الحق كان ثابتا لمصر قبل إنشاء قناطر نيج حمادى وقبل التفكير في إنشاء تران جبل الأولياء ، فيكون هذان المشروعان قد فوتا على مصر مصلحة جوهرية فيما يتعلق برى حياض الوجه القبلي ، إذ أن تحرير بطن مياه النيل الذى اعتبر جزءا لا يتفصل عن اتفاقية مياه النيل ، والذي وقته كل من الحكومتين المصرية والبريطانية يقول في الصفحة ٦ تحت رقم ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ عبارات الآتية :

٣٧ — بقيت مسألة لم يكن لجنة بد من التفكير فيها ، وهى تضع خطة البحث في الموضوع الذى من أجله شكلت . ذلك أن الجزء الأكبر من أرض الصميد روى بطريقة الحياض وأكثر اعتداده على منسوب الفيضان الطبيعي ولا يعتمد على القناطر إلا قليلا . فكل ماء يستنزفه السودان إبان الفيضان يحدث لاجلأ في هذا المنسوب أثرا يجه ضرره برى الحياض المصرية ، فالتسليم

الضرر من جهة القص في المناسيب فراث أن الأفضل لما أن تأخذ بنظرية التخزين مع ندواة القص في المناسيب ، تلك الذي يحدث في الفيضان المنحط حتى بدون جبل الأولياء .

وأما الآن فقد ظهر الوضع إذ أن نهران جبل الأولياء الواطى لن يحدث هذا الأمر .

ويسرى جدا إذا سمع حضرات الأعضاء أن أشرح طريقة مله نهران جبل الأولياء وأرتباطها بالرى الحوضى .

وأخذ حضرة المنوب في شرح ذلك بأسباب كما تناول بأسباب ونظيفة فاطر نجح حمادى من حيث الرى الصينى ، وبين أن مصر منذ أدخلت الزراعات الصينية في نظامها وهى تسير تدريجيا في عملية تحويل الحياض حتى يأتى اليوم الذى تصبح فيه مساحة الزراعة المروضة الرى الصينى ٧ ملايين وكسوزا من الألفنة ، بللا من ٤ ملايين وكسوز وهى المساحة الحالية ، كما أبان أن مصر لم تنزل من حقلها في المناسيب مطلقا ، وكل توسع في الزراعة بالسودان تلحق فيه مصلحة مصر .

الرئيس - قدم اقتراح من حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى ونصه :
" اقتراح على اللجنة استعطاء السيروليم ويكوكس ومعالى اسماعيل سرى بإسما السماع أقوالها أمام اللجنة للاستشارة والوقوف على المعلومات الفنية الخاصة بمشروع نهران جبل الأولياء " .

وأدى أن نرجع - إذا وافقتم حضراتكم - بالنظر في هذا الاقتراح إلى جلسة القند نظرا لضيق الوقت ، على أن تخصص الرد على البيانات التى قلتمها حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك والأسئلة التى وجهها حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك وغيره من حضرات الأعضاء .

فوافقت اللجنة على ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الأربعين مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من صباح يوم الأربعاء ٦ أبريل سنة ١٩٣٧ م

الرئيس	السكرتير النائب	السكرتير المرفق
عل المقللاوى	وعيب دوس	مد كمال

محضر الجلسة الحادية عشرة

المباح كما قلت في المحاضرة ما دامت الاتفاقية تحرم عليه ذلك ؟ وهل كل مستلزمات التلية من نحو توسيع ترع ومصارف وتقوية قنابر وغيرها للاحتياج إلى أموال كثيرة ووقت طويل لاتمامها ؟ وفي اعتقادي أن حالتنا المالية لا تسمح بكل ذلك الآن خصوصا أن للمروف أن الوزارة قد ألغت كثيرا من هذه الأعمال في السنة الماضية وقد قلنا في السنة المقبلة ، وإلا فهل يمكن لحضرة مندوب الوزارة أو حضرة رئيس اللجنة - وهو أيضا رئيس لجنة المالية - أن يبين لنا مقدار الاحتياطي القدي الموجود فملاحتيد الحكومة الآن وتستطيع التصرف فيه سالا بصرف النظر عن السندات وغيرها ؟ وهل يمكن لحضرة المندوب أن يبين لنا ترتيب قيام الوزارة بهذه المشروعات وما هو المقصود من مراقبة ضبط النهر المقرر تركها لتفاوضات السياسية ؟

الرد

كيف يسبقنا ضرة إلى الانتفاع بالماء المباح كما قلت بالمحاضرة ما دامت الاتفاقية تحرم عليه ذلك ، هذا الجزء من السؤال يدل على أن حضرة النائب المحترم لا يعتقد إمكان قيام خلاف في وجهة النظر بين مصر والسودان في تدهير هذه المسائل ، وقد أحاطت الاتفاقية لهذا الشأن بأحداث كل خلاف ينشأ من هذا القبيل على هيئة التحكيم ، والاتفاقية لا تضمن لنا الماء المباح إلا في خزان جبل الأولياء ، وأرجو أن يكون في بيانات السابعة والخاصة بأراء المهتمين العالمين في الماء المباح وكيفية استيلاء ، ما يكتفي لبيان وجهة نظري أما ماورد في باقي السؤال فيجوز لي أن أرى رأي النائب المحترم وليس استغناء بالمعنى المعروف ولحضرة رئيس لجنة المالية الادلاء بما يراه .

أما المقصود بمراقبة ضبط النهر المقرر تركها لتفاوضات السياسية فيمكنني التأكيد بأن المقصد من ذلك هو الرقابة السياسية على مجرى النهر بالمعنى الذي يقصده السياسيون .

أما الرقابة الفنية فقد حدثنا الاتفاقية بالصورة الواضحة فيما تماما .

الأسئلة الموجهة من حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي

١ - هل خزان جبل الأولياء الواطئ يرد غائلة الفيضان مع العلم بأن النيل الأبيض لا يبعد إلا بـ ١٠٠ كم من مائه من مدة الفيضان ؟

٢ - كم مليار متر مكعب تستغنى من التخزين من التبخر والتشرب وما أثر ذلك على مصرف نيل واطئ كشي ٨٩٩ - ٩١٣٩٩ - ٩١٤ ؟

٣ - كم كيلومتر مربع من حوض النيل الأبيض تستغنى من خزان جبل الأولياء ، وهل هي تستفيد الآن بشيء منه أولا ؟

٤ - هل المياه التي تستغنى بالتبخر والتشرب وغير حوض النيل الأبيض في حالة وجود الخزان زائكة حاجة مصر وهل هي تصبح الآن على

اجتمعت اللجنة الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين من صباح يوم الأربعاء ١٩ أبريل سنة ١٩٣٧ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب ، وهاتونه حضرة محمد كامل افندي سكرتير اللجنة المولف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : إبراهيم دسوقي أباطه . إبراهيم زكي . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدي . حسن عبد اسماعيل . حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكي صالح بك . محمد فهم القتيبي . محمود جيسبي بك . مصطفى محمود الشوربجي . مصطفى صدقي . مصطفى ماكلف بك .

واخذت حضرة النائب الثانيين المحترمين محمد زكي أباطه والسعيد حبيب . وقد حضر حضرة صاحب القصة عبد القوي أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

الرئيس - نبدأ الآن بسايع إجابة حضرة المندوب من الأسئلة الموجهة من حضرات الأعضاء .
حضرة المندوب - أجيب عن السؤالين الأخيرين من أسئلة حضرة النائب المحترم محمد زكي صالح بك بما يأتي :

السؤال التاسع

عنان باشا حرم سبق له أن وافق على تقرير لجنة سنة ١٩٢٥ وهذا التقرير يسوئ بين التولية وجبل الأولياء ولكنه في سنة ١٩٢٨ كتب مع سعادة زغلول باشا بأن ضرر خزان جبل الأولياء أكثر من فقه ، وقد سبق أن وعدتم أن تبنيوا لنا أوجه الضرر مع أوجه النفع ولم تبنيوا إلا بعض أوجه المعارضة وردكم عليها ، فما هي أوجه الضرر التي تشير إليها هذان المهندسان خصوصا وقد قرأنا جوابا من عنان باشا حرم إلى عبد الحليم افندي نصير بأن (دولة رئيس الوزارة الحالية بفهم جيدا الاضرابات القائمة ضد المشروع والتي تحصل لإقامة الخزانات تكة على البلاد تحتم على كل مصري أن يبذل كل الجهد لمنع تنفيذها بالطرق المشروعة) ؟

الرد

إنما كان هناك أوجه ضرر لم أتأمله بالذات ، فأرجو أن يجيبني حضرة النائب المحترم على بيانها .

السؤال العاشر

إنذا كنت اتفاقية سنة ١٩٢٩ قد ضمنت حقا في عمل أي مشروع على النيل وحسب ذلك على غير إلا رضائنا ، وهذا كل الضمان لحفظ حقوقنا في الماء المباح ، فما وجه الاستيصال في إقامة سد خزان جبل الأولياء الآن قبل أن نخضع من تلية خزان أسوان ، وهل يوجد ضرر محتمل في التأخير بفرض تقريرنا الواظفة على المشروع ؟ وكيف يسبقنا ضرة إلى الانتفاع بالماء

أسئلة حضرة النائب المحترم أحمد رشدي

السؤال الأول

ما هو مقدار الانخفاض الذي يمكن أن يسببه خزان جبل الأولياء في منسوب المياه عند استعماله لتلبي ضرر الفيضانات العالية ؟

الجواب

أحيل حضرة النائب المحترم على صفحة ١٤ من مذكرة خزان جبل الأولياء وعلى آراء سيرولم وليكوكس في كتبه والمبين بها أن من فوائد التخزين في حوض النيل الأبيض هو تصدير أمد الفيضانات (راجع صحيفة ١٥٦ و ١٥٧ و ١٥٨ و ١٥٩ و ١٦٠ من كتابه المطبوع سنة ١٩١٩)

السؤال الثاني

جدول بين تصرفات النيلين عند انحرطوم مثلا طوال مدة السنة .

الجواب

الكتشف مرافق .

السؤال الثالث

تقول الوزارة إنها وضعت أساس مشروع خزان جبل الأولياء على قاعدة إسكان تلبته في المستقبل يؤدي وظيفة حائما من الفيضانات على أممها، فإنما يكون الشأن في هذه الحالة في مسألة التوضيحات . وهل التوضيحات الحالية سيكون على أساس نقل الأهالي بتاتا من منطقة جبل الأولياء أو سيرولم إلى مناسب أعلى على شاطئ النهر نفسه، وهلا يرى أنه من الحكمة الاحتياط من الآن وترحيلهم لأجل منسوب ملحوظ قاتلة فيما بعد ؟

الجواب

أحيل حضرة النائب على صفحات ٤٥ و ٤٦ من المخطرة . وليس عندي ما أزيد على هذا القول سوى أن الكلام من الصلة سابق لأوانه بقدر أن ثلاثة وأن كلاما فيها مع حكومة السودان لم يتبدأ ما هو وارد في المذكرة وأن اقتراحنا هذا قوبل بصعوبات وكل ما ينشأ في المستقبل خاصة بإمكان عملها من الوجهة المائية أو المالية والاجتماعية إسكان مديرية النيل الأبيض من صعوبات أو تسهيلات، إنما أرى تركه للمستقبل إذ من الصعب أن نحكم على كل الظروف التي تحيط بمثل هذا الموضوع من اليوم .

مصر أو تأتي إليها في النهر الطيبي ، وما مقدارها بوجه التقريب ، وما هو الضمان لعدم إقامة آلات رامة أو عمل مشروعات على حوض النهر والأيمن اعتبار هذا الخزان كقطعة مجزأة حوض في مديرية النيل الأبيض ثم تصرف مياهه لمصر بعد تأدية مهمتها ؟

٥ - هل يمكن أن نحم مصر من ماء النيل الأزرق المساح (الإراد الطيبي) في المدة من أول يناير لنهاية ١٥ يولييه اكتفاء بالفززون في خزان جبل الأولياء والذي يعادل ، بل وربما يزيد على ما تأخذ مصر الآن عند انحرطوم من النيل الأزرق وما الضمان لعدم حدوث ذلك ؟

٦ - ما هو السبب في دفع تمريض حكومة السودان إذا كان الخزان لا يزيد على ٣٧٧/٢٠ وقرديري في الصفحة ٩٣ يقول بأنه لا يعرض أية أرض للفرق إلا التي تعرض بطبيعتها إليه في النيل المرتفع ؟

٧ - ألا يوجد بالقطر المصري مكان صالح للتخزين دون حاجة إلى توضيحات أو خلافها يقوم مقام خزان جبل الأولياء ؟

٨ - هل عدم إنشاء خزان جبل الأولياء الآن يحم مصر من حق إقامته في المستقبل وهل يمكن إرجاء العمل فيه حتى يتم الاتفاق بين مصر وبريطانيا فيما يتعلق بالسودان ؟

٩ - ألا يمكن الآن تبليغ خزان أسوان وهل يمكن البدء في تنقية القنطرة الخيرية وقنطرة إسنا وأسيوط خصوصا أن البلاد لا تستفيد من خزان جبل الأولياء إلا بعد سنوات من إتمام بنائه مع شدة حاجتها لتقوية هذه القنطرة سواء أكان الخزان مقاما أم لم يكن مقاما والا يقوم خزان أسوان للمحل مقام خزان أسوان الواسط وجبل الأولياء الواسط في سد حاجة مصر الآن ؟

١٠ - هل يمكن الجزم على خزان أسوان بسد التلبي في نيل واطن أو متوسط مع وجود خزان جبل الأولياء ؟

١١ - هل المصارف الحالية كافية لتصرف مياه خزان أسوان الممل وبعد سنة تستفيد البلاد من مشروعاتها في الصرف، وهل الرياحات والترع الحالية تعمل تصرفات مياه أسوان الممل الآن ؟

١٢ - أليس هناك أي خطر من صرف مياه أرض الجزيرة أمام خزان جبل الأولياء ؟

..

بعد أن تليت هذه الأسئلة سوالاتا أبا ن حضرة مندوب الوزارة أن بعضهارد في أسئلة حضرات النواب الآخرين، كما أن الإجابة من بعض الأثر واردة في الحاضر أو المذكرة أو المستندات الأخرى السابق تقديمها لجنة كقريب مسترديوي وكتاب ضبط النيل وغيرها، كما أبان أن السؤال الخامس لا يمكن الإجابة عنه خطأ في في وضعه والسؤال السادس سبق شرحه بصفة بالجرى عند إقارنه بمقرعة الأستاذين المقيمين وهييب دوس بل وحافظ رمضان بك، ولخصه الرجوع إلى ذلك .

كما أبان أن بعض هذه الأسئلة سيأتي الكلام عليها عند إجابته عن أسئلة واستيضاحات حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك .

السؤال الرابع

هل يمكن إعطاء بيان احتياجات الزراعة بالقطر المصري شهرا شهرا ؟

الجواب

أرجو مراجعة تقرير المندوب وقدر اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٠
المقدمين لتفحص الحكومة وكاتب ضبط النيل للسلطة الإنجليزية الطبعة الثانية
من كراسة مضمونة .

السؤال الخامس

الاطلاع على أسباب إيقاف العمل بتران جبل الأولياء (مذكرة شفيق
بأها للجنة في هذا الشأن) .

الجواب

موجود بتقرير معالي الباشا .

السؤال السادس

تقرير لجنة النيل .

الجواب

سبق أن قدمته للجنة المختصة .

السؤال السابع

تقرير لجنة تلبية تزان أسوان لسنة ١٩٢٩ وبراع الفومع الزواحي لمشتر
السنوات القادمة .

الجواب

سبق تقديمه .

السؤال الثامن

تقديم خريطة تزين الأرض التي مستفيد من تزان أسوان وتزان جبل
الأولياء في شمال الدلتا، وكذا منطقة الأحواض في الوجه القبلي التي ستحول
إلى رى مبيى .

الجواب

انظر المخطط الموجودة وقدمت، وقد شرح عليها حضرة مندوب الوزارة نظام
الرى والصرف والأعمال الجارية بنوع .

السؤال التاسع

هل أى منسوب كان سيعمل تزان جبل الأولياء في مشروع سنة ١٩٢١

الجواب

ذلك منسوب في كتاب ضبط النيل بنوع، والذي ذكره الآن أنسدموب
المختصين في هذا المشروع القديم كان ٣٧٨.٥ أما منسوب الحالية من الفيضان
فكان ٣٨٠

السؤال العاشر

هل طريقة الجيز على التران بعد إنجاءه لفل الأهالي من عل شغاف التهر
شرط أساسى لوحظ في تقدير التويضات أى لا يقل الأهالي إلا تدريجيا
في مدى خمس سنوات مع أن الجيز على تزان أسوان سيجعل مجرى تقسام
العمل فيه بدون مراعاة ترحيل السكان تدريجيا .

الجواب

لست أذكر ما الذى يحدث بشأن الأهالي وإنما حكمة الجيز التدريجى
واضحة في المذكرة المقدمة للبرلمان وأصرح أنها شرط مطلق عليه وروى
تقدير التويض على أساسها ، وغير صحيح أن الوزارة ستلا تزان أسوان
دون مراعاة ترحيل السكان مرة واحدة أو تدريجيا، إذ أن المباحث الخاصة
بسكان منطقة أسوان - حلقا بدأت منذ بدأت التلية وما زالت تجري لأن
على أساس حل الصوبوات تدريجيا ، بحيث لا يتل سكان هذه المنطقة أى
أذى في صيف سنة ١٩٣٤

(أرجو مراجعة صفحة ١١ من المذكرة للإلمام بالأسباب الخاصة بالجيز
التدريجى جميعا) .

السؤال الحادى عشر

هل يمكن الإطلاع على التصميم الذى سيقى بموجبه انتران ؟

الجواب

وارد في أسئلة الأستاذ حافظ بك رمضان .

السؤال الثانى عشر

طريقة دفع التويضات للأهالي - وهل كل المبلغ سيدفع تومض
لم مما سيحتفظهم من التضرر أو أن هناك جزءا من المبلغ المخصص للتويضات
سيصرف لشان أسر مثل الانشابات (كسكك حديدية أو غيرها) .

الجواب

رقم التويضات ملحوظ فيه تغطية كل المطالب وسيدفع لحكومة
السودان . والسكك الحديدية المراد إنشاؤها بين الخرطوم وتزان جبل
الأولياء لا تمثل في هذا الزم وان تكون حل حساب مصر أما سكة حديد
كوسى فداخلة في رقم التويضات أيضا .

السؤال الثالث عشر

تصرف نهر السوايط طول السنة .

الجواب

تصرف نهر السوايط على أساس المدة من ١٩١٢ - ١٩٢٧ والمتوسط
الشهرى بالمتر المكعب في الثانية :

ديسمبر	٦٦٠	٧٧٠	٦٦٠	٧٠٠	صغير	أغسطس	٦٠٠	٦١٠	٤٩٠
يناير	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	أكتوبر	أكتوبر	أكتوبر	أكتوبر	أكتوبر
فبراير	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	نوفمبر	نوفمبر	نوفمبر	نوفمبر	نوفمبر
مارس	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر	ديسمبر
أبريل	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	يناير	يناير	يناير	يناير	يناير
مايو	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	فبراير	فبراير	فبراير	فبراير	فبراير
يونيو	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	مارس	مارس	مارس	مارس	مارس
يوليو	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	أبريل	أبريل	أبريل	أبريل	أبريل
أغسطس	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	مايو	مايو	مايو	مايو	مايو
سبتمبر	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	يونيو	يونيو	يونيو	يونيو	يونيو
أكتوبر	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	يوليو	يوليو	يوليو	يوليو	يوليو
نوفمبر	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	أغسطس	أغسطس	أغسطس	أغسطس	أغسطس
ديسمبر	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	٦٦٠	سبتمبر	سبتمبر	سبتمبر	سبتمبر	سبتمبر

(راجع أرقام الطبيعة تحت رقم ٢٨ لسنة ١٩٣١) .

السؤال السابع عشر

ما هو مدى الارتجاع لخزان جبل الأولياء وبسطح حوض التخزين .

الجواب

طول مدى الارتجاع هو نحو ٣٤ كيلومترا وبسطح المسطح ١٣٤ كيلومترا
تقريبا ويرجع في ذلك الاستنداد المقدمة لمعرفة الرقم بالضبط .

السؤال الثامن عشر

قطاع عرضي بمحور النيل قلى خزان جبل الأولياء .

الجواب

موجود القطاع العرضي الحوض عند خزان جبل الأولياء بمذكرة السير
تقريباً المقدمة لجنبة . وكذلك موجود بالجزء الثاني من كتاب ضبط
النيل رسومات كثيرة خاصة بمحور النيل الأبيض .

السؤال التاسع عشر

هل مستفيد جنباً النيل ديا من خزان جبل الأولياء ؟

الجواب

بالسلب .

السؤال العشرون

ما مقدار التبخر في حوض حوزان جبل الأولياء .

الجواب

الأرقام مدونة بالكثف المراقب لآخر المحضر .

السؤال الحادي والعشرون

هل في العزم في بعض السنين رفع منسوب التخزين إلى مستوى الطريق
وهل يمكن عملياً بدون الإضرار بالأحالي القاطنين فوق منسوب ٣٧٧,٢٠

الجواب

لا يمكن ، وليست مصرى الى نخل من ناحيتنا باتفاق مع بين البلدين
والبيت بهذا المنسوب وعادة التخزين على أعلى من يتخرجوا خطراً على
اتفاقية مياه النيل بمرور خلافاً خطيراً ، نظراً لما نعيم من الاضرار الناشئة
من زيادته .

السؤال الرابع عشر

على أى أساس حيث المطالب للمائية حالاً واستقبالاً وما هى الكمية
المائية لمنطقة واقعة قرب دياط متلا ومتعلقة مثل زقنى ؟

الجواب

وذكر في حساب المطالب للمائية لقطاع مصرى سرامة أسوان باعتبارها
مبدأ الحساب مع مراعاة الفاقدة بين أسوان والهام الترع الرئيسية والفاقد
بين لم التربة والفيط . وتختلف المقننات المائية باختلاف المناطق
والزوايا ، وقد بعث الوزارة على حساب أن الفدان في الوجه البحرى
متلا يقيم له ٤٠٠٠ متر في مدة الصيف وفي الوجه النيل ٥٠٠٠ متر . وهذا
الحساب يراعى عند الكلام في التخزين . ولا يفتى إلى القطار مركزاً مركزاً
أو ترعة ترعة . ويحل هذا الحساب هو في التوزيع النازل بين مفتشى الري
وتفتيش العموم . وهذه ذاك لا يمكن أن يقال إن التفتى المائى بالدفو
مثله في أسوط أوفى الجيزة .

السؤال الخامس عشر

عملية التوسع الزراعى — بيان هذه الأعمال ومقدار ما صرف عليها وما
يسصرف عليها .

الجواب

واضح في مذكرة سنة ١٩٢٩ مدى هذه العملية وكذلك في الجزء الأخير
من محاضرتي بيان من الأرقام التي صرفت في شمال الدلتا وما يسصرف
عليها .

السؤال السادس عشر

مضى يشرح في تنوية قناطر أسوط والفيط وإسا وما هى التكاليف ؟

الجواب

هذه الأعمال داخلية في برامج عشر السنوات ، وقد بعثت الوزارة حيناً ما
إلى أن تكاليفها تتصلح ٣٠ مليون جنيه وفي حين آخر إلى أنها ربما وصلت
خمسة ملايين ، ولأن لم يستقر الرأي على ما يحصل في قناطر الفيلا بالقات
إذ أن بعض رجال الري يرى ضرورة بنائها من جديد كما أن بعضهم الآخر
يرى الاكتفاء بالترميم — على أن الرأي القاطع بهذا الخصوص منسل إلى
مما قريب — وهذا يمكن القول بصورة قاطعة من مقدار التكاليف —
والذى يمكن إيجازاً به هو أنه نصفه التقوية للقناطر جميعها حتى قبل
بدء ترميمها .

السؤال الثاني والعشرون

ماهى ماعية السدود الصخرية الموجودة بالقاع بحرى النيل الأبيض بين الملكال والخرطوم - وما هى علاقتها فى انخفاض منسوب المياه إذا أزيلت وهل زالتاها يمكن بها حقيقة تخفيف جزء من منطقة السدود - وهل إذا كان هذا ممكنا أو حقيقيا يوجد مياه من إيراد النهر مايكفى لزراعة هذه المنطقة وتغذية الخزان بالمياه الكافية المراد مجزها .

الجواب

على مسافة ٢٠٠ كيلومتر تقريبا شمال بحيرة نوالى تبدأ عندها منطقة السدود يوجد بحرى النيل الأبيض سلسلة مرتفعات تعرف بخصائص أيزوبد يكتفها بعض محور تعرف بصخور زليط . وعلى مسافة ١٥٠ كيلو مترا من هذا المنخفض و ٥٠٠ كيلو مترا من منطقة السدود توجد بحيرة نفسه محور تعرف بصخور الزليط .

شاهد هذا التره الصخرى رجال الرى قديما وكتب عنها خرواحد منهم بصفة أجمالية ، وفى سنة ١٩٢٨ درست ميدانيا ثم لم يسمح عنها شيء بعد ذلك حتى مارس سنة ١٩٢٨ وقت ما كان النهر فى أدنى حاله وعملت الأرصاد وأجرت المباحث التى دلت على أن هذه الصخور قد تفرقت الملاحة فى مدة انخفاض النهر، ولما كان العمل بالكراكات فى منطقة السدود يدعو إلى نقل المواد اللازمة للصنادل نهر بالرافعات من الخرطوم أو من محطة كوستى ، فقد رجال الرى إمكان وجود الصخور بآلات أمام القطع البحرية اللازمة لنقل المواد ومقدار الفرق بين المناسبات أمام المنخفض وخلفه لا يبعد ٧٥ م. فى مدة انخفاض النهر أما وقت الفيضان فالفرق لا يستدعى أى اهتمام ولا بحث ، أما عند محور الزليط فقد ظهر أن خطرها على الملاحة أقل من أن يبنى به ولا يمكن أن سقوط المناسبات ٧٥ م. عن خضبات أيزوبد يمكن أن يرتد إلى منطقة السدود وهذا فى حكم الاستحالة الفنية ، وإذا فكل ما بين هذا الاستنتاج إنما هو مجرد وهم .

السؤال الثالث والعشرون

هل سيكون هناك مساحات فى السودان تتفتح من خزان جبل الأولياء ؟ وما هى هذه المساحات ؟ وهل لوحت فى التنبؤ هذه الفائدة ؟ وهل تستعمل ترعى لرى أراضي السودان على حسابها ؟ وهل سيبلغ لاشئ مقابل هذه الفائدة ؟

الجواب

سليا .

السؤال الرابع والعشرون

إحصاء عن ستين أو ثلاث عن مساحة الأرض التى زرعت قطن وأرزاً ومقدار المحصول من كل نوع فى الستين التى تعتبر فيضاناتها عالية وفى الستين التى تعتبر فيضاناتها واطية .

الجواب

الكشف المطلوب مرافق وليس به المحاصيل وأرجو الرجوع لكتاب الإحصاء السنوى فى ذلك .

السؤال الخامس والعشرون

هل يصمم مشروع بناء الخزان مستشار تختاره الوزارة ؟ أو سيجهد بهذا العمل إلى لجنة دولية كما حصل فى شأن خزان أسوان ؟

الجواب

لم يحدث أن دعيت لجنة دولية لوضع تصميم خزان أسوان قديما أو حديثا إنما دعيت اللجنة عند بناءه لسبب أنرمبوسط فى محاضرى ، أما اللجنة الأخيرة التى قدمت تقريرها فى يناير سنة ١٩٢٩ فدعيت أصلا للفتوى فى حل الصلية يمكنه أو غير ممكنه ولاختيار أحسن التصميمات ، أما ما جرى عليه العمل فى خزان أسوان أو باقى القناطر الكبرى على النيل فهو الاستشارة بمشاور تختاره الوزارة من المهندسين المالىين الذين لم دراية عامة بالمسائل المائية الكبرى ، والبيت الهندسى الذى ترجع الوزارة إليه فى شأن خزان جبل الأولياء ، هو الذى طاون الحكومة فى إنشاء خزان أسوان أولا وتبنيته الأولى ثانيا وفى إقامة قناطر نيج حادى حديثا وطاون حكومة السودان فى إقامة خزان سار ولهذا البيت اتصال بالرى المصرى من قديم .

السؤال السادس والعشرون

هل كثرة استعمال المياه لا تضر بالأرض والمحصول وتجعل الأرض على مردود الزين ما يسمى (مطيلة) .

الجواب

يتصل هذا السؤال بسؤال حضرة النائب المتهتم بفهم القيسى الذى قال فيه أليس الأجدر بالحكومة أن تمنى بمسائل الصرف وأن تصرف عليها بعض المال الذى يراد صرفه على أعمال التخزين الكبرى .

وبالرغم مما أدليت به فى محاضرى فانى أرى أن الحاجة ماسة إلى التمسك فى هذا الموضوع زيادة فى جلاله . لقد دعيت عند الكلام فى محاضرى إلى أن كفاية الزراعة الحالية بالمياه محدودة بالقناعة التى أفرها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال السابق ، والقاضية بحمل الملوّبات الصيفية فى مناطق القطن ٦ و ١٢ أى رى القطن مرة فى كل ١٨ يوما .

وحضراتكم تعلمون مما أدليت به عند الكلام عن تقرير ديوى وراى الزراع والاختصاصيين الذين أمدوه بأرائهم أن أفضل موابات حتى التى يمكن الزراع من رى القطن كل ١٢ يوما ، وقد سألت رجال الزراعة حديثا عن أنسب الموابات للزراعات الصيفية كالقطن والأرز مثلا فلفنى كتاب فى ٢٧ مارس الماضى يدل على صحة ما ذهب إليه مستر ديوى فى دواسته خصوصا خلال شهرى يونيو ويوليو بخصوص موابات القطن ، أما الأرز فانسب الموابات له ٤ أيام عمالة و ٤ أيام عطالة وقيل فى هذا الكتاب إن ترشالياه جارية باستمرار فى حقول الأرز يبنى رديا يوما تمل محصولا أوفر، غير أن ذلك لا يمكن تحقيقه عمليا فى مصر أما عن بلى المحاصيل الصيفية كالسمسم والقول السودانى وغيرها فتواباتها يجب أن تكون ٤ و ٤ قرون حضراتكم من فاك أن هناك رأيا سائما بضروة فترة المياه، وإنى أخشى أن تعجز مصلحة الرى حتى بعد تخطيطى أسوان وجبل الأولياء من الحصول على

ملحق رقم ٣

حُكِّفَ بين الزراعة الصيفية جميعا والقطن والأرز كل منهما على
حدة في السنة عشر عاما الأخيرة مع ملاحظة أن السنة الزراعية تنهى طبقا
للإحصاء السنوي في يوم ٣١ أغسطس من كل سنة ولم يصدر بعد إحصاء
سنة ١٩٣٠ - ١٩٣١ :

السنة	المساحة المبنية بالقطر المصري	مساحة القطن	مساحة الأرز	أصناف أخرى
فدان	فدان	فدان	فدان	فدان
١٩١٥ - ١٩١٤	١٨٢٦٦٤٦	١١٨٦٠ - ٤	٢٩٨٧١٣	٣٤١٩٢٩
١٩١٦ - ١٩١٥	٢٠٩٨٧١٥	١٦٥٥٥١٢	١٢٣٥٦٤	٣١٩٦٣٩
١٩١٧ - ١٩١٦	٢٢٥١٩١٢	١٦٧٧٣١٠	٢٣٢٣٧٧	٣٤٢٢٢٥
١٩١٨ - ١٩١٧	٢٠٣٨٤١٠	١٣١٥٥٧٢	٣٤١٢٩٥	٣٧١٥٤٣
١٩١٩ - ١٩١٨	٢٠٢٤٩٢٦	١٥٧٣٦٦٢	١٢٤٧٣٩	٣٢٦٥٢٥
١٩٢٠ - ١٩١٩	٢٢٨١٥٠٧	١٨٣٧٨٧٠	١٣٤٨١٤	٣١٨٨٢٣
١٩٢١ - ١٩٢٠	١٩١٧٥٢٦	١٢٩١٨٨٩	٢٩٠٧٢٩	٣٣٤٩٠٨
١٩٢٢ - ١٩٢١	٢١٣٨٢٠٣	١٨٠٠٨٤٣	٢٣٣٨٥	٣١٣٩٧٥
١٩٢٣ - ١٩٢٢	٢١٧٠٠٠٠	١٧١٥١٥٠	١٤٨٨٢٦	٣٠٦٠٢٤
١٩٢٤ - ١٩٢٣	٢٣١٤٨٤٢	١٧٨٧٨٤٣	٢٢٢٦١٤	٣٠١٠٢٥
١٩٢٥ - ١٩٢٤	٢٣١٩٣٩٣	١٩٢٤٣٨٢	٩٧٩٤٣	٢٩٧٠٦٨
١٩٢٦ - ١٩٢٥	٢٣٠٤٠١١	١٧٨٥٧٠٢	١٨٤٢٩٠	٣٣٤٠١٩
١٩٢٧ - ١٩٢٦	٢٢١٢٥١٣	١٥١٦١٩٩	٣٥٨٤٢٣	٢٣٧٨٨٢
١٩٢٨ - ١٩٢٧	٢٢٦٤٢٦٨	١٧٣٨٤٧٢	٢٠٦٦٨٩	٣١٩١٠٧
١٩٢٩ - ١٩٢٨	٢٤٨٤٣٢٧	١٨٤١٤٧٨	٢٩٧٥٩٧	٣٤٥٢٥٢
١٩٣٠ - ١٩٢٩	٢٧٥٧٢٧٧	٢٠٨٢٤٢٠	٣٣١١١٠	٣٤٢٧٤٧
١٩٣١ - ١٩٣٠	—	—	٥٠٠٠٠	—

محضر الجلسة الثانية عشرة

حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك — إن كل ما استطع فهمه من هذه الاجابة أن الرسومات والمقاييس والتصميمات غير موجودة الآن بوزارة الأشغال العمومية للأسباب التي أبدأها حضرة مندوب الوزارة .

حضرة المنسوب — إن هذه الرسومات والمقاييس لم تعتمد إلى الآن . حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك — الذي أصره أن أي مشروع هندسي ، حتى لو كان مترا تمسك له الرسومات والمقاييس الهندسية . ونحن أمام مشروع خطير قدمت لنا عنه بيانات فيها ينص بتكاليفه وكية ما يترتب من الماء ، ولا أدري كيف يقدم هذا ولا تخدم معه الرسومات والتصميمات ، في حين أن غرضي الحقيق من هذا الطلب إنما هو لرفع شبهة موجودة الآن حائرة حول هذا المشروع كما جاء في مذكرة وزارة الأشغال العمومية لمجلس الوزراء سنة ١٩٣٢ من أن التوازن سيني على أساس المشروع المالي ، مع العلم بأن المشروع المالي مضاربه كثيرا جدا تكلم فيها المسترديوي ، وتكلم عنها فيه من المهنيين . وأن حضرة المنسوب بنفسه قال في محاضراته إنه لو كان المشروع المقدم على أساس المنسوب المالي لرفضت الدفاع عنه .

حضرة المنسوب — ردا على هذه الشبهة أقول إنني أوافق حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك على أن الوزارة لا تأخر في الوقت الحاضر بالمشروع المالي ، وسبق أن فوضت الرأي في هذا المجلس ، وكل ما تمسكه الوزارة خاصة بالتصميمات راضخ لزياد في هذه المسألة المعينة ، والوزارة لا تمتنعها نقطة أساسية في مشروعها المقدم اليوم .

حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك — إنني ليس هناك أمل في الاطلاع على تلك الرسومات .

حضرة المنسوب — إذا كان حضرة النائب المحترم يريد الاطلاع على الرسم المبدئي قبل اعتياده فليس هناك أية صعوبة في اطلاله على ما يريد .

السؤال الثاني

ما هي مساحة الأراضي التي تتمررها المياه بمحوض النيل الأبيض بسبب تروان جبل الأولياء في حدود التخزين على منسوب ٣٧٧,٢٠ ولم تكن تتمررها تلك المياه من قبل بشل الفيضان السنوي .

الرد عليه

إن المساحة التي تتمررها المياه بمحوض التخزين بسبب المشروع في حدود المنسوب ، ٣٧٧,٢٠ ولم تكن تتمررها المياه من قبل بفعل الفيضان السنوي ترجع إلى حالة الفيضان من حيث ارتفاعه وانخفاضه في كل سنة ، فعلا إذا أخذنا سنة ١٨٧٨ فإن الفيضان في تلك السنة غمر المساحة التي تغطيها مياه التخزين ، فذلك احتوت ستين ، واحدة عالية والأخرى شديدة الانخفاض كما احتوت ستة متوسطة .

اجتمعت اللجنة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الأربعين من صباح الخميس ٧ أبريل سنة ١٩٣٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك . ومكتوبة حضرة النائب المحترم عد زكي صالح بك السكرتير النائب وعاونه حضرة عد كامل افندي سكرتير اللجنة المؤلف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوقي أباظة . ابراهيم زكي . احمد ابو الفتوح . احمد رشدي . عد حافظ رمضان بك . عد حسن . عد فهم القتيبي . محمود عباسي بك . مصطفى صدق . مصطفى عاكف بك .

واخذت حضرات النواب المحترمين : وهيب دوس بك . حسن عد اسماعيل . السيد حبيب .

وتفهب حضرة النائبين المحترمين : عد عزيز أباظة . مصطفى محمود الشويحي .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد الفتوى احمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية .

نظرا لاعتذار حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب عن حضور جلسة اليوم ، اتفقت اللجنة حضرة النائب المحترم عد زكي صالح بك سكرتيرا مؤقتا لها .

الرئيس — إن جلسة اليوم مخصصة للرد على الأسئلة والبيانات الموجهة من حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك . والكلمة الآن لحضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية .

أسئلة

حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك والردود عليها

السؤال الأول

إحضار الرسوم والمقاييس والتصميمات النهائية التي اعتمدها وزارة الأشغال العمومية أساسا لمشروع تروان جبل الأولياء .

الرد عليه

حضرة المنسوب — إن الرسومات الهندسية الخاصة بالمشروع مازالت تحت يد المهندسين الاستشاري وهو يشغل فيها الآن ، ولا يستطيع تقديمها للوزارة حتى يخف من الوزير على آراء معينة ، والوزير بدوره لا يستطيع إبداءه بقرارات نهائية قبل الوقوف على رأي المجلس الذي له بطبيعة الحال أن يبدى ملاحظات أو يطلب تحفظات معينة . وكل ما يبدىه المجلس سيبحث من الوجهة الفنية لمعرفة مدى أثره ومبلغ ما يحد منه من تغييرات .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — ما قصدت الصرف الخاص بالجزيرة فقط ، إنما قصدت صرف مياه اليرى في السودان وهي تشمل مديرية النيل الأبيض ، وهذه المديرية تبلغ مساحتها عند انقاع الزراعة فيها أضعاف أضعاف مساحات الجزيرة ، وقد قال مسترديوى في الصفحة ٩٣ من تقريره عند ما وضع مشروع بناء نزان جبل الأولياء على منسوب ٣٧٧,٢٠ (من أكتوبر إلى مارس — وهو المقترح الآن) إن إنشاء بضم ترع تمتد من حافة النهر إلى الأراضي الواقعة فوق هذا المنسوب قليلا ، خلق بأن يهدد الوسائل لزراعة مساحات واسعة بما تزرع الآن على المنحدر ، كما قال إن اعتبار هذه التدابير (إنشاء الترع الخ) تعد تمويضا للأهلى عما يفقدونه من زراعة السلوكه (الوسائل) .

فيظهر من ذلك من الأقل أنه يمكن إعداد نظام آتري من الزراعة .

وقد اقترح أيضا بعد كل هذا ضرورة تركيب طلبات لمساحات مثارة . يفهم مما رآه المسترديوى — الذى اقترح إنشاء نزان جبل الأولياء — أن هناك مشروعات كبيرة لرى مديرية النيل الأبيض ، وبطبيعة الحال متى تمت هذه المشروعات — إن عاجلا أو آجلا — فلا بد من البحث عن طريق صرف المياه ، فهنا في مصر تصرف في البحر الأبيض المتوسط ، أما في السودان فيأه صرف الجزيرة ومديرية النيل الأبيض لا بد أن تصرف في مجرى النيل وفي ذلك ما فيه من الضرر على مصر .

فهل فكرت وزارة الأشغال السومرية في تحديد مركزها مع حكومة السودان في هذه المسألة قبل أن تخدم مشروع نزان جبل الأولياء ؟

مع العلم بأن مشروعات اليرى المستقبلية ومديرية النيل الأبيض مستنفقة مياها كثيرة من النيل ، وقد قال المسترديوى إن ذلك الترع الذى ترى إنشائها في مديرية النيل الأبيض تمتد من حافة النهر إلى الأراضي الواقعة فوق هذا المنسوب ، أعني أن السودان يستفيد من نزان جبل الأولياء بأقامة مشروعاته .

فهل عند وزارة الأشغال وثائق كتابية أخرى تمل كل أن حكومة السودان عملت عن كل هذه الآراء الثابتة في التقارير الرسمية التى لنها .

حضرة المنسوب — الذى فهمته من أقوال حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك أن الموضوع ينقسم إلى قسمين : أحدهما خاص بالصرف والاخر خاص بالرى ، أما القسم الخاص بالصرف لاية مديرية كانت في السودان — فيالرم من أنه غير داخل في موضوعنا ، ولا يمكن أن يخفى أو لا يخفى أى ضرر عمتل من وراءه بأقامة نزان جبل الأولياء أو عدم إنشائه ، إذ لا علاقة من الوجهة الهندسية بين المشروعين — فاني أؤيد أن هذه المسألة الخاصة بصرف مديرية النيل الأبيض إنما تستوقف بلاهة على مشروعات اليرى . ويقول حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك إن مساحة هذه المديرية تبلغ ثمانية ملايين من الأفدنة ، وعلى ذلك توجد استعلائية لريها كلها من النيل الأبيض لسحب بسيط ، هو إن إيراد المسائ لا يتكفى ذلك مطلقا في الوقت الحاضر .

أما رى البعض منها كما جاء بأقوال المسترديوى — التى استشهد بها حضرة الأستاذ محمد حافظ رمضان بك — الآن فاني أرى فيها بأن رى

فالمساحة المقنونة على منسوب ٣٧٧,٢٠ حى ١٤٥٠ كيلومترا مربعا ، وفى سنة ١٩١٧ تبلغ ١٣٠٠ كيلومتر مربع وفى سنة ١٩١٦ تبلغ ٤٠٠ كيلومتر مربع وفى سنة متوسطة تبلغ ٧٠٠ كيلومتر مربع .

ومن ذلك رى أننا لو أخذنا مثل سنة ١٩١٧ تكون مساحة المنسوب الخزان ١٥٠ كيلومترا مربعا ، ولو أخذنا سنة متوسطة تكون مساحة المنسوب ٧٥٠ كيلومترا مربعا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — قصدت من سؤال هذا معرفة مساحة الأراضي بالفدان لأجل تقدير قيمة التويضات .

حضرة المنسوب — إن المساحة التى سيبلغ التويض عنها هى ٣٠٠ ألف فدان .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — يوجد بالسودان وسعة المساحة تسمى (الجلدة) وهي عبارة عن خمسة أفدنة ، وعلى هذا الاعتبار تساوى الـ ٣٠٠ ألف فدان ٦٠ ألف جلدة ، وبما أن ثمن الجلدة جنيه فتكون قيمة الأراضي التى تآثر من مشروع الخزان ٦٠ ألف جنيه . فهل عند وزارة الأشغال العمومية ما يثبت أن هناك أضرارا أخرى يصل بموجبها التويض إلى الرق الممدون في مدكرتها وقدره ٧٥٠ ألف جنيه ؟

حضرة المنسوب — قد روى في تقرير التويضات : الزوامة ، حامية المدن ، سكة حديد كوستي ، وما يتسبب عن عمل الخزان من إنشاء قطع بوليس وتجهيزات صحية وغير ذلك من العوامل التى يقتضيها العمل طبقا للقواعد التى تجرى عليها الآن في تلية نزان أسوان .

والبيانات موجودة لدى الوزارة .

السؤال الثالث

قدم محلى إسماعيل سرى باشا وزير الأشغال العمومية السابق تقريراً إلى سموه لندوى السابق سنة ١٩١١ يقول فيه إن مياه الصرف في السودان يمكن هليها بواسطة سحارة تصل تحت نزان جبل الأولياء وتصرف في وادى "مقدم" فهل يتضمن مشروع نزان جبل الأولياء الحالى هذه الطريقة لصرف مياه الجزيرة ويحوض النيل الأبيض ؟ وهل مشروع الصرف السالف الذكر ثبت إمكان عمله من الوجهة الفنية ، وهل وادى "مقدم" يصلح للصرف فيه ؟

الرد

لا يوجد مشروع للصرف في النيل الأبيض أو في وادى "المقدم" فلم يذكر هذا الاقتراح في السنوات العشر الأخيرة ، ولا يمكن إعطاء رأى حاسم بخصوص وادى "المقدم" إذ أن ما يصرف على بحثه ودراسه يتضح هياه بسبب عدم طلب أحد الصرف في هذا الوادى ، وكل ما به الناحية المصرية في موضوع صرف الجزيرة هو الصرف في مجرى النيل الأبيض ذاته ، وهذا أيضا لم يطلب ولا يمكن الجزم بمدى نجاح مشروع الجزيرة من الوجهة الزراعية إذا أخذنا برأى سيروليم ولكوكس ، وبمسألة صرف الجزيرة على وادى "المقدم" أو غيره لا تشمل مشروع جبل الأولياء أجملا بلها .

قاعدة حسابية مقررة بل هي قاعدة ترسخ لعوامل كثيرة لم يشر إليها في السؤال وسأوضح نظريتي تماماً الآن .

وأخذ حضرة المندوب يشرح نظريته بإسهاب .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - حيث أن اللجنة الدولية نصحت بملء خزان أسوان على منسوب ١٢٣، كما ثبت أن الحكومة قررت أن يكون الماء على منسوب ١٢١ بقرار وزاري، ولكن وزارة الأشغال العمومية عندما قدمت للجلس مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء رأيت أن يكون المنح على منسوب ١٢٠ فقط . فهل يفهم من هذا أن وزارة الأشغال العمومية وتبريراً لإنشاء خزان جبل الأولياء وأظهاراً للحاجة الملحة إليه الآن، أرادت أن تتقدم للمشروع إلى المجلس على اعتبار أنه يكون المنح على منسوب ١٢٠ فقط لا على منسوب ١٢١ ولا ١٢٣ لبيان أن حاجات مصر الحالية أكثر من هنا .

حضرة المندوب - بعد ما أدليت به من البيانات أراي في حاجة إلى تصحيح واقعة، كثيراً ما استشهد بها حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك وهي أنه يجب - عند الكلام على موقف اللجنة الدولية ومسألة عملية خزان أسوان - أن يفرق تفريقاً واضحاً بين قرارها الخاص بإمكان الماء بأطمشتان على منسوب ١٢٣ من الوجهة الثابتة وبين إمكان الماء أو عدم إمكانه من الوجهة المائية، إذ أن الناحية الهيدروليكية لم تعرض بشيء على اللجنة ولم تتناولها بالبحث مطلقاً، ويجب أن يكون ملحوظاً دائماً عند الكلام على التلية الأمر أن ما ولا يصح الاستشهاد بالجنة الدولية فيما يتعلق بالناحية الهيدروليكية .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إذن تتوقف المسألة على السؤال الآتي :

هل يسمح تصرف النيل الطبيعي بالماء على منسوب ١٢٣ ؟

حضرة المندوب - سيأتي الرد على هذا السؤال فيما على من الإجابات .

السؤال الخامس

هل يمكن إعطاء بيان رقمي يظهر منه إمكان ملء خزان أسوان وتخزين جبل الأولياء، مما في مثل سنة ١٩١٣ وسنة ١٩١٤ على أساس مطالب مصر الحالية ؟

الرد

مستحيل حتى تتم أعمال أخرى في أعلى النيل .

السؤال السادس

لماذا يمكن منع مياه النيل الأبيض من مصر إذا ما ابتدئ في ملء لتخزين في أول فبراير ؟

أي جزء أولئك أية ترعة تستفيد من ماء خزان جبل الأولياء، وتحت يد الوزارة وتلقى رعية تبين تماماً أن جميع المقترحات الخاصة بهذه المسائل قبل سنة ١٩٢٩ قد أصبحت اقتراحات ميتة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إن مسألي الري والصرف من الوجهة الفنية مسائلان متلازمان، فإذا كان يمكن لحكومة السودان - بسبب إنشاء خزان جبل الأولياء - أن تقيم مشروعات، كما يقول المستر ديوي، من مقضاها ري مديرية النيل الأبيض يجب أن تنكر على الأقل في طريقة الصرف . وأرجو أن تقدم الوثائق التي تدل على أن كل هذه الاقتراحات أصبحت اليوم ميتة . كما أود أن أعلم ما إذا كانت هناك اختلافات جديدة أو أن المسألة متروكة دون شيء ؟

حضرة المندوب - إن استخدام مياه خزان جبل الأولياء لري في السودان أو الانتفاع بها على أية صورة إنما هو محرم بخصي الاتفاق الذي وصلنا إليه وهو بين أيديكم .

السؤال الرابع

هل يمكن إعطاء بيان رقمي في رد قبول وزارة الأشغال العمومية بأن ملء خزان أسوان مع خزان جبل الأولياء يفشل مرة في كل تسع سنوات ؟

الرد

كل الأرقام الخاصة بهذا السؤال وأمثاله وصلت إليها الوزارة بعد مباحث طويلة دقيقة، والكثير منها تتطلب دراسة فنية في غاية من الدقة . وقد قامت هذه الأرقام على أسس واعتبارات كثيرة فنية وزراعية، كما دوعي في دراستها الكثير من التردد والنظم التي تجري عليها في موازاة الخاصة بتوزيع المياه في الوقت الحاضر .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إذن أصبح من الحق بموجب المعلومات الفنية أن خزان جبل الأولياء مع خزان أسوان يجعل ملء خزان أسوان يفشل مرة في كل تسع سنوات، في حين أن مذكرة وزارة الأشغال العمومية للمعرضة على المجلس تقول بصرح المباشرة أن خزان أسوان يمكن ملؤه سنوياً بكل أطمشتان، وبذلك قالت اللجنة الدولية في الماضي لا يبعد خزان آخر يقرب عليه فشل ملء خزان أسوان مرة في كل تسع سنوات . أليس في ذلك ضرر واضح ؟

حضرة المندوب - هذه مسألة تتصل بمقابلة فنية يجري عليها رجال الري في العالم، ففي مصر مثلاً لا يمكن أن تقام قواعد التخزين وتوزيع المياه على مثل سنة ١٩١٣ - ١٩١٤ كما أنه لا يمكن أن تقام على مثل سنة ١٩١٨ . وهناك قاعدة وسط، وراعي في التخزين والتوزيع ما يسمى عند الأمريكيين (Dry Year) . ولست أرى محال للدخول في تفاصيلها الفنية العالية، ولكنني أكتفي بالقول بأن عمليات التخزين والتوزيع الكامل تقوم على أسس تقنية، فلماذا كنا نبينا قولنا بأن الماء يفشل مرة في كل تسع سنوات فاني أؤكد لحضرة النائب المحترم أن هذا القول لا يصح أن يفهم منه أنه

المهندس الكبير اسماعيل سرى باشا . أما إذا أثبت الواقع أن جرى التهرل يتأثر جرينا على مسبق أن قرونا وسرنا عليه .

ويجلى كل من يظن أن الفن الهندسي يستطيع الإجابة عن مثل هذه النظرية بكلمة نعم أو لا . والمستقبل وسد كفيل بتحقيق نظرية اليوم أو بتصحيحها .

أما إمكان التخزين على منسوب ١٢٢ أو ١٢٣ كما ورد في السؤال المباشر فجوابه بالسلب . وسبب ذلك ما يأتي :

لما درست لجنة يناير سنة ١٩٢٩ مسألة التلية من الوجهة الباثية أوصت بأن تكون تسعة أشجار بدلا من سبعة كالتفاح الوزارة الأولى والذي كان معروضا على اللجنة . وذهبت إلى إمكان التليق لهذا الحد بإطمئنان ، كما أوصت في كتاب خاص بأن يكون المهندس الاستشاري للتلية هو سير مردخ ماكدونالد نظرا لسابق عمله بجزان أسوان منذ إنشائه حتى تحت التلية على يليه سنة ١٩١٢

ولما طلب إلى هذا المهندس وضع تصميات في حدود توصيات اللجنة عارض مصادرة قوية في غضون سنة ١٩٢٩ في تنفيذ التوصيات على أساس انجز على المنسوب المقترح بمعرفة اللجنة ، وبعد مناقشات عديدة بينه وبين وكيل الأشغال وزيرها في ذلك الوقت معالي حسين وأصف باشا راعى الوزير الأمر لمجلس الوزراء بعد أن تبين له قيمة اعتراض سير مردخ ماكدونالد ، وراى المجلس الأريخى لوزارة الأشغال بالفرض على ١٢٢ و ١٢٣

ومن المصادفات أن سير وليم ولكوكس وغيره بجزان أسوان من الوجهة الباثية تضمنه في المصنف الأول بين الخبراء العالمين قال في هذه الأيام بضعف في التلية وفي الجزء المصمت الذي سبق أنه أنصبت اعتراضات سير ماكدونالد عليه . وسواء صحت المخاوف - وهو ما لا نزوح - أم لم تصح ، فأرجو العلم بأن الوزارة لا تستطيع إزاء هذه الظروف أن تطاوع مثل هذا الاقتراح ، وهذا كله من الناحية الباثية . أما من الناحية الهندسية فلا يمكن الملأ إلى المناسيب التي يشير إليها النائب المحترم في بعض السنين .

وقد قامت حساباتنا على أساس التخزين لدرجة ١٢٠ ، ويسرى أن أفرد أن سير وليم ولكوكس ذهب في أرقامه التي صدرت حديثا هذا المنصب نفسه ، وحده الزيادة الباقية عن تلية نزان أسوان ٢٢٠٠ مليون متر مكعب .

حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك - فهمت من هذه الاجابة انه لا يصح لنا أن نمتد على ما ذهبت إليه اللجنة الدولية من أن انجز على منسوب ٩٠ يمكن إجزاؤه بكل اطمئنان ، كما أنه لا يمكن الاعتقاد على قرار تلك اللجنة القائل بالملء على منسوب ١٢٢ حتى ولا انجز على منسوب ١٢١ كما جاء بقرار الحكومة ، وأن البيانات التي أبداها حضرة المشدوب تجعل قرارات اللجنة الدولية غير صحيحة الاعتقاد عليها .

حضرة للمنوب - ليس لي أن أتمرض إلى الاستنتاجات الشخصية التي أدلى بها حضرة النائب المحترم ، وأرجو أن تعلموا بأن هذه المسألة اعتبارية ، وأمام حضرة العضو المحترم قرار اللجنة الدولية وكذا قرارات أخرى ، كما أن أمامه ما أبداه المستر مردخ ماكدونالد والسير وليم ولكوكس من مخاوف ولحضره الحق المطلق في الاستنتاج والتبرجح .

الرد

لا يمكن ذلك لأن الخزان يكون مملوا فعلا في أول فبراير ، أما عند الحرب فكل شيء ممكن .

حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك - إذا جمعت المياه بالقوة الجبرية في خزان جبل الأولياء في أول فبراير . على أي مدة تمتع المياه عن مصر ؟

حضرة للمنوب - إنني لم أحمل حسابا خاصا بهذه المسألة ، ولكن أذكر أني قرأت في أحد الاعتراضات أنه يمكن حجز المياه لمدة شهرين تقريبا كما يقول سادة زغلول باشا ، وكانت هذه الاعتراضات التي قرأتها منصبة على أساس أن يكون المنسوب ٣٨٠ علما أنه ذكر ولكنني لا أعلم بهذه الوجهة .

السؤال السابع

إذا سمح أنب خزان جبل الأولياء يعطى مصر ٢ مليار و ١٠٠ مليون متر مكعب في أسوان فهل يمكن إيجاد مشروع داخل القطر المصري يعطى هذا المقدار ؟

الرد

لا يمكن .

السؤال الثامن

ما هي الكيانات المتبصرة تحتها سنويا من المياه بأسوان ابتداء من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٣٠ إذا ما بدئنا بالتخزين على منسوب ٩٠ أى خصب الخزان ؟

الرد

ترضع الإجابة عن هذا السؤال لمدة عوامل مثل تقوية قنطرة الدلتا وأسيوط تحويل الخياض ومشروع الجزيرة إلى غير ذلك من العوامل التي لم عرض لها النائب المحترم . وعلى العموم يمكن القول بملء الخزانين مما لا في السنوات الشحيحة الإيراد إذا بدئنا بالتخزين على منسوب ٩٠

ولما كان النائب المحترم يذهب إلى اعتبار منسوب ٩٠ كأمر مقرر كان لابد من أن أسأله بشيء من الأيضاح الكلام على هذا المنسوب وعلى مسألة إمكان الخزن في أسوان على درجة ١٢٢ أو ١٢٣ وبذلك سأدعج الرد على السؤال العاشر في ردى على هذا السؤال .

صحح أن الوزارة تخطت القاعدة القديمة التي كانت تهضى باليد بالتخزين عند ما يصل المنسوب إلى ٨٨ مترا بأسوان . وذهبت في مذكرة سنة ١٩٢٩ إلى إمكان انجز على منسوب ٩٠ ، وهي تعلم تماما أن هذا الرأي لمي وما زال يلقى معارضة قوية من بعض شيوخ المهندسين . والذي سمعني المهندسين على الفصل في هذه النقطة الخلافية هو العمل والتجربة في السيارات الأولى من موزانات أسوان . فإذا أثبتت التجربة أن حوض النهر يبدأ يتأثر بمرسوب الطمي وتنقص مسه تدريعا ، وجب على المهندسين بعد بيان مثل هذه الحقيقة أن يتولوا من درجة ٩٠ ، وتكون بذلك تخاذبا الضرر الذي يقول به

السؤال العاشر

هل يمكن فيما نزن المياه في أسوان أن ملشوب ١٢٣ أو ١٢٧ ؟

الرد

سبقت الإجابة عنه ضمن السؤال الثامن .

السؤال الحادى عشر

هل يمكن إعطائه بيان فى عن كيات المياه الممكن اقتصادا إذا تم تعديل فصحات الرى والصرف وإنشاء الجنايات ؟

الرد

يحمل وجود وفر بسبب هذه الأعمال التى ستقدم بها تدريجيا فى حدود الاعتبارات المالية والمجهودات الفنية .

وتعين نظام لرى والوصول به إلى المثل الأعلى أمر ، يتطلب عشرات السنين فضلا عن وجود بعض الصعوبات التى تاربع إلى الفن الهندسى وحده ، بل تصل بالتشريح وبالأخلاق العامة نفسها . هذا ولا يمكن إعطائه رقم معين لمقدار هذا الوفركا لا يمكن الجزم بالوقت الذى نصل فيه إلى وفر من هذه الناحية .

السؤال الثانى عشر

هل السودان الحق فى الانتفاع بشئ من مياه النيل بسبب بناء نزان جبل الأولياء أو لا ؟

الرد

لا .

السؤال الثالث عشر

هل يمكن لوزارة الأشغال العمومية أن تقدم لجنة تقرير محمود حتى يك الذى كان مينا كعضو لجنة وزارة الأشغال العمومية لسنة ١٩٢٦ لبحث تقرير لجنة مياه النيل سنة ١٩٢٥

الرد

المعروف أن كل لجنة تشكل ليبحث مسألة معينة تقدم تقريرها إما بالإجماع أو بأغلبية تقدم تقريراً تضارعه الأغلبية بتقرير ، وقد حدث فى اللجنة التى يشير إليها حضرة النائب المحترم أن أجمت اللجنة على التقرير الذى سبق تقديمه لعضواتكم أماما عضو بـ احتفظا عند التوقيع بمقتضاها فى تقديم ملاحظات منفردة دونت هى الأخرى مع التقرير الذى بين أيديكم ، والمضون هما مستر هاريس ومسترحند مارش الموظفان بمصلحة الرى سابقا . ولم يقدم حضرة محمود بك حتى تقريراً منفرداً كما لم يلاحظ على تقرير اللجنة كرسيله .

أما إذا كان حضرة النائب المحترم يشير إلى تقارير أو مذكرات قدمت لجنة أثناء المناقشة إلى استغرقت بضعة أسابيع من حضرة حتى يك أو غيره ، فهذا طبعى ومن حق كل عضو فى كل لجنة أن يفتله والمبرر بالتقرير الهائى التى يكون على إجماع أو عمل تحفظات . وفى حالتنا هذه أوجهكم الرجوع إلى التقرير للتحقق مما أبديته .

السؤال التاسع

هل يمكن إعطائه بيان عن متوسط تصرف النيل الطبيعى عند أسوان فى خلال ثلاثين عاما قبل سنة ١٩٠٣ وثلاثين عاما بعد سنة ١٩٠٣ وذلك من اللغة من أول فبراير لآخر يوليو ؟

الرد

يطلب النائب المحترم بياناً عن متوسط تصرف النيل الطبيعى عند أسوان فى خلال ستين عاما ، وذلك عن اللغة من أول فبراير لآخر يوليو فى كتاب ضبط النيل الطبعة الثانية باللغة الإنجليزية صفحة ٢٩٧ لنهاية صفحة ٣٠٣ يحد حضرة الأستاذ جدولاً يبين تصرف النهر خلف أسوان من سنة ١٨٦٩ إلى سنة ١٩٢٠ ، وإنى مستعد لتقديم حساب السنين التى على سنة ١٩٢٠ إلى الآن راجياً لفت نظر حضرة الأستاذ المحترم إلى مراعاة الاعتبارات الآتية عند استخدامه هذه الأرقام .

أولاً — أرجو الاطلاع على صفحة ٢٩٦ من نفس الكتاب ليعلم مقدار ما فى الأرقام من دقة .

ثانياً — الاطلاع على صفحة ٣٠٤ ليعلم مقدار طلبات مصر المبلية على رأى أحد الخبراء الزارعين ومعارفها بتصرفات كورى وديوى والأخذ بما يراه .

ثالثاً — لفت نظر حضرة إلى أن لمصر ولنظام الرى السائد فيها الآن موقعا خاصاً فيما يتعلق بتصرف النهر الطبيعى فى شهرى فبراير ويوليو الماخين فى اللغة التى طلبها .

رابعا — إن مله نزان أسوان بعد التعلية الجارية الآن سيحدث فى بعض السنين إلى شهر فبراير ، فالزيادة التى يمكن أن تبدو فى تصرفات هذا الشهر على طلبات البلاد الحالية ستستعمل كلها أو بعضها فى مله الخزان وتحتيق الأغراض الأخرى التى سبق أن شرحتها فى جلسة ٥ الجارى .

والسابع نلاحظ الزراعة من جهة ، وتعلية نزان أسوان من جهة أخرى ، ستغير كثيراً من الأوضاع التى تجري عليها الآن ، بل ربما اضطروا إلى التفكير بعمل السدود الرابية احتفاظاً بكل قطرة من مياه النيل عن الميلاد الحالى بنحو شهر .

خامساً — يجب أن يراعى عند استخدام هذه الأرقام استنزاف سد أسوان مع الفاقد بسبب التخزين فيه منذ أن أنشئ إلى الآن فى مرحلته الأولى والثانية أى قبل وبعد التعلية .

حضرة النائب المحترم محد حافظ ومضان بك — قصدت من سؤال هذا أن أتبين إمكان تصرف النيل الطبيعى ، أيسمح بمله نزان أسوان للدرجة التى فترتها الوزارة أو للدرجة التى فترتها اللجنة الدولية أو للدرجة التى جاءت بلذكرة إلى أماما ؟

حضرة المندوب — فهمت الآن أن حضرة النائب المحترم يرى إلى معرفة النتيجة ، وأقول إنه يمكن الملء فى كثير من السنين ، وقد رجعت إلى بيانات معاملة الطبييات لهذا الغرض خيفت أن ذلك ممكن فى الأغلبية المطلقة للسنين التى يشير إليها حضرة النائب .

سنة ١٩٢٦ ، وقد كنت فهمت من إشارة حضرة النائب المحترم في سؤاله إلى موقف حضرة صاحب العزة محمود حتى بك أنها تنصب على هذه اللجنة الأخيرة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إلى فصيحت معرفة حل حضرة محمود حتى بك قدم تقريراً بعد حل اللجنة ؟

حضرة المندوب - فهمت أنت حضرة النائب المحترم بقصد لجنة سنة ١٩٢٥ ، وإلى أنني قفا قاطعاً أن هذه اللجنة أولحضرة حتى بك تقريراً رسمياً فيما يتعلق بهذه اللجنة التي حلت (الخالصة بالتوضيحات) .

السؤال الرابع عشر

وجهاء في خطاب السير ولم وليكوكس أن ما نمت من إمكان ملء نزان أسوان حل منسوب ٩٠ يحصل في الإمكان ملء نزان أسوان ووداد الريان صما ، وهو يرى أن الخنصرن في وادي الريان بدل نزان جبل الأولياء أولى وأصلح .

الرد

منذ سنة ١٨٩٤ لم يحدث أن أثير هذا المشروع حل أساس استعمله نزان. الناحية التي بشتت على التفكير فيه والسنوات الأخيرة إنما هي ناحية استعماله لصرف أراضي الوجه القبلي والتخفيف .

وأخذ حضرة المندوب يشرح بأسباب حل الخنصرن مينا وجهة نظره) .

الرئيس - نكتفي بهذا القدر اليوم .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إلى محفظ بمناقشة الرد على السؤال الرابع عشر جلسة المقبلة .

الرئيس - هل توافقون على أن يكون اجتماع اللجنة يوم الأحد القادم ؟

« موافقة عامة »

ورفعت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل الساعة الحادية عشرة والدقيقة الثلاثين من صباح الأحد ١٠ أبريل سنة ١٩٢٦

السكرتير المحض	السكرتير النائب	الرئيس
عبد كمال	عبد زكي صالح	علي المتلاوي

وإذا كان حضرة النائب المحترم يريد من هذا السؤال معرفة موقف حضرة حتى بك بالثالث فإياه واضح باعتباره كان عضواً يجلس إلى الأعلى في سنة ١٩٢٩

وقد سبق أن أثبت رأى هذا المجلس في مشروع تلبية نزان أسوان وجبل الأولياء صا . وقدم هذا التقرير للوزارة في يونيو سنة ١٩٢٩ ، وهو خلواً أيضاً من تقرير أقلية أو أي تحفظ من أي عضو .

أما إذا كان المقصود بالإشارة إلى مذكرة حضرة حتى بك في سنة ١٩٢٦ هو الخوف من أن تكون ترتبت حقوق السودان من وراء مشروع جبل الأولياء ، فإني أؤكد أن طلبات المندوب السابق في أبريل سنة ١٩٢٦ حلت المهندس الكبير سري باشا على أن يقف في إجراءات جبل الأولياء بإلزام من القرار الحكومية في سنة ١٩٢٥ لأنه رأى نفسه أمام طلبات مالية ومائية لا يمكن قبولها .

ومن حسن الحظ أن جميع من ولوا وزارة الأشغال العمومية بعدهم جروا على ذات القناعة . وأخيراً انتهت المفاوضات الاتفاق على التوضيحات المسائل التي تعرفونه دون أي مويض مائي .

وسواء أكان المقصود من الاستيضاح هو الفرض الأول أم الفرض الثاني ، فأرجو أن يكون فيها قلتت الإيضاح الكافي .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إلى لا أقصد البحث في الجمان التي شكلت ، إنما أقصد البحث في عمل محمود ، وهو أنه في ٨ نوفمبر سنة ١٩٢٥ أرسل جواب من معالي سري باشا لحاكم السودان العام السير جفرى آرثر ، وقد جاء الكلام عليه في عشر جلسة ٤ أبريل سنة ١٩٢٢ بالصفا ١١ .

حضرة المندوب - إن مسألة التوضيحات أثبتت في سنة ١٩٢٥ وشكل معالي وزير الأشغال العمومية لجنة لدراساتها الملت بعد صدور القرار بتشكيلها ولم يجتمع ولم تقدم تقريراً ولم تسافر إلى السودان مطلقاً ، ولهذا فليس هناك من الوجهة الرسمية ولا الفعلية تقار ير لهذه اللجنة ولا لأفرادها كأعضاء ، وحدث في مارس سنة ١٩٢٦ أن قدمت لجنة النيل التي شكلت في يناير سنة ١٩٢٥ تقريرها لدولة رئيس الحكومة فأحال بدوره على وزارة الأشغال العمومية وكان وزيرها إذ ذاك معالي إسماعيل سري باشا الذي شكل لجنة أخرى لاتصل بلجنة سنة ١٩٢٥ ولا تمت إليها بشيء ، وكانت مكونة من عشرة أعضاء على ما أذكر برئاسة وكيل الوزارة ، وطلعت هذه اللجنة يبحث تقرير اللجنة الدولية وقدمت توصياتها لحضرة صاحب السعادة عثمان عرم باشا في يونيو

محضر الجلسة الثالثة عشرة

الرد عليه

استمعت على فهم المقصود من إيراد هذه الأرقام في سؤال حضرة النائب المحترم بمذكرة أخرى وصاتني اليوم من وضع أحد حضرات المهندسين وأقول:

إن البيان الخاص بتكاليف جبل الأولياء (والوارد على أساس أنه ٨ ملايين من الجنيهات - منها أربعة ونصف - "تكاليف" - وثلاثة ونصف "ملحقات") خطأ لأن الاتفاقات الأخيرة قضت على فكرة مطالبة مصر بملحقات وخلافها.

والتكاليف بما فيها التبعيضات هي أربعة ملايين ونصف المليون فقط، والواجب أن تكون مناقشة هذا المشروع على أساس ما تقدم به من أرقام استقر الرأي عليها.

أما باقي ما ورد من أرقام وإرادة بصفتها من كتاب ضبط النيل، أو مشار إليها بأنها من تقرير حضرة حتى يك أو غير ذلك مما ورد في مباحث أو تقارير قديمة فليست محلنا لنذكرها، وأرجو أن تسمحوا لي بالقول إن جميع هذه الأرقام على الطريقة الواردة فيها من شتات المذكرات والتقرير بطريقة لا تصح أن تكون أساسا للمناقشة. وقد سبق أن قلت إن الدراسة في السنوات الأخيرة قد أعطتنا معلومات طبيعية خاصة بأحوال النيل قلبت الكثير من النظريات والأرقام رأسا على عقب، والعبارة بالأرقام المتخذة من الوزارة قديما.

والمساحات التي أجزأتها بالطيارات والمهندسين وبتنظيم الأرصاد الجوية والمائية وغير ذلك من الدراسات الدقيقة المنظمة منذ ١٩٣٣ إلى الآن وصلت بنا إلى آراء وأرقام قد تغايرت تمام التغاير مع معلوماتنا القديمة أو تغايرت في بعض المواقع أو تؤيدنا في الأخرى. ويمكنني أن أصطليح مثالا واحدا بقيمة ماورد تحت عنوان تقرير حتى يك في سؤال حضرة النائب المحترم عد حافظ رمضان بك.

قال إن قناة السدود تغطي ٧٥٠٠ مليون متر، وتكلفتها ٤٧٠٠.٠٠٠ جنيه، وأتذكر تقرير طبع منذ شعور من خط واحد درس من بين الخطوط المقترحة الكثيرة لقناة السدود على أنب الزيادة ستكون التي مليون متر، والتكاليف ثمانية ملايين من الجنيهات.

وبما قلست تملون حضراتكم مقدار الخطأ الذي يتورط فيه بعض المهندسين بمناقشتهم أرقامًا قيلت أو طبعت أو طليت ثم قضى عليها لسبب ما.

ثم شرح حضرة المنوب على المخاريط بتوسع مشروعات البهت وقناتنا وقناة السدود، وأشار إلى أحدث التقارير الموجودة بالوزارة وأيد قوله بقدرتها منها.

اجتمعت اللجنة في الساعة ١٢ والبقية الخامسة من مساء يوم الأحد ١٠ أبريل سنة ١٩٣٣ برئاسة حضرة النائب المحترم على المقر لاوى بك وسكرتيرية حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي باشا السكرتير الثاني، وطوته حضرة عد كامل افندي سكرتير اللجنة المولف.

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين: أحمد أبو الفتوح. أحمد رشدي. محمد حافظ رمضان بك. محمد زكي صالح بك. محمد فهم القيسي. محمود عباسي بك. مصطفى عمود الشوربجي. مصطفى صدق. السيد حبيب.

واستمر حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي.

وتفهب حضرات النواب المحترمين: وهيب دوس بك. حسن محمد اسماعيل. محمد حسن. محمد عزيز باشا. مصطفى ما كلف.

وقد حضر حضرة صاحب المزة عبد الفتوى أحمد بك مندوبا عن وزارة الأشغال العمومية.

وانتخب اللجنة حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي باشا سكرتيرا موقفا لها.

الرئيس - تبدأ اليوم بالأجابة عن السؤال الأخير الموجه من حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك.

حضرة المنسوب - أطلع على حضراتكم السؤال الخامس عشر من أسئلة حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك ونصه:

هل لي أن أرف رأى وزارة الأشغال العمومية في البيانات الآتية:

سنة	تكاليف	مضمة
-----	--------	------

ضبط النيل

جبه		
جبل الأولياء: ٣٢٠٠ مليار	٨٠٠٠٠٠	جبه
بحيرة البرت: ٤٤ مليار يصل منها إلى مصر ٢٤ مليارا ...	٤٥٠٠٠٠ تكاليف	١٣٣ ضبط النيل
صاغة: ٧ مليارات يصل منها إلى مصر ٢ مليارات ...	٢٥٠٠٠٠ مخلفات	١٢٩ ٥
تقرير حتى بك		
قناة السدود: ٧٥٠٠ مليار ...		

حضره النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - الذى قصصنا إليه من طلي هذه البيانات هو أنه إذا كان هناك ضرورة لتخزين مياه خارج حدود مصر ، لما لا ريب فيه أن يكون التخزين في مناطق غير زراعية حتى لا يئس من أن المناطق الزراعية التي تشأ فيها مشروعات التخزين تكون في حاجة إلى تلك المياه .

بصفة البرت ليست من المناطق الزراعية ، فلما ما أقيم فيها أحمال التخزين تكزان بحيرة البرت ، فانه بموجب كتاب ضبط النيل يصل إلى مصر من هذا التخزين ٢٤ مليارات ، وهي كمية كبيرة جداً ، كما أن بحيرة آسانا ، وهي في جهات صحفية ، قد يصل منها إلى مصر أربعة مليارات وهي كمية أكبر مما يصح بنظران جبل الأولياء .

كذلك تذهب منطقة السدود تغطي مصر مقداراً من المياه يبلغ ٧٠٠٠٠ مليار لا سيما أن عملية تزيين هذه المنطقة ليس من ورائها خطر لا سياسى ولا عسكري ولا حرب ، وهي عملية ليس بناءً يمكن الجهر بواسطته . هذا ولا زلت أكرر طلي تخديم بيانات واقعية من مسألة عدم إمكان التخزين في الحدود المصرية .

أما ما قصدهم من عبارة تكاليف المحطات المقدرة بمبلغ ٣٠٠٠٠٠٠ جنيه فهي التي تصرف على حقوة قناطر الدلتا وقناطر أسبوط (منها مليونان لقناطر الدلتا ومليون ونصف المليون لقناطر أسبوط) .

حضره المنعوب - إن تكاليف تخزين جبل الأولياء وما تقتضيه من توصيلات واقفة عند حد أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيئات . أما قناطر الدلتا وقناطر أسبوط فقد سبق أن أثبت أنه من المقرر تخويلها ، سواء أنشئ جبل الأولياء أم لا ، فبما لا يصح نفاً ولا مالياً تحميل هذا المشروع تكاليف هذه التفرقة .

وهنا أريد أن أتناول بعض القطع ، وحيث إنني لم أراجع حضرة المجلسات الأخيرة لضيق وقتي ، فاني أعتمد على ما أذكره أثناء المناقشات التي دارت بخصوص هذه القطع أو الشبه ، بجلاء الوقت .

أشار الأستاذ حافظ بك رمضان إلى اتفاقية مياه النيل وتكلم عن ثلاث قطع معينة ، وبالرغم من أن هذه الاتفاقية ليست خلافاً لثلاثة أرى وأجبا بيان هذه القطع ، لأن من حق كل نائب عزم أن يستند إليها كأمر واقع عند التدليل على صحة أقواله واستنتاجاته .

المسألة الأولى : هي معنى التفرقة الأخيرة من الاتفاقية التي ترى إلى وضع رقابة وضبط النهر على الرقعة لغايات مستحيلة . ولا داعي لذكر القول في ذلك لأنه سبق أن أشرت إلى النص الإنجليزي المتمد ، والتفسير الجامع عليه بين الطرفين ، بل ونصوص الاتفاقية ذاتها ، على أن الرقابة للمنى السياسى هي وحدها التي أرى . الفصل فيها . أما الرقابة للمنى الفنى فقد فصلت فيها الاتفاقية .

المسألة الثانية : هي أن الاتفاقية حلت من حق مصر ، وهذه كلمة مطلقة وليست محصورة من ناحية الرى الصيغى بعد أن جرى الاتفاق المذكور لإيراد النهر الطليعى على السودان أو غيره من أول يناير لسنة ١٩٥٠ بوليه عند

سناز إلا ما كسبه من أول يناير لسنة ١٩٨٠ م ، وأدجو أن تراجع حضارى عند الكلام على لجنة النيل لسنة ١٩٧٥ . بي أن هذا الفين يقع على حق مصر في المناسيب طبقاً لشرح النائب المحترم حافظ بك ، وآية ذلك عند عمل قناطر نجع حادى ، وقد سبق لي أن أثبت أن وظيفة نجع حادى الوقفية هي خدمة الرى الحوضى في الضفائات المنقطعة ، كما أثبت أن وظيفة المنسقية هي خدمة الرى الصيغى ، وأشرت إلى ماورد في خطاب سعادة عثمان عرم باشا بين يدى حضرة صاحب الجلالة الملك عند وضع الجبر الأساسى . وشرحت أيضاً أن سياسة الرى السامة ترى إلى تحويل الرى الحوضى إلى رى دائم تدريجياً ، وأن هذا النظام الذى كان رزخه لا يصفه عامة من مائة سنة يتلاشى خطوطه خطوة تلو أخرى لدرجة تقدم البلاد المالى والمعدى والاقتصادى والمالى .

والشبهة الثالثة : هي أن اتفاق النيل الرب للسودان حقاً على النيل الأبيض . وقيل أن أورد الدليل الذى استند إليه الأستاذ حافظ بك رمضان والرد عليه بما يقع شبهة أنشد كل مصرى مسئول ألا يلجأ في تفسيراته وأولاديه مناهيا يصفه أو يقلل من حقوقها الظاهرة ، والمعترف بها من الإنجليز أنفسهم .

ودليل النائب المحترم على حق السودان في مياه النيل الأبيض يرجع إلى أن لجنة النيل لسنة ١٩٧٥ - وهي التي صار تقريرها جزءاً من الاتفاق - قالت إن السودان لا يسبب للمياه لمشروع الجزيرة إلا أن بلغ تصرف النيل الأزرق عند سار وائل الأبيض عند ملاكلا ١٦٠ مليوناً مجموع الفريقين . وإدخال ملاكلا في الحساب - وهي واقعة على النيل الأبيض - هو مصدر الشبهة .

وتعلمون حضراتكم أن وزارة الأشغال كومت لجنة سنة ١٩٧٦ لبحث هذا التقرير وأثناء دراستها قدم أحد أعضائها البريطانيين مستشاراً للموظف بأرى مايقا اقتراضاً رى إلى الاكتفاء بالتحاق سناز أساساً للحساب وأن يحدد بده السحب للجزيرة إذا بلغ تصرف النيل الأزرق عند هذه البلدة ١٠٠ مليون يوريا .

اقتضت اللجنة بالسبب الفنى الذى أحل به العضو المحترم ، ورضيت بأن يكون (criterion) هو سناز لأن إدخال ملاكلا في الحساب يجر إلى صواب ، مرجعها حساب انتقال المياه فيما بين البلدين وأما ومن يرمى عمله بمنطقة السودان مما سفير التصرف عند ملاكلا في القابل من السنين . وهذه نقطة فينبغي ، والمهندسون - دراهم الخلاف - لم الحق في أن يتبعوا أبسط القواعد في الحساب ، ويسرى أن أفرد أن حضرة صاحب السعادة عثمان عرم باشا قرد في كتابه السابق تقديمه لجنه المحترمة أنه من حيث الكليات وهي الناحية التي عني بها النائب المحترم لا يوجد خلاف جوهرى بين الاقتراحين لأن ١٠٠ مليون يساير في تاريخ معين تماثل ١٦٠ مليوناً للين في التاريخ المقابل له في موسم بدء ارتفاع النهر .

بل وأزيد على ما تقدم أن العمل في الحساب جرى على أسط القاعدتين ورتناح مل سناز الذى يمتد سنوياً من وزير الأشغال يلاحظ عند اعتياده الطريقة المبسطة في الحساب ، وقد ذلك فعلاً في العهد الذي تمت سنة ١٩٧٦

ليس القوق في الزيادة من منسوب ١٢٠ و ١٢١ مترا التي يقول بها الأستاذ المحترم طبقا لقرار آخر لمجلس الوزراء ما يصح أن يكون خلافا بيننا مادامت تتكلم من حاجتنا إلى آلاف الملايين ، بينما أن تتجس هذه الزيادة سوى بضع مئات منها . كأنه ليس أحب إلى قلب المهندس المصري من أن تثبت التصعير أن سلامة الخزانات من الناحية الباثية وكية المياه المخزنها من الناحية الهيدروليكية ، ليس أحب إلينا من أن نلثا هذه التجارب في السنين المقبلة على إسكان الملل على أهل منسوب تمكثنا الأحوال منه ، ذلك لأشأ ورثنا نظاما خفيا ، وقدر ما هو دقيق من بعض نواحيه بقدر ما هو ناقص من النواحي الأخرى ، وفي بداية هذا الدور من الانتقال وبه بعض الناس لوما لمهندس المصري في توزيع المياه ، ولم يقف ذلك عند حد الأجانب الذين يحول بعضهم النفس من كرامتنا وقدرتنا ، بل ذهب بعض المصريين هذا المذهب . فعن كهنطين سمنا جدا أن يكون ملتفتا من إيراد ما في يمكنه من البرهان على أننا نستطيع إدارة حركة المياه ببدل وحكمة وطبقا لمصلحة كل مترادح في مصر .

والمهندسون المصريون الآن بين تارين : أما الأولى ترجع إلى تلك التهمة الخطيرة التي وجهها كل من السيروليم ويكوكس والمفغورله الكولونيل كندى ، كما هي مبسولة في كتب المهندس الكبير وفي تحقيقات الجان .

قالا : إن تصرفات نهر النيل بولغ فيها بما يتراوح بين ١٠ و ٢٠ % من قيمتها للتبديل على أن مصر يمكنها أن تستفي حاجاتها المائية من الإيراد الطبيعي مع التوسع الزراعي في السودان . وقد جرى السيروليم ويكوكس في حساباته على طريقة تخفيض تصرف النهر بمقدار ١٥ % لأن مخبره لم يكن يسمح له بقبول أرقام الوزارة (راجع ص ١١٣ من كتابه لسنة ١٩١٩) ولو جربنا على طريقته وأرضياته لوجب أن نقول لكم إن تصرف النهر الصحيح في مدة معينة هو هــهـ مليارات لأشتره مثلا . وكان علينا أن نطالبكم بالتصرح لنا بالتخزين بالمقدار الذي يسد مثل هذا العجز . إلا أننا لم نرض السيروليم بالجرى على طريقته ، وفرضا الصحة الممكنة لأرقاها الطبيعية فلم تأخذ برأيه . هذا وجه من أوجه اتهام الوزارة من عشر سنوات ، وقام اليوم بجانبه وجه آخر هو الذي أشار إليه الأستاذ المحترم حافظ بك رمضان ، وهو خشية قليل ما يمكن كسبه من أسوان ابتناء التخزين . وهي شبهة وإن لم يسبقها النائب المحترم في سياق اتهام السيروليم إلا أن المؤدى واحد مع فرق كبير ، هي أن ملاحظة النائب المحترم لا تصعب إلا على نحو ٤٠٠ مليون وهي بالقياس لما تتكلم على مقدار ضئيل .

ومن ذلك تعرفون أننا بين قولين : الأول أننا نبالغ في الإيراد الطبيعي ابتناء تمكين السودان من التوسع ، والثاني أننا نخل من أرقامنا في الإيراد الطبيعي أو نأيا يدره علينا أسوان ابتناء التخزين . والرأي الصواب هو ألا نلتفتنا إلى أي القولين وتناكروا أننا لم تقدم إليكم إلا بما وسعته قدرتنا على تحسين في أرقامنا ومفصلتنا وتناكنا ، ولم نزم العصمة ولم ندع الكلف في نظام الري الحالي ، بل جئنا بأدلة وكثافتها عما أشارت إليه الجان الدولية من أن نهر النيل في حاجتنا إلى المزيد من الدراسة وأن نظام الري في مصر راضح ليوب كريمة ، وأن ما نقوله اليوم يرضخ هو الآخر من الوجهة العملية لتطورات

الآن ، والمهندسون الانجليز يرى السودان ، والمهندسون المصريون وزارة الأشغال ، على اتفاق تام في أن هذه المسألة لا تصعد الحد الفنى لطريقة الحساب ، وهم يملكون ويسلمون تماما أن الاتفاق لم يرتب حقا ولا شيء حق السودان على النيل الأبيض يقتضى الاتفاق الذى حدد بحسب السودان بوضوح من حيث الكليات والتواريخ بلواذ الصريحة الواردة فيه ، والتي تلف بهم وبنا عند حدود الليل الأزرق .

وأظن أن الواجب على أي طرف ثالث يريد تناول هذه المسألة ملاحظة ما اتفقتنا عليه وجرى العمل به ، وأن يقبل تصميما لكل ذلك .

نقطة أخرى لا تتصل بأفاق النيل ، وأشار إليها بأسباب حضرة النائب المحترم حافظ بك رمضان :

استشهد بحضرته بقفرة وردت في مجلد المؤتمر الجغرافي الذى عقد بمصر سنة ١٩٢٧ على لسان وزير الأشغال الحالى عند الكلام على حاجة مصر إلى التخزين ، ويخيل أنه أشار إلى ما في موقف الوزر من تناقض بين سنة ١٩٢٧ وسنة ١٩٣٣ ، والفقرة المستشهد بها هي قول إبراهيم فهى باشا :

” من أنه قد ظهرت فكرة جديدة هي زيادة تلية نهران أسوان لإبلاغ الماء المخزون إلى خمسة مليارات متر مكعب أى ضعف ما يزن فيه الآن مع الاستثناء من إقامة نهران جبل الأولياء على أنه لم يقصد قرار ثنائى إلى الآن وسيؤخذ على لجنة دولية في احتمال تلية نهران أسوان مرة ثانية واحتمال ملته وقد تأجل موقعا العمل الذى كان مزمعا البده فيه في جبل الأولياء ولما تكون هذه التلية “ .

وترون حضراتكم أن الوزير الحالى كان صريحا في عبارته الدالة على أنه لم يقصد قرارا ثنائيا فيما عرض له من شؤون . وفضلا من ذلك فقد ورد بجلاله في محاضرتي أن سياسة الحكومة في سنى ١٩٢٦ و ١٩٢٧ كانت ترى إلى المفاضلة . أما في سنة ١٩٢٨ فقد تركزت . أثبت السبب في ذلك ، وهو يرجع إلى أن السياسة المائية والزراعية للبلاذ كانت تؤدي إلى استهلاك كل الإيراد الزائد في تحويل بعض الحياض واستصلاح بعض البور إشبال الملثا ، واستقر ذلك الاعتبار حتى جاء معاهدة حيان عزم باشا في مارس سنة ١٩٢٨ فأخذ بنظرية ديوى من ناحية امتداد الزراعة الحالية بكامل حقها في المياه ، ولو أدى ذلك إلى استغلال كل أو جل ما يزيد بسبب جبل الأولياء كما يقول ديوى . وسبق أن أثبت أن تغير القاعدة والأخذ برأى ديوى أصح للبلاذ من سياسة التوسع دون اصلاح الزراعة الحالية . وأن أفضل برنامج هو ما يجمع بين الفريقين . لذلك لست ألع الحكمة من وراء هذا الاستشهاد بعد كل الذى أدليت به .

بقيت نقطة أخرى وجهها إلى النائب المحترم حافظ بك في آخر الجلسة الماضية ، هي أنه يخفى أن يقال إن مصلحة الرعى الوقت بالزمن في أسوان عند منسوب ١٢٠ مترا دون الغضب إلى أهل من ذلك تغيير حاجتنا إلى التخزين ، وإنى أشكره جانا على هذه الملاحظة التي أحمت في فرصة الكلام في مسألة لم يرد لها ذكر قبل اليوم .

ومل الذين يرون في هذا المكان الخطر خطاً لأي سبب أن يتعدوا إلى ما يليه إلى تصحيح موقفنا في منطقة أعالي النيل حيث نعمل هناك ، وصرفنا وصرفنا الملايين استعادة إليهم كما يجب أن يتفعلوا بنظرهم إلى شمال الدنيا وقد صرفنا هناك ثلاث مائة مليون ونصف مليون جنيه على أساس أن الكلية التي ستكون تحت يدنا من المياه تزيد على أربعة مليارات بامون وجبل الأولياء بما . وكل ما نطاه في هذا السيل أجازته الحكومات والبرلمانات السابقة .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إن في أوراق وزارة الأشغال العمومية أدلة قاطعة على أن مراشقة الوزارة الفنية لليل في السودان قاصرة على رى الجزيرة ومشروعاتها ، فقد نجد مثلا في التقرير السنوى لوزارة الأشغال العمومية عن سنة ١٩٢٣ - ١٩٢٤ ج ٢ أن مشروعات رى بركلا وطوكر خارجه من إشراف ومراقبة مصلحة رى المصرية ككية ، كما أن رى ومشروعات مديرية النيل الأبيض وبرودتله خارجه كذلك على أية مراشقة مصرية ، وأن جميع التقارير الرسمية التي لدى وزارة الأشغال العمومية تدل على أن هناك مشروعات كبيرة لرى في مديرية النيل الأبيض ، ومنها التقرير المقدم من المشرديوى عن بناء سد جبل الأولياء .

كما أن تقرير لجنة مياه النيل الذى يصدر جزاء ما ينفسل عن اتفاقية ٧ مايو سنة ١٩٢٩ يشير بأنه عندما تصل كمية المياه إلى ١٦٠ مليون متر مكعب في اليوم في مجموع تصرف النيلين الأبيض والأزرق جاز السودان أن يبدأ بسحب المياه .

إن هذا النص وتلك الاتفاقية لا يبرطان حكومة السودان لها يتفق باستعمال مياه النيل الأبيض للمشروعات التي جاءت في التقارير الرسمية التي أشرت إليها بالنسبة للجهات الأخرى الخارجة عن رى الجزيرة ولم تدخل إلى الآن تحت مراشقة وإشراف الوزارة ، وهذا هو وجه الخطر الذى رأيناه وأردت أن أستفهم منه جليا .

حضرة المتحدث - إن اعتراض حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك يتناول نقطتين : فالنقطة الأولى خاصة بالاتفاقية ، وإلى أولها أنها تحرم على السودان أحداث منشآت - من أى نوع - تؤثر على حقوق مصر في النهر دون اتفاق سابق (وهذا ينصب على جميع فروع النيل الأبيض) .

والنقطة الثانية ، وهى الخاصة بالتطبيق فإنه توجد حلقة مفقودة لم يفسح الكلام عليها ، وذلك أنه في سنة ١٩٢٩ عند وضع هذه الاتفاقية وصلا إلى مايسمى في حرف الباسيون (Note Verbale) أى مذكرة شفوية ، اتفق عليها بين دولة رئيس الحكومة المصرية ونظامه المتدرب الساسى تلى على أن التوضيحات قدمت بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ جنيه . وفى الفقرة الأخيرة تبهرلت وثائق بين حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باها وبين نغمة المتدرب الساسى نصت على أن التوضيحات تقدر تقدا وهذا فقط بمبلغ ٧٥٠.٠٠٠ جنيه .

الكثيرة والمعلومات المتدنية التى تصل إليها الجنب بعد الجنب ، بل رافخ إلى سياسة مصر نفسها من الوجهة المالية والإدارية ، وحسبك أن تعلموا أن المهندس الذى يقول لك إن رى الخزانين يشغل مرة في كل خمس سنوات صافى ، والذى يقول لك إنه يشغل ثلاث مرات في كل عشرة قد يكون هو الآخر صافى . ولا تعلموا أن في هذا تناقضا ، بل طالوا كلاً منهم باعتباراته وأحس حساباً . ففرض الواحد منهم أن نصف مليون من أرض الحياض تم تحويله ، وقناطر الدنيا بنيت من جديد ، وأقيمت قنطرة على فرع رشيد وأنه يحدد التزول اليومى لمناسيب النهر خلف أسوان مدة الملة بمخمة عشر مستقيماً مثلا ، كما يفرض المهندس الآخر أن الميزانية مثلا لا تسمح بتحويل نصف مليون فدان فيكتفى بربع مليون ، ويفرض قيام قناطر الدنيا كما هي فيقضى قاعدة ١ إلى ١ وأن لا قناطر على فرع رشيد ، وأن يسمح بالتصريف التدريجى لقناة ٢٠ مستقيماً يوريا وهكذا . وظنيفة الهيئات الفنية العليا في الوزارة هي أن تضع كل هذه الاعتبارات أمام نظرها وتوازن بينها وتأخذ بأصلها ، وتستخدم به إلحاً على أساس أنه أفضل ما هذاها إليه البحث .

وقد سبق أن أشرت إلى أدنى برنامج موازناتنا وقواعد الملة والقنطرة الخزانات رافضة هي الأخرى لنظام رى الحاضر بقدر ما يمكن ، أما بعد عشر سنوات أو خمس عشرة فقد نلجأ إلى طرائق أخرى . وحسبك أن تعلموا أن قاعدة الملة بجزان أسوان على درجة ٨٨ متراً المقررة منذ عشرات السنين لم تكن لتنبهنا في الساسى في حدود السقيمت أو العشرة ، بل كثيراً ما تجاوزناها بمقدار ينقص أو يزيد عليها في حدود الأحكام التي عليها ملنا التحرك كل سنة . فدرجة ٩٠ متراً الجديده هي الأخرى لم تكون عندنا تزيلا محكاً ، وإنما نحددنا ونقول بها قاعدة حساباتنا على أساس ما يسيه المهندسون المتوسطات .

وأقرب الأمثلة على روضخ النظريات الهندسية لموايل خلجة من حدود النظريات الرياضية قول السيد ولم ويكوكس بجبل الأولياء الواسى ومدوله عن ذلك الآن ، لأن سنة ١٩١٧ أعطته درسا قويا ، وأكتشفه بقنطرة صغيرة عند المرن . أو بقطرين واحدة عندالمصب والأخرى عند كوسى

وبعد فلا يسنى إلا أن أشير إلى كلمة حكيمة نصي بها الموقف الأستاذ حافظ بك ، إذ قال إنه يظهر له أن لا شبهة في الحاجة إلى التخزين ، وإنما السؤال أين يكون التخزين ، وأحسب أنه بذلك حدد الموقف تماما . لأن أرقام المؤبدن والمتعرضين على جبل الأولياء متفقة على ضرورة التخزين . بل إن المهندسين المصريين جميعا ، واتجهت الحكومات البرلانية وغير البرلانية لآن ، متفقون على ضرورة التخزين في البريت وشرق قناة السودان . أما الخلاف الواقع بين المصريين فهو في مكان جبل الأولياء ، وأسبابهم في ذلك تختلف باختلاف عقلية وتفكير كل منهم ، وهى على اختلافها تتألف في مجموعها أسباب السيد ولم ويكوكس الذى نظر إلى المشروع نظرة سودانية صرفة ، بل ذهب إلى حد أن إنشائه هناك عمل غير لائق .

والنسبة بين القائمين بالمشروع من كبار رجال رى المصريين وزملائهم المعارضين ككتبة ١ إلى ١

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — وماذا يكون الأمر فيما بعد الخوض ؟

حضرة المنتدوب — لا يمكن أن نقام أعمال إلا بأغلق الطرفين سواء أكان داخل القفوة المصرى أم خارجه .

الرئيس — هل توافقون على تأجيل استمرار المناقشة إلى الغد ؟

فوافقت اللجنة على ذلك .

ورفعت الجلسة الساعة ٢ والدقيقة ١٥ مساء على أن يكون اجتماع اللجنة للقبل في الساعة ١١ والدقيقة ٣٠ من صباح الاثنين ١١ أبريل سنة ١٩٣٢ م

الرئيس	السكرتير النائب	السكرتير الموقت
على المنزلاوى	ابراهيم دسوقي أبظه	عبد كامل

ويمكن أن أقول إن الشجة التي قامت عند حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فيما يتعلق بمقتراحات المسترديوى التي كان يري بها إلى قليل اعتراضات السودان على المشروع أصبحت الآن كلها ملغاة بعد تبادل هذه الوثائق .

وأظن أن هذا ما يريده حضرة النائب المحترم من سؤاله هل هناك وثائق كتابية أو لا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هذا إضاح في محله ولكن ألا يمكن أن يقال إن الخطاطين المتبادلين قاصران على التوضيى المسالى فقط ؟ وهل يمكن أن نستنتج أنه لا هوز للسودان إقامة مشروعات أخرى ؟

حضرة المنتدوب — أؤكد لحضرة النائب المحترم أن الخطاطين قاطعان في ذلك .

محضر الجلسة الرابعة عشرة

الأول تقرير اللجنة الفنية ، والثاني اتفاقية دولة عهد محمود باشا —
لورد لويد .

وقد اشار حضرة النائب المحترم إلى أن الرقابة كما حدثت في الاتفاقية إنما هي موضوعية تخفف عند سائر ، وكيفية قياس وتصرف المياه ، والتعاون بين السودان والمصري في هذا ، ولكنني أقول إن هذه الرقابة يمدولها الفني إنما تمتد إلى نهر النيل وفروعه وبحيراته ، وبحول بين السودان وبين أى عمل من شأنه التأثير على مجرى النهر من حيث الحد من الكيات أو قتلها ، أو تحليل للماسب ، أو تتيير مواعيد ورود المياه من فصل إلى فصل ، ودليل على أن هذه الرقابة مطلقة تشمل النيل كله وتحتد موقف البلاد الأخرى تماماً ، ما جاء بالفقرة الثانية من المادة الرابعة التي تنص على " ألا تخلف إجراءات اتحاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تتخذ إجراءات على النيل وفروعه أو على البعيرات التي ينبع منها سواء في السودان أم في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها اتخاص مقدار المساء الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر " .

فهذا النص المطلق وضع خصيصاً للتيل أى أن هذا الاتفاق يجرأه احترام الفروق المكتسبة لناية الآن وقيد حركات الأنظار الواقعة على النيل فيما على الحدود المصرية بهذا العيد .

أما ما أشار إليه حضرة الأستاذ المحترم من أن سائر يتبر مشروعا يخص به السودان فقد نص في الاتفاقية بصفة خاصة على كيفية العمل فيه على اعتباره مشروعا قد تم .

أما ما جاء بالفقرة السابعة من المادة الرابعة من الاتفاقية خاصاً بكلمة " Control " فإنها بمعناها الساسى ، والساسى فقط ، هي التي أرجع السياسيين الفصل فيها عند تناول مسألة السودان بصفة عامة كما سبق القول .

الرئيس — أوجه نظر حضرات الأعضاء إلى الاكتفاء الآن بالإجابات التي يطلبها حضرة التدويب ، على أن تكون المناقشة بعد ذلك فيما بيننا ، ولكل منا أن يستهم ما شاء الاستهم ، فإن اتفق فيها ، وإلا فأنه لا يحتفظ برأيه لابتائه حيناً ريث .

حضرة النائب المحترم عهد حافظ رمضان بك — هل نصت الاتفاقية على تبيان حقوق مصر في المستقبل أيضاً ؟

حضرة التدويب — إن كل عمل جديد يقوم به مصر يجب أن يتفق طيه مقدماً من حيث التوضيحات كما أن كل عمل جديد يقوم به فيردا يجب ألا يقام إلا باتفاق منا .

حضرة النائب المحترم عهد حافظ رمضان بك — رأى كبار المهندسين من المصريين انه إننا أمكن تلية خزان أسوان ومطوه على أن يكون ابتداء المله

اجتمعت اللجنة في الساعة الحادية عشرة والدقيقة الخمسين من صباح يوم الاثنين ١١ أبريل سنة ١٩٣٣ برئاسة حضرة النائب المحترم على المترالوى بك . وسكريرية حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النساب وعاونوه حضرة عهد كامل إندى سكرير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : ابراهيم دسوق إباطه . ابراهيم زكى . أحمد أبو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حافظ رمضان بك . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد فهم القيسى . محمود عباسى بك . مصطفى صدق . السعيد حبيب .

واعترض حضرة النائب المحترم مصطفى ماكب بك .

وتغيب حضرة النائبين المحترمين : محمد عز إباطه . مصطفى محمود الشوربجى .

وقد حضر حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مندوباً عن وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم عهد حافظ رمضان بك — تنص الفقرة السابعة من المادة الرابعة من اتفاقية النيل على أن " لا يمتد هذا الاتفاق إلى حال ماما بمراقبة وضبط النهر ، فإن ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضات في مسألة السودان " .

إن هذا النص بإحضرات الزلاء هو موضع الشبهة التي قامت بمناطرى عهد ما اطلعت على اتفاقية النيل .

إن حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية تكلم من لجنة مياه النيل وقال إنها حدثت في تقريرها نوع المراقبة الفنية وضرب لفلق أمثالا . معلوم أن تقرير لجنة مياه النيل هو جزء لا يتفصل عن الاتفاقية ، فلذا فرض أن هناك اتفاقاً نيا لمراقبة مياه النيل فما كان يغفل أن تنص الاتفاقية على أن هذه المراقبة وهذا الضبط غير موجودين ، لأنهما سيكونان موضع مفاوضات جديدة ، والواقع أن الذى يفهم من هذا أن هناك اتفاقاً لمراقبة نية غير محدودة بالمره ، ونغاية الأمر أن ما جاء في تقرير لجنة مياه النيل إنما هو بعض التعديد لما يتفق على الجزيرة من جهة المراقبة الفنية ، ولكن لم تحتد فلا مراقبة وضبط للنيل نفسه ، بل حملت المراقبة الفنية شركة بين المهندس المصرى في السودان وبين مصلحة الرى السودانية لمراجعة المنااسب والتصرفات في خزان مكول ، ولا يؤخذ من هذا ، المعنى المقصود من مراقبة وضبط النيل .

حضرة التدويب — أردت هذا بأن ما ذهب إليه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك في محله فيما يتفق بأن الاتفاقية مكونة حقيقة من جزأين :

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك — ألا يرى حضرة المندوب أن هذا سبب أدى إلى تأخير البدء في عمل خزان جبل الأولياء بحيث تبقى بنائه في أواخر السنوات على أن يتفق مع حكومة السودان نهائياً على بدء البناء في الوقت المناسب حتى يكون لدى السودان مدة أطول لتوزيع السكان الناطقين بمدرية النيل الأبيض ؟

حضرة المندوب — سبق أن قلت إن عشر السنوات هي المدة اللازمة من تاريخ البدء في العمل مهما كان هذا التاريخ . إن الحكومة قد راحت قاعدة الموازنات التدريجية في الست السنوات الأولى في تقدير التوسعات فان كان حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك يرى أن في مقدورنا التوسع على ما اتفقت عليه خاصة بالتوسعات فائق أغشى أن يدلل الزم أرضاً .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك — بعد أن سمعت ما قيل عن مشروعات شالي الباط والحياض المنزلة، فهل في أن أرفف من حضرة المندوب إن كانت الممدات المطلوبة اللازمة للاحتياج باستغلال ماء خزان جبل الأولياء قاعة الآن ، وإن لم تكن قد انتهت فتي تم ؟

حضرة المندوب — إن الحياض المنزلة تنتهي في آخر هذا العام والحياض المقربة على قاطر نجح حادى والتي هي بحسب تقدير الوزارة في هذه المرحلة تبلغ ٢٥٠,٠٠٠ فدان انتهت أعمالها الكبرى المسألة في ترعة الفوادية حيث تم العمل فيها مع جميع المائى اللازمة لها . أما ترعة الفاروقية فسيتم العمل منها في أغسطس القادم ، وكذا نفق الأباطير .

بقيت ترع التوزيع الفرعية، وهذه لا يبدأ بها إلا بعد الحصول على قراكم الخاص بالتخيرين .

وأما فيما يتعلق بالعمل في شمال الباشا فقد سبق القول إنه طبقاً لبرنامج عشر السنوات قد بدأ فيه منذ سنوات قريبة والعمل مستمر، وتوقع على عشر سنوات طبقاً لتقديرات الوزارة بحيث يتبقى كل ذلك حوالي سنة ١٩٤٠

وقد تقرر أن الحياض المنزلة ستنتفع بماء خزان أسوان ، أما الـ ٢٥٠,٠٠٠ فدان الحياض والـ ٣٠٠,٠٠٠ فدان البور فهي مقربة على مياه خزان جبل الأولياء ، وقد سبق الإشارة إلى ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد فهم قيسى — هل هناك من خطر داهم على مصر إذا ما أجلب البت في إنشاء خزان جبل الأولياء ؟

حضرة المندوب — إنى أعقد أن مصلحة مصر تقضى بالاسراع حالا .

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه — هل لحضرة المندوب أن يقرأ خطاب السيد رولم ويكوكس لى نقاشه ؟

حضرة المندوب — إنى قدمت لحضرتكم بحملة الأسس الكتاب وهو باللغة الانكليزية، وإنى اليوم أقدم ترجمته لى حضرة النائب المحترم محمد رمضان بك — بصيغة شخصية — بناء على طلبه، أما الترجمة التي كتبت يدي ولكم أن ترجموه في المكتب إذا شئتم .

على مسلوب ٩٠ أمكن في هذه الحالة الاستغناء عن خزان جبل الأولياء، ونحن نقابل هذا الرأي حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية الحال، وقد جاءت الإشارة به في ترجمة التقرير الرسمى لوزير القطن الفولى سنة ١٩٣٧ (مطبوعات الحكومة) إذ نص فيه "على أنه قد ظهرت فكرة جديدة هي زيادة تلمية خزان أسوان لإصلاح المساء المزرون إلى خمسة مياوات متركب أى نصف ما يجرى به الآن من الاستغناء عن إقامة خزان جبل الأولياء الخ" كما نص فيه "وسيوخذ رأى لجنة دولية في احتمال تلمية خزان أسوان مرة ثانية وإحتمال ملته وقد تأجل مواعيد العمل الذى كان مزمعاً البدء فيه في جبل الأولياء ربما تكون هذه اللجنة" .

هذا هو رأى وزير الأشغال العمومية الحال، وقد تكونت اللجنة الدولية فضلاً وقررت إمكان التلمية وإمكان اللجوء ما .

وقد حضرت مثلاً بوزير الأشغال العمومية، وأن كثيراً من المهندسين قالوا بهذا رأى أيضاً .

فهل لدى وزارة الأشغال العمومية معلومات بعد هذا التاريخ يمكن أن تبين منها من الجهة الفنية ما يوضح هذه المسألة ؟ وهل أخذت الوزارة رأى مهندسين فنيين آخرين ؟

حضرة المندوب — إن وزير الأشغال العمومية قال بصريح العبارة ما يأتى: "على أنه لم يتخذ قرار نهائى الآن ربما تشكل اللجنة الخ ..." .

وهنا أثار حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية إلى ما قاله بالإسـم وكرد قوله اليوم .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل استعضر حضرة المندوب الوثائق التى تدل على أن حكومة السودان لن تتمتع على استخدام مياه النيل الأبيض ؟

حضرة المندوب — نعم قدمتها إلا الكتاب الذى أشرت إليه بالإسـم .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك — أريد أن أوجه أسئلة لا تنصب في الحقيقة على تفصيلات العمل من الوجهة الفنية أو السياسية، إنما أعنى ما يجوز بمطال رجل فلاح موكول إيماناً برأى مالكة البلاد، فقد سنت مرة سابقة وأعيد السؤال الآن ، وهو — في أية سنة تؤمل الوزارة أن تتفع بالبناء لى تخزين بخزان جبل الأولياء ؟

حضرة المندوب — يبدأ الاحتياج بعد عشر سنوات تقريباً من يوم اعتماد السلطات المصرية العمل ، فالمسألة تتوقف على تاريخ البدء في التنفيذ .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك — الذى يفهم من بيان وزارة الأشغال العمومية أن عملية المنزلة بلانها لا تحتاج إلى أكثر من أربع سنوات لانها ، قبل أى أساس إذن لا يمكن الاحتياج بماء الخزان إلا بعد ست سنوات من إتمام بنائه ؟

حضرة المندوب — هذا صحيح وقد سبق لى أن أبنت ذلك عند مناقشة حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك في هذه النقطة ، كما سبق أن أشارت وزارة الأشغال العمومية في مذكرة إلى هذه الأسباب صراحة .

الفنية، فاقى أعتبر أن كلا من سعادة وزير الأشغال العمومية باعتباره مصريا ورجلا فنيا، وحضرة مندوب الوزارة باعتباره مهندما فنيا مسئول من الوجهة الوطنية عن كل آرائه الفنية وهذا ما يجب أن يكون أساسا لاجتماع. وإلى اعتقد أن هذه المسئلة الخطية تبيح لنا أن نقاش في حدود طبيعة المسائل الفنية اعتمادا على المعلومات التي أديها بها إلينا.

أما القول باستثناء مهندس أجنبي كالسيرولم ويليوكس أو مهندس آخر غير مسئول أمامنا، فأقول ما يوصف به أنه تدخل في تفاصيل المسائل الفنية التي لا يمكن أن يدعى أحدا القدرة على إدراك مدلولها، سواء أكان مع المشروع أم ضده.

وإذا كان من بين حضرات أعضاء اللجنة فنون كالأستاذ أحد رشدي والأستاذ مصطفى صدق، وحضرة مصطفى طاك بك، فأعتقد أن هؤلاء أولى من غيرهم بالدخول في التفاصيل الفنية. وأعتقد من جهة أخرى أن رأيهم أقرب الآراء وأجودها بالمناقشة في اللجنة.

وإنما بعد أن نضع المسئلة على طاق حضرات المهنيين من زملائنا وعلى طاق سعادة وزير الأشغال العمومية وحضرة المندوب — وهما من المصريين — نستطيع أن نقول بأطمئنان أن لا لعل لكثرة المناقشات الفنية.

وأرى أن مناقشة المشروع من الوجهة المالية والاقتصادية والسياسية أجدر وأضع، ولذلك أطالب رفض الاقتراح.

حضرة النائب المصمم وعيب دوس بك — كنت أول من أثار نظرية تشكيل اللجنة الخاصة لنظر المشروع، وفي أثناء كلامي عنها بالمجلس أوضحت أن الأمر قد يحتاج إلى الاستشارة برأي الخبراء الفنيين والمجلس أقر هذا الرأي.

وإني إلى وقت قريب كنت من معيدي اقتراح حضرة النائب المصمم محمد فهم القبي، بل كنت أزيد عليه أن يستدعى غير السيرولم ويليوكس من الممارضين لأن المهنيين موجودون بيننا، ورجال وزارة الأشغال قدموا آراهم، ولكنني عند ما خطر ببالى أن هذه الجلسة قد تكون الأخيرة لبيت في هذا الاقتراح تناولت كتاب السيرولم ويليوكس بالبحث فوجدت فيه اعتبارات مضحكة.

أفهم أن كل معارض له عقيدة حقيقية كأمثال سعادة عثمان محرم باشا وسعادة همدانول باشا من يقولون بخطر إنشاء الخزائن، بدلون على نظر رأيهم بأرقام من الصعوبة أن ظم بها وبيانات فنية لا يمكن أن تفصل فيها.

وإطلاعى على كتاب السيرولم ويليوكس غيرت رأيي فيما يتعلق بهذا الاقتراح إذ وجدت أمام رأيي أن لوتهم السلب بكفائه المنسية القالبة خصوصا في مسائل ضبط النيل، كما اطلمت على آراء برونش. فكيف أقدر من آراء هؤلاء السلباء. أظن أن الأمر يتعلق على فلا أعرف أين وجه الصواب.

إني قرأت كل مذكرة إبراهيم زكي الفتى بما قالت حضرة عبد الحليم الياس نصير الفتى، فوجدت حتى بين آراء الممارضين تناقضا.

هذا. وأقول لحضراتكم إنكم إذا كنتم بعد ذلك ترون أني قدمت ما فيه الكفاية فيها، وإلا فاقى رعين أمركم، وعلى أية حال أشكر لكم صبركم على سماعي وجيل معاينكم على أداء مهمتي.

وهنا غادر حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية اجتماع اللجنة.

حضرة النائب المصمم وعيب دوس بك — إني قرأت الكتاب باللغة الانكليزية. وأعتقد أني أعرفها جيدا. فوجدته مادرا إلى مسلكة وزير الأشغال العمومية، ومكونا من جزئين، أحدهما خاص بخزان أسوان، والآخر خاص بخزان جبل الأولياء.

حضرة النائب المصمم إبراهيم زكي — إن جميع البيانات التي قدمها حضرة المندوب كانت مدعمة بالأرقام وهي تستدعي لدراساتها مراجعة المحاضر الماضية، وهذه المحاضر مجعونة عما منذ أربع أو خمس جلسات، وإني أطالب توزيعها لمراجعة هذه الأرقام ومناقشتها، واحتفظ لنفسى بحق توجيه الأسئلة بعد مراجعة المحاضر.

الرئيس — ستوزع المحاضر على حضراتكم

حضرة النائب المصمم محمد فهم القبي — سمعا لحضرات حضرة المندوب ووجهنا إليه أسئلتنا المدينة، ومعلوم أن حضرة عيب لشروع، ولكنني أرى أطمئنانا لقلوبنا، وسخطا لآلامنا التي أعاننا، والبسبة لحايل المشروع من الخطورة، أن اقترح استدعاء السيرولم ويليوكس باعتباره ممارضا وعمالا إسماعيل سري باشا باعتباره مهندما، وذلك للاستشارة برأيهما ولجنة الرأي الأعلى.

وأرجو أن يعرض اقتراحى الذى سبق أن قدمته.

الرئيس — أتلو على حضراتكم الاقتراح الذى سبق أن قدمه حضرة النائب المصمم محمد فهم القبي.

اقترح على اللجنة استدعاء السيرولم ويليوكس وعمال إسماعيل سري باشا لسماع أقوالها أمام اللجنة للاستشارة والوقوف على المعلومات الفنية الخاصة بشروع خزان جبل الأولياء.

حضرة النائب المصمم السيد حبيب — إني أعارض في هذا الاقتراح.

إننا يا حضرات الزملاء المحترمين قد اجتمعنا في جلسات متعددة، أدل فيها حضرة مندوب الوزارة بآرائه الفنية وفي هذا، الكفاية. إذ ليس المقصود إغراق أنفسنا بالمعلومات الفنية، فإن ما ذكر الآن من المعلومات هو فوق ما يجب أن ظم به سلطة تشريعية لأنه بحسب اعتقادي أرى أن نؤاس بمشاكل هذا المشروع لا يجب أن تستدعى ثلاثة مبادئ: الأولى هل هذا المشروع غير مقبول من الوجهة السياسية أم لا؟ والثاني هل لدينا المال الكاف للقيام بالمشروع أم لا؟ والثالث هل الوقت الحاضر يتبرقنا مناسب أم لا؟

إن هذه المبادئ الثلاثة، هي التي نستطيع أن نتلى فيها برأى قاطع إذا ماشنا أن نسير بتزاحة ودقة في بحث هذا المشروع الخطير. أما من الوجهة

وكذلك نحن إذا ما سمعنا لمختلف الآراء الفنية يختلط لدينا الأمر فلا نعرف وجهة الصواب .

ولقد كان السيروليم ويلكوكس يميز المشروع أولا مستخدما لأسباب فنية ثم جاءه في كتابه الأخير وأعرض على المشروع لأسباب انسانية وليست فنية ؛ لهذا ولما بيته بعد أن كتبت في أول الأمر إلى النهاية من هذا الاقتراح فاني الآن ضده وأرى رفضه .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إني في الواقع لا أريد الفسول في موضوع نظري، إذ أن النظريات لا عمل لها، إنما أريد الرجوع إلى الطريقة العملية، إلى ما وصلنا إليه وإلى ما يجب أن نصله .

إننا وصلنا مع حضرة المنسوب إلى جملة مناقشات ظهر منها وجود قطع ومسائل يجب أن نساكن برأي غير رأيه فيها بجملة أسباب : ومن ذلك أن هناك مسألة جوهرية لم تكن فيها الزيادة، وليس عندها معلومات ضارفا كما ظهر ذلك من إجابة حضرة المنسوب وهي :

هل يمكن الخزن داخل حدود مصر أولا ؟

فهذه مسألة دار الكلام حولها كثيرا، وكل ما قاله حضرة المنسوب فيها إنما هو رأي شخصي له، وأن وزارة الأشغال لم تبحثها ولم يتكلم عنها تقريرها المقدم لنا، فلا تزال والحالة هذه غائصة أمامنا ويجب استيضاحها إذ أنها من القطر الأساسية التي يستلزم بحثها سماع رأي مختلف الفئتين، أما القول بأن في ذلك تشويش على أفكارنا فهو قول من الجهة الكلاسيكية مقبول، ولكنه من الوجهة العملية لا يتفق مع الواقع، إذ يجب مناقشة هذه الآراء وعند الحاجة نرجع إلى وزارة الأشغال العمومية للاستشارة برأيها .

أما النقطة الثانية: وهي أساسية في الموضوع فهي تلك التصريحات المتكررة لعظم كبار المهندسين القائلة بأنه إذا استطعنا تحلية نهران أسوان وملاحة فستس هناك حاجة لإنشاء خزان جبل الأولياء .

وقد قال حضرة المنسوب لهذا هذا، إنه قد جدت آراء غيرت وجهات النظر، ولذلك أرى ضرورة بحث هذه المسألة مع غيره لكي أرضى ضميري بمناقشة هذه الآراء .

إن حضرة المنسوب يقول إن حاجتنا لكليات المياه تنهت منذ سنة ١٩٣٧ إلى الآن، والمعارضون يقولون غير ذلك، فهذه مسألة لا يمكن أن يقال إنها فنية تشوش المناقشة فيها على أفكارنا، إذ أني لا أستطيع أن أقول حقيقتها إلا إذا استطعت رأي الفئتين فيها حتى أخرج بنتيجة راجحة .

والنقطة الثالثة: وهي الخاصة باقتراح حضرة النائب المحترم محمد سليم التميمي. فأقول إن ريبلا كاسيروليم ويلكوكس الذي كان له رأي خاص فيما يتعلق بالخرانات ثم عاد وصل عنه وأصبح في هذه الأيام الأخيرة رأى له جديد، يجب أن استشير معلوماته في مسألة غائصة كهذه . خصوصا أننا قد أرسلنا له ردًا على خطابه الذي طلب فيه سماع أقواله أمام اللجنة، قلنا له إننا مستظرون في الوقت المناسب . فيجب أن تكون متجيبين في عملنا، وأن نستطيع لمناقشته .

إن كتاب ويلكوكس قد أعطانا سببا جديدا يدعو إلى عدم سماعه إذ أنه أصبح يمارس المشروع لا لمصلحة مصر كما كان يزعم أولا، ولكن خوفا على سكان السودان أي مسألة انسانية ليس لها أي دخل بالقى .

ولاني أرى أن المشروع من وجهته المالية لا يدخل في اختصاص السيروليم ويلكوكس ولا مسادة عثمان محرم باشا ولا محالي اسماعيل سري باشا ولكن هذا سيكون محل بحثنا الخاص، لكي نقرر هل مالية البلاد تسمح أو لا تسمح باقتناء هذه الأموال الكثيرة لسنوات طويلة مستقبلية قد تكون كلها عثمانيه . إذن فالنقطة الوحيدة التي كانت راسخة في ذهني عدلت عنها بعد دخولي جلسة اليوم إذ من مناس إلا القليل جدا — تابع المناقشة متابعة نامة وكون في الموضوع عناصر المناقشة دقيقة، أظن أن ليس فيها من يستطيع أن يكون حكا بين مختلف الآراء المختصة التي ينبغي مظهرها على قدرات فنية .

إني أعتقد أن بيانات وزارة الأشغال العمومية صحيحة أو على الأقل أبعد البيانات عن الخطأ، لأنها موضوعة على أساس المصلحة السامة وعلى اختيارات ومسؤوليات المهندسين، ناقولوا باحضار فنيين إنما يكون معناه سماع جدلي على أساس لا يمكن أن نتحكم فيه .

وأرى أننا باعتبار كوننا نؤايد أصبح أن نصدق مندوب الوزارة في بياناته؛ لأن لو افترضت الفرض فيها، لفصحت الثقة فيما بين الحكومة والبرلمان . وأظن أنه لا يجوز مطلقا أن نتمد كلام مسادة عثمان محرم باشا مثلا دون كلام الحكومة .

نملكون حضراتكم أننا كنا نجعل تفصيلات هذا المشروع وكما قرأنا عنه في الجرائد فلا نبره الفخا، ولكن بعد أن سمعنا ما أدلت به وزارة الأشغال العمومية تكونت عندها عناصر المقارنة على فرض صدق البيانات. فقد أخذنا معلومات من سجلات الوزارة عن نظريات فنية مثل التضييق العالي أو المنخفض وغير ذلك .

وكل مهمتي أن أمتنع، فإذا كان الاستنتاج مبينا على الوقائع كان بها، وإلا ضربت صفحا عنها .

وإذا فرضنا أن حضر أمامنا مسادة عثمان محرم باشا ومسادة محمد زغلول باشا وكذا محالي اسماعيل سري باشا — وكلهم أكفاء — أظن أن ليس لي مفعورا أن نحاج أحدا منهم إذا ما اخضعت آرائهم فنرجح والحالة هذه آراء متعارضة متضاربة في فن لا نعرفه، ومثلنا في ذلك، مثل رجل علم طبيبات لكل منهما علاج يختلف عن الآخر مستندا في ذلك على معلوماته الفنية فلا يستطيع المريض في هذه الحالة تفضيل أي الطبيب .

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوقي أبطله — في هذه الحالة يلجأ للمدعى لجنة طبية (كونسلو) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — حقيقة يؤخذ رأي (كونسلو) ولكن لا يضر مناقشته لا المريض ولا أصحاب الشأن حتى لا يؤثر عليهم اختلاف الآراء .

ولا أعرف مهندسا أكثر منه وطنية، أرى أن الذى يقدم عليه حضرة عبدالقوى أحد بك من تبسيط التواعد الفنية يتعدى عليه بلغة فنية من كبار مهندسى الزى ، ولا أقصد بذلك سماع كل واحد وإن سماع أمثال معالى اسماعيل سرى باشا المعتمد للشروع، والسيرولم ولكوكس الممارض له ، ومعالى محمد شقيق باشا وهو مستقل الزاى .

فلماذا لا تكون لجنة من هؤلاء الفنين تهتدى برأىها حتى يعمل عليها ما صعب فهمه ؟

ولقد ضرب لنا حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك مثلا طيبين اختلغا على علاج مريض فلما قلت له يمرض على (كونسولتو) ، تخرج حضرة وهو الخافى المسحر اللبى ، عن مسألة تشكل (الكونسولتو) الى وجوب ابعاد المريض وأهله حتى لا يتأثروا بإزاء الأطباء المختلفة، ولكنى أتكلم من ناحية (الكونسولتو) نفسه ويوجب . لأن أهل المريض لا يسمعون آراء (الكونسولتو) لأسباب إنسانية لا تدخل لما فى الطب ، ولما أرى أن مبدأ عدم استمداء خبراه من الخارج لا يتفق وحرصنا الشديد على دراسة هذا الموضوع حتى دراسته لما يترقب عليه من الخطورة والمسئولية أمام الله والتاريخ .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — منذ سنة ١٩١٤ ونحن فى حيرة من أمر تخزين المياه حتى جاءت سنة ١٩٢٠ بمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء الذى تضاربت فيه الآراء وشجبت وجهات النظر، وكان الذى يجهذ المشروع اليوم يقضيه فى الجند .

إن حكومة مصر كانت تلبا دائما إلى خبراء من الأجانب، وهذا ما كانت تعمل حتى فى أبسط الأشياء، وهو بالجملة إلى أيضا عند ما شرعت فى تلبية خزان أسوان فيها انما كانت تمكن التلبية ، وفيما إذا كان يمكن الاستغناء بها عن خزان جبل الأولياء .

ولأمر يملئه الله حذف الشطر الأخير الخاص بالمفاضلة بين تلبية خزان أسوان — وهل تلبية ما يكفل حاجة مصر المائية — وبين إنشاء خزان جبل الأولياء .

بدئى تلبية خزان أسوان بعد أخذ رأى الفنين من أن التلبية ممكنة وأن الملء ممكن وأن مصر تأخذ حاجتها من هذا الماء ، وإذا بنا فى سنة ١٩٢٢ نغابا بإنشاء خزان جبل الأولياء، مع أن حضرة المندوب سيق أن قال فى سنة ١٩٢٠ بعدم وجوب المشروع ..

الرئيس — هذا كلام فى الموضوع، ونحن أمام اقتراح يجب أن نقرر الكلام عليه ، أما المناقشة فلها وقتها فيما بعد .

حضرة النائب المحترم ابراهيم زكى — إن البيانات التى تصدر من شخص واحد تكون موضع شك، خصوصا فى موضوع خطير كهذا ، واللجنة لا يجبها

أما فيما يتعلق باستمداء معالى اسماعيل سرى باشا فالى لا أرى علا لذلك إذ أن معاليه عضو فى مجلس الشيوخ، وربما يرى أن يحتفظ برأيه للإدلاء به أمام المجلس .

ورأى إزاحة لغائزنا أن نحدد من الآن من ترى ضرورة سماع أقوالهم . وأنى أوافق على الاقتراح .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى — يا حضرات التواب المحترمين :

سبق أن أخطرنا السيرولم ولكوكس بأن يستعد للعضور أمام اللجنة، وأظن أن من مصلحة اللجنة ألا ترفض استمداء هذا المهندس السالى الكبير ، لأن للمشروع تشعبت فيه الآراء واختلفت فيه وجهات النظر .

وأرد على حضرة النائب المحترم السيد حبيب الذى يقول إننا لسنا فى حاجة لاستمداء أجنبي ، إن ما يذهب إليه يختلف والأساليب الهندسية، إذ أن مأمورينا قضائية، ويجب أن نستشهد بأقوال الفنين وطنيا أن قبلها أو نرفضها .

وإننا باستدعاء الممارضين للشروع والمهندسين نستطيع أن نزن، أى الكفتين راجحة ، حيث إننا استقمنا إلى وجهته نظر حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية الذى حيز المشروع بكل جوانبه ، فيجب إزاه هذا أن نضع أقوال الممارضين .

حضرة النائب المحترم ابراهيم سدوق أبانته — قبل الدخول فى الموضوع أرى أن نضع مبدأ ، وهو أن نقرر هل يجوز سماع أقوال رجال من الفنين أولا نسمع ، فقد قال بعض سماع السيرولم ولكوكس وبعض سماع معالى اسماعيل سرى باشا وبعض آخر قال بغيرهما .

الرئيس — إن الاقتراح معين وخاص باستدعاء شخصين بالذات .

حضرة النائب المحترم ابراهيم سدوق أبانته — إلى أعذل الاقتراح إننا سمع حضرة مقلدته . وأرى أن تفصل أولا فى : هل نسمع فنيين من الخارج أولا نسمع ؟ وهلما نبحث فيما من الاختصاص الذين ترى ضرورة مناقشتهم، وهل يحضرون أمام اللجنة أم نتباحث معهم فى الخارج ؟

ولقد كنت شديد الشغف بسماع السيرولم ولكوكس وذلك لمركبه السالى كهندس وغيره يشؤون الزى المصرية بوجه خاص ، وللفظ الذى دار حوله لقوله " إنه أكل عشق مصر وملحها " ولكنى لما قرأت كتابه ضف هذا الشغف مئدى ، إذ اتضح أن أهم ما يشغل باله هو مصلحة السودان لا مصلحة مصر، وأنه يستر غير منطقة النيل الأبيض بالماء جريئة، ويعتقد أن هذه المنطقة صالحة لإنتاج قطن ينافس أجود أنواع القطن المصرى .

ومع كل هذا فالى لا أرى ضررا من سماعه وسماع غيره .

إلى مسجبت جقا بالمجهود الذى بذله حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية فى تبسيط المناقشة الفنية، ولتمة خاصة به ، ولأنى أمرته جينا

البيانات والأرقام التي قدمت للجنة. أما وجهة نظره الانسانية فلا محل لما ولا تصحها ، ولا مانع من استدعاء مهندس كمالي شفيق باشا للاستشارة برأيه .

الرئيس - أظن أن المناقشة قد استوفت ولأخذ الرأي الآن على الاقتراح .

وأخذ الرأي رفض الاقتراح بأغلبية ١١ صوتاً ضد ٣ أصوات .

الرئيس - إنفذت رفض الاقتراح وسيجدد ميعاد الجلسة القادمة فيما بعد ورفضت الجلسة الساعة الثانية والبقية الثلاثين ٥

الرئيس	السكرتير النائب	السكرتير الموصف
عل المتلاي	وهيب دوس	عبد كامل

إلا الوصول إلى الحقيقة مجرعة من كل غاية ، وليس لنا أن نتأرجح وجهة نظر المهندسين أو المعارضين إلا بما يقتضيه الوصول إلى الحقيقة .

سبق السيروليم ولكوكس أن قال وكرر القول إنه مع المشروع ولكنه في سنة ١٩٣٢ قال إن المشروع يضر السودان الذي لم يأكل ميثه ولمعه كما أكل عيش المصريين ولمصهم ، وإن ضرر هذا المشروع واقع على السودانيين ، فالذي يضيرنا أن تشكل لجنة دولية مهمتها النظر فيما إذا كانت مصر تكتفي الآن بميزان أسوان الممل ، وهل هناك ضرر إذا لم تهم مصر بإنشاء نهرين جبل لأزدياء ؟ على أن يكون قرار اللجنة قاطعاً في ذلك .

وأرى فيما يتعلق باقتراح حضرة النائب المحترم عبد فهم القبي أن تؤلف لجنة من بيننا يكون قوامها من الفنيين ليتفاهموا مع السيروليم ولكوكس على

محضر الجلسة الخامسة عشرة

باعتباره رئيسا الحكومة وباعتباره وزيرا لـ المالية ، وناقش في الجانبين ما
وعلى هذا الاعتبار تكون اللجنة قد استوفت الموضوع بحثا من وجهات الثلاث
ولايحق امامها الا ان يدل كل من حضرات الاعضاء برأيه في هذا المشروع .

حضره النائب المحترم مصطفى عاكف بك — إلى أوافق على هذا الرأي .
الرئيس — ألا ترون حضراتكم استدعاء حضرة صاحب السعادة وزير
الأشغال العمومية أيضا ؟

حضره النائب المحترم حافظ رمضان بك — أعلن أنه سبق لنا أن طلبنا
إلى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية الادلاء ببعض بيانات ، والواقع
أنه لم يواف الجنبه ، فنتلا طلبنا إليه أولا . استحضار الرسومات والتصميمات
التي وضعت لانشاء هذا الخزان نظر بمحضرها ، وكان مذرره أث ذلك
متوقف على اصدار قرار من المجلس ، وربما يستطع سعادة وزير الأشغال
العمومية أن يجيب الجنبه إلى ما طلبته . لأن لا أقهر أن يقدم مشروع
خطير كهذا له احتمالات في الميزانية ، ولا توجد له رسومات وتصميمات .
فان من ينبغي يتأ صبيرا يضع له من التصميمات والرسومات ما يترجم له .

(ثانيا) طلبنا أن يقدم إلى اللجنة من الوثائق ما ينبغي له الوثائق الموجودة
الآن والتي تدل على أن مشروع خزان جبل الأولياء مترتب عليه مطالب مائتا
تمتلك بأري ومختلفة في مديرية النيل الأبيض ، فأشار حضرة المندوب
إلى الخططين المتبادلين بين حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وبين
خفاجة المندوب السامي ، وأرى أن هذين الخططين إنما يختصان بالتصاريص
المالية فهما والحالة هذه لا يكتفيان للإجابة عما طلبنا ايضا .

وبما كان لدى حضرة المندوب من التلميحات ما يمنعه من الاضافة بأكثر
من هذا ، وبما أن هذه المسألة تتعلق بما نصله من الاحتياط للأجيال
المستقبلية ، فيجب أن نستطلع رأي الوزير فيها ، وقد تكون لديه من الخبرة
ما يستطع معها الادلاء بما نطلب .

(ثالثا) إذا استطع أن نعرف من سعادة وزير الأشغال العمومية — بم
قبي وسياسي — مسألة أخلاقية ميان النيل التي تقيدنا في نصوصها خصوصا ؛
جاء بها من مواد متطرفة بمراقبة المياه وضبط النهر ، فإذا ما أنشأ الخزان فربما
لا يتمكن من المراقبة والضبط .

وقد وجهت فيما سبق ضمن أسئلة موزلة لحضرة مندوب الوزارة غام
بجبر مياه الخزان في منطقة النيل الأبيض في أول شهر فبراير وإلى أي مه
يستطاع حجزها ، فقال حضرة إن مياه النيل الأبيض يمكن منعه من معه
لمدة شهرين في حين أن ضيقه قل باسكان منع المياه من مصر لمدة ستة أشهر
وسواء أكانت مدة المنع لشهرين أم أكثر فيحسن أن نعرف رأي سعادته
الوزير في ذلك ، كما يحسن أن نعرف رأي في مسألة ضبط النهر ومراقبته
إذ لا يوجد اتفاق صريح عليها .

اجتمعت اللجنة في الساعة الثانية عشرة والدقيقة الخامسة من مساء يوم
الخميس ٢١ أبريل سنة ١٩٣٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك
وسكرتيرة حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك السكرتير النائب وعاونته
حضرة محمد كامل أفندي سكرتير اللجنة الموقف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : إبراهيم زكي . أحمد
أبو الفتح . أحمد رشدي . حسن محمد اسماعيل . حافظ رمضان بك .
محمد حسن . محمد زكي صالح بك . محمد عزيز أباطه . محمد فهم القبي .
عمود جاسي بك . مصطفى عاكف بك .

واخذوا حضرة النائب الثانيين المحترمين : إبراهيم دموق أباطه . مصطفى
صدق .

وقلب حضرة النائب الثانيين المحترمين : مصطفى عمود الشوربي . السيد
حبيب .

الرئيس — كل مام من المحاضر إلى الآن وزع على حضراتكم وطبعها فقرأوها ،
فهو يرغب أحد من حضراتكم الاستلام عن شيء جديد .

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — إنا بما نحن عليه من معلومات
فنية لا نستطيع بحث هذا المشروع من وجهته الفنية ، ولو قال أحد في ذلك
لكأن هذا ادعاء أكثر مما يلزم ، إذ لا جدال في أن الحكومة قد دوسه بما لديها
من فنيين دراسة وأية لا يمكن أن تقوم عليها بأية رقابة .

وإذا كنا — بعد ما سمعنا — نريد استعلاما جديدا . فهل يفهم من ذلك
أننا نريد أن نصل إلى كل ما يمكن فهمه فيما أو أننا نريد أن نلم بجميع التفاصيل
حتى نقابل بين رأيين فنيين متعارضين ؟ فان كان المراد زيادة في الايضاح
فيها ، وأما إن كان المراد المفاضلة بين الآراء فليس هذا في مقدورنا ، وأرى
أننا كلجنة اختصت بنظر هذا المشروع قد أدينا واجبنا تماما .

الرئيس — وبما يريد بعض حضرات الاعضاء بيانات أو معلومات عن
المشروع من وجهته المالية ، فلما أردتم ذلك فان حضرة صاحب الدولة
وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية على استعداد
للمشور أمام اللجنة للادلاء بما يطلبه حضرات الاعضاء من المعلومات .

حضره النائب المحترم محمد فهم القبي — أوافق على استدعاء حضرة صاحب
الدولة وزير المالية للاستئناس برأيه من الوجهة المالية لمرة هل المال
الاحتياطي يسمح بتنفيذ هذا المشروع أولا .

حضره النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إن الوضع ثلاث نواح :
فالتاحية الفنية منه قد بحثناها على ما اعتقد في حدود الفهم التي يجب أن
يكون لأعضاء لجنة تبحث مشروعا فنيا . أما الجانبان المالية والسياسية منه
فأرى أن نناقش فيما يرى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

يوما يعني على مصر" وهذا الوزير هو حضرة صاحب المالى محمد شفيق باشا الذى شرح لي الموضوع شرحا وافيا ، وأمدني فيه بمعلوماته القيمة التي جعلني أتهمه جيدا .

والقول بتشكيل لجنة تسمع الآراء المعارضة يتم أن يكون لديها من المساعدة ما يسمح لها بتجميع رأى على آس فاقى مثلا أسمع رأيا من معالي اسماعيل سرى باشا وأسمع رأيا آخر من السيد وليم ولكوكس صادرة ، فلكي أفاضل بين الرايين يجب أن أكون على قدر من العلم يمكنني من الحكم على الرايين .

وفي الواقع إن آراء معالي اسماعيل سرى باشا وسعادة عثمان محرم باشا وغيرهما كانت مطروحة أمام الخبراء الفتيين ممن يمثلون وزارة الأشغال العمومية ومنهم حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية الحالي الذي قررت اللجنة سماعه والاستئناس برأيه .

وعلى الرغم من هذا أرى من الصواب أن ننظر إلى هذا الاقتراح من وجهة أخرى لأهمية الموضوع ، فنحن — الذين سمعنا ودرسنا — في سيرة من أمر هؤلاء المعارضين ، أفلا يجوز أن يكون من بينهم — وهم من أبناء مصر — من هو حسن السيرة ، فافذا ما ناقشناه واقنع برأينا انهم رأينا وتكون والحالة هذه فكسبنا أحد كبار المعارضين .

وإذا كان القصد من تشكيل لجنة فرعية هو الذهاب إلى أبعد مدى في البحث والتقصي فلا أرى مانعا من ذلك ، أما إذا كان القصد الحصول على معلومات توضع في كافة الميزان مقابل معلومات وزارة الأشغال العمومية لتجميع احداهما فلا أوافق على تشكيل هذه اللجنة .

حضرة النائب المحترم محمود عيسى بك — أرى أننا إذا لم نقنع بعد سماع رأى الحكومة فليتنا أن ننظر فيها يجب اتباعه .

حضرة النائب المحترم مصطفى طاكف بك — إن المجلس شكل هذه اللجنة الخاصة لبحث هذا المشروع . وعلى ما أظن أن أغلب أعضائها قد اتصل بكبار المهندسين من وزراء وغيرهم ، وكل منا يعرف أن للمعارضين نيات خاصة من جهة هذا المشروع ، ومعلوم لنا أيضا أن جميعهم يقولون بأن كل سد يقام على النيل نافع لمصر . وأرى أن تكون لجنة فرعية لازوم له ، وقد أرسلت الحكومة مندوبا فشرح الموضوع شرحا وافيا ، وناقشه حضرة النائب المحترم حافظ ومضات بك في كل ما غرض أمره ، ويحسن أن نكتفي بما قرره اللجنة اليوم من سماع حضرة صاحب السعادة وزير المالية وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

الرئيس — إنني كعضو في اللجنة أعارض أشد المعارضة في الاقتراح الذي قدمه حضرة النائب المحترم أحد رشدي ، وأرى أن تقبوله تشككا صريحا في المعلومات التي أدلت بها الوزارة ، ولأنني أعتقد أن البيانات التي قدمها حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية إنما هي نتيجة لأبحاث سطحية ولآراء علماء من أكبر علماء العالم في المسائل المائية والبيائية . وأن هذه المعلومات التي وصلت إليها الوزارة بعد ما أجرته من الأبحاث الدقيقة التي ذكرتها هي أولى معلومات يمكن لجنة أن ترتكز عليها ، وإنني لا أخشى عنكم

(راجع) نريد أن نعرف أيضا في أية جهة تصرف المياه التي تروى أراضي منطقة النيل الأبيض .

الرئيس — إذن هل توافقون على حضور حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية ؟
"وافقنا اللجنة على ذلك" .

حضرة النائب المحترم أحد رشدي — لقد درسنا الموضوع وعلينا وجهة نظر الحكومة من الناحية الفنية ، وبالنسبة لما لهذا المشروع من الخطورة ، بأنه له تأثير على الأجيال المقبلة ، وهو أمانة في عناق ، وبما أن المعارضة بهذا المشروع أكثر من الكلام فيه من الوجهة الفنية أرى اعتساما لاداء مبتنا بكل دقة ونسبة أن نؤلف لجنة فرعية من بيننا تتكون من ثلاثة وأربعة أعضاء ، يتولى لها حق الاتصال بمن نريد من المعارضين ، على أن سمح لها بتقرير حاضر بلجانها تبين فيها رأى المعارضة ، ثم قدم تقريراً إلى اللجنة العامة بما تراه من أوجه المعارضة وردعها عليها .

حضرة النائب المحترم حسن عبد اسماعيل — أرى أن الاقتراح الذي قدمه حضرة النائب المحترم أحد رشدي غير ممكن التنفيذ عمليا ، إذ أنه لا يتيسر الاتصال بالرجال الفتيين فقط ، وإنما يؤدي إلى الاتصال برجال المعارضة ، إذ عرفت آرائهم بالفعل في كتبهم المطبوعة وعلى صفحات الصحف .

والأخذ بهذا الاقتراح فيه ضياع للوقت ، إذ يتبع عنه أن نتظر اللجنة دون حل حتى تقدم لها تلك الآراء التي أصبحت معروفة للجميع .

ولو كان اقتراح حضرة النائب المحترم يرى إلى الاتصال بفتين بله ، أما أنه يرى إلى الاتصال بالمعارضين بوجه عام . فهذا طلب غير مجد من الوجهة العملية ، وأرى عدم قبوله .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبيسي — إنني انضم إلى حضرة النائب نعيم أحد رشدي في اقتراحه ، إذ أرى فيه الفائدة التي كنت أرجوها من اقتراح الذي سبق أن قدمته .

إن المشروع أمانة في عناق ، وأرى أن من المصلحة تشكيل لجنة فرعية تتصل بالمعارضة في الخارج والوقوف على رأيا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إذا كان القصد من تقديم لنا الاقتراح مصلحة حقيقية نرجوها ، فهذا مالا أقوه .

يرى حضرة النائب المحترم أحد رشدي أن يطلع على آراء المعارضين ، يقول حضرة النائب المحترم محمد فهم القبيسي إنه ليس هناك ضرر من سماع رايهم ، وإنني أرى من المصلحة الانسحاب تلك الآراء لأنه كانت في جلسة نية إذا غرض طيبان — في كفايتها كسعادة على إراهم باشا — مرضيا ، إذ أهداهما بإجراء عملية في الكلي والأثر بإجرائها من الخارج ، فإذا ما جاء بهيب ثالث دونهما في الكفاءة ، وانضم لأحدهما في رأيه ضاعت الكفاءة للجميع .

فنحن الآن أمام وضع كهذا ، فن أصحاب الراى من سمعت قوله ، وهو راسي ، واشتغل بهذا الموضوع طويلا لأن من يؤخر تنفيذه هذا المشروع

الرئيس — أرجو أن يبين حضرات الأعضاء المحترمين أسباب امتناعهم عن إبداء رأيهم .

حاضرة النائب المحترم محمد حسن — إن سبب امتناعي هو أنه لا يمكنني إبداء رأي قاطع إلا بعد أن تستوضح الحكومة فيما أهم علينا من المسائل ، وعندئذ يظهر بوضوح إذا ما كنا في حاجة إلى الأخذ بهذا الاقتراح أو رفضه .

حاضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — إن هذا البيان يبرر عن رأي المختصين جميعا .

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأي عن رفض الاقتراح بأغلبية ٦ أصوات ضد صوتين ، وامتنع أربعة من حضرات الأعضاء عن إبداء الرأي .

وهل توافقون حضراتكم على أن تكون الجلسة المقبلة الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢

(فوافقت اللجنة على ذلك) .

ورفعت الجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة مساء على أن يكون اجتماع اللجنة المقبل في الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢

السكبر الوظف	السكبر النائب	الرئيس
محمد كامل	وهيب دوس	علي المختاروى

يا حضرات الزملاء حقيقة أكتبها الأليم ، من أن المعارضة ما عارضت في هذا المشروع إلا لأسباب سياسية ، وأن هذه المعارضة الخارجة عن المجلس هي المعارضة التي وقعت في كل زمن أي مشروع تقوم به الحكومة حتى دستور سنة ١٩٣٢ ، فلما قد وصفت بأنه دستور من عمل الأشقياء المجرمين ، وأصبح بعد ذلك دستورا على أحدث المبادئ العصرية ، وهي الآن تبيكه وتسميه دستور الأمة ، فالمعارضة التي هذا شأنها يجب أن تأخذ أقوالها بالحذر المنتهى ولذلك أرى رفض الاقتراح .

حاضرة النائب المحترم محمد عزيز أياضه — أرى تأجيل الفصل في هذا الاقتراح إلى ما بعد الانتهاء من مناقشة حضرتي صاحب الدولة وزير المالية وصاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

الرئيس — يؤخذ الرأي الآن على نظر الاقتراح المقدم من حاضرة النائب المحترم أحمد رشدي أو تأجيله .

وبأخذ الرأي تقرر نظره بأغلبية سبعة أصوات ضد خمسة أصوات .

الرئيس — تأخذ الرأي الآن على قبول هذا الاقتراح أو رفضه .

وعند أخذ الرأي امتنع كل من حضرات النواب المحترمين محمد عزيز أياضه . محمد حسن . وهيب دوس بك . محمد زكي صالح بك عن إبداء رأيهم .

محضر الجلسة السادسة عشرة

٢ - ولما كان لمشروع سد ونزان جبل الأولياء عيوب جلية : فوقع هذا العمل مع احتمال استخدامه للاضرار بمصر قد آثار تأثرة الشعور السياسى . ثم ارتفع نسبة ما يضيع من الماء في الخزائن قد عرض المشروع لمطاحن شديدة من الوجهة الهندسية (أقوال ديوى بالنس بتقريره المقدم للحكومة والمطبوع سنة ٢٥ صفحة ٢٧) .

ولما كان مشروع هذا الخزان وماضات بعض أضراره عن مصر يكلف الخزائنة ٨٠٠٠٠٠٠ جنيه مع أنه يقتل مصر سياسيا واقتصاديا ، في نظر الكثيرين من رجال الفن ، فما نحن نتقدم لدولتكم بإقتراح يعطى مصر قدر ما تريد الانتفاع به من خزان جبل الأولياء بنفقة لا تذكر .

٣ - طلبت وزارة الأشغال من اللجنة الدولية التي انتدبت سنة ١٩٢٨ إعطاء رأيها في أمكان تلبية نزان أسوان ليخزن للمسوب (١٢٠ مترا) من عندها . وقد أشارت اللجنة بإمكان التلبية ليخزن الخزان للمسوب (١٢٢ مترا) أى بأعلى مرتين عن المسوب الذى قررت الحكومة العمل بمقتضاه الآن .

وقد قبلت الحكومة ما اقترحه اللجنة ، وجاز تلبية الخزان الآن على أساس جعل مسوب ظهره (١٢٣.٥ متر) وفى هذه الحالة يمكن التخزين للمسوب (١٢٣ مترا) عند الضرورة كما حدث بأسوان في سنة ١٩٢٧

وقررت الوزارة أن سقا الخزان بأسوان ستكون ٤٥٨٥ مليون متر مكعب إذا تم التخزين للمسوب (١٢٠ مترا) الذى قررت الحكومة العمل عليه الآن . وحلقة ما تحصل مصر عليه من خزان أسوان المثل للمسوب (١٢٠ مترا) مع خزان جبل الأولياء المقترح ، لن يتجاوز ٦٧٨٥ مليون متر مكعب (مذكرة وزارة الأشغال المقدمة لمجلس الوزراء بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٢) وهذه الكمية يمكننا الحصول عليها من خزان أسوان عند ما يتم بناؤه إذا ما هجرت عليه المسوب (١٢٣.٥ متر) أو (١٢٣) في النهاية (تقديرات صاحب مشروع خزان أسوان السيد ويلو ويلكوكس بكتابته إلى المصطفى طبعه ٣٠٠٠ صفحة ٧٤) وهذا لا يكلف الخزائنة أكثر من دفع التعويض لمن يزججون من الأقاليم بسبب التلبية من مسوب (١٢٠) إلى (١٢٣)

٤ - بقيت نقطة البحث المهمة وهي : هل في ماء النيل ما يكفي ملء الخزان للمسوب (١٢٣) أم لا ؟

وتجدلون دولتكم الجواب على هذا بالإيجاب بمذكرة وزارة الأشغال المقدمة لمجلس الوزراء بتاريخ ٧ يناير سنة ١٩٢٩

وزيادة على هذا الدليل الرسمى سأقدم لدولتكم قريبا بياناً فنياً وقياساً من مجلات الوزارة يؤيد إمكان التخزين بأسوان لا أكثر من سبعة مليارات حتى في أسوأ السيناريوهات (تاريخ الرصد (سنة ٩١٣ - ١٤) .

اجتمعت اللجنة الساعة الرابعة من مساء يوم الأحد ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك وسكرتيرة حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطه السكرتير النائب ، وعاونه حضرة محمد كامل افندي سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : إبراهيم زكى . أحمد أو الفتوح . أحمد رشدى . حسن محمد اسماعيل . محمد حسن . محمد زكى صالح بك . محمد فهم القيسى . محمود عباسى بك . مصطفى صدق . السيد حبيب .

واخذوا حضرة النائبين المحترمين وجيب دوس بك وإبراهيم دسوق أباطه . وتقبيل حضرات النواب المحترمين : محمد حافظ رمضان بك . مصطفى محمود الشورى ، مصطفى ما كلف بك .

وقد حضر اجتماع اللجنة حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ، وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

نظرا لاعتذار حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك عن حضور الجلسة اقتبست اللجنة حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطه سكرتيرا مؤقتا لها .

الرئيس - قرأ المجلس بجلسته ١٢ أبريل سنة ١٩٣٢ إحالة العريضة رقم ١٤٩ على اللجنة ، وهي المقدمة من حضرة إبراهيم زكى افندي المهندس فهل توافقون على تلاوتها الآن ؟

وافقت اللجنة على ذلك .

وتلا سكرتير اللجنة الموظف العريضة ونصها :

مصر ٢٠ فبراير سنة ١٩٣٢

الموضوع : اقتراح بمشروع يعطى مصر أكثر مما يراد تخزينه بجبل الأولياء . حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء

أشرف بتقديم الاقتراح الآتى لتحصل مصر على ملياردين من الأمتار المكعبة فوق إيراد النيل الطبيعى مدة الصيف مضافا إليه ٤٥٨٥ مليون متر مكعب ، التى تحصل عليها من خزان أسوان بعد تلبية الجارية ليخزن حتى مسوب (١٢٠) .

١ - الوزارة تقترح إنشاء سد ونزان بجبل الأولياء يعطى مصر ٢٢٠٠ مليون متر مكعب ، وهذا السد يكلف الخزائنة - أولا : ٤٥٠٠٠٠٠ جنيه نفقة لإنشائه وتوضيها للسودان - ثانيا : ٣٥٠٠٠٠٠ جنيه نفقة تلبية قاطر الدلتا وأسيوط وإسنا ، لأن خزان جبل الأولياء يؤثر على مياه مصر في مثل سنة ١٩١٣ فيخفضها نحو ٢.٥ مترا علما ما يحدثه خزان مكوار مما جعل الاصطاح المناسب يتراوح بين ٨٠.٠٠٠ متر فى المثل السنة المذكورة ، فلتأخذ تلك الأضرار يجب تلبية القاطر المذكورة (تقريرى رقم ١٦٩ - ١٠ - ٤ تاريخ ١٩ - ٢٦ - ٢٩ ومذكرة وزارة الأشغال لمجلس الوزراء بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٣٢) .

يا صاحب الدولة :

إن الموضوع له خطورته ، كما لا يخفى على دولتك ، والصراحة الأولى في مثل هذه الظروف مهما كانت تقيتها مؤلمة لتفوسا . إنني ألفت نظر دولتك إلى أن وزارة الأشغال لن تتورع عن تقديم بيانات تناقض الواقع (كما حدث) إذا ما رأت في عملها ما يؤيد وجهة نظرها . وبالأخص إذا أضفنا لذلك أن الرجل القوي الذي يكون الوزارة بتلك البيانات أشاعت الجرائد خبر ترشيحه لوظيفة مهندس مقم لقزان المقترح إنشاؤه . فإذا ما قدمت الوزارة بيانات يتناقض ما وصفتها هنا فيكون من الأنصاف أن أعلن به ، لنين ما فيه من خطأ - إن وجد - وذلك مراعاة للصالح العام الذي تنشده جميعا .

٥ - وهناك يا صاحب الدولة اجراء آخر لو اتخذ لأدى لزيادة مليار آخر أو أكثر ، في الإزاد المصفي ، وذلك الاجراء هو السبر بميدومة في تعديل فصحات الري والصرف وإنشاء الجنايبات ، تلك الأعمال التي تجريها الوزارة الآن يطده لامبوره .

٦ - وسنقدم لدولتك - قريبا - اقتراحا مشروع آخر لا يكلف الخزنة أكثر من مليونين من الجنيحات ، ولن يؤثر على ماله مصر ولا على حالتها الاقتصادية أو السياسية ويغطي مصر أكثر من مليارين آخرين .

الخلاصة

٧ - مصر يمكنها أن تحصل على أكثر مما تريد من خزان جبل الأولياء بالتخزين بأسوان لغاية منسوب (١٧٢) غلة أو المنسوب (١٧٣) عند الضرورة مع تعديل فصحات الري والصرف وإنشاء الجنايبات ، وبهذا تستفي عن إنشاء خزان جبل الأولياء القاتل لها سياسيا واقتصاديا .

وبكل إخلاص أرجو يا صاحب الدولة أن تنازل إلى قبول أوفر الاحترامات .

ابراهيم ذكي المهندس

حاضرة صاحب المحلى رئيس مجلس النواب

أشرف بأن أرسل لهمايك مع هذا صورة من الاقتراح الذي رفعتاه لحضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء لتحصل مصر بواسطته على الماء الذي تريد من وراء إنشاء خزان جبل الأولياء الذي يضع حياة مصر السياسية والاقتصادية بيد القابض على أمر السودان ، وأرجو أن يبلغ حضرات أعضاء المجلس الموقر على ياني هذا .

وتنازلا بإصاح للمالى إلى قبول وافر استراعى .

ابراهيم ذكي المهندس

الرئيس - إن هذه المريضة تناول فيها مقدمها وزارة الأشغال العمومية بشيء من الحرص والطمع ، فهلا ترون بالنسبة لذلك أن تستبعد ويصرف عنها النظر ؟

حضره النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - سبق أن قررنا فيما يرد إلينا من كتب تتعرض لشخصيات أن تستبعد ، وبما أن هذه المريضة من هذا النوع فأرى استبعادها .

حضره النائب المحترم السيد حبيب - يحسن أن نقرأ اللجنة تحتها بما قدمت الوزارة من بيانات ، وأطلب استبعادها .

حضره النائب المحترم أحد رضى - إنقذه المريضة شطرين ، الأول . ينسب الشك لبيانات وزارة الأشغال العمومية وهذا ما يصح استبعادها ، والثاني . ما يتعلق بالوجهة الفنية ، ولجنة الحق في أن تبصه أو تقرر عدم نظره ، واعتقد أن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك سبق أن أدلى أمام اللجنة ببيانات كالواردة بالمريضة ، وأجيب عنها من حضرة مندوب الوزارة .

الرئيس - هل توافقون على استبعاد هذه المريضة ؟

موافقة عامة .

الرئيس - إنذ تستبعد المريضة ويبلغ المجلس ذلك .

حضره النائب المحترم محمد ذكي صالح بك - أمه نقطة أريد أن أستوضح فيها حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية : هي مسألة التصريح الذي أدلى به أمام لجنة القطن الدولية ، خاصا بنيران جبل الأولياء وتعليق خزانت أسوان .

حضره صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إن فكرة تلمية خزان أسوان التي وردت في المذكرة بمعرفة حضرة عبد القوي أحد بك إنما كانت فكرة قديمة ترجع إلى يوم إنشاء الخزان ، وأفكرة التلمية لرة الثانية فلها استجدت بعد أن ذهب معالي شفيق باشا إلى السودان وزار مكوار ، وجبل الأولياء ، وطلب من الوزارة دراسة تلمية خزان أسوان ، وبعد ذلك سقطت الوزارة التي كان معاليه عضوا فيها وأهل المشروع ، إلى أن جاء عهد حضرة صاحب السعادة حينئذ عزم باشا فرأى الاستمرار في فكرة تلمية الخزان ، نظرا لما قام من صعوبات داخلية وخارجية ضد مشروع خزان جبل الأولياء . وبالنسبة لما كان يظلمه الجلو السياسى السائد في ذلك الوقت أوقف المشروع وعند ذلك فكرت في تلمية خزان أسوان - وكنت إذ ذاك وكلا لوزارة الأشغال العمومية - وصرحت بأن التلمية لا تمتع من البعج بين المشروعين معا ، إذ أن البلاد ليست بحاجة لخزان أسوان الملحق فقط ، بل في حاجة لكل ما يمكن تخزينه من المياه في منطقة السودان مثلا وجبل الأولياء وغير ذلك ، واللاحظ لحضراتكم أننا كلما أسرعت في التخزين كبتنا للمستقبل من الماء المباح ، وكما وضعتنا بدنا على هذا الحق زاد انتفاعنا .

لقد استمرت في دراسة التلمية وبناء خزان جبل الأولياء - الذي أخذ منا شوطا طويلا - وعلنا بدنا بالتلمية ، فاستغلت الوزارة التي كان معاليه حضان محرم باشا عضوا فيها ووليت الوزارة بعده ، وكانت التلمية مدار جعل بين كبار المهندسين ، فيعضهم قال إنه لا يمكن ملء خزان أسوان ، لسبب تأثير الطمي عليه ، وفيعضهم قال بإمكان ملئه . وفيعضهم قال إنه ملا في كل سنة يستطاع فيها الملء ، حتى يفتح القطر بميلار من مياهه بدلا من مليارين وهذا المليار يمكن مجزه زراعة الأرز والمناوبات الصيفية والشتوية ، وسواء أمل الخزان أم لم يمل فإنه يمكن الانتفاع به ، أما مسألة الطمي ومقدار تأثيره على المنظر فظهر بعد التجربة الفعلية . وعند الشروع في تلمية خزان أسوان قامت بعض الشغباء ضد إنشاء خزان جبل الأولياء ، فقرأت الوزارة أن تكسب

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى - جاء في تقرير لجنة مياه النيل الذى هو جزء لا يتجزأ من اتفاقية مياه النيل بعض قطع، اعترض عليها سادة عثمان عزم باشا في كتابه لرئاسة مجلس الوزراء. الفقرة التى جاءت تحت عنوان القطعة الثانية وهى :

« اعتمدت لجنة النيل أن تاريخ ابطال المناوبات الصيفية من كل سنة هو دلالة على وفرة المياه . لذلك رأت اإمارة السحب بجزيرة ولفع منسوب سائر ابتداء من التاريخ المقابل لزيادة المياه عن حاجة مصر ، وقاست هذه الحاجة بالماء اللازم لاحتياجات مصر حالا مضافا إليها نصف مليون فدان ينظر اصلاحها وضمها لمساحة الصيفية بعد زيادة الإيراد الصيفى (بتعليق أسوان أو إنشاء جبل الأولياء وعند اللجنة المذكورة أن تاريخ اإمارة الجزيرة بالسحب من النيل الأزرق يقع إذا ما وصل مجموع تصرف النيل الأزرق عند ستر وتصرف النيل الأبيض عند ملاك ١٦٠ مليوناً من الأشار المكعبة (ماثمتوسين) يوريل في كل من خمسة الأيام من تاريخ سائر، واشترطت ألا يقع ذلك قبل ١٦ يوريل ولاحق ٢٨ يوريل من كل سنة (خلاصة تقرير لجنة النيل نبذة من المقترة ٨٨) »

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - لما عارض الانجليز في تعليقه عثمان أسوان ، لم يكن ذلك لغرض سياسى ، إنما كان خوفاً على بناء الخزان نفسه ، إذ خشوا أن تقوم بالتقليد ببحث ودراسة تأمة ، وذلك خوفاً على معصمتهم المنتهية فوضوا الرافيل في سبيل هذه التعليق .

ولما صرح سعادة عثمان عزم باشا بأنه يريد احضار لجنة دولية تكون مهمتها المفاضلة بين اجراء تعليقه عثمان أسوان وبين إنشاء عثمان جبل الأولياء أمام مجلس النواب في ذلك الحين . وافقه على ذلك منظره احتياطه .

ولكنى رأيت أن أنزع من هذا القيد - وهو المفاضلة بين المشروعين - بقولت من كل منهما مشروعا قائما بذاته ، وذلك اقصر عمل اللجنة على البحث في تعليقه عثمان أسوان من الوجهة الباثية فقط .

وإن استطع أن أقول لحضراتكم : إنه بتعليقه عثمان أسوان يمكن زراعة ٥٠٠,٠٠٠ فدان لا ٢٠٠,٠٠٠ فدان ، ولكن الحالة القديمة تبقى كماهى ، فأزيع نيلاني نيليا ، وما يورى صيفيا يبقى صيفيا تعود إلى أسوا ، وهذه نظرية لا تؤمن عاقلتها ، ويجب أولا تحسين الحالة الزراعية ثم نبحث من مياه جديدة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى - جاء أيضا بالقطعة الثانية الفقرة الآتية :

والواقع أنه - من حيث الكيات - لا يوجد خلاف جوهري من الجبين ، إذ أن كمية الـ ١٦٠ مليون (مائة وسين) التى أخذت بها لجنة النيل في فرعى النهر تعادل المساحة المليون التى اشارت بها بلجنة الوزارة في النيل الأزرق وحده . ولذلك أوافق على أن يكون البده بالسحب لرفع عثمان سائر هو عند بلوغ التصرف اليومى للنيل الأزرق ١٠٠ مليون متر مكعب (مائة مليون) عند سائر في إنشاء الخمسة الأيام السابقة بشرط ألا يبدأ الملء قبل ١٦ يوريل ولا يتاخر عن ٢٨ منه . وهنا اعتمدت على تواريخ لجنة النيل لأن اشتراط عدم البده بالسحب قبل ١٦ يوريل أقرب لمصالح مصر منه قبل ١٢ يوريل . التاريخ الذى رأت به لجنة وزارة الأشغال ، كما أن عدم التأخير من

تعليقه عثمان أسوان أولا . حل أن تسبق إنشاء عثمان جبل الأولياء حتى تصالج ما قام ضده من عقبات ، وذلك في الفترة التى ستقوم فيها بتعليقه عثمان أسوان على أن في الوقت نفسه لذلك ، وكان أمل الوزارة أن يتم إنشاء عثمان جبل الأولياء قبل سنة ١٩٣٦ ، وذلك لأن اللجنة التى شكلت لتوزيع المياه في الجزيرة رأت أن يكون التوزيع مؤقتا لمدة عشر سنوات ، حتى تنظر فيه لجنة أخرى لفصل فيما يأخذ كل قطر من المياه ، وكيفية توزيعها من جديد . وفي ذلك الوقت احتفظنا بحقنا في إنشاء جبل الأولياء .

ولما جاء دور تعليقه عثمان أسوان قامت عقبة ، وهى أن حقنا في إنشاء جبل الأولياء قد سقط نظير ما كتبناه من تعليقه عثمان أسوان ، ويجب أن يكون موضع احتياقي ، فعارضت الوزارة في ذلك قائلة إن عثمان أسوان لم يذكر أمام اللجنة ، ولا يجوز أن يكون موضع خلاف لأنه لم يدخل في الاتفاقية ، وحقنا ثبت فيه ، وذلك مما حدا بنا إلى الإسراع في العمل على إنشاء عثمان جبل الأولياء .

وأما ما أثير من خلاف بينى وبين حضرة صاحب السعادة عثمان عزم باشا فلائنه كان من يرى الاكتفاء بتعليقه عثمان أسوان ، وكنت ممن يرى التعليق وإنشاء عثمان جبل الأولياء معا . ولما استأثرت الوزارة في ذلك الحين سرت في تنفيذ مشروع التعليق ، بقاء سعادته يشكر على اتهم مشروع كان قد بداه فقلت له إنى لأستحق شكره إذ أننى ما حملت إلا لمصلحة البلاد . وأرجو أن تسهولوا أوفى إلى تنفيذ مشروع عثمان جبل الأولياء ، فعارض في إنشاء عثمان جبل الأولياء لما قام بشأنه من خلاف بينى وبينى ، فأوضحت له أن ما قام من خلاف سياسى بشأن إدارة مياه النيل في عشر السنوات الأخيرة قد أزيل بوضع اتفاقية مياه النيل التى بينت إدارة النهر من منبه إلى مصبه .

أما ما يتعلق بالخلاف الفنى الخاص بالضائع من مياه النيل بالتيخر والتشرب ، فيقول سعادته : إنه يبلغ ٤٠ ٪ من قين أى أقول ٢٠ ٪ ، ولكنى سلت له جدلا بأن الضائع هو ٦٠ ٪ من المعلوم أن عثمان أسوان يشغل مائة مائة في كل عشر سنوات إذا كان على ملسوب ١٢٠ ، فإذا كان على ملسوب ١٢٢ فشل مائة كل خمس أو ست سنوات ، ولذلك يمكن تكلمه على عثمان أسوان مما يفرز عثمان جبل الأولياء في مثل تلك السين ، وفي ذلك ما يعوض طينا ما ضاع من تيجر وتشرب .

فالتفت سعادته بأن في جبل الأولياء ما يعوض على عثمان أسوان ما يفقده في سنى عدم استكان ملته .

وهذا ما استقر عليه رأي الذى خالفه فيما بعد بكل أسف على فصاحت الجرائد ، وكان سعادته هو المعارض الوحيد إذ أن رأى صاحبه للمالى محمد شفيق باشا واسماعيل سرى باشا كان معروفا عندى فيما يخص بإنشاء عثمان جبل الأولياء .

ولما أقيمت بموافقة سعادة عثمان عزم باشا رأيت من الواجب على أن أقدم للمشروع ، فتمت اليوم الذى تضع فيه البلاد الحجر الأساس لهذا البناء العظيم .

أما معارضة السمر والى ولكوكس قائما لا تنصب على الناحية الفنية وإنما تنصب على الوجهة الانسانية وقد وافى في ذلك مصلحة السودان لا مصلحة مصر .

وهناك جبل ويبد أنه رملى بعد أن بحثه الفتيون بالمجسات فلم يجدوا
جسماته ليس رمليا .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — ماهى السمة والتكاليف لزنان
وادي الريان ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لا يجوز أن ننظر
في ستمه وتكاليفه إلا بعد التحقق مما ينشأ عنه من ضرر أو ضرر . وإذا
لاحظنا أن أول خطورة لها بجنتها وجدنا أن المشروع يضر بمديرية بأكلها
وعلى ذلك لا نستطيع أن تم درس مشروع لأقله فية ، وبعد ذلك فكرت
الوزارة في إمكان الاستعاضة بواى الريان كرقاية من الفيضانات العالية
فوجدت أمامها عقبة الرخ ، إذ أن الرخ فيهدى جدا . وإذا فرضت صلاحيته
لذلك فان الفيضان العالى جدا لا يكون إلا كل ثلاثين أو أربعين سنة .

وقد أظهر البحث أنه قد لا يستغنى من هذا الوادى تخزين أو كرقاية
ونحن الآن ندرس مشروعه ليكون موزعا لصرف مياه الوجه القبلى .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — جاء في مذكرة وزارة الأشغال
العمومية أن بناء تخزين جبل الاطليما يتم في سنة ١٩٣٦ ، والاستفادة منه
مستكون في سنة ١٩٤٢ وذ كرت أسبابا لذلك : منها الوقت الذى يمكن لعل
سكان منطقة النيل الأبيض ، ومنها استيفاء أعمال الرى داخل القطر في شمالي
الفلتا ، فهلا يمكن تأجيل إنشاء التخزين لتأخير سنة ١٩٣٦ . وبعد ذلك تكون
الأعمال قد تمت هنا ويكون انتقال السكان قد تم أثناء مدة الأشاء ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — في أية سنة يسدأ
بالعمل ، لفهالست السنوات لازمة لأنه لا يمكن أن ينتقل السكان من تلك
المشطقة إلا بعد أن يروا أرضهم قد غرقت ، أى يروا الضرر بأعينهم ، يضاف إلى
ذلك أنه إذا طلب إلى السكان الانتقال أثناء العمل فربما يطلبون ثلاثة ملايين
من المنجنيحات تمويضا لهم ، ويجب أن نلاحظ الاقتصاد فيما يطلب من
التعويض .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — إن السيروليم وليكوكس عندما
زار السودان وجد أنه مستكون الكارثة عظيمة عندما ما يجزى على منسوب
٣٧٧,٢٠ ، وذلك لما سيكون من كثرة التاموس وإغراق الأرض بمياه
في تلك المنطقة . أفلا يفتشى أن تمتنع حكومة السودان من الجزر على منسوب
٣٧٧,٢٠ بحسبة أن هذا ضرر بالسودان من الوجهة الصحية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — من ضمن شروط
التعويضات أنها تشمل الصيانة الصحية أيضا .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب — في ملاحظة على طريقة المناقشة
وأرى أن يلج سعادة الوزير أولا ببياناته ، وأما الأسئلة فسيق أن يوصفت ، وسبق
أن قررة أن المعلومات الفنية كافية بل أكثر من الكفاية .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى — بحسب ما فهمت أن تخزين
جبل الأولياء ينشأ لفرامة ٥٠٠٠٠٠ فدان جبلية ، والتمزج الآن في مصر هو
خمسة ملايين من الأفندية . فهل بأنفسه هذا التخزين تمنع الشكوى التي ترفع
منها في الصيف من قلة المياه ؟

٢٨ بدلا من ٣١ يوليه لن يضرهما إلا في مثل سنة ١٩١٤ التي لا تقع إلا مرة
في كل ٤٠ سنة ، والتي يجب البدء في مثلها فيا بين ٢٩ و ٣٠ يوليه حسب
وإلى لجنة الأشغال

ويظهر من ذلك أنه إذا تمت منطقة السدود وجات مصر عند الملا كال
ب ١٦٠ مليون متر مكعب ، فلا حق لها في طلب أى شيء من النيل الأزرق
وأن تبدأ بسحب المياه ولو قبل المياد المحدد ، وكذلك سيكون الشأن عند تمام
تخزين جبل الأولياء ، شأنه عند ما يصير المقدار الكافى المحدد لمصر ، فلا حاجة
لها بماه النيل الأزرق .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الكلام على منطقة
السدود سابق لأوانه ، إذ أن مشروع السدود يحتاج إلى بحث كبير و زمن
طويل ، ولا يمكن عمل أى حساب له من الآن .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى — حيث أنه فائسمة تخزين جبل الأولياء
لا يوضح علينا حقا في المياه المكتسبة .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن في علم إنشائه
ما يوضح علينا الحق في المياه المكتسبة .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى — إذا ما أتممت إنشاء تخزين جبل الأولياء
بمقدسة ١٩٣٦ ، فهل بحسب ما جاء باعتمادية مياه النيل يجوز للسودان الاستيلاء
على المياه بلا قيد ولا شرط .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إذا ما احتاج السودان
إلى المياه — ولا إخال إلا احتاجا ، لما يتظر من توسعه الزراعى — فلا يمكنه
أخذ شيء إلا إذا حوسمت لجنة خاصة كمية المياه الزائدة ، ويبت حق كل من
القطرين في هذه الزيادة .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — بمناسبة ذكر السيروليم وليكوكس
وما جاء بخطابه المفتوح إلى سعادة الوزير من أن أكبر ظاهرة هيدروليكية
نبتت هي إمكان التخزين على منسوب ٩٠ في أسوان ، بعد أن كان التخزين
مستمر على منسوب ٨٨ فقط ، أقول إنه قد أشار بأنجز يمكن على منسوب
٩٠ فما رأى سعادة الوزير ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن السيروليم وليكوكس
قال إن رجل وزارة الأشغال العمومية هم الذين قالوا هذا .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى — جاء أيضا في مذكرة لوزارة الأشغال
العمومية أنه يمكن الجزر على منسوب ٩٠ بعد تلية تخزين أسوان ، وأنه يمكن
الاستقرار على هذا الأساس ، فإذا أمكن هذا فهل هناك مانع من درس إنشاء
تخزين وادى الريان كما اقترح السيروليم وليكوكس في كتابه ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن السيروليم وليكوكس
قال يجزى أن وادى الريان عند الشروع في تلية تخزين أسوان ، وقد رأت
الوزارة من الناحية الفنية أن وادى الريان لا يصلح للجزر ، ولم يمتها هذا من
البحث عما إذا كان يمكن عمل تخزين بواى الريان بعد الانتهاء من تلية
تخزين أسوان ، فأعترض ذلك عقبة وهي أن منسوب التخزين في وادى الريان
سيكون أقل من منسوب مديرية الفيوم .

تلا السكرير المولف الأستلة هي :

السؤال الأول

أظن أنه سبق لنا أن طلبنا إلى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية الأدلاء ببعض بيانات الواقع أنه لم يوافق اللجنة بها ، فطلبنا إليه أولا استحضار الرسومات والتصميمات التي وضعت لإنشاء هذا الخزان فلم يحضرها وكان عنده أن ذلك متوقف على إصدار قرار من المجلس ، ولربما يستطيع سعادة وزير الأشغال العمومية أن يجيب اللجنة إلى ما طلبته لأن لا أقوم أن يقدم مشروع خطير كهذا له اعتبارات في الميزانية ولا توجد له رسومات وتصميمات . لأن من ينبغي يتأ صغيرا يضع له من التصميمات والرسومات ما يلزم له .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إنما أجاب به حضرة مندوب الوزارة عن هذا السؤال معقول وفي محله ، لأن المهندس الاستشاري المكلف بضمير الرسومات موجود بمصر ووضع رسما مبدئيا ، ولكن حضرة النائب المحترم يطلب التصميمات النهائية وهذا غير ممكن الآن إذ ربما غير المجلس شيئا من هذه التصميمات يرتب عليه تغيير الرسومات . ومن ذلك نرون أنه لا يمكن وضع الرسومات النهائية إلا بعد أن يمت المجلس نهائيا في المشروع .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - أظن أن حضرة حافظ بك رمضان تصدعن سؤاله أن يعرف : هل ما نشر من الرسومات بالصصح صحيح أم لا ؟
حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إن ما جاء بالصصح غير صحيح .

السؤال الثاني

طلبنا أن تقدم إلى اللجنة من الوثائق ما يبينها الوثائق الموجودة الآن والتي عمل على أن مشروع خزان جبل الأولياء سترتب عليه مطالب مائة تتلاقى بالرى وخلافه في مديرية النيل الأبيض ، فأشار حضرة المندوب إلى الخطاين المتباينين بين حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وبين نخامة المندوب السابق ، وأرى أن هذين الخطاين إنما يختصان بالتوضيحات المسكية ، فهما وإحالة هذه لا يكتفيان للإجابة عما طلبنا استيضاحه .

وربما كان لدى حضرة المندوب من التعليلات ما يمنعه من الإضافة بأكثر من هذا ، وبما أن هذه المسألة تتلاقى بما نصله من الاحتياطات الجبال المستقبلية فيجب أن نستطلع رأى الوزير فيها ، وقد تكون لديه من الحرية ما يستطيع به الأدلاء ما نطلب .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إنى قلت إنه مستحيل لجنة النظر في مطالب مصر ومطالب السودان من المله الزائد وتعرض على مجلس الوزراء اقتراحاتها التي ستعرض أيضا على البرلمان أما التصريح في المستقبل بأى آلات رافعة أو شق ترع على النيل الأبيض أو النيل الأزرق تؤثر على خزان جبل الأولياء ، نحن نسمع بها .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إن الذى سيحجز من مياه خزان أسوان فيه ما يمنع الشكوى ، بل وسيعطى منه لكل قدان قابل لزراعة الأرز ما يكفي لريه . وكلنا الأرضي المستجدة الصالحة لزراعة الأرز .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى - إن أراضى المنوفية والقنرية قد ضعفت وقل إنتاجها بسبب الرشح والرطوبة . وذلك لعدم وجود مصارف بها ، في حين أن الوزارة جادة في مشروعات الصرف في جهات أخرى . فهل للوزارة أن تصمم مشروعات الصرف أيضا في هاتين المديريتين لأن الرى والصرف يجب أن يسيرا جنبا بلنب ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - أنشئ لمشروعات الصرف خمس عشرة محطة تستعمل إن شاء الله في الفيضان القادم . وأما مديرية المنوفية والقنرية فتحتاجان إلى عمل خاص قائم بذاته ، سواء أنشئ خزان جبل الأولياء أم لم ينشأ ، وأنت مديرية المنوفية إلى سنة ١٩١٤ كانت من أنحصب المديريات ، ولم تأثر من كثرة الماء والفرح بل من ارتفاع منسوب المياه الذى اضطرت الحكومة إليه إبان الحرب بسبب قلة الآلات الرافعة ، ولم تستطع الوزارة تخفيض المناسيب بعد الحرب خوفا من أن تجف الأراضى . فأصبح الضرر وإحالة هذه ليس من عدم الصرف . إنما لأدباب غير عادية جاءت في ظروف استثنائية ، وإن الوزارة قائمة منذ أربع سنوات بدروس طريقة للصرف في مديرية المنوفية ، لأن الطرق تقتلجبة في شمال الدلتا وهي شق مصارف عميقة لا تصلح في مديرية المنوفية ، كما أن شق مصارف كبيرة في هذه المديرية يرتب عليه خراب لمصار الملاك لصالح كبارهم ، ولذا أصبحت هذه العملية غير ممكنة ، والطريقة التي يمكن اتباعها هي تخفيض منسوب الرشح

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى - حلا يمكن إجراء التخزين داخل حدوده كما قال السيد بولم ولكوكس بذلك ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - لا يمكن ذلك وقد سبق أن تكلمت على وادى الريان ، أما السيد بولم ولكوكس الذى قال منذ ١٠ أو ١٢ سنة بإنشاء خزان جبل الأولياء وعاد فقال بعدم إنشائه لأنه ضد الإنسانية فلا تصح مناقشته .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى - إذا فخذ مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء فمن ذا الذى يضمن ألا يطالب السودان بمياه مما يجرى به ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - هذا غير ممكن حسب ما جاء بالاتفاقية ، ولا يمكن أخذ أية كمية من المياه إلا بأفاق سابق .

حضرة النائب المحترم محمد عزيز بإخذه - يحسن أن يجيب سعادة وزير الأشغال العمومية عن الأسئلة التي وجهها حضرة النائب المحترم محمد رمضان بك إلى سعادته في محضر الجلسة السابقة ، وهي التي بقيت من غير إجابة ، ويوضح لنا أن أغلب الأسئلة سبق أن طرحت في جلسات سابقة وأقرح الانتقال بعد ذلك إلى مناقشة المشروع من وجهته المالية والسياسية إذ أن الناحية الفنية بحثت تماما وقضاهها .
فوافقت اللجنة على هذا الاقتراح .

السؤال الثالث

إننا نستطيع أن نعرف من سعادة وزير الأشغال العمومية - وهو فني وسياسي - مسألة اتفاقية مياه النيل التي تختبط في تصورها خصوصاً فيما جاء بها من مواد متعلقة بمراقبة المياه وضبط النهر، فلماذا أنشأت الخزان قريباً لا يمكن من المراقبة والضبط .

وقد وجهت فيما سبق من بين أسئلة سؤالاً لحضرة مندوب الوزارة خاصاً بمحجز مياه الخزان في منطقة النيل الأبيض في أول شهر فبراير وإلى أي مدى يستطيع مجزها ، فقال حضرة إن مياه النيل الأبيض يمكن منها من مصر لمدة شهرين ، في حين أن غيره قال بإمكان منع المياه من مصر لمدة ستة أشهر وسواء أكانت مدة المنع شهرين أم أكثر فيصنأ أن نعرف رأى سعادة الوزير ذلك ، كما يحسن أن نعرف رأيه في مسألة ضبط النهر ومراقبته إذ لا يوجد اتفاق صريح عليها .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إن الاتفاقية صريحة وتبين على أن المشروعات التي يقدم بها أحد القطرين تكون إدارتها خاصة بالقطر الذي يقدم بها ، فلماذا أنشأت السودان خزاناً كانت إدارته له والمراقبة عليه لمصر .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكي - إن الفقرة السابعة من المادة الرابعة من الاتفاقية مياه النيل تنص على ألا يتبر هذا الاتفاق بأي حال مأساً بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك يقتضيه بل لثافتها حرية بين الحكومتين عند المفاوضة في مسألة السودان .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إن هذه المادة وضمت بناء على طلب ، إذ راعيت ما قيل من أن هذه الاتفاقية سوف تحرمنا من حقوقنا في المياه فيما بعد .

كانت سياسة وزارة الأشغال قبل سنة ١٩٢١ أن يدير وزير الأشغال العمومية مراقبة وضبط النهر من منحه إلى مصبه في البحر الأبيض المتوسط دون تدخل أي أحد في هذه المراقبة .

وكانت هذه السياسة نتيجة أيام أن كان للإنجليز السيطرة على وزارة الأشغال العمومية ، ولكنه لما تغير النظام قامت أول حقبة وهي أنه يجب أن تدير النيل لجنة عابدة يمثل فيها كل من مصر والسودان ، ورأسها عابدين وقد سبق أن رأيت حضراتكم أن الإنجليز كانوا أصلاً رأياً لنا من المظليين .

ونقلت هذه العنيفة قائلة إلى أن نكلمنا في اتفاقية مياه النيل التي نص فيها على أنه لا يمكن إنشاء أي مشروع على النهر خارج حدود مصر إلا بالاتفاق .

وهناك فرق بين المنع من العمل ببناء ، وبين العمل على شرط الاتفاق . أما النقطة السياسية فنحن في حل من أن نتكلم فيها عند المفاوضات السياسية .

ويمكنني أن أقول إن إدارة الخزان المصرية بمحة وتحت إدارة وزير الأشغال العمومية نفسه ، ولا يمكن أن يجز مياه مصر في حاجة إليه .

السؤال الرابع

نريد أن نعرف أيضاً في أية جهة تصرف المياه التي تروى أراضي منطقة النيل الأبيض ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إن أعرف أن حوض النيل الأبيض منطقة حوضية قائماً أن يروى ريا حوضياً ، وأما أن يروى على المطر ، وفي كذا الحلاتين فوجود خزان جبل الأولياء وعدم وجوده لا يغير من نظام الري هناك شيئاً .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - إذا لم يتم مصر بناء خزان جبل الأولياء ورأت حكومة السودان أن من مصلحتها إقامته ، فهل لها هذا الحق ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إن الاتفاقية تحرم ذلك ، وإلى أن تقوم لجنة ثانية للفرق في مسألة المساء المباح لا يمكن عمل أي شيء ، وإنما يجوز أن يسقط حق مصر في المياه إذا لم يتم إنشاء الخزان .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل - إذا أبرم اتفاق مائي بعد إنشاء خزان جبل الأولياء ، فهل يفرج الماء المخزون من الأفاق أم يوضع له اتفاق آخر ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - لا يتقوله الاتفاق . حضرة النائب المحترم عبد حسن - هل لوخط عند وضع الاتفاقية احتفاظ مصر بحق المناسيب من مقدار المياه التي كانت من حقها فأعبر جزءاً من الماء الذي احتق على مخزنته ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إن ما احتفظت به مصر من المناسيب قد لوخط بالقليل في مسألة التخزين .

الرئيس - إذا كان قد اتبنا الآن من البحث الفني ، فهل ترون حضراتكم أن تنتقل إلى البحث المالي والسياسي ؟

فواقت اللجنة على ذلك .

حضرة النائب المحترم محمد زكي صالح بك - أوقفت الوزارة في سنة ١٩٢١ العمل في خزان جبل الأولياء لموجهة سياسية حتى تم المفاوضات ، فهل زالت هذه الأسباب ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - لم يكن خزان جبل الأولياء في سنة ١٩٢١ موضوعاً في الوضع الذي هو فيه الآن ، بل كان يقصد منع غائلة الفيضانات العالية عن القطر المصري ، ولأن أصبح تصميم مبني على زيادة الأيراد المائي لمصر ، وقد كان في ذلك الوقت على أبواب المفاوضات ، وما كان يزيد أن تفلح هذا الباب بينما كان مستحكماً في أمر السودان ومصيره وديون مصر عليه ، كما لم يزد أن ترتب حقوقاً للسودان على مصر في الوقت الذي كان سبباً فيه هذا الحديث ، وفي الواقع لم تكن كبرى الإيمان بهذه المشروعات التي وضعت في عهد سبق عهد الاستقلال ، وكان دمال شقيق باشا وزير الأشغال في ذلك يشكك من جهة تصميم الخزان ، ولم يرفض المشروع بل أجل شيئاً تثير الحوادث كل ظروف التردد التي كانت قائمة ، حتى أننا في ذلك الوقت حاولنا أن نطلب إلى السودان وقف مشروع خزان مكوا فابي بمجة أن ليس عنده من الأسباب ما يدعو له ذلك .

ولذا ما جاء دور التفكير فيما يتعلق بمشأتنا فسفرنا طيبا في الضمانات على
تسليمها هذه المنشآت فيما هو خارج من حدود مصر ، والواقع أن أمامنا
خارج الحدود مشروعات كثيرة كالبرق والسود وسانا بيلاد الجبهة .

وأن اعتراض حضرة النائب المحترم — مهما كان وجيها — لا يصح أن
يقف في سبيل ما تزوجه البلاد من المنفعة من وراء إنشاء خزان جبل الأولياء
وأضيف إلى ما تقدم أني أرى من الوجهة السياسية أن إقامة الخزان
بمناخ الرمال المحقق لمناخنا وحقوقنا في السودان ، إذ أنه لولا هذه الحقوق لما
سمح لنا بعمل هام خطير كهذا .

وفي هذا ما فيه من رمز أهم من الجيش والقوة العسكرية .

والأمر تدركون حضراتكم أن مسألة عودة الجيش إلى السودان كانت
ضمن المسائل المطروحة للنقاش في مفاوضات سنة ١٩٢٨ التي قام بها حضرة
صاحب الدولة محمد محمود باشا ، وكانت وجهة النظر المصرية محل قبول الانجليز .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتح — هل ذلت جميع العقبات
السياسية التي قامت ضد مشروع خزان جبل الأولياء ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن هذه العقبات ذلت
جميعها ، وأصبح إنشاء الخزان رهن بإرادة مصر . وربما كان في إرجاءه
ما يثير علبات جديدة على الأقل فيما يتعلق بالتمويل التي قدرت الآن على
أسس معينة ، فلذا فينت قد تشجع الوعديت وقد كنت لي بذلك فلا .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — إن بيان المال الاضطراري كما تمل
عليه مجالات وزارة المالية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١ من المذكرة المرفوعة
إلى هيئة مجلس الوزراء ليبحث ميزانية سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ هو :

جنيه مصرى	
مشتريات الدين المصري	٩,٧٩٤,١٥٦
مشتريات الحكومة البريطانية	٦,٧٨٦,٤٠٠
مشتريات مختلفة	٣٣٩,٥٢٠
	١٧,٣٢٠,٠٧٦
مشتريات النفط	١٥,٧٣٣,٣٤٢
السلف الزراعية والسلف على الاقراض	٢,٩٦٢,٢٢٩
المال المخصص للسلف الصناعية	٧٧٨,١٩٩
الصادرة	٣٣٦,٠٥٩
وصيد حساب الاضطراري بالبنوك	٨٨٠,٣٠٦

وهذا المبلغ كان عبارة عن ٣٧,٩٥٠,٠٠٠ جنيه في ميزانية

سنة ١٩٣٠ يستقر منه ٢,٩٦٨,٤٠٣ جنيه بميزانية
سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وكان مقدرا هذا العجز يبلغ
٨,٣٣٨,٠٠٠ عند ما تركت حكومة صاحب الدولة
الناس باشا الحكم في يمينه فسيطرت هذا الرق المين هنا
وهذا المبلغ يدخل ضمنه استهلاك الدين الثاني وهو
٨٤٨,٠٠٠ جنيه الذي ترتبت عليه الاغلاقات المالية
لسنة ١٩٢٩

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — إن مشروع إنشاء خزان جبل
الأولياء إنما انتهت منه ، يجب أن يكون لمصر قوة عند تجهيزه أو تكون
على الأقل كرمز لمصر في تلك الأزمات ، وأظن أن كل شيء ينشأ بعيدا عن
الحدود يجب أن تنصص له قوة تجهيزه ، فلهذا يرى حضرة صاحب الدولة إرجاء
هذا المشروع حتى يفصل في مسألة السودان ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — مما لا يمكن أن يرد على
الناظر — حتى إذا قمنا بمفاوضات لتحديد علاقاتنا بالسودان — أن نؤخذ
ضمانات فيما يخص بالحراسة العسكرية في مشروع كهذا ، ليس هو بالحرس
ولا بالمسكوى ، ولا بمطاره ، ولا بقلعة ، إنما نحن أمام مشروع إنساني اجتماعي
يديره على مصر . فهل يمكن مثلا — ولنا مقوضة يبارس — أن نقيم
قوة عسكرية لمحافظة على المقوضة حتى لا يجارها القوة الفرنسية تأخذ بالأوراق
والسفير وحيث ؟ أظن لا .

أما فيما يتعلق بمشروع كهذا وهو إنساني بعض ، والفرض منه در الخليل
على قدر فيه مصالح للأجانب كما المصريين ، فلا يقل أن الانكيز تنفذ آلة
لكتابة مصر .

أظن أن الضمير الانساني ، والراي العام للعالمى يأي ذلك ، بل ويقوم
في وجهه من يمتد على هذا المشروع الذي يشترك الأجانب مع المصريين
في الانتفاع منه .

وقد يكون من وراء الاعتداء بما يتصوره حضرة النائب المحترم ما قد
يسبب هبوطا في سندات الدين الموحد ، فيتل مثلا من ٨٠ — ٤٠ جنيها
ولما كان اصحاب هذه القراطين مصريين واجانب ، فلا يقل أن يحدث
مثل هذا الاعتداء إلا في زمن اعلان حرب بين إنجلترا ومصر ، فهل يستطيع
الجيش الذي يرسله إبان الحرب أن يقوم بالحراسة ؟ مع أن اليوم الذي
تقع فيه الحرب بين مصر وإنجلترا تكون مرافق مصر كلها مهددة لا خزان
جبل الأولياء فقط ، وأظن أن مثل هذه الاعتبارات يجب ألا تسرها
الثقات فتضيع مزايا هذا المشروع الجليل .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — إنما قصدت بالقوة العسكرية
أن تكون رمزا لمصر لا حراسة بمناخا .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لما يجابة إلى رمز هناك
إذ لو كان هذا المشروع مسلما إلى السودان لاحتاجا إلى ما يقال له رمز
ولكن في الحقيقة ستكون الادارة فيه لمهندسين من المصريين ، ولما زالت لنا
مصلحة من السودان ، فلذا ما يطالبه حضرة العضو من رمز ، موجود فلا .

ومع ذلك إنما لم يتم إجراء مفاوضات مع بريطانيا العظمى إلى الآن
بشأن المسألة المصرية ومنها مسألة السودان ، فلذا ما طرح أمر السودان على
بساط البحث فستكون مسألة الرمز بل ما هو أكثر من الرمز — أعني حقوقنا
ومتانفعا في السودان — موضع بحث هام ، ومن ضمن هذه الحقوق بالطبع
خزان جبل الأولياء .

على مطالب الفلاح الذى تحصر مطالب إغاثته بين بنك تسليف وبنك عقارى وإجراءات تتخذ لمشتري أراضيه التى تطرح في المزاد، وكل هذا لا يستوجب أن تنفقوا عليه أكثر من خمسة أو ستة ملايين من الجنيهات، هي من شأنها أن تتحرك، لا أن تريد، لأنها دائما تعمل عملها وتنتقل من يد إلى أخرى، ويؤمن الميزانية في طريقها .

وإنما قلنا إن خمسة أو ستة الملايين من الجنيهات اللازمة لإغاثة المزارع من الأزمة الحالية مستوخذ من الاحتياطي، فانه يبقى عندنا على أقل تقدير خمسة عشر مليونا من الجنيهات يمكن الانتفاع بها .

لقد ثبت أن في استطاعة الحكومة أن تحوم بكل مشروعات الصرف دون أن تعبأ إلى الاحتياطي، بل بالعكس في وفرة في الميزانية يتم إلى الاحتياطي فانا أثبتنا إلى الآن أنه في استطاعتنا أن نقيم منشآت الري والصرف المتعانة في ميزانينا بواسطة موارد الطبيعة دون الإحراج إلى الاحتياطي ، ... ودليل على ذلك ميزانينا السابقة .

صحیح أن الحالة تنذر بالخطر، ومن الجائر أن إيرادات الدولة قد تنخفض وهي انخفضت فعلا في هذه السنة، ولكن الحكومة رشيدة ، ويجب أن تفرض دائما أن الحكومة التي ترى العواقب تهددها، لا بد لها أن توازن بين المنصرف والإيراد، فانا نرى الإيراد يجب أن يقل المنصرف ، وإذا ما زلت الإيرادات يجب أن تنحصر إياكم عن أبواب الاقتصاد، ودلا يصح أن نتمدد في أن الاحتياطي سيكون وقفا على سد السجور المتظر وقوعه في الإيرادات .

إذن لا خطر على الاحتياطي من هذه الناحية من الصرف في سبيل عجز الميزانية المتعانة، إذ يكون من الاجرام أن تنصرف من الاحتياطي على إنشاء كوبرى أو طريق أو شراء أدوات .

وننتقل عما يتعلق بالاحتياطي إلى الميزانية نفسها، وهي مجزئتها تستطيع أن تقوم بالأعمال الكبرى .

ألم تتجوزا خزائن أسوان بمواردكم في هذه السنة، سنة الأزمة الطاحنة، وأنفقتم عليه أكثر مما جاء في تقديرات الميزانية التي منتهى أول مايو برصيده له خضره، مع العلم بأننا تجاوزنا الميزانية بمبلغ ١٣٠٠,٠٠٠ ؟

ومن هذا يتضح أنه ليس هناك خطري في يتعلق بالاحتياطي، وإنما الخطر يكون عندما تحمل كارثة مالية كبرى لا تدخل في الحساب، ومع ذلك فانا سنبدا بمشروع خزان جبل الأولياء في سنة ١٩٣٤ حينما يكون خزان أسوان الملئ قد انتهى العمل منه، وإذا ما تصدر الانسان لحكم به يجب أن يعمل حيا به الميراث والمعادن في الأمور ، لا هل حالات استثنائية لا يمكن أن تتدخل في الحساب .

قد استطاعت الميزانية أن تتحمل فيما مضى تلك المشروعات العظيمة كسبيل خزان أسوان وقناطر نجح حادى، وعرى الفاروقية والقناطرية، وهى أعطت للصرف، وستنفس وزارة الأشغال العمومية الصمده، إذ سيكون عندها المال الكافى لاتعام هذا المشروع الخطير .

هذا مع العلم بأن أمامنا الآن مشروعات لبنك التسليف قد تحتاج إلى ستة ملايين من الجنيهات، وغرضى أن أقول أنه يوجد عجز من مشتريات القطن فيكون الاحتياطي ٢٩ مليونا من الجنيهات، و يفرض أن الأزمة استمرت إلى ثلاث سنوات، فمع وجود عجز في الميزانية قد تضطر إلى الأخذ من الاحتياطي .

ولا يثنى أن نزع ملكية الأراضي القفارية قد زاد في زيادة عظيمة، والحكومة ملزمة بمد يد المساعدة للفلاح البائس وإعطاء الثروة القفارية المصرية ، حتى لا يتابع الأبطال بنى بنى لأن الديون القفارية تبلغ نحو ٤٠ مليونا من الجنيهات .

فهنا يكون من المستحسن توجيه قوة الحكومة إلى إعطاء ثروة الفلاح وهو ما يتطلب أموالا طائلة ؟

وليست العبرة بالتوسع الزراعى، بل بتحصين ما لدينا وحفظه من التسرب إلى الأيدي الأجنبية ، فنحن نرى جهودا لتدعيم ثروتنا المهددة بالخطر عوضا عن أن تنصرف أموالا كثيرة في مشروع ، قد نفس فائده بعد سنوات عدة خصوصا في هذه الأزمة الطاحنة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن مشروع بحران جبل الأولياء هو من تلك المشروعات التي يراد بها الفائدة الحادية ، أى أنه مشروع منتج ليس كمشغنى أو كخدمة، بل من شأنه أن يدر إيرادا، وبما أن سياستكم ترى إلى البدء بالاتفاق على المشروعات ذات المنفعة كترعة أو مصرف — وهذا مقدم من نظركم على المنشآت الأخرى مثل منتهى، وأمام حضراتكم الميزانية وفيها المنشآت الخاصة بالاتاج — ترون أننا لم نحفظ بها قط بل زدنا عليها .

وإذا كان هناك مشروع يأتي بفائدة مادية للقطر المصرى فيكون بلا نزاع هو خزان جبل الأولياء بعد تلبية خزان أسوان، إذ الغرض منه أن يمد بالماء ٥٠٠,٠٠٠ فدان قدر التغير والبركة على القطر بعد أن كانت بورا، وحضراتكم تعرفون أن عدد سكان القطر زاد سنة بعد سنة، كما أن بعض التواص مكنته بالسكان، وقد وصلوا إلى درجة الناقصة، وما دام الأمر كذلك فيجب أن يفكر المسؤولون أولا من حفظ كيان البلد بإيجاد أراضي زرعونها ويستغلونها، وبذلك تكفل لسكان البلاد العيش والسعة .

تلمون حضراتكم أن بلادنا ليست بصناعية، بل هي زراعية تعتمد في رزقها على ما يزيد من المساحات المتروكة .

تقولون إن تلبية خزان أسوان ستستغنى ٢٠٠,٠٠٠ فدان ، والواقع أن هذا المقدار من الأمدنة قد انتهى العمل فيه الآن في الوجهين البحرى والقبلى فمن في وضع يمكن القول فيه بأننا بعد تلبية خزان أسوان سنفق مكتوفى الأيدي أمام زيادة عدد السكان ومطالبهم، مما يدعو إلى التفكير في زيادة المساحات المتروكة، وإن لم تفكر فيها الآن ففى المستقبل على الأقل، إن من الاجرام أن نجد المسال لمشروع هام كهذا ولا تقوم بتقيضه، حتى إذا لم يوجد المسال اللازم فلا بد لنا من العمل على إيجاده، ولكنى سأعجب حضراتكم أن لسان موجود، ولا حاجة إلى التفكير في إيجاده لأن احتياطنا — وقد ذكر حضرة النائب المحترم محمد فهمى الدين وقال إنه موجود للضرورات التى تكفى إليها إغاثة الفلاح من الأزمة الحالية — هذا الاحتياطي يربى بكثير

فلذا اقتنعتم بصلاحيه المشروع وفيما تفككه فليس هناك أى خطر من جهة الميزانية والمال الاحتياطى . وإن كان هناك خطر فأملنا أبواب أخرى نفتحها، فتلنا نطلب إلى الدول ذات الابتيازات الموافقة على مشروعات تأتى بوارد جديدة، فندخل إلى مليون ونصف مليون من الجنيهات على الأقل كما أن لدينا احتياطى صندوق الدين .

وعلى عقل من الوجهة المالية أننا بعد أن انفتحت على قطار جميع حمادى وزرعى والقروية والفؤادية المال الطائل الذى يقدر ببلغ أربعة ملايين من الجنيهات، وعلى مشروعات الصرف فى شمال الدلتا التى تقدر ثغفاتها ببلغ مليون جنيه وكسور. أن نوسع النهىرى، فلا ننفذ مشروع خزان جبل الأولياء فتنضج هذه الأموال هباء دون استهلاك أو استغلال ؟ أظن أن هذا ليس من الملم بالمال فى شىء .

والوزارة الوفدية التى فترت بإيقاف مشروع خزان جبل الأولياء. هى الوزارة بلطها التى وضعت فى الميزانية اعتادات ترضى القاروقية والفؤادية، واستمرت فى الاتفاق عليها وعلى غيرها من المشروعات. إنما أرادت ذر الرماد فى الصيون فلوغضت فقط "كلمة جبل الأولياء" مع أن الأعمال التى فترتها ليس لها من فائدة إلا مع إنشاء خزان جبل الأولياء .

إلى أرى - وأظنكم ترون مى - أننى أول مسئول من مالية البلاد، وأن الاختراق فى استغلال هذا المشروع يعود ضرره على قبل كل إنسان .

إنى جئت فى زمن عصيب، وأول ما يجب على الإنسان ألا يقدم قدمه قبل أن يعرف على أى أرض يوضع .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدى - هل يفهم أن خزان جبل الأولياء ستؤدى تكاليفه من المال الاحتياطى ؟

حضرة صاحب البولة ورئيس مجلس الوزراء - عند الزوم يؤخذ من الاحتياطى، وأن الحكومات الأجنبية، لو وجدت فيما نحن فيه لمسحت قرضا لإنشاء مثل هذا المشروع الذى سيبدد القرض وفككه، ويذر على البلاد خيرا جديدا .

ولا تنسوا - من الوجهة المالية المحضة - أن الحكومة التى تقدم المال لهذا المشروع ستكون من جديد فى صور متعددة، منها إصلاح ٣٠٠,٠٠٠ فدان تملكها الحكومة فى شمال الدلتا، وتستطيع أن تبنيها بجر عشرون جنيها للقدان، أى أنها تحصل منها على ستة ملايين من الجنيهات .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى - جرت العادة فى مثل هذا الشأن أن تقدم الشركات وتشترى الأطنان بأجنس الأثمان وتبيها بأغل الأثمان .

حضرة صاحب البولة ورئيس مجلس الوزراء - إن حكومتكم حكومة وطنية رشيدة .

حضرة صاحب السلطة وزير الأشغال العمومية - اليوم الذى فكرت فيه الحكومة فى عملية خزان أسوان وفى إنشاء خزان جبل الأولياء، انخضت مع وزارة المالية الإياع فدان لشركات أجنبية، أو لأفراد أجانب حتى تم التشريعات وعندها توضع سياسة لسياسة عليها .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - متى كثرت المساحات المزروعة زادت الحاصلات تزلت أسعارها، وسيتب على تنفيذ المشروع زيادة لأراضى المتروعة وبذلك تزل أسعار محصولاتها .

حضرة صاحب البولة ورئيس مجلس الوزراء - إن المسألة الاقتصادية التى أشار إليها حضرة النائب المحترم هى نظرية تبدل لأول وهلة مقبولة وصحيحة ولكن مع التحق فى بحثها ترى أنها خلاف الظاهر، لأن الأثمان عالية وليست عالية، فاقطن مثلا بمئة على وكذلك القمح. وغاية الأمر أننا وضعنا له هنا معنا صناعا، فإن ما تنتجه مصر من القطن لا يؤثر على الأسعار العالمية، إذ أن نسبته لا تزيد على ٥٪ من محصول العالم، فالزيادة فى المساحات لا يرتب عليها حتى نقص فى الأثمان، بل من الجلاء أن تكون هذه الزيادة سببا لارتفاع الأسعار .

حضرة النائب المحترم محمد حسن - ألا يكون من الأصعب أن المبلغ الذى يصرف على مشروع خزان جبل الأولياء يستغل فى صناعات عليا ؟

حضرة صاحب البولة ورئيس مجلس الوزراء - إن المسائل الصناعية تقوم بها الأفراد لا الحكومات التى تقتصر مهمتها على التشجيع فقط .

فلما ما أريد مثلا إنشاء مصنع الورق، فكل ما يحتاجه من مال لا يسدو ستين ألف جنيه . وكل ما يتطلب تشجيع الصناعات لا يرب على مليونين من الجنيهات بوجه التقريب . وليس هذا المبلغ مما يقوم بحجرة عمرة أمام مشروع خطير كهذا .

إن غاية الحكومة وعنايتكم موجهة إلى الزراعة والصناعة معا، وأنتم أن يسيرا مما جنى إلى جنب .

(وهنا غادر حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السادة وزير الأشغال العمومية قاعة الجلسة) .

الرئيس - قدم اقترح من حضرة النائب المحترم محمود عيسى بك ونصه: "أقترح أن يؤخذ رأى اليوم على قبول المشروع أو رفضه" .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى - أرى ألا نبت فى هذا الاقتراح اليوم وأن يؤجل نظره حتى يحضر باقى حضرات الأعضاء العائين .

حضرة النائب المحترم محمد عز زياطله - إن اجتماع اللجنة اليوم حدد من قبل، وتختلف فريق من حضرات الأعضاء لا يترن بتأجيل النظر فى الاقتراح مقدم، وأرى أن يؤخذ رأى على الآن .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى - الواقع يا حضرات الزلاء أن الدعوة للاجتماع وجهت لسماح ما تامل به الحكومة، والحكمة قضى بتوجيه دعوة أخرى يوضح فيها أن الاجتماع المقبل سيكون لأخذ رأى على المشروع ولن شاء الحضور .

حضرة النائب المحترم محمد عز زياطله - إنى لأفهم وجها لهذا الاعتراض إذ لاسمى له، وأرى عدم الأخذ به، وعرض الاقتراح الأول لأخذ رأى .

حضرة النائب المحترم السيد حبيب - لا يصح أن تنتج اللجنة من نظر اقتراح مقدم من أحد حضرات الأعضاء، وليس لأحد أن يترن عليه إذ الواجب أن يفصل فيه مادام أن المدد قانونيا .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — قدم اقتراح بأخذ الرأى على المشروع، وهذا عمل طبيعي، فكل اقتراح يقدم يجب نظره سواء أكانت الجلسة مخصصة لأخذ بيانات أم لأى أمر آخر.

حضرة النائب المحترم محمد حسن — إنا ههنا صيكتنا القانون، وكل منا مستقل فى رأيه وله أن يديه بكل حرية، فلذا ما قدم اقتراح إلى اللجنة فاما أن يطلب تأجيل نظره أو الفصل فيه، وقد قدم طلب بتأجيل نظره هذا الاقتراح وهذا التأجيل يكون محل نظر اللجنة ويؤخذ الرأى عليه أولا، فالأقتراح والحالة هذه وجهتا نظره، المضى فيه، وهذا ما أوافق عليه، والطلب بالتأجيل المضى على سبب معين. لحضراتكم أن تتدروه.

الرئيس — إذن نبدأ بأخذ الرأى على نظر الاقتراح أو تأجيله.

وبأخذ الرأى تقرر نظر الاقتراح بأغلبية ٩ أصوات ضد ٣ أصوات.

الرئيس — حيثئذ تأخذ الرأى على قبول المشروع أو رفضه.

وبأخذ الرأى تقرر قبول المشروع بأغلبية أحد عشر صوتا ضد صوت واحد، صوت حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى.

حضرة النائب المحترم محمد حسن — أقترح تشكيل لجنة لوضع التقرير يكون من بينها بعض المهندسين، ومن لم يلمس بالمسائل المالية والاجتماعية.

حضرة النائب المحترم محمد عزيز أباطه — أرى أن يكون عدد أعضاء هذه اللجنة خمسة.

حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك — أرى أن تشكل اللجنة من سبعة أعضاء.

الرئيس — تأخذ الرأى على عدد تشكيل اللجنة، هل تكون مكونة من خمسة أعضاء أو سبعة ؟

وعند أخذ الرأى امتنع حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى من إبداء رأيه.

الرئيس — ما سبب امتناع حضرة النائب المحترم ؟

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى — إن سبب امتناعى هو أنى لم أوافق على قبول المشروع.

الرئيس — أسفرت نتيجة أخذ الرأى عن أن تكون اللجنة مشكلة من سبعة أعضاء بأغلبية ٦ أصوات ضد خمسة، وامتنع عضو عن إبداء رأيه، ثم انتقبت اللجنة حضرات النواب المحترمين : على المتزلاوى بك. وجيب دوس بك. محمد حسن. محمد عزيز أباطه. حسن محمد اسماعيل. مصطفى صندق. أحد رشدى. أعضاء اللجنة التى ستضع التقرير.

ورفعت الجلسة الساعة السادسة والدقيقة الأربعين

السكرتير المحظف	السكرتير النائب	الرئيس
محمد كامل	محمد عزيز أباطه	على المتزلاوى

محضر الجلسة السابعة عشرة

ولما قرر المجلس أن يجهز الأمر إلى اللجنة لتتخذ فيه قراراً، حددت اللجنة ذلك جلسة ٧ مايو سنة ١٩٣٣، وحضرها بعض حضرات الأعضاء، ومن بينهم حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، وقد صرح بأنه لا يقبل مناقشة ما أو إنشاء أية معلومات إلا إذا أبدت اللجنة التي سبق أن وافقت على المشروع استئذنها للعلول عن قرارها إذا كان فيها دليل على من المعلومات ما يقتضيه بالسدول .

أمام هذا الطلب، رأى حضرات الأعضاء الذين سموا هذا التصريح أن النظر في هذا الأمر من اختصاص اللجنة، إذا ما تكامل عددها، وأصبح إجتماعها قانونياً، وأنه يجب دعوة الأعضاء للجلسة أخرى لطرح الأمر عليها، ومثل ذلك جلسة اليوم الساعة ١٢ والدقيقة الثلاثين مساءً، كما حددت الساعة العاشرة من صباح اليوم نفسه لإجتماع اللجنة الفرعية التي كلفت بتضمين مشروع التقرير.

وقد اجتمعت اللجنة الفرعية صباحاً في مباحثها، وراجعت مشروع التقرير وأقرته وأحالته على اللجنة العامة لبحثه .

واجتمعت كذلك اللجنة العامة في الساعة المحددة لها للنظر فيما يرى حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك طرحه عليها، ولكن حضرته لم يحضر هذا الاجتماع مع سبق إخطاره به بتأجيل كفيّة حضرات الأعضاء، ومع الاتصال بكتبة تليفونيا اليوم مرتين، ومع تأخير الاجتماع ساعة إلا دقائق انتظارا لحضوره .

لهذا أقتراح على اللجنة ألا تنتظر في طلب حضرته الذي أوضحه، ومثله في ذلك مثل صاحب السؤال الذي يثيب عن الجلسة التي حددت للاجتماع عنه، وأرى أن تمنح اللجنة في نظر مشروع التقرير .

الرئيس — هل توافقون على ذلك ؟

وافقوا اللجنة .

الرئيس — ورد خطاب من حضرة صاحب البرقة عبد القوي أحمد بك مندوب وزارة الأشغال العمومية، يطلب فيه تصحيح واقعة معينة رخصه :

«حضرة صاحب البرقة على المتلاوى بك

رئيس لجنة نهران جبل الأولياء

(٩)

اجتمعت اللجنة الساعة ١٢ والدقيقة ٣٠ من مساء يوم الاثنين ٩ مايو سنة ١٩٣٣ برئاسة حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك، وسكرتيرية حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك السكرتير النائب، وعاونته حضرة محمد كامل أفتدى سكرتير اللجنة الموظف .

وحضر من الأعضاء حضرات النواب المحترمين : أحمد رشدي . حسن محمد اسماعيل . محمد حسن . محمد زكي صالح بك . محمد عزيز أباظه . محمود عباسي بك . مصطفى كاك بك . السعيد حبيب .

واحتضر حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوق أباظه .

وقتبت حضرات النواب المحترمين إبراهيم زكي . أحمد أبو الفتوح . عبد حافظ رمضان بك . محمد فهم التقي . مصطفى محمود الشوربجي . مصطفى صديق .

الرئيس — ولو أن اجتماع اللجنة الآن قانوني، إلا أنني أرى تأجيل انعقادها لمدة نصف ساعة، ويثا يحضر حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، فهل توافقون على ذلك ؟

«موافقة عامة» .

أعيدت للجلسة الساعة الواحدة والدقيقة الخامسة عشرة مساءً .

الرئيس — لقد انتظرنا ما يقرب من الساعة دون أن يحضر حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، بيد أن اتصالاً تليفونيا بكتبة مرتين، وقبل أن حضرته غادر للمكتب منذ عشر دقائق، وأرى أن نباشر عملنا .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك — عندما اعترض حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أمام المجلس على اللجنة لاتخاذها قراراً نهائياً في مشروع نهران جبل الأولياء في جلسة لم تكن معدة لأخذ الرأي عليه، كنت أول المؤيدين له في هذا الرأي، لأن القرار أخذ في غيابي أيضاً، ولكنه في اعتراضه ذهب منحياً، وفجعت من هذا آخر، لحضرته كالت يقول بطلان القرار وكنت أقول بالنسبة على حضرات أعضاء اللجنة الذين لم يروا في غياب بعض أعضائهم ما من أن يضطروا الخطوة الأخيرة في هذا المشروع، خصوصاً وأن من بين التائين رئيس المعارضة، وبعض الأعضاء الذين ساهموا بسقط وإثر في المناقشات، ولكنني لم أصل بالنسبة إلى حد القول بطلان قرار اللجنة .

أشرف بأن أضع تحت نظر حضرتكم الملاحظة الآتية :

ورد بمجلس الجلسة الخامسة عشرة في أحوال حضرة الأستاذ المحترم محمد حافظ رمضان بك آف قلت " إن مياه النيل الأبيض يمكن منها عن مصر لمدة شهرين في حين أن غيره قال "

وإني أقدر أن ردى على هذه الفعلة يتألف تمام المخالفة ما ذهب إليه حضرة الأستاذ، وأرجو مراجعة صدر صفحة ٩٦ (محضر الجلسة الثانية عشرة) إذ أن قول صريح في القتل من سعادة زغلول باشا، لا في لا أسلم بالنظرية، وهذا وارد بوضوح في جوابي .

فأرجو إثبات ذلك مع التفضل بقبول احتراماتي ما

١٩٣٢/٥/٦

الرئيس — ثبت ذلك في المحضر مع التصحيح، والآن نبدأ بتلاوة مشروع التقرير .

وعلى مشروع التقرير .

حضرة النائب المحترم السعيد حبيب — لاحظ أن كلمة " المعاوضة " التي وردت بمشروع التقرير يؤخذ من مدلولها أنها تصرف إلى المعارضة خارج المجلس، في حين أن القانون إنما ينص على المعارضة داخل اللجنة، والمادة ٤٧ من قانون النظام الداخلي للبرلمان صريحة، في أن ما يجب إثباته في التقرير هو رأى أقلية اللجنة الذي إذا لم يثبت حاكم في التقرير يطلانه ، والواجب أن تأخذ بالجانب الخاص بمحضرات المعارضين من أعضاء اللجنة .

كما أن في ملاحظة أخرى ، خاصة بما جاء بالتقرير من الإشارة إلى آراء بعض الأشخاص لم تذكر أسمائهم ، فلتا جاء بالصفحة الثانية والخمسين من مشروع التقرير ما على :

" هذا ولا تتسا أن أحد كبار المعارضين الذي يبرز في الصفوف الأولى بينهم كان إلى زمن قريب جدا في سنة ١٩٢٩ يقر المشروع وبعد ظهوره أمامكم قال إنه يمرض فيه لأسباب جديدة " .

وأرى أننا إما أن نحذف هذا الجزء وأمثاله من مشروع التقرير، وإما أن تكون لدينا الشجاعة الكافية لذكر الإسماء .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — كنا أثناء تحرير مشروع التقرير قد بشرنا إلى ما يستفاد منه أن المعارضة تتناول الاعتراضات الداخلية والخارجية، ثم استدركا من قفاه أنفسنا عند التلاوة الثانية أن هذا يخالف القانون، لهذا هذا الجزء، وقصرنا كلامنا على معارضة حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك وغيره من حضرات الأعضاء المعارضين، وهذا التعديل أطرحه على حضراتكم الآن ، إذ أننا قد أجريناه في صباح اليوم .

الرئيس — هل توافقون على مشروع التقرير ؟

فوافقت اللجنة على ذلك بالإجماع وانظمت حضرات النواب المحترمين على المترلاوى بك، وهويب دوس بك، وأحمد رشدي، مقررين لها أمام المجلس .

ورفعت الجلسة الساعة الثانية والدقيقة الأربعين مساء ما

السكرتير المؤقت	السكرتير النائب	الرئيس
محمد كامل	وهيب دوس	على المترلاوى

تقرير

الجنة الخاصة بمشروع القانون بإنشاء خزان
جبل الأولياء مجلس النواب

الأعمال العامة للجنة :

أحالت وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٣٠ يناير سنة ١٩٣٢ على مجلس النواب مرسوموا بمشروع قانون بإنشاء خزان جبل الأولياء .

ونظرا لأهمية الموضوع وخطورته، رأى المجلس تأليف لجنة خاصة من بين أعضائه لدراسة ، وقد رأى عند تأليف هذه اللجنة تمثيل جميع الأحزاب وكذلك الأعضاء المستقلين ، كما جعل عدد أعضائها كافيا لأن يضم من تمكنهم سلامتهم من دراسة المشروع في مناحيه المدببة ، فنية واقتصادية ومالية وسياسية .

وقد أحال المجلس بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٩٣٢ المشروع على هذه اللجنة الخاصة التي واثت اجتماعاتها جلسات متتالية استغرقت سبع عشرة جلسة .

وفي أول اجتماع لجنة بتاريخ أول مارس سنة ١٩٣٢ وضمت وزارة الأشغال العمومية تحت تصرفها أحد رجالها الفنيين ، وهو حضرة عبد القوي أحد بك مقش رئيس زنتي ، الذي وقف جزاء طويلا من حياته على دراسة مشروعات الري الكبرى ، فأصبح لما بدقها للمأما تاما .

وقد رأت اللجنة عند أول اجتماعها أن تطلب إلى حضرة مندوب الوزارة ، إلقاء سلسلة محاضرات تتضمن البيانات اللازمة من تاريخ الري المصري ومشروعاته الكبرى ، مع إيضاح سياسة التخزين التي اتبعتها سائر الوزارات المصرية في السنين الماضية ، وخصوصا من تاريخ هذه التفكير في نظام الري الصيني ، على أن ينتهي حضرة المندوب بعد ذلك بالحلقلة الخاصة بضروة التخزين استعدادا للتعويض الزراعي المنتظر ، وإلحاح حاجة الزراعة المحاضرة من المياه ، الأمر الذي وضع رتباه وبنى في تنفيذ من سنوات قليلة ، وعلى أن يصل بين مشروع خزان جبل الأولياء وبين ما سبقه من الأعمال ، وما سيتلو من مشروعات ، تحقيقا لسياسة ضبط التهره والانتفاع بأكثر كمية ممكنة من مياهه .

وقد رأت اللجنة إلقاء هذه البيانات بقاعة مجلس النواب الكبرى ، حتى يستطيع سماعها أكبر عدد ممكن من حضرات الشيوخ والنواب ، وقد واصل حضرة المندوب عمله في بيان ووضوح وكان يعتد فيه على كل الطرق التي توصل إلى فهم الدقائق الفنية من هذه المشروعات فهم مبسرا مبينا ، سواء أكان ذلك بالشرح الكلامي أم على الخرائط ، وقد وضع تحت تصرف اللجنة في كل مناسبة جميع الكتب والتقارير التي استند عليها في بياناته ، وكانت محاضر الجلسات والمحاضرات توزع على الأعضاء في حينها .

وبعد الانتهاء من إلقاء هذه البيانات خصصت اللجنة عدة جلسات لمناقشة حضرة مندوب الوزارة في بياناته واستيضاحه في جزئياتها ، وقد قلدت بذلك عدة أسئلة من جميع حضرات الأعضاء بعضها شفهي وبعضها مكتوب فأجاب عنها باستفاضة كما هو مذكور في الحاضر .

وبعد مناقشات طويلة ، وأتت اللجنة استيضاح حضرة صاحب المحلة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية في جملة نقط اقتصادية ومالية وسياسية وفنية ، وقد حضرا بالفضل في جلسة الأحد ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢ ووجه إليهما حضرات الأعضاء كل ما عن لهم من الأسئلة والاستيضاحات ، وبعد أن استوفت المناقشة حقها ، قدم اقتراح من أحد حضرات الأعضاء يطلب أخذ الرأي على المشروع ، من حيث قبوله أو رفضه ، وبعد أخذ الرأي تمرد قبول المشروع بأغلبية أحد عشر صوتا ضد صوت واحد .

وبعد ذلك قررت اللجنة انتخاب لجنة فرعية مكونة من سبعة من أعضائها لوضع مشروع التقرير ، وقد اجتمعت هذه اللجنة بجلسته الثلاثاء ٢٩ أبريل سنة ١٩٣٢ ورأت أن تمهد إلى ثلاثة من بين أعضائها بوضعه ، حتى إذا ما فرغوا منه عرضوه على اللجنة الفرعية ، توطئة لتقديمه إلى اللجنة العامة .

وبما أن البحث قد تناول مسائل فنية صعبة ، وأضرعات يحتاج الحال لتفهم الرد عليها إلى إيراد أرقام لا يتسع لها الكلام ، رأت اللجنة الفرعية أن تمثيل حضراتكم في كثير من المواطن على محاضر الجلسات ، ورأت اللجنة العامة الموافقة على هذا ، وقبرت بناء على ذلك أن تطلع تلك المحاضر وتوزع على حضراتكم ، لتكون تحت نظركم ترجمون إليها في كل ما أحال التقرير عليها من تفصيل .

وإلى حضراتكم ما أقرته اللجنة بعد إعادت مستفيضة في المشروع المطروح عليكم من وجهات النظر المختلفة ، الفنية والاقتصادية والمالية والسياسية ، كما أنها لن تغفل مع هذا البيان عن الرد على وجوه الاعتراضات التي قامت ضد المشروع .

نظر المشروع من الوجهة الفنية

كيف نشأت فكرة التخزين :

كانت مصر في معنى من السنين تعتمد على النيل في وقت معين من السنة - وهوزن فيضائه - فلذلك لأنها كانت تروى ربا حوضيا لاحتياج فيه الا الى مناسيب عالية، حتى إذا ما فاض الماء وغمر أراضيها المدة الكافية ثم بدأ يهبط فمسسوب النهر إلى الدفرة التي تتكشف معها الأراضي المعدة للزراعة ويحصر عنها ما ألف فيضانه ، بدأ أحوالي يزرعون أراضيهم زراعتهم الموسمية .

اثبتت مصر هذه السياسة الزراعية البسيطة ، ولذلك لم تكن تحفل بأمر التهر في غير موسم الفيضان ، ولم تكن الهندسة المائية من التقدم والانتشار بحيث تميز المصريين في القرون الماضية على التحكم في هذا التهر في السنين التي ينبغي لهم في درية فيضانه ، ولكن التغير الذي أدخله المنصور له على على باشا على نظام الري بإنشاء القنطرة الشهيرة عندما نبئت في عهده فكرة الري الصفي ، عدا بالمصريين إلى التفكير في توفير المياه اللازمة لاستنفاعها على قاعدة الزراعة الصيفية التي من أهم خصائصها حاجتها إلى الري في أشد أوقات النيل انحطاطا في زرواده ، وعندئذ واجهتهم للمهندسين المشكلة الطبيعية الكبرى الخاصة باختلاف تصرفات النهر اختلافا كبيرا وعدم تكافئها في بعض اللوامس مع مطالب البلاد ، وزيدتها من جهة أخرى زيادة كبرى على تلك

ومع ذلك ستعترض اللجنة فيما يلي على التذليل التقني مستتعدة بالأرقام على مقدار حاجتنا إلى المزيد من المياه سدًا لمطالبات الحالية والمستقبل على السواء .

وثابت من الوثائق والبيانات التي قدمتها وزارة الأشغال العمومية إلى اللجنة أن مقدار المياه المطلوبة لمصر في الوقت الحاضر من مارس لآخر يوليه هو ١٤٣٠٠ مليون من الأمتار المكعبة ، وقد تبين لنا من المستندات التي قدمت أن هذا الرقم يتفق مع ما سبق أن ورد في تقرير لجنة مشروعات النيل في سنة ١٩٢٠ وما سبق أن اقترحه مستر ديوي المهندس الكبير ومستشار وزارة الأشغال العمومية السابق . وعلى اسماعيل سري باشا في سنة ١٩٢٥ .

أما إيراد النهر الطبيعي في المدة نفسها فقد اخترا من بين السنين التي قدمت لنا وزارة الأشغال العمومية المدة من سنة ١٩١٢ إلى سنة ١٩٢٧ فثبت أن مجموع إيراد النهر من مارس إلى يوليه في متوسط هذه المجموعة من السنين يبلغ ١٠٤٠٠ مليون متر مكعب ، وبما أن خزان أسوان الحالي يمتدنا بنحو ٢٤٠٠ مليون فيكون مجموع ما تحت يده الآن هو ١٢٨٠٠ مليون أي بجزء ١٥٠٠ مليون عن احتياجاتنا الحاضرة التي سيأتي ذكرها بعد .

وبلاحظ هنا أن وزارة الأشغال العمومية نعتبت في مذكرة المقدمة للبليس في يناير من هذا العام عن مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء ، إلى أنها ستعتمد ١٤٠٠ مليون من الإيراد المنتظر زيادته من عملية خزان أسوان على احتياجات الزراعة الحاضرة ، وأخذنا ما سبق أن قررته في مذكرة المقدمة لمجلس الوزراء في يناير سنة ١٩٢٩ من عملية خزان أسوان والمرفوعة هي الأثرى إلى المجلس المحترم . والسبب في الاحتياط بهذا التقدير سدًا لحاجة الزراعة الحالية يرجع إلى السياسة الزراعية التي سارت عليها وزارة الأشغال العمومية من مارس سنة ١٩٢٨ في عهد حضرة صاحب السعادة ضياء مكرم باشا عملاً بمشورة مستر ديوي ، ولا تزال الوزارة تأخذ بها الآن ، خلافاً لما كان مقرراً اتباعه قبل هذا التاريخ من حجب المقادير الجديدة على التوسع الزراعي دون الاتفاقات إلى سد حاجة البلاد الحاضرة .

والأخذ بهذه النظرية لن يترك من المياه الجديدة والزائدة بسبب عملية خزان أسوان الأخيرة سوى ٧٠٠ مليون متر مكعب ، لأن العملية الأخيرة تعطى ٢١٠٠ مليون متر مكعب على أساس التخزين لمدة ١٢٠ مقراً ، مع فرض إمكان هذا الملاء سنوياً وبانتظام ، وهذا المقدار الباقي لن يساعد البلاد على عملية التوسع الزراعي التي سيأتي بيانها فيما يلي :

أما أهمية التوسع الزراعي التي يرى رجال الري أن الحاجة تدعو إليه في المستقبل القريب فظواهر صوابها من زيادة عدد السكان بمسبب الإحصاءات زيادة مطردة وانقطاع البلد الأكبر من السكان للزراعة ، لأن مصر ستظل معتمدة دائماً على خدمة الأرض كأهم الوسائل للقيام بمجابهات سكانها .

والثابت من عملية المساحة الحديثة أن الأراضي المحسنة زراعتها تحت نظام الري العيني هي خمسة ملايين ومائة ألف فدان ، في حين أن الأراضي التي تزرع الآن هي خمسة ملايين ونصف مليون فدان من زراعة صينية

المطالب ، في وقت لا تحتاج فيه الزراعة إلى مثل هذه الزيادة الكبيرة ، ومن ثم نشأت فكرة التخزين أي الاحتفاظ بجزء من الفائض على الحاجة في موسم معين للاستفاد به في موسم آخر عند ميسر الحاجة إليه .

وقد قامت فكرة قديمة في أواسط القرن التاسع عشر ترى إلى تحقيق هذه الأغراض بالتخزين ، وكانت المعلومات التي أمام المهندسين وقتئذ عن النيل ومن مطالب مصر والمساحات المحسنة زراعتها أبداً تكون عن الحقيقة ، لذلك تصوروا إمكان تحقيق هذه الأمنية بالتخزين داخل حدود البلاد ، وبحسب هذا الأمر من الوجهة الفنية .

أما الآن ، وقد زاد عالم بطبيعة النهر ، خصوصاً في مسايه العليا ، كما فهم من المساحة إلى درجة الإقحان والضيظ ، كما زادت مطالب البلاد المائية على ما كان مقدراً لها في ذلك الزمن أضخافاً مضاعفة ، فقد أصبح القول بإمكان التخزين داخل الحدود المصرية بما يسد كل تلك المطالب الحاضرة والمستقبل ، لا يتفق مع قواعد التقن المجمع عليها ولا مع مصلحة البلاد كما سيأتي بيانه فيما بعد .

وستعرض اللجنة على حضراتكم الآن بياناً وأرقاماً لحاجيات البلاد المائية في الحال والاستقبال مما يقطع بضاد القول بإمكان إلهاب تصرف النهر الطبيعي ، أو به مضافاً إليه خزان أسوان الملئ ، أو بهما مضافاً إليهما التخزين داخل الحدود المصرية في غير أسوان — لو صح أن هذا في حيز الإمكان من الوجهة الفنية — على أنه سيثبت عدم إمكانه فيما بعد .

إن إيراد نهر النيل عند أسوان في مثل سنة ١٩١٣ — ١٩١٤ كلف ٤١ ملياراً بينما وصل في مثل سنة ١٩١٧ — ١٩١٨ إلى ١١٠ مليارات (المليار يساوي ١٠٠٠ مليون متر مكعب) وليس هذا الفرق العظيم قاصراً على الإيراد السنوي فقط ، بل يجمعه في سنة واحدة يصل في شهر سبتمبر (قمة الفيضان) إلى ٨٠٠ مليون في اليوم الواحد ، بينما يصل إلى ٥٠ مليونا في أحد أيام شهر مايو مثلاً . وهكذا يلعب النهر في المدى من حيث ارتفاعه وانخفاضه إلى أبعد الحدود ، والتوفيق بين هذا الإيراد المتذبذب وبين مطالب البلاد هو إحدى المشاكل التي يواجهها رجال الري في هذا العصر بعد توليد أركان الزراعة الصيفية وأطراف الريادة في مطالبات المائية الحيين بعد الحيين .

والقول بصمم كفاية إيراد النهر الطبيعي لمطالب البلاد المائية في شهور الصيف ، هو عمل لإجماع الكفاية من المزارعين والمهندسين على السواء ، بل إن التزامات المائية والشكاري المتنامية من قلة المياه في كل صيف على وجه الخصوص — مع أن خزان أسوان قائم عند النهر يمسك لآس به — إنما يضع هذه المسألة من بين الأقوال الجبلية والمفغشتات الزقية ، ويخلصها في صف المسائل المائية المسلم بها ، فتجاوب المزارعين من كافة الطبقات وما يقاصونه من خيبة الرجاء في شهور الصيف بسبب عدم زمامة الأرض أحياناً ، أو عدم كفاية المياه لزراعة القطن أحياناً أخرى ، تجعلنا في حل من عدم التذليل بأرقام التقنين استناداً إلى علم حضرات الأعضاء المحترمين ، وكثرتهم الكبرى من المدينين بشؤون الري والزراعة .

كيفية الانتفاع بمياه التخزين

سبق القول بأن ١٤٠٠ مليون متر مكعب متخزن من ناتج التعلية الحالية لخزان أسوان لإمداد الزراعة الحاضرة، والباقي مضاف إليه ما يتصبه خزان جبل الأولياء من مياه النيل، وستصلح ثلاثة أرباع للمليون من الألفنة، ومن ههنا المساحة ٣٥٠٠٠ فدان بالوجه القليل و ٤٠٠٠٠ فدان بشمال الدلتا، ولا يقوم الباقى من ناتج تلمية خزان أسوان إلا لتدبير الماء اللازم لرى نحو ٢٠٠٠٠ فدان منها ١٠٠٠٠ فدان مستعمل من رى حوضى إلى رى صيفى فى بعض مديريات الوجه القليل و ١٠٠٠٠ فدان بشمال الدلتا، أما المساحة التى تستعمل فى رى خزان جبل الأولياء فهى ٢٥٠٠٠ فدان تحول من رى حوضى إلى رى صيفى بالمنطقة التى أنشئت من أجلها قنطرة نجح حادى والباقي وقدره ٣٠٠٠٠ فدان بشمال الدلتا .

وعند تنفيذ هذا البرنامج المالى فى المرحلة الحاضرة سيدعو إلى قطع الروابط التى تربط المشروعات الفنية بعضها ببعض، ذلك لأن مصلحة الرى راحت فى برنامجها فى السنوات الأخيرة نظاما متتابع الحفلات، وما كان يمكن أن تخرج عليه بعد أن حصلت على إقرار الحكومات والبرلمانات المتعاقبة على تأييد وجهة نظرها وقيامها فعلا بتنفيذ الكثير من هذه الحفلات التى يجب لاتصالها وحسن استغلالها تكلفة برنامج التخزين فى الوقت الحاضر بإنشاء خزان جبل الأولياء .

وليس من المسم به فنيا أو ماليا أن تصرف الخزانات العامة نحو خمسة ملايين ونصف المليون من الجنيهات على قنطرة نجح حادى ومطجتها ومشروعات الرى والصرف بشمال الدلتا تهديدا لبرنامج مالى معين ثم تأتى الآن فنقول بالمدول عنه أو بإرجاعه .

ولما كان لمياه التخزين علاقة وثيقة بالقنطرة الكبرى القائمة على النيل داخل الحدود المصرية (أسوان، أسبوط، الدلتا) زعم بعضهم أن تهمية هذه القنطرة هى نتيجة حتمية لإنشاء خزان جبل الأولياء، ورتب على هذه النظرية تقييها الطبيعية وهى تحميل هذا المشروع تكاليف تهمية هذه القنطرة بل ذهب بعضهم إلى حد اعتبارها من ملحقاتها فقال: إن تكاليف الخزان تلحقها متبع ثمانية ملايين من الجنيهات تأسين أنه لا بد من تهمية هذه القنطرة سواء أأنشئ خزان جبل الأولياء أم لا ينشأ . وأن تهميتها قد أصبحت أمرا مقرا كنتيجة لتلمية خزان أسوان، وهذا ما قالت به لجنة المالية بمجلس النواب سنة ١٩٣٠ عند نظرها ميزانية الإدارة العامة لخزانات إذ ورد بتقريرها (صفحة ٥) ما على :

«كلما استقرت الإدارة مباشرة تهمية القنطرة الكبرى المعلقة على النيل جرى النيل من إسالة القنطرة الخيرية . هذه التهمية التى تستلزمها زيادة التخزين فى أسوان وسيبدأ بالعمل فى قنطرة أسبوط حيث أدرج لها فى مشروع الميزانية ٢٠٠٠ ج ٣٠٠ م من جملة تكاليفها المقدرة بجمع مليون جنيه»

وحوضية، فبقى مجال التوسع الزراعى مفتوحا فى القنطرة التى لم يزدع إلى الآن وهو حوالى المليون ونصف المليون فدان فى شمال الدلتا، وهذا عند مليون فدان وكسور المراد تحويلها من رى صيفى وما يستتبعه هذا التحويل من ضرورة توفير الأيراد الصيفى لها .

وأمام قصور تلمية خزان أسوان الأخيرة عن الوفاء بالمطلوب معا، وهما إمداد الزراعة الحالية بما تحتاجه والتوسع المطلوب المستقبل، كان لزاما على المسئولين أن يفكروا فى زيادة التخزين، ولهذا قالت الحكومة بخزان جبل الأولياء مضافا إلى هذه التلمية، ويجب أن يكون مفهوما أن التخزين فى جبل الأولياء ما هو إلا مرحلة أولى بالقياس إلى المراحل الطويلة الناقصة التى يجب أن تتجاوزها البلاد قبل الوصول إلى استكمال مطالبها النهائية. ذلك لأن رجال الرى قد قالوا على أن المقدار المطلوب من المياه لزراعة سبعة ملايين من الألفنة وكسور فى المدة من مارس ليوليه يبلغ ٢٥٩٠٠ مليون من الأمتار المكعبة منها ١٠٤٠٠ مليون من إيراد النهر الطبيعى ونحو ٤٩٠٠ مليون ترد من خزان أسوان بعد التلمية النهائية، فيكون الباقي الذى يجب تدبيره هو ١٠٩٠٠ مليون (١١ مليار تقريباً). وإذا علمنا أن خزان جبل الأولياء لن يدر على البلاد إلا نحو ٢٣٠٠ مليون من الأمتار المكعبة فقط من كل هذا المطلوب جرمتا مع رجال الرى بضرورة التطلع إلى أمالى النيل لاستيفاء مطالب البلاد المستقبلية، ومعرفة قيمة الضرر التى تلحق اعتبارا ذات الخبير ونذات السار والعائلة بإمكان التخزين داخل الحدود المصرية لهد الذى يكفى مطالب البلاد المستقبلية - الأمر الذى يستعمل من الوجهة الفنية - على أن التفكير الجدى فى ضرورة التخزين خارجا عن حدود البلاد والأخذ بتنفيذه تنفيذاً فعلياً بصرف مقادير وافرة من أموال الدولة ليس عليه وليد الساعة، بل يرجع تاريخه إلى سنة ١٩٢٧ - ١٩٢٧ عند ما تقدم مساعدة حثان عرم باشا وزير الأشغال العمومية السابق طالبا إلى البرلمان اعتماد الأموال اللازمة لتنفيذ مشروع قناة السعيد وهى خطوة أولى لما ما بعدها من حيث التخزين فى بحيرة البرث .

وقد بدأت وزارة الأشغال العمومية يورصف بالاتصال بالبيوت الهندسية والنجارية لشراء الكراكات اللازمة لهذا الغرض. وقد أخذت مصلحة الرى من ذلك العهد فى تنفيذ من حدود الاعتمادات المالية التى كانت تحصل عليها فى عهد جميع الحكومات المتعاقبة إلى الآن .

لذلك يكون من العجيب غير المفهوم أن تقوم الصعيبة بضرورة التخزين داخل حدودها دون أن يقال لنا بصراحة : هل تطلق النظرية أو أحد، عند التفاضل بين جبل الأولياء أو أى مكان آخر ؟ قلنا قبل بالإطلاق وجب على القائمين أن يدلوها على أماكن التخزين إذا ما سلموا بمجاجة مصر إلى هذه القنطرة المائلة من المياه لاستكمال مطالب زراعتها الحاضرة مع إمكان التوسع فيها مستقبلا .

أما وهم يقولون بضرورة التخزين فى على السودان حتى على تلمية خزان أسوان، فالواجب المنطقى يحتم عليهم أن يسقطوا من حسابهم حجة وجود مذات التخزين خارج الحدود المصرية . على أننا نعرض للكلام على جواز استعمال وادى الرى لخزان فى مكان آخر من هذا التقرير .

ولعل أبلغ ما يقال في تخفيض آراء السيروليم ولكوكس هو خطابه الذي ظهر في جريدة الأهرام الصادرة بتاريخ ٢٧ أبريل سنة ١٩٣٧ والذي نقله كاملا ، وفيه أن حاكم السودان العام له رأى ضد المشروع ونصه :

« وليس التصريح

أرجوكم التفضل بنشر رسالي هذه

في يوم الجمعة ٢٢ الجارى زارنى الأستاذ حافظ رمضان بك رئيس اللجنة البرلمانية لخزان جبل الأولياء وتناقشنا معا في الموضوع ساعة من الزمن وفي ختام هذا الاجتماع قال : إن المسألة أعظم جدا من أن تسوى بواسطة لجنة برلمانية ولا بد لها من مهنتين خبراء . كما كان الحال في خزان أسوان فهل أتحق معه في الرأى ؟ قلت له إننى أرحب باسم مصر والسودان بتخصيص المسألة من يد خبراء . وودعت على هذا - وإن منطقة جبل الأولياء هي حقيقة منطقة القطن المصري في السودان . وهذه المنطقة واقعة في أيدي فلاحين سودانيين لا حول لهم ولا طول . والحاكم العام ضد المشروع»

الخص

و . ولكوكس»

هذا ، وستعرض اللجنة الآن لمشروع وادى الريان بشئ من الإسهاب للتدليل على ما ذهبنا إليه من عدم صلاحية التخزين .

وادى الريان

لما نشأت فكرة التخزين حوالى سنة ١٨٩٠ درست مصلحة الري الأماكن التي يمكن أن تصلح لهذا الغرض ، ووضعت تقريرا مبينا عن المشروعات المختلفة وقدمته للجنة دولية شكلت للتعرف على هذه المشروعات ولقائضلة بينها ، وذلك بمناسبة إنشاء خزان أسوان ، إذ كان مشروعه ضمن ما درست .

وقد قدمت اللجنة المذكورة تقريرا بالمطروح في سنة ١٨٩٤ إلى وزارة الأشغال العمومية وهو مكون من جزأين : الأول تقرير الأغلبية وقد أمضاه العضو البريطاني وزميله الايطالى ، والثاني تقرير الأقلية وقد أمضاه العضو الفرنسي ، على أن موضوع وادى الريان بالذات كان محل إجماع وأجمع على أنه لا يصلح لخزان ، وذلك لقروا تمضيل التخزين في حوض النهر مما ترتب عليه إنشاء خزان أسوان .

وقد ورد بالفقرة الثانية عشرة من الفصل الأول صفحة ٦ من تقرير الأعضاء الثلاثة وفي صفحة ٣٧ من تقرير العضو الفرنسي ما يدل على أن أقصى ما يمكن أن يستفاد به من وراء مشروع وادى الريان هو ١٢٨٠ مليون من الأمتار المكعبة لا ١٥٤٠ مليون كما يقدر السيروليم ولكوكس ، وهذا على فرض التسليم بصلاحية التخزين . على أن تلك اللجنة الدولية قالت بأجماع أمضائها بعدم صلاحية وادى الريان للتخزين لوجوه عديدة لا ترقى لإقناع أصحاب من أن تبنى لخزانكم على مصلحتها على الإطلاق . ولما ورد الرجوع إلى التقرير فهو تحت تصرف حضرات الأعضاء المحترمين بتكريمة المجلس .

وما يحسن ذكره بهذه المناسبة ، أن وزير الأشغال العمومية الذى جاءه إلى البرلمان في سنة ١٩٣٠ يطلب الاعتادات اللازمة لتقوية هو بيته الذى يحرص في إنشاء خزان جبل الأولياء ، فهو حثا كان يرى أن تقوية القطار أمر لازم دون إقترانه بإنشاء خزان جبل الأولياء .

فكرة التخزين داخل القطر

نشأت هذه الفكرة في بادئ الأمر أيام السيروليم جارست وقت أن كانت المعلومات الطبيعية الخاصة بالتر وضعبطه في أول أدوارها ، ووقت أن كانت المساحة المزروعة والقابلة للإصلاح في مصر على شكل كبير ، ولا مشاحة في أن هذه المعلومات الطبيعية الخاصة بحوض النهر وتصرفاته وخاصة بالمساحات المزروعة والقابلة للزراعة ، كانت هي السبب المباشر في رواج النظرية الخاطئة القائلة بإمكان التخزين داخل الحدود المصرية إلى حد استيفاء مطالب مصر كلها ، ويكتفى للتدليل على مقدار ما في هذا القول من خطأ ، أن مساحة الأراضي المزروعة والقابلة للزراعة في الوجه البحري ، كانت في نظر بعض هؤلاء المهندسين وقتذاك ٣٣٤.٠٠٠ فدان (انظر صفحة ١٠ من مستندة السيروليم جارست لتقرير الرأى الصينى بقلم السيروليم ولكوكس) في حين أنها قاربت اليوم ٥٠٠.٠٠٠ من الأفدنة .

وقد جرم ذلك طبيعة الحال إلى أن مصر تحتاج لإتمام نحوها الزراعى إلى حوالى أربعة آلاف مليون من الأمتار المكعبة ، وهذا مقدار ميسور تخزينه داخل الحدود المصرية ، أما الآن ونحن أمام حوالى أحد عشر أمتار مليون من الأمتار المكعبة - فنظرا لما يستوجب التوسع الزراعى وتحويل الزراعة الحوضية إلى زراعة مائية - فلا زلنا في حاجة إليها بعد تغطية خزان أسوان الحالية فإن القول بإمكان تخزين هذا القدر داخل حدودنا إنما هو رأى جبر إليه التفكير بتقديم المعلومات الصحيحة . وقد ذهب بعضهم إلى اقتراح معين خاص بوادى الريان ، ويقول المقترح إن مقدار ما يحتاجه هذا الخزان هو ألف وثمانمائة وأربعون مليونا من الأمتار المكعبة ، فكل فرض صلاحية هذا الرأى للتخزين نفسه تقربا ما هو المقصود من الخلف في القول بإمكان التخزين داخل حدود البلاد بعد أن ظهر بالأرقام أن ما يمكن تخزينه فوادى الريان لن يسد حاجتنا الملحة للمشروعة ، ولن يقوم مقام جبل الأولياء من ناحية السعة ولا يؤدى وظائفه الأخرى ، إلا إذا كان الفرض من هذا القول هو التزول على قواعد الانسانية التى يتأدى بها السيروليم ولكوكس في كتبه الأخيرة من الاتفاق على سكان مديرية النيل الأبيض بما يحرم عليهم خزان جبل الأولياء من الخراب .

ولا يفوت اللجنة أن تشير إلى أن السيروليم ولكوكس كان في قوله هذا صريحا في أن الأضرار التى يرى المشروع بها ترجح إلى مصلحة سكان النيل الأبيض ولا شأن لها بمصر .

وأخيرا جافى تقرير العضو الفرنسي الذى خالف زميله الانجليزى والإيطالى فى بعض النقط^{٢٠} أنه متفق معهما فى الحكم على وادى الريان من حيث عدم صلاحيته للتخزين للأسباب التى أوردناها ولأسباب أخرى وردت فى تقريره وأخصها أن الوادى تكزان لا يمكن أن يمد البلاد إلا بنحو ١٢٨٠ مليوناً من الأمتار المكعبة على أكثر تقدير^{٢١}.

والذى تمل عليه هذه الاقتباسات من تقرير اللجنة الفولوية صريح فى أن وادى الريان — حتى إذا تم كل حساب بصلاحيته وزالت جميع الموانع والشكوك من استعمله وتحقيق كل حدس وتخييل من الاختبارات الفنية الأخرى — لا يمد البلاد بقدر يتكافأ مع المال الذى ينفق عليه فضلا عن عجزه عن القيام بالحاجة.

فهذا الذى خلفاه حضراتكم من تقرير تلك اللجنة الفولوية صريح فى التشكك من صلاحية وادى الريان للتخزين، وهذا رأى أذكرته مباحث وزارة الأشغال العمومية الحديثة فى سنة ١٩٢٩ عندما كان المراد استعمله كجميع المياه العذبة بالوجه القليل، لأنه ظهر من الجسات التى عملت أن طبيعة التربة التى تحصل هذا الوادى عن مديرية الفيوم لا تزن ضد الرشح الكثير الذى قد يودى بحياة المديرية ويضى على أراضيها الزراعية.

من هذا يظهر لحضراتكم بطريق قاطع أن إثارة مسألة وادى الريان لم تكن إلا أداة يمل رافضوها أنها غير جديده، إذا كانوا متابعين للأبحاث الجيولوجية التى أجرتها وزارة الأشغال العمومية وللا يكونون غير ملينين بالموضوع.

الماء المباح

من الأسباب التى تدعو إلى التسجيل بإنشاء نزان جبل الأولياء عدا ما سبق أن بيناه من ضرورة التوسع الزراعى مسألة الماء المباح، والمقصود به هو المقدار الزائد فى نهر النيل مدة الفيضان على حاجة مصر.

دلت الأبحاث المائية للأشهر التى يتخلف منها أكثر من قطر واحد على أن صاحب الأولوية على مياه مثل هذه الأشهر هو صاحب الحق الأول فى الانتفاع بملحيتها وسياسة الأشهر الدولية تجرى على احترام الحقوق المكتسبة وإخراجها من دائرة النزاع بين الأمم.

ولنهر النيل من بين هذه الأشهر تلك الذى يتفردها لسانه من خصائص تجعل الباحث على أن يضع له نظاما خاصا. فذلك لأنه يشعب بين حدى الإغراق والتفريط فى تصرفاته إلى مدى بعيد كما سبق أن بينا ذلك بالأرقام. هذا عدا بعض العوامل التاريخية والسياسية التى من شأنها أن تجعل القواعد المتبعة فى الأشهر الأخرى غير صالحة فى حالة النيل والتفريط بها ليس وجيها كما قالت بحق لجنة النيل فى تقريرها (بند ٢١ صفحة ٤) وقد عاجلت لجنة النيل المؤلفة فى سنة ١٩٢٥ والى أصبح تقريرها جزءا من اتفاقية المياه هذا الأمر من نواح عدة فى بحث دقيق مستفيض كما هو وارد بتقريرها.

رأيت اللجنة بحق أن النيل يسجز تمام السجون عن الوفاء بمطالب مصر وحدها وفى وقت معين، فذلك حددت وقت هذا السجز وقالت بمضى مياه النهر

قال السير وليم جارسن فى تصديره لتقرير اللجنة الدولية فى الصفحة الثامنة من هذا التصدير فى الفقرات ٣ و ٤ و ٥: إن كلمة اللجنة اجتمعت على عدم صلاحية وادى الريان للتخزين للأسباب الفنية المبدئية والردت فى الفقرات المذكورة. فقد تشككت اللجنة فى إمكان أن يمد وادى الريان تكزان البلاد بكمية المياه التى تستلزمها مطالبا. وكان هذا التشكك فى سنة ١٨٩٤ وقت أن كان تقرير تلك المطالب لا يبدو أروسة آلاف مليون متر مكعب فى حين أن ما لا جدال فيه الآن هو أن تلك المطالب زادت على هذا التقدير أضعافا مضاعفة.

وإد السير جارسن فى الفقرة الثامنة عشرة فى الصفحة السادسة عشرة يقول: إنه أمام المعلومات الفنية عن وادى الريان لا يرى بين مصر ووادى حلفا على البق بالتخزين من خلال أسوان، غير أنه لاحظ أن التخزين هناك يهدد أثرا تاريخيا غالبا هو مبيد أسس الوجود الذى لا بد أن تغمره المياه الغزيرة وتروى للمحافظة عليه بين قلة خارج حوض النهر واستبال طرق أخرى لرفع من مستوى التخزين، ثم تسال بعد ذلك فيما إذا كانت الحكومة تترأس هذه الزايم للمحافظة على الأثر، وقال إنه فى حالة عدم موافقتها على الأخذ بأحد الاقتراحين وعدم وضائها بتهدية بالزوال إذا هى أشأت التخزين فى أسوان، يرى الانتظار لحين إمكان دراسة النهر جنوب وادى حلفا بعد انتهاء الحرب السودانية للبحث عن الأماكن الأخرى التى تصلح للتخزين جنوب الحدود المصرية.

وربى ما تقدم أن السير جارسن كان مقتنعا بعدم صلاحية وادى الريان إلى الحد الذى دفعه إلى القول بالانتظار زمنا غير معروف مداه دون أن يلبس بالحكومة إلى وادى الريان ولو تروى على الضرورة.

وتجدون حضراتكم فى نص تقرير اللجنة الدولية فى الفقرة ١٨ صفحة ٧ أنها أبدت رأى السير جارسن بشأن الأضرار التى تنشأ من التخزين فى وادى الريان بطريقة مسببة تنقل منها^{٢٢} إرب انخفاض وادى الريان عن سطح البحر بمقدار ٤٢ مترا وتكون أراضي مديرية الفيوم المزروعة بين مناسيب أبنائها ٤٢ مترا تحت سطح البحر وأعمالها ٢٥ مترا فوق سطح البحر لا بد أن تتكون بسبب المياه الغزيرة مستنقعات عديدة ويعيون بحمة مما قد يودى بحياة مديرية الفيوم بأكملها، وأنه لا احتمال وجود تنقعات عظيمة فى قاع الوادى لا يوجد إلا بأن يمدح على النيل على مر الزمان فتبدد دائما منبع خطر وتضيق نبع المياه الغزيرة سدى^{٢٣}.

وانتهت اللجنة فى الفقرة ٣٧ صفحة ١٠ برأىها الإجماع القاطع فى شأن وادى الريان حيث تحول إليها لا تصبح بإنشاء الخزانات فيه لأنه لا يلقى الأراضى التى ترى إليها الحكومة بمشروع التخزين، فضلا عن استمالة انتفاع أراضي الوجه القليل بشيء منه، ولأنه خطر دائم يهدد مديرية الفيوم كما سبق البيان، وعلى هذا بنت اللجنة رأيا فى الفقرة ٣١ صفحة ١٢ أنها تتفق تماما مع السير جارسن على وضع السير وليم وكوكس نفسه الذى كان من كبار المسوئين عن هذه المشروعات التى عرضت على تلك اللجنة فى ذلك الوقت بأنه لا يلقى سوى حوض النيل فى بلاد التربة مكان يصلح للتخزين وأوردت فى هذا المقام بيانا مفصلا لرأيا هذا من وجهات فنية علمية.

مرا مكبا في الثانية، ولما منها بأن جبل الأولياء كان مقرا لإنشاء في الوقت الذي كانت تقع فيه تهريرها وقدرت إقامته في سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠

على أن الحكومة المصرية - وقد وجدت نفسها في سنة ١٩٢٩ بلا خزان جبل الأولياء - تمكنت من إدخال تعديل على البند ٥٧ بقضى بتغيير تواريخ ومقادير المياه التي تؤخذ عربيا من النيل للسودان في أشهر الفيضان بحيث لا يتعدى ما يأخذه السودان ١٣٦ مترا مكبا في الثانية قبل سنة ١٩٣٩ بدل أن كان ١٦٨ مترا مكبا في الثانية كما هو وارد، بالمادة ٣٤، صفحة ٢٥ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية .

نخلص مما تقدم بأن مصلحة مصر ترضى بالإسراع ما استطاعت في أن تضع يدنا على ما يمكن أن تحصل عليه بوسائلها ومشروعاتها من هذا الماء المباح حتى يخرج ما تنفع به منه من منار القنار والخلجان عند كل انقضاء ينشأ في المستقبل أخذا بنظرية احترام الحقوق المكتسبة .

في إنشاء الخزان بمرور وتعميد لهذا الحق بجمود الانتفاع به بحيث تظل أحجاره قائمة دليلا ماديا على ما اكتسبه البلاد من حق في ذلك الماء المباح بقدر ما يقدره الفن من انتفاع مصر بماء التخزين فيه .

تكاليف الخزان

قدرت وزارة الأشغال العمومية تكاليف إنشاء خزان جبل الأولياء بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م - بما في ذلك مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج.م قيمة الترخيصات التي ستدفع لحكومة السودان ، تنفيذا لما تم عليه الاتفاق ، والباقي وقدره ٣,٧٥٠,٠٠٠ ج.م لمصاريف البناء الذي روعي وقضيه أحدث التصميمات وفي تقديره ما هو مذكور في الوقت الحاضر من أسعار مواد البناء وأجور العمال .

ويشكل ضمن تكاليف إنشاء الخزان نحو مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م خصص لجبل الخزان صالحا للتصلي في المستقبل فيما لو رأى مهندسو الأجيال المقبلة القيام بهذه العملية - بأقل نفقة ممكنة وبدون إضافة وترقيع كما حدث عند القيام بتعليق خزان أسوان في المربعين الأول والثانية - وقد أخذت الحكومة الحيلة - عند عقد اتفاقية المياه - لأجل التعلية في مستقبل الزمان فحتمت هذه الاتفاقية انقراض حكومة السودان بحق مصر في إجراء هذه التعلية إذا ما رأت لها مصلحة في ذلك .

ويسر اللجنة أن توافق على هذه النظرية لما فيها من وفرة يعود في المستقبل على نزلة العلة حتى لا نرى بغير النظر أمام الأجيال المقبلة .

مكان البناء

عند ما اتضح أنه لا يمكن التخزين داخل الحدود المصرية - كما بنا سابقا - وانجهت الفكرة إلى التخزين في السودان ، روى بعد البحث نفا أن أصح مكان لإقامة الخزان هو جبل الأولياء، على النيل الأبيض نظرا لما أوجت به طبيعة النهر هناك ولإمكان ضبط إمداده بالنسبة لانتفاء نهره عند الخرطوم ، وتوفر شروط البناء في هذه الجهة .

بفروعه إنشاء على مقعده مصر وحرم على السودان سحب أية قطرة من المياه في المدة التي حدثت فيها بين أول يناير ١٥ يوليو (تواريخ سنار) من كل عام ، كما رأت ما سبق أن كسبه السودان من حقوق قدرتها ١١٧ مليوناً من الأمتار المكعبة ، له أن يسحبها فيما بين أول يناير ١٨ منه على أساس احترام الحقوق المكتسبة ، كما قدرت ما طرأ من حدوث سنين شحيحة فوضعت مقياسا خاصا لمقاومة هذه الطوارئ بقضى بتبكير التحريم عن تأديج أول يناير أو بتأخير تاريخ السحب عن ١٥ يوليو، طبقا لما تولى به تصرفات النهر في هذه السنين الشحيحة .

بقيت الفترة الأخرى الواقعة بين ١٦ يوليو و ٣١ ديسمبر من كل عام فقد رأت اللجنة بعد دراسات مطولة أن النيل من المياه ما يفيض من حاجة مصر في تلك المدة ، وهذا الفائض هو ما يسمى عرفا بماء المباح . وقد ظهر لنا أن القواعد الانحاصبة بتحديد الحقوق المائية في هذا الفائض من الحاجة الحالية للتأمين ليست مطروقة ولا تعتبر حقائق ثابتة وما زالت راضفة لأحكام التطورات ، وكل ما يثار بشأنها يجب أن يبالغ بساكنة تأمة قبل البسقوط في تنفيذ مشروعات معينة تعتمد على هذا الزائد من المياه أو على جزء منه ، وفي ظننا أن الحكومة البريطانية امتنعت عن التوسع في الجزيرة بالسودان لوضوح هذه النظرية وتسلحها بها ، وذلك بعد أن كانت أطلقت يد الحاكم العام في هذا التوسع عقب إنذارها المشهور في سنة ١٩٢٤

وعلا هذه النظرية وضمت اتفاقية النيل ، وهي صريحة في الجيولة بين السودان وبين استعماله جزئا من هذا الماء المباح إلا بعد اتفاق سابق مع مصر) راجع الفقرة ٢ من المادة الرابعة من الاتفاقية صفحة ٢٩ مذكرة (الوزارة) ، كما نصت على ضرورة الاتفاق مقدما مع السلطات المحلية بالسودان إذا ما قررت الحكومة المصرية من جانبها إقامة منشآت هناك لريادة مياه النيل لمصلحة مصر .

وقد أشارت لجنة النيل إلى هذا الموقف إشارة لا يخفى معلوما على كل من تطورات هذه المسألة حيث ورد بالفقرة ٤٠ ضرورة احتياج جبل الأولياء وترعة الجزيرة في الحكم سواء من حيث الأولوية في الحق وإن لم يكونا سواء في السبق ، نظرا لانتهاج مشروع الجزيرة قبل خزان جبل الأولياء ، وبنت رأيا هذا على أن المشروعين يكونان من أول الأخر مستحقين من سلسلة مشروعات واحدة ، فذلك أوجت اللجنة المذكورة بالأحكام لمشروع الجزيرة مئة على مشروعة هذا في الانتفاع بالزيادة من إيراد المياه إلى مصر بينهما في حق الأسبقية وناشئت السودان تسهيل مهمة الحكومة المصرية في إقامة هذا الخزان ، وبذلك استردت مصر حقوقها بالقصوى في الأولوية مع مشروع الجزيرة في الانتفاع بالماء المباح . تلك الحقوق التي كان يصح أن تحصرها بسبب الإبطاء والتقدم في تنفيذ هذا المشروع .

ومع أن اللجنة قالت بالتوسع الرأسي في الجزيرة فانها لم تطلق هذا الحق، بل قيدته بكيات معينة ووقت معين ، فأجازت في البند ٥٧ من تهريرها السحب التدريجي ابتداء من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ على أن يكون المقدار الإضافي المقترع ١٢ مترا مكبا في الثانية ، ويقتضى في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ٨٤

نظر المشروع من الوجهة الاقتصادية

لم تكن الفوائد التي تجنيها البلاد من زيادة ماء التخزين — سواء أكان لتحصين حالة الزراعة المحاصرة أم لتوسع الزراعي الذي تستطیع حاجة البلاد — مثارا لمجد أو علواً للناقشة فقد كانت أوضح من أن يدخلها حتى المكابزون ضمن أسباب المعارضة في المشروع .

وقد بحث الأمر بصورة مطولة مستنداً إلى الأرقام في مذكرة وزارة الأشغال السومرية التي رفعتها لمجلس الوزراء في سنة ١٩٢٩ والتي بسطت فيها برنامج أعمال الري في عشر السنوات التالية لها بمناسبة طلبها إفراج تلبية نيران أسوان وفيها تقول بإنشاء نيران جبل الأولياء وأعادة المجلس بأنها سترفع إليه هذا المشروع بعد حين قصير وقد أقرها مجلس الوزراء عليها في يناير سنة ١٩٢٩ .

لذا كانت اللجنة ترد إلى أمرض لهذا الأمر اكتفاء بأنه أصبح في حكم المقرر بالإجماع ، غير أننا رأينا أن نعرض على هيئة المجلس بيانات حضرة مندوب وزارة الأشغال السومرية في الجزء الذي تناول في هذه الناحية من المشروع ، لأننا نرى فيه الكفاية وفوق الكفاية لبيان الفوائد الاقتصادية التي تعود على البلاد عاجلاً وأجلاً بتفخيز المشروع المطروح على حضراتكم .

قال حضرة مندوب الوزارة في الصفحة ٣٨ من مجموعة المحاضر تحت عنوان (الفوائد المباشرة من وراء زيادة الإيراد المائي) ما يلي :

« إن مجال القول في هذا الباب ذو فوسمة وقد بسطت الوزارة رأياً بالأرقام في مذكرة يناير سنة ١٩٢٩ ومن شاء فليرجع إليها ، وقد قامت النظريات الواردة فيها على أساس متوسط الأسعار التي كانت سائدة في الماضي القريب لكثير من المحصولات التي عرضت لها المذكورة ، كما ورد القول إجمالاً على أساس الفوائد المنظورة من وراء مشروع أسوان وجبل الأولياء ، وهناك خطأ شائع : الأول هو أن تبحث الفوائد المالية لمثل هذه الأعمال على ضوء الأسعار في سنة معينة ، فالتأنيب بدمر القطن مثلاً في سنة ١٩٢٠ — وقد بلغ نحو المشرين جنباً ثماً للقطار الواحد في المتوسط السنوي أو في سنة ١٩٣٣ وقد بلغ ثمة جنيهن ، كما وصل ثمن ضريبة الأرز إلى عشرة جنيئات في حين أنه كان حوالي خمسة الجنيئات قبل هذا العام — كل ذلك خطأ ، والأغرب إلى الصواب هو إقامة مثل هذا الحساب على الأسعار التي يخطر أن تسود العالم في القابل من السنين . أما الوقوف بنا عند حد الأحوال المالية والاقتصادية التي تسود العالم هذه الأيام ، يتنا نحن نبث في عمل أجيال إنما هو تحديد طائفة من الأثني الذي يجب أن نتظر إليه ، وانحطاً الثاني الشائع هو القول بأن ما يزيد في إيرادات المائي يكون وفقاً على زراعة القطن .

وإذا كان من المسلم به أنه قد قدر على مصرف السنوات الماضية أن يكون محصول الرئيس هو القطن وأنها بذلك تحف على قدم واحدة ، وجب على المالبين فيها — إصلاحاً لهذه الحال — أن يسلوا على الاستكثار من المحاصيل التي تسود البلاد في موقعها وتحقق الخطر الناتج من احتلالها على مصدر واحد لقوتها العامة .

أما سبب اختيار إنشاء النيران على النيل الأبيض فيرجع إلى أنه لا ينشئ عليه من رسوب الطمي فيه مما يسبب ردمه ، خصوصاً إذا كانت الكيانات المراد حثها وقيرة إذ أن ماء هذا التبرصاف ، فلا يتجش منه أي خطر عند القيام بموازات عليه أثناء الفيضان .

تصميم إنشاء النيران

بحثت الحكومة دائماً عند تحضير مشروعاتها الكبرى التي تحتاج إلى بحث فني عميق على الاستعانة بالمتخصصين المالبين الذين يرجع إليهم في مثل هذه الشؤون ، ولأهمية هذا المشروع بصغة خاصة دعت الوزارة نفس البيت المتخصص الذي سبق أن دعت الحكومة في أزمان مختلفة من سنة ١٩٢٠ إلى الآن بما فيها من حكومة سنة ١٩٢٤ لتضيق الرسومات والتصميمات اللازمة لإنشاء هذا المشروع انطير حتى إذا ما أقر البرلمان الحكومة على تنفيذه استعانت برجال هذا البيت المتخصص في الإشراف على عملية التنفيذ .

ملء النيران وتفرغها

سيكون ملء النيران على مرحلتين : الأولى تبدأ عند ما يصل مندوب النيل إلى ١١١٠ مترًا عند مقياس المطيرة على النيل الرئيسي (أي بعد التأكد من مرور الكيانات اللازمة لسد المطالب المائي في أوائل الفيضان) ويقع ذلك عادة في النصف الأول من شهر يوليو ، ويستمر المنجز حتى يصل المندوب إلى ٣٧٠٥ مترًا تحاول متصرف شهر أغسطس ، إذ تحف عملية الملء يمر الورد من المياه لمصر كاملاً ، ثم يبدأ باثنية في منتصف شهر سبتمبر لتأني متصرف شهر أكتوبر حتى يصل التخزين إلى المستوى المقرر وهو ٣٧٧٠ مترًا ، ويبقى النيران مملوفاً من هذا التاريخ إلى نهاية شهر يناير تقريباً حيث يبدأ بعملية سحب المياه المنزوعة لإعداد مصرف في أوائل شهر فبراير بكيات من المياه — يبلغ مجموعها عند أسوان ٢٢٠٠ مليون متر مكعب (وهذا ما يقارب ما تستفيد مصر من تلبية نيران أسوان الثانية) — وعلاوة على أن السودان يحرم عليه الانتفاع بمياه حوض النيران فإن مواعيد تفرغ مياهه كما سبق أن بيناها ، لا تستغرق ومواسم الزراعة الحالية على ضفاف النيل الأبيض . ولهذا السبب فانه لا يتعسر لسكان هذه المنطقة أن يستروا في تخاليفهم الزراعية المحاصرة ، وقد روى ذلك عند تقدير الموضيات .

مزايا تنبئة المشروع

صحيح أن الفرض الأمثل من هذا المشروع هو زيادة الإيراد المائي مدة الصيف ولكن وزارة الأشغال السومرية أشارت بوضوح كاف إلى مزايا تنبئة أخرى سيؤديها النيران بطبيعة وجوده ، منها ما يظهر ضروريته بعد استكمال وسائل ضبط النهر في مسايه العليا .

وهذه الفوائد يرجع بعضها إلى العلاقة بين وحين نيران أسوان بعد التلية وهي علاقة فنية ترجع إلى عملية الملء والتفريغ في كل منهما كما يرجع بعضها الآخر إلى استعماله حوض موازنة . فذلك تحول الوزارة يعني أنه لن يكون يوماً ما فائضة حتى بعد تنظيم النهر في منطقة السعود والتخزين في بحيرة البريت إلى غير ذلك من الفوائد المشروعة في حصتي ١٣ و ١٤ من مذكرة الوزارة .

مجموع الرود أن الأرض المستصلحة بعض الإصلاح خليفة بأن تزيد قيمتها إذا زُرعت أرزاً بمقدار ٣٠ ٪ على الأقل . ويشير إلى داي مونكي وزارة الزراعة الذين يذهبون إلى أن زراعة الأرز لا تكون ضرورية للأرض إلا في إبان إصلاحها ، وحتى تم الإصلاح زالت هذه الضرورة إلى حد كبير . ويظهر أنه قائلهم أن زراعة الأرز أصبحت في السنين الأخيرة مورد إيراد بجانب اعتبارها وسيلة من وسائل الإصلاح الزراعي . وبحصول الأرز في مثل هذه السنة ١٩٣٣ يفضل القطن في شمال الهند .

٤ - وفيما يتعلق بالسؤال الخاص بأجما يكون أفضل : ضمان إيراد مائي غير ملزم بمدار فصول السنة ، أو امتحان نظام الصرف . قال إن ٧٤ من الأجوبة تشير إلى أن ضمان الإيراد الفزير أفضل ، وفي ٥ منها أن امتحان نظام الصرف أفضل ، وجاء في ٩ منها أن كلا الأمرين مرغوب فيه ومطلوب . والخلاصة المستخلصة من فحص جميع الأجوبة والآراء أن أحوال محتاج إلى البلاد بلا تراع زيادة المياه الصيفية ، وإن كان تحسين نظام الصرف الحالي لا يكاد يقل عن ذلك أهمية .

وقد حدد مستر ديوي مدى إمكانه في البرنامج اللازم وضمه خمس سنوات مقبلة منذ سنة ١٩٣٣ وقال ما نصه في صفحة ٤٦ من تقريره .

”وفي خلال هذه السنين الخمس يكون خزان جبل الأولياء قد تم إنشاؤه ويكون الموقف العمل في مصرفه تمسك كثيراً بما ينبغي فيها من مليون الجنيه في كل عام على مصرف بنوع خاص بحيث لا تنفد هذه المدة إلا وقد تجمعت البلاد للاحتياج بإيراد الخزان حين وصوله .“

ويقول أيضاً في صفحة ٥ ما نصه :

”ولما كان بحزم المياه الصيفية عن الفراء بمطالب الزراعة الحالية هو من الخطورة بمكان عظيم ، فليس من المنظر أن يمكن إيراد الخزان بعد تخفيض مده لا أكثر من سد هذا العجز . ولكن هذا لا يفي إمكان القيام بمقدار مستعمل من الإصلاح الخ .“

وقد يقال إن تقديرات هذا الكبير الكير قد صحت ، ففي السنوات الأخيرة قامت وزارة الأشغال العمومية بالأعمال الخاصة بتحسين الصرف لما لا يقل عن مليون وسبعمائة ألف فدان ، منها ١٠٠ ألف فدان تصرف بالرفع ، والباقي بالانحدار الطبيعي على البحر الأبيض المتوسط . كما يمكن أن يقال إن في تلبية خزان أسوان غناء وكفاية لتحقيق الأغراض السابقة ، وردا على هذا نورد قول مستر ديوي نفسه :

”وعند انتهاء حصة الأحمال يباد النظر في الموقف كله من جديد ويوضع برنامج آخر لتقديم في سهل الاستعداد خطوة أخرى . ولعل هذا البرنامج يكون مرماه إنشاء خزانات أخرى في أعلى النيل ولجواز أعمال أخرى في مصر ينحصر معظمها هذه المرة في إصلاح المناطق البور وفيما يستدعيه ذلك من تحسينات الري .“

وإذا كان قد قدر لنا في سنة ١٩٣٢ أن تصل بالمساحة الصيفية في مصر إلى خمسة ملايين من الأقدية ، وقدر لنا في سنة ١٩٣٣ أن نشيخ خزان جبل الأولياء لتحصين المنطقة الأخيرة على أن تنظر سنة ١٩٣٧ في الخطوة

وإن كان من المقرر أن تلبية خزان أسوان تضمن لنا زراعة نحو ٢٠٠ ألف فدان أرزاً فليس أدري لم تزيد في هذا القدر بإصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان من الأراضي البور والمقرر وقوعها في مناطق الأرز ؟ وبذلك نحصل على نتائج ١٠٠ ألف فدان زرع أرزاً أو ما تقدر قيمته بثلاثة ملايين من الجنيهات سنوياً على أساس أن سعر القنينة خمسة جنيهات فقط .

والواقع أن كل استزادة في إيرادنا الصيفي تستفيد منها الزراعة الشتوية على اختلاف أنواعها والصيفية وعلى القطن والأرز والحبان والتبلة ممثلة في زراعة الأذرة ، وبعبارة أخرى التفكير بخلق الشرايق التي يجب ألا يتأخر من أول يولييه من كل عام خصوصاً في المناطق التي تجود فيها هذه الزراعة التي تعد المخلصة الأساسية لبقاء الجمهور .

”ومن المعلوم أن الحكومة استشارت مستر ديوي وطلبت إليه ، كما جاء في الفقرة الثانية من تعليمات مجلس الوزراء الصادرة إليه ، أن يتم البحث في الحالة الزاخرة بالنظر إلى مطالب البلاد في الوقت الحاضر ، وإلى ما ينبغي عليه المستقبل من الاحتياجات ، وما يرجح أن ينشأ فيه من الاحتياجات ، وطلب إليه في الفقرة الثالثة أن يستشير ذوي الشأن في وزارة الزراعة ويستطلع آراء خبراءهم من الاختصاصيين في الشؤون الزراعية . وقد بسط القول في هذا الشأن بالباب الثاني من تقريره الذي وضع في مايو سنة ١٩٣٢ ووضع قائمة للأسئلة الموجهة إلى الملاك وخبرهم ، بها ٢٢ سؤالاً .

يقول في صفحة ٤٤ من تقريره : إنه وزعها على عدد عظيم من الملاك والمزارعين كما أرسلها إلى مجالس المديرية وإلى وزارتي الأشغال العمومية والزراعة ، وكذلك إلى المجلس الاستشاري الزراعي . وقد أسفر تحليل الأجوبة الواردة عليه من المصادر الممول عليها في مختلف القطر عن النتائج الآتية :

١ - عدم كفاية مياه الري في جميع فصول السنة وأن العجز يكون محسوساً بنوع خاص في شهري يونيو ويولييه . على أن بعض المناطق الشمالية بالهند وبالترقية والقديم تشكو من قلة المياه في أشهر الخريف والشتاء . وأن الكثيرين يعتبرون مدة البطالة في المناوبات في شهري يونيو ويولييه طويلة المدى ، ويودون لو أنهم يروون فلتهم كل اثني شربوياً في غضون الشهرين المذكورين .“

٢ - يفضل أكثر المزارعين رى الشرايق في الشهر الثاني من يونيو أو أوائل يولييه ، والأجوبة كلها مجمعة على أن يزر الأذرة في أانسب الأوقات يؤدي إلى زيادة محسوسة في الحصول . وتقدر الزيادة ما بين أربع وأربعة أرباب للفدان . ويقول مستر ديوي إن التفكير في زراعة الأذرة وإنضاجها هو في مصلحة الزراعة الشتوية ويشير إلى تجارب وزارة الزراعة التي تدفع إلى أن محصول الأذرة ينجح حسناً على وجه سوى إذا زُرعت في شهر يولييه ، ولكنه يقل بسرعة كلما تأخر البذر إلى شهر أغسطس .“

٣ - تؤكد الرود الواردة على جنبها في مناطق زراعة الأرز أن هذه الزراعة تنفع الأرض ، وبها يقول إن إطلاق الحرية في زراعته بضاعف من قيمة الأرض . وأخرون يقدرون هذه الفائدة بمقادير مختلفة من ذلك ولكنها في جميع الأحوال منادير مالية . ويقول المستر ديوي أنه يؤخذ من

استخراج الفحم من باطن الأرض أم استخراج وصناعة الخشب من ثنائيات الكتيفة إلى غير ذلك من الصناعات التي لا تساعدها طبيعة بلادنا ولا تخبها أراضيها بحكم موقعها ومناخها . إذنت لا يبقى أمامنا إلا الصناعات الزراعية كضرب الإرز والنزل والنسج للقطن أو للكتان وعصر القصب وعمل السكر والورق والكتان والخردوم إلى ذلك من صناعات تزكو في حقيقتها على الإستياج الزراعي . ولستأ نرى أن السياسة التي ترمى إلى التوسع الزراعي في البلاد يمكن أن تناف بمال من الأحوال البرناج الصناعي الذي يقوم على هذا الأساس ، بل إنها في الحق والواقع تساعد على تحقيقه .

وجله القول في هذا الباب أن مصر شامت أولم تشأ منتظر مدة طويلة بلادا زراعية يتأثر مستقبلها طرديا وعكسا بمقدار نشاطها الزراعي .

اتمى كلام حضرة مندوب الوزارة .

ولنظفل الآن إلى ناحية أخرى من نواحي البحث .

نظر المشروع من الوجهة المالية

كلت الطائفتين حجة طالما نادوا بها وصيحة أثاروها بمناسبة مرض هذا المشروع على البلدان ، قالوا إنه من القريب أن تبدأ الحكومة الآن في تنفيذ مشروع يحتاج إلى قدر كبير من المال وأن مختار لهذا التنفيذ ظرفا سادت الأزمات الاقتصادية والمالية في مصر وقضرها من البلاد ، وقد أحسنت الجنبنة على نفسها بحري هذا الوجه بصورة دقيقة تظهر لكم بمراجعة محاضرها ، وفلك على الرغم من اقتناعها بأن المشروع في ذاته منج ، وأنه قد يعود في سنة أو سنتين بما يزيد على تكاليف إنشائه من الفوائد على البلاد .

وقد أسفر بحثها عن أن تخصصات وزارة الأشغال العمومية عن الأعمال الكبرى كانت ترى في الميزانية الأخيرة وفي ميزانية السنة التي بدأناها على أربعة ملايين من الجنيحات ، قامت بها الميزانية العادية دون أن نغس الاحتياطي العام .

والفضل في ذلك يرجع إلى أن سياسة البلاد المالية وصلت إلى بدلاتنازع في كفافها في حسن تدبير المال والاستقاع به حتى وصلت بنا تلك البدل الأنيبة إلى ما هو مطرح عليكم الآن من شؤون الميزانية الخاضعة بما أيدركو مصر المال أمام دول العالم وموطد أسمار أسهمها في الأسواق .

وفضلنا تقدم فإن الم المال لا يأي إلى الحكومات الزبيدة أن تعقد قروضا ابتداء تنفيذ الأعمال المنتجة ، وقد جرى كثير من الدول على تلك القاضة . ولا تلعب بعيدا فائنا بنينا خزان أسوان وقناطر أسبوط في سنة ١٩٠٠ على مثل هذا الخط . فكانت تكاليفها تنفع أقساطا من سنة ١٩٠٣ إلى هذه السنة المالية ومجل آخر قسط منها في سنة ١٩٣٣ ، وهو داخل ضمن الميزانية الخاضعة المعروضة على حضراتكم .

ولكننا والحمد لله لس في حاجة لشيء من ذلك لأن ميزانينا العادية على درجة من المرونة بحيث تسمح بالقيام بشفقات هذا المشروع في المدة التي يستغرقها عمله ، كما دلت على ذلك لقول صاحب الدولة وزير المالية أيام

الثالية والتي يقرر مستردوي أنها تكون في أعالي النيل ، فافظروا الآن كم فائنا وكم نرجع على رايح هؤلاء الخبراء الملمين ، خصوصا إذا علم أن رجلا كالستردوي استندت أبحاثه إلى أوسع مدى ، سوله من الوجبة المالية أم الزراعية أم المائية فضلا عن أنه خدم الرى المصرى عشرات السنين ، وأمر عمل قلده وظيفه مستشار وزارة الأشغال العمومية ، ودرايته العملية والعملية بنهر النيل بصفة خاصة لا يمكن أن تناس بها دراية أى خير أجنتي عالما كان أم برطانيا لم يسبق له العمل بمصر والسودان .

لم أمرض فيها مسبق من القول إلا لائحة الفوائد المنتظرة من ناحية الحاصلات الزراعية وما يمكن أن يعود بسبب وفرتها على المزارع من مكاسب مالية ، دون أن أدخل في تقدير أمانها بالقد ، وكذلك لم يسبق لي أن أشرت إلى ما يحتمل أن يدخل خزانة الدولة من إيراد بسبب هذه الزيادة كنتيجة حتمية لزيادة الضريبة المقررة على كل فدان يصلح في شمال الدلتا أو يربخ لنظام الرى المصنى في مصر العليا على نحو ما حدث بعد إنشاء خزان أسوان سنة ١٩٠٢ ، كذلك لم أمرض إلى الضريبة المحتمل فرضها باسم ضريبة الرى والصرف المشار إليها بمذكرة سنة ١٩٢٩ ، كما لم أتكم على ما يمكن أن تستفيد الحكومة بسبب الزيادة الضريبة في رأس مالها من جراء إمداد نحو ٢٠ ألف فدان من أملاكها ، منها نحو ١٤٩ ألف فدان في مناطق الطلبيات والباقي خارج تلك المناطق ، وكلها دور الآن . ولا داعى أيضا لتقدير تلك الزيادة تقديرا تحديدا ، لأن كل هذا مسوط في المذكرات التي بين يدي حضراتكم .

١٣٥ وما وقد عرضنا لهذه المسألة فلا نستطيع أن نمر على قول بعضهم إن الظروف الحالية لا تبرر الجرى وراء فكرة الإنتاج الزراعي ، لأن العالم أقسم بسبب كثرة هذا الإنتاج ، وانحطت المثل تقضى بأن تنه مصر إلى البلدان الصناعى ، والقاطلون بهذا القول وضروا أمامهم القطن وحصوله ، ومع أننا قد بينا ما في اتخاذ الظروف الحالية كأساس لتقديرنا من خطأ ، فاستأ تجارى السادة المقترضين ونقت نظرهم إلى ضرورة العلم بأن مصر من هذه الناحية مهما أكثر من إنتاجها القطنى ، فن ينير ذلك كثيرا من موقعها العالمى ، ومهما أتيها في هذا الباب من إنتاج فائنا لن نبلغ مبلغ ولاية واحدة من ولايات الولايات المتحدة . ولذا كان حصول القطن المصرى يقاس الآن بنحو ١/٢ من الإنتاج العالمى فن يتخفى في مستقبل الأيام بعد خزان جبل الأريانة أو غيره هذا الرقم كثيرا .

وهنا نلاحظ اللجنة أنه سبق لوزارة المالية بمذبحها المستفيض في أمر القطن وأخذ آراء الاعضاءتين في مشكلته أن رقت تقريرا لمجلس الوزراء في العام المنصرم قالت فيه إن للاعضاء من القطن لا تكون بحسن الإنتاج بل تكون بالكثرة منه والسوى وراء إيجاد الأسواق له في الخارج .

وبناء أيضا في كلام حضرة المندوب : " أما الاتفاقات إلى المبادىن الصناعية والتجارية فأمر واجب بل هو حتم على كل مصرى ، ولكن يجب هنا أيضا أن نتخذ اعتراضا مرسيا : أى ساعة الحصيد وما إليه من عمل ما كملت وآلات وقضبان سلكك حليقة أم صناعة

جبل الأولياء الذى اقتصرنا ، فناديا من بعض ما يوجه إليه من الاعتراضات الخلقية ، أن يخفض مدها ويصغر حجمه نوطا (يقصد الخزان الواسع) ولما كان عجز المياه العذبة عن الوفاء بمطالب الزراعة الحالية هو من الخطورة بمكان عظم فليس من الملتزم أن يكتفى بإيراد الخزان بعد تخفيض مدها لأكثر من مدها العجز .

وترون حضراتكم من المقارنة بين أحوال المسترديوى ، وهى صريحة فى ضرورة تخصيص ما يحيط به خزان جبل الأولياء من ماء لتحسين رى الزراعة الحالية وقيل منه جدا إذا وجد يمكن تخصيصه للتوسع الزراعى ، وبين ما قلناه لكم من رأى معالى سرى باشا الذى تستند المعارضة إليه والذى يرى أولوية التوسع الزراعى باستهلاك مياه خزان جبل الأولياء على تحسين رى الزراعة الحالية ، إن ما يقول به المعارضة إن هو إلا مغالطة صريحة لأن وزارة الأشغال العمومية منذ سنة ١٩٢٨ كان قد اجتمع أمامها وأيان ، يقول أحدهما إن تحسين الحالة الحاضرة أولى من التوسع الزراعى ، ويقول الثانى إن البلاد أحوال إلى التوسع الزراعى منها إلى تحسين الحالة الحاضرة ، فراءت الوزارة بجميع بين الراين أن تسمى لتحقيق التوفيق ما : تلبية خزان أسوان ، وإنشاء خزان جبل الأولياء .

هل أن الملتزم على تقرير حضرة صاحب المعالي اسماعيل سرى باشا فى سنة ١٩٢٥ يبين تشكككم فى إمكان تلبية خزان أسوان من الوجهة الفنية مع أنه يعتقد أن البلاد فى أشد حاجة لتحسين نظام الرى الحالى وإلى التوسع الزراعى ما ، وقد رأى — أمام اعتقاده عدم إمكان تلبية خزان أسوان — أن يكتفى بتحقيق أحد الفرضين ونصح بخزان جبل الأولياء لتحقيق أحدهما دون الآخر أخذا بالحق . ولو اعتقد معالى سرى باشا إمكان التلبية لقال بالاثنتين معا ، لأنه يشعر أكثر من غيره بما نادى به الفنيون جميعا من أن الزراعة فى أشد الحاجة إلى توفير الماء لها أكثر مما يدره خزان أسوان دون التلبية .

التاحية السياسية

قد أظهر المجلس بقراره الرأى على انتقاد لجنة فرعية خاصة للنظر فى هذا الموضوع تقديرا حقيقيا لأهميته وتفرع مناسى التفكير فيه فكان زاما على اللجنة ألا تترك ناحية من نواحيه دون بحث واستقصاء . ومن ذلك ناحيته السياسية ولو أنها أضال جهات شاة وأقنابا أهمية ، لأن المشروع بطبيعته أدخل فى باب الأعمال الاقتصادية الكبرى والمشتات المنتجة التى تقوم بها وزارة الأشغال العمومية الحين بعد الحرب .

كان ذلك زاما أيضا لاجرا مع المعارضة الخارجية التى لا نعرف بها ، ولا طمعا فى إقناع من يجولون لرواها من أرباب الهوى والفرس ، ولكننا سنعرض لقلبك بمناسبة ما آثاره بعض حضرات الأعضاء أمام اللجنة ، وعرضه على حضرة مندوب الوزارة فى ردوده الثابتة فى عاشر المجلسات .

اللجنة ، وثابت فى الصفحة ٩٣ من عارضها أن بعض المشاريع الكبرى التى تستغرق قسما كبيرا من اعتبارات وزارة الأشغال العمومية ستبقى قبل البدء فى خزان جبل الأولياء ، ومنها أقطاب خزان أسوان القديمة وتكاليف إنشاء محطات الصرف والرى والشبكة الكهربائية فى شمال الدلتا ، كما يكون انتهى العمل من تلبية خزان أسوان الحالية ، ومن المناطق المنزلة ما يتكبد منه مبلغ يزيد على ما يتخطى رطله سنويا لمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء فى مدى تنفيذ .

وترون حضراتكم أن هذا المبلغ يزيد كثيرا على ما تحتاجه وزارة الأشغال العمومية سنويا للصرف على خزان جبل الأولياء .

وجملة القول فى هذه الناحية أن بلادكم ونزائكم وميزانكم أقوى من أن تبهرها تكاليف هذا الخزان ، ولقد كان أجندى بالمعارضين أن ينظروا إليها النظر الحقيقى بكل وطنى يترقب بلاده فلا يضيئها حقها ولا يشورها بها بنير الحق من أنها على شفا إفلاس ، وإن مع ما يتقدمونه فقد كانوا هم أول العاملين عليه بسبب إدارتهم المالية .

ملاحظات عامة

الزم بعدم لزوم التحويل بإنشاء الخزان الآن

استند للمعارضون لهذا المشروع على قول حضرة صاحب المعالي اسماعيل سرى باشا فى مذكرة التى رفعها إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ يطلب فيها اعتناء بإنشاء خزان جبل الأولياء ، حيث أورد فيها أن هذا الخزان يكتفى مصر تحسنة عشر عاما يضاف إليه ثلاثة أحوام هى مدة إنشائه فتكون جملة ذلك ثمانية عشر عاما ، ويتوا فهمهم على أنه ما دام قد تمت تلبية خزان أسوان وأنه بعد ذلك يعطى مقدارا مساويا لما يتخطى وروده من خزان جبل الأولياء ، فلا معنى إذن بعد إجرأه هذه التلبية أن تكد الخزانة العامة فى مثل هذه السنين السجواء تكاليف تنفيذ المشروع .

وهم فى هذا كالتالين ترك الصلاة اعتذرين بجملة مقتضية تمسكوا بها دون ما سبق وما تلاها من الأسباب التى بنى معالى اسماعيل سرى باشا رايه عليها لأنه بالرجوع إلى تلك المذكرة وما لحقها من إجرأه لتحقيق تفصيلاتها يظهر أن معالى سرى باشا أسقط من حساباته فكرة أى تحسين لحالة الرى القائمة الآن ، فالا يمسس الكية الجديدة من الماء على التوسع الزراعى دون سواء وكان فيه فحسب إليه مخالفا لراى قد إلباه المسترديوى سابقا فى سنة ١٩٢٢ إذ جاء فى الباب الثانى من تقريره الذى رفعه إلى الحكومة المصرية لبحث شؤون الرى عامة ، ومشروع خزان جبل الأولياء بصفة خاصة ما على :

« ما تدمير المزيد من المياه العذبة فباله تكاد تنحصر فى إنشاء خزانات على أمالى النيل يمتد فيها لأجل مسمى ما يزيد على الحاجة من مياه الفيضان ثم يطلق عند التروم لشد العجز من إيراد التهرمة المتحارين ، وهذا الفرض يمكن إدارته كما قلنا بكل تحقيق وبكل سرعة ومهولة إذا تم إنشاء خزان

من القئين الذي يدفع رجال الإسلاف إلى الجلود المقاتلة إلى إتقان حرم الأعداء لا يمكن معها تصديق أن دولة لها مكانة عالية تتبوّأها بين الدول أن ترتكب هذا الإهم والعالم ينظر ، والوجه الثاني أن الضرر الحقيقي الذي يمكن إصالحه إلى لا يأتي إلا من وراء أعمال تم في أمان النيل خارج حدود السودان وهي كلها تقع تحت نفوذ أكثر من دولة ، وألميت فيها بإراد الثرمين ميسور .

على أن مثل هذا القول لا يكتفي ، ومنها السنة بعض القئين البارزين عند الشروع في بناء تران أسوان ، فقد قيل بشأنه إنه يمرض مصر لمل ما يقال الآن ، وقد انتفع القائلون بذلك كما انتفع أبناؤهم وأحاديثهم بغير أن تران أسوان ، ومضى عليه ثلاثون عاما دون أن يتحقق زعم من مزاعمهم السعيدة والتاريخ الآن يبدد نفسه .

فهل بعد الذي تقدم بيانه يصح أن يقال إن مراكب المياه بين الأمم المختلفة تجعل إحداها تحت خطر تحكم الأخرى فيها ؟ وهل صحيح أن سد جبل الأولياء سيكون بمثابة سد النيل التحكم الوحيد فيها لو شاعت دولة مسيطرة على السودان الإضرار بمصر ؟ وهل بعد ذلك الدولة متغنا إلى أغراضها بالإضرار بغير قيام سد جبل الأولياء ؟ وهل صحيح أن الانجليز الذين شاء بعض المعارضين أن يسلطهم على الحنف وانظر يسيرون من إغلال مصر إذا هم أرادوا ذلك ؟ وهل يسيرون عن دفع تكاليف إنشاء هذا السد أو عثرت السودان وهم المعروف عنهم أنهم في سبيل تأييد سياستهم لا يفوزون أمام آلاف الملايين ؟

إن الاستعمال في الجدل على هذا النحو ، وحالة الرد على كل ما صعد في هذا الباب غير مجد ، لأن الذين يقولون إن حكومة السودان ومن ورائها الانجليز هم الذين يدفعون بمحكومتهم إلى التصديق بإنشاء هذا الخزان لمصلحة السودان ، والذين يقولون بعدم الاطمئنان إلى الاتفاق مع الانجليز بشأن الانتفاع بالخزان وقصره على مصر ، هم بلاتهم الذين سوا أو يقولون بضرورة السلي إلى الاتفاق مع هؤلاء الانجليز على مسألة مصر الكبرى التي تلغ في أهميتها وخطرها ما يتضائل معه الخزان وما يمكن أن يترتب عليه ، ربما أو خسارة أضطاف مضاضة .

تود اللجنة أيضا أن تكمي المعارضين من حضرات الأعضاء المقترعين إلى كلمة سواء وأن تتيب برغبتهم وترفع بهم في النظر إلى هذا المشروع الخطير إلى مساء القومية الصافي ، تأركن وراء ظهورنا الخلافات الحزبية عند النظر في المسائل الحيوية العامة ، وإن ما تعهده اللجنة في أعضاء المجلس جميعا من تليل الفرض والسو بحق البلاد ومصلحتها إلى المستوى الإنشائي بها ويخلصها ، ليحصلها على الاعتقاد بأنكم مستشارونها الرأي ، ولذلك طرح الشروع بين أيديكم لتقولوا كلمتكم فيه على ضوء ما أبدته من المعلومات الصحيحة .

وقد كان من بين حضرات أعضاء اللجنة اثنان يمارضان المشروع قدما بمناقشات طويلة إلى اللجنة . تناولت بيانات حضرة مندوب الوزارة الرد علىها .

على أننا إذا ما استعرضنا ما قيل من ماضية الشروع نجد أن الأرقام لم تعد ولم تسلك سبيلا واضحا ، فيما نجد من يقول بضرورة المشروع — ولكن في المستقبل البعيد ، لأن البلاد ليست الآن بحاجة إليه — نجد من يقول بعدم لزمه شيئا ، وأكثر ما سبق بيانه للتناقض القول بأنه من البسور احتمال هذا الخزان وسيلة للضغط السياسي والتحكم الحزبي في مصر ناسين أن من بين المعارضين من ذهب بالبلاد حكومة وبرلمانا إلى منطقة السودان للعمل على توفير الماء لمصر وهي تبعد عن الخرطوم نحو ٢٥٠ كيلو متر ، في حين أن المكان الذي اختير لسد جبل الأولياء يبعد عن الخرطوم جنوبا بمقدار ٤٥٠ كيلومترا .

سبق أن اعتمد في ميزانية وزارة الأشغال العمومية في سنة ١٩٢٦ — ١٩٢٧ مبلغ ١٠٠٠٠٠ ج ٨٠ م بالبد ٨٠ م ميزانية الدولة لتلك السنة لمشروعات أحلى النيل الأبيض ، ومن ذلك الخمين ومصلحة الري بالعمل في تلك المناطق بعد الحصول على الاجتادات اللازمة للأعمال المختلفة التي تقوم بها هناك سواء ما كان خاصا منها بالمساحة الجوية أم بشراء وتركيب المعدات السائمة أم بإنشاء الخوض الممد لإصلاح وترميم الكراكات والصنادل والبوابر وما إلى ذلك من القطع السائمة .

ومما تجب الإشارة إليه أنه وقد تمت قسم (د) ري السودان في تقرير لجنة المالية والتجارة والصناعة عن مشروع ميزانية الدولة لسنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ ما يؤخذ منه أن المنظور صرفه لنساية أبريل سنة ١٩٣٠ هو مبلغ ٥٥٠٠٠ ج ٥٠٠ م لشراء وتركيب المعدات السائمة ومبلغ ٥٥٠٠٠ ج ٢٠ م المنظور صرفه على باقي الأعمال بما فيها المساحة الجوية .

بعد أن رمت مصر ، حكومة وبرلمانا ، حدود تلك السياسة العملية الواضحة ، وبعد أن دلت على صحة ما ذهبت إليه من ضرورة التخزين خارج حدودها بتلك الأرقام الضخمة التي صرقتها في سنين متتالية ، يكون من التناقض الغريب أن يقال اليوم إن في تران جبل الأولياء أداة للضغط على مصر . في حين أن هذا المشروع بالنسبة إلى ما يرد عمله في مناطق السودان وبجيرة البرت ضئيل الأثر من حيث كفايته المائية ومن حيث تكاليفه المالية . على أن الواقع الثابت من أول عهد بحث النيل وضبطه إلى الآن أن مقاتل مصر عن طريق الماء ليست في السودان ولا يمكن أن تكون في السودان ، فقد أشار كبار رجال الري إلى أن مقتل مصر المائي — إذا كان ثمة مقتل — يكون بمساهمة السيل الخارجية من حدود السودان بجلة ومن بينهم أعلام ماليون لا يرق إلى قولهم الشك كفاءة وزراعة أبطال السير سكوت مونكرين وكل وزارة الأشغال العمومية في سنة ١٩٨٣ والمسير ريبنت مدير عام الكباري والسور في ذلك العهد والسور ولم يتركس المعروف وغير هؤلاء كثير من رجال الفن والسياسة مما تجدونه مفصلا في الصفحة ٤٠ من مجموعة محاضر اللجنة .

لأن يكون القول بالنظر الحقيقي أو المحتمل من وجود الخزان خارج حدود مصر ولكن في سودانيا ، مما يصحاح تحت رحمة من يملك مفاتيحه بإطلاق من وجهين : الأول أن معاهدات النيل في هذا السرا بما وصلت إليه الإنسانية

ولما تقدم اللجنة إلى حضراتكم، طالبة الموافقة على المرسوم بمشروع القانون الآتي نصه :

نحن فراد الأول ملك مصر

قرر مجلس الشيخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ - يستمد إنشاء نزلان جبل الأولياء في السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء في ٣ يناير سنة ١٩٣٣ وينفذ هذا العمل بمجرد صدور القانون الذي يربط الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ - على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .
نأمر بأن يعمم هذا القانون بإنعام الدولة وأن يشر في الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة .

ولكن في الجلسة التي أخذ الرأي فيها على المشروع كان أحد حضري هذين العضوين المحترمين حاضرا وصوت ضد المشروع ولم يبد أسبابا جديدة غير ما عرضت اللجنة له في هذا التقرير .

أما حضرة العضو المحترم الآخر فلم يشهد جلسة الاقتراع، ووقع الأمر إلى المجلس الذي قرر إحالة طلبه على اللجنة ، فحدثت لنتظره جلسة يوم ٩ مايو سنة ١٩٣٣ وأعلته بحضور هذه الجلسة، ولكنه لم يحضر على الرغم من الاتصال بمكتبه تلغرافيا عربيين ، ولهذا لم يقيد له رأى ظاهر في المحضر ولا تدرى اللجنة إذا كان حضرته مصرا على معارضة المشروع إلى النهاية ، أو أنه اقتنع برود حضرة مندوب الوزارة ومناقشة الأعضاء عندما اجازت اللجنة دور الأسطة .

لما تقدم

يظهر لحضراتكم جليا أن إنشاء نزلان جبل الأولياء سيكون له الأثر العظيم في صرافيق البلاد بما سيورده عليها من يسر وسرور ، إذ سيكون من أكبر العوامل في سد حاجاتها المسائية بما يستتبع ذلك من أثر في حياتها المالية والاقتصادية بما وضع بيانه فيما سبق .

طيناً غرضاً ولا يخوت على المجلس فرصة ، فأرجو من حضراتكم الموافقة على تأجيل النظر في هذا التقرير .

(ضحية) .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين - لقد قال حضرة النائب المحترم ان الحزب الوطني مستعد ونحن مستعدون أيضاً للنظر في التقرير فلا معنى بعد ذلك لتأجيل .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - أطلب عدم الموافقة على طلب التأجيل وأرى أن يقرر المجلس النظر فيه الآن ، لأننا عندما عرض طينا هذا المشروع اتفقنا لجنة خاصة لبحثه وكان مفهوماً أن كل من أراد من حضرات الأعضاء حضور جلساتها والاستماع إلى مناقشتها أو إلى المحاضرات التي ألقاها حضرة مندوب الوزارة فهو حر في ذلك . وقد اجتمعت اللجنة عدة اجتماعات وقدمت تقريراً عن مهمتها يقع في إحدى عشرة صفحة ، وقد وزع هذا التقرير على حضرات النواب من أكثر من ستة أيام ، فليس من المعقول أن يكون أحد الأعضاء لم يتمكن من تلاوته ودراسته إلى الآن .

هذا عن الوجهة المادية ، وقد أبدى حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني أنه وزلاءه أعضاء الحزب الوطني قد درسوا المشروع فهو إذن لا يتكلم عن نفسه وبما أنه يظهر لي أن جميع حضرات الأعضاء قد درسوا المشروع وهم على استعداد للنظر فيه فأرى أن يرفض طلب التأجيل وأن يؤخذ الرأي على نظر المشروع كما هو وارد في جدول أعمال اليوم .

(تصنيق) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي - أنضم إلى زميلي حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني في طلب التأجيل ، ولا أفهم معنى لما أحدتموه من الضجة عند طلبه ذلك وأريد أن أوجه نظر حضراتكم إلى أن به التفكير في هذا المشروع يرجع إلى سنة ١٩١٤ وقد بدئ في تنفيذه سنة ١٩٢٠

ثم وقف تنفيذه وجعلت لجان مالية لبحثه ثم بدئ في تنفيذه مرة أخرى وعلل عنه في هذه المرة أيضاً وهكذا ، فلا أفهم أن تتردد البلاد في اتخاذ هذا المشروع ١٨ سنة ثم تأتي بقرره ولية لينة وأخرى أولست أدرى ما هو السبب الذي من أجله يرفض تأجيل النظر في المشروع أسبوعين على الأقل لدراسة ما ينبغي على خصمائه صفحة من الوثائق .

حضرة النائب المحترم حسن حسني - إن عدد صفحات التقرير المراد النظر فيه الآن هي ١١ صفحة فقط .

(٧)

مناقشات مجلس النواب

(١) بجلسة ١٦ مايو سنة ١٩٣٢

(المقررون حضرات النواب المحترمين : على المتزلاوي بك . وهيب دوس بك . أحمد رشدي) .

(مندوب وزارة الأشغال العمومية : حضرة صاحب العزة عبد القوى أحمد بك مفتش رى زقى) .

الرئيس - لقد تدب حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية حضرة عبد القوى أحمد بك مفتش رى زقى ، لحضور جلسات المجلس كمنوب من الوزارة أثناء نظر مشروع إنشاء نهران جبل الأولياء .

فأرجو أن يسمح له المجلس بالحضور .

(موافقة طامة) .

(وهنا حضر حضرة عبد القوى أحمد بك مندوب وزارة الأشغال العمومية) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - أرجو أن أقدم إلى هيئة المجلس الموقرة بطلب قبل البدء في تلاوة التقرير .

لاحظت أنه لم يكن عند بعض حضرات الزملاء الوقت الكافي لتلاوة محاضر لجنة نهران جبل الأولياء ، وهي من الوثائق المهمة التي يجب دروسها دراسة وافية إذا أريد إبداء رأي صحيح فعنده المسألة ، وإن لا أتكم في هذا الموضوع من الوجهة الحزبية لأن أعضاء الحزب الوطني قد درسوا المشروع وأعدوا الآراء التي سيدلون بها فيه ، وإنما أنظر إلى هذا المشروع نظرة قوية قبل كل شيء ، لأننا نصته مشروما فوجبا فيجب ، قبل أن نصدور حكماً ، أن نتقنه أنفسنا من ثوب الحزبية ، لذلك ولما كان المشروع في ذاته من الأهمية بحيث يحتاج للردقة في التدبر وإلى الرجوع إلى كثير من المراجع والوثائق والفتاوى ، أرى أنه يستحسن أن يعد في الوقت لحضرات الأعضاء ، لكن بمحتوا من دراسته دراسة تأملهم بحق الحكم في مشروع قوى دقيق كهذا .

وإذا لاحظنا أن اللجنة التي درسته وقدمت هذا التقرير قد أعطيت فرصة طويلة قرب من ثلاثة أشهر فظن أن لا أغال إذا طلبت تأجيل نظر المجلس فيه لمدة أسبوعين على الأقل ، خصوصاً أن هذا التأجيل لا يضيع

حضرة النائب المحترم مصطفى الشويبي - إن المشروع يتضمن مسائل سياسية كثيرة على جانب عظيم من الخطورة، أشرب ذلك ملا مانحيت، إليه اللجنة في تقريرها من التعبير بعبارة - "محدود خروج حدود مصر" - كأن نترن جبل الأولياء ميسلاً في بلاد غربية عن مصر مع أن مسألة السودان لم تحل بسد ...

حضرة النائب المحترم حسن حسني - إن هذا كلام في الموضوع .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشويبي - فالمسألة يا حضرات النواب لا تقتصر على دراسة ١١ صفحة كما يقول حضرة النائب المحترم حسن حسني إنما هي تتناول مسائل لها نواح سياسية وفنية كثيرة، وزيد أن يعطى لنا الوقت الكافي لدراسة هذا المشروع الجيوى دراسة مستفيضة، وأرجو من حضراتكم أن تضحوا للمارضة صدوركم لتقول كلمتها وإلا فلاننا يقال منا لو نظر المجلس هذا المشروع انطليق في ثلاثة أيام وأصدر قراره فيه بينا أن البلاد ظلت تعاني عشرة سنة متتدة في تنفيذه .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - يا حضرات النواب إن المسألة ليست مسألة ضجة تناو كما قال حضرة النائب المحترم مصطفى الشويبي لأننا نسوى معه في محل المسؤولية، وإننا كجلس نواب لم نعد أن طارح فريق من أعضائه في نظر المشروع الآن وطلب باقي حضرات الأعضاء نظره، وليس الفريق الماراض بصفته هذه قسطن من المسؤولية يزيد على قسطن منها، فالتصير بالضجة إنذ هو تمييز أولئك أنت حضرة النائب المحترم مصطفى الشويبي لم يقصد به هذا المعنى .

يقول حضرة إن هذا المشروع قدمضى عليه زمن طويل وهو قيد البحث وأرى أن هذا الوجه من دفاعه أدى إلى نظر المشروع بلا تردد، إذ أن ما أصاب مصر من الأضرار كان بسبب التردد .

لقد اطلع الحزب الوطنى الممثل للمارضة على التقرير كما اطلع على محاضر جلسات اللجنة وعلم منها أن لنا حدا أقصى بالنسبة لواء المباح تستفيد منه مصر منذ الأخرى سنة ١٩٣٦

فكاننا قد أضفنا هذه السنوات اثنتى عشرة أو على الأقل ست السنوات التي بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٢ في التردد والأخذ والرد من غير أن نصل إلى نتيجة على أنه يمكن القول بأن السنوات الطويلة التي مضت قد مهدت كل العناصر من يريد الحكم على هذا المشروع . فقد كان أمام اللجنة تقارير اللجان الدولية والمالية عند نظر المشروع وهي مخصصة لحضراتكم في تقرير

اللجنة ووارد معظمها في محاضر جلساتها . وأصبحت هذه الأعمال عناصر تحكم بصلاحيه المشروع أو عدم صلاحية .

يقول حضرة النائب المحترم عبدالرزاق الصوفاني إن المارضة قد استعدت لنظر الموضوع، فلا أنهم منى لطلب التأجيل بسد ذلك، خصوصاً أن اللجنة ومقررها والمجلس على استعداد أيضاً للنظر فيه .

(تصفيق) .

الرئيس - إنذ يؤخذ الرأى على نظر المشروع أو تأجيله، فالوافق على نظره الآن يقف .

(وقفت أغلبية عظمى) .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك - الآن يا حضرات النواب قد قرر بأغلبية ساحقة نظر المشروع اليوم. وسيد الملاحظات التي أبدعها بعض حضرات أعضاء المارضة والتي استعدت أخذ الرأى لاحظ أن رئيس المارضة حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، وهو أحد أعضاء اللجنة، كان أشدنا اعتناء بتفصيلات المشروع وبمجه ومله لا يرض طينا بكلمة، تقدير جهودنا .

وزع تقرير اللجنة على حضراتكم منذ ستة أيام، وقد وقت اللجنة فيه بحث المشروع من نواحيه المالية والسياسية والفنية، وجميع هذا مطروح بين أيديكم، وقد قيل إن اللجنة قد ذكرت في تقريرها أن الخزائن سيقام بينها من حدود مصر، والواقع أننا لم نقل ذلك إلا جازاة للمارضة .

الرئيس - مستغرق ثلاثة التقرير أكثر من ساعة فأرجو أن تصفحوا وأن يرسل إلى من يريد الكلام بطاقة باسمه ويذكر إن كان من الماضين للمشروع أو من المارضين فيه .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين - وذلك غير من طلب الكلام من قبل .

الرئيس - هذا واضح .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشويبي - عدم قيد اسمائنا الآن لا يدل على أننا لا نتكلم بسد سماع أقوال من سيحكون .

حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك - بما أن التقرير مطلق فأرى أن يتولى قراءه أحد الموظفين .

الرئيس - لا مانع .

إلى حضرات الأعضاء ، وقد نظمت طريقة توزيع الماء المباح ، ويرى
حضرة العضو المحترم في صفحتي ٢٥٤٧ من المذكرة صورة الكاين المتضمنين
هذه الاتفاقية .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوري — في آخر مذكرة وزارة الأشغال
المعموية، سمي هذان الكاين مشروع كاين، وفي صفحة ٢٤ سمي مشروع
اتفاقية ، فأريد أن أعرف الحقيقة منها؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — كلا مشروعين ، ثم
تم الاتفاق بعد ذلك ، وانحطاطان الوردان في صفحتي ٢٤ و ٢٥ صريحان ،
يكفلان لحضرة العضو المحترم معرفة ما يريد .

حضرة صاحب البرزة عبد القوى أحمد بك (مندوب وزارة الأشغال
المعموية) — يقول حضرة العضو المحترم: إن الوزارة قالت إنه قد يكون
المعارضة حق قبل اتفاقية سنة ١٩٢٩ فيا آثاره من الشكوك . وطبيعي أن
مشروطة النيل التي عرضت سنة ١٩٢٠ كانت موضوعة تحت مسؤولية
القائمين بأمر النيل وقتئذ . أما بعد تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ فقد تغير
الوضع، وأصبحنا لا نعرف تماما مدى خطورتنا في السودان من حيث الأعمال
الإنشائية، وبغات اتفاقية سنة ١٩٢٩، وحللت الموقف تحديدا لا تنازعة
فيه ، وقررت أن كل ما تتمم وزارة الأشغال المعموية إقامته على النيل هو
مصرى في إنشائه وإدارته وميانيته . وسيارة أخرى : وضمت هذه الاتفاقية
الحل الفاصل للوقف ، من حيث الرقابة على مياه النيل في السودان .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوري — أي اتفاقية أم مشروع
اتفاقية ؟

حضرة المندوب — هي اتفاقية من غير شك .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوري — ولماذا سميت مشروطة في
مذكرة الوزارة ؟

حضرة المندوب — أصبحت اتفاقية بعد إقرارها، أما المشروع فينصب
على مذكرة وزارة الأشغال المعموية في يناير سنة ١٩٢٩

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوري — أرجو أن تلاحظ هذه الجملة
الواردة في آخر مذكرة الوزارة وهي : (... مع تسوية التوضيحات على الوجه
اللين في مشروع الكاين المتضمنين بهذه المذكرة) .

حضرة المندوب — المقصود بهما مشروطة الكاين المتبادلين بين دولة
رئيس مجلس الوزراء ونظامه المندوب السامي، عن التوضيحات التي تستعمل
اللا حول في منطقة الخزان . وسأقدمها غدا ، لأن ترجعتهما لم تنته الجلية .

اشير إلى الكتاب الآتي :

حضرة صاحب المالئ رئيس مجلس النواب

أنتشر بأن أرفع إلى معاليكم مع هذا تقرير لجنة نزان جبل الأولياء عن
الرسم بمشروع قانون بإعتاد إنشاء نزان جبل الأولياء .

وقد ألفت اللجنة حضرات النواب المحترمين : على المترلاوي بك ،
وهيب دوس بك ، أحمد وشدي ، مقررين لما أمام المجلس .

وتفضلوا معاليكم بقبول فائق الاحترام

٩ مايو سنة ١٩٢٤

رئيس اللجنة

على المترلاوي

ثم على تقرير اللجنة (انظر الصفحة ٢٥ وما بعدها) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوري — لدى بعض أسئلة أريد
توجيهها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هل يريد حضرة
النائب المحترم توجيهها إلى حضرة مندوب الحكومة ؟

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوري — إلى حضرة أو إلى من يمكنه
الإجابة عنها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هذه الطريقة تخالف
القانون ، ولا يجدي شيئا في السير بالمشروع .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوري — أريد أن أنهم مدى القرار
الذي سطره . فإن البقرة الأولى من المادة الأولى من مشروع القانون المطروح
لبحث تقول إنه "يعتمد إنشاء نزان جبل الأولياء في السودان على الوجه المبين
بمذكرة وزارة الأشغال المعموية إلى مجلس الوزراء في ٣ يناير سنة ١٩٢٣"
لحين نرجع إلى هذه المذكرة نجدها تنص في صفحة ٢٢ بصدد الكلام من
معارضة المشروع . إن هذه المعارضة كان يمكن أن يكون لها الحق من قبل ،
أما اليوم فلا مدرك لها ، وأوصفت ذلك بقولها . (وقد يكون هؤلاء الذين
استندوا سياسيا بعض المندوبين اتفاقية المياه ، تلك الاتفاقية التي وقعتها
في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن الحكومة المصرية ،
ونظامه المندوب السامي بالنيابة عن الحكومة البريطانية) فإن هذه الاتفاقية
المرققة في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هذه الاتفاقية هي التي
أطلق عليها اسم "اتفاقية مياه النيل" وهي بين الأورق والمستندات للخدمة

حضره النائب المحترم على المتلاوى بك (المقرر) - إن حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي كان عضواً في اللجنة ، فلماذا لم يطرح هذه الأسئلة أمامها ؟

حضره النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه - أريد أن أوجه نظر حضرة المقرر إلى خطأ مادي وقع في التقرير ، فقد جاء في الصفحة الأخيرة منه العبارة الآتية "وقد كان بين حضرات أعضاء اللجنة اثنان يمارضان المشروح" .

وذكر بعد ذلك أن أحد هذين المضمون حضر في الجلسة التي أخذ فيها الرأي ، والمضو الآخر لم يحضر .

وهذا القول خطأ مادي ، وأنا أؤكد للجلس أن المارضين من أعضاء اللجنة أكثر من عضوين . أما القول بأن بعضهم حضر الجلسة ، وببعضهم الآخر لم يحضر ، فهذه مسألة أخرى لا تؤثر في عدد المارضين . وكان يحضر اللجنة عدم إثبات هذه العبارة .

حضره النائب المحترم على المتلاوى بك (المقرر) - لا نستطيع اللجنة أن نتبين الممارسة ، وتقدم عدد المارضين إلا في الجلسة الأخيرة ، لأن الجلسات الأولى كانت مخصصة للأسئلة والبيانات وشرح الموضوع ، وكان المفروض أن الرأي النهائي للممارسة هو الذي يبدأ في الجلسة الأخيرة . ولو كان حضرة المضو يريد تسجيل ممارسته في اللجنة ، فلماذا لم يحضر تلك الجلسة ؟

حضره النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه - إن معاضد اللجنة تبين وجهة نظر أعضائها ، ورايت فيها من المارضين ، ومن هم الواقفون ، فلماذا تسجل اللجنة في تقريرها ممارسة حضرة حافظ رمضان بك ، دون غيره ، وقد كنت ممارساً مثله ؟

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - أشارت اللجنة في تقريرها إلى أن عضوين من أعضائها قد عارضوا المشروع ، ومع أن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك قد اعترض أمام المجلس على أخذ الرأي على المشروع في حينه ، وأحال المجلس اعتراضه على اللجنة ، فهي حين سجلت في تقريرها ممارسته ، ذكرت أنها لا تدري ، هل حضرته لا يزال إيجاباً على ممارسته بعد إتمام المناقشة أو هو قد عدل عنها ؟ أما حضرة النائب المحترم المارض الآخر ، فقد حضر جلسة أخذ الرأي ، وأثبت ممارسته فيها .

حضره النائب المحترم إبراهيم دسوقي أباطه - إنني ما زلت أقول له أعضاء اللجنة المارضين للمشروع كانوا أكثر من اثنين ، وقد كنت من بين هؤلاء المارضين كما هو ثابت في محاضر اللجنة ، فلو كان في تقريرها : إن المارضين للمشروع هما حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، وحضره النائب المحترم حضر الجلسة الأخيرة ، قد يفهم منه أنني عدلت عن رأيي ، وهذا ما حدا بي إلى الاعتراض الآن .

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي - أعتقد حضرتك أن تؤكد بإعتبارك مندوباً عن الحكومة ، أن الاتفاق تم في ٧ مايو على أساس الخطاين المذكورين في صفحتي ٢٤ و ٢٥ ؟

حضره المندوب - نعم مع الجزء الثاني المكل لها ، وهو تقرير لجنة ١٩٢٥

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي - وهل تم الاتفاق ؟

حضره المندوب - تم الاتفاق على تحديد مبلغ التوضيحات بـ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي - وهل تعتبر الآن هذا المبلغ محدوداً متفقاً عليه ؟

حضره المندوب - نعم ، فقد ارتبطت به الحكومة الإنجليزية مع الحكومة المصرية ، على أن الحكومة الإنجليزية تمل - وهي تقرر هذا الاتفاق - أن تقاذه معاني على موافقة البرلمان المصري على مشروع إنشاء الخزان .

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي - وما هي الصفقة التي تتعاقد بها إنجلترا معنا ؟ ومن أي حق تستمد هذه الصفقة ؟ أسأل عن ذلك ، إذ أنه يجب أن أعرف قبل التعاقد : هل هناك صفقة إن أتعاقد معه أولاً ؟

حضره صاحب البوالة رئيس مجلس الوزراء - أرى أن الأسئلة التي يثيرها حضرة النائب المحترم ترجع عن صفة السؤال إلى البحث في المشروع نفسه ، وليس ثم ما يمنع حضرته عند المناقشة في المشروع أن يدل بما عند من البيانات وأن يثير كل هذه المسائل ، أما أن يوجه حضرته أسئلة قبل أن تتقدم الممارسة برأيها إلى المجلس ، وقبل أن يدل كل بما عنده ، فهذه طريقة لا أظنها تساعد المجلس على بحث المشروع ، ولا تمد الأتباع للمناقشة مناقشة صحيحة ، بل إن هذه الشذرات المتفضية التي لا علاقة لها بالنقط الحيوية في المشروع قد تكون سبباً في إبله الأفكار واضطراب الأفكار بدلاً من إثارتها .

ولعل حضرات الزواب المحترمين يرون مني أن تبدأ بمناقشة المشروع .

الرئيس - هل اقنع حضرة المضو المحترم بوجوب تأجيل أسئلته ؟

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي - إن هذه الأسئلة تمهد لما أريد أن أدل به عند بحث المشروع ، وقد يكون في الإجابة عنها ما يمكن استدل من الكلام في جملة فقط .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوافي - إذا قام الدليل على أن الحلف الذي تتعاقد معه لا صفة له ، كان هذا سبباً في العدول من الآن عن بحث للمشروع .

إذا أريد إقامة الخزانة المصلحة مصر فخط نلادى الذهاب إلى أمال النيل - وقد على التورود كرومر الرجل السياسي المخلص على تقرير السير جارستون الرجل الثاني المخلص قائلاً "إن مصلحة السودان في المياه يجب أن ينظر إليها جنباً إلى جنب مع مصلحة مصر، وبما أن الضرائب في مصر ليست مبسطة. وبما أن إيراداتها تزيد على مطالبها فيجب أن تراعى مصلحة السودان في كل مشروع يعمل لحساب مصر".

هذان التقريران - تقرير جارستون الرجل الثاني، وتقرير كرومر الرجل السياسي - موجودان في الكتاب الأزرق الإنجليزى من سنة ١٩٠١، وهو كما تعلمون مجموعة الوثائق السياسية للدولة الإنجليزية، وبعد عرض رأى اللورد كرومر عن الميزان لاندسون وزير خارجية بريطانيا، أصبحت الخلاف الأولى في مشروعات الرجل لبرمال السياسية للأزرق. وكل ذلك انخلاف وكل تلك الحاجة، وكل هاته المناقشات، مناقشات سياسية، تستمر وراء القن لخصي أغراضاً بعيدة، ومطاح كبيرة باسم القن، ويدعوى القيرة عليه.

ولمصرى إذا كانت مصلحة مصر يجب ألا تفصل عن مصلحة السودان كما قال اللورد كرومر، فكيف فضت السياسة البريطانية نفسها أن يفصل السودان في مصر؟ وإذا جاز في عرف السياسة البريطانية أن كل مشروع يقام لحساب مصر يجب أن تراعى فيه مصلحة السودان، فهل يجوز في نفسها أن يقيم في السودان من مشروعات يكون من شأنه أن يمس مصر في أخطر مراقبتها، وأن يهددها في بيمت حياتها؟

لقد اتصلت بكثير من رجال القن "فلسطين"، وكنت أحرص في مبدأ مناقشاتي معهم - على أن أسألهم: هل هناك خطر إذا أُنفل الخزان بعد إنشائه، وإلى مدى يبلغ هذا الخطر؟ فأريت منهم إجماعاً على وجود خطر حقيق، ولم يختلف أحد في القول بأنه يمكن منع الماء من الوصول إلى مصر، ولكن لاختلاف كان في تحديد مدى ذلك المنع. فمن قائل إن المياه تمنع من مصر طول السنة، ومن قائل إنه يمكن منها سنة أشهر، ولقد سألت حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية عن هذه النقطة أثناء بحث المشروع في اللجنة الخاصة، وكانى به أحسن نقل الحلق في هذه المسألة، فقال إنه ليست لدى الوزارة معلومات يمكن أن يستنتج منها تحديد مدى هذا المنع. وإنما يجبل إليه أنه قرأ شيئاً مثل هذا في وقت من الأوقات، وهو أن الخطر في منع المياه من مصلحة شيرين.

ولما أدركت أن تحقق تماماً من هذه النقطة اتصلت برجال القن، فوجدتهم جميعاً على أن الخطر الجدى هو منع المياه من مصلحة أمة أشهر. ولم يصدر هذا القول من مجرد فرض وتخييل، وإنما بنى على أرقام الوزارة نفسها، فسمعة خزان جبل الأولياء ثلاثة مليارات من الأتار المكعبة، كما جاء بصيغة ١٦ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية ومتوسط ما يقبض يوريا في قسبار وماوس وأرميل ومايو - وهو الوقت الذى لا تقل فيه الأمطار - هو عشرة ملايين مترات (كاتب ضبط النيل من ٦١) ومسطح البحر منسوب ٧٧٧,٧٠ ١٥٠٠ كيلومتر مربع لأرض الخزان ٣٣٠ كيلومتراً "بجول ٧ من ٦٣" كاتب ضبط النيل" فيكون المقدور يتأخر في أربعة أشهر هو ٨٠٠ مليار. فلما أضفنا إليه ما يتبق غزوة، وهو ثلاثة

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك (القنبر) - إن توجيه مثل هذه الاعتراضات لا محل له الآن، ولن يؤدي إلى نتيجة، ولحضرة العضو المحترم ولغيره من حضرات الأعضاء المبادرين، أن يلو بأرائهم عند المناقشة في المشروع. ولما أرجو أن نسمع الآت - حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - يا حضرات النواب المحترمين إن كل ما قيل في هذه الجلسة يمكن أن يكون من الأمور التي تدخل الطائفة إلى نفسى، لأستطيع مناقشة الموضوع المطروح عليكم مناقشة جديده. ورجائى إلى حضراتكم - كما هودتوى - كما هو رجائى إلى دولة رئيس الحكومة، وأصحاب المال والمعدة الوزراء، أن يسيروا معى خطوة خطوة في كل ما أدلى به، لأن الموضوع في الواقع خطير، وفوق تنازع الأحزاب. إذا أردنا أن نقرن ما تم على يدى البرلمان من عهد إنشائه إلى اليوم يا هو معرض على حضراتكم الآن، وجدنا أن المشروع المعروض هو من أخطر ما عرض من المشروعات على البرلمان المصرى في جميع ادواره.

وإنما كان لكم السباب أحياناً عثرت، أو سقطت يمكن تداركها، فإن الحكم على هذا المشروع المطروح عليكم من الأمور التي لا يمكن تداركها في قابل أياما، لأنه ليس كمشروعات القوانين التي نظرتوها مراراً وتكراراً. فهذه يمكن أن تكون قابلة للتغيير والتبديل. ولكن هذا الشرائع عبارة عن سد هائل، لا يسطر على ورق، بل يبنى بالأشجار الصماء، على يد أئى كفو من منا - ولست أقول كما قالت اللجنة البرلمانية إنه خارج حدودنا التي رسمتها القوة القاهرة - ويمكن السيطرة عليه أن يتحكم في ماء النيل، يمتعه إذا شاء ويمتعه إذا أراد.

لهذا ولاعتبارات أخرى كثيرة، كانت أسبق إلى أريد أن تتحقق - ولا اختلاف إلا أمتيكم جميعاً - أن تكون المناقشات بعيدة عن المنازعات الحزبية، بعد هذا الخزان عا.

أريد اليوم يا حضرات النواب أن أعاطب مصر في أبنائها لا في أحزابها، فللسائلة قومية قبل كل شيء، ولقد دعاني طول البحث، وتبقى جميع الأدوار التي اجتازها هذا المشروع أن أبدأ بيته من الجهة السياسية. لأنى كنت أرى يوماً أن الاعتبارات الفنية تغضى بإفاداً للمشروع، ويوما أراها تغضى بأرجائه وتمطيله، ولمصرى متى كان العلم الهندسى - وهو من العلوم التطبيقية التي ترضخ في مجموعها لقواعد تكاد تكون ثابتة - أقول متى كان هذا العلم موضع الجدل والمناقشات الطويلة العريضة، إنما لم يكن للسياسة فيه أصعب بل يد وقدم؟

لهذا أرى أن أبدأ بحث المشروع من الجهة السياسية.

في الواقع يا حضرات النواب، لم تكن الحكومات المتعاقبة في مصر، كما لم تكن لاجتيازاً خطة خاصة بالسياسة المالية، وكانت الحكومتان تنظران لياه النيل، كما ينظر إليها العالم بأجمعه كحقاً كسجته مصر منذ آلاف السنين.

وأول خطة في السياسة المالية إنما وضعت على أثر تحرير قدمه السير جارستون في ٧ يونيو سنة ١٩٠١ إلى اللورد كرومر ذكر في محله عام "إنه

وإليك ما قاله الميسور فرسبييه في مسألة السياسة المائية "إن البولة التي تسيطر على أعلى النيل يمكنها أن تضر مصر ضرراً بالغاً إذا ما قامت بمشروعات تناولت مياه النيل وكانت هذه المشروعات مؤسسة على إخطاء فنية أو مبدئية على صواغ تحليل اعتبارات الأثرة والأثانية" وقد قال أيضاً في موضع آخر من كتابه "ولما كانت مصر هي النيل أو عبارة أدق هي بركة المياه ونظام جريانها فمن الواجب قبل أن يقام أى مشروع أن تشكل في القاهرة لجنة دولية لمراقبة النيل وضبطه" وهناك لجنة دولية تشرف على الملاحة في نهر النابوب ، وما يجب ملاحظته في عبارة ذلك السياسي المحك أن مجرد وضع نزان كهذا يقتل مصر عند الضرورة ، وليس في إشراف المهندسين المصريين على انحراف الضمان الكاليلدره الخطر، بل يجب لتحقيق هذا الضمان أن مصر وحدها دون سواها هي التي تقوم بضبط النيل ومراقبته أى لا يأتى أجني ويحكم في جس المساء أو صرفه .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء - هل ميسور فرسبييه تكلم عن المشروعات التي تقيمها مصر أو السودان ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - لقد تكلم الميسور فرسبييه عن المشروعات التي تقيمها مصر حيث قال "إن المهندسين الذين كانوا دراسة طبيعة النهر يقررون أن إقامة نزان عند بحيرة نيازرا بإرتفاع ثلاثة أمتار يقل تصرف النيل الطابيعي زمن الشح إلى درجة تلحق بمصر أكبر الأضرار" ثم قال "ولما كانت مصر هي النيل أو عبارة أدق هي بركة المياه ونظام جريانها فمن الواجب قبل أن يقام أى مشروع أن تشكل في القاهرة لجنة دولية لمراقبة النيل وضبطه" .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء - يفهم من هذا أنه يقصد المشروعات التي يقيمها السودان .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إن حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء الحق في الافتراض الذي أبداه ، ولقد وجه نظري إلى مسألة كنت سأذكرها في مكتبها ، ولهذا أبادر بذكرها الآن .

لقد سارت بريطانيا في تنفيذ خطتها السياسية فماء النيل شوطاً بعيداً دفعت مصر - من طريق مستشاريها الفتيين في وزارة الأشغال العمومية - إلى أن تطلبها إقامة التخرين في السودان ، وبذلك عكست الآية تدفع عن نفسها كل شبهة وإفتراض ، وعلمت على تزج مراقبة النيل وأمرضيله من يد الحكومة المصرية ، وما كان يخطر ببال أحد من قبل أن يأتى وقت تطلب فيه مصر أن تخم بنفسها هذه المشروعات ، وما لاحظته بنفسى سنة ١٩١٣ في عهد الميسور البريطاني اللورد كاتشر ، أن الحالة السياسية كانت تتطور تطوراً يقضى بأن تنواري إنجلترا وراء المستشارين الفتيين في وزارة الأشغال العمومية ، فيفسروا الحكومة المصرية إلى أن تقوم هي بعمل المشروعات ، وقد أرسلت خطاباً إلى الميسور فرسبييه ، ذكرت له فيه أن رأى الذي يسبقه في كتابه الخاص بالمسألة المصرية قد أصبح لا يتفق مع ما هو سادت الآن في مصر لأن الحكومة المصرية هي التي تطلب بنفسها إنشاء المشروعات ، ولا يوجد

ليارات ، كان ما يمكن حجزه من مصر هو ١٠٠ مليار ، وإذا علمنا أن متوسط تصرف النيل الأبيض عند المنبرين "القرن" أى التقاء النيل الأبيض بالأزرق" في سنوات ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ كان ٢٠ ملياراً ، أدركنا حول الخطر الذي يصيب مصر من إنشاء هذا النزان الذي يبنى بعيداً هنا كل هذا البعد ، ويقع تحت سيطرة نفوذ لا سلطان لها عليه ومن الواجب علينا حيال هذا الخطر العظيم أن ن فكر طويلاً في الطريقة التي نتدبر بها من أغضنا .

طالما سمعنا أن الحكومة البريطانية لن تقدم على مثل هذا العمل الوحشي ، وقد مصر كثير من قوى المصالح الأجنبية ، ومن حامل الأسهم للديون المصرية ، ولا شك أن كل هؤلاء يهولهم مثل هذا الأمر الخطير ، هذا قول صحيح لا مزية فيه ، ولكن يجب أن نلاحظ إلى جانب هذا . أن إقدام بريطانيا على مثل هذا العمل أو عدم إقدامها مسألة فيها نظر ، لا تدرأيت من عهد قريب أم لا أشد قسوة من هذا ترتكب بين الدول بعضها مع بعض وإنما الذي أريد أن أقوله : هل يستعمل مثل هذا المشروع وسيلة للضغط السياسي ؟ في الواقع أن هذا أمر لا شك فيه . ولا يفر من القلق أن هناك فرطاً كبيراً بين أن تمتع بريطانيا المياه من مصر لتقتل أمة بأسرها ، وبين أن تفتد ذلك وسيلة للضغط السياسي .

ففي تاريخ الأمم أمثلة على ما أعاد لها ، تلنا على أن أصحاب المصالح كثيراً ما يعرفون كيف يسكتون عند ما تطلب السياسندوها ، فقد أدرأت النمسا إخضاع الصرب ، فأقبلت حدودها ومنعت مرور المواشي منها - ولقرية المواشي في الصرب ما للزراعة في مصر من الأهمية - فلم يجرع أصحاب المصالح لهذا الاعتداء . ولم يجرع حملة الأسهم ما كنا ، وعرفت الأسواق الأوروبية كيف تسكت ، وهي التي تستورد من الصرب ما تحتاج إليه من المواشي .

يجب عند البحث في المسائل السياسية بين الأمم ألا ينظر إليها بمنظار صغير ، فإذا قام نزاع سياسي بين بريطانيا ومصر ، يراه به التهديد أو الضغط السياسي فأى ضمير يحمي حامل الأسهم من الأجانب ، وعلم يمتحنون إذا كانوا يعتقدون أن مصر ستخضع حينها بيد شهر أو شهرين على الأكثر ؟

وقد سمعكم باحضرات الزبائلمتفرجين أن تعلموا رأى وزيرأوروبي خطير من أكبر وزراء فرنسا في هذه المسألة ، وهو الميسور فرسبييه الذي قام بدور كبير في المسألة المصرية ، قدفوض كتاباً فيها من هذه المسألة تناول في الكلام عن موضوع مياه النيل ، وما يجب ملاحظته في هذا الصدد أن هذا الكتاب صدر بعد أن أبرم اتفاق حي بين فرنسا وإنجلترا عن المسألة المصرية ، كان الميسور فرسبييه من أكبر أنصاره...

ففكر إقامة المراقيل في وجه السياسة البريطانية كانت أبعد ما تكون عن غرض المؤلف ، فإنا تكلم عن مشروعات النيل قائماً يريد أن يرد الأمور إلى نصابها ، وأن يضعها في مكانها الصحيح ، وذلك لأن الاتفاق الذي كان يقضى بالإلتزام فرنسا المراقيل أمام السياسة البريطانية في مصر ، كان بريطانيا لاتضم المراقيل في سبيل السياسة الفرنسية في مصر كمن .

وضبطه ليس فيه الضمان الكافي . فلا شك أنه ليس هناك أي ضمان ، ونحن لم نتفق إلا أن على مراقبة وضبط النيل ، وقد أدرج ذلك المسير فريسيه إن قال " إنه يجب إقامة أية مشروع لتحديد هذه القطعة الهامة وهي من أهم القطع وأخطرها " .

أفلا يكون من الغباء إذن - كما قال مستر كروى الضوا الأمريكى في لجنة سنة ١٩٢٠ - أن تلتزم حكومة من الحكومات أعمال تخزين المياه خارج حدودها ؟

قلت لحضراتكم إن السياسة تحاول دائما تفسير العلم الهندسى لأغراضها ومآربها ، ولكنها مهما حاولت ذلك فانها لا تستطيع أن تغير النوايس الطبيعية الثابتة المصنوعة . لأن الأبنار قد تختلف بعض الاختلاف في طبيعتها ، فبالزمن الشح لثبر الرزق يقع في الشتاء ، ونهر السين في الصيف والنيل في شرباير . ولكنها في جميع الأقطار تتفق في أنها تعب من ملابها وتصب في مصابها ، مثلها كمثل الأرقام والأقاي ، إن أنت قبضت عليها من أذناها انتفت برؤوسها إلى الوراء ، وإن أنت قبضت عليها من رؤوسها انتفعت أجسامها إلى الأمام ، فان أردتم أن يكون النيل لمصر ، وفي مصر فاقبضوا عليه في مصر . اقبضوا عليه بالسود واخلزانات داخل بلادكم - وإن أردتم أن يكون النيل لغير مصر ، وفي خارج مصر ، فلهذا لنترككم أن يقبض عليه خارج مصر ، إنما شاء ، وكيفما أراد .

الأدوار التي اجتازها المشروع :

الفريق في أمر هذا المشروع أن كل ما يقال عنه من اعتبارات فنية ومحاجات لمصلحة كانت أسبابا لبده في تنفيذ ، وكانت هي بيننا أسبابا لتعطيل والعمل منه وصعدنا يرى البأس مثل هذا التناقض ، ويريد تفسيره بالرجوع إلى الأدوار التي اجتازها هذا المشروع يعتقد اعتقادا قويا بأن العلم الهندسى كان دائما مسخرا لأغراض واعتبارات أخرى وكان الأجداد أن يسمى جبل الأبالسة ، لاجل الأولياء !

نرجع هذا المشروع إلى حيز العمل في عهد اللورد كينشر الذي قال عنه في كتابه الأزرق لسنة ١٩١١ " قد لا يكون من حسن التدبير إنشاء هذا السد إننا أريد به مجرد زيادة الماء الصيفى في القطر المصرى لأن الحبل الحقيقي لهذه المسألة يقوم على ما يظهر بمعالجة النيل حينما نخرج من البعيرات الكثيرة لكي يمرى فيه مقدار كاف دائما " .

يقول إن الحبل الحقيقي هو معالجة النيل ، ويجزى إلى أن العلاج الحقيقي لا يكون بإنشاء السد ، بل بإصلاح مجرى النهر نفسه لأننا إذا تعذر في منطقة السدود شرقا وغربا ، ويجب إصلاح هذه المنطقة لكي يصل إلينا الماء بسرعة .

قامت الحرب الساسة فكثرت سيا في وقف العمل في المشروع ، حتى أواخر سنة ١٩١٧ عند ما قام جناب مستشار الرى في مصر السيد مردوخ مكوثالك مشروع نزع جبل الأولياء ، فوافق عليه مجلس الوزراء ، وأعد له المال اللازم . ولكنه عاد فوقفه لأسباب فنية أيضا !

والواقع أن الفضل في هذا يرجع إلى رجال وزير الأشغال العمومية وقتئذ ، وهو محمد شقيق باشا . قال سعادته ما نصه :

بمصر بولسان يراقب أعمال الحكومة ويشرف عليها إشرافا يضمن حسن التصرف في أمثال هذه المسائل ، ووجهت نظره إلى وجوب الإشارة إلى ذلك عند إعادة طبع كتابه ، فيعدل فيه بما يطابق مصلحة مصر والحل والمصلحة فرد على بخطاب ، ومن أكبر دواعي العشة أنه لم يكن يتخطى بيالى إذ ذاك أنى سأفت هذا الموقف ، وأحتاج لهذا الخطاب بعد أن مر عليه مشرون طاما وما هو ذا الكتاب بين يدي ، أتأمل على حضراتكم ما جاء فيه : " عندما أفكر في إعادة طبع الكتاب سأدخل عليه تعديلات ولكن الآن في سياسة وليس تحت يدي المستندات ولا خطاب المسألة المصرية ولا أستطيع أن أقول لك ما هي التعديلات التي سأدخلها وإنما إذا عدلت فلا أستطيع أن أقدر الآن مدى التعديلات التفصيلية التي قد أدخلها عليه إذا أردت أن أدخل عليه التعديل الواجب . أما الفكرة العامة فلا أعلن أنى سأدخل عليها تعديلا " .

في الواقع أن انجلترا لا يمكن أن تقدم على القيام بعمل مشروعات كهذه لأن ذلك يضر بسياساتها ، وهي دائما تلتزم الحكومة المصرية من طريق مستشاريها القنين إلى اجراء كل ما ترغب فيه من المشروعات ، ثم لتثبت طريقا آخر يمتنى مع هذا الطريق تماما ، بأن تزمت بالتدريج من يد الحكومة المصرية كل مراقبة على النيل وأمر ضبطه ، وبأسرر لحضراتكم ما فعلته الحكومة البريطانية في تنفيذ سياساتها الخاصة بماء النيل ، في سنة ١٩٠٤ أنشأت مصلحة رى بالسودان ، وجعلها أول الأمر تحت رقابة مصر لتقوم مصر بدفع نفقاتها ، وفي أوائل سنة ١٩٢٢ قرر أن يكون فوج الرى بالسودان وحدة منفصلة عن وزارة الأشغال العمومية ، وتحت إشراف مفتش محوى ، مركزه الرئيس الخروطوم ، كذلك أخرجت من مراقبة وزارة الأشغال العمومية جميع أعمال الرى ومشروعاته في كلا وتوكر ودقلا وبربر ، وأصبحت مراقبة النيل قاصرة على أن المهندس المصرى المقيم لمشروع رى الجزيرة بالسودان يدفع شهريا نفارجه إلى وكيل وزارة الأشغال العمومية عن التصرفات والأرصاء ، وبذلك فقدنا كل رقابة لنا على النيل وضبطه ومشروعات الرى بالسودان . وبعد أن أثمت السياسة الإنجليزية هذه الأعمال وضمت اتفاقية سنة ١٩٢٩ بين المنسوب السى ورئيس الوزارة وقتئذ ، وهي المعروفة باتفاقية ماء النيل ، وقد جاء بالند ٧ من الاتفاقية لنشار إليها ما نصه " لا يمتنع هذا الاتفاق على أى حال ما ما بمراقبة وضبط النهر فان ذلك يحتفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضات في مسألة السودان " بمعنى ذلك ترك مصر تبنى الخزان وتتفق عليه أموالا طائلة ، وبعد ذلك إننا لم نرضع لمسا يوضح بالنسبة لمراقبة النيل وضبطه بين الخزان في يدها فتستخدمه سلاحا لإلزاما بقبول الحل الذى ترضاه ، وهذه هي نفس الطريقة التي اتبناها الحكومة الإنجليزية في سفن السودان من مصر ، وقد جاء بهذه الاتفاقية ما نصه :

" إن هذه الاتفاقية لا تأثر لما على الحالة الراهنة بالسودان " ومعنى هذا أنه لا تأثر لما على فصل مصلحة الرى العمومية عن وزارة الأشغال العمومية للمصرية وذلك كل رقابة لما عليها ، وهذا يتفق مع رأى المسير فريسيه ، وقد كنت أعتقد في سنة ١٩١٣ - لأن رجال الحزب الوطنى كانوا دائما يبنون السياسة ومثوونها - أن مجرد وجود لجنة دولية تشرف على مراقبة النيل

(أنا صاحب التقرير المشهور الذى بمقتضاه أوقفت الأعمال فى جبل الأولياء وهو تقرير مكون من ٣٤ صفحة من مصانف الفولسكاب المحرر فى ٢١ أبريل سنة ١٩٢١).

ثم قال : (قدمت تقريرى لمجلس الوزراء وقتت بمحصل الضرر لمصر من هذا العمل) .

ثم قال : (ولم أقدم وحيدا لمجلس الوزراء اتهامه بالتصادم مع دار المنسوب السامى بل تناقشت مع السير مردوخ مكدونالد مستشار وزارة الأشغال وقتها). إلى أن قال : (وبعد مناقشات دقيقة أعقبت تقديم تقريرى مع دار المنسوب السامى ووزارتى الأشغال والمالية . وافق مجلس الوزراء على رأيى فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ وقرر وقف العمل فى جبل الأولياء) .

ثم قال : (بعد أن أعانى الله وأوقفت العمل فى سد جبل الأولياء الأول فكرت فى تلمية خزان أسوان . أقول فكرت ولا يؤخذ من ذلك أى واضح الفكرة . كلاً فهى أقدم من ولكن الذى فكرت فيه هو دراسة إمكان التلمية ولم يكن سبقى أحد فى ذلك) .

وما تولى على حضراتكم مقتبس من مقال نشره معادته بتوقيعه فى جريدة السياسة بتاريخ ٣ يناير سنة ١٩٢٧

والأمر الذى يدعو إلى الحيرة حقاً ، هو أنه لم يرض على هذا الوقت سنة أشهر ، حتى قرر مجلس الوزراء فى نوفمبر سنة ١٩٢١ أخذ رأى مسترديوى المستشار السابق بوزارة الأشغال العمومية . فلقدعه هو كذلك يتكلم قال بجانبه ما يأتى :

(لا نزاع فى أن المشروع سد جبل الأولياء وخزانه عيوباً جلية . فوقع هذا العمل مع احتمال استغنامه للاضرار بمصر . آثار تامة الشعور السياسى ثم أن ارتفاع نسبة ما يضيع من الماء فى الخزان قد عرض المشروع لمطاحن شديدة من الوجهة الهندسية) إلى أن قال : (نظراً إلى خطورة هذه الاعتراضات الموجهة إلى المشروع كان القرار الذى أصدر فى مايو سنة ١٩٢١ بإيقاف العمل مبرراً فيما أرى كل التجبر) .

ولا أظن أن استئناف العمل يكون من الأمور الحكمة أو المستحسنة اللهم إلا بعد أن يباد النظر فى الحالة بدقة وعناية) .

وبعد أن طعن المسترديوى هذا الطعن على خزان السير مكدونالد قدم اقتراحاً جديداً مصغراً لخزان جبل الأولياء ، أو بعبارة أخرى اقترح أن يكون الخزان على منسوب ٣٧٧ متراً فوق سطح البحر الأبيض بل منسوب ٣٨٠ وهو أصل المشروع .

ولما سقطت وزارة سنة ١٩٢٣، وجاءت وزارة الاستئناف فى صيف ذلك العام ، عيّنت المشروع لمجلس نازمتند فرائضا ، وقتنا أكلها تخلصنا من هذا المشروع عاد إلينا ؟ !

وإن أؤكد لحضراتكم أن المرحوم ثروت باشا أظهر عندكم مهارة سياسية جديرة بالاعجاب . فقد تمكن من إقناع اللورد لويد المنسوب السامى — والمستند الذى يؤيد كلاً تحت يدي — بتشكيل لجنة تلميتها من

الاستكبر . وبينه الفكرة الجديدة ، وهى إمكان تلمية خزان أسوان ، وقد كراهه إذا ثبت لجسنة إمكان التلمية والملاء فلا حاجة بصد ذلك لبناء خزان جبل الأولياء .

وبناء على هذا سمحت وزارة الأشغال العمومية المشروع من لجنة المالية بهذا المجلس — وكان رئيسها إذ ذاك دولة صدق باشا — قلنا كفى الله المؤمنين القتال .

وهناك مسألة هامة يصدر أن أشير إليها ، وهى أنه عند ما قدم المشروع إلى مجلس الوزراء فى أواخر سنة ١٩١٧ ، كانت الأرقام الخاصة بتصرف الليل الطبيعى والأرصدة وكل البيانات الفنية مودعة وزارة الأشغال العمومية بعيدة عن متناول الجمهور ، لذلك لم يتقدم أحد بالاعتراض على هذا المشروع غير أن الله حياً لمصر وقتند السير وليام ويلكوكس — وهو مهندس عالمي اشغل فى مشروعات التخزين بمصر وقتاً كبيراً — قدم مقترحاً على مشروع خزان جبل الأولياء ، ولم يكف بإظهار خطأ البيانات التى اعتمدت الوزارة عليها بل طعن فيها بالتورير .

ولأريد أن أعرض مسألة عاكسة أمام محكمة الإنجليزية والحكم عليه بالتزام الصمت عن الكلام فى هذا المشروع ستين . ولكنى أذكر أنه كان من نتيجة اعتراضه أن الحكومة المصرية وقتند لم ترمنوحة من أن تنشر البيانات التى تحت يدها فى كراسة أطلق عليها اسم "كتاب ضبط النيل" . وقررت الحكومة فى الوقت ذاته تشكيل لجنة دولية عهدت إليها فى بحث النقط الآتية :

(١) صحة البيانات الطبيعية التى ثبت عليها هذه المشروعات .

٢ — الطريقة العادلة التى بها تقسم المياه التى تريد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان فى كل دور من أدوار تنفيذ المشروعات

٣ — القسمة العادلة الواجب اتباعها فى توزيع تكاليف هذه المشروعات بين مصر والسودان .

(مبدأ تعقيد الحقوق المصرية)

ومن هذا التاريخ يمكن القول أن مصر التى عاشت العصور الطويلة لاتنازعها فى النيل منازع من حيث كية المياه أو منسوبها بدأت مقوتها تنفيذ وتحتد بسبب تلك المشروعات ، فقد أخذت تلك اللجنة الدولية بمبدأ تعقيد حقوق مصر ، ووات أغلبية تعقيد هذه الحقوق بنوع كية المياه التى انتسقت بها مصر فضلاً إلى هذا التاريخ . وقد ذكرت أغليتها رأياً على تعقيد هذه الحقوق فى صفحة ٥٩ من التقرير ، وإليك نصه :

(وعندنا أنه لا مشاحة ولا نزاع فى أن مصر قد اكتسبت بتقدم البهد حق الحصول على إيراد مائى كاف لرى مساحة تساوى أعظم مساحة رويت فى سنة واحدة منذ تم إنشاء سد أسوان بشكله الحالى وأن لمصر أرضاً حافياً فى أخذ هذا الماء فى الأوقات الحسنة التى تحتاج إليها ولها والظاهر أن السنة التى بلغت فيها المساحة المروية أقصى ما بلغت كانت سنة ١٩١٦ و ١٩١٧ إذ كانت المساحة المزروعة ٥٠٠.٠٠٠.٠٠٠ فدان تقريباً) وقد ذكرت فى صفحة ٦٠ ما يأتى :

وقد قالت وزارة الأشغال العمومية في المذكرة الحالية ، وفي مذكرة سنة ١٩٢٩ التي قمتها لمجلس الوزراء أن ملء الخزان بسد العلية يمكن ستويا دون أدنى صعوبة .

ومما يجب ملاحظته أن احتياجات مصر المائية الحالية واحتياجاتها للتوسع الزراعي الذي غرته الحكومة ، كانت محددة من سنة ١٩٢٥ تحديدا . وانحما جليا ، وكان المفروض أنه إذا أمكن الحصول على احتياجات مصر هذه من طريق تلية نزان أسوان فلا حاجة بنا لبناء نزان جبل الأولياء .

ولم يكن هذا كلام القنيتين بحسب ، بل كان رأى سعادة وزير الأشغال العمومية الحالي تصفه في سنة ١٩٢٧ ، فقد أتى سعادته خطابا بالجمعية الجغرافية في مؤتمر القطن الدولي . قال فيه :

”عل أنه قد ظهرت فكرة جديدة هي زيادة تلية نزان أسوان لإبلاغ المساء الذي يترن فيه إلى خمسة مليارات أى ضعف ما يترن فيه الآن مع الاستثناء من إقامة نزان جبل الأولياء ، غير أنه لم يتخذ قرار نهائى إلى الآن . وسيؤخذ رأى لجنة دولية في احتلال تلي نزان أسوان مرة ثانية واحتلال ملته وقد تأجل موافقة العمل الذى كان مرصدا البدء فيه في جبل الأولياء ، ربما تكون هذه اللجنة “ .

هذا ما قاله سعادته وهو معقول ، لأنه متى ثبت أن الملء يمكن وإن تلية نزان أسوان تعطيان الماء اللازم فلا حاجة بنا إلى هذه ”الدهاية الكبرى“ التي ترتب للسودان حقوقا لم تكن له .

قال سعادته بعد ذلك في خطابه المذكور مانصه :

”وقد أحدثت وزارة الأشغال العمومية في درس الوادى (بين حلقا وأسوان) حيث تخزن المياه ، بقصد معرفة إمكان تلية الخزان حتى يتسنى تفضيل أحد أمرين إما أن تلية السد وإما إقامة نزان جبل الأولياء على النيل الأبيض “ (يراجع ترجمة التقرير الرسمى لمؤتمر القطن الدولي الذى عقده بمصر سنة ١٩٢٧ للاتحاد الدولى لأصحاب منازل القطن ومعامل صنعه طبعة أميرية سنة ١٩٢٩ صفحة نمرة ١٨٠) .

فاذا كان رئيس الحكومة في الدورة البرلمانية سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ قد قدّم لمجلس النواب إذ ذاك ، وقال إن مسألة تلية نزان أسوان ستبحثها لجنة مية للفاضلة بينا وبين إنشاء نزان جبل الأولياء ، ثم قال جميع القنيتين إنه متى كانت لتلية ممكنة فلا داعى لإنشاء هذا الخزان ، وقال بهذا الرأى سعادة وزير الأشغال العمومية الحالي معه كما بينت لحضراتكم ، إذا كان الأمر كذلك ، فكيف إذن نبتت فكرة إنشاء نزان جبل الأولياء الآن ؟ هذا ما قامت منه ضمن ما وجهته من الأشئلة لحضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ، وكان جوابه أن وزير الأشغال العمومية لم يقل رأى قاطع ، بل قال إنه سيؤخذ رأى اللجنة ، وقد جاءت هذه اللجنة وقد قررت إمكان تلية نزان أسوان كما أن وزارة الأشغال العمومية معها اعترفت بإمكان ملء الخزان كل سنة دون أدنى صعوبة .

إذن ما الذى طرأ بعد أن تبين كل هذا ؟

(ولما كان من شأن هذا السد الاضرار إلى حد ما بنظام رى المياض وخلاله من طرق الرى التيلية شمال الخرطوم في مديريات الخرطوم وبربر ودقطة وحلفا ، وجب أن تعرض هذه الجهات بأن يخصص لها من ماء النيل في كل عام بعد بناء سد جبل الأولياء ما يتكفى لرى ٨٠.٠٠٠ فدان مزروعة حاصلات صيفية ويكون روىها بالألات الرافعة) .

حضرة النائب المحترم وهيب بك دوس (المقرر) - في أى صفحة ؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - مأوزع على حضرات النواب هذه البيانات مطبوعة حتى يمكن الرجوع إليها . وأرى أن هذه أحسن طريقة .

يستخلص من كل هذا أن إنشاء نزان جبل الأولياء ترتب عليه تيجتان : الأولى خاصة بالتعويضات السائية ، وقيمتها ٧٥٠ ألف جنيه .

والثانية خاصة بالتعويضات المائية ، أى قسمة ما يزيد من الماء بين مصر والسودان .

وبسبب هذا المشروع - ولأول مرة - قيدت حقوق مصر في المياه وترتب للسودان حقوق لم تكن موجودة . إذ أن قرار مجلس الوزراء أشار إلى كيفية تقسيم المياه بين مصر والسودان ، كما رأت اللجنة بمناسبة هذا المشروع أن تقسم المياه الثلاثة بينهما .

ذكرت لحضراتكم أن المشروع وقف في سنة ١٩٢٦ مرة أخرى ، وقلت إن رئيس الحكومة وقتئذ تقدم لمجلس النواب أى في دورة ١٩٢٦-١٩٢٧ وذكر أن الحكومة قربت توقف العمل في الخزان ، وأنها ستؤلف لجنة للفاضلة بين مشروعي نزان جبل الأولياء ، وتلية نزان أسوان للاخذ بأصلحهما ، وقد صفتنا إذ ذاك - كالعادة - واتبينا .

ماذا جرى بعد هذا ؟ شككت اللجنة الدولية سنة ١٩٢٨ ولأصحاب غير ظاهرة من الأوراق الرسمية - ولا تزال إلى الآن من أسرار هذا المشروع - أخرج من اختصاص اللجنة الدولية مسألة الفاضلة بين المشروعين ، وأصبح عليها فاعصرال البحث في إمكان تلية نزان أسوان من الوجهة التياتية ، ومن التريب حقا أن يقرر رئيس الحكومة - إذ ذاك - في مجلس النواب أن مهمة اللجنة هي الفاضلة بين المشروعين . ثم أتى اللجنة بعد ذلك فيكون عليها فعصرا على البحث في إمكان تلية نزان أسوان .

فقد رأت اللجنة الدولية تقررها بإمكان التلية ، واعترفت وزارة الأشغال العمومية أكثر من مرة بإمكان ملء الخزان من الوجهة الهيدروليكية من بدئ الملء ، والنيل ملء إلى على مندوب ٩٠ بدلا من ٨٨ ، وكان الاعتقاد أولا أنه لا يستطيع البدء في سحر المياه - أى تخزينها - إلا على مندوب ٨٨ فوق سطح البحر خوفا من أن يسد الطغي واربط بجرى المساء ، ولكن لما جدت الخطة وأخذ رأى مدير التبعيدات وغيره من مسألة المنوف من سد المنجى إذا عجزت المياه على مندوب أعلى ، فكان الجواب بأن العلم والتجارب دلت على أنه لا عمل لهذا المنوف ، وأنه لا مانع من المنجى على مندوب ٩٠ مترا ، يمكن بهذه الطريقة ملء نزان أسوان بالقيط .

إنشاء الخزان كما أنها ستسمح بتحسين الإيراد المصيفي اللازم للساحة الحالية وما يزرع أرزا ويحصول أراضي الحياض الساخنة في مناطق قضاطر نجح حمدى وفي إصلاح المساحة غير المزروعة في الأقاليم البحرية ^{١٤}.

حقا يا حضرات الزلاء، إننى لم أصدق أنى سرى بأشأ أسقط من حساب الزراعة الحالية، ولا حتى رجل دقيق أبحث وراء الحقيقة أردت أن أنا كد عما عزى إلى معالى سرى بأشأ، فوصل إلى البحث إلى الحصول على التقرير نفسه وهو موقع عليه من وكيل وزارة الأشغال العمومية. وإذا شتمت حضراتكم أن تعلموا كيف وصل إلى هذا التقرير، ومن الذى أوصله إلى؟ فأتى مستعد أن أذكره. ولكن هذا التقرير يرد ما ذكرته لحضراتكم من أن معالى سرى بأشأ لم يسقط من حساب الزراعة الحالية. ولست أدري كيف يمكن التوفيق بين الآراء الفنية التي أجمعت تقريبا في سنة ١٩٣٧ على أن تلية خزان أسوان تكفى لتوفير المياه التي تلزم للزراعة الحالية وللتنوع الزراعى أيضا، وبين القول بإنشاء خزان جبل الأولياء.

صعدونى يا حضرات التواب إذا قلت لكم. إن العلم المختص مسخر للأغراض السياسية. ولست فيقول هذا ألقى الكلام على مواعته.

وهنا يبدو أن أشير إلى مسألة أخرى، لها دخل أساسى في مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء، فإن الذى وضع أصل هذه المشروعات هو المستر مردوخ ماكدونالد، وقد وضعها لما يلزم للبلاد من المياه في الحال وفى المستقبل، وللمستقبل البعيد جدا، أى عندما تصل إلى نهاية نموا الزراعى برى سبعة أو ثمانية ملايين من الألفدة. وهو الذى قال بإنشاء خزان جبل الأولياء، وإنشاء خزان على بحيرة البرت، وقناة منطقة السود لضبان وصول المياه. وهذا هو برنامج المشروعات التي لا حد لها، ولكن بعد أن ثبت أن خزان أسوان بعد تليته الأخيرة وإسكان مائه يقوم مقام خزان جبل الأولياء. كما قرر ذلك رجال الفن جميعا. فما الذى يلبسنا والحالة هذه إلى إنشاء هذا الخزان؟

الواقع يا حضرات الزلاء أن الذى يلزمنا في نهاية نموا الزراعى إنما هو البحث في كيفية التخزين عندنا. وفي مشروع تهيئة منطقة السود.

وأظن أنه يحسن بنا أن نقف عند هذا الحد لأنى أشعر بالتعب، وسأتم كلامى في جلسة الند.

الرئيس — هل توافقون على رفع الجلسة الآن على أن تقف غدا الساعة الخامسة (بصفة استثنائية) نظرا لأهمية مشروع خزان جبل الأولياء؟

(موافقة عامة) .

قال حضرة مندوب الوزارة إن مدار بحث معالى الوزير كان خاصا بمقدار حاجة البلاد المائية اللازمة للتوسع الزراعى، أما مسألة إمداد الزراعة الحالية بما تحتاج إليه من الماء فلم يكن في حسابه، بل كانت أفكارنا متجهة إلى التوسع الزراعى في مساحة ٧٥٠.٠٠٠ فدان، منها ٣٥٠.٠٠٠ فدان من أطيان الوجه القبلى يراد تحويلها إلى رى صيفى و٤٠٠.٠٠٠ فدان في الوجه البحرى يراد جعلها صالحة للزراعة.

هذا كان جواب حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية، أليس كذلك؟

حضرة عبد القوى أحمد بك — يمكن. حضرة النائب المحترم الرجوع لأموالى في محاضر اللجنة.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هذه مسألة مهمة.

حضرة صاحب المذلة ورئيس مجلس الوزراء — بما أن إجابة حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية مدونة بمحاضر اللجنة، فيمكن لحضرة النائب المحترم تلاوتها إذا شاء.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — جاء في تقرير اللجنة البرلمانية أن معالى استاميل سرى بأشأ أسقط في تقريره — الذى قدمه إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٣٥ — مسألة إمداد الزراعة الحالية بالماء، وأن مسألة التوسع الزراعى هي التي كانت مدار بحثه وبمجهت جميعا، وهذا ما حدا بهم إلى القول بأنه يمكن الاستغناء عن إنشاء خزان جبل الأولياء متى أمكن تلية خزان أسوان ومطوره، أليس هذا هو ما جاء بتقرير اللجنة؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إذا رددت على هذه الشبهة بالمثل فكأنى سلبت بما قدمتها، وأنا لم أسمع بذلك، ويمكن لحضرة النائب المحترم أن يتم أقواله.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لما رأيت هذا حدثت

ويبقى لي أن أحدث، إذ لا ينظر ببال أن وزارة الأشغال العمومية تسقط من حسابها مسألة إمداد الزراعة الحالية بما يكفينا من الماء، ويكون مدار بحثها خاصا بالتوسع الزراعى، وذلك عند الكلام عن المفاضلة بين تلية خزان أسوان أو إنشاء خزان جبل الأولياء. نعم حدثت، ولكن حدثتني هذه قد زالت عند ما تبين لي أن معالى استاميل سرى بأشأ لم جعل في حساب الزراعة الحالية، فقد جاء في مذكرة التي قدمها إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٣٥ ما يأتى :

... إن هذه الزيادة في الإيراد المصيفي ستكون وافية لمطالب القنطر المصرى أثناء خمسة عشر عاما التالية بما في ذلك الثلاثة أعوام التي يستغرقها

وهو يرجع إلى أن السياسة المائية والزراعة البلاد كانت تؤدي إلى استهلاك كل الإيراد الزائد في تحويل بعض الحياض واستصلاح بعض البور بشال الدفا ، واستمر ذلك الإيجار حتى جاء مساعدة ميثاق محمد باشا في مارس سنة ١٩٢٨ ، فأخذ بنظره ديوى من ناحية إمداد الزراعة الحالية بكامل حقها في المياه ، ولو أدى ذلك إلى استخدام كل أو جل ما يزيد بسبب جبل الأولياء كما يقول ديوى . وسبق أن أثبت أن تدمير القاعدة والأخذ برأى ديوى أصلح للبلاد من سياسة التوسع دوت إصلاح الزراعة الحالية . وأن أفضل برنامج هو ما يجمع بين الفرضين . لذلك لست ألع الحكمة من وراء هذا الاستشهاد بعد كل الأدلة به^{١٠}.

وقد التقت حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية العفر ، إذ يقول إنه لا يبيع الحكمة من وراء هذا الاستشهاد، التمس له العفر ، لأنه على ما يظهر لم يكن يعلم أن المذكرة التي رفعها مالئاسماعيل سري باشا إلى مجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ تحت يدى ، والتي يقول فيها بصريح العبارة : إن وزارة الأشغال العمومية لم تقسط من حسابها الاحتياجات المائية للزراعة الحالية .

جاءت اللجنة البرلمانية بعد ذلك وأيدت رأى حضرة المشبوب ، إذ جاء في الصفحة الباشرة من تقريرها ما يأتي :

"استند المعارضون لهذا المشروع على قول حضرة صاحب المالئاسماعيل سري باشا في مذكرته التي رفعها إلى مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٥ يطلب فيها احتياذ إنشاء مزان جبل الأولياء ، حيث أورد فيها أن هذا الخزان يكفى مصر خمسة عشر عاما بضاف إليها ثلاثة أعوام هي مدة إنشائه فتكون حلول ذلك ثمانية عشر عاما ، وبنيوا فيهم ما إلى أنه مادام قد تمت عملية تزيان أسوان وأنه بعد ذلك يعطى مقدارا مساويا لما يتخطى وروده من تزيان جبل الأولياء ، فلا معنى إذن بعد إجراء هذه العملية لأن تكيد الخزانة العامة في مثل هذه السنين السبعة تكاليف تنفيذ المشروع .

"وهم في هذا كافتئين ترك الصلاة ، أعين بجلة متضبة تمسكوا بها دون ما سبق وما تلاها من الأسباب التي بنى مالئاسماعيل سري باشا رأيه عليها لأنه بالرجوع إلى تلك المذكرة وما لحقها من إجراء لتحقيق تفصيلاتها يظهر أن مالئاسماعيل سري باشا أسقط من حساب فكرة أي تحسين لحالة الري القائمة الآن ، فالاجميس الكلية الجديدة من الماء على التوسع الزراعي دون سواه..."

ثم جاء في التقرير ما يأتي :

"إن ما تقول به المعارضة إن هو إلا مغالطة صريحة لأن وزارة الأشغال العمومية منذ سنة ١٩٢٨ كان قد اجتمع أمامها رأيان ، يقول أحدهما إن تحسين الحالة الحاضرة أولى من التوسع الزراعي ، ويقول الثاني إن البلاد أحوج إلى التوسع الزراعي منها إلى تحسين الحالة الحاضرة ، فترأت الوزارة الجمع بين الرأيين أن تسمى تحقيق الفرضين معا : عملية تزيان أسوان، وإنشاء تزيان جبل الأولياء .

إن الذي يفصل بيننا وبين الرأى الذي تقول به وزارة الأشغال العمومية - وهو الرأى الذي أخذت به اللجنة البرلمانية - هو تلك المذكرة الرسمية التي

(ب) بجلسة ١٧ مايو سنة ١٩٣٣

الرئيس - الكلمة لحضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - وصلنا في جلسة الأسس إلى الكلام من الموقف سنة ١٩٣٣ ، ويتضح من هذا الموقف أن جميع الفنين، وسادة وزير الأشغال العمومية الحالي نفسه، قد اتفقد إجماعهم وقتئذ على أنه إذا أمكن عملية تزيان أسوان وملاؤه، فلا حاجة إلى إنشاء تزيان جبل الأولياء ، وذ كرت أن وزارة الأشغال العمومية خبرت رأيها في سنة ١٩٢٩ وقالت بضرورة إنشاء تزيان جبل الأولياء إلى جانب عملية تزيان أسوان ، وعند ما أردنا أن نعرف المبرر لمل هذا التناقض في الرأى، قيل لنا إن وزارة الأشغال العمومية كان أمامها رأيان ، يقول أولها بضرورة تخصيص المياه للتوسع الزراعي ، ويقول ثانيهما بتخصيصها لتحسين حالة الزراعة الحالية، وأن على مالئاسماعيل سري باشا أسقط من حساب في سنة ١٩٢٥ فكرة إمداد الزراعة الحالية بما تحتاج إليه من المياه، وأن هذا ما دعا وزارة الأشغال العمومية إلى أن تطلب سنة ١٩٢٩ غير ما طلبه سنة ١٩٣٣

وقد سألت حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية بجلسة الأسس : هل ماقتفه هو الذى قرره أمام اللجنة البرلمانية ؟ وقد سمع ما أجاب به وهو (يمكن لحضرة النائب المحترم الرجوع لأقوالى في محاضر اللجنة) وقد رجعت بالفضل - بعد انتهاء الجلسة - إلى أقواله، وهو واردة في الصفحة ٧٤ من مجموعة محاضر اللجنة ، وإلى أطلوها على حضراتكم :

"نقطة أخرى لاتصلح بالتماق النيل ، وأشار إليها بسباب حضرة النائب المحترم حافظ بك رمضان .

"استشهد حضرته بفقرة وردت في مجلد المؤتمر الجغرافى الذى عقد بمصر سنة ١٩٣٧ على لسان وزير الأشغال العمومية الحالي عند الكلام على حاجة مصر إلى التخزين ، ويحيل إلى أنه أشار إلى ما فى موقف الوزير من تناقض بين سنة ١٩٣٧ وسنة ١٩٣٣ ، والفقرة المستشهد بها هي قول إبراهيم فهمى باشا .

"على أنه قد ظهرت فكرة جديدة هي زيادة عملية تزيان أسوان لإبلاغ الماء للخزون إلى خمسة مليارات من الأمتار المكعبة ، أى ضعف ما يخرن فيه الآن مع الاستفادة من إقامة تزيان جبل الأولياء ، على أنه لم يتخذ قرار نهائى إلى الآن وسيؤخذ رأى لجنة دولية في احتياذ عملية تزيان أسوان مرة ثانية واحتياذ ملته وقد تأجل موافق العمل الذى كان مزعما إليه فيه في جبل الأولياء ولما تكون هذه اللجنة .

"مروون حضراتكم أن الوزير الحالي كان صريحا في جواره المائلة على أنه لم يتخذ قرارا نهائيا فيما عرض له من شؤون . وفضلا عن ذلك فقد ورد بجلاء في محاضر أن سياسة الحكومة في سنى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ كانت ترمى إلى المحافظة ، أما في سنة ١٩٣٨ فقد تركزت . أثبت السبب في ذلك ،

قدمها محلى اسماعيل سرى باشا إلى مجلس الوزراء . أنا لا أقول لحضراتكم إننى مستعد لتقديم صورة هذه المذكرة بل أقول إن المذكرة التى تحت يدي موقع عليها من وكيل وزارة الأشغال العمومية نفسه .

جاء في هذه المذكرة بعد الكلام عن تزان جبل الأولياء وغيره . أن الزيادة في الإيراد الصينى من جبل الأولياء ستكون وافية بمطالب القطر المصرى أثناء الخمسة عشر عاما التالية ، كما أنها ستسمح بتخزين الإيراد الصينى اللازم لتساحة الحياطة وما يزرع أرزا ، وكذلك تحويل أراضي الحياض وإصلاح المساحة غير المزروعة الآن في الأقاليم البحرية .

فسياسة وزارة الأشغال العمومية واضحة من سنة ١٩٢٥ ، لأنه ظاهر من المذكرة التى أشرت إليها أن الفرض من إنشاء تزان جبل الأولياء إصلاح الأراضي ، وإمداد الزراعة الحالية بما تحتاج إليه من المياه ، وفوق ذلك تحويل الرى الموحى إلى رى صينى في أراضي الوجه القبلى .

وأؤكد لحضراتكم أننى قبل الحصول على هذه المذكرة لم أفتح مطلقا بما قاله حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ، لأنه من غير المقبول أن تترك الوزارة — عند القيام بمشروعات التخزين — في البدء في التوسع الزراعى قبل تحسين الزراعة الحالية ، وأقول فوق ذلك — وأما على استعداد أن أقدم لحضراتكم الدليل إذا شئتم — إننى تحققت أن وزارة الأشغال العمومية في سنة ١٩٢٦ كانت تقدم حسابها عند دروس مشروع تزان جبل الأولياء — إلى المياه التى تزد من مستخدم تحسين الزراعة الحالية والتوسع الزراعى . وأظن أن العبارة التى جاءت في الصفحة العاشرة من التقرير بشأن "ترك الصلاة" هى من وضع حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك — نعم ، وسيكون ذلك إلى الصواب على لسانى .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أريد أن أنتقل إلى النقطة الهامة التى قالوا عنها مرارا وتكرارا إنها فنية ، وإن فهمها يصعب على غير رجال الفن ، وهى نقطة احتياجات البلاد المائية . وأقول ما أتكلم عنه هو دعم وزارة الأشغال العمومية ، لا تقفوا أن "حافظ رمضان" هو الذى يضيق الوزارة في حسابها ، وإنما الوزارة هى التى تضيق نفسها بنفسها ، وأساقم الدليل على ذلك .

نصلون أن مياه النيل في وقت الفيضان تأتى بكثرة ، وأنها في وقت الفيض لا تكون كافية ، فنضطر إلى تخزين الزائد لفستين به وقت الحاجة . وهذه هى الفكرة الأساسية في التخزين ، وهنا يجب أن نحدد بالضبط مبدأ زمن الفيض ونهايته .

وزارة الأشغال العمومية رأيت — كما هو وارد في الصفحة الثامنة عشرة من مذكرتها التى رفعتها إلى مجلس الوزراء — اتخاذ مقياس لعدد زمن قصور النيل عن الوقاء بمطالب البلاد ، بجلته المدة الواقعة بين البدء الفعل لسحب المياه الغزوة بجزان أسوان ، وتاريخ انتهاء تفرغه ، وأقامت على أساس المدة بين هذين التاريخين الحساب ، وبينته في جدول .

حتى سنة ١٩١٣ بدئ بالسحب من الخزان في ١٠ أبريل ، وفى السنة التى تلتها بدئ به في ٢٢ يناير ، وراث الوزارة أن تخرج متوسطا لمبدأ السحب في المدة من ١٩١٣ إلى ١٩٣٠ فكان ١٠ مارس ، وتكون النتيجة أن ١٠ مارس هو بدء الفيض الذى يستمر الصرف من تزان أسوان ، وبين هذا الجدول أيضا الوقت الذى ينتهى عنه تفرغ الخزان ، وقد حددته بنهاية يولي .

وبين من الجدول أن متوسط هذه المدة هو ١٣٢ يوما ، وإذا عرفنا المقدار الذى يلزمنا للزراعة ، ومقدار كمية تصرف النيل وكية الخزون . أمكننا أن نتبين : هل نحن في حاجة إلى الماء في الوقت الحاضر ؟

قالت الوزارة إن المنصرف خلف أسوان ، وجميع آخر المنصرف العلوى لمياه التهرع مياه التخزين — كان بمتوسط ١٠٢٩٠ مليوناً من الأمتار المكعبة ، من ذلك مقدار المياه الخزون ومتوسطه ٢٤٩٠ مليوناً ، وبالباقى من النهر العلوى ومتوسطه ٧٨٠٠ مليون ، وأن حاجة مصر في مدة ١٣٢ يوما كما يجب أن تكون من ١٠ مارس إلى ٢٠ يونيو — وهى المدة المقابلة لمتوسط استهلاك الخزان في الثانية عشر عاما الماضية منذ التصلة — هى ١١٨٠٠ مليون فيكون مقدار العجز في الإيراد الحالى هو الفرق بين ١١٨٠٠ مليون ، وبين ١٠٢٩٠ مليون أى ١٥١٠ ملايين ، أى أننا في حاجة الآن لامتداد زراعتنا الحالية بمقدار مليار ونصف مليار من الأمتار المكعبة ، وهذه نظرية ووزارة الأشغال العمومية ، وهى نظرية بنيت أولا على خطأ في بضع ، وثانيا على خطأ يرتب عليه ضياع في حقوق مصر ، لأن البقعة المشكلة سنة ١٩٢٥ قد حدثت — بحسبة معين مقدار الماء الذى يمكن السوان أن يسبجه — بده زمن الفيض من ٢١ يناير إلى أغسطس .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن ما يقوله حضرة النائب المحترم وارد في مذكرة وزارة الأشغال العمومية ، وأرى أن الأوفى الثلاثة منها .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هذه نقطة دقيقة ، وأرجو حضرات النواب المحترمين أن يوجهوا إليها عنايتهم :

لما اتصلت برجال الهندسة ، وسألتهم أن يحددوا زمن قصور النيل عن الوقاء بالمطالب ، وهل يصح أن يقرر الفيض عندما من الوقت الذى يبدأ فيه السحب من الخزان إلى الوقت الذى يفرغ فيه الخزان من المياه ؟ لم يقل أحد منهم بالأخذ بنظرية وزارة الأشغال العمومية .

إن ميدان السحب يتوقف على الارصاد البيئية في الروصيص والملاكال ، فان جلست الأشياء منهية بأن المياه غير كافية تقربا في الصرف ، وإذا جاءت الأشياء مباشرة بزيادة كمية المياه صرفنا كفايتنا منها .

فقد ما وضعت هذه النظرية — نظرية بده السحب والتفرغ — أخذت الوزارة تاريخ البدء الفعل بسحب المياه الغزوة بأسوان ، وتاريخ انتهاء تفرغ الخزان ، وجعلت المدة الواقعة بين هذين التاريخين أساسا أقامت عليه حسابا لاحتياجاتنا المائية .

وظهور أن حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية قد أحس ما يوجه من الاعتراض على هذه الطريقة ، فعدل عنها ، وذلك لأن لجنة سنة ١٩٢٥ حدثت بده زمن الفيض من ٢١ يناير ، بلجأت وزارة الأشغال العمومية

وقالت — جبريا لإنشاء خزان جبل الأولياء — إن زمن الفيض يسعد من ١٠ مارس . وإن هذا فاني أنشأه : لمناذا إذن ينع السودان من أخذ المياه أثناء شهر فبراير وماوس !

على مندوب وزارة الأشغال العمومية أمام اللجنة البرلمانية من رايه الأولياء وصار مصادرا . وسأذكر حضراتكم نص ألفاظه في جلسة اللجنة بتاريخ ١٦ مارس سنة ١٩٢٢ صفحة ٣٠ من مجموعة محاضر اللجنة حيث قال :

« إن اعتبار تواريج هذه السحب من خزان أسوان والاتهام من طرفه لا يصلحان أساسا صحيحا لقياس مدة الحاجة نفسها ، لأن مصلحة الري كثيرا ما يحس بالحاجة ، ولكنها ترى في فترة معينة في شهر فبراير وماوس أن تتحمل في البدء بالسحب من الخزائن لحين شهور الصيف وإزدياد الحاجة ، فلذا رأيت

ملا في سنة ما أن السحب من الخزائن بدئ به في ٢٥ مارس فليس معنى ذلك أننا كنا في سنة من المياه قبل ذلك . وهي نظرية سلت بها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ فلم ترض أن تأخذ بداية السحب من الخزائن الحالية مقياسا لحاجة البلاد وهذا أمر يدل على كل مزارع بل تسلم به الفترات الزراعية نفسها . »

إلى أن قال : « والمدة التي أرى أن تتخذوها أساسا هي التي قررتها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ وأصبحت جزءا من اتفاقية النيل المبرمة سنة ١٩٢٩ وهي الوقت الذي يمر فيه على السودان سحب أي قطرة من مياه النهر على اعتبار أن إزاده يجب أن يكون وقفا على مصلحة مصر . وإن هذه المدة تبدأ من أول يناير إلى ١٥ يولي من كل عام عند ستر ، توازي عند أسوان من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس من كل عام . »

فالنظرية التي جاءت في مذكرة وزارة الأشغال العمومية قد خدمت أمام اللجنة البرلمانية . فلذا إذن أتى بها ! لأن الفن الهندسي يريد أن ينشئ خزان جبل الأولياء ، ويظهر لنا أننا في حاجة إليه . ولو أننا انتظرنا صلبة خزان أسوان — لنعلم : هل المياه التي زادها التخزين تسد مقابليا أو لا — لشمر كل مزارع أننا لسنا في حاجة إلى حزن حسن الأولياء ، ولكنهم أرادوا ألا ننظر ، وقالوا لنا في حاجة إليه قبل حدوث هذه الصلبة ويجيء تلك الزيادة .

غريب جدا أن يقول حضرة مندوب الوزارة إن هذه السحب والتفريغ لا يصلحان أساسا صحيحا لقياس مدة الحاجة ، وفي هذا عدم لذكره الوزارة التي قدمت بها المشروع إلى مجلس الوزراء ، وهي مذكرة أمضاها ، حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمي باشا وزير الأشغال العمومية ، وحصرى بمذكرتي عثمان وكيل الوزارة ، وعبد القوي أحد بك ، ويكون لخدم أحد من أمضوها ، وهو حضرة مندوب الوزارة .

إذن يجب الرجوع إلى الرأي الصحيح ، الرأي الذي لا يضع علينا حفا بتأخير مياه السحب من ٢١ يناير إلى ١٠ مارس من كل عام .

والآن أنكم من رأي مندوب الوزارة في حساب الاحتياجات المائية وعن خطأ هذا الرأي ، فإن حضرة بعد أن صمم الخطأ التابت في المذكرة ، وبين أن تواريج هذه السحب من خزان أسوان والاتهام من طرفه لا تصلح أساسا لحساب الاحتياجات المائية ، وبعد أن قرر أن المدة التي يجب أن

تتخذ أساسا هي التي قررتها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ ، وهي المدة من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس ، بعد كل هذا عاد يقول : إن زمن قصور النيل من الزفاف يبدأ من أول مارس لغاية ٣١ يولي في حساب الجديد ، وأدخلنا بهذا التعديل في جدول في آخر . فقد برز السدول من المدة التي قررتها لجنة سنة ١٩٢٥ ، واسقاط شهر فبراير من الحساب بسبب :
الأول — أنه لا يريد التدخل في البحث في كمية المياه التي تصرف في البحر الأبيض مما هو حق مكتسب لمصر في الفتحة بين ٢١ يناير لغاية آخر فبراير .
والثاني — أنه أخرج من حساب شهر فبراير حتى لا يتم بالمغالاة في تقدير كيات المياه الواجب تخزينها .
وإلى أجل حضراتكم في ذلك على محضر جلسة ١٦ مارس من محاضر اللجنة .

عجيب جدا ! يقطع فبراير كلا يتم بالمغالاة ! ولمناذا لا نقالي في صلبنا مصلحتنا ! دع لنا شهر فبراير ، ولكن مطالبا كثيرة ، ولو اتهمت بالمغالاة يا حضرة المندوب ! ليس هذا كلاما مقولا ؟

على أن كلا السببين لا يصلح أن يكون مبررا لانتزاع شهر فبراير من الحساب .

أولا — لأن حضرة اعتمد في بيانه على أرقام المستديسي ، التي وضع هذه الأرقام على اعتبار أنها حقوق مصر المكتسبة ، لا مطالبا .

وثانيا — لأننا لسنا في مقام تحليل المطالب ، وإنما نحن في مقام تهدير هذه المطالب على حقيقتها قدر المستطاع . فلهذا الاعتبارات وغيرها لا ترى عملا لانتزاع شهر فبراير من حسابنا ، وبناء على ذلك تكون المطالب الحالية لمصر في المدة من ٢١ يناير لغاية ٣١ يولي كما يأتي :

ليون ٣٠٠ ١٤ م ك المفقدة بمعرفة حضرة المندوب عن المدة من أول مارس لغاية ٣١ يولي .

٥٠٠ م ك عن المدة من ٢١ يناير إلى آخر الشهر .

٧٠٠ ١ م ك عن شهر فبراير .

٥٠٠ ١٦ م ك جملة المطالب الحالية في المدة من ٢١ يناير لغاية ٣١ يولي

وبنا التوسع الزراعي الذي قررته الحكومة ، وقالت عليه المشروعات الجارى تنفيذها في عشر السنوات القادمة يبلغ مساحته ٧٥٠٠٠ فدان فتكون المطالب لهذا التوسع ، بفرض أن السودان يلزمه ٣٥٠٠ متر مكعب في الصيف كذكره وزارة الأشغال العمومية صفحة ١٩ هي :

٣٥٠٠ × ٣٥٠٠ = ١٢٢٥٠ مليون من الأمتار المكعبة ، وتكون مطالب مصر بعد التوسع الزراعي المقرر كبرنامج الوزارة عبارة عن :

١٢٥٠٠ مليون متر مكعب للحالة الحاضرة .

٣٦٢٥ » » » للزمام المستجد .

١٩٢٥

وما يوزن في أسوان قبل التلية الأخيرة، وسيدتها زُرعت سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠
ما يأتي :

فدان

٢٠٨٣٤٢٠ قطنا .

٣٣١١١٠ أرزا .

١٨٢٦٨٥٦ أذرة شراق .

٣٤٣٧٤٧ أصنافا أخرى .

٤٥٨٤١٣٣ المجموع الكل .

ويكون الفرق بين ما ذُرع فعلا وبين ما تقول الوزارة إننا ستدره بعد تنفيذ المشروع هو عبارة عن ١٦٥٨٦٧ فداناً .

فهل يمكن القول بأن تلية ترخان أسوان التي تأتي نحو ٢١٨٥ مليون متر مكعب لا تكفي لزراعة هذا الفرق، مع ملاحظة أن معظم ما زاد على المساحة المزروعة إنما كان في زراعة الشراق التي لا تروى من المياه الصيفية إلا مرة واحدة، ولأن يزيد المطلوب للفدان منها على ٨٠٠ متر مكعب للفدان الواحد. ومن هنا يظهر جليا أننا لسنا في حاجة إلى ترخان جبل الأولياء بل إن تلية التلية الجارية في ترخان أسوان تكفي حتى نرفع كل التكاليف في المستقبل والتبكير في طي الشراق .

وبما أن ذلك أن الوزارة قدوت أن متوسط ما يلزم للفدان الواحد مدة الصيف في الوجهين البحري والقبلي هو ٣٥٠٠ متر مكعب .

وبناء على ذلك يكون ما يلزم للفرق في المساحة بين المزروع فعلا وبين ما سيذرع زيادة وهو ١٦٥٨٦٧ فداناً هو :

١٦٥٨٦٧ فداناً × ٣٥٠٠ متر مكعب = ٥٨٠ مليون متر مكعب

وثابت أن تصرف النيل الفعل مع مخزون أسوان الحالي سنة ١٩٣٠ في الفترة من أول مارس إلى ٣١ يولي (وهي المدة التي يستمرها مندوب الوزارة فترة السج في إيراد النيل عن الوفاء بمطالب مصر) - كان ١٤١٣٠ مليون متر مكعب .

إذا أضفنا إلى هذا التصرف ٥٨٠ مليون متر مكعب اللازمة كان ما يلزم لرى زمام مصر بعد تمام المشرعين حسب ما قرره الوزارة هو ١٤٧١٠ ملايين من الأتار المكعبة.

ويجد أن متوسط تصرف النيل الفعل من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٠ خلف أسوان في المدة من أول مارس إلى ٣١ يولي هو ١٣٠٠٠ مليون متر مكعب وفيها سياه ترخان أسوان الحالي .

وبما أن التلية الجارية لمُسورب ١٢٠ فقط، تعطيا ٤٥٨٥ - ٢٤٠٠ = ٢١٨٥ مليوناً من الأتار المكعبة - فيكون إيراد النيل في الصيف بعد إتمام تلية ترخان أسوان عبارة عن ١٣٠٠٠ مليون + ٢١٨٥ مليوناً = ١٥١٨٥ مليون متر مكعب .

وقد بينا أننا لسنا في حاجة إلى أكثر من ١٤٧١٠ مليون متر مكعب كما قرره الوزارة .

فإذا رجعنا إلى نشرات مصلحة الطليبات رقم ٣٦ عن حوض النيل من صفحة ٢٤ إلى صفحة ٤٢ ، ومن ١٤ إلى ٣٥ وغيرها ، وبجنتنا من متوسط تصرفات النيل من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٠ في الفترة من ٣١ يناير و ٣١ يولي وجدنا :

مليون متر مكعب

أن متوسط تصرف النهر الطبيعي ١٤٤٠٠

وأن سعة ترخان أسوان على منسوب ١٢٠ فقط ... ٤٥٨٥

المجموع ... ١٨٩٨٥

وهذه النتيجة لا تسمح مطلقاً بإنشاء ترخان آخر لإقامة منه للحاجات المائية الحاضرة والمستقبلية التي قررتها الحكومة ، مع ملاحظة أن الخزن في هذا الحساب هو على منسوب ١٢٠ فقط، فإذا كان المنسوب ١٢٠ كما قرره مجلس الوزراء ، أو على منسوب ١٢١ كما أوصت به اللجنة الدولية فإن المياه الحالية بعد تلية ترخان أسوان كافية لسد حاجات الأنهار ، وكافية برفع كل التكاليف في المستقبل .

وقد بنت وزارة الأشغال العمومية حسابها في مطالبة المائية (ص ٤٣ من مذكرة) أن كل مصر في الوقت الحاضر تزرع :

٤٠٠٠٠٠ فدان صيفي تزرع بالصيغة الآتية :

١٥٠٠٠٠ » تزرع قطنا أي بنسبة ١/٣٧٪ من المساحة الكلية

٢٠ » » » أرزا » » » ٠.٠٠٪ » » »

٣٠٠٠٠٠ » » » أذرة » » » ٠.٥٠٪ » » »

٣٠٠٠٠ » » » زراعات صيفية أخرى بنسبة ٧/٧٪ من

المساحة الكلية .

وتقول الوزارة في صفحتي ١٩ و ٢٠ من مذكرة :

” إنه بعد عمل ترخان جبل الأولياء وتلية ترخان أسوان الجارى العمل فيها تزيد المساحة المزروعة نحو ٧٥٠ ألف فدان، منها ٣٥٠ ألف فدان تحول من رى حوضي إلى رى صيفي بإبرجه التبل و ٤٠٠ ألف فدان جديدة بالوجه البحري “.

فإذا راعينا النسبة السالفة في الجدول المبين أعلاه، أصبح المترجع بعد هذا المشروع والتلية معاً ما يأتي :

١٨٠٠٠٠٠ فدان تزرع قطنا .

٢٣٧٥٠٠ » » أرزا .

٢٣٧٥٠٠ » » أذرة .

٢٣٧٥٠٠ » » مزروعات صيفية أخرى .

٤٧٥٠٠٠ المجموع الكل

فإذا وضعنا أرقام الوزارة هذه في ناحية، وبجنتنا في ناحية أخرى ما زرعته مصر فعلاً سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ بما فيها من تصرف النيل الطبيعي

وإن تهذيب منطقة السودان ليس معناه بناء قنطرة أو خزانات لمجر المياه في مجرى النيل ، بل معناه أن المياه التي تتدفق في هذه المنطقة وتضع بالتبخر والقرص في مساحات واسعة يجب أن ينضب ، أي أن نعمل لها مجرى أو نوسع مجراها ، فصالحا في وقت مبكر وبكميات كبيرة . والواقع أن رأى ولكوكس هو من أهم الآراء التي يجب أن نبنى عليها في المستقبل سياستنا المائية ، هذه السياسة التي يجب أن تقوم على خطة حكيمة تدارع عن البلاد الأخطار ، ولكن يحقق هذا الفرض يجب أن تكون مسألة التهذيب بعيدة عنا ، وأن يكون المجر دائما داخل الحدود المصرية .

وإذا سمح لنا أن نشبه النيل بمرور فمهندس ، فطرة يسير المهيئا ، وثارة أخرى يجمع ويصدور سريما — أصبح واجبنا أن نعمل لتهذيبه حتى نتفخ به استغنا كاملا ، ولأجل تهذيبه يجب أن نستخدم له المهماز والجمام في أنوارنا ، نستعمل المهماز خارج حدودنا ، ونستعمل الجمام داخلها ، تهذيب منطقة السودان ونضع له الجمام في مصر بالخزانات والقنطرة . جاءت لنا وزارة الأشغال العمومية بنظرية مشهورة جدا ، وخطرها لا يعرف معناه ، حيث تقول بعدم إمكان الخزن في مصر مطلقا ! العلم الذي قال هذا ! ومن يناقش الوزارة ، وتحت يدها كل البيانات ، وكل التصرفات ، وهي أدنى من غيرها بهذه الشؤون ؟!؟ على أنها من جهة أخرى تقول إن هناك ماء مباحا ، ويجب أن نأخذ حصتنا منه !!

نظريتنا ممكوتنا ! فإن الماء المباح معناه : أننا إذا استطعت أن أبقى خزاني داخل حدودي ، وتحت سيطرتي — أصبح الماء المخزون فيه حقا مكتسبا لي ، ودليل على ذلك نزان أسوان .

لما جاءت لجنة النيل الدولية ، التي شكلتها الحكومة بحث مشروعات الري الكبرى ، قررت أن تقوم بعملها على أساس أن نزان أسوان وما يورده لمصر من المياه من حق مصر الطبيعي ، وهذه هي القاعدة الصحيحة ، فإذا قلنا ما يترتب من امتيازات في بلادنا — فنحن من ناحية ما نزيد من الماء ، ومن ناحية أخرى نكتسب حقوقا لا يمكن غيرها أن يشاركنا فيها أو يمتد على .

أما أن نذهب إلى السودان ونبنى خزاناتنا هناك ، بعيدا عن رقابتنا ، ففي ذلك كل الخطر ، لأن الإنجليز سيظلون يبقون السودان في المياه الزائدة .

قد لا يكون هناك خطر حين نعمل خزاناتنا في أمالي النيل حيث لا دولة هناك تحاسبنا أو تطالبنا بالقسمه ، ولينا نستطيع حبس مياه النيل في حدودنا ، وإذا كل ما نستطيعه أن نخزن في بلادنا . أما أن نبنى بإيدينا حواجزا بعيدة ، نأثيها عنا ، وترك الخزن في بلادنا ، وهو الذي يرتب لنا حقا مكتسبا — فهذا ما لا يقول به إلا كل مغرط في حقه .

لقد ساءت حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية في اللجنة : هل السودان يستفيد من نزان جبل الأولياء ؟ وهل الخزانات مبررة في السودان حقوقا في المياه ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لم يحضر حضرة النائب المحترم الجلوس إلى أجيبت فيها من هذا السؤال .

استغل بكم الآن إلى رأى المهندس المعروف السير وليكوكس — فهذا الرجل العالمي الذي قضى الشطر الأكبر من حياته في الاستغلال بأعمال الري في مصر ، والذي تستدعيه الحكومات حتى حكومة الولايات المتحدة للاستشارة بغيره ، جاءت حساباته مؤيدة كل التأييد بلجج ما ذكرته لخضارتكم — وهذه الحسابات لم يعترض عليها أحد مطلقا ، وكل ما ووجه من الاعتراض على آراء السير وليكوكس يتعلق بمسألة التبعوض والملازمة ، وأن الخزانات سيكون في تقلة سالحة لزراعة القطن .

أما أرقامه فلم يتعرض أحد لها ، وقد أبد ما قلته من أننا إذا أدخلنا إيراد شهر فبراير — الذي أسقطته الوزارة — في حساب الإيراد الصيني الناتج من نزان أسوان — وجدنا أن تلبية هذا الخزانات الحالية لتأخرنا إلى صرف مليء واحد في نزان جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم وعيب دوس بك (المقرر) — لقد قال السير وليكوكس بإنشاء نزان بوادي الريان .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لا . إنه عمل حساب الزراعة الحالية والتوسع المنوي حتى وصل إلى نهاية الخار الزراعي ، وقال أننا عندما تصل المساحة إلى ٧ ملايين من الأفدنة الصيفية نحتاج يومئذ إلى نزان وادي الريان .

يقول السير وليكوكس في مذكرته (صفحة ١٢ سطر ١٠) إنه إذا أوردت مصر أن توسع في زراعتها الحالية بمقدار مليون فدان بألوجه النيل ، ٩٠٠ ألف فدان بألوجه البحري تصبح الزراعة الصيفية ٧٠٠٠٠٠٠ فدان لا ٧٥٠٠٠٠٠ فدان فقط فالآن خزته في هذه الحالة من الماء يبلغ ٣٠٠٠٠٠٠٠ مليارا من الأمتار المكعبة — أي أننا نحتاج في التخزين إلى ٣٠٠٠٠٠٠ مليارا من الأمتار المكعبة حين تبلغ مساحة الأراضي المزروعة زراعة صيفية خمسة ملايين وسبعة آلاف فدان ، لا أربعة ملايين وسبعة وخمسين ألفا فقط كما قررت الحكومة .

ومعلوم أن نزان أسوان بعد تلبية الأخيرة لا يبعثنا ، بناء على هذا الحساب الأخير ، في حاجة إلى أكثر مما سيخزنه من المياه .

بعد ذلك يقول السير وليكوكس : إنه إذا زيدت المساحة الحالية بألوجه النيل مليون فدان ، وألوجه البحري ٣٠٠٠٠٠٠ فدان ، فإن جملة ما يجب خزته من الماء يبلغ ٩٣٠٠٠٠٠ مليار متر مكعب . وحينئذ إن نزان أسوان تبلغ مسعته بعد التلبية الأخيرة ٩٨٨٥٠٠٠ مليار متر مكعب فلا نكون في هذه الحالة في حاجة إلى تخزين المياه ، ويكون التوسع الزراعي قد وصل إلى ٣٠٠٠٠٠٠ فدان .

وفوق كل هذه الأضمارات رأى السير وليكوكس أن التوسع الزراعي عند ما يبلغ نهايته المنطقي ، أي عند ما تصل الأطنان المزروعة إلى ٧٠٠٠٠٠٠٠ فدان — ولن يكون ذلك إلا في المستقبل البعيد — فإن ما نحتاج إليه مصر في هذه الحالة هو أسوان :

أولا — تهذيب منطقة السودان .

ثانيا — إنشاء نزان وادي الريان .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - تسميك لهذا الجواب لا ينطبق على الواقع ، لأننا نقول إن الماء المباح منقطر في شاة البنية التي تشكلت في سنة ١٩٣٦ . فكل حق نأخذ قبل تشكيل هذه البنية سيكون من صالح مصر (تصديق) .

حضرة النائب المحترم عبد حافظ رمضان بك - هل سيأخذ السودان شيئا من الماء الزائد بعد تلبية تران أسوان ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - الماء المباح منقطر في شاة بنية تشكلت في سنة ١٩٣٦ بعد تلبية تران أسوان وإنشاء تران جبل الأولياء ، أي بعد تمام التخزين كله .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - قررت بنية سنة ١٩٢٦ أن الماء المباح له حد أقصى للارتفاع به بطريق التخزين بين القريتين ومن أجل هذا سمحت بمشروع الجزرة وإنشاء تران جبل الأولياء . وأعطت ميعادا نهائيه سنة ١٩٣٦ لما يوضع عليه اليد من الماء بطريق التخزين خلال تلك المدة لأى القريتين يصبح حقا مكتسبا له . وما يزيد بعد ذلك هو الذى سيستبرح مباحا وينظر في توزيعه .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - بعد إنشاء تران جبل الأولياء وإتمامه ، وعند تأخذ منه المياري من الأتار المكعبة التي تخزنها فيه - هل سيترتب على ذلك زيادة الماء المباح ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - ما يزيد من الماء بعد ذلك هو الذى منقطر البنية في تقسيمه .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق - سواء أخذ مشروع تران جبل الأولياء أم لم ينفذ فإن الماء الزائد (المباح) سينقطر في تقسيمه سنة ١٩٣٦ . حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - الذى أقوله وأكره أنه حين يبنى تران جبل الأولياء سيكون للسودان حق في الماء المباح . فهل هذا الماء الزائد له المياري من الأتار المكعبة والذى تشكلت بنية لتقسيمه سيتم على الحق في إنشاء ترع ومصارف للارتفاع بتعيينه منه أولا ؟ لأنك في أن لم هذا الحق .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - في المصدر الذى سيخصص لهم .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - لقد سارت البنية الدولية - التي شكلت سنة ١٩٢٠ لتحدد حقوق مصر وحقوق السودان بسبب إنشاء هذا المشروع - على هذه النظرية بعد أن بينت لها الحكومة اختصاصاتها بقرار مجلس الوزراء الصادر في ١٠ يناير سنة ١٩٢٠ ، وكان من ضمن هذه الاختصاصات التطرق "الطريقة الباقية التي بها قسم الماء التي تريد بسبب هذه المشروعات بين مصر والسودان في كل دور من أدوار تنفيذ المشروعات" وعند مناقشت مع لجنة المشروع في هذا الموضوع قلت إننا يمكننا أن نقيم تران جبل الأولياء قبل أن نتفق على ضبط النيل ومراقبته . فقيل لنا إن هذا

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - قيل لنا إن البنية الهامة ستكون في يوم معين ولكن البنية فصلت في الموضوع قبل هذا اليوم . ولما وجهت سؤال الذى ذكرته أشار حضرة المندوب إلى الخطأين المتبادلين بين دولة رئيس الوزراء وبين نقابة المندوب السامى وهما يختصان بالتوزيعات المالية .

أما التوزيعات المالية فلم أظفر بشئ عنها .

فلما جاء سعادة وزير الأشغال العمومية أمام اللجنة البرلمانية قال " إنه مشكل في المستقبل لجنة تبحث في قسمة المياه التي تزيد بسبب المشروع " .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - أرجو أن يتلو حضرة النائب المحترم السؤال والجواب للذين أشار إليهما الآت للأنهما مهمان في الموضوع ، وقد دلل عليهما بما لا يتفق والواقع .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - جاء بمحض بنية مشروع إنشاء تران جبل الأولياء المؤرخ ٢٤ أبريل سنة ١٩٣٢ بالصيغة رقم ٩٠ من المجموعة ما يأتى :

"السؤال الثانى

طلبنا أن تقدم إلى اللجنة من الوثائق ما تفتى بها الوثائق الموجودة الآن والتي تدل على أن مشروع تران جبل الأولياء مسترتب عليه مطالب مائة تتعلق بالنزاع بين مديرية النيل الأبيض ، فأشار حضرة المندوب إلى الخطأين المتبادلين بين حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وبين نقابة المندوب السامى ، وأرى أن هذين الخطأين إنما يختصان بالتوزيعات المالية ، فهما والحالة هذه لا يكتفيان لإجابة عما طلبنا استيضاحه .

وإذا كان لدى حضرة المندوب من التعليلات ما يمنعه من الإضافة بأكثر من هذا ، وبما أن هذه المسألة تتعلق بما نعلمه من الاحتياط للأجيال المستقبلية فيجب أن نستطلع رأى الوزير فيها ، وقد تكون لديه من الحرية ما يستطيع منه الإدلاء بما نطلب .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - إنى قلت إنه مشكل بنية للنظر في مطالب مصر ومطالب السودان من الماء الزائد وتعرض على مجلس الوزراء لاعتراضاتها التي ستعرض أيضا على البرلمان ، أما التصريح في المستقبل بأى آلات واقعة أو شق ترع على النيل الأبيض أو النيل الأزرق فقرار على تران جبل الأولياء فلن يسمح بها .

ومعنى هذا :

أولا - أن تران جبل الأولياء مسترتب عليه قسمة ماء زائد بين مصر والسودان .

ثانيا - شق ترع ومصارف ليخفف السودان بتعيينه من هذا الماء الذى جاءه عن طريق إنشاء الخزائن . ولست أفهم معنى قولهم إننا لن نعلم بذلك إذ ليس من طريق للارتفاع بالماء ، فخذنا اللهم إلا إننا قالوا بأن نصيب السودان منه سيصيب في قريب ! (تصديق) .

لقد جاء في صفحتي ٣٢ و ٣٣ من تقرير السيد جارسن وكيل وزارة الأشغال ما جاء الذي وضعه في سنة ١٨٩٤ عن الري الصيني بالغزارات وطرق التحفظ من غوائل الفيضانات (وهو مطبوع بالمطبعة الأميرية) ما يأتي :

”وأفكر أن هذا العمل يكون مناسباً وموافقاً لعمل تزان أكثر من عمل أي سد في وادي النيل .“

ثم قال : ”ومشروع تزان وادي الريان فيه مزايا عظيمة ومهمة وهي :

(١) ملء هذا الخزان في مدة فيضان النيل مما يساعد على تقليل مياه الفيضان قليلاً يكون مناسباً بالضرورة لإيجاد ترع الإرادة التي توصل المياه لغزارة .

(٢) تزول مياه الخزان في النيل يكون في مدة التماحير بدون أن تختلط بمياهه الأصلية .

(٣) لا يوجد أقل خطر يهدد البلاد بسبب هذا الخزان .

(٤) المياه التي تخزن في الخزان هي من مياه الفيضان التي تكون خالية من الحيوانات والميكروبات المضررة بالصحة .

(٥) عمل إله العمل سيكون قريباً من القاهرة ومن السكة الحديدية .“

ولما رجعت إن تقرير لجنة سنة ١٨٩٤ وجدت أنه كان معروضا عليها بحث مشروع إنشاء تزان في أسوان وفي وادي الريان لمعركة أي المكانين أصح للتخزين . ففضلت اللجنة إنشاء تزان في أسوان نظراً لما اتضح لها من احتمال وجود تشق في جوانب وادي الريان . ولذلك لم تقم اللجنة بأبحاث جدية فيما يتعلق بالمشروع الثاني .

وقد روي بذلك إعادة النظر في مشروع وادي الريان التحقق مما إذا كانت جواربه رطبة أو جافة ، إذ أنه في الحالة الأولى لا يكون صالحاً للتخزين لما يحدث من التشقق بينا يصلح في الحالة الثانية .

وقد أكد لي السيد وليم ولكوكس - وهو الرجل الذي يعول كثيراً على أبحاثه لدراساته الطويلة المستمرة لمسائل الري والتخزين في مصر - أن وزارة الأشغال العمومية بيانات عمل على أن في جوانب وادي الريان فتحتين رمليتين متى أزيلت منهما الريال وسدنا بالجدران كان هذا الوادي من أصلح الأماكن للتخزين ويكاد يكون مقماً لخزان أسوان .

أما فيما يتعلق بتخفيف هذا الخزان فيري جتاه أنه يمكن إنشاء ترعة توصل إليه الماء من بحري البحر عند ما بدلا من ترعة بني سويف القديمة وأنه مستعد إذا ما شكلت لجنة لبحث هذا المشروع أن يدل إليها بكل آرائه ، وأنه متحقق من نجاح الخزان وفائدته لمصر .

كذلك أكد لي سعادة عثمان حرم باشا - وأتم تصديق أني لست وفدياً ولكني أردت أن أعرف رأيه في موضوع قومي هام - أكد لي سعادته أن المباحث التي أجريت في وزارة الأشغال العمومية لما كان وزيراً لها في سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ قد دلت على أن الجبال التي تفصل وادي الريان عن منطقة الفرق بمديرية القويم هي جبال صحفية بحيرية وليست برملية . ولم يكن الفرض من هذه المباحث جعل وادي الريان تزاناً بل جعله مصرفاً ، إذ أن السياسة

الاتفاق قد تم فلا روي بدلا إدارة الخزان وصيانتها ، كما في استطاعتنا إرسال مهندسين وخمسين موظفين لإدارته . والذي أهمهم وبهمه كل إنسان أن مراقبة النيل وضبطه غير إدارة الخزانات .

وهناك لجنة دولية لمراقبة الملاحة في نهر القانوب ولها الكلمة العليا فيما يخص بذلك .

أما فيما يتعلق بغيره من إنشاء جبار أو سكك حديدية فهو من شأن كل دولة تعمل في حدودها .

وكذلك شأننا ، فلنا أن ندير الخزانات ونرسل المهندسين والموظفين ، ولكن الكلمة العليا في مراقبة وضبط النيل ليست في يدينا .

يا حضرات النواب : إذا لم يكن تزان جبل الأولياء فهل كما في حاجة لأن نتفق على تشكيل لجنة دولية للنظر في تقسيم وتنظيم الماء المباح بينا وبين السودان ! وهل من المعقول أن يبقى تزان في أرض تحت سيطرة ونفوذ إنجلترا ومع ذلك يقال إنه ليس لها مصلحة في ذلك !

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد - نريد رفع الجلسة للاستراحة .

الرئيس - الذي أعلمه أن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك يريد ألا يزيد فيما يقوله على ثلاث ساعات ، وقد تكلم أمس ساعة ونصف الساعة وتكلم اليوم ساعة تقريباً . وبما على وعده لا يبقى له إلا نصف ساعة . وأظن أنه يحسن الانتظار حتى يتم كلامه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد - إن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك يتكلم باسم الحزب الوطني ونيابة عن جميع أعضائه فأرجو أن يفسح له في الوقت كوفي الموضوع حق .

الرئيس - معنى هذا أنه لن يتكلم أحد من حضرات أعضاء الحزب الوطني .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - لا أقصد هذا ، إذ ربما يطرا أثناء المناقشة ما يتطلب منا كلاماً أو يستدعي قولاً ، فأرجو ألا يقيدنا معالي الرئيس بشيء من هذا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك :

مشروع وادي الريان

إن كل الاعتراضات التي أبديت ضد مشروع إنشاء تزان في وادي الريان جاءت من جراء ما اقترحه لجنة سنة ١٨٩٤ من الاحتياطات الواجب اتخاذها إذا ما أريد إنشاء ذلك الخزان ، وقد اتخذت من تلك الاحتياطات وسائل لممارسة المشروع ، مع أنه طبعي أن كل مشروع هام لابد من التصويت في تنفيذه .

وما يدل على صحة ما ذهبت إليه أن اللجنة البرلمانية لم تذكر في تقريرها كلمة واحدة عن مزايا مشروع وادي الريان . هذه المزايا التي أذكرها لحضراتكم الآن :

في هذا الوقت، فقد قضت اتفاقية النيل العبرية بين الحكومة المصرية ونظامه المتدوب الساسي في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ في المادة السابعة بما يأتي:

"لا يستر هذا الاتفاق بأي حال ماسا بمراقبة وضبط النهر فإن ذلك يحفظ به لمناقشات حرة بين الحكومتين عند المفاوضة في مسألة السودان".

وقضت كذلك في المادة الرابعة بما يأتي :

"إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو فروعه أو اقتاد أي إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتقاؤه من الاجراءات لمحافظة على المصالح المحلية".

من ذلك ترون حضراتكم أن الاتفاق على مراقبة وضبط النهر لم يتم إلا الآن وهذا لا يصح أن يكون موضع جدل أصلا .

وقد سألت في اللجنة عن هذه المسألة فقيل لي: إن المهندسين المقيمين في السودان يتفق مع السلطات المحلية هناك على أن يقوم بالأرصاء الخاصة بمياه النيل ويقدمها لوزير ولوزير الأشغال العمومية .

لم أقصد أن أتكلم من إدارة الخزانات لأنها ليست موضع أهمية ولكن الذي قصبت أن أتكلم فيه لأهميته هو مراقبة وضبط النيل . على أننا إذا نظرنا لمشروع من وجهته السياسية وجب علينا أن نحاط ، فلا نقول بإنشاء أي مشروع في السودان قبل الاتفاق على مراقبة وضبط النيل ، إذ أن من يبدع السلطة على هذا يمكنه أن يتحكم في الماء حتى لو كانت إدارة الخزانات في يده . فعدم الاتفاق على مراقبة وضبط النيل فيه خطر عظيم على ما نشهه من المشروعات في السودان . أما الاتفاق على المسائل الفنية البحتة فلا يمنع هذا الخطر ولا يزيله .

إذا كنا قد اتفقنا على المراقبة بهذه الطريقة وعلم أن يكون لنا موظفون هناك لهذا الغرض ، فلا شيء داح يقال في سنة ١٩٢٩ إن مراقبة النيل وضبطه يتفق عليها بمفاوضات أخرى عند الفصل في مسألة السودان .

معنى هذا أن لا مراقبة لنا هناك على النيل أصلا لأن العناية ليست هي المراقبة ، أما الاتفاق مع السلطات المحلية على ما يجب اتقاؤه من الاجراءات لمحافظة على المصالح المحلية ، فالواقع أن الحكومات المتعاقبة كانت تنفذ هذا النص قبل أن يصبح في صورة اتفاق مبهم ، ولذلك عندما عرضت مسألة إنشاء خزان جبل الأولياء شكلت اللجنة الدولية في سنة ١٩٢٠ لصدد حقوق مصر وحقوق السودان بسبب إنشاء هذا المشروع . وقالت تلك اللجنة بصريح العبارة أن الطريقة العادلة هي أن تقسم المياه التي تريد بسبب هذه الشروط بين مصر والسودان . وإلى لا أظن أن يقال هذا لو أننا أنشأنا خزانا في وادي الريان . وعلى هذه القاعدة بحثت اللجنة الدولية في تقسيم المياه فكان هناك رأيان ، رأى يقدر المياه اللازمة لمصر بحسب أكبر مساحة زروعت من الأبنية ، ورأى يقدرها بأكثر كمية مياه أخذتها مصر في سنة من السنين ، فبعد أن كانت المياه حقا مكتسبة لنا أصبح كل عمل وكل مشروع تنمعه هناك بحاسبتنا فيه على هذه القاعدة .

الانجليزية لارضى عن التخزين في وادي الريان لأن كل مشروع يقام للتخزين في مصر يجعل المياه المخزون حقا مكتسبة لها وفي ذلك ما فيه من الخطر على السودان .

ولما جاءت اللجنة الدولية قالت إن الماء على النزاع هو الماء الزائد الذي يذهب مدى في البحر الأبيض المتوسط . أما الماء الغزون في خزان أسوان أو الذي يخزن في داخل حدود مصر فهو حق مكتسب لها .

أما إذا أردنا تخزين مياه بمشروعات تمام في السودان ، فلنناحتاج مقدما إلى اتفاق من شأنه أن يحدد حقوق مصر ويرتب حقوقا للسودان .

وعما يدل على ذلك أننا قلنا بإنشاء خزان أسوان وبتعليته مرتين ثم يتعرض علينا أسد ولم يترتب عليه حضور لجنة دولية لتقسيم المياه الزائدة .

حاضرة النائب المحترم مصطفى صدق — إن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ذكر أن سعادة عثمان عزم بإنشاء خزان في وادي الريان كانت خاصة لمعرفة مقدار صلاحيته للمعرف لا للتخزين . ولما ثبت أن هذا الوادي منخفض عن سطح البحر بنحو ٤٠ مترا ، فلما جعل خزاننا وجب أن يكون منسوب المياه ٢٩ مترا ، ولكن إذا جعل مصرا كان المنسوب أقل من ذلك بكثير .

وقد دلت الجلسات التي عملت على أن المنطقة الدولية هي في إزاء الحال من جوانبه . وعلى ذلك فإن هذا الوادي يصلح للمعرف لا للتخزين .

حاضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن سعادة عثمان عزم بإنشاء خزان في وادي الريان في ذلك الوقت لم تكن متجهة لإنشاء خزان في وادي الريان وإنما كانت متجهة لمعرفة صلاحيته لأن يكون مصرا .

وقد ظهر من البحث أن الجبال التي تفصل وادي الريان عن منطقة الفرق صحفية لا تتسع منها المياه ، ولكن لم تنفذ هذا المشروع لأنه رأى أن إنشاءه يكلف الخزانات مبلغا ضخما للاضطراب لعمل غنى يتفرق تلك الجبال الصحفية . ثم قال : إن هذا الوادي يصلح لأن يكون خزان .

حاضرة النائب المحترم مصطفى صدق — إن وادي الريان لا يصلح ... "ضحية" .

حاضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سيد — إن مقاطعة الخطيب تضيع وقت المجلس بلا فائدة .

حاضرة النائب المحترم علي المتزلاوي بك — المجلس لا يقبل أن يناطح أحد حضرة المشكم حتى لا يضيع الوقت مدى .

الخافوا التي ترتب بسبب خزان جبل الأولياء

حاضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أستقل بعد هذا إلى بيان المخاوف المحتملة والأضرار المحققة من إنشاء خزان جبل الأولياء وخصوصا

وعندئذ أبت لحضرة المتعوب أنه يوجد بالسودان وسعة للساحة تسمى (البدعة) وهي عبارة عن خمسة أفدنة. وهذا على الاختيار تساوى الـ ٣٠٠٠٠ فدان ٦٠٠٠٠ جلسة وبعاً أن نحن الجدلعة لا يزيد على إلبنيه الواحد كما عرفت ذلك في سنة ١٩٢٢ - ولم تكن الأزمة وقتئذ كما هي الآن - تكون قيمة الأراضي التي سيدفع عنها التعويض هي ٦٠٠٠٠ جنيه. كيف تعبل إلى ٧٥٠٠٠٠ جنيه ، وقد سألت حضرة المتعوب هل عند الوزارة ما يثبت أن هناك أضرارا أخرى يصل بموجبها التعويض إلى الحد القدر من المال ؟ فكان جوابه أنه روى في التقدير وجود محطة حديد وغير ذلك مما هو موجود بيانه لدى الوزارة ، ولم أطلع شخصيا على تلك البيانات ، كما لم يطلع عليها حضرات أعضاء اللجنة بحسب ما اعتقد .

الظاهر أن مصر أبتلت برقم خاص مقداره ٧٥٠,٠٠٠ جنيه في كل ماله علاقة بالسودان فإن مصر تدفع سنويا ٧٥٠,٠٠٠ جنيهه مصاريف للجيش بالسودان ، وستدفع ٧٥٠,٠٠٠ جنيهه تعويضا عن الأضرار التي تسببها مشروع انحران وهو مبلغ إجمالي يدفع من أموال الأمة دون أن نعلم نسبة تخصيصا واضحا . كذلك أبت لحضرة مندوب الوزارة أن إنشاء خزان جبل الأولياء بحسب تقدير مستر ديوى و تقرير اللجنة سيترتب عليه عمل مشروعات أخرى لدى مديرية النيل الأبيض ، تلك المديرية التاسعة التي تبلغ مساحتها ثمانية ملايين من الأفدنة ، فإن نذهب مياه الصرف تلك الأراضي !

حقيقة لا يمكن الآن رى تلك المساحة العظيمة من مديرية النيل الأبيض ربا صيفيا ولكنها في المستقبل أى في مدى حشرين سنة مثلا سيكبر ربا ربا صيفيا وسيبلغ ثوبا كذا أن تصرف مياهها في النيل الأبيض فتدخل في مياه التخزين .

قدم محلى سرى باشا وزير الأشغال العمومية السابق في سنة ١٩١١ تقريرا للحكومة ، أو تحديد على ما أظن ، قال فيه إن مياه الصرف في تلك المنطقة شديدة الخطر على مصر لدخولها في مياه التخزين ، واقترح لذلك أن تبنى بحارة تحت النيل عند انحران تصرف المياه في وادى المقدم بالسودان. هذه فكرة مهندس كبير يفهم من المنفعة والشؤون الزراعية ، فهل بحثت وزارة الأشغال العمومية في أمر مياه الصرف وعملت حسابا لها !

قبل أنه لم يسمح للسودان بشق ترع تسقي من مياه خزان جبل الأولياء ولكن أقول إنه في المستقبل عند ما تأتي اللجنة التي تنظر في تقسيم المياه المباح وتمطى السودان نصيبه منها فسوف ترى تلك المناطق حثا ربا صيفيا. وهذا يستلزم أن تصرف هذه الأراضي في النيل الأبيض .

يمكننى أن أستخلص في النهاية أنه من غير المعقول أن ينشأ خزان جبل الأولياء ولا يترتب للسودان حقوق عليه ، فليس من حسن السياسة أبت نشرع في إنشائه قبل أن نتفق على تحديد مدى تلك الحقوق ويجب أن نخطأ للأمر قبل الإقدام على مثل هذا المشروع الخطير .

طلبت كذلك إعطاء بيان هل مله خزان أسوان مع خزان جبل الأولياء يقتل حرفة في كل قسم سنوات ؟ والذي حدا في إلى طلب هذا البيان هو ما علمته من وزارة الأشغال العمومية تقسما من أن خزان أسوان

فإذا انشأ انحران اليوم فكأننا سلبنا برأى مستر ديوى واللجنة الدولية حيث قال الأول إنه عند ما ينشأ خزان جبل الأولياء فسوف تزعج الرى المصيفى في السودان كما ستزعج ألبان أخرى ترى الآلات .

وجاءت اللجنة الدولية في سنة ١٩٢٠ وقررت السودان الحق في رى ٨٠,٠٠٠ فدان و ٢٠,٠٠٠ فدان في مساحات أخرى بخلاف أراضي الجزيرة فن هذا يظهر بليا أن هناك حقوقا للسودان مستترية بسبب إنشاء خزان جبل الأولياء .

وإذا أردنا أن ننظر المستقبل البعيد فإن السياسة الحكيمه التي أشار بها السيد ولكوكس هي أفضل ما يتبع ، لأن تهيئة منطقة السدود ليس ملاء جز المياة بل تسهيل قسيوها . وهذا هو رأى اللورد كينشرا أيضا .

وإذا ما أردنا أن نبحث أضرارا خزان جبل الأولياء فيعبر بنا قبل أن نتفق على مراقبة التهر أن نبحث هل هناك خطر في اقتاته أو لا ؟ ولقد بينت هذه المخاطر في أسفلى التي وجهتها لحضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ويمكنكم الرجوع إليها في مجموعة محاضر جلسات اللجنة . وسأوجز في بيانها :

طلبت أولا إحصاء الرسوم والمقاييسات والتصميمات النهائية التي اعتمدها وزارة الأشغال العمومية أساسا للمشروع انحران - فكان الجواب على ذلك أن الرسوم والتصميمات الخاصة بالمشروع موجودة عند المهندس الاستشارى ولكنه لا يستطيع أن يقدمها إلا إذا تلقى أمرا من سعادة وزير الأشغال العمومية ، وسأدعه بدوره لا يستطيع إمداده بقرارات نهائية قبل الوقوف على رأى مجلس الثواب .

أما عند إعدادات مالية ومبالغ محددة مقسمة على مدة سنوات يطلب منا إتمامها دون أن يمرض علينا رسم لهذا المشروع ، فكيف نجز ذلك مع أنه إذا أراد بناء منزل صغير أو كسك وجب أن يعمل عنه رسم وتصميم لمعرفة تكاليفه .

لا أنهم السرف في عدم تقديم رسم لمشروع خطير كهذا يقتدره ملايين الجنيهات ويطلب منا الموافقة على إنشائه !

لقد درست المذكرة المقدمة لمجلس الوزراء فراءت أن التصميم عمل بكيفية تسمح بالتعليق في المستقبل مع أننا اطلنا على رأى مستر ديوى وغيره من الفنيين ، ومنهم الانجليزي ، وكلهم علموا في انحران المالى ، كما أن حضرة مندوب الوزارة قال أمام اللجنة : إنه لو طلب منه الدفاع عن مشروع انحران المالى لرفض . فكيف يرد في المذكرة أن انحران سيعمل بتصميم يسمح بتعليقه في المستقبل ، وأقل ما في هذه التعليق من التأثير السئ هو زيادة مساحة حوض الخزان زيادة كبيرة تعرض مياهه للتبخر .

وقد طلبت أيضا من مندوب الوزارة مقدار مساحة الأراضي التي ستمرها المياه بمحوض النيل الأبيض بسبب انحران ، فكان جوابه أن تلك المساحة تختلف في بعض السنين تبعاً لارتفاع الفيضان وانخفاضه ، فطلبت منه أن يلقى على الأساس الذى بنت عليه وزارة الأشغال العمومية تقديرها للتعويض . وكَم فكان ستدفع عنها الحكومة هذا التعويض ، فيمد جهد تين أن تلك المساحة هي ٣٠,٠٠٠ فدان .

بعد التلبية الأخيرة بـ «سوريا بكل سهولة»، كما هو وارد في مذكرة ٧ يناير سنة ١٩٢٩ إن يقول فيها سعادة وزير الأشغال العمومية الخالد بإسكان مله نزان أسوان، بدون أدنى صوبه من سوريا حتى يبدى الملأ ومنسوب النيل أسوان على درية ٩٠ فوق سطح البحر الأبيض. إلى أن قال: أما موضوع الطنى فاني أقر المجلس المحترم (عجل الوزراء) كهندس ووزير للأشغال العمومية أن لا يخطر منه على الخزان.

فإذا كانت مسألة مله نزان أسوان، بإعراق سعادة الوزير، أمرا لا شك فيه، وكان نزان جبل الأولياء يوقى مله نزان أسوان مرة في كل قس سنين فلماذا تجلب لأفستنا هذا الشر ونحن في غنى عنه! وقد أجاب حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية بعبارة يفهم منها أنها عدول مما ورد بالمذكرة إذ قال: أنها مسألة ترسخ لوامل كثيرة وليست هي بقاضة حسابية مقررة.

فالت حضرة هل يمكن أن يلا نزان أسوان ونزان جبل الأولياء في سنة هيجه كسنة ١٩١٣ - ١٩١٤ فكان جوابه إن ذلك مستحيل إلا إذا أنشئت مشروعات أخرى في أمال النيل، فلذا سمع هذا غلأى داع قهم نزان يوقى مله نزان أسوان في مثل تلك السنة الشحيحة؟ مع أن المقصود من أعمال التخزين الاستمارة بإيلاء المغزوة في مثل تلك السنين.

حضرات النواب المحترمين:

بعد أن تحدثت إليكم بمشروع إنشاء نزان جبل الأولياء من النواحي السياسية والزراعية والفنية، وبعد أن أوضحت لحضراتكم علم حاجة مصر إليه لافى الوقت الحاضر ولا للتوسع الزراعى الذى قرره الحكومة، أظن أنه يجدر بنا أن ننظر نتيجة تلبية نزان أسوان، لأن هذه التلبية بحسب التقدير الذى قال به رجال الفن من ذوى الشهرة العالمية سكنى مصر حاجتها من الماء. ولأن، بعد أن تمخضت إلى المجلس بمشروع هذا المشروع من جهاته السياسية والطراعية والزراعية والفنية، وبعد أن ظهر علم حاجة مصر إليه في الحال وفى المستقبل القريب، وبعد القيام بالتوسيع الزراعى المئوى القيام به، وبعد أن ظهر أن ليس هناك حاجة ملحطة إليه مطلقا، وبعد أن علم حضرات النواب بأن هذا المشروع لم تستطع حكومة واحدة من الحكومات السابقة أن تتحمل مسؤولية البنى أمره، وافذاه لأخطار والمضار التى يجلبها في طياته، ولتى شرحت لحضراتكم الكثير منها - أعقد بعد كل ذلك أن كل إنسان يقدر المسؤولية حتى قدورها لا شك يتردد أمام هذه الاعتبارات، وأن أقل عمل يفرضه عليكم الواجب هو طلب تشكيل لجنة للبحث في مسألة التخزين في حدود مصر وخاصة مسألة وادى الريان، وهذا هو اقتراحى الذى أقدم به إلى حضراتكم وأشير أنى كنت بإيجابى وأبرأت فتمى حيل هذا المشروع وأصبحت الأمانة في عطفكم تشرفون فيها كما تشاؤون.

وإنى أدعو الله سبحانه وتعالى أن يلهنا وإياكم التوفيق لأتم أخوف ما أخافه هو سمة هذا المجلس، ومسؤوليته أمام الله، وأجل الحاضر، والأجيال المقبلة.

وأتم أمانة لى أن تقولوا كلمة تملى دوسكم، وتعمل رأس مصر (مصدق).

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - نشهد أشعار حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك في كلامه بالأس إلى أن المفغوره ثروت باشا كان له الشأن الأكبر في وقف إنشاء هذا الخزان ودفع ضرره عن البلاد، فهل لحضرته أن يطلعا على المسند الذى يؤيد ذلك؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - لقد قرأت على المجلس مذكرة رفضها معالى اسماعيل سرى باشا لمجلس الوزراء سنة ١٩٢٥ وعلمت حضراتكم منها أنه لم يسقط حساب الاحتياجات المائية الحالية بعكس مقالته حضرة مندوب الوزارة - فبعد أن اطلمت على هذه المذكرة الموقعة بأعضاء وكل وزارة الأشغال العمومية، أصبحت أعتقد اعتقادا راسخا بأن البيانات التى تقدمت بها وزارة الأشغال العمومية عن إنشاء هذا الخزان هي في الواقع بيانات لا يمكن الاعتماد عليها، فلذا رأى المجلس أن يجري تحقيقا فانا مسعد لتقديم هذا المسند.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - يتبين من هذا أن ليس لدى حضرة النائب المحترم مستند.

(رغمت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة وأعيدت في الساعة السابعة والدقيقة الخامسة والربع).

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - حضرات النواب المحترمين أؤكد لحضراتكم وأهم غير شأنت أنى عندما سمعت خطاب حضرة الأستاذ الكبير حافظ رمضان بك شرحت لأول وهلة بأجواب شديد إذ أسكه بمجهوده القدرى أن يجمع هذه المعلومات من شتى الأوراق وأن يلم ببيانات تناولها البحث في مدى سنين عدة. وقد صاغها في بيان يدل ظاهره على أنه صحيح حتى ليكاد يؤخذ به من ليسوا إلا عن بطنى الأمور بخلاف أعضاء اللجنة الذين بحثوا الموضوع بحثا مستفيضاً وحضرات النواب المحترمين الذين راجعوا عناصر اللجنة ونظر بها وأدركوا أن الذين توافرت لهم الأسباب للتمييز بين الفس والسمين. ولقد أعجبتني على وجه الخصوص تلك العبارة الجلية التى وصفها بالآخر وطيبها وقوله إن الأنبار وإن اختلفت في بعض أوصافها إلا أنها تشابه كلها في شيء واحد هو أنها كالأرقام والأفانى إن أنت قبضت عليها من الوسط الثرت على يدك ولديتك.

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوافى - لم يقل حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إن أنت قبضت عليها من الوسط.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك العبارة كما ذكرتها، ويظهر أن حضرات النواب المحترمين أعضاء الحزب الوطنى يعتقدون أنى سأرتب على هذه العبارة نتائج ذات شأن في هذا الموضوع، والحقيقة أنى أردت أن أضم هذه العبارة إلى العبارات الخالدة التى قبلت من فرق هذا المبر والى متظل عبارات خالدة تنقلها الأجيال المقبلة جيلا بعد جيل كما تنقل الآن عبارات "إعلا التواضع" و"دعوى على السيل" و"هل عندكم تجربة؟"

(تصحيح).

بالحقيقة فهبطت إلى لا شيء ، فبلا من أن يقدم حضرته المستند طلب إليك تحقيق واقعة يدعيها : طلب التحقيق بشأن أشخاص ذوي مسئولية اشتروا في حكم البلاد واشترى لهم بأنهم كانوا منها في القصة .

يذكر حضرته رواية من رجل أصبح في ذمة الله ويقول إن المستند عما يرويه عنه في جيبه فإذا ما طالبتوه بالظهور كان جوابه أن أبقوا تحقيقا ، ثم هو فوق ذلك لا يتقدم لنا بالوثائق التي يمكن أن تكون هلا للتحقيق !!

لحل حضراتكم يجدون في هذا المثال ما يلمسكم كثيرا ، فتصفوه مقياسا لمسابقه مما أوردته حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك في خطابه من العبارات التي تتركز على الأرقام أو الاقتباس من التقارير ، فقد كان في هذه العبارات بلهجة الواثق والباثقة التي تتفق مع هذا النوع .

غدا حضراتكم هذا المثال الأخير مقياسا لما أطلق عليكم فهمه من المقارنات بين أرقام وزارة الأشغال العمومية وبين ما أوردته حضرته من الأرقام الخاصة بالمباريات من الأمارات المحكية ، ثم غدا هذا مثلا لا لكي تستبعدوا هذه الأرقام ولكن لتأخذوا ما قاله عنها بجدر واحتراس .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إن الأرقام التي أوردتها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أرقام رمزية ، فإن كنت تعتقد أن فيها خطأ فارجو أن تلمنه . ثم أني ألاحظ أن حضرة المقرر يتكلم في مسألة شخصية تتعلق بالأستاذ حافظ رمضان بك وهو غير موجود الآن .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد مضى على هذه المشروعات ما يزيد على أربعين عاما حيث بدئ بالتفكير فيها سنة ١٨٩٠ وقد ذكر حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أن آراء العلماء والفقهاء وأعضاء المجال المتعددة من رجال العالم في فن الهندسة قد تضاربت في هذا المشروع ، ومعنى ذلك طبعاً أن مصادر الملويات قد أصبحت مع هذا التضارب مختلفة ، فهو إذا اختار رقماً للتدليل على وجهة نظره كان هذا الزعم صحيحاً من حيث نقله من صاحبه . أما تطبيقه ، وأما جعله مثار الجدل بالنسبة للسنة التي نتكلم فيها — فهذا هو عمل بحث .

والواقع أن حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك لم يكن موقفاً لا في اقتباسه ولا في اختياره الأرقام . ثم كان حضرته في كل ذلك غير موفق ، فهو لا يمارس على أساس المناقشة الصحيحة للمشروع بل يمارس المناقشة التي هو رئيسها . وإلى في هذا لا ألقى القول على عواشه ، فالأستاذ حافظ بك صديق وزميل وكنت أود أن يكون موجوداً بالجلسة الآن .

سأقدم لحضراتكم الأمثلة القاطعة في الدلالة على أن حافظ بك قد أدخلت عليه معلومات ما كان يصح — مع ذلك — أن نمر عليه ، ولو أنه أول الأمر جزأاً أقر من عتابه لو عرف كثيراً من الجدل في هذا الموضوع .

لطعمكم لم تتسوا كيف أن حضرته قد أخذت الجلسة بأنها قلت عن معاني سرى باشا أقوالاً تختلف عما أجهت مستندة شوفاً إلى سماع عتو باشا تنويفاً شديداً ، شأن المنكر للمعسر ، إذ أساط الحصول عليه بالأسرار ، كأنه عثر عليه غيا الأرواق أو في ظلام الليل ، أو كأنه وصل إلى يده في خفاء فداستمر مرء على الناس ، إما بجناية موظف أو أن إخلاله لمصلحة البلاد مشرب .

ولمذه المناسبة أقول إن أحد الظواهر كان يحرم على جمع هذه العبارات الخالدة وكثير من هذا الطريف على انقطاع سيل هذه العبارات باقتضاء الزمن التي كانت تخال فيه وكأني به الآن يملوه السرد هذه العبارة الجديدة فيضمها إلى مجموعته ، وإني هنا لعمارة طريقة . وهل هناك أطرف من تشبيه النهر بالأرضي أنا فتا قبضت عليها من وسطها لدعكت وإن أنت أسكت بها من رأسها فتسكت ! وهل هناك أهول في باب الوصف من تشبيه الليل بالأرضي ! وهذا أبلغ ما ذهب إليه الخيال .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — هذا تشبيه يرد به تعريب للمنى إلى الفهم .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — رأى حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أن الناحية السياسية للمشروع هي أهم نزاعيه . وقد جعلنا نشتم إليه كأننا نناقش معاهدة سياسية بحتة ، مع أننا في الواقع أمام مشروع لا نزاع في أنه أولا ، وقيل كل شيء ، مشروع اقتصادي مالى يفسد من تنفيذ در الكثير على البلاد ، ولهذا أشارت اللجنة في تقريرها إلى أنب للشرح نواحي متعددة إلهامها وأصلها شأنها هي الناحية السياسية ، وإننا فاختلاف وجهة النظر بين قول اللجنة وقول حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، ذلك الاختلاف الكبير يستلزم حياً — وفاة أحد المقررين ، وقد كنت أحد المحاضرين في اللجنة — أن أبدا الكلام عن الناحية السياسية فأرد على كلام حضرته ولكن لا من حيث ابتدأ بل من حيث انتهى .

أراد حضرة النائب المحترم أن يقرب إلى الأتقان فهم الموضوع ، فإذا قره ؟ ! قره بأرقام تنازع عليها رجال الفن واختلفوا في تقديرها . وقد ذكر حضرته فعلا أن الأرقام كانت مثار الجدل بين بلان متعددة كان كل أفرادها من رجال الفن الملمين : هذا يقول بالإيجاب ، وذلك يقول بالسلب والأمر كله من الناحية الفنية فوق مستوى عقل وعقل حضرة النائب المحترم وذلك باعتراف حضرته .

لقد أغرقنا الأستاذ حافظ رمضان بك في الأرقام ، وليس لدينا من عناصر الحكم ما يمكن أن يقرب الموضوع إلى أذهاننا إلا الأمثلة . صرب لحضرته مثلا بالأرضي في بد كلامه ، ولكن عند متاكم من الأرقام — وهي ما تحتاج في إيضاحها إلى ما يقربا إلى الفهم — أغرق فيها فهم المجلس .

ذكر حضرته أن المرحوم ثروت باشا أظهر مهارة سياسية ليجول دون هذا المشروع . وقد وفق في ذلك فسحبت المذكرة وسحب المشروع من المجلس . وقد سأته عن الدليل على هذا الكلام وكنت في سؤال حائلاً من الترض لأن الأستاذ حافظ رمضان بك عند ما أشار إلى مسمى المرحوم ثروت باشا قال إن المستند عتدي ، وأشار إلى جيبه الخارجي ، فحثت عليه من الصياح لأن مجرد إخراج المنديل من هذا الجيب كاف لإسقاط المستند . وقد استقيت سؤال إلى اليوم حرصاً على عدم مقاطعته ، وكنت أعتقد أن الإشارة إلى جيبه آية أكثر منها مقصودة وأن المستند لا بد أن يكون في حزم معين يبرزه عند اللزوم . ثم كنت أعتقد ذلك ولكن أحسني قد اصطدمت

الوزراء أصدر مالى سرى باشا قراراً في ٢٤ أبريل سنة ١٩٢٦ بتشكيل لجنة من حضرات :

صالح حنن باشا (رئيساً) ... وكيل وزارة الأشغال العمومية .
 حسين سرى بك ... » ... » الوزارة للمساعد .
 كامل عثمان غالب بك ... » ... » المفتش العام لرى الوجه القبلى .
 ابراهيم فهمى بك ... » ... » البحرى .
 مستر بورتون بكلى ... » ... » مساعد مفتش عموم .
 مستر باكر ... » ... » ... »
 ابراهيم رزق بك ... » ... » مفتش مشروعات نيج حادى .
 مستر هاوس ... » ... » رى القسم الزراعى .

لبحث تفصيلات المشروع فبحثته وقدمت تقريرها إلى وزير الأشغال العمومية ، وكان وقتئذ حضرة صاحب السعادة عثمان عزم باشا ، وقد أشارت اللجنة في كتابها الذى رصته إلى الوزير في أول يولييه سنة ١٩٢٦ وأرغفت به تقريرها ، أنها بحثت الحياض المتكبر نحوها إلى رى مستديم انتظار الزيادة الارياح الصغرى من تزان جبل الأولياء وقالت في ختام كتابها (وقد وافق حضرة صاحب الممال الوزير السابق مبدئياً على ما رآه اللجنة) (راجع ملف وزارة الأشغال العمومية رقم ١٥/١٠/١٧٤) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشويبى — أرجو أن يتلو علينا حضرة المفرد تقرير اللجنة الذى أشار إليه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المفرد) — ليس هذا التقرير أسمى الآن وأما الآن في مقام التذليل على أن حضرة حافظ رمضان بك قد أدخلت عليه أمور كثيرة لم يتغير فيها وجه الصواب ، ولهذا السبب أسهب في الكلام عما قاله سرى باشا عن تزان جبل الأولياء دون التعليل لسد حاجتى مصر من المياه للأراضى الخالية المزروعة وللأصالح . وقد أطال القول أيضاً عن رأى مالى شقيق باشا الذى أبداه في سنة ١٩٢١ عند ما أوقف إنشاء تزان جبل الأولياء بعد زيارته للسودان . وهنا لا أقول لحضراتكم بضيقت صدرى ولا ينطق لسانى ، وإنما أقول ينطق لسانى على ألم لأن هذا الكلام كان من شأنه أن يزجوا في هذه المناقشة بريل له مقامه قديماً وحديثاً . وقد أردتوا بذلك تهوية تهيجهم من هذا الموضوع .

ذهب مالى شقيق باشا إلى السودان في سنة ١٩٢١ ولم يشر مقالته الذى تلاه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إلا في ٣ يناير سنة ١٩٢٧ وكان مالى شقيق باشا وقتئذ خارج الحكومة ، وقد كتب هذا المقال لمناسبة ما كانت تشهده جريدة السياسة من مقالات فككته تحت عنوان "فى المرة" تناولت فيها معظم رجال البلد في مجازات مستتسلة وإن لم يخل بعضها من

حضرة النائب المحترم عبد المنزى الصوفانى — إن ما قاله حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك هو أنه حصل على المذكورة من موظف مسئول (خفية) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المفرد) — ما قول حضراتكم في أن مذكره مالى سرى باشا — التى أساط حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك الحصول عليها بالأسرار والتمشوش — كانت ملكاً للكافة يطالع عليها من شاء . ثم كانت كذلك . فقد نشرت بحروفها في جريدة الاهرام بتاريخ ١٥ يونيو سنة ١٩٢٥ ، ويمكن الرجوع إلى مجموعة الاهرام في تلك السنة لمن أراد (تصديق) .

ليركن الأمر سرراً خافوا ، ولكنه كان مثار جدل على صفحات الجرائد مدسج سين قبل أن تصل المذكرة إلى يد حضرة الزميل المحترم حافظ رمضان بك من ذلك الموظف الصص الذى خان وظيفته وواجه نحو الوطن ، فإذا أنا قلت لحضراتكم إن المعلومات التى استعاضها حضرة حافظ رمضان بك قد أدخلت عليه كنت دقيقاً في التعبير ، ولو أنه ألم بالموضوع كما يجب لما فاه بذلك الأقوال . وما يستعزى الفكر ما ذكره بالأسر عرضاً من أن رجال الحزب الوطنى يمتنعون من زمن بعيد بالاستئثار بالسياسة إلى درجة أن حضرة حافظ رمضان بك كان لا اتصال بأحد وزراء فرنسا ودارت بينهما مكاتبات أشار إليها في خطابها بالأسر وتلا على حضراتكم منها خطاباً حرص على حفظه مدة طويلة إذ أنه ما كان يجرى بريل شأنه أن يستقط أمامكم هذه السقطه وأقول سقطه ترفاً منى في التعبير أيضاً .

يقول هذا الرجل السياسى إنه حصل من هذا الطريق الوعر على ورقة مع أنها كانت ملكاً للكافة وشاراً للجدل على صفحات الجرائد قبل أن يدعى وصولها إلى يده . وليت الأمر اقتصر على هذا بل إنه أخذ اللجنة كثيراً وقال لحضراتكم إن اللجنة قتلت المعلومات التى وردت بتقريرها خطأ لتضلل بكم ولقد ترفق في التعبير حيث أكد هذا المعنى وإن لم يقل هذه الانطاف بالقبائل وفاته أنه كانت تحت يد اللجنة عند كتابة تقريرها مذكره مالى سرى باشا وتعلم أنه ورد بها العبارة الآتية اتلواها بنفسى :

"وهذه الزيادة في الارياح الصغرى ستكون وافية بمطالب القطر المصرى أثناء الخمسة عشر عاماً التالية بما في ذلك الثلاثة أحوام التى يستغرقها إنشاء انتركان كما أنها تستمع بتحسين الارياح الصغرى اللازم للساحة الحالية وما يزدح أوروا ويضيق جانب من أراضي الحياض الداخلية في منطقة قاطر نيج حادى وبالصالح جزء من المساحة غير المتروكة الآن بالأقاليم البحرية" .

وقد كانت اللجنة تعلم أيضاً أن الوزير إذا طلب من مجلس الوزراء اعتماد أمر من الأمور قدمه إليه دون أن يذكر التفصيلات الخاصة به ، فإذا أقره المجلس كلف الوزير موظفيه المختصين بمجمع المعلومات التفصيلية ثم قدمها إلى مجلس الوزراء لمجلس النواب لإجازتها ، بعد أن يكون قد أجازها المشروع في مبدئه . والذى حدث بشأن هذه المذكرة هو أنه بعد أن أجازها مجلس

في ٢٨ مايو سنة ١٩١٤ مبدئياً على المشروع بيد أنه لسوء الحظ لم تحض إلا أشهر قليلة حتى تشبثت الحرب ففصل بالضرورة مشروع سد جبل الأولياء كما حصل كثير سواه من المشاريع الجبلية ذات النفع العامة في سائر أقطار العالم). بعد ذلك أخذ يشرح السبب الذي رأى من أجله - في ذلك الوقت - وقف المشروع فقال في صفحة ٩ ما يأتي :

(لو كان هناك على النيل قاطر عند نيج حمادي لأمكن رى كل هذه الأراضي ولما تخلف منها شيء شرقاً وكان الرى لكل الأراضي الأخرى بياه حمراء بدل مياه الصرف السابق استعمالها لرى أحواض أخرى وبها يكون محصولها وفيراً .

هذه هي الحالة الآن وانشاء خزان جبل الأولياء ويكرر تزداد الحالة سوءاً بسبب انخفاض مياه الفيضان الناشئ عن هذين الخزانين ورى الجزيرة وتصبح الحاجة لإنشاء قاطر نيج حمادي أمراً .

وكان قد ذكر قبل هذه الصفحة ما مته أن بناء الخزان على مقسوب ٣٨٠ متراً ينخفض منسوب النيل في مدة الفيضان وهذا يضر بزراعة الرى الحوضي . فالمبادرة التي طوتها على حضراتكم من الصفحة التامة فيها شرح وتكلمة لهذا الرأى . ويستنتج من كل هذا أنه كان يرى - في ذلك الوقت - من سوء الحظ أن يعطل قيام الحرب أمثال هذا المشروع الجليل القائمة فقال إن بناء قاطر نيج حمادي يصحح الموقف تصحيحاً تاماً .

فرق بين ما ورد بتقرير شفيق باشا وبين العبارات التي اتهمها الأستاذ حافظ بك من مقال - وفي اعتضادي أنه لم يكتب ما كتب لظهور عناصر جديدة أو تغيير رأيه ولكنه أراد أن يرجع بالفارز إلى سنة ١٩٢١

أقدم ما ذكرت لأهل حضراتكم على أن الأستاذ حافظ ومضان بك لم يكن موثقاً في اقتباساته . وإن كان حضرته قد حرص في سنة ١٩١٣ على مقابلة وزير فرنسا بشأن هذه المياه فقد كان أسرى به أن يحرص على الإطلاع على أوراق كانت في متناول يده بالجهة . ومن المعروف أنه كان حاضراً جميع جلسات اللجنة - مما جلية أخذ الرأى - وكان أشد الأعضاء تضيقاً على مندوب وزارة الأشغال العمومية . وليس هناك شك في أنه كان حاضراً عند ما أودع هذا التقرير وسمع إيضاحات مندوب الوزارة عنه . وقد قال له (لأول مرة سيكشف سائر السرية من تقرير شفيق باشا) فما يوجب العتب الشديد عليه أن يقل أقوال شفيق باشا التي تورط فيها سنة ١٩٢٧ ويضرب صمعا عن عتوتها هذا التقرير وفيها بيان العلة التي رأى من أجلها أن الخزان العالي يسبب أضراراً كبيرة . وهذا هو رأى وزارة الأشغال العمومية الآن الذي سما بها إلى الأخذ بمشروع المستر ديوي .

يعترض الأستاذ حافظ ومضان على بك إقامة بناء سد جبل الأولياء على قاعدة إمكان تملته في المستقبل ويقول : إن المبلغ الذي ينفق على هذا سيذهب سدى لأنه مدام القائلون بهذا المشروع يقررون أن البناء على مقسوب ٣٨٠ متراً فيه أضرار كثيرة فلماذا يشيرون الآن ببناءه على قاعدة تملته إلى ذلك المنسوب الخطر ؟ ولأن أقول رداً على اعتراضه أنه ثابت في محاضر اللجنة أن حضرته وجه هذا السؤال إلى مندوب الوزارة وأوجب عنه ومع ذلك لم

شدة في التعبير ، ولقد تصادف أن أخرج معالي شفيق باشا للناس في ذلك الوقت كيميئين أحدهما في تربية الدجاج والآخر في الحكر . فتناوله كاتب مقالات (في المرة) وذكر في مقاله عنه أن البلاد أمام مشروعات الرى الكبرى في م مقدم مقم ومعالي الباشا المهندس الكبير لا يبقى إلا الكتابة في تربية الدجاج وفي الحكر . ولامه على عدم المناقشة في المشروعات المائية ومنها خزان جبل الأولياء ، فكتب معالي شفيق باشا مقاله متوسطاً وخنثه مداعباً وواضعا بأهداء صاحب المرة زوجين من الحمام أو البجاء .

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي - هذا حكم ناس على رجال الدولة . وكان في حضرة المقرر يقصد أن يقول إن معالي شفيق باشا تورط في هذا الموقف فكتب مقاله الذي نشر في سنة ١٩٢٧

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - أوجب من حضرة النائب المحترم ألا يحصلوا حاية رجال الدولة فان تحرير معالي شفيق باشا الذي كتبه في سنة ١٩٢١ تحت يدي . وقد تلا حضرة النائب المحترم محمد حافظ ومضان بك فعلا من مقال شفيق باشا ما يأتي :

(أ) صاحب التقرير المشهور الذي يفتنناه أوقفت الأعمال في جبل الأولياء وهو تقرير مكون من ٣٤ صفحة من صفحات القول سلك في ٢١ أبريل سنة ١٩٢١) .

ثم قال : (قلت تقررى لمجلس الوزراء وقت بمحصل الضرر لمصر من هذا العمل) .

ثم قال : (ولم أتهم وحيداً لمجلس الوزراء اتهام التصادم مع دار المنسوب السامى بل تناقشت مع السيد مردوخ مكيوناه مستشار وزارة الأشغال وقتها) .

إلى أن قال : (وبعد مناقشات دقيقة أهقيت تقديم تقريرى مع دار المنسوب السامى ووزارى الأشغال والمالية . وافق مجلس الوزراء على رأى في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ وقرر وقف العمل في جبل الأولياء) .

ثم قال : (بعد أن اطبق الله وأوقفت العمل في سد جبل الأولياء الأول فكرت في تلمية خزان أسوان . أقول فكرت ولا يؤخذ من ذلك أنى واضح الفكرة . كلا فهى أقدم منى ولكن الذى فكرت فيه هو دراسة إمكان التلمية ولم يكن سبق أحد في ذلك) .

واليك ما جاءه بالتقرير الذى وضه معالي شفيق باشا ومته ترون أنه عاقل لما جاءه بالمقاله . وأوجب حضراتكم أولاً أن تلاحظوا أن الأستاذ مصطفى الشوربجي كان عضواً بالجنة مدى ثلاثة أشهر وأن هذا التقرير قد ظل مودناً سكرتيرة المجلس طول هذه المدة .

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي - ولما كان يطلع ويوزع علينا مع أن ذلك لا يكلف أكثر من ١٠ أو ١٥ جنيهاً ؟

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - جاء بالصفحة السادسة من التقرير العبارة الآتية : (ولقد صدق مجلس الوزراء بحلته المنعقدة

يشير اليوم إلى السؤال أو الجواب بكلمة وكان الأجدر أن يضع كلا الرأي أمام المجلس فيكني نفسه مؤونة الكلام ويكتفي مؤونة الرد عليه .

قلنا ، كما قال العلماء الذين كتبوا عن طبائع الأشرار ، أنه لا يمكن أن تصدر حكما من حالة التصرف في أي نهر يسرى عليه موبدا . ولهذا كان الحكم الذي صدر في سنة ١٨٩٠ على نهر النيل مدى قضاياه وساحبات مصرته عاقلا لحكم سنة ١٩٠٠ ولحكم سنة ١٩١٣ ، وسنة ١٩٢٠ وسنة ١٩٢١ وسنة ١٩٢٦ وسنة ١٩٢٩ وسنة ١٩٣٢ وثابت في تاريخ مصر أن يجري النيل نحوول من الجبل الشرق إلى الجبل الغربى تماما بل وصرات متعاقبة إلى أن أحيل بينه وبين ذلك بالطرادات المعروفة .

ولأن الذين وضعوا مشروع خزانا أسوان كانت لهم المعلومات التي تستند إليها الآن لا مجموعا من وضع أساسات هذا الخزان كما يجهل الطلبة ، وما فعلوا الخزانة والبلاد تلك المبالغ الطائفة التي أخفقت في التغطية الأولى والثانية .

قلنا إن هندسة الجبل الحاضر ترى أن التخزين في جبل الأرياء على مسسوب ٢٨٠ مترا فيه أخطار . ولكن هذا المشروع وضع ليكون أزا خالدا مقيدا لأعمال الري ، لهذا الجبل أو أبنائه فقط وإنما لأجيال مصر المقبلة . وفي هذا الزين الذي يوصف فيه علم المسائيات وتصرف الأهرار بأنه مضطرب ومتقلب يصدر بالأياه أن يعضوا الأساس ويتركوا تكة العمل في المستقبل للآتيان . فإذا رأى هؤلاء إمكان التغطية لم يكن طبعهم إلا أن يعضوا الأهرار فوق البناء الحالي حتى يصلوا إلى المنسوب المطلوب ولا يتكلف هذا الاحتياط إلا إلى مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه فقط - في حين أن التغطية الأخيرة لخزان أسوان كلفتها ما يربى على أربعة ملايين من الجنيهات لأنها اضطرتنا إلى البناء من الأساس .

باحضرات الجواب - لا نعلموا أخفاة يقولون عما ما قول نحن من وأضى مشروع خزان أسوان . أجلسوم يذكروننا بكلمة غير لائقة كنا يبدى النظر فلم نكتف بجابجائنا بل قدرنا حاجاتهم أيضا .

تروى حضراتكم مما نعلم أن اقتراحات الأستاذ حافظ رمضان كانت من أمرين : الأول خطأ في المعلومات وسوء تقدير مركزنا بالنسبة للأجيال المقبلة . والثاني خطأ في الثقل غير مقصود - لأن أجل الأستاذ في نعلم الخطأ في الثقل .

هذا وإنى أسمحكم في أن أعود إلى موضوع تحرير اسماء سرى باشا فقد فاتني قطعة فيه .

يموز أن الأستاذ حافظ بك لم يطلع على مقال الامرام قدم عهده أو لغير ذلك من الأسباب . ولكن ما فرقنا في أن التقرير الذي وصل إليه بشق النفس وبجناية مؤلف لا يريد أن يبيح باسمه لثلا صديه ضرر - هذا التقرير قد تناوله وديقات أعف يلساني عن ذكر اسماء أصحابها يصدرها الملوذين خارج المجلس - ولا يصح أنت يطلق عليهم صفة المعارضين بل للصيرين بالمراضة - أحوت تلك الأوراق تقرير اسماء سرى باشا الذي قبل منه إنه يحبه به من خيايا وزارة الأشغال العمومية وقد وزعت هذا المطبوعات على حضراتكم من أيام . فكيف فهم أن الأستاذ رمضان بك - وهو الذى أبدى تلك العناية العلمية في تحقيق أصحائه وقابل من أجلها

للمعارضين من ذوى الاختيار وغير ذوى الاختيار - كيف فهم أنه لم يطلع على ما جاء بتلك الصحف وهي أقرب إليه وأسهل من تلك المقالات ! وكيف ضل إقامته لبياته العظيم على اكتشافه تلك المذكرة !

لقد وضعتا حافظ بك - بين حسن نيته واستعماله معلوماته على هذه المطبوعات - في مركز أهون غمرا منه هو أن تقول إنه كان يجمع المعلومات على غير ترتيب .

قل حضرة إن الوجهة السياسية للشروع هي أهم ما يريد الكلام عنه . وبدأ كلامه بأن ذكر حسابا وأرقاما استنتج منها أن الإنجليز يمكنهم أن يستعملوا الخزان كوسيلة للضغط السياسى وإن كانوا لا يستعملونه وسيلة للتجوع أو الإهلاك محافظة على الأجانب وحمة الأسمم إذ قال : إن البلاد تكون محتاجة للماء التخزين في وقت من السنة ويمكن الإنجليز أن يمجزوه عما مده بجملة أشهر . فإذا حددوا بهذا المجر أسمكهم الحصول منا على ما يريدون . وذكر حضرة - غصيبا لهذا - أن إيراد النيل في ثلاثة أشهر يبلغ كذا من مليارات الأمتار . وحسب مقدار ما يتغير منه فتجيب عليه أن مجموع المياه التي يمكن جمريها في تلك المدة هو كذا من الأمتار .

ولا شك عندى في أنه بجى حساب على ما قلناه من مذكرة صاحبي السادة متيان عرم باشا وبعد زفول باشا التي وزعت طبيا . فقد ورد بالصفحة ١٣ منها بيانات عن تصرفات النيل في سنة ١٩١٨ للشهور من يناير إلى يولييه . وظهر منها أن مجموع تصرف النهر في شهر يناير بلغ ٤٩٧ مليون متر مكعب والآن نقترض - أعذا برأى حافظ بك - أنهم مجزوا ما مياه الخزان في شهر يناير . على اليوم العشرين من هذا الشهر يبلغ الماء المحصور حوالي أربعة مليارات مع أن سنة الخزان هي ثلاثة مليارات . ولا يكون مناص إذ ذاك من وقوع أحد أمرين : إما أن يضعف البناء عن مقاومة هذا الضغط فينكسر . وإما أن يهاجم البناء فيمر الماء من فوقه . وفي الحالتين تتعرض للفرق جميع مديريات السودان الواقعة بمرى الخزان ، وقد يعمل رشاش من الضرب إلى أسوان وقنا .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - ربما يجزون المياه في غير شهر يناير .

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) - إن ما يقال عن شهر يناير ينطبق على أي شهر في غير زمن الفيضان . أما وقت الفيضان فان المياه تتكسح المدن والجبال وتستحيل أن يقف في سبيلها أي سد . وعلى كل فكل محاولة لاقفال الخزان عن مصر تعود بانقلاب المخرج على السودان ولا تمنع الماء ما أكثر من عشرين يوما .

قالقول باستعمال الخزان ككداة للضغط السياسى أو الاضرار بمصر حتى على الوهم .

إلى أجل معلومات الأستاذ حافظ رمضان بك وكفايته وطبعه أن تقع في هذا الخطأ الظاهر وأن يفتوا هذا الحساب المكين . إنذ كيف وقع في هذا الخطأ ؟ وقع فيه لأهم وطووه في الأرقام . والأرقام يتم كل من مقطعيها

إعراج بيتكا لأني أوكد أن الأستاذ الشوريجي سيحب على الأستاذ حافظ بك رمضان لاستلامه هذا التعبير .

(خطك) .

فانه ثابت في محاضر جلسات اللجنة أن الأستاذ حافظ بك استعمل هذا التعبير فيما وجهه من الأسئلة لحضرة مندوب الوزارة بخصوص إقامة خزانات في مصر .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوريجي — لقد ذكر هذا التعبير تمثيلا مع الواقع . ليس السودان مقتصبا ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — ونحن يا سيدي قد تمسكنا مع تمثيكم مع الواقع ، ويسرى أن أراك تتأخ عن حافظ بك رمضان (خطك) .

ولقد كان الأستاذ حافظ بك ، بعد أن سمع وملاحظ الأستاذ الشوريجي ، محتاطا لهذه "الشكوة" فكان كلما وصل إليها قال : "الجلود التي رسمتها القوق" .

وعلى كل حال فذلك المواقف باعتزافه واعتراقه واقعة خارج حدود مصر . حضرة النائب المحترم الدكتور عبدالحاميد سعيد — يقصد أنها واقعة تحت سلطة أجنبية .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — على كل حال إن الذي ابتدع التعبير هو حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك .

قلنا لكم بإحضرات التواب في التقرير الذي قدمناه إلى المجلس أقوالا معلومة صريحة ترجمتها من تقرير اللجنة الأول الذي فصل في أمر المشروعات سنة ١٨٩٠ والذي صدر سنة ١٨٩٤ بكلمة من جناب السيد جارسن الذي كان مستشارا لوزارة الأشغال العمومية ، وقد رفضت اللجنة التقرير إلى وزارة الأشغال العمومية وهو مكون من جزأين : الأول تقرير الأخطية وقد أمضاه العضو البريطاني وزميله الإيطالي ، والثاني تقرير الأخطية وقد أمضاه العضو الفرنسي لأنه اختلف معها على نقطة معينة أراد أن يكون له تقرير خاص بشأنها .

وقد كان تقرير اللجنة متار جلد كما هو ظاهر من محاضر اللجنة وكانت مسألة وادي الريان على بحث مستقل ، ويهتني جدا أن يبعد حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إثارة مسألة وادي الريان إلا إذا كان يريد الاعتراض على طريقة أخذ الرأي بالجنة ، وقد اعترض على ذلك ، أمام هيئة المجلس وعضدته في اعتراضه ، ولكن ، اعتقد أن رجلا من الأمور كحضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ما كان له أن يثير مسألة وادي الريان أصلا .

نشأت فكرة التخزين حوالي سنة ١٨٩٠ فشككت لجنة دولية وأصدرت تقريرا وعلى أثره شرع في بناء خزان أسوان وتم بناؤه في سنة ١٩٠٢

وقد اشتمل هذا التقرير على أقوال كثيرة خاصة وادي الريان . فقد أجمع الثلاثة الخبراء وأضقت أرواحهم جميعا على أن هذا المكان لا يصلح للتخزين وأقر العضو الفرنسي بجزء كبير من تقريره بأراه خاصة مستقلة للدلالة على عدم صلاحيته .

منع أسفه في النهاية إذا كان متفانيا من غير الفتيين ، بل حتى إذا كان من الفتيين من غير الطبقة التي تقطع لفل هذه الأبحاث وتتقنه فيها .

قد يقال إن القاضي يحكم في كل ما يمرض عليه مهما كان عويا . ورأى على هذا أقول إن الذي يحدث في الحكم هو أن يستعين أحد طرفي الخصوم بميرور يستعين الطرف الآخر بخبير ثان ومن ذلك فالقاضي لا يكتفي بخبيرين الجيرين بل ينصب ثالثا محايدا يكلفه أداء رأيه بعد الاطلاع على رأيي زبيليه . لهذا التمس العذر لحضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إذا هو دلال على ما يقوله بالأرقام .

ولكن تعلموا من الذي يمكنه أن يبنى حكمه على الأرقام أقل لحضراتكم رأي سعادة عثمان عرم باشا — وأعلم أنه هو الذي أمد حضرة حافظ بك ببعض ما ذكره من المعلومات — قال عثمان باشا في عدد من جريدته الجهاد — لا أذكر الآن تاريخه — (إن الواجب قطعا ، عند الخلاف في أمر من الأمور التي تتعلق بسياسة النهر ومقاييسه ، اعتداد أرقام وزارة الأشغال العمومية — أولا لأنها ، دون سواها ، لديها المتأخر التي تستجمع الأرقام الصحيحة ، وثانيا لأنها لا يمكن أن تبطل مع الأهواء في المسائل التي تتعلق بسياسة النهر ، فالوزير غير خالدي في كرسي الوزارة ووراءه موظفون مديون يقومون بتسجيل الأرقام في مقاييس الروصيرص وبتكاليف والروضة وديباط وغيرها ، وهذه الأرقام لها سجلان أحدهما في سجلات الرصد والآخر بالوزارة — وليس في إمكان الوزير تغيير أرقام هذه الأرقام . لذلك يجب قطعا — أمام كل مشكلة يراد فيها الاستناد إلى الأرقام — أن نتبرر قبل كل شيء ، أن أرقام وزارة الأشغال العمومية هي الأرقام الصحيحة التي يقول عليها .) إن حاجتنا المسائية — على تقديرات ما صرف في السنوات المتأخرة — هي ما قدرناه في التقرير بناء على البيانات التي قدمها مندوب وزارة الأشغال العمومية والتي استندنا إلى مراجعتها وأودعها المجلس تحت نظر حضرات الأعضاء منذ ثلاثة أشهر .

ولكن تفاضلوا بين الأرقام وتصدروا حكما صحيحا يجب أن تستندوا إلى تلك الصخرة الأساسية أو القاعدة الثابتة وهي بيانات وزارة الأشغال العمومية الجيدة من المظان والتشكك ، لأنه إذا جاز التشكك في بيانات الحكومة عن الإدارة العامة أو السياسة ، فهو ليس بمشأ في أرقام وزارة الأشغال العمومية لأنها ليست من صنع إبراهيم فهمي باشا ولا من صنع عبد القوي بك ، بل هي أعمال متتالية تجرأكم من سنوات وتؤخذ المعادلات منها وتعلم مستنداتها كلها طلعت .

أخذ الأستاذ الشوريجي على اللجنة أنها ذكرت أن الخزان سينشأ خارج حدود مصر ، واستعين أن يقال ذلك في البرلمان .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوريجي — الذي ذكرته هو أن اللجنة ذكرت أن خزان ألبرت تيارا يقع خارج الحدود المصرية (١) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد أخذنا هذا التعبير عن الأستاذ حافظ رمضان بك — وأسف لأنه قد يكون في كلامي هذا

(١) ورد في محضر الجلسة السادسة والأربعين ما يأتي :

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوريجي — جاء بالبرلمان نسخة ١٦ من محضر جلسة أس أن قلت (الذي ذكره هو أن لجنة ذكرت أن خزان ألبرت تيارا يقع خارج الحدود المصرية) ومنه هذه العبارة كما يأتي (الذي ذكره هو أن محضر مجلس الوزراء اعتبر أن الخزان من حدود مصر ويزان ألبرت تيارا) .

الزيتون — يصحح ذلك بالحضر .

وأله بعد أثارا عاليا فانه لم يترك لحظة واحدة في التخزين يروى الأستاذ
كما يقول السيولم ويلكوكس بلسان حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك
إني أعتقد أن السيولم ويلكوكس، بعد الرأي الذي أبداه في سنة ١٨٩٠
بخصوص وادي الريان، سيرجع إلى نفسه فيحصل بما يذكره الآن .

إن السيولم ويلكوكس الذي قال في وقت ما إن هذا عمل غير إنساني
لأنكم تقتلون به مديرة النيل الأبيض . قال في تآله الأخير الذي نشرته صحيفة
الاهرام إن حاكم السودان العام ممرض للشروع . وهذا مصداق حديث
نشرته للمفكر لسعادة الدكتور حافظ عفيفي باشا سفيرنا في لندن عقب زيارته
للسودان قال فيه إن حاكم السودان العام ضد المشروع .

لقد سمعت الأستاذ حافظ بك يقول إن المشروع يتفق مع أغراض
السياسة الانكليزية التي تمنع في ظهور مستشاريا يديفون وزرأنا ليتقدموا
بمشروعات تضر بالبلاد فقارها وتحمل وزرها وتضع قيودا في أيدينا . وكنت
أرجو أن يصف مثل الأستاذ حافظ رمضان بك — لا سيما في موقف رسمي
كهذا — عن أن يقصد بهذا الكلام وزراء الأمة وبرلمانها .

ولقد أقضى عهد المستشارين وأعلن استقلالنا على العالم، ولا يربد الآن
مستشار في وزارة الأشغال العمومية . فهل يراد القول إن وزرأنا يديفون
بواسطة المستشار القلي على القيام بأعمال هي ضد مصلحة البلد ؟
وهل يراد أن يقلل إلى العالم أن رجال البرلمان المصري يرمون وزرأنا
بأنهم مسخرون للانجليز ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — من قال هذا ؟ إن
حافظ بك لم يقله .
(جملة) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشاذلي — هل الاعتراض على المشروع
مناه هذا التأويل ؟
(جملة) .

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) — إذا كان حافظ بك
لم يقله فهذا أحسن ، إنما الحقيقة أنه قاله وأنه ثابت في محضر اللجنة ، على
أنه يسرى أن أيجمل هذا لحضرة حافظ بك ، وأن اسمه من حضرات
مناوله ، وأن يكون الذي ثبت في المحضر خطأ في التعبير .
(تصحيح) .

وأعود الآن فأقول إن ما دهشت له أشد الدهش من محاضرة الأستاذ
حافظ رمضان بك هو القسم الأخير انخلاص بلسان المباح ، ويسود أن
هذا الماء المباح أشكل أمره على حافظ بك ، وليس من جيب أن يشكل
أمر على إنسان مهما ظن شأنه .

إن نظرية الماء المباح هي غير ما ذهب إليه حافظ بك ، وأسأله لحضرتكم
هذه النظرية التي تضمنها تقرير اللجنة :

كان السودان إلى عهد حرب الدلووش وما بعده إلى احتياق سنة ١٨٩٩ ،
بكلاد أواسط أفريقيا ، يعيش أهله على الفطرة وليس لهم الزراعة اتصال ،
وقرام فطنتهم الأثرة والشجر ، ويمدحهم على الصيد والقتص ، وفي
كانت مصر قديما تعب النيل وتتخذ الماء وتخدم له المياه والضمايا والقراري

توخيتا الانحصار في تقريرنا الذي قلناه لحضرتكم ولكن مادام حضرة
النائب المحترم حافظ رمضان بك قد أثار المسألة فاني أريد أن أقصّل ما أجمله
القرار . فقد أجرت اللجنة أبحاثا عن وادي الريان وقررت عدم صلاحيتها بتاتا
لأنه ينخفض عن سطح البحر بمقدار ٤٧ مترا ولأن أراضي الفيوم المزروعة
تتدرج بين مناسيب أديها ٤٧ مترا تحت سطح البحر وأملها ٢٥ مترا فوق
سطح البحر . ومعنى هذا أن المياه التي تخزن في وادي الريان ، وبلغ ارتفاعها
٤٧ مترا فقط ، لا ينفع بها بل تبقى دائما ركبة لفياء ولا يمكن الانخفاض بها
إلا إذا بلغ مستواها ٢٦ أو ٢٧ مترا فوق سطح النيل أي أنه يجب أن يعلو
الخزان بمقدار ٤٢ مترا ويضاف إليه ٢٥ مترا حتى يوازي ارتفاعه قاع الترع
ويضاف إلى ذلك متران أو ثلاثة يمكن الانخفاض بانخفاض . وقد وجدت اللجنة
أن هذا مستحيل من رأت أن الجزء الأعلى من التل الذي يفصل مديرية الفيوم
عن هذا الوادي سفحي شامأ قاع الوادي قصوى وبمضى آخر أن المترين
أو الثلاثة التي سترفع إلى مستواها مياه وادي الريان سيصعبها الجزء الأعلى
من التل ويتهى الأمر بجعل مديرية الفيوم .

ثم قالت اللجنة إنه توجد تشققات صخرية في قاع الوادي . ويحتمل إلا
يسدّها طمي النيل على مر الزمان فتكون سببا لتسرب المياه في الأرض
فتكون في الصحراء واحات (مثل واحة جنوب واحة الترافرة وغيرها)
على بعد مئات الأميال . بل قيل إنه يجب لامتكان التخزين في هذا الوادي
عمل طاس أو قلع من الزنك في قاع الوادي حتى لا يتسرب المياه منه .

جرى هذا في سنة ١٨٩٠ عند ما كانت مطويات رجال الفن غير ما هي
مياه الآن ، وقد ظهر من الجسات التي حملت عند ما كان سعادة عثمان محرم
باشا وزيرا للأشغال العمومية — أن طبقات الأرض تحتلها الصخور وفيها
طبقات حشة تنص الماء فلا يؤمن الرشح الكثير الذي يودي بمياة مديرية
الفيوم ودلت هذه الجسات على أن مشروع وادي الريان فاشل من أوله
إلى آخره .

ولقد أسند اسم السيولم جارستن إلى رأى لم يقله وأعتقد أنه يؤله —
إن كان حيا — أن يسند اسمه إلى رأى خاطئ . إنه لم يقل ما يمكن أن
يستفاد منه امتكان التخزين خارج حوض النهر . فقد كان السيولم ويلكوكس
في ذلك الوقت في صفوان شبابه ومع أي أسلم بأن تقدم السن يزيد الخبرة
الصامة إلا أني أعتقد أنها زيادة إلى حد محدود .

قال السير جارستن في تقريره للجنة الدولية : إنه أمام المعلومات الفنية
عن وادي الريان لا يرى بين مصر ووادي حقا علة أليق بالتخزين من شلال
أسوان — أي أن يكون التخزين في مجرى النهر وحياضه — غير أنه لاحظ
أن التخزين هناك يهدد أثارا زلزاليا عاليا هو مبدء أس الوجود الذي لا بد
أن تتدمر المياه المغزونة . وقال إنه إذا رأت الحكومة عدم الموافقة على إنشاء
الخزان في أسوان فليحظر حين امتكان دراسة النهر جنوبي وادي حقا بعد انتهاء
الحرب السودانية للبحث عن الأماكن الأخرى التي تصلح للتخزين جنوبي
الحدود المصرية . إن السير جارستن لم يكن في إبداء رأيه متاثرا بفكرة حزبية
كما تفعل المعارضة غير الشريفة خارج هذا المجلس ، بل كان يؤدي عمله كرجل
فني ، وعمل الزعم من قوله أن التخزين في الجهات القبلية مهدد بالدرأوش

اتفاقية سنة ١٩٢٠، أن تبدأ في تران جبل الأولياء بوضع اليد على المقدار الذي تخزنه من المياه في الوقت الذي يبدأ السودان فيه بتبني مشروع رى الجزيرة فيصبح ماء التخزين حقا مكتسبا لها ، وتكون قد وضعتا نحن والسودان أيدينا في وقت واحد على ما يستفاد كل منا من مشروعه . وما زاد بعد ذلك يكون ماء مباحا .

ولكننا بسبب خلافاتنا الحزبية وما لايها من المناقشات التي ماتتها الأهواء ، وبدون مراعاة لمصلحة البلاد ، لبنا متقدين زهاء ثمانية عشر عاما — كما قال حضرة الأستاذ الشوريحي — تم خلالها مشروع الجزيرة وأصبح من حق السودانين أو الإنجليز أن يقولوا لنا إن ما مكسبه من الماء بسببه أصبح من حقهم ، وحق لهم أن يقولوا لنا ، إذا ما شرعنا في وضع يدنا على نصيبنا من الماء الذي تخزنه في تران جبل الأولياء ، أننا جئنا لنأخذ من الماء المباح فطالبة بأن نغني حسابنا على استئصال ما نبت لم من حق في ذلك الماء لمشروع الجزيرة كما سبق أن وضعوا حسابهم على أساس استئصال حقا فيا اكتسبناه من تران أسوان . لا نهم قد وضعا يدهم بالفعل على نصيبهم من الماء لمشروع الجزيرة قبل أن تضع يدنا على ما يقابله من الماء الذي ستكسبه من تران جبل الأولياء . فكان من جهود وزير الأشغال السوفية في تلك الوزارة — وهو وزيرها الحالي — أن أعاد الحالة كما لو كان تران جبل الأولياء بين فضاء مع مشروع الجزيرة . وكان مصر وضعت يدعا على الماء الذي يخزنه تران جبل الأولياء ، كما أن السودان وضع يد على ماء تران جبل الأولياء . ومعنى هذا في صراحة أننا استوفينا هذا الحق بوضع اليد اكتسبناه وأصبح النزاع بين عداء ، وهذا النزاع لا يمكن أن يكون من قبيل النزاع العادي لأنا نطالب بنصيبنا فيها يزيد ، كما يطلب به السودان أيضا ، ومدار البحث في هذا النزاع سيكون من شأن اللجنة التي أشير إليها في اتفاقية المياه .

أعدرون كيف انصكت الآية على حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك . إنه يطلب وقف المشروع المحدد لهيأته سنة ١٩٣٢ فريد أن يحدد مصر تماما كل ما تستفيد من تران جبل الأولياء ويدخل الماء الذي كان سيخزن فيه ضمن الماء المباح الذي لم تضع مصر يدعا عليه . فيصبح حقا فاصرا على التصرف الطبيعي للنهر وما يخزنه تران أسوان .

إن الضغط السياسي والحزبي والاقتصادي الذي يربته حضرة النائب المحترم على إنشاء هذا الخزان اقتراض مردود عليه ، لأنه لما طرح الأمر على اللجنة التي كوت في سنة ١٨٩٠ قالت بشكة سبق أن صرح بها السيد موكريف الذي كان مستشارا لوزارة الأشغال العمومية في بدء عهد الاحتلال ذلك قال بها السيد بريميت الذي كان مديرا لمصلحة الطرق والخرائط سنة ١٨٨٢ وقال بها السيد السير ولكوكس في سنة ١٨٩٠ كما قالت بها اللجنة وبجارتين عند طبع التقرير في سنة ١٨٩٤ . ما نأنا قالوا جميعهم ؟ قالوا إن الدولة التي تسيطر على منابع النيل العليا من بحيرة فيكتوريا ومن بحيرة ألبرت وعلى منبع النيل الأزرق من بحيرة طسانا بالجنوبة ، هي التي تلك ناحية الأمر في شأن السودان ومصر ويمكنها أن تحتل أو تعجز حتى شامت وكان قولهم هذا لوجه الحق لا لنامية خاصة .

إن السودان يقع في منتصف حوض النيل فلذا أراد أن يصيبنا بضرر تعرض لأضمار هذا الضرر .

وعلم له التنازل لأنها علم أنه مصدر نعمتها ولا حياة لها إلا به . فاستغلت ماله وتفرج حلفا فيه منذ عشرات أو مئات السنين بل منذ العصور الفرعونية الأولى .

مثل مصر بالنسبة للسودان مثل أخ قام الوصاية على أخيه القاصر فاطلق لنفسه عبان التحكم في ثروته يسافر إلى أوروبا ليقيم بها فيها ، ويرك أنشاء الصغير دون أن يكلف نفسه عناء البحث في شؤونها ، فافذا كبر ذلك الصغير لم يشأ وصيه أن يسمح له بزيادة نفقاته ، وإذا بلغ العشرين من عمره بالتفكير في أمر زواجه ، وإذا هم بأن يعمل فلا يجد له بد العون ، في حين أن له نصيبا في تركه أبيه يعمل نصيب وصيه . فهل يتصور أن يوقف النيل على مصالح مصر وأبناء مصر وأن يحرم منه السودان وأبنائه فلا يتفقوا منه حتى بما يروى غلاما ؟

فلما فتح السودان واضطروا بالمعاهدة غير المحترمة التي أرست في سنة ١٨٩٩ أن تشارك الإنجليز عليه شركة ضيى ، أصبح هذا الأخ الصغير كغالة من يبرف أن يحافظ على حقوقه ويضع عنه غائلة الاغلاص وجور أخيه الأكبر .

لقد لبنا بناء تران أسوان فلم يوجه إلى ذلك اعتراض ، فم تم بتبنيته فلم يترض عليا أحد ، إلى أن انطلعت الأمور وتحسنت الأحوال في السودان وأصبح ، بعد مرور ٢٣ عاما ، قطرا يحس بمحاجاته ومطالبه ، فأنشئت فيه كلية غوردون التي تخرج فيها ضباط سودانيون وصلوا إلى مراكز عالية وأصبحت هذه الكلية عسل أنظار السواد الأعظم من السودانين ينظرون إليها كنواة للرق والوصول إلى أرق المراكز . فليس بالقرب — بعد أن يفرو هذا الشاؤ من الظلم — أن ينظروا إلى النيل الذي يقع في بلادهم فيرأوا أنفسهم أهل سفاهة ليس غير ، مع أن لهم مرافق في في ممس الحاجة إلى مياه النيل وما بذلت فكرة الانتفاع بده النيل في السودان تخمس في رؤوس المفكرين .

أخذت لجنة سنة ١٩٢٠ في بحث ثروة النيل فوضعت مشروع رى الجزيرة لسد حاجات السودان ومشروع تران جبل الأولياء لسد حاجات مصر وقدرت حاجة السودان من مشروع الجزيرة وحاجة مصر بإضافة ما يأتي إليها من تران جبل الأولياء . أما ما زاد على ذلك فيسكون بلا شك موضع النظر فيما بعد .

يقول الأستاذ حافظ بك إن إنشاء تران جبل الأولياء هو الذي أوجد الحق للسودان وهذا خطأ .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الموصافى — لقد قال حافظ بك إنه سيوجد حقا ولم يقل إنه أوجد بالفعل .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — سيان يوجد أم لا يوجد — إن نظرية الماء المباح منتهى في اللغة العلمية أنه ماء النهر غير المخصص فعلا لخدمة جهة من الجهات أو رى بلد من البلاد، فهذا هو المسمى بالماء المباح الذي يكون حقا لأول من يضع يده عليه ، ومعنى هذا أن الماء المباح الذي يفيض سد إنشاء تران أسوان كان يمكن السودان أن يتصرف فيه كيف شاء .

يقول حافظ بك : لا ، — هذا حق مصر منذ آلاف السنين ولا يحق للسودان أن يبنى خزانات ليتغنى بماءه الفائض ، ولكن أرجو حضرة أن يرجع إلى التقارير التي تكتلت عن هذا .

وإنه لتفكر كيف لمصر أن سعادة إبراهيم فهمي باشا في الوزارة التي وضعت اتفاقية المياه أهد لنا ماضاع عليها من الماء المباح . لأنه كان يجب ، بحسب

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - لا. وصل المسؤول عنها.

باحضرات النواب.

لا أريد الإطالة البليدة عليكم بأكثر مما قلت لأنى أشعر من قسى بآنى تمب وارجو أن أكون قد وفقت إلى إلقاء خطبى بمسورة تحرب الحقائق إلى أذهانكم وأن تتدبروا ما سمعتموه منى باعتباره مستندا إلى بيانات صحيحة وأن تمدوا أنفسكم لأن تستمعوا فى جلسة الند إلى البيانات الفنية.

وأرجو فى النهاية أن تقرروا بإجماع هذا المشروع لأنى أطمح أن يوافق معنا عليه رجال الحزب الوطنى الذين لا ينفون إلا الوصول إلى الحق (تصفيق).

سأل حضرة النائب المحترم مصطفى الشورى بمجلسه أسس من مشروعى الكائين للمحققين بذكر وزارة الأشغال العمومية: هل هما مشروعا ككائين أو هما ككائين تم الإصاق عليهما، فقلنا له أن الخطابين الراودين بالذكرة قد أمضيا فعلا، أما مشروعا الكائين اللذين سيضيان فهما متعلقان بالتوضيحات التى ستقدم بعد إقرار البرلمان إنشاء الخزائن. فهذان الخطبان هما قيد التوقيع بين الحكومتين المصرية والإنجليزية. إذ أن الخطابات النهائية لا تنضى إلا بعد إتمام المعاهدات لأنها خاصة بوضع الأسس فى الأمور الكبرى. وهما هما الخطبان يمكن أن يتلوها حضرة السكرتير الموظف أو يطلعا ويوزعا على حضراتكم.

الرئيس - يحسن إيداع هذين الخطابين السكرية ليطلع عليهما من إنشاء من حضرات الأعضاء.

حضرة النائب المحترم محمد فهم الفي - حضرات النواب المحترمين:

لقد واثت لجنة مشروع خزائن جبل الأولياء التى تشرفت بحضورها اجتماعاتها من أول مارس إلى ٢١ أبريل سنة ١٩٣٣ وتناقشت فى المشروع مع مندوب وزارة الأشغال العمومية، وقد سمعنا رأيا واحدا يرى على تحييد المشروع، وبعد مناقشات كثيرة عنت لى فكرة عرضها على اللجنة، وهى استدعاء المعارضين المشروع لسماحهم لتفعل اللجنة بعد ذلك كلمتها. إذ إن لكل مشروع فكرين ولكل فكرة وجهتين. والآراء تتضارب وتباين. وقد سمعنا أن بعض الوزراء السابقين لى بعض كبار المهندسين من الإنجليز مثل السير ولكوكس يارضون المشروع أشد المارضة. ولكن مع الأسف قوبل اقتراح هذا بالرفض. ولقد أقبب زميل لى - هو الآن من المناسرين للمشروع - باقتراح الإصالح بجلوالم المعارضين فكان نصيبه الرفض أيضا. فقلت فى نفسى ما هذا الأعضاء من سماع آراء المعارضين؟ وما هذا التشبث بإسعاد آراء جانب واحد؟

إننا نعلم أن جميع المشروعات تتضارب فيها الآراء، فلما كان يجوز لجنة أن تستدعى أولئك المعارضين لسماع ما دامت واثقة من أن الحق فى جانبها.

لقد آليت على نفسى أن أزعجنى المعارضين، وفى مقدمتهم هذا الرجل العظيم حافظ رمضان بك الذى درس الموضوع دراسة عميقة، أن يتولى

قال أولئك المهندسون إن إنشاء قطارة حجز صغيرة عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا أو بحيرة البرت يعمل من المستطاع حجز مياه النهر لأن البحيرة مستقيمة جدا وقد لا يؤثر فيها هذا الحجز إلا برفع منسوبها مستقيمتا قليلة وقد جاء فى تقرير سنة ١٨٩٩ أن الشكر العظيم يجب أن يمدى إلى السيد جوزيف تسمبرلين وزير خارجية إنجلترا وتقتل لأنه استخلص شواطئ بحيرة فيكتوريا من خطر التفوذ الألمانى والأجنبي الذى كان من الممكن أن يؤدى إلى أن ينصرف ماء البحيرة إلى الجنوب بدلا من الشمال - كما قالوا إن مقتل البلاد التى نجا من مياه النيل لا يكون إلا من تلك الأمكنة.

على أنى لا أذهب بكم بعيدا فإن مسادة عثمان محرم بلنا الذى مثل تميلا صحيحا فى آرائه فى خطاب حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك قد وقف فى هذا المكان وطلب من مجلس النواب ومن الحكومة فى سنة ١٩٢٦-١٩٢٧ فتح اعتاد بمبلغ ١١٠٠٠٠٠ جنيه لشراء كراكات وأقوات تطهير ونقص جيولوجى للمناطق السود التى تبعد ٢٥٠٠ كيلومترا قبل الخرطوم.

قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إننا أردت قائمة مصر وجيب عليكم أن تذهبوا مسطرة السود حتى إذا ما وصلت المياه إلى مصر حكمتها بواسطة القناطر والخزانات، أى على حد التعبير "من أن النيل كالجلود الجوفج يستعمل معه المهاز من الخلف ثم يحكم بالجام".

لا أظن كيف يمرض فى إنشاء خزائن قبل الخرطوم بمسدة وأربعين كيلومترا فقط وأنه لا يطمئن عمل اتفاقية لاستعمال هذا الخزان لمصلحة مصر مع حكومة يعلق المعارضون حل قضية البلاد الكبرى على مفاوضات معها؟

لا يريد بعض حضرات النواب المعارضين الجالسين على يسارى إنشاء الخزان خارج حدود مصر وفى الوقت نفسه يرون أن نعمل أملا خارج السودان زيافة المياه مع أننا لا نسيطر على تلك المناطق بنفوذ ولا بأحقاق مع الدول المسيطرة عليها.

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد - إننا لم نزل بانشاء خزانات هناك.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - ثم ولكن كيف نطمئن بعد أن نصرف الملايين من الجنيهات إلى عدم قرب المياه خارج حدود السودان إلى أصحاب تلك المناطق التى تكون قد سلكتها.

أليس من التناقض البين أن يمشى عمل خزائن فى مكان لنا فيه مهندس مقيم معترف بوجوده وهناك انقلابية عتمة مع دولة كبرى على الإدارة ولا يمشى من إيجاب المعاهدات قصاصات ورق بعد الآن. فإن ألمانيا عندما نظرت إلى المعاهدات هذه النظرة تأملت عليها جميع الدول ولم يرحبوا إلا بعد أن تألوا منها كل النيل.

فالمعاهدات التى يبرم بين الدول يجب أن تكون عتمة. فلما ظننا أننا لا نأحق بيننا وبين حكومة السودان على مياه النيل سيكون بعيدا من الاحترام والتقدير فأنى لا أحاسنكم ولا أطمع فى اقتناعكم.

حضرة النائب المحترم مصطفى الشورى - هل اتفاقية السودان عتمة الآن؟

إن هذا البنك بإحضار التراب المحترق يتطلب أكثر من ثلاثين مليوناً من الجنيهات لتحقيق هذا الغرض العظيم .

نعم اعتمدت الحكومة لهذا البنك ثلاثة ملايين من الجنيهات ولكن ألا يجدون أن تخصيص الأموال المزعج احتفاظاً على مشروع خزانات جبل الأولياء لزيادة رأس مال هذا البنك لأخذ الثروة القارية المصرية وتعميم مشروعات الصرف في البلاد وبذلك تحو الثروة المصرية نحو أعظيا يبنى البلاد من تنفيذ نظرية التوسع الزراعي .

هذا هو مبدئى ذلك هو نظري . وإنى لأتأمل عن الفكرة التى حدثت بالوزارة إلى أن تسارع بتقديم مشروع خزان جبل الأولياء ، هل هناك خطر فاهم عقق بنجح من تأجيل تنفيذ هذا المشروع لمدة سنوات ؟ خصوصاً أن مصر تقوم الآن بتبليغ خزان أسوان ولم تنته منه بعد . ولا يفوتنا أن نلاحظ أن هذه الفكرة تستلزم نفقات طائلة لإتمامها ولعمل مايقعها من حقوى القناطر وإقامة السدود وما إلى ذلك من أعمال الرى اللازمة . ومعلوم أن كمية المياه التى سيهدأ بها خزان أسوان تكفى إلى حد ما لازالة أسباب الشكاوى التى ترتفع في وقت الصيف من قلة المياه . ولذلك أطلب من حضراتكم أن تترشع في الأمر وألا توافقوا الآن على تنفيذ هذا المشروع ؟ وأن تعمل جميعاً على توحيد الجهود لأتخاذ الثروة المصرية بتعميم مشروعات الصرف وسأولى حضراتكم ببيان عن المسائل الاحتياطى لأربعين لكم على أن الأزمة إذا استمرت سنة أو سنتين أو ثلاثاً فنتا ستكون عاجزين عن المعنى في مشروع خزان جبل الأولياء . وتعلمون حضراتكم أن مصر بعد الامتيازات الأجنبية وليست مطلقة الحرية في تفسير دفة شؤونها بمرورها هذا يتطلب أن تكون نزاهة الدولة على استمداد لدفع الطوارئ في كل وقت . وإنى أخو أنه ليس هناك أى خطر من تأجيل هذا المشروع بل يجب علينا الآن أن نوجد جهودنا ونترك فرنسا لتنمية ثروة البلاد وأتخاذها من براثن المرائين .

إن بيان المسائل الاحتياطى كما تملحله سجلات وزارة المالية في ٣٠ أبريل سنة ١٩٣١ من المذكورة المرفوعة إلى هيئة مجلس الوزراء لبحث ميزانية سنة ١٩٣١ - ١٩٣٢ هو :

جبه مصرى	
١٥٦,٩٩٤,٩	مستلآت البجين المصرى
٦٠٠,٧٨٦,٩	مستلآت الحكومة البريطانية
٢٠,٣٧٩,٣	مستلآت غنظفة
١٧,٣٢٠,٧٦٦	
١٥,٧٣٣,٣٢٢	مشتريات القطن
٢,٩٦٢,٩٢٩	السلف الزراعية والسلف على الأقطان
٧٢٨,١٩٩	المال المخصص للسلف الصناعية
٣٣٦,٠٥٩	المال المخصص لسلف الجنيحات التعاونية
٨٨,٠٢٠,٦	رصيد حساب الاحتياطى بالبنوك
٣٧,٩٥٠,٧٩١	

حضرته معارضة المشروع من لحيته الهندسية والسياسية وأول أتولى أنا انتفاعه من الوجهتين الاقتصادية والمالية .

وجهت في اللجنة سؤالاً مهماً إلى حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية خاصاً بمسألة الصرف، وهى كما تعلمون من أمهات المسائل الكبرى .

لا يخفى على حضراتكم أن أراضي مديرتى الغربية والمنوفية، وهى أعصب أراضي العالم، قد ضحقت غلة الفدان فيها بأراضي فرنسا وألمانيا التى تعتبر أقل خصوبة من أراضي هاتين المديرتين تأتى بمحصولات وأفره .

ليس من المعقول أن توجه جهودنا إلى التوسع الزراعى الذى هو حجر الزاوية في المشروع الحالى ولا نوجهه إلى أعاد أراضيها من الضعف الذى حل بها بسبب سوء الصرف والتى أصبحت تتلون من حالتها في هذه الأزمة الطاحنة .

ليس من المصلحة الاقتصادية أن توجه الصاية إلى أعاد الثروة المصرية من الرزخ الناتج من عدم تعميم الصرف ؟ وقد اعترف حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية بوجاهة هذه الملاحظة .

إننى لا أبغض الوزارة فحفا في اعتابها بتعميم مشروعات الصرف حيث خصصت له مليوناً من الجنيهات ولكن هذا المبلغ لا يكفى عمل مصارف لأكثر من ثمانية ألف فدان بينما نظل ٥٠٠,٠٠٠ هـ فدان محرومة من الصرف .

فليس الحاجة ماسة لأن نبداً بإنشاء خزان جبل الأولياء وأرى من المصلحة أن تترتب ولا تسرع في عمله حتى تنتهى من عملية الصرف وتتخذ أراضيها التى توشك أن تصاب بالخراب .

بأحضرات الزملاء— لقد بلغت غلة الفدان في أراضي الشرقية التى تروى قناطر قناير بعد أن كانت ستة قناطر ولم تزد غلته على عشرة أراذب من محصول الأذرة في حين أن غلة الفدان في أمريكا وألمانيا بلغت ضعف هذا القدر .

إن العلوم والنظريات الاقتصادية الحديثة تحم علينا أن نلذ فكرة التوسع الزراعى في إبان الأزمات الطاحنة لأن هذه النظرية لا يؤخذ بها إلا في الممالك الجديدة الفتية برؤوس الأموال والآلات كأمريكا وأستراليا .

أما في مصر فيجب الحرس قبل كل شئ على أعاد الثروة المصرية بتعميمها وذلك بتعميم نظام الرى والصرف وتبقيق السدود والقناطر وهى عمليات تتطلب ما لا يقل من ٩٥ مليون جنيه .

وسأين حضراتكم لأرقام أن مصر في حاجة ماسة إلى هذه الملايين فهذه الأزمة الطاحنة للقيام بالمشروعات العامة التى تتطلبها مصلحة البلاد في هذا الظرف المصعب .

الواقع أن الحكومة قد قامت بواجبها وليست أبغضها حقها من حسن التقدير في إنشاء البنك القارى، ولكن لا يفرق من البال أن هذا البنك يتطلب أموالاً طائلة لأعاد الثروة القارية المصرية التى توشك أن تنسرب للحد ليدى الأجانب .

يا حضرات النواب المحترمين : إن جميع الزراع في حاجة إلى كل علم بما ينفع على مشروع جبل الأولياء ، لذلك أطلب من حضراتكم رض هذا المشروع لأنه ليست هناك أية مصلحة للبلاذ في الموافقة عليه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سعيد — أرجو رفع الجلسة وتأجيل المناقشة إلى الغد لأننا نضمر الآن بالتصـب .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — إن تواب الحزب الوطنى غير مستعدين للاستمرار في المناقشة فقد غشهم الملل والجوع . . وفى غد ساعدل إلى المجلس بكله شيقه .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين — نحن على استعداد للاستمرار في الجلسة حتى الصباح .

(ج) بمجلسه ١٨ مايو سنة ١٩٣٢

الرئيس — ورد إلى المجلس الكتاب الآتى :

حضرة صاحب المحالى رئيس مجلس التواب

بمناسبة نظر مشروع جبل الأولياء قد انتدبتنا حضرة صاحب العزة محمـد حـيثـان وكيل وزارة الأشغال لحضور جلسات المجلس أثناء نظر هذا المشروع متعوباً عن وزارة الأشغال .

وتفضلوا معاليكم بقبول تائق الاحترام

١٨ مايو سنة ١٩٣٢

إبراهيم فهمى كريم
وزير الأشغال العمومية

فهل توافقون على ذلك ؟

(موافقة عامة) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشورى — جاء بالنهر الأول صفحة ١٦ من محضر جلسة أمس أنى قلت (الذى ذكرته هو أن اللجنة ذكرت أن خزان ألبرت نياز باقع خارج الحدود المصرية) وصحة هذه العبارة كما بلى (الذى ذكرته هو أن دولة رئيس الوزراء اعتبر أن الخارج عن حدود مصر هو خزان ألبرت نياز با) .

الرئيس — يصحح ذلك بالحضر .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفانى — بمناسبة الكتاب الذى تل الآن أرجو أن أذكر أنه حدث فى بعض الجلسات الماضية أن سعادة وزير الأشغال العمومية لم يؤيد بعض أقوال حضرة متعوب الوزارة . وبما أن وزارة الأشغال العمومية يتلها فى هذه الجلسة سعادة الوزير ووكيل الوزارة

وهذا المبلغ كان عبارة عن ١٩٣,٩٩٩,٤٠٠ جنيهاً في ميزانية سنة ١٩٣٠ يستعمل منه ٤٠٤,٦٤٨,٠٠٢ عجز بميزانية سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ وكان هذا المبلغ مقدراً بمبلغ ٨,٦٣٨,٠٠٠ عند مازركت حكومة صاحب الدولة النحاس باشا الحاكم في يومه فيعطى هذا الرقـم إلى القدر المين هذا وهذا المبلغ يدخل ضمنه استهلاك الدين المتأخر وهو ٨٤٨,٠٠٠ جنيه الذى ترتب عليه الاختلافات المالية لسنة ١٩٣٩ .

وقد سبق لى أن وجهت سؤالاً في هذا الموضوع إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وبينت أن أماسنا مشروعات خطية منها بنك التسليف الزراعى الذى يتطلب ستة ملايين من الجنيهاً ، والبنك العقارى الذى عرض مشروعه على المجلس ، وتوسيع الشركات التعاونية . وإنى أعتقد أن بنك التسليف الزراعى لا يمكن أن يسير في طريق النجاح دون أن تقوم إلى جانبه شركات التعاونية تحتاج إلى قروض كبيرة ، ولا شك أننى أشاركها تنمية الثروة المصرية وغناه من نظرية التوسع الزراعى الذى لا يحقق إلا بعد عشر سنوات . وقد سبق أن وجهت سؤالاً آخر إلى حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء فقلت إذا فرضنا جدلاً وقد مشروع جبل الأولياء الذى يتطلب نفقات تبلغ نحو أربعة ملايين ونصف من الجنيهاً وقد ترتب على البسطة أو التاجنة ملايين ، فهل الفائدة المرجوة منه بعد مدعى عشر سنوات توازى الفائدة التى نجنبها من توحيد جهودنا في تنفيذ ما أشرت إليه من المشروعات المفيدة ؟ فأجبنى دولته إجابة لم تخفى وقد اهتمت فيها بأن الأزمة خطية وإنه إذا فرض أن مال الدولة لا يكتفى للاتفاق على إنشاء هذا الخزان فإنه لا يصح من فقد قرض لهذا الغرض . وإنى أرى أنه لا يجوز مطلقاً الالتجاء إلى القروض بأمان الإزمات .

حضرة صاحب السعادة وزير المواصلات — لقد قلل صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في إجابته إنه إذا لم يكن لدى الحكومة المال الكافى لهذا المشروع فقدت قرضاً لهذا الغرض .

حضرة النائب المحترم محمد فهمى التقي — هناك مسألة سياسية دقيقة تتطلب التثبت في إنشاء خزان جبل الأولياء قبل الدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية وذلك لتوصل لرد حقوقنا الموهومة في السودان .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — لا علاقة بين المفاوضات المقبلة وبين هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد فهمى التقي — لا أوافق على إنشاء هذا الخزان إلا إذا ردت لنا حقوقنا الموهومة ولا زلت أقول إنه يجب تخصيص المال المزبح إنفاقه على هذا المشروع لتنفيذ المشروعات التى أشرت إليها ، وأنه يجب توحيد جميع القوى المصرية لمواجهة الأزمة الطاحنة التى تهدد البلاد بالخطر العظيم . والواقع أن مصر في حاجة إلى اتخاذ تدابير المهددة بالحرب ولا أقول هذا استهواً للجمهور ولكن أصبح بالحقيقة الواقعة التى لا ريب فيها .

وكان هذا الرأي ممزعا بقرار المستر ديوى نفسه إذ جاء فيه "أن هذا المشروع يجب أن تستدعيه معاهدة بين بريطانيا ومصر ، معاهدة وطيدة تحدد الموقف بين الطرفين " .

جاء المشروع إلينا في هذا العام فأرسلناه إلى اللجنة البريطانية . نعم إنه كان مشروبا حاما ولا يزال حاما اقتضى أن تولف له لجنة خاصة لحل لواء الدعوة إلى تأييده الأستاذ الكبير وعيب دوس بك ، وقد وفق في دعوته فتألفت اللجنة الخاصة . وطرح عليها المشروع ، وظلت تبحث نحو ثلاثة أشهر جمعت في خلالها معاضرات قيمة كان يقوم بإلقائها حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية عبد القوي أحمد بك مفتش رى زقى .

ذهبت هذه اللجنة بإحضرات التواب في جلساتها ، بل في تقريرها ، مناهب أثارت في نفسي التشكك أيضا وزادني حيرة على حيرة الأولى . فقد أتت بتناقضات مديدة في جلساتها وفي صلب تقريرها . وقبل أن أذكر لحضراتكم هذه التناقضات أريد أن أمر بكم ببسطا على شيء حدث في جلسات تلك اللجنة وكان لا ينبغي حصوله ، لا بمن أتاه ولا من اللجنة نفسها ، حيث أياسته ولم هم إزاء ما يبين عليها نحو المجلس المقرر .

انظروا معي إلى صفحة ٤٦ من مجموعة محاضر جلساتها تجدوا حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى يقول : "إن المسألة مسألة استيفاض واستفهام وإنى أردت امتياز القصة بوصول حضرة مندوب الوزارة لى أوجهه إليه ما أريد من أسئلة " .

وحضرة النائب المحترم محمد فهم القتيبي يقول : "الواقع أنه يجب أن تطلق الحرية في توجيه الأسئلة الخاصة بالمشروع من كل ناحية ، وذلك بالنسبة لسلطونه ، وأرى أن يفسح المجال لكل سائل بأن يتقدم بأصله الفنية - وهي برشة طمنا لا يقصد منها إلا الوقوف على حقائق المشروع " .

حضرة النائب المحترم إبراهيم زكى يسأل في مسألة فنية يريد أن يستقصيها ويقف على حقائقها ، وحضرة النائب المحترم فهم القتيبي يؤيده في ذلك ويقول بضرورة الإجابة عن هذه الأسئلة .

(ختمة) .

أرجو أن تترشوا حضراتكم لأنى لم أصل بعد إلى النتيجة التي أرى إليها . كان جواب حضرة المندوب ما سألوه على حضراتكم - وكان ذلك في جلسة بدأت بأقترح من اللجنة بشكر حضرته وبكتابة خطاب الوزارة تقول فيه اللجنة إن الوزارة الأشغال العمومية قد أحسنت الاختيار بتدبيره بجنتها أمامها وأن الوزارة مهارة دقت الاختيار ما كانت لتصل إلى تدب من بوقه كفاءة وحذا .

كان جواب حضرة المندوب على السؤاليين الذين أشرت إليهما بما هو مدون بالصفحة ٤٧ من مجموعة محاضر جلسات اللجنة ونصه :

"أما الناحية الفنية فتقسم إلى قسمين : قسم يتعلق بالسد كنه ، وقسم يتعلق بمحوض التبركزان ، وأظن أن وظيفة الهيئات التشريعية يقتضى تشكيلها وهادئة أعضائها لا تستطيع مطلقا التدخل في التفاصيل الفنية ، ومطالبة هذه الهيئات بذلك إنما هو في الواقع ظلم لما وتخرج بها عن وظيفتها

وحضرة عبد القوي أحمد بك ، فأتى أرجو أن بين لنا معاذة الوزير أى يمثل الوزارة تشدد على أقواله عند مناقشتنا فنضجها البيانات الرسمية الصادرة عن هذه الوزارة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - كل الإيضاحات التي يلى بها أى مندوب عن وزارة الأشغال العمومية تكون هذه الوزارة مسؤولة عنها .

الرئيس - الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - قبل أن أدخل في هذا الموضوع أفتح كتابى باسم الله الرحمن الرحيم لأنى داخل في جبل أسماء الأستاذ حافظ رمضان "جبل الأبالسة" .

(ضحك) .

ثم أقول باسم الله الهادى لأنى داخل في جبل أحيمه بدوى "جبل التيه والضلالة" لأنه قد ناهت فيه العقول (دخل الناس كلهم فلا أمدى بمن أتى) . يا حضرات التواب المحترمين :

لو أن المشروع الذى نحن بصددته كان مشروعا عاديا أو مشروعا جديدا ، لكان شأى فيه غير شأى اليوم ، ولكنه مشروع من مبدئه ، وفي كل مراحله - وحتى في مرحلته الأخيرة في أحضان اللجنة البريطانية - كان يشتر في تشكك وإقلاق عقيدة لأنه قد تناوله مهندسون فاختلوا فيه . وكما نعرف أن اختلافهم رحمة - كما يقولون - ولكن اختلافهم اليوم كان قسمة .

انقسم المهندسون فيه إلى قسمين بين مؤيد ومعارض . وكلا الفريقين له رأيه المحترم وله كفاءته المروفة الختازة ووطنيته التي لا غبار عليها . وهنا مثار التشكك :

لو أتى ووجدت في جانب أحدهما كفة راجحة أو مرجحا لا تبعت رأيه . ولكنهما صنوان عدلان في مشروع واحد ، ومع ذلك كلاهما مناقض لأخيه . وهنا كما أسلفت مثار التشكك .

انحدر المشروع بعد ذلك إلى أحضان الساييسين فظل بين إيهاف وتحريك . نعم اختلف الساييسون فيه اختلاف الجالحياء في الشيء فكأنوا يجرمونهم عاما ويحلوهم عاما .

أوقف هذا المشروع في سنة ١٩٢١ حين كان معالى شفيق باشا وزيرا للأشغال العمومية . وكان قرار الإيقاف مبنا على أن هذا المشروع يؤثر في ذروة الفيضان أى أنه يحجز من الماء في موسم الفيضان ما يؤثر على رفاهه فلا ينظر الأراضي العالية في حياض الوجه القبلى .

منزى المستر ديوى هذا الرأي إذ جاء في تقريره ما نصه : "وكان الإيقاف مبدرا في نظرى كل التبرير" .

ثم جاءت وزارة المرحوم سعد زغلول باشا سنة ١٩٢٤ وأوقفت هذا المشروع مرة أخرى . لسانا أوقفت ؟ لضرورة سبقه مغالطات من الحكومتين المصرية والإنجليزية لتحديد موقعها وحقوقها الثابتة في السودان .

الأصلية . إن التاحية الفنية قلت في السنوات الأخيرة بحثا ودراسة . وأؤكد لحضراتكم أن وزاراتكم لم تتقدم خطوة واحدة فيها إلا بعد استشارة الخبراء والعلماء ، إلى أن قال : "مثل هذه المبادئ العامة هي التي يضمن أن توضع أمام حضراتكم وتناقش بتطويل وبصبر رجب ، أما المناقشة التفصيلية الدقيقة الخاصة بالتخزين ، كان تحتاج مصر مثلا إلى تخزين ٥٠ مليارات أو أكثر أو أقل . أو أن الأساس يوضع من أحمات أو جوانات أو خراسان فهذه مسائل ليست من وظائفكم . وأظنكم توافقوني على أن الدخول في هذه التفاصيل قد يكون فيه شيء من التورط ، فضلا عن أن صميمكم القضائي لا يطاوعكم على الحكم بأطش من الوجهة الفنية على هذا المشروع " .

يا حضرات التواب المحترمين : إما أن تكون قضية لنا خاتركا يقرر حضرة المدوب ، وإذني يجب علينا كفضاء أن نبين الأسباب التي نبي عليها الحكم الصحيح . وإما ألا تكون قضية وألا يكون من اختصاصنا النظر في المسائل الفنية . وإذني كان يجب على حضرة المدوب ألا نقاشنا ولا يحاضرنا تكييفني في هذا المشروع لأننا لا نستطيع فهمه والحكم عليه — والحكم على شيء فرع من تصوره .

الرئيس — إن ما قاله حضرة المدوب لا يمنع الكفاء من أعضاء اللجنة من البحث في الموضوع والمناقشة فيه .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — ثم يوجد بالجنة مهندسون قادرون على النظر في المشروع من وجهة الفنية ، ولذا كان يجب على حضرة المدوب أن يتوجه قليلا من الكلام في حقا .

أتأكد الآن من الإجراءات التي اتبعتها اللجنة : كانت تلك الإجراءات غير مستوفاة وغير منطقية . وعلى كل هذا دليلا : الأول من محاضر جلسات اللجنة ، والثاني من كلام حضرة وهيب دوس بك مقررها .

أما الدليل الأول فهو أن كثيرين من المعارضين قدموا مذكرات إلى اللجنة يبنوا فيها آراءهم ووجهات نظرهم في النواحي المختلفة للمشروع . وطلبوا من اللجنة أن تبحثها . فما كان منها إلا أن استبعدتها ...

حضرة النائب المحترم على التلاوي بك — هل هؤلاء المعارضون من المجلس أو من الخارج ؟

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — من الخارج ولكن ...

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — إذني يجب ألا نبالي بهم .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — لا أنهم كيف يسمح حضرة النائب لنفسه أن يقول هذا مع أنه هنا يظلم كما يمثل فيهم .

حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح — ولكنكم لا يهتمون بالنظام الحاضر .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — نحن هنا نعلم . كما نياشتا وقديسة هذا المكان سواء أرضا أم لم أرضا . انتمو أم لم يمتروا .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — قرر رئيس اللجنة البرلمانية استبعاد هذه المذكرات وهذه الآراء . ولماذا قرر ذلك ؟ قرره لأن في الأمر مساسا بكرامة الحكومة إذ إن المهندس الذي كتبها ذكر أن الحكومة قد عدت للصور أمام اللجنة موثقا من وزارة الأشغال العمومية رغم أنها لأن يكون المهندس الملقب في الخزان . ولست أدري أي جرح في هذا ؟ ، وواقع لقد طلبت المسألة من جميع نواحها فلم أجد فيها أي جرح ولا إهانة . ولكن هكذا أراد رئيس اللجنة وهكذا قررت اللجنة واستبعدت المذكرات . وقد اضطررنا الأمر إلى أن نقف مع الأستاذ وهيب دوس بك موقفا شديدا في القارة على الأستاذ حافظ رمضان بك حيث قل له إنك استليت معلومات من طرف خاص وإنك سمعت المدعي ولم تسمع المدعى عليه وكان المنطق يدعو إلى سماع كل من هذين الطرفين .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لم أقل هذا .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — لئلا هذا ومع ذلك يكفي أن تصرح الآن أن هذا الكلام لم يصدر منك ، وإن في هذه المناسبة أخلو من حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك .

الرئيس — يمكن حضرة النائب المحترم أن يرجع إلى محضر الجلسة .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — لقد قال هذا ، على أنه لا حاجة بنا إلى محاضر الجلسات والأحكام إنما ورد في تقرير اللجنة .

جاء بالصفحة الثالثة من تقرير لجنة جبل الأولياء أو جبل التي ما يأتي : " نللك يكون من العجيب غير المفهوم أنت تقوم الصبغة بضرورة التخزين داخل حدودنا دون أن يقال لنا بصراسة : هل تطلق النظرية أو تحد ، عند التفاضل بين جبل الأولياء أو أي مكان آخر . وبعد ثلاثة أسطر تجدون حضراتكم في التقرير ما يأتي :

" أما ومع يقولون بضرورة التخزين في أعلى السودان حتى مع عملية تخزين أسوان ، فالواجب المنطقي يحتم عليهم أن يسقطوا من حسابهم حقيقة وجود منشآت خارج الحدود المصرية . على أنسا تعرض للكلام على جواز استعمال وادي الريان لتخزين في مكان آخر من هذا التقرير " .

ترد اللجنة بهذه المفاضلة أنت تدار بين أقوال المعارضين في الخارج وأقوال المؤيدين لهذا المشروع .

سبق أن قال المعارضون لهذا المشروع في الخارج إن المصلحة تقضي بشق قناة السودان ومعلوا على هذا فلا وأرادوا أن ينفذوه . وقد عرض الأمر على برلمانهم كما جاء في تقرير اللجنة . والألاحظ أن اللجنة تريد أن تتحكم عليهم بهذا الرأي — وهذه غلطة فنية منهم أو تناقض — فقد نسبت أن قناة السودان لم تكن خزايا لياه ، وأن المقارنة بينها وبين تخزين جبل الأولياء شأنها شأن المقارنة بين الهماز والهمز ، كما أشار إلى ذلك حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك بالأسس . والواقع أن هذه المقارنة ه عبارة عن أداة تسحب المياه المنتشرة في السودان وتجعلها تتدفق كالسيل إلى وادي النيل . ومعنى هذا أن طبيعة قناة السودان غير طبيعة الخزان ، وأن طبيعتها غير وظيفتها ، وإذني ففارة اللجنة بينهما خاطئة .

الأعداء لا يمكن معها تصور أن دولة لها مكانة عالية تتبوأها بين الدول ترتكب هذا الإثم والعالم ينظر، والوجه الثاني أن الضرر الحقيقي الذي يمكن إصالة إلينا لا يأتينا إلا من وراء أعمالهم في أحوال النيل خارج حدود السودان وهي كلها تقع تحت نفوذ أكثر من دولة.

معنى هذا أن الدولة القاضية على زمام الأمر في السودان بأبي عليها التدين والحضارة أن تأتي عملاً عاكفاً للإنسانية أما ما عداها من الدول تستطيع أن تعمل ما تشاء دون شفقة ولا رحمة ومن غير مراعاة للعدل أو المنطق.

هذا ما يمكن أن يفهم من التقرير، على أي لا أستطيع أن أسلم بأن دولة تجتمع لها أسباب القوة — وترى أن في مصلحتها أن تتعمم للانسانية وأن تهدم للمبادئ والكنايس وتقتل الأطفال والنساء — تتورع من إثبات ذلك في سبيل تحقيق أغراضها.

حضرة صاحب الدولة رئيس الوزراء — هل هذا هو المكتوب في التقرير؟!!

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — هذا هو المفهوم من منطوقه.

حضرة النائب المحترم أمين عامر — إن كلام حضرة النائب المحترم — فوفق أنه خارج عن الموضوع — يخالف الواقع.

حضرة صاحب المعالي وزير المعارف العمومية — تريد أن تعرف هل حضرة النائب المحترم يوافق على المشروع أولاً؟ لأنه لم يتردد لأن لا إلى مسائل شكلية.

الرئيس — أرجو أن يفتل حضرة النائب المحترم إلى نقطة أخرى.

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — هو كذلك. قال حضرة الأعضاء وحبوب بك — بعد ما انتهى باللائمة على حافظ رمضان بك لأنه جاء بأرقام من طريق خاص — إن الأرقام التي تقدمها لنا الوزارة يجب ألا يتطرق إليها الشك. هذا صحيح وأنا معه في ذلك ونحن بطبيعة مركزنا ومقامنا في هذا المجلس لا نشك في أرقام تقدمها لنا الوزارة، غير أنني أرجو أن تلاحظوا أن الوزارة تقدم لنا من الأرقام في الميزانية ما لا يحصى عد فهل مناقشتنا لهذه الأرقام وتمحيصها وانقاص أوجه الصرف معناه أننا نتشكك فيها؟ كلا.

حضرة النائب المحترم وحبوب دوس بك (المقرر) — وهل فروع الميزانية وأرقامها شأنها شأن المبالغات للمكبة من أختار؟!

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — كلها تقديرات.

(هتاف)

حضرة النائب المحترم وحبوب دوس بك (المقرر) — إن حضرة النائب المحترم يفهم أن المسألة كلها تقديرات.

الرئيس — أرجو أن يصرح حضرة النائب المحترم كلامه في الموضوع.

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — أليس كل ما قلته في الموضوع؟ أنتقل إلى الكلام من المشروع من أجهته المتدنية فأقول إنه لم تتقدم لنا رسومات ولا تصاميم للمشروع، وقد قطع بأن هذا المشروع من الوجهة الهندسية يؤثر في ذروة الفيضان.

ننقل بعد ذلك إلى الكلام عن مسألة أخرى: ورد في الصفحة الرابعة من تقرير اللجنة ما يأتي: "وعدم تنفيذ هذا البراءة للساني في المرحلة الحاضرة سيدعو إلى قطع الروابط التي تربط المشروعات الفنية بعضها ببعض"

هذا ما ورد في التقرير ولم يقل أحد بأن أول هذه المشروعات هو مشروع جبل الأريال بالذات، بل إن منطقة السودان التي لها الأثرية سواء أكان ذلك من وجهة المنطق أم من الوجهة الفنية أو العلمية لأن قناة السودان هي التي تستحب لنا الماء بكيفية وفيرة جداً وبذلك يمكن أن يتجسس عند جبل الأريال بعد هذا.

وإذا فكروا اللجنة ترتب على ما أبدته أننا لا يمكن أن نخزن المياه أو نتخذ مشروع القناة أمر لا يستند إلى أساس صحيح.

ففي هذا، نجدون حضراتكم في الصفحة العاشرة من تقرير اللجنة ما يأتي وتأملوا "أسلوب الحكيم" في التعبير قالت اللجنة:

"وهم في هذا كالفالين يترك الصلاة أخذين بجملة مقنضية تسكوا بها دون ما سبق وما تلاها من الأسباب التي بنى على اسماعيل سرى بأشارته عليها لأنه بالرجوع إلى تلك الذكر وما لحقها من إجراء لتحقيق تفصيلاتها يظهر أن معالي سرى بأشارته أسقط من حسابه فكرة أي تحسين".

وهذه مسألة أثارها حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك ورد عليها حضرة الأستاذ وحبوب دوس بك بالأسس فذكر — تنقياً على أقوال حافظ بك — أن معالي سرى بأشارته قد تقدم إلى مجلس الوزراء بمذكرة غير مستوفدة.

حضرة النائب المحترم وحبوب دوس بك (المقرر) — لم أقل هذا ويمكن حضرة النائب المحترم مراجعة المحضر.

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — لقد واجه الأستاذ وحبوب بك نفسه بعد ذلك وقال واستدعى سرى بأشارته متهمين وقال لم أرجو أن تبصروا لي هذه المسألة.

حضرة النائب المحترم وحبوب دوس بك (المقرر) — ذكرت لحضرتكم أنني لم أقل هذا.

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — ربما أشكل على الأمر، أو ربما كان التعبير غامضاً.

الرئيس — لا مانع من أن يراجع حضرة النائب المحترم محضر الجلسة.

حضرة النائب المحترم وحبوب دوس بك (المقرر) — هل يقل حضرة النائب المحترم أن محضر الجلسة قد حرف؟

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — لا أستطيع أن أقول ذلك.

هذا وقد ورد في الصفحة الحادية عشرة من تقرير اللجنة ما يأتي:

"وإن يكون القول بالخطر الحقيقي أو المحتمل من وجود الخزان خارج حدود مصر ولكن في سودانيا، مما يستلزم تحت رحمة من يكلفه مفاصحه، بإطلاع من رجحهم: الأول أن مفاوضات الدول في هذا المصراع وصلت إليه الإنسانية من التعمين الذي يقع رجال الإسكان بين الجنود المقاتلة إلى إتخاذ جرس

لقد شكلت لجنة دولية ولكن كانت مهمتها المفاضلة بين وادي الريان وأسون والسلسلة وكلبشة .

حضرة النائب المحترم عبد الحليم عبد القادر الملم — أرجو أن يوضح لي **حضرة النائب المحترم** هذه النقطة .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — عندما اخترت فكرة تخزين المياه شكلت لجنة فنية دولية وعرض عليها أمر اختيار نقطة من أربعة أماكن وهي وادي الريان وأسون والسلسلة وكلبشة . — وهذا مذكور في كتاب جناب السيروم وليكوكس — وقد استعملت اللجنة السلسلة وكلبشة واستقرت وادي الريان وأسون . ثم قالت إن مشروع خزان أسون في ذاته أفضل من مشروع خزان وادي الريان في ذاته، ولكن بما أن خزان أسون يفتقر للوجوهين القبلي والبحري وخزان وادي الريان يفتقر للوجوه البحري فقط فلهذا يكون مشروع الخزان الأول أفضل من مشروع الخزان الثاني من هذه الوجهة . ولم تقل اللجنة مطلقاً إنه لا يصبح إقامة خزان في منطقة وادي الريان .

الرئيس — أرجو أن يثنى **حضرة النائب المحترم** البيوب التي يسبونها ل وادي الريان كالشفقات وغير ذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — من قال بهذه الشفقات ؟ لم تشكل لجنة دولية ليبحث منطقة وادي الريان كمنطقة لإقامة خزان فيها وتحقق من وجود مثل هذه الشفقات . لقد قيل إنه يمكن عمل سد أو جسر ججري في القطر الزميلة حتى لا يتسرب شيء من المياه إلى باطن الأرض . ومن الجائز أن تقوم بعمل مثل هذا الجسر عند عمل الخزان في وادي الريان .

حضرة النائب المحترم محمد حسن — وما قول **حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى** في انخفاض وادي الريان بمقدار ٤٧ متراً عن سطح البحر .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — إن المياه في وادي الريان يصبح بمثابة فراش لثابتية درجة المنسوب ، ويمكن صرف المياه إلى النيل من الطبقة التي تملؤها المنسوب .

الرئيس — زيد أن تعرف حكم **حضرة النائب المحترم** على مشروع إقامة خزان وادي الريان من وجهة الكفائية الفنية .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — استطيع أن أحكم على المشروع — من وجهة الكفائية الفنية — إذا أخذ بما قلناه جناب السيروم وليكوكس وهو أن يلى كل من الطرفين المتخاصمين بمسحجه أمام لجنة فنية دولية لتقول هل المكان يصلح لإقامة خزان أو لا يصلح ، وعندنا يكون رأينا القول الفصل في الموضوع .

أعود إلى الكلام عن مشروع إقامة خزان جبل الأولياء . لقد تبين لكم يا حضرات القواب المختبرين المشروع من جميع نواحيه وقد أظهرت لكم المفاضلة بينه وبين مشروع خزان وادي الريان الذي يقوم تحت أنظارنا ويصبح في متناول يده ، والذي هو بمثابة "الكيلو" في البيت يحرق المواد الضالقة ، ويكفي صاحبه مؤنة الذهاب إلى الأسواق لشراء حاجته .

وهذا القارق العظيم بين الاثنين هو ما كان يحدونا إلى مناقشة الفئتين لتبين السبب في ذلك .

يقول السيروم وليكوكس إن خزان أسون الممل بطيناً من المياه ٨٠ مليون متر مكعب ، وأنه يعود إلى التهر بطريق الترشيع عند تمام الزراعة بمقدار ١٠٠٠ مليون متر مكعب ، ويمكن أن تخزن في وادي الريان ١٠٠٠ مليون متر مكعب على الأقل فيكون مجموع ما يمكن تخزينه ٦٨٠ مليون متر مكعب وهذا كاف لما نحتاجه البلاد عند تمام الإصلاح الزراعي هو ٦٨٠ مليون متر مكعب .

إن كان إنشاء الخزان في وادي الريان يؤدي إلى الفرض المقصود دون الإكراه إلى إنشاء مشروع آخر يتصل كاهل المزاينة، فوق يبعد عن البلاد .

لقد قالوا إن وادي الريان لا يصلح للتخزين وإلى سألوا على حضراتكم ما قاله السيروم وليكوكس في كتابه المفتوح إلى وزارة الأشغال العمومية بتاريخ ٢٠ أبريل سنة ١٩٣٢ فقد جاء في الصفحة السادسة منه ما ترجمته .

الرئيس — هل معنى كلام **حضرة النائب المحترم** أنه يرى أن وادي الريان يصلح لعملية التخزين ؟ إذا كنت ترى ذلك فليكن أن نعمل على صحة هذا الرأي ونستفي ما أبدي ضده من الآراء .

حضرة النائب المحترم أحمد والي الجندى — نعم . أرى أن وادي الريان يصلح للتخزين وإلى حضراتكم ترجمة ما قاله السيروم وليكوكس عن ذلك :

"إن بجمية موديس الحقيقة بقيت في القوم مئات السنين على منسوب ٢٢ ¼ فوق الصفر إلى جانب وادي الريان المنخفض ٤٠ تحت الصفر فهي على هذا الفرق البالغ ٦٦ ¼ وعلى مسافة خمسة كيلو مترات من وادي الريان لم يتسرب منها ماء لهذا الوادي" .

وأرجو أن نلاحظوا أن هذه البجيرة تعلو على أخفض مكان في وادي الريان بمقدار ٢٢ ¼ متراً وهي هي اليوم اليوم ، وقد كانت طبيعة الأرض حينذاك والمسافة بين هذه البجيرة ووادي الريان تتفق مع الحالة الآن غير أن الوضع يحسن ، فبدلاً من أن يكون الخزان في مديرية القريوم يصبح في وادي الريان في العمدة القصوى .

والآن أعود إلى تلاوة بقية ما جاء في كلام السيروم وليكوكس وهو :

"ثم يقدم لنا التاريخ أي دليل على تسرب المياه منها إليه بطريق الرشح ولم نجد لنا لأحساب المائية ولا قنليات أثراً يدل عليه ، وأكثر من هذا لو سلمنا جدلاً بأن شيئاً من المياه قد يتسرب بطريق الرشح إلى السطح الذي على نصف المسافة تقريباً بين الريان وبين القريوم وهو ١٠ أمتار فوق الصفر ، فإن من الطبعيات ما تقوم بمعه وإعادته إلى الوادي بسرعة وسهولة وقيل نقضاً وقد أصبح الصرف في كثير من المناطق بهذه الطريقة" .

قالت اللجنة إن جسات قد عملت في منطقة وادي الريان وأنا أقول إن هذه الجسات عملت ولكنها كانت قليلة وكان الفرض منها تصفية أرض الفرق وكانت المشروع عملياً ليس له من الأهمية ما يدعو إلى عمل جسات واسعة النطاق ، ولم تشكل لجنة فنية دولية لتقول إن كانت المنطقة تصلح لأن تكون خزناً أو لا تصلح لذلك .

من إحتضان من خارج المجلس . أميروي صمكيا حضرته التواب واحكوا إلى أي حد من المبالغة بلغ زيل - مع احترامى لشخصه - فألقى حدث أن قدمت لجنة مذكرات من الخارج ، وواجب رايستها أن تعرض الأمر عليها ، وواجب اللجنة أن تنظر في الموضوع وأن تجتبه . وقد نظرت فهذا الموضوع ويحتم ، بنض النظر عما في هذه المذكرات من شائهم وفيها . وقرروا حضرات الأعضاء استبعاد هذه المذكرات . حدثوني ماذا كنا نستطيع عمله ؟ وقد احترامنا رأى الأغلبية يجب أن تقضى له الزوروس في كل مكان وفي كل هيئة برلمانية . أتكون قد خالفنا القانون - في نظرك أيضا الزيل اللقي ؟! أين هذا التشكيك - واللجنة لم تتبع إلا الطريق القانوني - نعلن أن تصل إلى قلوب ومشاعر وإحساس زملائك ؟ لا ! لا ! لا ! إنك في هذا لوام - ووام جدا ...

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشوربجي - أرجو أن يوجه
حضرة النائب المحترم خطابا إلى هيئة المجلس .

حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك (المقرر) - إنني أخطب المجلس
وأخطب حضرة الزيل المحترم أحمد والى الجندى باعتباره عضوا في المجلس (هجة) .

حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك (المقرر) . دعوني أنكم - إنكم
تخفون القانون وتعلمون أن الكلمة قد أعطيت لي فيجب أن أتروكي حتى تجري مناقشات في جو هادئ - إن المبالغة قد تضيق على المراد الفكرة وتضيق طينا المصلحة .

يتضح لحضراتكم مما قدمت أن اللجنة قد اتبعت الطريق القانوني . وهي تفخر أنها سارت فيه ، وإنما تمنى لحضراتكم في صراحة أن هذا نوع من أنواع التشكيك الذي سبق أن ذكرت لكم شيئا عنه ...

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - أرجو أن يسمع لي معالي
الزيبس بكلمة .

الزيبس - لا يجوز لك أن تقاطع حضرة التكم .

حضرة النائب المحترم أحمد والى الجندى - ذكر حضرة النائب المحترم
كلمة أراها جارحة إذ يقول إن تشكيكي هو نوع التشكيك الخارجى الذى وصفه ، وهذا لا أقرهه .

حضرة النائب المحترم مدنى حسن حزين - أطلب عدم مقاطعة حضرة
الخطيب ، فقد أسفينا عملة أيام لما يقوله المعارضون للشروع فلا أقل من أن تقسموا لنا صدمكم لسياس ما يقوله المعارضون للشروع .

حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك (المقرر) - وقد أترض حضرة
الزيل أيضا إلى اللجنة لأنها أرسلت إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشتال العمومية كتابا بلغه فيه شكرها على البيانات القيمة والمواضرات القيمة المقدمة التي أدلى بها لجنة حضرة المحاضر مندوب الوزارة الذى ألم بكل أطراف الموضوع علما وفنا فكان في فنه اللطل الأمل للشباب المصرى الناضج النظم وكان لنا طينا أن نتجسه وأن نكتب لزمه .

(تصديق) .

إن الظروف الاقتصادية لا تخفى على حضراتكم ويلزم الارتفاع من تلبية تزان أسوان أن تصرف ستة عشر مليوناً من - الجنيئات في ظرف عشر سنوات . أما خزان جبل الأولياء فإن ظروفه وملاصاته لا تستدعى التسبل بل تقتضى الترتيب حتى نصل إلى عقد معاهدة ومطيلة الأركان مع الحكومة البريطانية ، وبدعا يمكن أن نقرر إقامة خزان جبل الأولياء أو غيره .

لقد أدلى كل من حضرات الخطباء بوجهة نظره في جو مشبع بحسن التفاهم والرغبة الإكيدة في الوصول بالبلاد إلى ما فيه خيرها وصلاحتها ، والرأى الأمل لكل من كل حال وأه يوفقنا إلى ما فيه الخير والمصلحة .
(تصديق) .

حضرة النائب المحترم على المتلاوي بك (المقرر) - يا حضرات التواب
المجتمعين : بعد سماعي من تكلم من حضرات التواب أول أسس وأسس والبيئة أهدت إلى مناقشتهم ذكرى الماضي ، وذكرى ما لابس مشروع خزان جبل الأولياء منذ سنة ١٩٢١ ، فأنا أطم - وقد كنت في ذلك الوقت كبير الاتصال بالحكومة - أن المشروع جعل وسيلة للتلبس ، وأشعب الجو بكثير من التشكيك فكانت متاوره سياسية وكانت الوزارة في ذلك الحين ترد أن تصل بالرأى العام لكسبه ، خصوصا أن خصوصها السياسيين كانوا أقوياء يتدنون بها ويطرقون أساليب التشكيك فكانت تبدل عن أمور كثيرة تعتقد أنها في مصلحة البلد فاضطرت وزارة مدلى باشا إلى إرجاء مشروع إقامة خزان جبل الأولياء .

والآن بعد أن سر المشروع بأدوار تشابه تماما ما جرى سنة ١٩٢١ برملون أن يهز هذا الحيلة على الرأى العام ، ولكننا أصبحت مقفولة إلى حد كبير . لقد تناول الفتيون مشروع إقامة خزان جبل الأولياء بالكلام ، وسيتولى الرد على الخطب الفنية حضرة النائب المحترم زيل - أحمد وشدى أحد المقررين فلا حاجة لي لأن أعرض لها واكتفى بأن أتحدث إلى حضراتكم من اللجنة الهلالية لمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء والتشكيك فيها وفي أعمالها ليمود المعارضون إلى الغمة القديمة ولينشعوا من في خارج المجلس .

كان في شرف رئاسة هذه اللجنة فان مع لي أن أقتصر أو كان لحضرات زملائي أن يخبروا ففاجئتني إذ ما في دقة النظام ، لأننا سرنا طبق القانون والمستورب في حدودها ، كي لا تمكن غيرنا من توجيه الاستاذ إلى اللجنة الأهم إلا عاقلة وأحدة تصدتها ويصعب أن نشكر طينا لأنها أرادت بما أن نكست من يريد أن يتكل . هذه المخالفة هي أننا قررنا طبع محاضر جلسات بلقضا / بزم ما يقضى به القانون من جعل محاضر جلسات الجلبان سرية . فضلا أن نقبل هذا وطعننا أن تصححوا الأمر بإفراكم إياه بنية أن يطلع الجمهور في كل مكان على أعمالنا اللدقة بمحاضر اللجنة ، ولينبئ الناس حقيقة الأمر فقبلوا أن أصبح التشكيك أريد إدخالها حتى في جلس التواب .

(تصديق) .

تحدث إليكم الليلة حضرة زيل النائب المحترم أحمد والى الجندى في دعاية ولطف ، عملت إليكم فألا أن خطبة لجنة مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء قد أديرت بشكركم ، وذلك لأنها رفضت أن تقرأ محاضرات أو مذكرات وصلتها

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عربك — إن القطة التي لم تستوف
بمناهي أن مشروع خزان جبل الأولياء كان يجب أن يحال على لجنة المالية
لكي تبحث ما إذا كانت مولود الدولة تسمح بإنشائه .

الرئيس — إن لجنة جبل الأولياء لجنة خاصة وقد روعي في تشكيلها أن
تضم أعضاء من اللجان المختلفة وقد ضمت اللجنة حضرة رئيس لجنة المالية .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عربك — كان يجب أن يمر المشروع
على لجنة المالية لتقدم لنا تقريراً مسبقاً عما إذا كانت خزانة الدولة تحمل
مصاريف إنشاء هذا المشروع . أما وقد تكونت لجنة خاصة لنظر المشروع
تتضمن أعضاء من لجنة المالية ونبرها من اللجان فقد كنا نتظر أن تزن اللجنة
الحلقة المالية بينان دقيق في الشهر السنوات المقبلة وتعمل لنا برأياً في هذا
الموضوع في تقريرها لتطمئن قوسنا . أما ومحاضر اللجنة لم تستوف الموضوع
من الوجهة المالية فاتي أرجو أن يتكرم حضرة المقرر باعطائنا بياناً واضحاً
مفصلاً عن حالة البلد المالية وما ستكون عليه في بحر عشر السنوات المقبلة .

حضرة النائب المحترم علي المتزلاوي بك (المقرر) — حضرات الزملاء
إني لنبتسط ممك في هذا الأمر . ولطمئن حضرة الزميل المحترم فإن حالة
الحكومة المصرية المالية من أحسن الحالات إذا قورنت بمائة حكومات
العالم أجمع .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — ليست المسألة مسألة ففائل
أو تشاؤم ؛ وإنما هي حرص على أموال الدولة .

(ضجة) .

حضرة النائب المستقيم علي المتزلاوي بك (المقرر) — دعوني أنكم ،
انصبروا صبوراً ولا تقاطعوني .

أرجع بك إلى عام تصفية الديون المصرية منذ ٥٤ أو ٥٥ سنة . حيث
كانت مصر مدينة بما يتجاوز ٩٧ مليوناً من الجنيهات مابين دين موحد وبنماز
هذا قرض الفائرة السنية وقرض البوميين ، وبلغ مجموع ديونها وقتئذ
١٠٩ ملايين من الجنيهات ؛ ثم حدث في سنة ١٨٨٣ عقب الثورة البرابية أن
اضطرت الحكومة إلى الاستئذنة فقدمت قرضاً سحياً بالقرض المضمون ،
وكان برئ على ٥٠٠٠٠٠٠ جنيه فيبلغ مجموع دين الدولة ١٢٠ مليون جنيه تقريباً .
أما الآن فقد أصبح الدين المضمون — وهو ٩٠٠٠٠٠٠٠ — كما قلت —
ثلاثة ملايين من الجنيهات ، وسدد دين الفائرة السنية وقرض البوميين جميعاً
وأصبح مجموع الدين الموحد والفائت التنازل لا يزيد على ٨٨ مليوناً ، تلك
الحكومة من سبلته ما قيمته الاسمية ١٤ مليون جنيه — وبهذا يكون
التداول منها في الأيدي ، مصرية وأجنبية ، ١٧٠ مليوناً ، وإذا أضفنا إليها باقي
القرض المضمون كان مجموع دين مصر الحالي ٧٧ مليوناً من الجنيهات
إسماً على أننا إذا أنزلنا أوراق هذا الدين إلى الأسعار الراهنة لم يزد مقداره
على ٦٥ مليون جنيه ، وقد كان هناك قرض آخر لنزلة أسوان فسطه السوى
على ١٥٩٠٠٠٠ جنيه ، وأترقسطه لاستحقاق الوفاء بميل في أواخر ديسمبر سنة ١٩٢٣

وسيتهي وقاؤه في هذه السنة كما سيتضح لحضراتكم عندنظر الجرائد المطبوعة
على الجبل فلذا أضمت التصور وجدتم أن دين الحكومة الإسب لا يزيد على

وأظن أنه ليس في تصرف اللجنة ما يمتز عليه . وهاهي محاضرها أمامكم —
وكلكم من رجال الذكاء والعم والمعرفة — وإنا لكم قد قرأتموها ، فلذا وجدتم
فيها ما يستوجب شكاً أو سيرة ، أو إذا كنا لم نهم بتنفيذ القانون ينتهي الدقة
والحزم فأرجو أن تبنوا لنا خطأنا ونعقلوا على موضعه ونحن نتقبله بأطيب
خاطر .

لا أريد أن أطيل الحديث أو أذكر ما قاله فري ، ولا أتناول ما سيتناوله
حضرة زميل المحترم أحد رشي للمقرر القبي . ولكن لي ملاحظة على ما قاله
حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي بجملة الأسس من أنه يرى أن هذا
المشروع سابق لأوانه ، وأن البلاد في حاجة قصوى لأعمال أخرى ، أهمها
أعمال الصرف وأن أراضي مديري الغربية والمنوفية قد نضت وأصبحت
من ضعف الفلة في حالة تستوجب التحصيل بعمل المصارف ، فليطمئن
سدي النائب إذا كانت هذه هي الأسباب التي أوجبت عليه أن يارض
في إنشاء هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القبي — لدى أسباب أخرى سبق أن
أدليت بها .

حضرة النائب المحترم علي المتزلاوي بك (المقرر) — إن كل هذه الأعمال
ستقوم بإنشائها الحكومة . وقد كانت محل بحثنا وتذكرها كما أدل بذلك
أمام اللجنة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

إن تكاليف مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء ومشروعات الصرف وغيرها
من المشروعات الأخرى لن تبطل خزانة الدولة ؛ بل وبما لا يحتاج الاتفاق
طبعاً إلى مليم واحد من الإحتياطي العام ، وفصلاً عن هذا فنحن في غير
حاجة إلى الإقتراض كما قال بعضهم ، أو كما نسبوا إلى حضرة صاحب الدولة
رئيس مجلس الوزراء قوله مع أن ما قاله دولته في هذا الموضوع — على
ما أذكر — إن الحكومات تلجأ للقرض في مثل هذه الحالات وأن مصر
والجهد لله ليست في حاجة لعمل قرض .

لوفلنا إن مشروعات الري والصرف اللازمة تحتاج — لا إلى ستة عشر
مليوناً من الجنيهات كما قال حضرة النائب المحترم : أحد وإلى الجندی —
بل إلى عشرين مليوناً من الجنيهات فسوف لا تلجأ إلى الإحتياطي العام .
وفلك لأن مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء والمشروعات الأخرى . وهي
مرتبطة بعضها ببعض — انتهت قبل سنة ١٩٤١ أي يستغرق إنشاؤها عشر
سنوات ، فنصرف في هذا السيل مبلغ مليونين فقط في كل سنة على أكبر
تقدير ، وإذا أقميت نظرة بسيطة على ميزانك هذه الستة والعشرين السابقة
عليها وجدتم أن المصروف سنوياً في الأعمال الجديدة يزيد على هذا المبلغ ،
ولا يبدأ بمشروع خزان جبل الأولياء حتى ينتهي العمل في أكثر الأعمال
الجديدة ، ولن يتجاوز ما سيصرف سنوياً على هذا المشروع وتوابعه ما كان
يصرف على المشروعات التي تقوم بها وزارة الأشغال العمومية .

حضرة النائب المحترم محمد منصور نصير بك — متى يبدأ العمل في إنشاء
خزان جبل الأولياء ؟

حضرة النائب المحترم علي المتزلاوي بك (المقرر) — يبدأ العمل في العام
القابل .

يا حضرات النواب المحترمين :

الآن وقد اطمانت نفوسكم إلى أن هذا المشروع لا يبيع إلى صرف شيء من المال الاحتياطي ، أنصرف بمحضرتكم إلى تبيان الفوائد المالية التي ستجنيها البلاد منه .

تفيد البيانات الرسمية التي قدمت إلى اللجنة أن خزان جبل الأولياء سيقرب عليه بعد إنشائه إصلاح ٢٥٠,٠٠٠ فدان في الوجه القبلي وبحولها من رى نيل إلى رى صفي . واستصلاح ٣٠٠,٠٠٠ فدان من الأراضي البور في الوجه البحرى . فإذا قدوت عشرة جنيات فقط ثمة متواضعا جندا لفدان الواحد من هذا المجموع ، وهو ٥٥٠,٠٠٠ فدان ، بلغت الثروة المالية التي تكسبها الحكومة ٥٥٠,٠٠٠ ر.ه جنية على أقل تقدير .

على أن هناك ثمة أخرى ستقرب على إحياء هذا المقدار العظيم من الأقدسة ، تلك هي الضريبة التي ستفرض عليها ، فإذا قدرناها جنيها واحدا على كل فدان ، بلغ دخلها السنوى ٥٥٠,٠٠٠ جنية .

ولذا فرغتم يا حضرات النواب أن تبن تلك الأقدسة يطلى ربما سوبا بنسبة ٥ ٪ / حصلنا منه على ٢٧٥,٠٠٠ جنية في السنة ، فلذا ما أضفنا هذا الزرع إلى الضريبة كان إيرادا السنوى من ثمرات إنشاء الخزان ٨٢٥,٠٠٠ جنية ، وهو دمج يبع من رأس مال لا يقل عن ١٦/٥ مليون من الجنيات .

يا حضرات النواب المحترمين :

إن البلاد بن أنينا تنواليا من مدد انتظام الرى ومع التصريح برى الأرز ، ومن تطويل للمغارات وانقطاع المياه عند نهاية الترع ، وغير ذلك مما يسبب للأهلين خسائر كبيرة ، وللمدومة مشقات ومتاعب . ولا تزال تحول في ذكريتها الشكوى التي تحدث في العالم الماضى وأتات الفلاحين وهو يلهم على ماخاض من زراعات نيلىه أصيوبا فيها بما يشبه الفاقة . كل ذلك يا حضرات السادة سيدول وتنقطع أسبابه إن شاء الله بعد بناء الخزان .

فالمشروع المروض تحت أنظاركم لن يتج فقط تلك الثروة المسألة التي قدوتها برأس مال يزيد على الستة عشر مليونا من الجنيات ، ولكنه إلى جلب هذا الكسب العظيم سيخفف ويلاص الفلاح وير باله بل عماد حياته .

لقد كان هذا المشروع أولى الأمور بالتنفيذ منذ زمان بعيد ، ولم يكن لدرجته إلى اليوم إلا خطالا في الرأى أو ضغفا في السياسة .

وإنى إذا حدثتكم يا حضرات النواب بأنه جليل نافع ، فانما أحدتكم من إيمان و يقين . ولو أنى اتحدثت لحظة واحدة أنه ليس في مصلحة البلاد لاستقلت من حذى وللموات ونحوه أشد المأواء .

(تصديق) .

فانى أن أرد على كلمة لصديق الأستاذ القبي ، حيث قال بالأمس إن البلاد في حاجة إلى تأسيس بنك قنارى وإلى وسائل تخرج هذه الضائقة

٦٦ مليون جنية يقابلها الضعف في سنة ١٨٧٦ مع أنه لم يكن لمصر من الأراضي الزراعية في تلك السنة أكثر من ثلاثة ملايين من الأقدسة ، ولكنها تزوج الآن ١٠,٠٠٠,٠٠٠ ر.ه فدان تخريا . وهكذا تضاعفت الثروة العقارية وجعل الدين إلى النصف تخريا .

يا حضرات النواب : إن الحالة المالية للدولة متينة جدا ، ولكن لا تنسوا أنه يجب علينا — كما قال زميل الأستاذ القبي — ألا نسر لآن نتيجة الارشاد سيفة — وما الارشاد إلا اتفاق المال في غير موضعه ، أما إذا اتفق بمقتوبعد دراسة ، فانه يعود بالتأثير على البلاد ولا يكون أضرارا بل واجبا اقتصاديا مفروضا .

بل إنى أقول بوجوب الانجباء إلى الاقتراض في مثل هذه الحالة إن لم يكن المال اللازم موفرا لدينا ، ما دام أن رأس المال سيؤتى ثمره ونمى ثروتنا العامة .

وهذا هو ما تفعله الحكومات الرشيدة والشعوب الرقيقة .

(تصديق) .

على أن الحكومة يا حضرات النواب ليسها احتياطي آخر علما سندات الدين الموحد والدين الخاز التي ذكرتها ، فهي تمكك من سندات الخزنة البريطانية ما قيمته سبعة ملايين من الجنيات وتلبي جانب عظم من الأموال مودع البنوك ، ولما سليات زراعية مسقطه ، وبما بلغ أقرضتها ليك التسليف الزراعى وهي غير ضامنة ، وفي حوزتها أقطان تسوى مالا غير قليل ستباع يوما ، وقد باحت الحكومة أقطان أخرى في صفقات بضائع الحكومات والبنوك وتستعمل أثمانها في المواعيد المحددة . بعد كل هذا لا إخالكم إلا صراخ الضائير ، لئانة مركز حكومتكم المال ، واتهم بأن ما سيفى على المشروعات لن يرتب عليه أى ارهاق لمالية الدولة ولا للثروة القومية (تصديق) .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد عمر بك — أرجو أن نسمع الآن تصريحيا بأن الاتفاق على إنشاء خزان جبل الأولياء لن يؤخر أو يطول أى مشروع من المشروعات الحيوية المقررة للبلاد ، كالمصارف وغيرها . وإنى أطم مقدما أن مشروعات الصرف في مديرية المنوفية قد توقفت بعد أن اتفقت الحكومة عليها كثيرا .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك (المقرر) — أستطيع أن أؤكد لحضرة النائب المحترم أنى ليست هناك مشروعات حيوية ستأخر بسبب إنشاء الخزان ، وفي محاضر اللجنة ما يثبت الطمأنينة إلى النفوس من هذه الناحية .

أما مشروعات الصرف في مديرية المنوفية فيرجع إيفاقها إلى أمور فنية يحثها سعادة وزير الأشغال العمومية ، ولا إخالكم تطلون متسرعة البت في مثل هذه الأمور قبل أن يطليها ختها من البحث والفرس ، وبسبب مثلا أن مشروع خزان جبل الأولياء دوس لمدة ثمانى عشرة سنة ومع ذلك يوجد

لنبحث المسألة يا حضرات التواب بدقة لتبين الخطر الذي يهدق بالبلاد من جراء زيادة السكان وهل هذه الزيادة بالكتلة التي نخشاه .

أما ما الآن الإحصائيات الرسمية عن عدد سكان القطر المصري وزيادتهم في المستقبل فلذا تبين منها أنه ليس هناك خطر من هذه الزيادة اتسنى السبب الأساسي الذي يدعو إلى الإسراع بتخفيف المشرع .

في سنة ١٩١٧ كان عدد السكان المقيمين بألف ١٠٨٥٦١ و٨٠٨ خمسة وبلغ عددهم في سنة ١٩٢٧ أي بعد عشر سنوات ١١٦٢٢١٦٧ خمسة أي بزيادة ٨١٤٩٠٦ فلذا وزعنا هذه الزيادة على الأطنان المزروعة في مدى عشر السنوات فخص ألفان الواحد ١٤٠ من الشخص الواحد .

فلذا حسبنا الزيادة قياسا على هذه النسبة لمدة خمسين عاما خص ألفان الواحد ٧٪ (خمس) أي أنه بعد خمسين عاما ستبلغ زيادة عدد السكان بالنسبة للأراضي المزروعة ٧٪ فخص من كل فدان .

فهل ترون يا حضرات التواب أن في هذه الزيادة خطرا يقتضي التوسع الزراعي الذي نضع له هذه الشروط الكثيرة في مصر والسودان ؟ إلى أين أترك لكم الجواب .

نعم إن بعض المديريات مزدهرة بالسكان نسبة تزيد كثيرا على هذه النسبة غير أنه لا خطر عليها من هذه الزيادة كما سألني حضراتكم .

فهناك مثلا مديرية المنوفية التي يقولون إنها مكتظة بالسكان وإنه يخشى عليها في المستقبل من هذا الإزدحام . أتدرون ما هي نسبة زيادة سكانها في عشر السنوات الأخيرة ، لقد بلغت هذه الزيادة عشرين شخصا لكل ٢٣٨ فداناً فأصبح ما يخص ألفان هو ٢٨ من الأشخاص .

حضرة النائب المحترم عبد الحميد حموك - إن النسبة تزيد على ذلك وأرجو أن يصحح حضرة النائب المحترم أرقامه لأن مديرية المنوفية مزدهرة كثيرا بالسكان مما ترتب عليه إجهاد الأرض ونقصها .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - إلى أينكم بمسند ، وأذكر هذه البيانات من الإحصائيات الرسمية .

حضرة صاحب الدويلة رئيس مجلس الوزراء - هل يعتبر حضرة النائب المحترم أن ألفان يكفي ثلاثة أشخاص ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - نعم . والدليل على ذلك أن أهالي المنوفية قانونا بالمعيشة هناك على هذه النسبة .

حضرة صاحب الدويلة رئيس مجلس الوزراء - وهل يعلم حضرة النائب المحترم نسبة السكان إلى عدد الأقدح بالأراضي المزروعة بالولايات المتحدة ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - في الولايات المتحدة بأمريكا يخص لكل شخص من السكان ٥٠ فداناً وسع هذا يبريد في تلك البلاد عدد من الباطلين يبلغ نحو ثمانية ملايين .

ألا تظلمون حضرة الزميل المحترم ، ولينظر بأن نزلة القولة قسم ما ينبغي من أعمال لتفريع الكروب والأزمات ولتلطيف شدة هذه الضائقة التي لم تصب مصر وحدها بل شملت العالم جميعا . وإن حكومتنا لواقية بكل حزم وبكل مجهود حتى وجبت طرق الإعاضة متى أيقنت أنه بالغ بما إلى الغرض المنشود .

يا حضرات التواب المحترمين :

لا أريد الأسهاب يا كثر ما قلت . ولكني أختم بكلمة أتمثل فيها لكم بالحكمة التي قالها ابن حزم : " من دقق النظر وروى نفسه على السكون إلى الخلق وإن آفته في أول صدمة ، كان احتياطه بدم الناس إليه أشد وأكثر من احتياطه بمدحهم إليه " .

أرجو منك - وأنت نواب الأمة - أن تنظروا إلى الأمر نظرة المدقق ، لتعرفوا أن كل ما حدث من معاضة المشروع خارج المجلس وكل ما كتبه الكتبتون إنما كان لأغراض سياسة حزبية لم تبصُر الرعية في مصلحة البلاد .

إنني أعتقد فيكم الشجاعة والجرأة والإقدام فسموا على عادتك ودأبكم ، وتعلموا بفعل القائل " ألا قاتل الله الوهم فإنه يلا " الفوضى خوة من كل شيء وزنا من لاشي " .

أتم هنا نواب الأمة ، وإليكم المربع الأخير في شؤونها ، ولكوا خواتمكم ، وسارعوا إلى خدمة وطنكم وأمتكم ، وأقروا هذا المشروع الذي كان يجب إقراره من عشرات السنين .

(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك - يا حضرات النواب المحترمين .

أرجو حضراتكم أن تنصتوا لما سأفعله حتى تدين لكم النتيجة التي وصلت إليها من بحثي هذا المشروع .

ولا أخفى على حضراتكم أنني لم أسمعوا في أقوالا بليغة أو عبارات غريبة كالتي سمعنا في الماضي من حضرات الخطباء . وإلى الأخص على صفيح من زلاتي المنوفية وإن كنت أطلب أن تعاسفوني على أفكارى وآرائي حتى يتبين الخطأ من الصواب .

إن كل مشروع يراد إنجازه سواء أكان فرديا أم حكوميا يشترط ليد فيه أسرار : الأول الحاجة إليه ، والثاني الفائدة التي ترتب عليه ، والثالث من الشروع المروض علينا الآن على ضوء هذين الشرطين :

بحث من الأسباب التي أوجبت الحكومة إلى القيام بهذا المشروع فتبين لي من مذكرة وزارة الأشغال العمومية وبتقرير اللجنة البرلمانية أن هناك أسبابا أهمها انحرف من زيادة عدد السكان زيادة مستمرة ووجوب إيجاد لأراضي اللازمة لهذا السدد المتزايد وتوفر سبل البيش له . وهذا هو السبب الأساسي الذي دفع الحكومة إلى تحرير القيام بهذا المشروع أما مآداه من الأسباب كتحسين حالة الري والتحكم في زيادة النيل في سنو الفيضان المالية فهي أسباب تكميلية ، وإذا كنا نلحق حضرات الموقرين أسباب أخرى لتقديمها بما حتى أرواق من اقتناع ونية ، لاني بالرغم مما استعرضته من الأسباب لم أقتنع .

ووزعت القبة على هذا الأساس لرجب أن نه إليهم أيضا سكانه لتكثير
التي غوبنا بمحمولنا الضيق ، وكذلك الأمم الأخرى التي تصغر لها عاصمتنا
الزراعة .

(مخرج) .

إن ساكن الريف الذي يأكل "البناو والبصل" هو الذي نسمي لقائهم
وهو الذي يبنى الخزان لمصلحته .

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء — إن خزان جبل الأولياء
يبنى لمصلحة الانتاج في البلاد ، لا لمصلحة أفراد معينين ، فهو للسند
والريف معا .
(تصديق) .

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — أنتقل الآن إلى نقطة
أخرى من مزايا المشروع وهي تحسين أرى الصفي . حقيقة أن كل خزان
يشأ سيد البلاد بما تحتاجه من مياه .
(خفية) .

ولم يقل الخراء والوزراء السابقون بإنشاء خزان جبل الأولياء — وهو
الذي سيغطي البلاد بملار ين وكسور المليار من الأمطار المتكيفة — إلا قبل
التفكير في تلبية خزان أسوان .

أما وقد شرع في التلبية فملا وزارة الأشغال العمومية تقر أن التلبية
بعد إنشائها ستكتفي من الحصول على كمية تعادل ما يتبع من خزان جبل الأولياء
فلا داعي إذن لإنشاء هذا الخزان .

وهذه الكمية الناتجة من التلبية ستستعمل في تحسين أعمال الري في العريف
أي أنها ستقل أيام البطالة في الماويات المصيفة وتضمن زوادة الأرز
ستويا كما يستفاد منها في إصلاح... .. في هدف من وجهة تحسين حالة
الري والصرف في الآن في حالة سيفة من هذه الوجهة .

من كل هذا ترون أن لا ضرورة لإنشاء خزان جبل الأولياء حتى ولا بد
... سنة .

(خفية) .

وإنما كنتم تتكلمون في الإحصائيات التي ذكرتها ، فكأنكم تتكلمون في الشمس
وهي في راحة النهار ، وإنني أتفكر من ذلك .

لا أريد أن أعرض لتفجوع من وجهتي الفنية والسياسية لا بكثير ولا
بقليل وإنما أقصد الإدلاء بأرائي وأطهار وساوسي حتى إذا ما أقتضى حضرة
صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية أو مقرره الحق بما يزيل تلك
الوساوس واقتضى على هذا المشروع وأما مرآح الضمير .
(تصديق) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الموصاتي — حضرات النواب المحترمين:
أخلفت كلنا نحن أعضاء الحزب الوطني — على أن نترك الكلام في هذه
المسألة لحضرة النائب المحترم محافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطني.
ونفك لغة الموهوم وخطوره . ولأنه يجب على كل من يريد الكلام فيه
أن يمس الحاجة الفنية ، حتى لا يمكن إقناعه أن يمسا إلا إذا استعان لها
بأى اثنين .

من أجل ذلك ، فوضنا الرأي رئيس الحزب حتى لا يكون هناك
تضارب في الآراء ، وحتى تكون المعلومات التي يدلي بها مستمدة من مصدر

وعلى كل حال فالزراعة يا حضرات النواب المحترمين يقوم بها الفلاحون
والمزارعون ...

(خفية) .

إن الزيادة المطردة بعد ٥٠ سنة في سكان مديرية المتوفية — قياسا
على ما لدينا من الإحصائيات الرسمية — ستجعل نصيب الفرد الواحد يزيد
بنسبة ٤٠ أي أقل من نصف شخص ...

(خفية) .

حضرة النائب المحترم محمد منصور نصير بك — إن المزارع الواحد يقوم
بخدمة ثلاثة أفدنة فكم من الأشخاص — بناء على هذه النسبة — ينقص الفردان
الواحد ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — إن كل شخص يقوم بخدمة
ثلاثة أفدنة يعمل أسرة يجب أن يعمل حسابا فإذا أصبحت أفرادها خمس
الفدان الواحد ثلاثة أشخاص وذلك طبقا للتعداد الرسمي .

يا حضرات النواب المحترمين — أرجو أن تنصوا النظر في سادس ما به من
الآراء فقد ترون لحضراتكم أن الزيادة في عدد السكان ضئيلة .

ولا ينبغي أن أذهنكم بما يتباب أطفالنا في سنى الطفولة من الأمراض
التي تؤدي بحياة الكثير منهم ، الأمر الذي يؤدي بطبيعة الحال — علاوة
على ما سأذكره من المواصل الأخرى — إلى تقليل الزيادة في عدد السكان
بحيث إن نسبة ٤٠٪ ستقل في ظرف الخمسين سنة القادمة .

(خفية) .

يا حضرات النواب المحترمين — إننا كان الغرض هو المراقبة على المشروع
من دون بحث أو مناقشة فلا داعي للحكم ، أما إن كان المقصود دراسة الموضوع
فدراسة وإبداء الآراء لا تخفى لصل إلى نتيجة تطرح في النهاية الحكم على المشروع
أوله فيجب أن تعطوا الفرصة لتكلم وليندي ما بين لنا من الآراء .

قلت إن هناك عوامل تعمل على إقصاء الزيادة المطردة في عدد السكان
وهذه المواصل تنصيرنا يأتي :

أولا — انتشار التعليم وأقبال الأمة عليه . ومن شأن هذا أن يقلل عدد
ما كفى الريف . وينقص من نسبة المشتغلين بالزراعة .

ثانيا — التوسع الصناعي — وهو الذي نعمل جميعا على تشجيعه وإنشائه ،
ومن شأنه أيضا أن يقلل اليد العاملة من القرى إلى المدن .

ثالثا — الرقعة في سكني المدن ، وهذا ظاهر لحضراتكم ، لأن معظم
الفلاحين سواء أكانوا أحياء أم فقراء يهجرون قراهم ويلجأون إلى المدن
لتحقيق ما فيها من مزايا .

من هذا يتضح لحضراتكم أن الزيادة المطردة في السكان بعد مضي
خمسين سنة من يومنا هذا لن تكون في الأرياف ، ولكنها ستكون في المدن
حيث الصناعة والتعليم .

الرئيس — ليس سكان المدن في حاجة إلى غذاء ؟ وهذا يؤدي هذا
إلى القروح في الزراعة ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور محمد صالح بك — لو افترضنا هدد سكان
المدن وينفذ إلى سكان القرى لتقدير ما يخص للفدان الواحد من المزارعين

والذي لاحظته بإحضار الزلاء أن حضرة النائب المحترم وعيبدوس بك
— لكي يتمكن أو يدخل الشك في أبحاثكم — قد لجأ إلى طريقة مدعشة
تقد لجأ إلى حادثة رواها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك تتناقض
بالمحرم ثبوتها.

لذلك نتمنى أن نطرحها نظرة جديدة دقيقة لما بدا من الاحتياط بها أمس
من حضرة النائب المحترم وعيبدوس بك وغيره .

حضرة النائب المحترم محمود السيد — أرجو أن تتكلم في الموضوع .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إن لهذه المسألة أهمية خاصة
ولو تركت حضرة النائب الخدم قليلا لعرف الفرض الذي أقصده من إيرادها .

إن أهميتها بإحضار الزواب ترجع إلى أن المنفردة ثبوتها بأنها كان
وزيرا في ذاك الوقت في حكومة استلاية قائمة في ظل الدستور، فلو أن تلك
الحكومة قد اقتضت بإقامة هذا المشروع لصلصة البلاد لكنت هي أقوى
الحكومات المصرية التي تقوم بتنفيذ .

(حجة ومقابلة) .

حضرة النائب المحترم إبراهيم مراد أبو سمدة — إن الحكومة الحالية
والبرلمان لا يفلان شأنا عن تلك الحكومة وبرلمانها .

الرئيس — أرجو ألا تقاطعوه واستمعوا الكلام حتى ينته .

حضرة النائب المحترم وعيبدوس بك — إن كل المهنيين بهذا الأمر
يصفون الكلام حضرة النائب المحترم .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — قلت حضراتكم إن لهذه
المسألة أهمية خاصة ، إذ لو كان هذا المشروع يعود على البلاد بأفائدة
كشروع قوي لكنت وزارة سنة ١٩٢٦ الانتلاية هي أحق بالوزارات
بتنفيذه ، إذ أن جميع المشروعات القومية لا يمكن أن تقوم بها حكومة
إلا إذا كانت حاضرة لفة البرلمان والشعب تمام الثقة ، وما كانت وزارة
من الوزارات من عهد قيام الدستور إلى اليوم حاضرة لتلك الصفات أكثر
من وزارة سنة ١٩٢٦ .

(حجة ومقابلة) .

حضرة النائب المحترم إبراهيم مراد أبو سمدة — هذا كلام خارج من
البياقة ويخرج عليه .

حضرة النائب المحترم عبد الله الموم بك — لأحق لحضرة النائب المحترم
أن يتكلم بمثل هذا .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — هذا كلام لا يقبله وطاوع
عن الموضوع .

حضرة النائب المحترم علي حسن أحمد — يجب على حضرة النائب أن
يبتدر عن هذا الكلام أو أن يترك متبر الحظية .

حضرة النائب المحترم إبراهيم السيوني مطاوع بك — هذا كلام خارج
لا يقبله ويخرج عليه بشدة .

واحد لا تناقض فيه ، إذ إن الحقيقة الثابتة أن كل الذين تكلموا في هذا
المشروع من ناحية الفنية من المهنيين اختلفت آراؤهم ولم يستطيعوا أن
يتفقوا على رأي واحد في مشروعات الرأي بمصر .

أقول ما كان في أن أتكم بعد هذا . لولا أنني رأيت في موقف زميل
النائب المحترم وعيبدوس بك بالأمر ما لا أستطيع أن أقف لإزاء صلاته ،
لأن كنت أنتظر منه — وهو الرجل الفذك ، الرجل المهذب — أن ينظر
إلى هذا المشروع نظرة قومية كما قال بحق في تقرير اللجنة البرلمانية ،
والأوليا ، بأية طريقة كانت ، إلى تشكيك حضرات الأعضاء المحترمين
في أي بيان إلا إذا كان في يده الدليل القاطع .

كذلك لا يوافقني أدب أن أذكر أيضا موقف حضرة النائب المحترم علي
التلاوي بك الذي قال بصراحة ، فيما يخص بموقف المارضة سواء ما سمع
منها في المجلس أم في الخارج ، إن النهاية من أقوالها لم تكن إلا لتشكيك
حتى ينظر للمشروع نظرة غير طيبة .

وقيل أن أتكم في الموضوع ، أرجو ألا تنسوا أن المشروع ملك المعارضة
والمعارضين هنا وفي الخارج ، مهما اختلفت القاية التي يسمون إليها ، وبهما
تباينت الآراء التي يملكون بها ، وبهما أرادوا أن يشوهوا عمل الوزارة من
الناحية السياسية . فلهم الحق أن يصعدوا بأجرهم ، ولهم الحق أن يتكلموا ،
وواجب عليكم أن تسمعوا .

لقد لجأ حضرة زميل النائب المحترم وعيبدوس بك بالأمر إلى التشكيك
بالمجلس في كل البيانات التي أدلى بها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك .
ووصلت به الجراءة في ذلك إلى أن يقول ويثبت في عرض رسمي هذه الكلمات
بالبات .

« غفوا حضراتكم هذا المثال الأخير مقياسا لما أغلق عليكم فهمه من
المفاوضات بين أرقام ووزارة الأشغال العمومية وبين ما أورده حضرته من
الأرقام الخاصة بالمليارات من الأمتار المكعبة ، ثم غفوا هذا مثلا ،
لا لكي تستبعدوا هذه الأرقام ولكن لتاغفوا ما قلناه عنها بنحو واستراس » .

انظروا يا حضرات الزواب المحترمين إلى أي مدى استعمل حضرة النائب
المحترم وعيبدوس بك مهارته ليدخل الشك إلى فؤوسكم ، وانظروا إلى تلك
الرسيلة التي أراد بها أن يقتنصكم من طريق يراه هو مقنا ليربيكم في تلك
الأرقام ، في حين أنه لو رجع إلى الخطاب الذي ألقاه حضرة النائب المحترم
حافظ رمضان بك ليس يده أن تلك البيانات التي أوردها لم تكن من
عنده ، بل أنقضا واستلحا إلى مراجعها في كل مناسبة لجأ إلى ذكر
نظم أو عهده .

ولقد رجعت إلى خطابه لما وجدت مرجعا استند إليه إلا وهو رسمي فن
صلصة الطبعيات ، إلى وزارة الأشغال العمومية إلى كسب في إلى عتق
بها الوزارة ، ولم يبق عرج من عنده حتى لجأ حضرة النائب المحترم وعيبدوس
دوس بك إلى التشكيك فيها .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - بل المستند الذي قال
حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إنه تحت يده .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - إن تسأول حضرة النائب
المحترم وهيب دوس بك عن هذا المستند أعطى لهذه المسألة أهمية خاصة ،
ولأن أسأله بدوري من نوع المستند الذي يطلبه في مثل هذه الحالة .

إن المفاوضات التي دارت بشأن إقفال هذا المشروع كانت بين الحكومة
المصرية ممثلة في شخص وزير خارجيتها المنفوخ له ثروت بإشأ وبين دار
المنسوب السامي التي تتولى أمر الخطابات الخاصة بهذه الشؤون ، فذلك
وفقاً لموقف الحليفة فيما تحمسه الليلة من مستند رضى حضرة النائب المحترم
وهيب دوس بك .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - ورضى المجلس .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - أؤكد هذا بإعتراف من
المنسوب السامي وليس من خلفنا نحن أعضاء الحزب الوطني الاتصال بدار
المنسوب السامي في أي شأن سياسي ! أو يكون المستند من المرحوم ثروت
باشا وهذا مقطوع بعدم إمكانه !

حضرة النائب المحترم عبد الله للمم بك - قال حضرة النائب المحترم حافظ
رمضان بك بالأمس إن لديه مستندا فأن هو ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - إننا يا حضرات الزملاء
نتقدم إليكم أولاً بمتند رضى هو يحضر جلسة مجلس النواب في ٢٢ أغسطس
سنة ١٩٢٦ الوراء في تصريح رئيس الحكومة في ذلك الوقت من مشروع
تزيان جبل الأولياء وسبب هذا التصريح هو أن وزارة دولة زيور باشا التي
قامت بعد حادثة مقتل السردار كانت قد قررت السير في هذا المشروع
وكانت على وشك الشروع في تنفيذه فلا ، بلخامت وزارة الاشتلاف
في سنة ١٩٢٦ وأعادتها النظر فيه وقررت إقفاله .

يؤخذ من هذا يا حضرات النواب أن إقفال المشروع دليل على عدم
صلاحيته وأن لا ضرورة هناك تنمو إلى الإسراع في تنفيذه .

عند ما عرض هذا المشروع علينا اتصل حضرة زبيل حافظ رمضان بك
بعض الفنين ليأخذ منهم المعلومات اللازمة التي تمكنا من دراسته الدراسة
الواجبة .

قالا كما نستشهد بمجلس جلسة على عمل حكومة فأظن أنه من الأولى أن
نستشهد بوزراء تلك الحكومة أنفسهم وهم جهة في أمر التفتت فيه وزارتهم
قراراً . ثم هم جهة فيما يقولون إلا إذا قام دليل على عدم صحة هذا القول .
فذلك أصناف الليلة حضرة زبيل حافظ رمضان بك خطايا لأحد وزراء
ذلك العهد .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - غير الوزراء السعديين
والا كانت المسألة حزبية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - يا حضرات الزملاء :
إن وزارة الاشتلاف التي أنكم عنها (ضجة) .

حضرة النائب المحترم الشيخ عبد ابراهيم الشاذلي - إن في هذا القول طعنا
موجها إلى وزارات الحالية لاقبله .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظمي بك - إن وزاراتنا حائرة
لقلة الشعب وقلّة المجلس ولا تقبل أي طعن يوجه إليها .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - أعيد على حضراتكم ماقلته
وما أقصده من كلامي هو (ضجة ومقاطعة) .

حضرة النائب المحترم ابراهيم مراد أبو سعده - نحن نفهم مايقال والأجدر
بمحضر النائب المحترم أن يسحب كلامه .

هذا وقت الجلسة للاستراحة في الساعة السابعة والديقة الأربعين .

وأعيدت في الساعة الثامنة والديقة الخامسة .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) - حضرات النواب المحترمين :
أرجو أن تلاحظوا أن حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني كان
يجيب في خطابه على ما تضمنت في إليم بالأسس وهذا يقتضي حتماً أن
أمكن من سماحه حتى أرد عليه .

إن ما فهمت من كلام حضرة أنه لم يرم مطلقاً إلى ما قلنا بأننا نحن ،
وإنما قصد ببيانه أن الحكومة الاستلافية التي تضم عادة جميع الأحزاب
تكون أقوى الحكومات بالاضطلاع بميث وتنفيذ المشروعات القومية .

ثم هذا ما فهمت وسيذكر لحضراتكم ما قصدت من كلامه فأدجو أرف
تضمنوا له لأشأ في موقف نحن أخرج ما تكون فيه إلى المناقشة القادمة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - يا حضرات النواب
المحترمين :

لو أنكم تروتم قليلاً لسمعتم مني قبل أن نحدثوا تلك الضجة ما سأفعله
الآن .

لقد قبلت أن أقول إن الحكومات الاستلافية في جميع بلاد العالم لا
في مصر فقط تكون عادة أقوى الحكومات على تنفيذ المشروعات القومية
وأرجو ألا تأخذوا من كلامي هذا أي أثر إلى الانتقاص من حق هذه
الوزارة القائمة . (تصفيق) .

لقد دعاني إلى العرض سأله التي آثارها زبيل حافظ رمضان بك فيما يتعلق
بالمنفوخ له ثروت باشا ما كان لهذا الرجل النظم من قوة كبيرة وخصبة بارزة
يعطا الكثيرون منا ، فذلك فلما قام بما هم بالمنفوخ له ثروت باشا أنراه هذا
المشروع ، تميزاً لرأيت بأنه مشروع لا لزوم له الآن .

بالأسس شامل حضرة الزبيل المحترم وهيب دوس بك عن المستند الذي
يشت هذا الرأي .

حضرة النائب المحترم حسن حسني — لم يشر هذا الخطاب إلى أن هذا المشروع خارج البلاد.

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أريد حضرة النائب المحترم أن يقرر نفسه يوزر الأفعال العمومية في المسائل الفنية !

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — ما تاريخ هذا الخطاب ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — تاريخه ١٠ مايو سنة ١٩٣٣ وقد قلت لحضراتكم إن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك كان متصلا بالفتين منذ شهر.

حضرة النائب المحترم علي عبد الرزاق بك — هل يعتبر هذا الخطاب جهة على المغفولة ثروت باشا ؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أرجو ألا ينظر الحزب الوطني إلى خطاب سعادة عثمان عرم باشا كدليل على أن المغفولة له ثروت باشا كان ضد مشروع نزعان جبل الأولياء .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن ما دعاني عند الكلام على المشروع لأن أذكر المغفولة ثروت باشا هو أن أبين لحضراتكم عمل ذلك الرجل العظيم الذي نخرمه كلنا ونجله .

والواقع بأحضر القلوب أنه إذا صح ما قاله سعادة عثمان عرم باشا من أن المغفولة له ثروت باشا وهو وزير الخارجية سمي لدى دار المنسوب السامي حتى وصل إلى تلك النتيجة وجب أن أشيد بذكره بعد وفاته وليس في ذلك من جرعة على ، وبهشفي أن يطلب من مستند على ذلك .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — أظن أن من واجب المغفولة له ثروت باشا كوزير الخارجية أن ينفذ قرارا لمجلس الوزراء بإحاف المشروع ، فيتنازع مع دار المنسوب السامي في هذا الشأن وليس في ذلك ما يبل على أنه — رحمه الله — كان مع المشروع أو ضده .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أمتنعون أن المغفولة له ثروت باشا ، ذلك الرجل المفكر الذي تتفهل به جميعا بالحق ومسة الإطلاع ، يستطيع أن يعمل عملا لا يرضى ضميره !

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — كان كل ما في الأمر إحالة المسألة على لجنة للبحث والمناقشة بين نزعان وخزان ، فأرجو عدم الإسراف في القول ، خصوصا فيمن فأقرها بالدار القانية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — ونحن مع حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء في عدم التعرض لن فأقرها هذه الدار .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن الذي دعني إلى أن أعطي هذا الخطاب إلى زميلي حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني هو ما ظهره المجلس في غيبي من الشك في عدم وجود مستند لدى .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لقد قلت لحضراتكم إننا نحن نواب الحزب الوطني ننظر إلى هذا المشروع نظرة قومية ، فلا يصح أن نهولوا لنا لا تأخذوا قولنا من معدني في الوقت الذي تأخذون فيه أقوالا من مستشارين من الإنجليز .

لا يصح هذا مطلقا لأن المصري مهما ضفت وطنيته لا يمكن أن يقال عنه إنه بيع مصلحة بلاده كما يفعل بنا الإنجليز .

وما كم الخطاب أغلوه على حضراتكم تبرئة لمتنا :

«حضرة صاحب المرة حافظ بك رمضان .

تأييدا للمبادرات الشفوية التي حصلت بيننا بخصوص نزعان جبل الأولياء أصبح لحضرتكم بما يأتي :

حدث ما تشكلت وزارة الائتلاف سنة ١٩٣٣ كان إنشاء نزعان جبل الأولياء مقررا من الوزارة السابقة ، وقد كتبت وزيرا للأشغال في الوزارة الائتلافية ولما تحققت أن هناك ضررا محققا من إنشاء نزعان جبل الأولياء عرضت الأمر أولا على المغفولة له سعد باشا ثم علولت مع زملائي فوافقوا على رأيي وقرر مجلس الوزراء أن يصير إيفاد العمل في نزعان جبل الأولياء على أن بحث مسألة تملية نزعان أسوان وبعد إتمام البحث تعرض نتيجة على لجنة فنية دولية للمناقشة بين المشروعين .

وقد تولى المغفولة له عبد الحافظ ثروت باشا بصفته وزيرا للخارجية ودولة عدلى باشا رئيس الوزارة الخارجية مع دار المنسوب السامي .

وبعد تمام الخيارات مع تلك الدار وبعد أن تمكن صاحب الدولة من تذليل المصاعب وإقناع المشدود السامي وقتئذ أظن دولة عدلى باشا في مجلس النواب إيفاد العمل في نزعان جبل الأولياء وتشكيل لجنة دولية للمناقشة بين المشروعين بعد إتمام البحوث وليس لدى أي مانع من تشريك لهذا الخطاب إن وجدت حاجة لذلك .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام

١٠ مايو سنة ١٩٣٣

المخلص

عثمان عرم

يا حضرات الزلاء :

لكم أن ننظروا إلى هذا الخطاب النظرة التي ترونها ولكم أن تتحدروا قيمته كقيمتهم يربون ، ولكننا ندافع عن وجهة نظرنا بلا تمييز بين مذنب شخص ومذنب شخص آخر .

يجب أن ننظر كل إنسان له ضميره إلى بعدنا المشروع نظرة متناول الأحزاب والخصومات ، وصدوقى لو أتى وجدت عدوا استطع أن أستخلص منه رأيا لمصلحة بلادى في هذا المشروع لتقدمت إليه ولو لم يكن مصرياً . فلما بالك بيل مصري كان وزيرا في وزارة دموية ! لا أقول خلفوا برأيه قضية مسلمة ، ولكني أطلب منك أن تتحدروا برأيه إذا شئت أن تتبينوا الحقيقة بكل الوسائل المكتبة ، وقد عرض إسلامها عليكم بالأسس حضرة زميل رئيس الحزب الوطني .

حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية — أرجو أن يسمح لي قبل الانتقال من هذه النقطة أن أدلّ بيان .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هذه نقطة سياسية لا فنية .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أرجو أن تمتنعوا أنا والحزب الوطني لا قصد بتقديم هذا الخطاب أن يدلّ على عدم صلاحية المشروع من ناحية الفنية، لأن نظريته الأساسية هي النظر إلى المشروع أولاً من ناحية السياسية .

سمعت الآن بإحضرات النواب أن القرار الذي أصدره مجلس الوزراء في سنة ١٩٢٦ لم يكن يوقف مشروع تزان جبل الأولياء بل كان خاصاً بالمفاضلة بين مشروع تزان جبل الأولياء ومشروع تلية تزان أسوان ، ولقد حاولت جهدي أن أجد نفس من كل صفة حزبية وأن أنظر إلى للمشروع من الوجهة القومية البحتة وأن استخلص أي دليل أقيمه على صلاحية هذا المشروع وأن أطلع عن نفسي — نوفا — الحزب الحزبي وأعلى فيه رأيي قوياً بالموافقة .

صدفوني أي ما استطعت أن أقنع نفسي بأن هناك أي دليل على صلاحية هذا المشروع ، بل كل ما قاله المؤيدون للمشروع إن هناك لجاناً اجتمعت وموظفين كفواً يبحث المشروع ، أنه لم يكن في إمكان أن أطمش ورياح جميعي إلى الأخذ بنظرية هذه اللجان وآرائها . وقد يبدون لي هذا طعناً في هذه اللجان ، ولكن قدسني في شيء من هذا فقد طعن الإنجليز في رأي القائمين بالأمر من الإنجليز في وزارة الأشغال العمومية ، قال إذن كل المذنب إذا أنا شككت كل الشك في أعمال هذه اللجان التي شكلت أغليتها من الإنجليز الذين كانوا يستمدون معلوماتهم من وزارة الأشغال العمومية التي كان يسيطر على جميع أعمالها موظفون من الإنجليز في ذلك الوقت ، هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فقد قيل هنا إن بعض كبار الموظفين الفنيين في وزارة الأشغال العمومية أبدوا رأياً خاصاً بمشروع تزان جبل الأولياء ، ولكني أعلم أن اللجنة التي أشار إليها حضرة النائب المحترم وعيبي دوس بك بمجلة الأوس كلفت بنظر التقرير الذي وضعته اللجنة المشكلة برئاسة حضرة صاحب المعالي عبد الحيد سليمان باشا من المسائل التي طرأ عليها اختلاف بين الحكومة المصرية والحكومة الإنجليزية عقب الاتفاق البريطاني الذي أبلغ الحكومة المصرية بصد مقتل السردار بالنسبة لتوزيع مياه النيل بين مصر والسودان وحل كل حال أقول لحضراتي إنني لا أستطيع الأخذ برأي هذه اللجنة التي شككت في ظروف كهذه وكان على رأسها سيف مسلول هو رأي الوزير في هذا الموضوع ، وأظن أن سعادة وزير الأشغال العمومية الحالل لم يكن وزيراً في ذلك الوقت .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — كان وزير الأشغال وقتئذ حضرة صاحب السعادة عثمان محرم باشا وقد كان له رأي خاص في الموضوع .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — صحيح أن هذه اللجنة شكلت في عهد وزارة دولة زيور باشا ولكنها أمت بجنها وقدمت تقريرها قبل سقوط الوزارة الزيدوية .

حضرة النائب المحترم وعيبي دوس بك (المقرر) — لقد قدم تقرير إلى اللجنة سعادة عثمان محرم باشا .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إننا رجنا إلى تاريخ التقرير وتاريخ استقالة الوزارة الزيدوية وجدنا أن التقرير قدم قبل سقوط الوزارة الزيدوية مباشرة .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — لقد وافق سعادة عثمان محرم باشا على هذا التقرير .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لم يوافق سعادة عثمان محرم باشا على هذا التقرير إلا بالنسبة لتوزيع المياه فقط .

حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل — إن موافقة عثمان محرم باشا تناولت كل ما جاء بهذا التقرير .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — لقد وافق سعادة عثمان محرم باشا على مشروع إنشاء تزان جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إذا ثبت ما يقوله حضرة الزميل المحترم بالنسبة لرجل يعرف نفسه قيمتها الفنية وجب أن يحاكم وأن يتبرع مع تلك اللجنة .

حضرة النائب المحترم وعيبي دوس بك — إنه لا يحاكم ولكن تولى حته اللجنة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أرجو من حضرة الزميل المحترم مصطفى صدق أن يقدم الدليل على أن سعادة عثمان محرم باشا وافق على مشروع تزان جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — هذا ثابت في التقرير والتقرير موجود .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — أؤكد لحضراتكم أني أشعر بالصعوبة شفا عند ما أدلّ برأي أحد الممارضين خارج هذا المجلس بعيداً رأياً ، ولكني أدري أنه من الواجب علي أن أستبين رأي أي رجل سواء أكان من الممارضين للشرع أم من أنصاره ، وذلك لأخذ بأصلح الآراء وأصحها .

إحضرات النواب المحترمين : إن العارضين للشرع آراءها قيمتها يجب الانتفاها بها بل يجب أن نتفقوا لنظرها . وقد طبت بالأسس أن استمر با على أحد للموظفين الفنيين من الإنجليز الذين يشتغلون بوزارة الأشغال العمومية — وهومن أكبر الرجال الفنيين الإنجليز الذين اشتغلوا بوزارة الأشغال العمومية

أحسن ما يكون ، ولا شك أنه إذا بحث الموضوع في حدوده وسكون يكون ذلك كفيلا بأنقام هذا الأمر على الوجه الألى .

ولا يهرب عن البال أن هناك قرنا كبريا من مشروع يجرى بالأجاح وبين مشروع يجرى بالأغلبية ، وكل حال فينبغي هذا المشروع في نهاية الأمر ولكن يجب عليك أن تترشوا قبل البت فيه حتى تمت بحثا وافيا من كل نواحيه ، وبذلك تحصل البلاد مسؤولة لقرار هذا المشروع الخطير الذي لن تعود نتائجه أو مضاره على الجيل الحاضر لحسب ، بل على الأجيال القادمة ، ونحن نأمل بأننا هذا لحضراتكم غملى البتة في عملنا وعضلن لوجه الله ولصلحة هذا الوطن .

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك — حضرات النواب المحترمين :
في الكلمة الأخيرة التي سمعناها من حضرة الزميل المحترم عبد العزيز الصوفاني مفتاح لكل ما أفاق على فهمه في جلسات الأسس وما قبله . إنه يجب بك أن تترشوا ويقولون لأن الخير كل الخير في التثبيت والثاني لأن هذا المشروع لا يقتصر أثره على الجيل الحاضر بل على الأجيال المقبلة ثم يلقى حضرة الخطيب بيده على المتروقالا إن هذا المشروع سيقتل كل حال تغير لكن أن تترشوا وعندئذ وجدت في تقريره هذا تغييرا لا محض على فهمه من قبل فكان في غضب وليس له أقل أمل في أن يصل إلى قلوبكم أو إلى عقولكم ولهذا في نفسه من حل من أن يرسل القول . إرسالا دون أن يجرى وجه الحق فيا يقول .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — ليس لحضرة النائب المحترم أن يفسر أقوال بما لم أقصده .

حضره النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إنى أرى أنه يحى لكل انسان أن يفسر ما يسمعه بما يليه عليه وقوله وقد فهمت من كلام حضرة الزميل المحترم أنه لا أمل له في الوصول إلى قلوبكم وعقولكم .

حضرات النواب : لقد أخذنى حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني على قول صدرنى أثناء غياب حضرة الزميل المحترم حافظ رمضان بك وقد عجبته لهذه المأخذة ، ولعلكم تدركون أنى تمتعت أكثر من مرة لو أن حافظ رمضان بك كان حاضرا في الجلسة ، وأؤكد أنه لو سمع ما قلته في غيبتة لما طابت منه بعض ما رأيته من المعارضة بالأسس ولكن نصلي ما اعترضنى من المقاطعة أقل بكثير مما حدث بالأسس . لم أقل شيئا يستحق كل هذا ، لقد خطب حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك في منفتح الدعوة البرلمانية الحاضرة وحل حلة صادقة على أولئك الخارجين على البرلمان ناعيا عليهم متارهمين بمراكمهم سلمة في كراسى الحكم ووجب بالهدم الحاضر الذى أقصاهم عنها إلى فيرودة ، ولعل حياره التى أقامها يومئذ كانت أشد البوارات التى أقيمت من فوق هذا الميزان ، ولا يخفى بركم لما قلنا قال فهم على ما أذكركم أنهم قوم (تقات) يسرون مع الرجم من حيث يجب وأن يكون على كل مائة ولا ينظرون إلى الحكم إلا لما يجره عليهم من الخلف ، وأن عهدهم كان عهد ظلام حالك ، وأن القصور قد انبثى على البلاد بوزلهم وزوال حكمهم ، وأنهم ما قاصدوا يوما بالحكم وجه الله ولا وجه الوطن ، وإنما قاصدوا

وقد تالى المدالبية اللحية من جمعية المهتسين في إنجلترا وهي مدالبية لم ينلها فيه من الموظفين الإنجليز لا المستر مكوثاله ولا غيره . قدم هذا للهدس الكبير تقريراً في سنة ١٩٢٦ عن مشروع تزيان جبل الأولياء جاء في ختامه ما ألقى :

« بناء على ذلك أرى واجبا على أن أكرر النتائج التى وضعها أمام المستر ديبوى وهي أنه ما لا شك فيه أن تتوقع عند إتمام هذا الخزان . (أى جبل الأولياء) أنه إذا حفظ مسلوب المياه بالخزان على مستوى واط ليضع أسابع سد أعلى مسلوب الفيضان فانه إما أن التهر — خلف الخزان — يصف كلية المحافظة على المسلوب الأماخ بالخزان وإما فتفتح بوابات الخزان وتفتح أى موازنة عليه » ، ولأنى لا أدعى لقضى إنى أستطيع الحكم على هذا الرأى من الوجهة الفنية .

حضره صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لقد قدم جناب المستر ديبوى تقريراً حكم فيه على هذا الرأى .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لازلت أقول إنى لا أستطيع الحكم على هذا التقرير من الوجهة الفنية ، كل ما أستطيع أن أقصه من هذا التقرير هو أنه إذا أقيم هذا السد وهجرت المياه أمامه كانت نتيجة ذلك أن يصف التهر من خلف الخزان وفى جفب التهر من الخلف وأرداة الحصول على المياه ووجب حتما فتح البوابات ولهذا لا تكون هناك أية فائتة من إنشاء هذا الخزان .

لا يمكن أن أقول خفوا بهذا الرأى قضية سلمة ولكن هذه الآراء الفنية التى أبداه كبار الفنيين يجب علينا أن نتدبرها ما نمتصه من قيمة ، وأن نأهم لها وزنها من ناحية واحدة ، وهي التحقق من أى الرأى أرى .

إن البحث في هذا الموضوع من الوجهة الفنية هو فوق متناولنا وقد اعترف بذلك حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك وحضرة عبد القوي أحمد بك منسوب وزارة الأشغال العمومية ، ولذلك احتاط حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطنى وطلب متمك أن تترشوا قبل البت في هذا المشروع وأن نحملوه على لجنة فنية تبحث تلك الآراء المنخفضة وتهدى لنا رأيا فيها لا نستطيع أن نكون رأيا على ضوءه بمشأ .

حضره النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — لقد استغرق بحث هذا المشروع مدة ثمانية عشر يوما .

حضره النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — وما الضر من تأخير البت في هذا المشروع سنة أخرى ؟ ولا يفوتنى أن أقول لحضراتكم في جرأة وصراحة إن السبب في التشكك الذى قام حول المشروع يرجع إلى حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة الحاضرة ، لأنه ما لا شك فيه أن الانسان مهما كان غلصا في عمله كل الاخلاص وحباً تدير كل الحب يهتم عليه عندما يريد أن يتقدم بهذا الخير — خصوصا إذا كان هذا يتعلق بمشروع قومى كهذا المشروع — أن يبين الفرس ، وأن يغير الظروف لإقناده به في جود طائفة كل المندره حتى يتسنى لكل فرد أن يؤدى واجبه على أتم وجه وعلى

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) - إنما الذي ألوم عليه حضرة الزميل ، هو ما زلت أكرر هذا اليوم ، أنه وإن كان عبثاً محرم باشا من رجال الفن أو من طبقة عالية منهم إلا أن أولئك الرجال يحاربوننا حراً حربية في هذا المشروع فلذا نكلم الآن فانه لا يتكلم كلام رجل نقي خال من الغرض بل يرى بسلامة الوصول إلى الحكم الذي سبق لحضرة الزميل أنت طالب تكاليم عليه .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - أتريدون أن تسمعوا أقوال الوزراء السابقين في سنة ١٩٢٦ ؟
لقد سبق أن طلبت من المجلس اجراء تحقيق في هذا الموضوع .

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) - قال حضرة النائب المحترم عبدالعزيز الصوفاني إن المرحوم ثروت باشا كان عضواً بوزارة الاشغال التي قوت إيقاف هذا المشروع فاستنتج من ذلك أن المرحوم ثروت باشا سعى لإيقافه ، والواقع أن هذه الوزارة لم تقرر إيقاف المشروع بل قوت تشكيل لجنة للوازنة والمفاضلة بين مشروع جبل الأولياء وتعليق تران أسوان .

وهنا يقين لحضراتكم أني لم أقصد الإبقاء والتعبير وإنما نية البليغة في تفسير ما قاله حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك من أنه يحمل في جيبه مستطاً يدل على أن المرحوم ثروت باشا كان ممرضاً للشروع ببناء عوازل اثبات هذه الواقعة بمسند من آخره اتصال المرحوم ثروت باشا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - لقد كان سعادة عثمان محرم باشا زميلاً للمرحوم ثروت باشا في وزارة سنة ١٩٢٦ .

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) - هل نستطيع الحصول على خطاب من دولة علي باشا يؤيد هذه الدعوى ؟

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إلى أعلم شخصياً أن دولة اسماعيل صادق باشا يعلم أن المرحوم ثروت باشا كان ضد المشروع .

حضرة صاحب القولة رئيس مجلس الوزراء - خير صحيح أن المرحوم ثروت باشا كان ضد مشروع تران جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - إلى أعلم أن المرحوم ثروت باشا سعى لدى اللورد لويد للتعبير السامى في شأن مشروع تران جبل الأولياء ، ولكن لا أحرص على أن المرحوم ثروت باشا وإنما أقول إن دولة اسماعيل صادق باشا يعلم أن المرحوم ثروت باشا تكلم مع اللورد لويد في ذلك .

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) - البارات التي قالها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك في هذا الموضوع ثابتة بالنص في عصر جلسة أمس وهي "أنى ألاكم لغير انكم أن المرحوم ثروت باشا أظهر عندكم مهارة سياسية جديرة بالإعجاب فقد تمكن من اقناع اللورد لويد بالتعبير السامى - والمستند الذي يؤيد كلامي تحت يدى - " الخ ولكن تبين أن هذا المستند ليس الا استعجاباً من حضرة الزميل المحترم عبد العزيز الصوفاني بشأنه على اشتراك المرحوم ثروت باشا في الوزارة التي أوقفت المشروع .

أنقسمهم ومنافعهم ومنافعهم خيرهم " وأدعى ما يكون إلى السبب أن مثل حضرة الزميل المحترم - وله في هؤلاء الناس مثل هذا الرأي - يأتي اليوم ويقول إن جهة من المرحوم ثروت باشا هو جواب يتفاه من عثمان محرم باشا .
(تصفيق)

وما هو أدخل في باب السبب أن يقع في التناقض بين ما قاله في مفتتح البقرة الحالية وما يقوله في ختامها فلذا كان في اليوم الأول من انعقاد المجلس يرى أن ليس في هؤلاء الخاضعين من يصلح للحكم لأنهم ليسوا أماء فيه فكيف يلجأ الآن إلى تحكيمهم دون سواهم من المصريين فيسعى إلى عثمان محرم باشا .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - مكان هذا الجدل في ساحات الحاكم وليس هنا

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) - لست ألقى القول على مواضعه فقد جئني وحضرة حافظ رمضان بك اللجنة الخاصة يبحث مشروع تران جبل الأولياء وكانت ترد إلى أولاً بأول ورفقات يحمل أسماء أربعة زكي وثمان محرم باشا وأسماء أخرى معينة وكنت أضبط كل الأسئلة التي يوجهها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فلذا بها كلها مستخرجة من هذه الأوراق .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - وهل حضرتكم تقوم بمهمة البوليس السرى ، وهل يصح أن يسمح لأتاب أن يقول إنه ضبط أوراقاً تخص نائباً آخر وأن ما أجاد حضرة النائب المحترم لا يتفق مع الواقع

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) - كأتى بحضرة النائب المحترم لم يهجم ما قصده من كلمة ضبطت . إلى فصلت بها أن الأسئلة التي كان يوجهها حضرتكم أثناء مناقشات اللجنة كانت مستخرجة من الأوراق التي كانت تصلنا يومياً هنا مجلس النواب .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - لقد آلت الدنيا بالأسس واقتضتها لخطاب يدل على أن المرحوم ثروت باشا سحب مشروع تران جبل الأولياء ، وأرى أنك غير موفق في مهنة البوليس السرى .

حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك (المقرر) - كل ما أتمنى على حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك هو أنه اتصل بالمراضين خارج المجلس لينزل إلى المرحوم ثروت باشا كلاماً ، وقد كان معترداً بدعواه مصرحاً بأن المستند تحت يده ، ثم ظهر بعد ذلك أنه قد تلقى هذا المستند من أحد أولئك الذين سبق أن نسب إليهم الشهادة الخيرية الفاعلة التي كانت تبرر في نظره أن ينضم بما ترضاه نحن من أن ننضم به .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - لسعادة عثمان محرم باشا كفاءة فنية ، وللسالة مسألة قومية وليخلق كل الحق أن أحصل بين أشده من رجال الفن ، ولا معنى لمثلوه أو حقيقته ولا أبعد في هذا مجالاً لأى لوم أو حتاب .

أول الأمر بدلا من أن تضع نفسك موضع شبهة أنت في اعتقادك بيد عنها. (تصديق) .

يسألنا حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني عن نوع المستند الذي نطلبه وهل يجب أن يكتبه مندوب السامي أو أن يكون بخط ثروت باشا ! وهذا مدعش حقا لأنهم هم الذين قالوا إن لهم مستندا يريده كلهم . فكان يجب عليهم أن يقدموه عند أول طلب لكي يقدره بقدره الحقيقي . أما باقي البيانات التي تعرض لها حضرته بشأن الوزارات المتعاقبة وما تم فيها وما لم تم ، فلا يمكنني أن أدخل في مجملها لأنني لا أحرصها . وسأترك الكلام عنها لحضرة عبد القوي بك .

والآن أذكر لكم رأي ميثان عزم باشا في المشروع

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — استمع الأستاذ وهيب بك في أن أقوم بهذا ، لأن حضرة الصوفاني افندي قال لي إذا كنت كلف ما بين لنا رأي عزم باشا .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — معنى هذا أنك تريد إثبات كفايتك بعد أن عمداك فيها ؟ إذن — بعد إذن معالي الرئيس — فضّل بالكلام . (هبة) .

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — لو أن حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني اطلع على الصفحة ٢١ من مجموعة حاضر لجنة جبل الأولياء لانتفع بمسك ما قرره الآن . فقد جاء بذلك المصممة ما يفيد أن ميثان عزم باشا ألف لجنة ناليها من كبار المهندسين المصريين الذين فُضروا بينهم . وقد قدمت هذه اللجنة تقريرا وافقت فيه على إنشاء مخزن بجبل الأولياء . ووافق ميثان باشا على تحرير اللجنة وكتب بذلك كتابا إلى رئيس مجلس الوزراء وقتئذ جاء فيه ما يأتي :

(وإني أشاطر اللجنة رأيا تماما ، ويسرى أن أبلغ دولتك أن مياستى ترى إلى قوة المصالح المختصة القائمة على رعاية هذه الشؤون . وإني على تمام الاستعداد لتفديتها وإعدادها بكل مساعدة تبذلونها ، كما أرجو استمرار هذه السياسة في مستقبل الأيام .

وختمنا أشرف بأن أبلغ دولتك أن وزارة الأشغال العمومية توافق مبدئيا على تقرير لجنة مياه النيل ... الخ) .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — هذه اللجنة لم تكن دولية وقد شكلت للنظر في تقرير لجنة سنة ١٩٢٥

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — كانت اللجنة التي أشير إليها مؤلفة من ...

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لا تزيد الآن الأسماء على الآراء فقد سألتنا حضرة مندوب الوزارة عن قرارات هذه اللجنة فأجاب بأنه ليست هناك قرارات !

وقد ما ذكره الآن الدليل القاطع على صحة ما ذكرته بالأس من أن حافظ رمضان بك في حجة القاسية في بحري وسه الصواب ، كان ليلا لأناس مرضيين هم الذين كانوا يضلون به في بعض الأرقام . لأنني أتبعه رجال الحزب الوطني من أن بدلوا أمامكم رأي لا يصدقون صحته . هذا ما قلته بالأس وما أحيده الآن . ويجب ألا تنسى كتب البحث وتعدد نواحيه ، وقد أعطت اللجنة لدراسة هذه النواحي مدى ثلاثة أشهر تقريبا واحتاج الأمر فيها للمراجعة كتب أصبح من غير المستطاع الوصول إليها وكان مندوب الوزارة يقدمها للجنة كأنها من الآثار .

أما مقابلة رمضان بك للسير وليكون أو عزم باشا فهو مسمى بعد عليه على كل حال . هل أن لنا أن نتساءل ألم يلفت نظره أنه لم يوجد ممرض في واحد إلا من هذا الحزب بالقلت ؟ ألم يستعج نظره وهو يجهد نفسه في البحث أنه لم يجد من الممرضين إلا مهندسا حكمت عليه عكة الجليبات بالسجن لارتكابه تزويرا . أوزيرا يهترق للوصول إلى كرسى الحكم ؟ حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أرجو حضرته أدب يفسر كلامه على مشروع جبل الأولياء . أما اتصالى بهذا أن أؤذاك فأنا حريه وليس من شأن أي إنسان أن يتدخل فيه .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — أرجو الأستاذ رمضان بك أن يثبت في فهم كلامي فأني ما قصدت منه إلا امتداحه والاعتراف بجهوده . أنهم أن ميثان عزم ومن إليه ، يتحككون — حرصا على وجودهم الثاني — في أمواتهم وفي قفافة الشافعي حيث يوجد القبر الصغير الذي يليهون إليه في ضاهتهم يستدرون الرحمة عليه وعليهم . أما أن يتحكوا في أمواتنا — وفي أكرهم عندنا وأحزم علينا — لينشروا هذه القبرية ، فهذا ما لا نرضى به ولا نقبله . (تصديق) .

وكان يجب على الأستاذ أن يفهم أن ميثان عزم على المرحوم ثروت باشا حردود مجرد ذكر الاسمين ما .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — وهل اتهمت الآن بوجود المستند ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — طمأنا وإنا قلت اننا لكانت تأتي أن تمنحه مستندا على ثروت باشا .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ولكذك شككت المجلس في وجوده .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — بالعكس لأن وجوده أكبر دليل في يدي . وتزدك في إبرازه إلى آخر لحظة قاطع في أنك قد قدرت أن اظهاره لا يفيد النظرية التي تتابع عنها ، لذلك — عند ما طابك الدليل على كلامك — رأيت أن تطلب الرجوع إلى تحقيق المجلس في أمر مهم . ولما ألفت أي جلست هذه المسألة ماز جلدي كلامي بالأس ، عندئذ صرحت بأنني أباستدعي في خطاب من عزم باشا . وكان يجب أن تصرح بهذا

حضرة النائب المحترم مصطفى صدق — إن رأى مجلس الرى الأعلى معين بالصفحة ٢١ ورأى عزم باشا بالصفحة ٢٤

(تصفيق).

حضرة عبد القوي أحد بك (مندوب وزارة الأشغال العمومية) — يظهر لى أن أمر الجان المختلفة قد أشكل فهمه على أقلية صغيرة . . .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لم يشك ملياً أمرها .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل تكون وزارة الأشغال العمومية مسؤولة عما سبيل به الآن حضرة المندوب ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لقد أجبت على ذلك فى أول الجلسة .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — بهذه المناسبة أذكر أن النظم الدستورية تتبع للوزراء استصحاب أحد كبار موظفيهم لاحتياج أن يطلب المجلس من الوزيريات لا تكون حاضرة أمامه فيقوم بتقديمها الموظف الذى يصحبه . أما أن يشترك هذا الموظف فى المناقشات فهذا أمر غير جائز .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن مندوب الوزارة يروى مجلس الآن بعض البيانات عن الجان .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى — أعرف أنه أجيبت فى مجلس نواب فرنسا مسألة مماثلة لسنة فى المجلس السباح لأحد كبار الموظفين بالاشتراك فى المناقشات قبل الحصول على إذن خاص من المجلس بذلك . وزيد الآن أن نسجل سابقة برلمانية فيقرر المجلس أنه لا بد للندوب من الحصول على إذن منه بأن ينبغ من الوزير فى الاشتراك فى المناقشة .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لا داعى لذلك كله ، لأن المندوب سيد لى بعض بيانات فنية ورد ذكرها بمجلس الجهة .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى — نحن الآن بصدد مسائل تمس السياسة العامة فيجب أن تكون الإجابة عنها من سعادة الوزير .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — إن المسألة التى أثارها الأستاذ حافظ رمضان بك والتى أراد الأستاذ القيسى أن يدل على صحتها بما حدث فى مجلس نواب فرنسا لا يمكن أن تأخذ بها هنا .

لاحظ لا حضرات النواب — كلما أرفنا البحث فى مسائل تتعلق بنظامنا الجاهل — أن يقوم أحد حضرات النواب ويقول إن الاصطلاح الدستوري فى مجلس نواب فرنسا يقضى بهذا أو أن مجلس إنجلترا يأخذ بذلك . وإن كان لا بد لأجداً من الاستشهاد بما تيسر عليه المجالس الأجنبية ، وجب عليه أن يتكلم والدليل فى يده . على أننا لسنا بأمين للمجالس النيابية الأجنبية ، بل لنا دستورنا وقواعدها التى أقرتها .

لن الذى جرى العمل عليه فى جلستنا هو أن يباح لكبار الموظفين القتين يستصحبهم الوزراء أن يرافقوا أمامه من نظريات الحكومة إن كان المجلس قد وافق على تسهم لتمثيل وزاراتهم أمامه . وفى حالتنا هذه طلبت وزارة

الأشغال العمومية من المجلس السباح حضرة عبد القوي أحد بك فى أن يحضر جلسات المجلس ويتكلم باسمها ووافق المجلس على ذلك . فلا يصح بعد ذلك أن يعترض بما هو متبع فى مجلس نواب فرنسا لأن هذا يكون بمثابة دوس يليه أستاذ على تلايله .

(تصفيق حاد) .

حضرة النائب المحترم محمد فهم القيسى — هذا الموضوع يتعلق مباشرة برلمانية . . .

(صغية) .

ولن أقدم اقتراحاً للرئاسة والمجلس أن يقبله أو أن يرفضه . . .

(صغية) .

لن وأضخ الدستور فيقولون أنهم أخذوا مبادئه عن الدساتير الأجنبية وأنها ليست بدعة مصرية . . .

الرئيس — هل توافقون على أن تكون الكلمة لحضرة عبد القوي أحد بك مندوب وزارة الأشغال العمومية ؟

(وافق المجلس على ذلك وقبول حضرة المندوب بالتصفيق عند صعدوه إلى المنبر) .

حضرة صاحب المزة عبد القوي أحد بك (مندوب الوزارة) — مؤلف عنه الحد الذى أدلى فيه بيانات معينة .

لقد تمتدحت الجان ، وقد ذكر حضرة النائب المحترم الأستاذ الشويبى أنه سألنى أس من لجنة شكها على سرى باشا فلم أجب .

حضرة النائب المحترم مصطفى محمود الشويبى — لم استفسر عن هذا .

حضرة المندوب — إن كان حضرة النائب المحترم قد تنازل عن طلبه فيها .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إنه لم يستفسر عن هذا فكيف يتنازل عن شيء لم يطلبه ؟ !

حضرة المندوب — فيما يتعلق بالجنة التى أشار إليها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك . . .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن مسعادة الوزير موجود منذ الآن ، وهو يستطيع الإزالة بالبيانات .

الرئيس — سيدلى بما حضرة المندوب نيابة عن الوزير .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أن الوزير حق بإجابة المندوب عنه فى حالة غيابها ، أما إذا استصحبه معه فالوزير هو الذى يتكلم فى هذه الحالة .

حضرة النائب المحترم على المتلاوى بك — سبق أن أبلى المجلس رأيه فى ذلك .

حضرة المندوب — أوقف مشروع جبل الأولياء فطلب تشكيل لجنة دولية للمناقشة بينه وبين نخان أسوان ، وقد طلبت دار المندوب السامى من وزارة الأشغال العمومية إذ ذلك لا تقطع فى هذه الأمور رأى حتى تشكل اللجنة وتشترط هى فى القطة التى يرجع إلى اللجنة فيها ، فلما سقطت الوزارة الاستلافة وجاءت وزارة دولة محمد محمود باشا رأيت أن نخان أسوان إنفا هو مشروع مصرى يمتد داخل الحدود المصرية ، ولا يصح أن يكون

الانجليز الآن - وهذه مقدرتهم - عن أن يبنوا هذا الخزان وغيره
إذا ما أرادوا ، وإذا ما كانوا لا يباورون بالمعادن والاختفايات
الغولية ! !

أليس في يدم كل وسائل العنف والفساد التي يستطيعون استخدامها
إذا ما أقبلوا من خصومهم سفراء مقبولين إلى نظام من المتوحشين المحججين ؟
(تصفيق) .

هذا والمشروع من الوجهة الهندسية ينقسم إلى ناحيتين : ناحية هندسية
عامة ، وهي التي يمكننا أن نشارك فيها المهندسين البحث في احتياجات
الأراضي المصرية لياه وكيفية هذه المياه وكيفية تدويرها بأقامة الخزانات ، وكل
هذه مباحث عامة يستطلع كل منا بلا شك أن يفهمها ويتناول بين أفراد
المهندسين فيها ويمكن عليها حكما صحيحا . ومن هذه الناحية كما نلنا مدركا
وقد وجدت بعد هذا البحث أن المشروع تابع ومفيد جدا .

(تصفيق) .

هذا المشروع يعطينا مليارين وربع مليار من الأثار المكمية من المياه أي
قدوما ما سألناه من تلمية نتران أسوان ، ومثل من يسترش على هذا مثل
رجل منته ١٠٠٠ جنيه بأها كافية لكل مطالبه وحاجاته فإذا أتاه من عطية
٥٠٠ جنيه أخرى رفض قبولها لأن معه ما يكفي . أظن أن تصرفه هذا
يستر فيه حكيم .

أما من الوجهة الهندسية البحتة كدراسة المناهب والتصميمات ومقدار
التبخرو والتشرب نأخذ أن هذا لا يفهمه إلا المهندسون ، بل أن المهندس
الهادي لا يمكن أن يقطع في رأى بات وهو واثق بنفسه مطمئن رأيه .

بقيت أمانا الوجهة الاقتصادية وهي التي أدرجها تبسط فيها بالقول قليلا :
إن المرء يشعر بشيء من التردد والمضض - ولأريد أن أقول الارتباك -
عند ما يريد أن يتكلم في المسائل الاقتصادية على مسمع من حضرة صاحب
الدولة صدق يا فتى فهو سيد الباحثين في هذا الباب . وثان من يريد أن
يتكلم فيها أمامه شأن من يطعم في تعليم أمير الشعراء الفريسي ، غير أني أفترض
أن دولة رئيس الوزراء له ظروف سياسية وعوامل حكومية لا تجعله يشعر
تماما بما يشعر به الملاحح المسكين ، نهر لا يمس تماما ما نحسه نحن الفلاحين ،
لأن الفلاح قد أصبح وهو لا يستطيع أن يهجر ، إنه يتنظى بل هو يتولى
من الألم كلما رأى قرشا تصرفه الحكومة في غير علاج لحاله البسيط .

يجب أن نتألم الحكومة حالة هذا الفلاح المسكين علاجيا مباشرا : علاج
الجملة والأصناف السرج .

إننا كلما تكلمنا مع حضرة صاحب الدولة رئيس الوزارة من
الحالة المالية ، أجبنا بأن ميزانية الدولة متوازنة وأنه لشرف كبير أن توازن
الميزانية وهنا ما نتوقف به كل الاعتراف ، ولكني أحس دائما أن ميزانية
الأفراد غفلة مستترة ، ولا يمكن مطلقا الذين هم مديون البنوك أن يسددوا
الاحصاء المطلوبة منهم فرق ما يدفعونه في نفس الوقت من الضرائب
الحكومية .

على مفاوضة مع دار الشوب الساسي ، ولم تقل بتشكيل اللجنة الفاضلة بين
المشروعين بل شكلتها قطع برأى في يتعلق بتلمية نتران أسوان من الناحية
الباتية فقط .

هذا هو تاريخ تلك اللجنة ، ولم يقل سعادة وزير الأشغال العمومية الحللي
أن تكون المسألة عمل اتفاق بين الطرفين ، الأمر الذي كانت وزارة الأشغال
العمومية قد قبلته أولا .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - لكن يظهر أن رئيس الحكومة
إذ ذاك وهو دولة عدل باشا قد صرح في المجلس هنا بأنه سيشكل اللجنة
للفاضلة بين مشروع نتران جبل الأولياء وبين تلمية نتران أسوان ، ومع ذلك
فقد انصرفت المسألة على مجرد تلمية نتران أسوان .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - سأتولى الرد على كل
ذلك بالتفصيل .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك - هذا ما طلبة في بداية الأمر .

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوق أياطه - عند ما شرع في هذا المجلس

بأعقاب حضوري لجنة نتران جبل الأولياء كنت خالي الذهن تماما من هذا
المشروع وكنت أميل إلى رفضه مني إلى قبوله . وقد كنت في هذا متاثرا
بما يثر به سائر الناس من حالات التهور والتشجيع وتشكك في المشروع
كما قال حضرة النائب المحترم على بك التلاوي ، ولذا فقد وانظرت على
حضور جلسات اللجنة . فحضرت أربع عشرة جلسة متعاقبة صحت فيها
الحاضرات اللجنة القيمة التي أدلى بها حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية
ذلك المهندس الكفيع ، الذي أمدني له الشكر من أجلها . وقد كانت
المناقشة تدور في اللجنة بكامل الحرية التي تمنحها إلى أقصى حدودها .

إن المشروع أيسر السادة كما سمعتم وقرأتم يتقسم إلى وجهات ثلاث :
سياسية ، وهندسية ، واقتصادية .

وإني من الوجهة السياسية أتحالف حضرات زملائي فيما ذهبوا إليه من
أن كل المشروع مأخذ ، لأني لا أجد مأخذا عليه
(تصفيق) .

إن كل ما قاله المعارضة وقوله الآن

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - أية مازعة تصعد ؟

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحيد سعيد - هناك فرق بين
معارضة وأخرى .

حضرة النائب المحترم إبراهيم دسوق أياطه - أقصد المعارضة على الإطلاق

فكلها تصير في أن هذا المشروع سيحصل للانجليز تحكما فينا وضغطا طيفا
ولكن الانجليز كما تعلمون لا يتقصم وسيلة من وسائل الضغط ، فالسودان
كله بين أيديهم بالحدود التي رسمتها القوة . وهم المظنون لمصر بكل أسف ،
والمسكون في قلب طاعتها .

لقد جعلت إنجلترا في الحرب الكبرى نحو عشرة ملايين من الجنود
وكانت تصرف عليهم يوميا نحو ثمانية ملايين من الجنيهات ، فهل يجوز

حضرة صاحب المال وزير المعارف العمومية — هل يعرف حضرة النائب المحترم عدد الطلبة الذين أعفوا من دفع المصروفات المدرسية ؟ إن نسبتهم لا تقل عن ٣٠ ٪ .

حضرة النائب المحترم إبراهيم صدوق أبخله — أصر فاك وأشكر الوزارة والمصروفات الدراسية — يا حضرات النواب — طاب رأيت بسبها دعوما كانت آية نهات ! وغفوا عزرة فذلك ! وأمالا انتشرت فذلك . إن ستة وستين عاميا شرعيا قد عجزوا عن دفع رسوم القنابة فشطبت القنابة أسماهم وهذا يدل على أن الأزمة حصرتهم همرا وقضت عليهم قضاء مبرما .

إن زرع للملكات قائم على قدم وساق ، والمصارف لا تزم ولا تشفق ، والحكومة تهوم بجهود حسن علاج الحالة ولكنها فوق كل علاج . مالي أضرب الأمثلة ولو أردت أن أطيل الكلام لاستغرق نقول جلسات بأكملها ولاستغفرت مجلدات بتمامها .

تطلب الوزارة القيام بإنشاء مشروع يتكلف أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات وهي تساوى أربعين مليونا من الجنيهات في غير هذا الوقت . لقد وجهت إلى حضرة المهندس العظيم مندوب وزارة الأشغال العمومية سؤالا عن الضرورة الملجبة إلى التبجيل في إقامة الخزائن ورجوت منه في الوقت نفسه أن يستبعد السببين الآخرين : التوسع الزراعي ، والحصول على شبه حق ارتفاع في الماء المباح ، أتدرون ما أجاب به ؟ أجاب بأن الضرورة الملجبة هي التوسع الزراعي والحصول على شبه حق ارتفاع في الماء المباح ! .

أما التوسع الزراعي فقد تكلفت عنه طويلا وتناوله فيرى بأحسن ما قلت وأما الحصول على شبه حق ارتفاع في الماء المباح فأمر ملحق حله على الاتفاق مع الحكومة البريطانية ، وحكومتنا متأكدة أن إنجلترا حسنة النية وأنها متى كانت حسنة النية لاترضى على مصر بما تطلبه لأنها تريد لنا السعادة والهناء والرخاء . على أن أذكر حضراتكم أن إنجلترا لا يعجزها من الأمر شيء اللهم إلا إذا كانت ترى وجوب التوسع الزراعي سريريا في السودان ، وليس هذا ميسورا لأن السودان في الوقت الحاضر في حال لا يصدح طليبا وقد أصبح أكثر منا فقرا وأشد ضنكا .

لو كانت هناك أمل يقرب اقتناع الأزمة لوافقنا على إنشاء الخزائن . أكدوا لي أن الأزمة ستقوى غدا ، وأنا أكون أول الموافقين على المشروع . إن الأزمة ليست علية ، ولو كانت كذلك لكان لا أمل كبير في أن تستطب كفاية وتبوع حضرة صاحب البقولة اسماعيل صدق بإشائها طمعا سرعا ، ولكنها أزمة علية تصطب بالشعوب عصفا ، والأمم تن من أيتها تواليها . حاكم أمريكا ، لقد اغتبط ميزانيته وأطلق فيها ماري على ثلاثة آلاف من البنوك ، وقد قرأت في الصحف إن إحدى الأسرأت في تلك البلاد حاولت أن تبني أولادها ، وأن بعض ملوك المال فضلوا الاقتعار على ملك الكبريت وملك البواذ ، وقس على أمريكا المالك الأخرى فالأزمة طاحنة في فرنسا وانكلترا وخاصة في ألمانيا والنمسا وتركيا واليونان ، فالأزمة طلية كما ذكرت ولا تعرف متى تزول أو كيف تستشع .

لازراع في أن الحكومة قد اعترفت بأن كمية المياه بعد إتمام عملية نثران أسوان ستكون كافية لكل احتيايات الأراضي الزراعية ، بل قد تزيد على الحاجة ، إلا أننا أردنا توسعا زرايعيا ومن الغربيين فنقول هذا التوسع في وقت صعب كهذا ، فأننا نشكو ونشكو من العالم من النخمة التي سببتنا زيادة الانتاج ونبحث ويصتغبرا من دواء لهذا المرض ، وقد حاولنا أن نجد العلاج ، ورغم إتقان مساحة الأراضي التي تزرع قلنا إلى الربع فأسماهم يتدهور حتى قاربت اليوم العدم ، كذلك الحال في أمان الحبوب ولا أدري عند أي حد يقف هذا التدهور .

عبنا حاول أن أصف لكم الحالة السيئة في البلاد فقد أصبحت من البديعات التي لا تحتاج إلى دليل ، ولكني أضع أمامكم أمثلة على سجل الذكري لها فتع الباحين وحضرات النواب المتفرجين . أذكر يوم كان مجلسكم للمقرر يبحث قانون تخفيض الإيجارات ، فقد وقف حضرة النائب المحترم ويحب دوس بك يمشي لحال الملك . وقال إنهم يتسحبون من أراضيهم كما كان يفعل أبجدنا في الأزمان البائرة يظرون من الأراضي المنصبة التي كانت تزرع بما قيمته مشرون جنبا في العلم .

والآن أليس غريبا أن تتكروا في إقامة نثران لزراعة أراض بور لن تجود زراعتها إلا بعد مرور خمسة عشر عاما ؟

وإن أنس لا أنس يوم وقف حضرة النائب المحترم محمد عزز أبخله يلقى سؤالا على حضرة صاحب البقولة وزير المالية طالبا أن يعيب له مطالبا متواضعا هو أن يأمر دولته برفع الإيجور المرفوعة على ماشية الفلاح ومحصول الأذرة المخصص لقوته وفاء للاموال الأميرية على أن يتكفى بالهجر على محصول الشتوى وهو النعم . فأجاب دولته بأن النعم ضامن لديون كثيرة ومثل بالضرائب .

حضرة صاحب البقولة رئيس مجلس الوزراء — قلت في إجابتي إن كل صغار الفلاحين قد دفعوا ما عليهم .

حضرة النائب المحترم إبراهيم صدوق أبخله — إن حالة كبار الفلاحين أشد ألما من صغارهم .

وقد قرأت أخيرا في إحدى الصحف أن رجلا من مديرية بني سويف اسمه عبد المولى عند ما أصر المحضر على توقيع الإيجز على غلته وبعد أن وقع الإيجز وقع المسكين جنة هامة يشكو أمره إلى ربه .

حضرة النائب المحترم محمد سليم جابر — كان مرضيا .

حضرة النائب المحترم إبراهيم صدوق أبخله — لقد أصبحت كلمات الفقير والمسكين والجوع لا يتجلى منها الإنسان في هذه الأيام . وهذه جمعية الموااة الإسلامية — وقفها الله خير — لما رأيت أن خمسة عشر طالبا يدرسون الطب قد أصبحوا عاجزين عن دفع المصروفات المدرسية أعانهم . تصورا هؤلاء الطلبة الذين قضوا زهرة العمر في الدراسة قد أصبحوا الآن عاجزين عن إتمام دراستهم لعدم قدرتهم على دفع المصروفات . كذلك ترى أن كتابات تنتهي كل يوم ...

لا يبدو جنينا واحدا في السنة ؟ أليست هذه الحالة مما تستدعي السطو وتستحق الرحمة والاشفاق . إن مديرية قنا ذلت للمسيح التاريخي للعهد ومبطل السامعين من جميع بلاد العالم بقية العلم والأبحاث القديمة والتي كثر من ميزانية الدولة جزئا غير قليل من المال بسبب آثارها القديمة . مديرية قنا هذه التي أصبحت بداية غير قليلة من حكوماتنا أنشئت فيها المدارس من ابتدائية وثانوية ، وأقيمت فيها المستشفيات ودار الاسعاف وتصلحت فيها دور القضاء والطرق الزراعية والمواصلات وصرا كرك البوليس وكل ما يستلزمه العمران أقول ليس كثيرا على مديرية قنا ، وهذا شأنها وهذه قيمتها التاريخية المنظمة ، أن تكون موضع عطفكم ، فلا تضنوا علينا بما يكفل لأهلها عيش الكفاف ولا أقول رغد العيش .

فلست أدري أيضا ما هو السر في أن تحرم مديرية قنا عما يفه من سكانها بعض القرية في الوقت الذي نرى فيه الحكومة تسخر على الأراضي البور التي لا يتخطى حتى بعد نصف قرن أن تصل إلى ما وصلت إليه قنا من الرق والعمران .

أليس أولى أن تخفف الحكومة قنا بقسط من عايتها تمصها الماء الذي تحتاج إليه الآن بدلا من أن يذهب إلى البور من الأراضي ؟

إنني أعذر الحكومة في إقرار جريال قنا لوجود خزان حادي جنوب جرجا حيث يندم بالماء المستديم وقد وضم تصميمه على هذا . ولكن لا أضفها في اختصاص ٣٠.٠٠٠ فدان من الأراضي البور في الدلتا بماه الخزان الجليدي قبل أن تقوى القاطرات الخيرية التي توزع الماء على تلك الجهات .

ولا يخفى أن أوجه نظار الحكومة إلى أن الماء في طريقه إلى بور الدلتا سير أولا ببناء قبل غيرها من البلاد ، والشرع الشريف أوصى برى الأراضي التي يربى الماء قبل غيرها .

لقد كنت أتوى أن أشرح نظري في إسهاب . أما وقد لبنا الليلة طويلا فاني أوجز القول في كلمة واحدة هي أن أعلى مديرية قنا للذين أجسوف في هذا المكان المقدس وأدبوني منهم يسمعون منك أن تقروا مطالبهم كما يرجون من الحكومة أن تنظر إليها نظرة الرحمة والعامل والإنصاف .

(تصديق)

(د) مجلة ٣٣ مايو سنة ١٩٣٣

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — سأنكم في مشروع خزان جبل الأرياء في جبال دودي — كرئيس الحكومة — الكلام ، ولكني رأيت أن أطلب الكلمة الآن ، لأحدثكم من مسألة جاءني فيها ، هذه المسألة هي مسألة كندى بلحا .

قامت لجنة في بعض الصحف ، تلك الصحف التي ليس لها من هم إلا أن تنفث السموم وتبعج الشكوك ، هذه الصحف ، التي تتجاهل وجودكم ، اختارت هذا الوقت ، أي وقت بحث مشروع خزان جبل الأرياء ، لتثير هذه القضية . وظننت أنها بذلك تنجح في تحوسم أتم هذه الشكوك أيضا .

بأنكواتنا تم حصر المال إقام لصرته في إقامة خزان جبل الأرياء ؟ وإنه لسؤال غريب جدا . أما جوابنا عليه فواحد لا يتغير ، وهو ساعدوا الفلاح ، ساعدوا الفلاح ، ساعدوا الفلاح ، يمكنكم أن تساعدهم بتخفيض الضرائب ، أنزكوا له غلات السفنات الزراعية . أنزكوا له آمان القنوى ، أسعدوه شيئا من الانتاج وبدلا من أن تتفاوضوا منه رايلا على قطار القطن أسعدوه رايلا على كل قطار يقيمه ، بمنل هذا يمكنكم أن تساعدهم الفلاح وتحمسوا لإلادكم وترضوا ضمايتكم .

(تصديق)

حضرة النائب العظم فكري الصغير — يا حضرات النواب :

إن المشروع المطروح علينا له وجهات ثلاث : سياسية وقتية واقتصادية . فمن ناحية الوجهة السياسية أؤيد الزميل المحترم صدوق إبانته فيما ذهب إليه من أن الإنكافز — وهم الأثرياء — لا يجزم أن يصلوا إلى أغراضهم من أي طريق ، وإذ أن فلا خوف من إنشاء الخزان في السودان بل أذهب إلى أبعد من هذا فأقول إن إنشاء هذا الخزان سيكون — إذا تم — دليلا ماديا على حقوقنا المقررة في السودان .

أما من الجهة الفنية فاني أتفق على كل القصة بريال وزارة الأشغال العمومية ومع من شهد لهم المصريون وغير المصريين بالكفاءة والمقدرة الفنية ، وإلى لأستمد جدا أن يسبل هؤلاء الرجال الفتيون على أغصانهم أنهم أقروا عملا يليق الشكر ببلادهم .

ومن الوجهة الاقتصادية أقول إن هذا المشروع لن يكلفنا تنويا سوى مليون جنيه على اختيار أنه سيكلف انخراة عشرين مليون تنفع على عشر سنوات في آخرها يتم بناء الخزان وملحقاته . ونحن نتفق في الوقت الحاضر ١٢.٠٠٠.٠٠٠ تنويا على عملية خزان أسوان التي تنهى عام ١٩٣٣ كما تقوم بفتح ١٥٩ ألف جنيه تنويا وهي قيمة القسط من دين نفقات إنشاء خزان أسوان والعرسة لوفاء هذا الدين سنة ١٩٣٢ كما هو ظاهر من الميزانية المقدمة لحضراتكم ، كما نتفق في مناطق الصرف ومعدات الكهرباء . ألف جنيه تنهى هذا العام أيضا . وهذه المبالغ في مجموعها تربي على مليوني جنيه التي مخصص لنف نفقات خزان جبل الأرياء تنويا بعد سنة ١٩٣٣

ولكنني بالرجوع إلى مذكرة وزارة الأشغال العمومية التي وزعت علينا وإلى تقرير اللجنة الهندسية ويبدو أن الماء الذي مسجل عليه بواسطة خزان الجبل يبرو من الأراضي ما مقداره ٥٥٠ ألف فدان خصت للوزارة مع مديرية جرجا ٢٥٠ ألف فدان تحول من رى حوضي إلى رى مستديم بواسطة خزان نجح حادي وترضى القنويات والقنويات . كما خصت ٣٠٠ ألف فدان من الأراضي البور ببل الدلتا لتروى وبها مستدينا . وهذا ما أعرض عليه بحق . فلست أدري ما هي الحكمة التي دعت بالوزارة إلى إقرار الأراضي البور في شمال الدلتا على أراضي قنا التي يبلغ تعدادها زهاء ١٥٠.٠٠٠.٠٠٠ نسمة مع أن مساحه أراضيها لا تتجاوز ٣٠٠ ألف فدان أي أن ما يخص الشخص الواحد فيها لا يزيد على وبع الفدان ولو عرقتم حصركم لن يخلو الفدان من حوضيهات لمرتم أن ما يحوي هذا الشخص

هذا كل شئ في هذا الموضوع ولو كانت ظروف سنة ١٩٢٠ تتحدد اليوم لما تأخرت عن القيام بمثل ما فعلت به في تلك السنة . لأن المسألة المصرية بمخالفاتها كانت في ذلك الوقت على هامش البحث وكان من الواجب على كل وطني أن يضع بكل مستند يحميه .
(تصديق) .

ولكن هل كانت هذه المستندات ناعمة أو كانت غير ناعمة ؟ هذا ما لم أذكر به في ذلك الوقت بل كان من شأن الجمعية التشريعية التي كانت وشيكة الانقراض ، والتي كان من واجبها أن تهوم هي بمثل هذه المستندات . هذا كل ما أرفعه ، أيها السادة ، عن مسألة كندى باشا .
ولقد عرفت أيضا أن كندى باشا هذا كان موثقاً في حكومة السودان ، وقد أقصته تلك الحكومة من ميادين التوظيف فيها ، وكان قد عرض على الروند مستندات من هذا القبيل قبل ذلك ، وبعد أن فصل من خدمة حكومة السودان .

هذا كنت أرفعه ولكن الذي تتيبته بعد ذلك هو أن أمر كندى باشا كان قد عرض في الجمعية وشكلت لجنة في وزارة الخارجية الإنجليزية للنظر في ادعائه ، ولدى الآن تقرير هذه اللجنة ، الذي كانت تجهله إذ ذاك هيئة الجمعية التشريعية ، وسأطرح على حضراتكم نبذة من هذا التقرير لتسبحوا على مركز كندى باشا إزاء مواطنيه قبل تقديم لهذه المستندات إليها :

جاء في الصفحة السادسة من هذا التقرير ما يأتي :

” وثبتت أمور أخرى أشار إليها كولونيل كندى مشابهة لبعض ما أشار إليه سير ولوم ولكوكس وهذه ستطرحها عند بحثنا اتهامات سير ولكوكس هذا ، والمقصود الأكبر من انتقادات كولونيل كندى للسائل الخاصة بإيراد المياه هو إقامة الدليل على أن تصرف النيل الأزرق مبالغ فيه ، وإذاً يكون مشروع دى الجزيرة غير قائم على أساسين . ونحن نرى ، كما سبق القول ، أن تصرفات النيل الأزرق التي ينهايها وزارة الأشغال السوفيتية ليست مقدرة بأكثر من حقيقتها ، وأنها لا تؤثر في المشروع الحالي حتى ولو كان فيها كثير من المبالغة . وقبل أن نعرض من اتهامات كولونيل كندى نرى حقا علينا أن نقول إن ما له من الدعاية بالبريد وبجريدة الإنهار إن هو إقراره إلا ابتدائي وسطحي إلى الغاية وقد اضطررنا لأن أول اتصال به بإعمال الذي هو ملاحظته بإعمال رفع المياه لتجارب زراعة القطن في الجزيرة التي بدئ بها في سنة ١٩١١-١٩١٢ فيها هذا ذلك لم تكن له أية خيبة بإعمال الذي وهو لا يعرف شيئا من الوجهة العملية عن قياس الأبار ولم يسبق له أن استعمل مقياس تيار قط . هذا ونحن ننتج من إلهاء أية ملاحظات على التهمة التي اتفحها كولونيل كندى في تحريره مكاتيبه “ .

وجاء في آخر التقرير ما يأتي :

” وفي الختام نشعر بأن قراره بعد الفحص الدقيق في جميع ما أحيل علينا من الأمور نرى بالإجماع أنه اتهم التي اتفحها سير ولوم ولكوكس وكولونيل كندى لا أصل لها بل ما كان ينبغي إقامتها البتة . ونشعر بأنها مضطرون للتصريح عن حقيق أسفنا لتزلزل اثنين من موظفي الحكومة السابقين بمصر والسودان إلى الخلط التي رأينا لائحة الاتهام في إقامة هذه التهم “ .

وقد صورت هذه المسألة كأنها استكشاف جديد أو فضيحة مستورة أزيل منها السار اليوم ، في حين أنها مسالة قديمة أكل طينا المعر وشرب ، مسألة تكلمت عنها الصحف كثيرا في سنة ١٩٢٠ ، ولم تكف وتقتد بانحوس فيها ، بل نشرت هذه المستندات نفسها التي يتكلمون عنها الآن .

احتمدوا على أن حادثة وقع في سنة ١٩٢٠ وربما كان حصة للنسيان في سنة ١٩٣٢ - أي بعد اثني عشرة سنة - ولكن فاتهم أن تكلمهم قد تكلموا في هذه الأيام القريبة في موضوع كندى باشا فهو ليس بمجهول . أمضى هنا تقرير لكاتب يدعى نصير افندي يتخذ فيه مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء . وفي الصفحة الحادية عشرة من هذا التقرير كتب نصير افندي تحت عنوان ” إنجيل لم نصير “ - وسياورات جوفاه ملكت تلك الملاحظات للمالوفة عند تكلمهم - شيئا كثيرا من هذه المستندات فقال :

” إذن اتضح أن من بين الإنجليز من هم أبر بمصر من بعض المصريين أنفسهم ويستغنى الأجيال ويتغنى السنون دون أن يفي من مجمل عظمه الرجال المنصفين اسم المرحوم كندى باشا مدير مصلحة الأشغال بالسودان وأمام العلامة سير ولوم ولكوكس . أم الله في حياته الناعمة المباركة “ .

وقال أيضا في نفس الصفحة تحت عنوان كندى باشا ” وطنيا محشر المصريين أن نتحدث إلى أبنائنا جيلا بعد جيلا عن سيرة هذين البطلين الإنجليزين وعن جبل إليم على مصر والمصريين “ إلى أن قال ” هنا أيا السادة أرجو أن يفتي من كل مصري وكل مصرية قليلا نظركم الرؤوس إكبار تلك الشجاعة الأدبية الخالصة “ .

وسنقول فيما يلي إلى أية درجة يمكن أن يوصف كندى باشا بالأوصاف التي يبرح بها هذا الكاتب .

حقيقة لقد اشتغلت بأمر كندى ومستندات كندى في سنة ١٩٢٠ وقت أن كانت الحركة الوطنية في إبان غليانها ، ذلك الغليان الذي تعرفونه جميعا : ففي أحد هذه الأيام قيل لي إن شخصا اسمه كندى باشا يريد أن يهاجني فقبلت أن يتعرف بي ، وولما تقابلنا قال لي إن لديه مستندات تهتم لى في مصر والسودان ، وتهتم الحركة السياسية لمصر ، وأن هذه المستندات هي على صورة تقارير قدمها لأولياء الأمر من البريطانيين وأقضى لي بأنه على استعداد لأن يسلمني إياها .

كنت أعلم إذ ذاك أن الجمعية التشريعية على وشك الانقراض فنظر شئ المسائل الخاصة بالقضية المصرية ، وفي حينها شؤون السودان وإلى في السودان ، فقبلت أن أسلم هذه المستندات ، وكانت مكتوبة بالإنجليزية ، ودفعت بها إلى حضرة صاحب السلطة فتح الله بركات باشا ، الذي كان في ذلك الوقت على ما أذكر حضرا بالجمعية التشريعية ، وقد نصت ذلك لملي بأن الجمعية التشريعية منزع اقتضاها في اليوم التالي فكانت مهمتي مقصورة على استلام تقريرين - على ما أذكر - من كندى باشا وتسليمهما إلى سادة فتح الله بركات الذي طلب لي ترجمتهما ، فدفعتهما إلى من قام بتلك الترجمة ، لأن لا أعرف اللغة الإنجليزية .

أولاً — مما وجهه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك من الاعتراضات على هذا المشروع قوله : إنه بالنسبة لخزان جبل الأولياء مستترج تمويضات مائة للسلطان علاوة على التوضيحات السابقة ، مدلل على ذلك بأقوال واقتراحات بعض الذين ساهموا في وضع هذا المشروع مثل المستر ديبوي وغيره من المهتمين بالإنجليز إذ أشار بعضهم بشئ رزع لرى جزء من مديرية النيل الأبيض أو بالتصريح بوضع آلات رافعة على النيل الأبيض .

ولا أدري يا حضرات الزملاء : لم يعود بنا حضرة إلى الماضي البعيد ويطلب بأراء واقتراحات قديمة قد أصبحت لا قيمة لها ؟ ولم يشر حضرة إلى إضائية النيل التي وضعت حديثاً وهي التي خدمت كل تلك الاقتراحات والآراء السابقة عليها وجعلتها في خبر كان .

وعلاوة على ذلك فإن طريقة ملء الخزان وتغذيته بالمياه بالصنعة رقم ٧ من تقرير اللجنة تقوّل في جلاء ووضوح : إن مواعيد تفريغ مياه الخزان لا تتفق ومواسم الزراعة الحالية على ضفاف النيل الأبيض ، ولا ينسبر لسكان هذه المنطقة أن يستمروا في تهايطهم الزراعية الحاضرة ، وكل ذلك نظر إليه بين الاختيار عند تقدير التوضيحات .

ومن هذا تزون أن لا خوف من إنشاء هذا الخزان من ناحية مشاركة السودان لنا في مياهه بعد أن تكون قد أفتاء نحن بأموالنا ، ولا وبه لهذا الاعتراض .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — على أية صورة ستكون قسمة المياه الزائكة ؟ لقد قرر سعادة وزير الأشغال العمومية أن هذه بلدة مستشكل بعد إنشاء خزان جبل الأولياء للبحث في قسمة المياه الزائكة بسبب إقامة هذا الخزان .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) — إن قسمة المياه الزائكة سوف لا تكون نتيجة لإنشاء هذا الخزان الذي لا يترتب على إنشائه حقوق للسودان في حوض جبل الأولياء .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — سأقول الرد على هذه النقطة .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أريد أن أصرف : هل سترتب على إنشاء هذا الخزان قسمة المياه الزائكة أم لا ؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) — الماء الذي سيقسم هو الماء المباح .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد بينت هذه المسألة بكل وضوح عند ما توليت الرد على حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، وقد كان فيرموجود بقاعة الجلسة .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) :

ثانياً — من اعتراضات حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك التي أعطاها أهمية كبرى قوله : إنه ما دام يمكن من نخزان أسوان على منسوب ١٢٢ كما تقررت اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٨ ، فلا لزوم لإذن لإنشاء خزان

هذا ما جله بالقرار الأول ، ومنه يتبين أن الكولونيل كندى كان متوالياً من وجهة هذا التقرير ، ومن فصله من الخدمة في حكومة السودان .

بعد ذلك ، وبناء على أن هذا التقرير صادر عن لجنة لا علاقة لها بالحكومة المصرية ، رأت هذه الحكومة أن تبيد البحث في أمره وأمر السبرولم ولكوكس أمام لجنة قائمة في وزارة الأشغال العمومية ، وكانت نتيجة تحقيق هذه اللجنة أن أصدرت قراراً بالإجماع بفساد كل الاتهامات التي قائل بها ولكوكس وكندى . وكانت نتيجة هذا القرار أن أحيلا على الحاكم ، التي وغفت بالنسبة لكندى بشأنه مرض ومات في المستشفى ، حيث تبين أنه لم يكن في ذلك العهد مسؤولاً — وأقصده بالمسؤولية أنه لم يكن في حالة تسمح بإلقاء المسؤولية الجنائية عليه — واستمرت عاكسة السير ولين ولكوكس .

هذه حكاية الضحية التي أثبتت حول مسألة الكولونيل كندى ومذكرتيه اللتين جاء فيها اعتقاد سياسي لخزان جبل الأولياء ، أو على الأصح لمشروعات التخزين على النيل الأبيض (لأنه لم يذكر خزان جبل الأولياء على التخصيص) وهذا ما سارد عليه عند التكلم عن الموضوع السياسي كما سارد على ما أثاره غير كندى بشأن من هذه الوجهة . أما الاعتقادات الفنية فستقبل القنون أرد عليها ، وعلى كل حال فالمسألة تخص من أهم أربادو التشكيك ، أربادو الضجيج ، أربادو الضمير ، شأنهم في كل الأمور ، ولكنكم يا حضرات النواب تدرس الآن مشروعاً جدياً يشمل بحياة البلاد الاقتصادية والزراعية كل الأنصاف . وباعتباركم نواب الأمة أرجو ألا يؤثر فيكم إلا الواقع ، ولا الحق . أما التعرضات وأما الأوهام ، فحسبنا أن وقف عند باب هذا المجلس لا تصدها .

(تصفيق متواصل) .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) — حضرات النواب المحترمين :

لا نظنوا — وقطعي من موضوع هذا المشروع هو القسم الفني — أي سأعزفكم بأرقام من مليارات الأمتار المكعبة أو بمئات الآلاف من الأندنة أو بما يتطلبه الفن الهندسي من الاصطلاحات الخلة ، إذ أن هذا المشروع كما تعلمون قد لا كنهه الأمانة منذ سنة ١٩١٤ إلى الآن ولم طرح على بساط البحث والتفحص بصفة خاصة إلا في هذه الأشهر الأخيرة ، حتى أصبح معروفها للجميع ، ولم يبق الكثير من أهم نواحيه فنية كانت أو غير فنية .

والدليل على ذلك ما رأيتوه حضراتكم وبمضمونه في جلسات الأسبوع الماضي القريبة من قيام حضرة زيملا المحترم الأستاذ وهيب دوس بك (وهو المسمى الفني) أمامكم ومن فوق هذا المبر ليرد على الاعتراضات التي وجهتها المعارضة إلى المشروع من ناحية السياسة ، فتولت أكثر ردوده بعض نواحيه الفنية ، وكان في ذلك يسوق بمكمله بجملاء ووضوح ، وعلى الرغم من ذلك فاقى سأتأول النقط التي لم يتناولها حضرة الأستاذ وهيب دوس بك مراد أودعت على لسان حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أم على لسان غيره من حضرات المعارضين .

ومن هذا ترون حشراتكم أن اللجنة الدولية لم تتعرض بتاتا لقاسية الميوليوكية ولم تترن من هذه الناحية بالجزم على مصوب معين، وكل ما أشارت به كان خاصا بإمكان تلبية البناء لمصوب ١٢٢ بدلا من ١٢٠ بكل الاطمئنان وذلك من الناحية الانشائية فقط كما يظهر بوضوح من الرد على السؤال الرابع التي وجه اليها .

والقول بأن الوزارة قد تخطت المقاعدة القديمة التي كانت تقضي بالتخزين عند ما يصل لمصوب النهر إلى ٨٨ مترا فوق سطح البحر عند أسوارها ونقبت إلى إمكان التخزين على مصوب ٩٠ وبذا يمكن ملء الخزان إلى أصل من مصوب ١٢٠ هو قول خاطئ لأن هذا الرأي الأخير يأتي معارضة قوية من كبار المهندسين الذين يشكون كل الشك في إمكان ملء الخزان حتى على مصوب ١٢٠ .

والذي يشين حل المهندسين الفاصل في هذه النقطة الخلافية هو العمل والتجربة عند الموازاة في الخزان في السد العالي لتلبية ، فإذا ما أثبتت التجارب شكوك هؤلاء الممارضين بأن حوض النهر يشهد أن يتأثر بربوب الطمي مما يقل سعة الحوض تدريجيا ويجب حثا الخبز على مصوب أقل . أما إذا ثبت الواقع غير ذلك يمكن العمل بما قرره الوزارة من حيث الملء عند ما يكون مصوب أصل من أسوار على درجة ٩٠ إذ يكون من المستطاع ملء الخزان لمصوب ١٢٠ دون صعوبة .

وقد قامت حسابات وزارة الأشغال العمومية في استئصال كيات المياه الناشئة من التلية على أساس التخزين لمصوب ١٢٠ .

وما يجدرني ذكره أن السيول ولكنك نفسه ذهب إلى تأييد هذا الرأي بأرب قدر الكمية المحكى الحصول عليها بسبب التلية بـ ٢١٢٠ مليونا من الأتار المكعبة وهذه الكمية هي التي يتولى الوزارة بإمكان الحصول عليها حتى كان الخزان لمصوب ١٢٠ .

وما أراه قاطعا في ذلك ، الطوفان التي أبداها السيد مريخ مع ما كدواته عند ما طلب إليه وضع تصميات التلية في حدود توصيات اللجنة الدولية وثبت ذلك في مجموعة المعاصر صفحة ٦٩ وقد جاء فيها ما يأتي :

« لما درست لجنة تيار سنة ١٩٢٩ مسألة التلية من الوجهة الإنشائية أوصت بأن تكون قسمة آثار بدلا من سبعة كقترح الوزارة الأول والذي كان مزمعا على اللجنة ونقبت إلى إمكان التلية لهذا الحد بإطمئنان كما أوصت في كليب خاص بأن يكون المهندسين الاستشاري التلية هو السيد مريخ ما كدواته نظرا لسابق عمله بخزان أسوان منذ إنشائه حتى تمت التلية على

يبلغه سنة ١٩١٢

ولما طلب إلى هذا المهندس وضع تصميات في حدود توصيات اللجنة طرأ معارضة قوية في خريف سنة ١٩٢٩ في تنفيذ التوصيات على أساس الجزم من المصوب المقترح بصيرة اللجنة وبعد مناقشات عديدة بينه وبين كل الأشغال ووزيرها في ذلك الوقت سألني حسين وأصفى بالمرور الوزير الأمر لمجلس الوزراء بعد أن تبين له قيمة اقتراح السيد مريخ مع ما كدواته ورأي المجلس ألا يرضى لوزارة الأشغال بالخزن على ١٢٢ و ١٢٣ » .

جبل الأرياء اكتفاء بما ميزه خزان أسوان على هذا المصوب مستحسنا على أن الفرق بين الملء على مصوب ١٢٢ ومصوب ١٢٠ سيكتفي حاجات البلاد الحالية .

ولا أدري من أين جاء حضرته بهذه النظرية في حين أن تقرير اللجنة الدولية خلون من أي اقتراح كهذا ، وكل ما كلفت به اللجنة الدولية هو أن تبحث في إمكان التلية من الوجهة الانشائية المحضة ، وكان عليها ينصب على ذلك كما هو واضح من الأسئلة التي وجهتها وزارة الأشغال العمومية إلى اللجنة وودعا على هذه الأسئلة قبل بأنها لم تتعرض للناحية الميوليوكية مما هو مبين بالصناعات ٣٤ و ٣٥ و ٣٦ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية .

حضره النائب المحترم حافظ رمضان بك - هل أوصت اللجنة الدولية بالتخزين على مصوب ١٢٢ مترا أم لا ؟

حضره النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) - لا .

حضره صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - أوصت هذه اللجنة بالتلية لمصوب ١٢٢ مترا .

حضره النائب المحترم حافظ رمضان بك - أريد أن أعرف : هل أوصت اللجنة بملء الخزان على مصوب ١٢٢ مترا ؟

حضره النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) - يمكن حضره النائب المحترم أن يرجع إلى الأسئلة التي وجهت إلى اللجنة المذكورة ومنها يعلم أنها لم تتدخل في مسألة الملء .

حضره النائب المحترم حافظ رمضان بك - الذي أنفهم أنه مأمويرة هذه اللجنة كانت قاصرة على بحث المسألة من الوجهة البنيائية ، أما بحثها من الوجهة الميوليوكية فقام به مدير مصلحة الطبعيات ونصحه . وقد اعترفت الحكومة نفسها بإمكان ملء الخزان لمصوب ١٢٢ مترا وكل ما أريد أن أتنبه هو حل اللجنة الدولية (سنة ١٩٢٨) أوصت الحكومة بملء الخزان على مصوب ١٢٢ مترا ؟

حضره النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) - لقد أوصت تلك اللجنة بالتلية من مصوب ١١٣ مترا إلى مصوب ١٢٠ مترا وقالت بإمكان التلية إلى ١٢٢ مترا دون أدنى خوف .

حضره النائب المحترم حافظ رمضان بك - أقول إن اللجنة الدولية أوصت بأن يكون التخزين لمصوب ١٢٢ مترا وقررت وزارة الأشغال العمومية نفسها أن يكون التخزين على مصوب ١٢١ مترا فهل حدث ذلك أم لا ؟ هذا ما أريد الإجابة عنه .

حضره النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) - أقول على حضره النائب المحترم سوألا طرح على اللجنة ومنه يتبين حضرته ما إذا كانت قد اشتغلت بالمسألة الميوليوكية أم لم تتدخل وهو وارد بالصنعة ٣٤ من مذكرة وزارة الأشغال العمومية ونصحه : « هل يمكن تلبية البناء الحالي إلى المناصب المطلوبة (١٢٠٠٠ مترا) ؟ » فكان الجواب : « بعد أن درستنا ملاحظتنا دوما سنوينا مغربين ثارة ويحتمل أن أخرى أسكتنا الوسمول إلى النتيجة الاتية وهي إنه من الممكن تلبية السد بمقدار قسمة أطول مع تلبية الاطمئنان » .

في تمسكه ببلدة السجزي كما قربتها اللجنة الدولية (صفحة ٣٠ و ٣١ من مجموعة المحاضر ، وقد ورد بها ما يأتي :

”وقد جرى تقديم المهندسين على حسان أن مصر لا ينبغي إيراد صناعي إلا لسد مجز النهر في شهور الصيف وهي في نظرم على العموم أبريل ومايو ويونيه ومنهم من احتاط قد هذه المدة إلى ١٥ يولييه وقد كانت نتيجة ذلك أن خرجوا علينا بأرقام لا تصلح أساسا للبحث اليوم، وسيرد الكلام عن هذه المقادير بالتفصيل ، ورأى كل مهندس في يتلقى هذه المطالب بعد تحديد المياد. والمدة التي أرى أن تحتفظها أساسا هي التي قربتها لجنة النيل سنة ١٩٢٥ وأصبحت جزيا من اتفاقية النيل سنة ١٩٢٩ وهو الوقت الذي يحرم فيه على السودان سحب أية قطرة من مياه النهر إلى اعتبار أن إرادته يجب أن يكون وفقا على مصلحة مصر ، وتساوون حضراتنا في سبقي من المحاضرة العامة أن هذه المدة تبدأ من أول يناير إلى ١٥ يولييه من كل عام عند سداد وهذه تولى عند أسوان للمدة ٢٢ يناير إلى ٣ أغسطس من كل عام ، ولما كانت مصلحة الري اضاعت فتح الترع بعد السدة الثتوية السوية حوالي ٢٥ يناير بالوجه القليل وأول فبراير بقطر لذلك كان عليها أن تبدأ بصرف المطالب اللازمة للري في تاريخ سابق عند أسوان وهذا يقع حوالي ٢٠ يناير من كل سنة سواء كان الوارد في ذلك الظرف هو من النهر الطبيعي أم هو جزء معين يسحب من الخزان لسد السجزي . لذلك أرى أن يكون أساس الحساب هو إيراد النهر في الفترة التي تقع بين هذين التاريخين وهذه الفترة هي من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس عند أسوان وهذه المدة يجب أن تكون من النظرية وادع المهندس المصري عند ما يطلب منه في المستقبل البحث في أي توسع زراعي على النيل خارج الحدود المصرية بل عليه أن يقدّر أن التوسع الزراعي لمصر من وراء نهران جبل الأولياء أو غيره لا بد أن يمدد تنميا يمتشي مع الحقوق المكتسبة لمصر عند ما يشأ ذلك البحث وهذا غير بطبيعة الحال إلى تقديم تاريخ التصريح من ٢١ ديسمبر وختمه من ١٥ يولييه وبعبارة أخرى أن كل توسع زراعي في السودان يجب أن يحس على أساس آخر من شأنه تضيق المدة التي يباح فيها السودان السحب من النهر.“

في أني — والأمر الآن متعلق بمسألة داخلية — لا أريد أن أردكم على الحساب إلى المدة من ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس على أساس اعتبارها كلها مدة الصيف بل أريد أن أتخذ مقاييس أخرى بدءا من أول مارس ونهتني في آخر يولييه حتى لا أدخل في تفاصيل المقادير التي تدفع ضياعا إلى البحر الأبيض المتوسط في أواخر يناير وفي غضون شهر فبراير لطرد المياه المسالمة مع العلم بأن هذه المقادير — مع عدم إمكانتنا الانتفاع بها — تعتبر من حقوقنا المكتسبة ، ومن جهة أخرى ، فاني أقترح أنكم تسلمون معي بأن الشكوى بصفة عامة في شهر فبراير قليلة إن لم تكن معدومة .

وفضلا عما تقدم نادى كل تضيق في الوقت الذي يعتبر فيه النهر مجازا عن الوفاء بمطالب البلاد ومن تمشأ فكرة التخزين ينتج حثا تحليل الكميات المراد تخزينها ولا يمكن مع ذلك أن تتم بالمبالغة في تصورات احتياجات البلاد جريا وراء فكرة التخزين أو حيا في الاستيلاء على بعض المياه المباح في النهر ، لذلك

وكذلك ما أبلغاه السيد وليم ولكوكس من ملاحظاتي واضحة بكتابته المقترح لحال وزر الأشغال العمومية خاصة بالقسم (للمصمت) من الخزان والمقترح القيام ببعض أعمال تلوية هذا القسم .

وكل هذه المظاير التي تجرم حول سلامة البناء بعد التلوية تبسلا خطاط كثيرا فلا تتورط بالتخزين على منسوب أعلى من درجة ١٢٠ بل الواجب ينم عليها أن تتورط كل الوسائل التي تمكن من ملأه على هذا المنسوب .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل صدر قرار من وزارة الأشغال العمومية بأن يكون التخزين على منسوب ١٢٠ أو ١٢٢ ؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) — سيئولى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية الرد .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هل صدر قرار من وزارة الأشغال العمومية بخصوص هذه المسألة أم لا ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لقد أرسلت في طلب الأوراق اللازمة للأجابة عن جميع الأسئلة التي وجهها حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك .

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — هو كذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) — ثالثا — وهناك اعتراض قدمه حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك فأعطي له أهمية خاصة وهو متعلق بتضييق مدة مجز النهر من الوفاء بمطالب البلاد وأشار إلى أن وزارة الأشغال العمومية حددت هذه المدة في مذكرتها بأنها تقع بين بدء السحب الفعل لياه المخزونة بمخازن أسوان وبين تاريخ انتهاء تخزينه وقال بأن النتيجة التي امتلخصتها الوزارة من مراجعة هذه العملية في المدة من سنة ١٩١٣ إلى سنة ١٩٣٠ أسفرت عن أن متوسط بدء السحب يقع في ١٠ مارس ونهتني في آخر يولييه .

وقد قال حضرة إن رجال الفن الذين اتصل بهم لم يقرؤوا هذه النظرية وادع حضرة على حضرة مندوب الوزارة أن حدد مدة السجزي من أول مارس إلى نهاية يولييه وبلا قد فوت على البلاد ما اكتسبه من الحقوق الثابتة التي قربتها لجنة مياه النيل لسنة ١٩٢٥ التي اضيعت أن مدة مجز النهر من الوفاء بمطالب البلاد يقع بين أول يناير و ١٥ يولييه (تواريخ سار) من كل عام وحسرت على السودان سحب أية قطرة من الماء في هذه الفترة .

وتسأل حضرة لمساها يحرم السودان من الانتفاع بمياه في شهر فبراير ومارس ما عادت البلاد لا تحتاج إلى المياه إلا ابتداء من أول مارس على حسب أقوال حضرة مندوب الوزارة أو ابتداء من ١٠ مارس على اعتبار ما جاء به ذكره الوزارة .

وإني أريد على هذا الاعتراض بأن أحيل حضرة النائب المحترم الى مجموعة محاضر اللجنة ليعرف رأى حضرة مندوب الوزارة في هذا الموضوع وهو صريح

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — يريد المقرر أن يصل زمن قصور النيل عن الوقت يبدأ من أول مارس وأنا أقول إنه يجب أن يبدأ من ٢١ يناير وقد بنى المقرر رأيه على أسباب أسسها عدم الأثر من المطالب. وإلى أرى أنه يجب مراعاة الدقة في الحساب وعدم إسقاط شهر فبراير من حسابه لأن في هذا الإسقاط تحليلًا للمطالب. — وما هو جدير بالذكر أن اللجنة المصوية باسم عبدالحمد سليمان — برمجوري قد قررت أن قصور النيل عن الوقت يتبدى من ٢١ يناير فلما إذ سقطت حضرة المقرر شهر فبراير من حسابه ؟

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) — لقد رتب حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك على هذا القول أن حقوق البلاد في المياه تتبدى من ٢١ يناير .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أنا لم أقل حقوق البلاد وإنما قلت مطالبها وهذه المطالب يمكن أن نجمعها في أي وقت نشاء وهذه مسألة من أهم المسائل، ولا زلت أقول إن هناك لجنة دولية حددت اليوم الحادي والعشرين من شهر يناير مبدءًا لقصور النيل عن الوقت ، وذلك وفقًا للمصاب الذي يجري العمل به حذنا لا على حساب سائر .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) — وهل يستتبع حضرة النائب المحترم من هذا أننا لسنا في حاجة إلى التصريح ؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — سبق أن قلت إن تعليقًا عن أسوان كيفية عدنا بالمياه اللازمة في الحال والاستقبال .

الرئيس — ألا يصح ترك المناقشة في هذه النقطة لجيب ضا صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية كما وعد بذلك .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) :

وأما — تبليت من — أقوال المعارضة أنهم مستريحون إلى حد ما إلى مشروعات أمال النيل الأبيض فلما منهم أنها لا تصدق في جوهرها إلا شق قناة لتنظيم جريان المياه وهذا خطأ غير إلى نتائج خطيرة إن لم نهم هذه المشروعات على حقيقتها حق الفهم ، ويمكن أن أقول لحضرات إن قناة السودان المراد شقها لتهديب النهر تستلزم من الأعمال الباثية اللوازم على القناة ما يتكلف الملايين سواء عند بدايتها أو عند انتهائها مع يجري النيل الأبيض . هذا فضلا عن أنه هذه القناة جزء متم نهران البتة وليس أشق من إيراد قول مسترديوي في هذا الصدد عندما أشار إلى أعمال أعلى النيل فقال (بالصفحة ٩٦) من تقريره ما نصه :

”وعلى ذلك فهذان المصلحتان لكيان إنشاء الجبى وإنشائها نهران — يقصد قناة السودان ونهران البتة — مرتبطان أحدهما بالآخر ارتباطا جبا بحيث لا ينفى أحدهما عن الآخر ويوجب لابد من إنجازهما جميعا حتى يمكن الحصول على الفائدة التامة من كل منهما . وهناك اعتبار آخر يزيد هذا الارتباط تأكيدًا وهو الخطر المحتمل ظهوره من تحسين مجرى النهر تحسبنا يزيد تصرف الفيضان بدرجة متفرقة بالخطر “ .

ومن هذا يتضح بالحضرات التواب المحترمين أن المعارضة التي تترجم لملل هذه المشروعات البعيدة في مدلولها والخطيرة في أثرها وتقسيم إنجازها يتبا

سأخذ مقياس المدة التي يقاس فيها إيراد النهر بمطالب البلاد في الحال والاستقبال من أول مارس لآخر يوليو . ولهم أن حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك عند ما طلب إلى حضرة المنسوب بيان ما تصرف النيل الطبيعي عند أسوان في السؤال التاسع من أسئلة الواردة بالصفحة ٧٠ من مجموعة المناظر، أجابه حضرة المنسوب بما هو واضح بهذه الصفحة، ولكن حضرة لم يشأ أن يشير إلى هذه النقطة ولا أن يشرحها عند ما ألقى بيانه .

وها أنا أقصر لحضراتكم ما خفى أمره على حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك، لأن ذلك في الواقع يختص بنقطة فنية دقيقة .

إن وزارة الأشغال العمومية يا حضرات الزلاء لم تخطئ في تقديمها كما قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك وكذلك لم يخطئ حضرة مندوب الوزارة في تقريره كما لم يضع أحد منهما حقا مكتسبا عما قرره لجنة سنة ١٩٢٥

إن تحديد هذه التواريخ بناء على القاعدة الواردة في مذكرة وزارة الأشغال العمومية أو أخذًا بالقاعدة التي أرقاها حضرة مندوب الوزارة لا يس مطلقا المبدأ الذي يجب أن يسود بيننا وبين السودان في أو كان الأمر متعلقا به كما قال حضرة المنسوب بصريح البارة في مجموعة محاضرات اللجنة، ولكن الجبى على هذه القاعدة أو تلك إنما كان الفرض منه يتفق مع إسطمقاعدة في الحساب، ذلك لأن البده بالحساب من ٢١ يناير كما يقول حضرة حافظ بك كان يجر حتى إلى ضرورة حساب كل مطالب مصر في هذه المدة المصنوعة بين ٢١ يناير وآخر فبراير (تواريخ أسوان) ذلك لأن مطالب مصر في هذه الفترة لا تفتق صد حد الاحتياجات الزراعية فقط، ولكنها تستمدنا إلى الاحتياجات للملاحيات إلى كيات المياه اللازمة مله نهران أسوان، خصوصًا بعد تعليلنا الأخيرة من ذلك الزائد الموهوم في هذه الفترة ، وكذلك كيات المياه اللازمة لطرد المياه المسالطة في فرعي رشيد وديما حتى تمام السودان التجارية السنوية، وكل هذه المطالب لم يشأ إليها حضرة الأستاذ حافظ بك بكلفة ولا تقديم بحسابها وكان يجب لصحة تعليله أن يتقدم لنا بأرقامه في هذا الصدد وهو لو فعل لوجد أن حضرة مندوب الوزارة كان عفا يوم نشده الحيلة والخذر عند استخدامه هذه الأرقام (صفحة ٧٠) ولوجد أيضا أن هذه المطالب ترى على إيراد النهر في هذه الفترة وكان من الحق عليه بعد ذلك ألا يرى الوزارة بالمخالطة في تقديم مطالبنا ابتداء إنشاء نهران جبل الأرياء .

وقد يكون من المفيد أن أذكر لحضراتكم أن حضرة النائب المحترم أشار تعليقًا على إجابة حضرة المنسوب بقوله (الوارد بالصفحة ٧٠ من مجموعة المناظر) ونصه :

”فصلت من سؤال هذا أن اثنين إمكان تصرف النيل الطبيعي، أسمع بله نهران أسوان للدرجة التي قدرتها الوزارة أو للدرجة التي قررتها اللجنة الدولية أو للدرجة التي جاءت بالمذكرة التي أمامنا “ .

وترون من ذلك أن حضرة النائب المحترم كان مقتنبا بالإجابة أو على الأقل كان يرى إلى نتيجة أخرى غير التي أشار إليها في خطابه بالمجلس وطيه تصبح أرقامه الواردة في هذا الصدد بمضرة الجلسة الخامسة والأربعين على غير أساس .

حدثت منه تركته وبكونته منه بشوق، وبغير، ومنايع، وقد انجذبت آراء أعضاء اللجنة الفنية على ما تقدم ذكره. ولا يخفى أن ما قاله هؤلاء الأعضاء هو من الخطورة بمكان، لأنه كلام جيء به عن ثلاثة رجال مشاهير، وأرى أنه لا يخفى لأحد أن ينير لما رزقهم، ويشير إلى الحكومة بإجراء المشروع حتى يكون قد ذهب عن هذه القضية تمام التقييد.

وقد مثل هذا لأعمال الكبرى يكون من الطبيعي أن يذكر الباحث مزايها ومضارها، والحكم دائماً بالنتيجة التي يصل إليها الباحث بترجيح المزاي أو المضار. وفي هذا الصدد ترون علياً أن هذا المشروع كان مقضياً عليه، حتى بعد أن تم خزان أسوان سنة ١٩٠٢.

هذه هي أهم وجوه المعارضة التي قيلت داخل هذه القاعة المقدسة، أما ما يقال ويشرعوا به، فليس لنا أن نعرض له خصوصاً إذا كان صادراً من بعض الذين اتفقوا هذه الشروط وسيلة فيشرية للوصول إلى أغراضهم، وليست أريد أن أؤذي أحداً، ولا أن أتجهم على كرامتك المقدسة بالظهور مستغلت، فحظ بأن أشد المناوئين حاسة لهذه الشروط الآن في جمعتها وتفصيلها، إنما يقولون، وفيشرية على الجمهور فيربا يستفدون، بل غير ما كتبه هؤلاء منذ شعور قريفة، ظانين أنهم بهذا السب والبش بظنون من الخفاء، ويكني أن أصرح بوجود صورة محاضرة، كان فينيق بعضهم القاطنات تمرزاً للمشروع وتحيدانه، فلما منع من إقامتها استغناء من خدماته، ولم يصل إلّا به أقلب على المشروع في المصنف حراً عوا والمخاضة تحت يدي الآن.

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — وهل هذه المحاضرة بنظ المحاضر نفسه؟ وهل يمكنها التثبت من ذلك؟

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أي محاضرة هي؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هي المحاضرة التي كان يريد إبراهيم ذكر أن يلقاها، وقال إن الحكومة منته من ذلك، وكانت مدعة من قبل تشييد المشروع، ولسب ما كاتب رعى إليه، ولما لم يستطع تحقيقه انقلب على المشروع. وتحت يدنا صورة المحاضرة الأولى التي كانت مدعة لتشيد المشروع.

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لم تعرض هذه المحاضرة على اللجنة، ولم تكن موضع بحث.

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — لقد صرح حضرة النائب المحترم أحمد رشدي: أنه يقع من ثلاثة هذه المحاضرات بأسماءكم وحفظاً لكلمة هذا المجلس أن يتل فيه مثل هذا الكلام.

حضرة النائب المحترم محمد حافظ رمضان بك — إنه يتكلم من المعارضة التي تقوم خارج المجلس، وليس أماناً هنا لا المستند الذي أشار إليه، ولا الشخص الذي كتب هذا المستند، فكيف يخفى لنا أن تبحث هذا الموضوع وليس لدينا أي أساس نبنى عليه بحثاً؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إن هذا المستند مثله مثل الخطاب المزعى إلى عثمان محرم باشا، إذ لم يعرض علينا وجوه به

هي تبدي كل هذه المخاوف والشكوك في مشروع خزان جبل الأولياء ليست متعلقة مع نفسها، وإشارتها باحتمال استعمال خزان جبل الأولياء أداة للضغط السياسي إشارة لاستفاد طيبة هذا الخزان، وكان أول هذا الكلام أن يقال عن أعلى النيل الأبيض، يوم عرض المشروع سنة ١٩٢٦.

خامساً — للتدليل على مقدار صحة الأرقام التي أتى بها حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك — وعلى طريقة استعمالها، يكتفي أن أشير إلى أن تحرير لجنة مياه النيل لسنة ١٩٢٥، (وهو التقرير الذي اعتبر جزءاً من اتفاقية المياه كما تعلمون، والتي لم توضع أرقامها خصيصاً لهذا الجلسات) يذهب وأضوه إلى أن تصرفات النهر الطبيعية بأسوان من سنة ١٩١٩ إلى سنة ١٩٢٤ (من ٢١ يناير إلى ٢١ أبريل) (وهي أحدث وأضبط مجموعة من السنين كانت أمام اللجنة الدولية لسنة ١٩٢٥) تبلغ ١٣٢١٤ مليوناً من الأمتار المكعبة، وبإضافة صفة خزان أسوان بهذا التولية يصبح المجموع ١٧٧٩٩ مليوناً، فحين أن المجموع الذي أوردته حضرة حافظ بك ١٨٩٨٥ مليوناً، أي يسجز ١١٨٦ مليوناً.

ولست أريد أن أطيل عليكم بذكر الأرقام والملازمات، ولا بالاستنباد بأية مجموعة أخرى من السنين، ويكتفي أن أقول: إن أحدث رقم أماناً مستقيته من مصلحة الطبييات عن التسع والعشرين سنة الأخيرة يدل على أن تصرف النهر الطبيعي أقل مما قال به حضرة حافظ بك بما يزيد على المليون.

وقد يكون من الغريب أن أقول لحضراتكم: إن وزارة الأشغال السموية كانت متهمة سنة ١٩٢٠ بأنها تتالف في الأرقام الخاصة بالتصرف الطبيعي إلى حد أن رماها سيرولم ويكوكس بأن أرقامها تزيد على الحقيقة بنحو ١٥٪، واليوم هي تتهم من المعارضة بمسكن التهمة، وكان أول بالمعارضة أن تتفق على صورة واحدة، ولكن الأجدد بنا أن تركها، قديمها، ومحدثها، لنقضي بنفسها على نفسها.

سادساً — أشارت المعارضة إلى أن اللجنة البرلمانية لم تلتفت إلى المعارضة، والحقيقة أن كل ما قال به المعارضون في الخارج إنما رده الكثير من أعضاء اللجنة المحترمين، وجرى البحث فيه مطولاً، وفي محاضر اللجنة وفي تقريرها ما يؤكد ذلك تمام التأييد. ولكن أرى وأجيباً على أن أشير إلى نقطة هامة، عرض لما الأستاذ حافظ رمضان بك عند كلامه من وادي الريان، إذ اكتفى بذكر من أياه. دون أن يمد بصره في التقرير الذي قل تلك المزاي عنه إلى الصفحات التالية لصفحة ٤٦١، ولو فصل لوجد في صفحة ٤٦٣ ما نصه:

”ومعناك أيضاً وجه آخر للسألة يقتضي اعتباره (ويلاحظ أنه أشد أهمية من سائر الوجوه). وأما به الخوف ما لو امتلأ الخزان، أن يسبب ثبات منسوب المياه على درجة عالية“ ترا ورعنا في باطن الرواي الفاصلة بين وادي الريان والقيوم، فليشأ غلب جسم لأراضي هذا الأقليم الزراعية.

وورد أيضاً بالصفحة ٤٦٥ ما نصه:

وقال أعضاء اللجنة وفي الختام إنهم لا يستطيعون أن يشيروا على الحكومة بتحويل وادي الريان إلى خزان لأنه ربما يكون ملة خطر لأقليم القيوم إذا

بعد أن كان كلام حضرة النائب المحترم جد حليظ ومضاه بك لا يدل دلالة صريحة على وجوده معه أثناء إشارته إليه .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحيد سعيد — لا شأن لنا هنا بالمنازعة التي تقوم خارج المجلس .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — لقد كان خطاب سعادة ميثان محرم باشا بجلته وبامضاءه .

حضرة النائب المحترم أحمد رشدي (المقرر) — يا حضرات النواب المحترمين :

أرجو أن تكونوا الآن قد وقفت على كل نواحي هذا المشروع ، كما أرجو أن تتفكروا كل القضية بآثاره لإبلادكم ، تلك القائمة التي تورطنا فيها ، والتي لا يمكن أن نحصل عليها إلا بعد إقراركم هذا المشروع .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — حضرات النواب المحترمين : أودت في أول جلسة نظر فيها هذا المشروع أن أضافت هذا الموقف ، ضنا من أنا حاكمكم ، وأن أصبح عليكم أوقاتكم ، مكتفياً بتوجيه بعض أسئلة إلى من يستطيع الإجابة عنها ، ولكن ظهر لي بعد ذلك أن حضراتكم ترون أن لهذا المشروع من الأهمية ما لا ينبغي معه أن يقتصر على توجيه بعض أسئلة قد ترتب على الاقتصاد عليها أن يخفى عليكم مغزاها ، لذلك أكرت أن أحفظ لفضي الحق في أن أحكمكم شيئاً من القصب ، والقص في مثل هذا المشروع واجب لا مندوحة منه ، ولهذا أفسح مجالاً للرئيس الأيديني بإسائة والتصفي التي سمح لي بها ، فقد يستغرقها كلامي ، وقد قصر أو يطول عليها قليلاً لأن الموضوع دقيق ، ويقتضي إلى بذل الجهود الكبيرة ، وتصرف حيله تضحية الوقت والزاحة ، وإنني أعظمكم بالحرص على عدم التكرار فيها أقول .

حضرات النواب المحترمين : لقد أفاض حضرات زملائي الممارزين ولا أريد أن أقص من قدر أقوالهم .

تكلم حضرات زملائي الممارزين المشروع ، وود عليهم الفريق المهيذله ولكنني أؤكد أن اقتناعي لم يتزعزع بأن هذا المشروع لم يكن في مصلحة البلاد ، وأهملته بسببه المنازعة في هذه القطعة ، هو أن هذا المشروع ينشأ في بلاد ليس لها عليها سيطرة فعلية . أقول فعلية ، وأؤكد هذه الكلمة . إذ أن السيطرة عليها لمؤلة أجنبية أخرى .

هذه هي أهم نقطة أنظر إليها في هذا الموضوع . لا أريد يا حضرات النواب أن تفهموا من قول هذا ، إلى أريد أن أقول إن إنجلترا دفعت الوزارة الحالية إلى تقديم هذا المشروع . كلا أيها السادة ان وزارة رأسها دولة صديق باشا لا تأتمر بأمر الإنجليز . (تصفيق) .

لقد رأينا دولة صديق باشا في موقف ، قد يكون أشد من هذا ، عند ما جاءه المندوب السامي في أول عهد هذه الوزارة ، وأرسل الخطابين المرومين ، فكانت دولته تغرق لعمري ، وعل هذا الرجل إذا اتفق أن نضعنا المشروع ضد مصلحة البلاد ، لا شك أن يخلص في وجهه أي قوة في هذا العالم . (تصفيق) .

لست أريد أن أقول إن المشروع لازم للإنجلترا . كلا ، لأنه لو كان ضرورياً حقا لسيادتها في السودان ، أو لشؤونها في مصر ، لمسا عن مثل القول الإنجليزي أن يقدم لها المال اللازم لقيام به . لكن ما أريد أن أقوله ، هو أنه من المستحيل ألا تشكوت إنجلترا بفرصة نضع لها . فإذا أقامت مصر هذا الخزان بمثلها ، كان في يد إنجلترا أداة حالة خطيرة . ثم هي لا تسعى في إيجادها ولكن متى وجدت ، فهي لا تسانر لحظة عن الاستفادة منها .

قالوا إن الحاكم العام للسودان يمارض في المشروع . وقدما يا حضرات الزلاء طروحت إنجلترا في مشروع حفر قناة السويس . ولم كتب كتابها وعمل سانسها لقائمة العقبات في سبيله ، واقتاع مصر بالعدل عنه . لكن المشروع فخذ ، وسحرت الفتنة بعد أن بلغنا فيها ما بلغنا . هذا المشروع الذي طروقت فيه إنجلترا أولاً ، في تأخير بعد إتمامه عن استغلاله . وما هو الآن حلة شقائنا ، وسبب بلاءنا .

لست أقول إن إنجلترا تريد تنفيذ مشروع جبل الأولياء . ولكنني أقول إنه ليس من الحكمة أن ننفذه ، ما دامت حقوقنا في السودان ، وسيطرتنا عليه في حكم العدم ، ولأن وجوده تحت يد إنجلترا يحصله أداة حالة تستعمل في أسوءة مسألتنا معها .

أيها السادة : إن هذه الحقائق لم تحف على مجلس الوزراء سنة ١٩٢١ واليك ما جاء في قراره الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ القاضي بوقف الأعمال في خزان سكار ، والأعمال التي كان قد بدأ فيها في خزان جبل الأولياء : " إن الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحرية في تمرير ما تراه إزاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات " .

صدر هذا القرار سنة ١٩٢١ ، أي في الوقت الذي قامت فيه الضجة التي تذكرونها بخصوص المفاوضات التي كان دولة عدلى باشا يزعم القيام بها في المسألة المصرية بأجلها .

ترون حضراتكم إذن : إن رأي الحكومة المصرية في ذلك الوقت كان قد استقر رسمياً على ألا يميز إقامة خزانات المياه في السودان (أي تحت سيطرة دولة غير مصر) إلا بعد نتيجة المفاوضات . حتى لا تكون المخازن أداة تستعمل لاختطاع مصر . لأنه إذا كان الماء تحت يد إنجلترا بالفعل ، فكل قول بأن المفاوضات معها حرة مقهى عليه بالفضل ، ولا قيمة له .

انظروا ماضيه محمد محمود باشا بعد ذلك : حتى البند الأول من خطابه إلى المندوب السامي (وهو المذكور بضعة ٣٥ من مذكرة وزارة الأشغال المدنية) يقرر دولته ما يأتي " أن الحكومة المصرية توافق على أن البت في هذه المسائل (أي مسائل الري والتخزين) لا يمكن تأجيله حتى يتيسر للحكومتين عقد اتفاق بشأن مركز السودان " — وبني هذه العبارة أن محمد محمود باشا لا يقرر مجلس وزراء سنة ١٩٢١ في الإحياط الذي اتفقه ، وهو إحياء إقامة الخزانات بالسودان لحين إتمام المفاوضات والتأكد من مركز مصر في السودان . فهو لا يرى ما يراه ذلك المجلس من أن إقامة الخزانات قبل المفاوضات يضيغ أوضاعاً وطنية تحت يد الإنجليز . ومع ذلك فالتدب يلجأ على أن المسألة لا تحس تماماً حرية المفاوضات ، هي النقطة التالية من نفس

من الذين أن تصير السودان يحتاج إلى مقدار من مياه النيل أعظم من المقدار الذي يوصله السودان الآن .

ولقد كانت الحكومة المصرية دائماً - كما تعلم تخطكم - شديدة الاهتمام بمرمان السودان وسواصل هذه المنطقة .

ولا يمكن أن يكون هناك اعتراف باستفاد السودان بمشروعات أكثر صراحة من هذا الاعتراف، ولا سيما بعد الإطلاق عليه إلا أن تقول : إن الاتفاقية نفسها تحمل في شياها الدليل على أن السودان يستفيد بالخزان، مادامه تقول : "وسواصل هذه المنطقة . وهي فذلك مستعدة للاتفاق مع الحكومة البريطانية على زيادة ذلك المقدار بحيث لا تضر تلك الزيادة بحقوق مصر الطبيعية والتاريخية في مياه النيل" .

لا أريد أن أتكم في المسائل الفنية . فليس في استطاعتنا أن نطالب فيها المهتمين، ولا أريد أن أبحث في علو الخزان، فقد تناولها حضرة الأستاذ حافظ رمضان بك بما فيه الكفاية، بل أريد أن يكون مجال بحثي في السياسة البريطانية المستقبلية معنا . فإن في هذه الاتفاقية اعترافاً منا : بأن السودان يحتاج إلى مياه أكثر، ونعمها منا بمواصلة الاهتمام بمرمانه، كما عزمنا من قبل .

وأذكر لحضراتكم حدثاً في تاريخ آسيا يزيد كلاً : أرادت إنجلترا الاستيلاء على برمانيا، وكانت تاجة للصين بعض التبعة، ومظهر هذه التبعة أن برمانيا تعف الجزية للصين . فالتى غنمه إنجلترا لتوصل إلى ما تريد ؟ هل تتحمل في حرب مع الصين ؟ كلا . لأن من عادتنا أن نعمل في حل المشكلات إلى الكلام والكافة ما فلت معنا . ففقدت معاهدة بينها وبين الصين، فتمت فيها دفع الجزية على أن تضم إليها برمانيا، واستخدمت الأطفال مبهمة ، قد ينصرف معنا إلى الجزية أو السلية .

قامت إنجلترا بعد ذلك بدفع الجزية في السنة الأولى، ولكنها في السنة الثانية (عند ما طالبتها الصين بالدفع) رفضت، وطلبت الرجوع إلى نصوص الاتفاق المبرم بينهما . فلما ترجمت نصوصه وفُسر، اتضح أن المبلغ ذكر كطية اختيارية، لا بجزية .

إن إنجلترا تتلاعب دائماً بالألفاظ، وتستخدم اللغة الفاضلة عند مواجهتها لأي مشكل . فإذا استتب لها الأمر، وتمكنت مما تريد، فسرت الألفاظ المهمة كما تشاء لها المصلحة .

بناء على ما تقدم، ترون أن نفس اتفاقية النيل تحمل الدليل المتفق بأن إنجلترا مستفزة بالخزان، والسوابق التاريخية لا تدل على غير ذلك .

يا حضرات القواب :

لا أريد أن أقص من قيمة الكلمات المؤثرة، التي ألقاها على حضراتكم حضرة زعيم العقرب إبراهيم فسوق أباظه . فقد أبدع كل الإبداع في وصف حالة الفلاح، والضرورة الملحة لمساعدته في الوقت الحاضر، وإنما أريد أن يسمح لي بأن أشير فقط إلى أن مجلس الوزراء في سنة ١٩٢١ قد وقف السهل في حزان جبل الأولياء ومكوار بالسية لحالة المالية، مع أن سنة ١٩٢١ ليست أمراً من هذه السنة .

البد لفتى قوله الآن ونصاً ... غير أنها (أي الحكومة المصرية) مع إقرار التسيويات الحاضرة تحفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تسبق عقد مثل تلك الاتفاقيات .

فواضع هذه العبارة يشير أنه يخالف فراو مجلس الوزراء الصادر في سنة ١٩٢١ ، ويضمن أن فذلك المجلس كانت له حكمة في قراره هذا ، وأنه هو يتبدلها . . . ويؤكد المرء أن يقول غنوني .

يقول محمد محمود باشا : إن الحكومة المحفوظ بحريتها في المفاوضات . مع أن تلك الحرية لا يمكن أن تستمر، لأنها إن لم تكن موجودة فعلاً، فكل كاية بشأنها تكون لغوا . إذ مالفظة الاشتراط، وثروتنا ومورد رزقنا، وهو القطن تحت سيطرة الانجليز ؟ بل كيف نكون أحراراً، وقد فضلت السياسة الإنجليزية مل محمد محمود باشا أن يتم بناء الخزان قبل تحديد مركز السودان ؟

يا حضرات الزملاء :

هناك مشاكل عديدة مخفية، كلها جهرية، تتعلق باستقلال البلاد وحياتها موقوف عليها بيننا وبين إنجلترا . فلما كان الخزان في يدها كان من البله أن نصدق أنها لا تستعبد وجوده في يدها للشغل على مصر في حل هذه المشاكل .

هناك مثلاً : مسألة ظهرت من المفاوضات الأخيرة ، هي ديون السودان التي بلغت نحو مليوناً من الجنيهات، فأذا علينا من إنجلترا تسويتها على طريقة ماملة قالت لنا : إنه لا حق لنا فيها مع وجود ثروات لنا بالسودان . أهول بالاختصار إنه مامدات هناك مسائل ملققة بيننا وبين إنجلترا كان هذا الخزان أداة هائلة في يدها لم تخفيها هي، ولكنها تستخدمها كما استخدمت قناة السويس التي تفتتها الآن ببناء "باسبور" ثم به لدى كل المثل لئلا مركزها غير الشرعي بمصر .

قالوا إن السودان لن يفتح مياه الخزان، ولكن السوابق مع إنجلترا تدل على غير ذلك، ولترجع إلى سياستها معنا في السودان . لأننا إن أردنا أن نعين سياسة دولة في مسألة ما، يجب أن نرجع إلى تاريخها .

اتفقت مصر على إنشاء يور سودان مليون جنيه هجرياً، وقيل لنا في وقت إنشائها : إن هذا يعود بكسب كبير على مصر لأن السودان جزء منها، ولكن التجربة أثبتت فيما بعد أن الأمر لم يبق عند حد عدم الكسب، بل بإعطائنا بمسألة عظيمة ، لأن تجارة السودان وأواسط أفريقيا، كانت تمر من الاسكندرية فتحوط كلها عنها ، فالترجى بدنا على أن ماعمل لياقي بمائة لنا قد انقلب كرامة علينا . فذلك أفضنا في السودان المبالغ الطائلة لمصلحة الهندية، ولماهم جيشاً بجملات عديدة في السودان ، تحملت مصر خسارتها من الأموال والأرواح ، كل ذلك أقفمت عليه مصر باعتبار أنه لمصلحتها، ولكنها وجدت في آخر الأمر أن الفرم عليها ، والنم لإنجلترا . وطام يطيرون أن يكون إنشاء الخط الحديدى من الخرطوم إلى جبل الأولياء على نفقة مصر كما تبين من مذكرة وزارة الأشغال العمومية .

فليس إلا نتعهد أنا لإنجلترا كسمج بمرور مياه الخزان إلينا دون أن يقع بها لأن العمل والقرار يخزن عكس هذا الاتحاد . بل هناك دليل من نفس كتاب دولة محمد محمود باشا الذي أشرت إليه أعلاه . فقد جاء بالبيان الثاني من مايلي :

وعلى هذا أصبحت المذكرة جزءاً من مشروع القانون ، فلذا وافقت عليه كان في ذلك موافقة على مذكرة وزارة الأشغال العمومية . وإذا رجعت إليها وجدتم أنها في الصفحة ٢٢ بعد أن أشارت إلى المعارضة ذكراً ما يأتي : (وقد يكون لخولاء الذين استعملوه سياسياً بعض المردفيل أخافيه المياه . تلك الاتفاقية التي وقعتها في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ دولة رئيس الوزراء بالنيابة عن الحكومة المصرية ، ونظامه المنتدوب السامي بالنيابة عن الحكومة البريطانية . أما اليوم فلا صدر لأحد خصوصاً وأنه يقتضى الاتفاقية المشار إليها صارت الحكومة المصرية حرة في إقامة الأعمال التي تهررها لزيادة مياه النيل المصلحة القطر المصري بشرط أخافيه مقدماً مع السلطات المحلية على ما يجب أخافيه المحافظة على المصالح المحلية وأن يكون إنشاء هذه الأعمال وصيانتها وإدارتها من شأن الحكومة المصرية وتحت رقابتها رأساً) .

ثم أشارت للمذكرة إلى الفقرة الرابعة من المادة الرابعة من طلب دولة محمد محمود باشا ، كما أوردت فقرة من كتاب المنتدوب السامي خاصة بتأليف انكشاري بقى مصر الطبيعي والتاريخي في مياه النيل ، فلذا وافقت على مشروع القانون المروض عليها ، كانت موافقتها منصبية على مذكرة وزارة الأشغال العمومية أيضاً ، بما في ذلك الاتفاقية التي وقعتها دولة محمد محمود باشا وبخاصة لأن مندوب الوزارة (حضرة عبد القوي أحمد بك الذي أجله وأحقته) أحال الكلام في شرح المذكرة في جلسات لجنة إنشاء خزان جبل الأولياء في الصفحات ١٩ و ٢١ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ من مجموعة محاضراته وحين منغى هذه الاتفاقية وتناغمها بها يراه ، وأشار حتى إلى النتائج السياسية بإشارة موجزة .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — هذه الاتفاقية غير محتاجة إلى موافقة البرلمان .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشاذلي — هذا ما سأحكم عنه : إن وزارة الأشغال العمومية اشتملت على هذه الاتفاقية في المذكرة التي قدمتها إلى مجلس الوزراء في ٢٣ مارس سنة ١٩٢٣ ، فكأنها نافذة المفعول ، ولجنة إنشاء خزان جبل الأولياء اعتبرتها نافذة المفعول ، كما يتضح من تقريرها ، ومندوب وزارة الأشغال العمومية اعتبرها كذلك ، وهذا ما أسمع الآن من حضرة النائب المحترم اسماعيل صدق باشا (ولا أقول حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء) إن الاتفاقية نافذة المفعول .

تنص الفقرة الثانية من المادة ٤٩ من الدستور على ما يأتي :

« كما أن معاملات الصلح والمصالح والتجارة والملاحة وجميع المعاملات التي يترتب عليها تعديل في أراضي الدولة أو تصف في حقوق سيادتها أو تحويل خزانها شيئاً من الثغرات أو ماسس بمقوق المصريين العامة أو الخاصة لا تكون نافذة إلا إذا وافق عليها البرلمان » وهذا النص موجود بمجموعه في دستور سنة ١٩٢٣ الذي وقفته وزارة حضرة صاحب الدولة محمد محمود باشا ، وهذه الاتفاقية تمس سيادة الدولة ، وتنص من أراضيها ، ومعمل البلاد ثغرات طائفة كما سألنا لحضراتكم ذلك ، فيجب إيفاء طلبنا لنصوص الدستور أن تطرح على البرلمان ليصدق عليها ، ولا يمكن أن يرد على هذا بأن

صحیح أن مجلس الوزراء قدر الثغرات المطلوبة لخزانتين في ذلك الوقت باقي عشر ميلونا من الجنيهات . لأنه كان يراد العمل فيها مما ، إلا أن حكومة السودان رأيت أن تقوم هي بصفقات إنشاء خزان سار (سكار) بجنيهات إلى عند قرض من الدولة الإنجليزية لتغطية نفقاته . لذلك لم يكن باقياً من مبلغ ١٢ مليون جنيه إلا المبلغ الذي كان مقدراً لثغرات جبل الأولياء ومعلمه . وهذا يقارب ما هو مقدراً الآن لتلك المشروع وهو ١/٢ وملايين ، مضاعفاً إليه الزائدات ، التي يعمد إلى استئجارها حالة العمل .

يا حضرات الزملاء : قدروا هذا في مايو سنة ١٩٢١ ، وكانت ميزانية الدولة في تلك السنة عاجزة عن أن تقوم بصفقات هذا الخزان ، وهي الآن أشد عجزاً إذ لم يوظف ثلاثة عشر ميلونا من الجنيهات من الاحتياطي في شراء القطن (كما هي الحال في الوقت الحاضر) ولم يتصور حين اقتدار القطن وقتئذ إلى جنيته ونصف جنيه ، ولم يقل سعر القطن الإنجليزي الذي يرتبط به قننا ، ولقد كانت الحالة المالية في سنة ١٩٢١ أسوأ منها في سنتي ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، ولكن لم يقل أحد إنها أسوأ منها في سنة ١٩٣٢ ، فضلاً عن ذلك فإن الأزمة العالمية

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — قدمت للميزانية في سنة ١٩٢١ ، سيجز قدره مليوناً من الجنيهات ، ولم يكن في الاحتياطي قرض واحد . (تصليق) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشاذلي — أرجو أن نلاحظوا نقطة جوهرية . إن نزع الملكية في الوقت الحاضر قائم على قدم وساق ، رغم المهورات العظيمة التي بذلتها الوزارة الحاضرة ، فلا أريد أن تنفع خمسة ملايين من الجنيهات مثلاً ، لتصلح على خمسة آلاف فدان سنة ١٩٥٠ . ثم تترك مثل هذا القدر ، تترك ملكيته الآن من يدها ، إن المثل يقول : مصغور في اليد خير من كثير فوق الشجرة ، فيجب علينا أن نتخذ ملكية أراضينا من أن تنقل إلى أيدي الأجانب ، يجب علينا أن نتخذ رزقنا الزراعي من أن يتقل إلى يد الأجنبي ، لأن الشركات الأجنبية (وهي صاحبة رؤوس الأموال في البلاد الآن) ستقوم بشراء أراضيها . وكلما انتقل فدان من يد المصري إلى يد الأجنبي ، زادت أغلنا ، واشتدت وطأة الابتزازات علينا وازدادت العنابات في طريق كل وزارة تريد إنشاء هذا المائزات ، أو تخفيفها ، ولو كانت وزارة اسماعيل صدق باشا .

فأني أرى السادة أن أشير إلى التشبيه الرقيق الذي ذكره حضرة زميل وصديق المحترم وهيب دوس بك . فقد قال إن السودان أخضع للأجنبي . وأنه لا يحدركم (وقد شب) أن نضربوا عليه بقليل من المال .

لو أن المشروع كان لمصلحة السودان ، وكان الاتفاق بيننا وبينه فقط ، لما تألمنا ، ولما ألقنا هذه الضربة ، ولما قلنا إننا في خطر داهم . ولكن السودان (الأخ الصغير) يدركه جبار جديد ، لا نعيم بينهما أية صلة ، ونحن الآن نتعاهد مع هذا الجبار .

تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من مشروع القانون المروض على حضراتكم على ما يأتي : (يشهد إنشاء خزان جبل الأولياء على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء في ٣ يناير سنة ١٩٣٢)

باحضرات الثواب المحترمين : ليس إنشاء ثوران جبل الأولياء هو الحصل لتقلب على التتو في سكان القطر المصري الذي يخطرأرب يبلغ عددهم في سنة ١٩٥٠ نحو عشرين مليوناً كما جاء في مشروع الوزارة ، وكما تبين من أقوال حضرات الزلاء ، في هذا الصدد ، بل الحبل الصحيح هو ألا تغفل باب هجرتنا ، وهجرتنا الطبيعية لتعود إلى غير السودان ، ولا يكفي أن يقف بنا الحساب عند سنة ١٩٥٠ لأنه سرعان ما تمر السنين ! فقد مضى على انقضاء الحرب العظمى (وقد كانت بالأسس القريب) ستة عشر عاماً ، فكاننا في منتصف الطريق بين الحرب العظمى وسنة ١٩٥٠ ، وإذا علمنا أن مصر فقيرة ومساحتها محدودة ، وأن النهاية العظمى لها يزرع فيها قد لا تزيد على سبعة ملايين من الأبدية . وإذا قلنا إن سكانها سيبلغون بعد ستين عاماً ثلاثين مليوناً من الأضف ، حكنا بأن البلاد ستضيق بسكانها مهما بلغت عنها بترقيتها ونموها السائبة ، ومهما أنشأت من الخزانات ، ولهذا ترون أن أضرار الهجرة هي أهم نقطة في هذه المسألة . والبداهة ليس في زيادة المساحة المزروعة في مصر إلى سبعة ملايين من الأبدية ، بل في مهاجرة المصريين إلى السودان.

فلن ساكن الجبان عد بل باشا إلى ذلك وكان خير من يترك ما في هذا من الخطورة ، فقد كان يضارع نابليون إن لم يكن يفوقه ، لأن نابليون كان في دولة قوية فزادها شدة ، أما عد بل باشا : فقد كان في ولاية صغيرة فأنشأ منها دولة قوية ، ذات بأس وجاه ، فلن عد بل باشا إذن إلى خطورة الأمر ، فوجهه كل همه إلى فتح السودان حتى وصلت فتوحاته إلى ما يقرب من مناج النيل ، ولم يكف بالفتوحات السياسية والحربية التي بذلت فيها الأمة المصرية ما بذلت من رجال ومال ، بل أضاف إليها فتاحاً علمياً ، فوجه البعثات بعضها على بعض لاكتشاف مناج النيل ومجاهاً أفريقيا ، ولم ينشأ مالاقت من المناصب والمشاو ، ولم تضن مصر بالمساك في هذا السيل ، وكادت تصل هذه البعثات إلى إدراك غايتها من اكتشاف مناج النيل قبل وفاة محمد علي باشا ، ثم جاء خلفاءه فواصلوا عمله ، وعمل الأخص الحديوي إسماعيل باشا قائم الفتح ، وامتدت مصر جنوباً إلى خليج أمين باشا ، وإلى لنتيكم من هو أمين باشا هذا ، لقد كان آخر مندوب سام ولا يجب ! فقد كان لمصر مندوبون سامون في ذلك الوقت في أرضنا ، وقد بنى هذا الزيل الأمين إلى ما بعد الاحتلال الإنجليزي ، تلياً عن مصر ، فأما بواجبه خير قيام .

ولم ينس إسماعيل باشا الفتح العلمي فواصلت البعثات عملها حتى اكتشفت مناج النيل كلها ، وفكنا تم الأمر لمصر في هذه البلاد وصار النيل من منحه إلى مصبه ملكاً لها .

قسمت مصر السودان إلى ست عشرة مديرية ، وقسمت المديرات إلى مراكز ، وجعلت الموظفين المصريين اللازمين فهم والإدارة فيها .

ولكن تقفوا على مبلغ ما تستفيد مصر من السودان : أتى على مسامكم وثيقة تاريخية يرجع عهدها إلى سنة ١٨٨٤ ، ففي تلك السنة ، حين قرر نوبار باشا إخلاء السودان — بعد أن استأكل شريف باشا استأكل الشرفة وقال تلك الكلمة التاريخية المعروفة «إذا تركنا السودان كان السودان لا يتركنا» قام على أثر ذلك التجار الوطنيين والأجانب في السودان ، محتمين على هذا

وزارة حضرة صاحب الجلالة محمد محمود باشا ، قد وقفت المستور وبالقابل وقفت البساط التي أوردته المادة ٤٦ المشار إليها لأن المستور وقف ولكنه لا يقع فافنا ما أعيد (وقد أعيد) ودت إليه قوته ، ويجب السير طبقاً لنصوده ، على أنه مهما قيل في أثر هذا الوقت ، فإن المادة الأولى من ذلك المستور ظلت قائمة لأنها من المبادئ العامة ، ولأن ما وقفته تلك الوزارة من مواده لم يشملها .

تنص هذه المادة على ما يأتي : «مصر دولة ذات سيادة وهي حرة مستقلة ملكها لا يميز ولا يزل من شيء منه وحكومتها ملكية ورأية وشكلها نيابي» ولم تنس ديمقراطية دولة محمد محمود باشا هذا البداء ، ومن رأى أنه لا يمكن أن يسمى كتاباً دولة محمد محمود باشا ، ونظامه المتدوب الساسي أخافية بالمضي الصحيح ، بل حراً مشروع أخافية ، وإن كنت قد سميتها أخافية في باب التساهل في التعبير ، فافنا وأتقن جلستك الموقر على مشروع إنشاء ثوران جبل الأولياء ، كان متى موافقتك إعطاء هذين الكائين قوة الأخافية .

إذا كان هناك خلاف في هذه القطعة فالمسألة لما أهمية كبرى تحتاج إلى دراسة خاصة ، ولا يلين بنا أن نتفاهل ، وإذا اطلم على تقرير اللجنة والمناقشات التي دارت في اجتماعاتها ، وبيدتم أنها لم تتناول هذه المسألة ، فافنا رأيت متى أن هذين الكائين مطروحين للتصديق ، أو قصد البلاغ مضوضهما اليك ، أو قيل لهما أصعباً نافذين ، قلنا إن الأمر يحتاج إلى بحث قبل موافقتك على المشروع لأنهما يشتملان أحكاماً ومبادئ ، غاية في الخطورة .

باحضرات الثواب المحترمين : إن أخطر وثيقة وقعتها وزير مصرى من أول عهد الاحتلال إلى وقتنا هذا هي هذه الوثيقة ، وإن أخطر مشروع عرض هو مشروع هذه الأخافية !

وقع نوبار باشا قرار ترك السودان ، وقصه هو أن نود إليه ، فلم يمس هذا القرار سيادته عليه بأى ساس . وقع المرحوم بطرس غالى باشا أخافية سنة ١٨٩٩ ، وأجمع الكل على أن هذه الأخافية لا تلغ سيادته في السودان أو تنس حقوق مصر الأساسية بالرغم مما حوكم من القيود .

إن الوثيقة أو الأخافية التي وقعتها دولة محمد محمود باشا ، تقضى تماماً على سيادته في السودان ، وتتفاهل إلى إنجلترا ، وتعرض مصر بقتضاها بأن إنجلترا صاحبة السيادة على السودان .

كل ذلك تنص هذه الوثيقة التزاع بيننا وبين إنجلترا في السودان على المسألة السياسية دون غيرها .

وقضلا من هذا فافنا تخط حقوقنا السائبة تنظيلاً إلى الفسبة إلى مصر . ساعا الله عهد محمد باشا ! إن كان مثل هذا التفريط في الحقوق مما يستحق التسامح .

اسمحوا لي أن أدلى بضراركم بيان موجز عن مركزنا الحقيقي في السودان . كان المقصود له عهد على باشا رأس العائلة العلوية الكريمة بعيد النظر ضربه فاقعة قمع السودان ، وأنه لا مندوحة لمصر حتى تكون مفتاح النيل في يدينا ، عرف أن السودان ضروري لبحيرة المصريين لأنه ديار هجرتهم ومورد لكثرة المصرية .

القرار ورفضوا احتجاجهم هذا بمذكرة إلى الخديوي توفيق باشا، والوزير باشا، وامتدنى الدول جاء فيها ما نصه :

«... وأنزادت السودان مليوناً جنيه (بطريق أسوان) ومصادراته ١١ مليوناً ونصف مليون جنيه ، وإن الأملاك والمقارن تقدر بالملايين الكثيرة ، وإن عدد التجار المسيحيين خمسة عشر ألفاً ، وعدد التجار المسلمين أربعون ألفاً ، وعدد المحلات التجارية المصرية ثلاثة آلاف ، وعدد المحلات التجارية الأوروبية نحو ألف ، والمخزون من البضائع يقدر بنصف مليون»

حضرة النائب المحترم من المتلاوى بك - في أي قالب اطعم حضرة النائب المحترم على هذه الوثيقة ؟ وأرجو ألا يكون هذا التقدير موضوعاً على قاعدة أن الميزانية كانت ١٢٦ مليوناً من الجنيهات في عهد القراصة .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي - سأدلى من ريد على النكيب الذي استنبت منه هذه المعلومات . وإليك بعض ما قاله رجال السياسة الزعميون في هذا الصدد .

قال اللورد كروس في تقريره عن مصر والسودان لسنة ١٩٠٠ - تعليقاً على ما كان يسليه مجلس شورى القوانين في كل مناسبة من تأكيد سيادة مصر على السودان ، ومن أنه جزء منها لا ينفراً ؟ قد رأيت في الملاحظات التي أبدتها مجلس شورى القوانين على تقرير الميزانية لسنة المحاضرة أن المجلس يعادلي على مصروفات السودان لأنه يحسبه جزءاً من البلاد المصرية .

«وهذا الزمى صحيح في جوهره . ولكن حكومة السودان جارية على مقتضى الاتفاق الذي عقد بين بريطانيا العظمى ومصر وأرضي في ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ولعل بعض أعضاء مجلس شورى القوانين لا يعلم مؤاده فأخضع هذه الفرصة لأظهر أنه لم يقصد من هذا الاتفاق هضم حقوق مصر الشرعية بل غرض واضحه الجوهري هو : أولاً - إنشاء حكومة سالحة في بلاد السودان . ثانياً - تخليص السودان من مشاكل الامتيازات الدولية التي زأها في مصر . وأظن أنه لا ينبغي على أعضاء المجلس مقدار المتعصب التي يمكن أن تؤدي تلك المشاكل إليها ، ورأيت أيضاً أن أعضاء مجلس شورى القوانين طلبوا أن يطالوا على تفاصيل إيرادات السودان ومصروفاته في المستقبل . فليس هناك ما يمنع اطلاعهم على هذه التفاصيل . وإنك أرسلت إليهم ميزانية السنة الحالية» .

كما ذكر في تقرير سنة ١٩٠٢ أن رفع الزاية الإنجليزية على السودان لا ينبغي أن يفتخرى سياسياً ، ولا يرد به إلا مع مبررات الاختيازات الأجنبية على السودان وإلا الإشارة إلى تنظيم الحكم هناك ، وأن رفع هذه الزاية على السودان لا يلزم لإنجلترا أكثر من لزوم رفعها على مدينة الاسكندرية .

وإلى لأذكر أنه في سنة ١٩١٨ نشرت مذكرة نسب حصولها إلى حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا ، بجنت اتفاقية سنة ١٨٩٩ بجنا مستفيضا تبين منه أن هذه الاتفاقية باطلة بطلاناً جوهرياً ، وأنه لا تأثير لها على الحالة التي كان عليها السودان قبل الإخلاء ، وبعد الاتفاقية .

كما أن المرحوم رشدي باشا بمناسبة الخلاف الذي قام بسببه السودان أثناء وضع الدستور - وضع مذكرة أثبت فيها بطلان اتفاقية سنة ١٨٩٩ بالبرهان القاطعة ، وأن السودان مصري ومن مصر ، وجزء لا يتجزأ منها ، ورد على ما قبل وتفتن من تصحيح هذه الاتفاقية بعد أيام الصلح مع تركيا . وبعد مفاوضات المرحوم سعد باشا مع مكغولد رئيس الوزارة الانكليزية في سنة ١٩٢٤ تمسك بالسودان باختياره جزءاً لا يتجزأ من مصر .

كما أعلن المرحوم ثروت باشا في صراحة سيادة مصر على السودان في مفاوضاته مع السير أوسطن تشمبرلين وزير الخارجية البريطانية .

لكن اتفاقية النيل (أو كما اضهرها مشروع اتفاقية) دامت هذه الحقائق جميعها ، بل هي بقرة لم واحدة سمحت كل الحقوق التي أورثها أيها السلف الصالح ، وتضمنت أضرار مصر بانتقال سيادتها على السودان إلى إنجلترا . وهذا ظاهر ألا - من مجرد التعاقد مع إنجلترا باختيارها بمحلة السودان في الاتفاقية ، وهذا التتيل واضح من موضوع الاتفاقية نفسه ومن أحكامها . فإنجلترا تأخذ فيها على نفسها تعهدات تتعلق بالنيل في السودان وأراضي السودان . ومصر من جهتها تتعهد لإنجلترا بتسهيلات لمصلحة السودان والسودانيين .

انتقل إلى نقطة أخرى - تنص الفقرة الخامسة من البند الرابع من مذكرة محمد محمود باشا على أن حكومة إنجلترا وبشمال أورشله تستعمل وساطتها لدى حكومات المناطق التي تحت نفوذها لكن تعمل الحكومة المصرية على المساهمة والمقاييس الخ» .

فلو لاحظنا يجبنا فذاك أن إنجلترا تتعهد بتسهيلات شخصية أمام مصر فيما يتعلق بالسودان لتظهر بجلالة صفة إنجلترا في هذه الاتفاقية . فهي (لأنها مالكة السودان) أخذت التعهدات على ماقتها مباشرة . ولكنها اكتفت بالوساطة لدى الحكومات الأخرى . لأن هذه الحكومات وإن كانت واقفة تحت نفوذها فهي مستقلة عن إنجلترا من الوجهة الدولية ، وفي هذا كل الدليل على أنها تتكلم في السودان بلهجة السيد ، وفي المناطق الأخرى بلهجة نعيم السيد .

انتقل إلى نقطة ثالثة : تمهدن حضراتكم في الفقرة الرابعة من البند الرابع من الاتفاقية : أن حكومة إنجلترا تتعاقد مع مصر صراحة بالنية من السلطات المحلية في السودان ، أي مع حكومة السودان ، وهذا التعاقد لا يملكه إلا الدولة مالكة السودان ، وأعترف مصر بهذا يتل سيادتها على إنجلترا .

وفي هذه الفقرة نفسها : تتعاقد إنجلترا مع تمويض السودانين الذين يضرهم تنفيذ المشروعات التي تهرها الحكومة المصرية ، وهذا التعاقد يتضمن أضرار مصر بحق إنجلترا في تحويل السودانين ، وهذا التتيل لا يكون إلا لصاحب السيادة عليهم ، ولم تفت ثروت باشا هذه الحقيقة في مفاوضاته مع السير تشمبرلين . وإليك ما قاله ذلك تعليقاً على مسألة الاختلاف على التوضيحات كما هو وارد بالصفحة ١٤ من مجموعة وثائق هذه المفاوضات .

«ما مسألة شغاف الأعمال التكتيلية والتوضيحات من الضر الذي يعم من جراء أعمال إزى قيصت المباحدة على ما يرى موضعا لذكرها لا مسوغية الحكومة المصرية من هذه الناحية مستمدة من حقوق سيادتها على السودان» .

البريطاني أنه يريد أن يحل تلك الحالة الوعائية نهائية وداعية ، وواضح كل
الوضوح أن قبول مثل هذا الحل ستهل مصر من حقوقها في السودان^{١٠}
فانتهى حل هذه المطالبة أن السير تشمبرلن حلف البند ١٣ مشروع
الاتفاق .

بعد هذا لا تخولوا : إن دولة محمد محمود باشا هو الذي أبرم اتفاقية النيل
لأن هذه الاتفاقية لم تكتسب صحتها الرسمية إلى الآن . وإذا كتب محمد
محمود باشا قد وقع عليها فلا تضمنوا توقيع الأمة إلى توقيده ، ولا تريدوا الحالة
سوما بالتصديق عليها صراحة أو ضمنا .

استقل الآن إلى القسم الثاني من الاتفاقية ، فأقول لحضراتكم إن هذه
الاتفاقية لا يمكن من شأنها نقل سيادة مصر على السودان إلى إنجلترا فقط
ولكنها أيضا حشرت النزاع بيننا وبينها على المسألة المسائية .

الرئيس — ما هي العلاقة بين هذا الموضوع وبين المشروع المعروض
على الآن ؟

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي — العلاقة بين كلاهما وبين
مشروع نثران جبل الأوليا هي : أن مشروع اتفاقية النيل قد نقل سيادتنا على
السودان إلى بريطانيا ، فلا يجوز والحالة هذه أن نقيم هذا الخزان في أرض
السودان .

كما في معنى تنعز بوجوده لنا في السودان ، وبالعلاقة التي تربطه
بنا ، ولكن اتفاقية النيل قضت على كل هذا ، سواء من الوجهة الفعلية ، أم من
الوجهة السياسية النظرية ، وهذه الاتفاقية معروضة الآن على حضراتكم ، فلا
تقطعوا بأيديكم اتوصلة تربطنا بالسودان مهما كانت هذه الصلة سياسية
فقط وبمهما كانت السيادة الفعلية لإنجلترا . إننا لا نعمل لحاضرنا وحده ، بل
للأجيال ، المقبلة أيضا وللسانعلم ما سوف يحدث من الحوادث بعد خمسين عاما
وكيف تكون الحالة بيننا وبين السودان في ذلك الوقت ، والأهم تنظر إلى مئات
السينين فيها تقرر من الأعمال . وهما يملكه بولندي مثلا ، ظلت مئات
السينين مقسمة بين ثلاث دول ، فأصبحت الآن دولة مستقلة تخشى أبها هذه
الدول . وليس من المقبول أن تقطع كل صلة لنا بالسودان بالتصديق
على هذه الاتفاقية فم تقيم خزانات هناك .

حضره صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إننا لم نشق الخزان هناك
وأشأوا هم خزانا ، فإنا نكون الحكم ؟

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي — تكون مرعيين على الأمر
وفرق بين هذه الحال وبين أن تقوم ما يؤخذ علينا .

تبين لحضراتكم أن العلاقة بيننا وبين السودان أصبحت بعد هذه الاتفاقية
قاصرة على المسألة المسائية . وقد كان هذا رأي اللورد مفر قد جاء في التقرير
الذي وضعه بولنتي : أن مصر حقا لا تنازع فيه في الحصول على إيرادات كاف
مضمون في المادة لى أراضيها الزراعية الحالية وأن بريطانيا مستعدة لاستغلال
هذا الحق وبهذا تحمل مسألة السودان ، بطلت الاتفاقية الدولية مؤيدة لهذا
الرأي .

يتضح من هذا أن ثبوت باننا لم يجل أن تتأكد إنجلترا مع مصر من
السوفايين في التوضيحات ، لأنها لا يمكن حق التعاقد منهم ، ولأن مسؤولية
الحكومة المصرية عن هذه التوضيحات من مظاهر سيادتها على السودان .

ليس هذا فقط . بل أن الحكومة المصرية تنازلت عن سيادتها في هذه
الاتفاقية ، كما يظهر من الفقرة الرابعة من البنات الأربع المذكورة ، فقد نصت هذه
الفقرة على : أن الحكومة المصرية إنفاذت إقامة أعمال في السودان على النيل
فلا تنفذ إلا بموافقة السلطات المحلية وبشروط خاصة .

قد رأيت في قرار مجلس الوزراء الذي صدر في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ أننا
نصدر قراراتنا فيما يخص بأعمال نثران مكوثر وترعة الجزيرة وغير ذلك من
أعمال الري دون التقيد بأي سلطة أجنبية ، بل لقد كانت القوانين الخاصة
بالسودان لا تنفذ إلا بعد مرضها على مصر عملا باتفاقية سنة ١٨٩٩ مع
التسليم بأنها صحيحة ، كذلك كانت ميزانية السودان تعرض على مصر .

فانظروا الآن إلى أي حد انتقصت هذه الحقوق ! لقد أصبحت قرارات
الحكومة المصرية لا تسري على السودان إلا بموافقة بريطانيا حتى فيما يتعلق
بالمسائل المسائية ، ولا تنفذ قراراتها إلا بشروط خاصة ! أليس في هذا
تنازل عن السيادة ؟

وفضلا من ذلك فقد نصت الفقرة الثالثة من البند الرابع من الاتفاقية
على ما يلي :

تتفق الحكومة المصرية كل التسهيلات اللازمة لقيام دراسة ووصد
الأبحاث المسائية (ميدولوجيا) نهر النيل في السودان دراسة ووصدا
وافيين .

ومعنى هذا أن الحكومة المصرية لكي تجرى الأبحاث التي تراهها لازمة
يجب أن تحصل على تصريح من الحكومة الإنجليزية . وفي هذا تسليم بسيادة
إنجلترا ، وقضاء على سيادة مصر في السودان ، حتى السيادة التي كفلتها لها
مطبعة ١٨٩٩ التي لم تعجلها البلاد ، لأنها لو كانت سيادة في السودان ،
بل لو كانت على الأقل شريكة في السيادة عليه لما احتاجت لخط هذا
الاذن من إنجلترا .

حضره النائب المحترم عبد الرحمن الليل — كل هذا من صنع دولة محمد
محمود باننا .

حضره النائب المحترم مصطفى الشوربجي — نعم من صمته ، فلماذا
تريدون أن تشاركوا في إقامته ؟

لقد دخلت إنجلترا مصر يا حضرات التواب بكلفة واحدة أخاقتها إلى
قرار مجلس السفراء ١١

ينص البند ٣ من كتاب غرامة المنسوب السامي إلى دولة محمد محمود باشا
من الاتفاقية على أنه " لا تأثير للاتفاقية على الحالة الراضة في السودان " .

فهذه الحالة هي التي نشأت بعد الانخراط البريطاني الذي وجه إلى الحكومة
المصرية على إثر حادثة السويحار . وقد اعترض المرحوم ثروت باشا في صفحة ١٣
من وثائق جنازته على هذه الحالة بقوله " ... وأنه يلوح من المشروع

والاخلاق المشار اليه هنا هو الاخلاق التي بشان مركز السودان . وأعلن أنه بعد هذه العبارة الصريحة لم يبق مجال القول بأن مركز السودان قد سوى على الوجه الملائم فقط .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — إن الاخلاق التي جاء به دولة محمد محمود باشا قد سوى مركز السودان .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء — لسنا في صدد مفاوضات دولة محمد محمود باشا ، بل في صدد الآثار المترتبة عليها .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — يسرنى أن يصرح دولة رئيس مجلس الوزراء بأن لا داعي لحوف .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء — المهم أن نتصرف الآن بأنه ليس هناك ما يخاف منه .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — كلا ، أنا لا أطمأئنا بهذا . فانا أمام دولة نعرف تاريخها ، ولحماتها وأصهارها وتصرفاتها معنا على الحوف منها . أما النقطة الخاصة بمشروع الاتفاقية ، فقد سموت مسألة المياه أسوأ تسوية بالنسبة لمصر ، فقد أشار البند الرابع من مذكرة المتدرب الساسي إلى حق مصر التاريخي في مياه النيل ، ومع ذلك فهل أسقرمت الاتفاقية هذا الحق ؟ كلا .

لقد تصق حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية كثيراً في الكلام على الحق التاريخي الذي لمصر على مياه النيل عند اللقاء بمحاضراته .

ولا أدري كيف فهم حضرة المتدرب من نظرية الحق التاريخي ألا تكون لوزارة الأشغال العمومية سيطرة على مياه النيل ، أو أن تزول السلطة التي كانت لها على السودان فيما يخص إداري فيه ؟

فالحق التاريخي لمصر هو الحق الناشئ من فتح تلك البلاد ، واكتشاف منابع النيل ، والاحتلال عليها .

كذلك فإن مصر هي البلاد المتخذة الوحيدة التي حاولت من قديم الزمن أن تنضح مياه النيل لصالح زراعتها ، فإن طريقة التخزين كانت معروفة عند قدماء المصريين ، وهذا معلوم تاريخياً . وفي العهد الأجنبي أنشأ المنصور محمد علي باشا القناطر النهرية ، ثم أنشئ بعد ذلك نهران أسوان والتاريخ يقول لنا أيضاً : إن مصر لم يتازعها شعب آخر قبل الآن في مياه النيل ولم يتسلط سواها عليها من مبدأ التاريخ إلى يومنا هذا ، كما يقول : أن النيل لم يعرف أمة تخمدته على ضفافه إلى الآن سوى مصر .

وبعد اتفاقية سنة ١٨٩٩ لم يتغير الموقف ، فقد كان السودان من جهة الاستعاضة بالنيل خاضعاً لوزارة الأشغال العمومية المصرية ، وكان له إلى عدة قرية تفتش بمصر تابع لوزارة الأشغال العمومية ، وقد أُنيت تقرير لجنة مياه النيل : أن السودان لم يستطع قبل الآن إقامة طلبات لرى ساحات يسيرة من أرضه إلا بترخيص من الحكومة المصرية ، التي رخصت له على التوالي إقامة طلبات لرى ٢٠٠٠ فدان ، ثم ٢٠٠٠ فدان ، ثم زيدت إلى أكثر من

وإن لا أهم بعد أن يقال : إن حقوقنا في السودان أصبحت قاصرة على الماء وحل السباح لنا بسبل الأبحاث والإحصاء المائية ، كيف يمكننا بعد ذلك أن نأتي وقت المفاوضات ، ونعني أن لنا حقوقاً سياسية في السودان ؟ هذا لا يتفق مع المطلق والمنعقول .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء — لم يبين حضرة النائب المحترم كيف أن الاتفاقية جعلت المسألة قاصرة على المسألة المائية ؟ وفاته أن يذكر البند الثالث من كتاب اللورد لويد إلى دولة محمد محمود باشا .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — هذا هو نص البند الذي يشير إليه دولة رئيس مجلس الوزراء .

« إن حكومة جلالة الملك بالملكة المتحدة تشاطر دولكم الرأي في أن مصر هي هذا الاخلاق وجوهره هو تنظيم الري على أساس تقرير لجنة مياه النيل وأنه لا تأثير له على الحالة الزراعية في السودان » .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء — إن الحالة الزراعية بالنسبة لنا هي السيادة ، وهذا اتفاق ملغول فيه .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — إن تصريحاً من الحكومة يحل المشكلة .

حضرة النائب المحترم حسن حسني — إن حل المشكلة موجود في الوثيقة التي قرأناها الآن .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — إن ما فهمه المرحوم ثروت باشا من عبارة « الحالة الزراعية » هو نفس ما فهمته أنا .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء — لم يذكر حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي كتاب دولة محمد محمود باشا في هذا الصدد .

حضرة النائب المحترم حسن حسني — أمر هذه الاتفاقية غير مروض الآن ، فلماذا تتكلم فيها ؟ موضوع الكلام هو نهران جبل الأولياء .

الرئيس — لقد تكلم حضرة الضو المحترم ساعة وثلث الساعة ، وتكلم حضرات النواب الممارضين لثلاثين ست ساعات من خمس عشرة ساعة فبقيناها في مناقشة هذا المشروع . ألا يصح الإنجاز بعد هذا الوقت الطويل ؟

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — نحن نتكلم حول فكرة ولا تأثير للعدد في مناقشتها ، فيجب أن يكون المارضة نصف وقت الكلام ولقائين نصفه الآخر ، بل ينبغي أن يسمح لنا بأكثر من النصف لأنب الحكومة ومؤيديها أقوى منا بكثير .

حضرة صاحب البولة رئيس مجلس الوزراء — لم يذكر أيضاً حضرة النائب المحترم ما جاء في البند الأول من كتاب دولة محمد محمود باشا من أن الحكومة المصرية « مع إقرار التسويات المأخوذة تحتفظ بحريتها التامة فيما يتعلق بالمفاوضات التي تتسبب عقد مثل ذلك الاخلاق » .

أضف إلى ذلك أن البند المذكور وصف هيئة التحكم بأنها "مستقلة" لا دولية ، ولا أدنى كيف يمكن أن تخضع حكومة حكومية بريطانية لحكم أفراد إذا جاد هذا الحكم على غير حواها !!

هناك وسائل أخرى كان يجب الانجذاب إليها ، إذا كنا جادين في الأمر ، وزيد أن نجعل التصحيح قوة .

تقد أقام القانون الدولي هيئات لمساقيمتها لقض الخلاف بين الدول فلماذا ، ولأية غاية لم يبعد إلى هذه الهيئات بالحكم في الخلاف بيننا وبين إنجلترا ؟

إن القول بالاحتكام إلى مثل تلك الهيئة المستقلة كالقول بجلاء الجنود الانجليزية عن القاهرة لتحم على شواطئ القتال ، وفي اعتقادي أن هذا لنو لا قيمة له .

جاء بذكر وزارة الأشغال العمومية بالصفحة ٢٢ ما نصه :

"وأنه بمقتضى الاتفاقية المشار إليها صارت الحكومة المصرية حرة في إقامة الأعمال التي تقرها لزيادة مياه النيل لمصلحة القطر المصري بشرط اتفاقها مقدما مع السلطات المحلية في ما يجب اتخاذه للحفاظ على المصالح المحلية" ومعنى هذا أننا نستمد حقنا في مياه النيل بموجب هذه الاتفاقية أى أن وزارة الأشغال العمومية تقسم بأنه ليس لمصر حق في تلك المياه إلا ما تزيده لها هذه الاتفاقية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الاتفاقية خاصة بالنيل ومياهه ، فهي تشمل السودان وفيه .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — هناك نقطة خاصة بالترفة بين حقوق مصر وبين حقوق السودان ، فقد نصت الفقرة الرابعة من البند الرابع على أنه "إذا قررت الحكومة المصرية إقامة أعمال في السودان على النيل أو قروعه أو اتخاذ أى إجراء لزيادة مياه النيل لمصلحة مصر تتفق مقدما مع السلطات المحلية على ما يجب اتخاذه من الإجراءات للحفاظ على المصالح المحلية" ويهضم من هذا أن حكومة السودان ليست خاضعة للقيود التي قيدت بها حكومة مصر التي لا تستطيع القيام بأى مشروع في السودان قبل أن تتفق مقدما مع السلطة المحلية هناك بشأن التوضيحات ، فلما أردنا يوما أن نتوسع في الزراعة إلى سبعة ملايين من الأفدنة ، واضطرتنا من أجل هذا لإنشاء مشروعات في منطقة السدود ، أو في ألبرت ، أو فكتوريا كذلك على مساومة بيننا وبين الانجليز ، وقد يطالنا الانجليز هذه الحالة بكل ما تعامل به شركة اللياه مشتركا هنا ، فلماذا تأخر للمشاركة عن دفع القيمة المطلوبة منه هجرت عنه المياه .

وقد أشارت الفقرة الأولى من البند الرابع من الاتفاقية إلى مسائل تتعلق بالأرصاد وأشار إليها المرحوم ثروت باشا في مقاضواته

حضرة صاحب السعادة رئيس مجلس الوزراء — هل لحضرة النائب المحترم طلبات فيما يتعلق بهذه الاتفاقية ؟

ذلك مما يدل على سيطرة مصر على مياه النيل ، وكان شأن وزارة الأشغال العمومية في هذا شأنها ممنا تحسما ، عند ما نريد إنشاء آلة واحدة على جسر أية ترعة .

وكذلك عندما أريد إنشاء موزن مكار لم يشأ إلا بعد أن صرحت به وزارة الأشغال العمومية المصرية التي اشترطت ألا تزيد المساحة التي تروى بمياهه على ٣٠٠ ألف فدان ، وعلى ذلك فوجب هذا الحق التاريخي أن تستمر سيطرة وزارة الأشغال العمومية المصرية على مياه النيل كما كانت .

وقد قرر مجلس الوزراء بتاريخ ٣٥ مايو سنة ١٩٢١ أن وزارة الأشغال العمومية هي المسؤولة المنوطة بأعمال رى السودان منذ فتح تلك البلاد .

وفي عداوات ثروت باشا مع السير تسمبلر أعلن أن وزارة الأشغال العمومية المصرية هي الزبينة على مياه النيل ، وأن مراقبتها يجب أن تظل بيد هذه الوزارة .

إن حقوقي مصر التاريخية في مياه النيل ثابتة ، ومعدتها عنها التاريخ القديم والحديث ، ولكن هذا الحق التاريخي لم يحترم على الرغم من أن الاتفاقية نصت على وجوب احترامه ، وقد جاء بالفقرة الثانية من البند الرابع "الإلتزام ببنوا اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو توليد قوى ولا تقيد إجراءات على النيل وقروعه أو على البحيرات التي ينبع منها سواء في السودان أو في البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها إلتباس مقدار الماء الذي يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلحق أى ضرر بمصالح مصر" .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — معنى هذا الإلتزام أية مشروعات لرى إلا بإتفاق سابق مع الحكومة المصرية .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — إن موضوع الإلتزام لا يخرج عن أحد أمرين : إما أن يكون العمل الذي تقوم به إنجلترا في السودان لا يضر بمصالح مصر ، وهذا لا اعتراض عليه وإما أن يكون ضارا بمصر ، وفي هذا الحالة يشأ النزاع بين مصر وبين إنجلترا ، فكل منهما تحسك بوجهة نظرها ، ولكن إنجلترا بما لها من السيطرة والقوة تستطيع أن تقضى ما تريد دون مبالاة بمصالح مصر .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — تنص الاتفاقية على أن يقع الأمر لميزة تحكم عند حدوث اختلاف .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي — لقد تسبلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية في الكلام على مسألة التحكم .

يا حضرات النواب : إن التحكم المنصوص عنه في الفقرة السادسة من البند الرابع هو مهلة من المهلة ، ولا قائمة منه عمليا ، إذ أنت هذا التحكم لا يكون إلا بإتفاق الحكومة الانجليزية مع مصر على موضوع اختلاف أولا وعلى أشخاص الحكمين ثانيا ، فيبقى الحكومة الانجليزية أن تختلف مصر في أحد هذين الأمرين لتجمل هذا البند مطلقا ولا قيمة له .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشويحي : تم . أي لا أوافق على الاتفاقية .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء : ليس مطلوباً من المجلس التصديق على هذه الاتفاقية ، لا في هذه الجلسة ولا في غيرها .
(تصفيق) .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشويحي : أي أن إقرار المجلس لمشروع إنشاء خزان جبل الأولياء لا يعتبر تصديقاً على الاتفاقية .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء : إلى أوقات على هذا .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشويحي : أشكر حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء على ذلك . ولكنني ما زلت متمسكاً برفض مشروع خزان جبل الأولياء لأنه لا يتفق ومصلحة البلاد .
(تصفيق من المعارضة) .

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) : - حضرات النواب المحترمين : لو أن الأمر اقتصر على محاضرة حضرة النائب المحترم مصطفى الشويحي لكان الذي يضاهيكم الآن شري ، لأنني بقدر ما أقيم ذهني فتهم بهذا المشروع ، أعتقد أنني قد رددت فيما سبق على كل ما أدلى به حضرة الآن علماً ما يخص بأخافية المياه .

ولكن الواقع أننا بوزارة قرار صدد من اللجنة ، ثابت في محاضرها ، وقد كان من بين أعضائها حضرة النائبين المحترمين حافظ رمضان بك . ومصطفى الشويحي ، وهما من الحزب الوطني - يقضي بالأخير المعارضة المطالبة من هذا المجلس أي الثقات .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني - أرجو أن يلاحظ حضرة النائب المحترم أن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء وهو رئيس حزب الشعب قد اعتبر هذه المعارضة ، وأجاب عما وجهته من اعتراضات .
حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) : وهل يعتقد حضرة النائب المحترم أنه يفوت هذا ؟ أرجو أن تحسن الظن بي .

أقول ما كنت أريد أن أتكم بشأن المعارضة الخارجية ، ومحاولات إثارة الشكوك ضد المشروع ، لولا أن تناولنا حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء بكتابة البلية منها ، فلذلك رأيت أن أريد على هذه المعارضة ، لأقول مرة ، من فوق هذا المنبر .

كنت أظن - يا حضرات النواب أن كلامي هذه البلية يستعمل مضرة وأمانة لدولة الرئيس ، أبعده هؤلاء المعارضون من حيث لا يدرون ، فقد وليت في الويلفة الأولى التي نشرتها صحف المعارضة ، أن صدق باشا ، الذي يقال عنه ما قال ، جدير بمقتضى آخرى .

كما نعرف عنه أنه أحد بنات الاستقلال ، بدليل أنه كان رفيقاً لمحمد باشا في مناه ، وبدليل أنه كان رفيقاً لدولة مثل باشا في مقاضاته ، وبدليل أننا كنا نتفقده كلما أدينا الأمر ، ولكننا ما كنا نعرف أن صدق باشا ، (بحريره وكرامته) يتزل إلى حد أن تصيد الأولاد ، والمستندات التي تقدم قضية البلاد . ليعطيها لتفتح الله بركات باشا .

أريد أن أجعل هنا لصدق باشا لسان المعارضة فيها كنهه نظراً ، يسبق الضيف السجى . وهو أن صدق باشا ، ومن إليه ، كانوا يطوفون لجمع التفتتات بينا كان هؤلاء المعارضون يقيمون في عقر دورهم . وليس أدل على ذلك من تصريحهم بأن صدق باشا ذهب إلى فتح الله بركات باشا ، وسأله المستندات ولما أميا فتح الله باشا فهما ، لأنها بالإنجليزية ،
(ضحك) .

قال له (وكانت يديه أموال الأمانة) خذها ، وترجمها . أقول هذا لتقدروا قيمة المعارضين . الذين سقطوا سقطت قضيت عليهم .

صدق باشا هذا ، الذي كان منصوباً عليه سنة ١٩٢١ لأنه ذهب مع دولة على باشا للمعارضة ، والذي قيل فيه مالا يقال ، هو الذي أهدم يروح العمل لصالح مصر . وكان تواضعاً منه ألا يعلن من نفسه ، في الوقت الذي كانوا فيه يسمون له ذكر أسمائهم لكل مناسبة .

كان صدق باشا يقيم المستندات لتفتح الله باشا فيقول له : لا أحرف الإنكليزية (ولا طرابلسي) فيأخذها صدق باشا لترجمها ، وقد ظهرت هذه المضطرة لصدق باشا من خلال ملاحظته .

ولقد كنت أظن أنني سأنتج بهذه المضطرة وحدها ، ولكن حضرة النائب المحترم مصطفى الشويحي أعطاني الصورة الواضحة للمضطرة الثانية حين قال "إنه يستبعد أن تكون وزارة رأسها دولة صدق باشا مدفوعة إلى عملها بيد الإنكليزية أو غيرها" ، وإلى أجل هذا لرجال المعارضة الأبرياء الذين يؤثرون الواجب من قبيحة ، حتى إذا ما ضلوا الصواب في تأنيته ، فزجوا به من لا يضل ، وإذا لم يضلوا فاشتبهوا بالتي هي أحسن ، لأننا نعتقد فيهم حسن النية والتواضع .

لقد جعلت المعارضة لنا هذا عرساً ، وإلى أعلم السبب في ذلك ، فقد كنت أسأت فهم عبارة من محالرات حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطني بقاء هذا التصريح ، لا تزنية لصدق باشا ، ولكن إشارة إلى تصحيح ما فهمت من أن الحزب الوطني أصدر قراراً على عكس هذا ، أو أن رئيسه كان يشير في كلامه إلى غير ذلك .

لقد أشارت المعارضة يا حضرات النواب المحترمين إلى وثيقتين : الأولى - هي من كندی باشا إلى السير بول هارون مستشار المالية المصرية يتقل إليه من القردود ككشتر إصد أن أصبح في عداد الأولاد) أنه كان يرى أن حكم البلاد وإخضاعها سياسياً (تخضع طالية الرحمة) يكون بواسطة مشروعات التي في السودان .

وما يؤرخ عن القردود ككشتر أنه في حلقة مشهورة مع المستشار المالئ ، فقد عرض على المستشار مشروعا حاميا بطريق حلوان - على ما أذكر - فافرض المستشار فيه ، وأشر عليه بمباراة (no money) (أي لا يوجد مال) .

فلما عرض الأمر على القردود ككشتر أشر عليه بكلمتي (End it) أي طبعاً بالحد المالئ .

فكشتر هذا (وإن صور بأنه رجل حري) ، كان رجل إصلاح ، لا تتصور أن همه إلا كبر كان مأواً ما يريه الخديوي حين باشا ، كما أن مجلس باشا كان كيف كان من غير علة للقرف . وكان القردود ككشتر يقول بذلك للمشروع لا ككلام الخديوي ككشتر .

حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البيلي — ماهية كندى باشا، وهو ليس
فيا ولا يمول على رايه ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — اهمية آية من أن
المعارضة استلقت ما رواه لتشكك في صلاحية المشروع ، ومع ذلك فهل
يريدون أن تعلموا إلى أي حد يجب التوقف برواية الأستاذ محمد بدر أكثر من
رواية كندى باشا ؟ تبنينا أولا لأن كان يكتب كندى باشا تقاريره ، وما هي
وظيفة ؟ لقد كان مدبرا لأعمال الري بالجزيرة ، فصله إذن كان تجاريا محضا ،
وكان بهذه الصفة يكتب السامحين في أراضي الجزيرة الذين هضمت لهم الحكومة
السودانية أرباحا معينة إذا لم تحصل أرباحهم إلى الحد الأدنى من عملية
الزراعة ، وأغلثها ١/٠٠ ، فلهذا إذا ما طوله صحيفة البلاغ الصادرة في ٢٧ مايو
سنة ١٩٣٣ تحت عنوان " واطي أخرى قدمها صدق باشا لا كندى باشا " ^١
تفصيل عن كلام كندى " ريبا يظهر أن ما ذكره أعلاه غير صحيح " وهو
هنا يوجه القول إلى السامحين ، فهو يشكك في صراحة قوله ، فهو لم يبد ذلك
" ولكن يقطع النظر عن الروابط الفنية يمكن اختصار الأمر فيها بما " ^٢
وقفوا حضراتكم عند عبارة " يقطع النظر عن الروابط الفنية " لتبينوا ما ثبت
في بحثه التحقيق من أن كندى باشا لم تحصل بياسة الأخبار ، ولا يجاريا
ولا يطمع عنها شيئا ، وكل ما هنالك أن جنابه كان رئيس "شدة" لمع المياه
من النيل ، ويقذف بها في أرض الجزيرة .

انظروا ماذا قال حضرة . قال ما يأتي :

(١) " من قصر النيل الأبيض والليل الأزرق معا عن كفاية مصر لاكم
تتمكنون من ذبح مصر " .

وإذا لاحظتم حضراتكم أنه لا يوجه هذا القول للحكومة ، بل يوجه
للسامحين يتبنون من كتابته هذه السبب في أنه قضى عليه في مستشفى ،
لا يلجأ إليه المريض بأحد الأمراض البدنية .
ثم قال جنابه بعد ذلك ما يأتي :

(٢) " من كان النيل الأبيض يروي مصر وفيه انخفاض وكان النيل
الأزرق عاجزا عن كفاية شركتكم يمكنكم ذبح الحكومة السودانية " .

تأملوا حضراتكم كلامه ، وانظروا كيف يكتب إلى الإنجليز من
السامحين (لإلى رجال السياسة) ويقول لهم : إن قصر النيل تمكنت من ذبح
مصر . أي شأن السامحين في هذا ! ! هل بينهم وبيننا ثار قديم ، يعلم عنه
كندى باشا ما لا يعلمه العالم ؟ يقول مستر سميت روستون مالا : إنكم
تمكنون من ذبح مصر إذا قصر النيل ! ! أنهم أن يقول هذا في تقرير
يقدمه لوزارة الخارجية في إنجلترا ليعلم به إلى إمكان الرقصة بالخمس عند
التردم .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ألا يعرف حضرة النائب
المحترم أن إنجلترا ملكت الهند بواسطة الشركات ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — هذا من ضمن
ما أصره أيضا .

وقد كتبت جريدة البلاغ أن " كندى باشا " كان لا المشروع إنما هو لانتقال
مصر . فهل لنا كندى باشا على أن المشروع بحث من وجهته الفنية حتى
نستطيع القول بأن له رأيا فيما شهد الخزان ، وأنه مستعمل كسوط مناب
لاخضاج مصر ؟ إن البرود كاشف (وهو رجل عسكري يريد الانخراط بأية
وسيلة) وضع الفكرة تصورا ، ولم يدرسها حتى يعرف إمكان تحقيقها ، فقلها
عنه كندى باشا على حلاتها .

هذا إذا صدقت الرواية .

لقد قال دولة رئيس مجلس الوزراء في بيانه : إن كندى باشا كان مريضاً
عند عيادته مع السير ويلم وليكوكس عن جربة التذنب في حتى السير مردخ
مكونا .

وهذا التعبير رقيق من جانب دوله ، لا يسمح له أدبه العلم بأكثر منه .
والواقع أن هذا الرجل مريض في البنية التي كتب فيها تقريره مرضاً اضطره
إلى دخول مستشفى لا يدخله مرضي الأجسام ، لأننا ما ثبت لكم إنه غير أهل
لصفاء الرواية ، وأن الذي روى عنه لم يكن أهلاً لتقدير الأمر من الوجهة
الفنية ، وأنه وقت الزيادة ونجاة التقرير ، كان في حالة صعبة تجعل تصديق
قوله بعيدا عن العقل ، خصوصاً إذا كان يروي عن أصح في عداد الأسماء
هذا فضلاً عن أنه مؤيد من الحكومتين الإنجليزية والمصرية .

أقول إذا ثبت كل هذا وضمومه ، أدركتم على أي مكانا تنكح المعارضة
الخارجية ؟

وإلى التماس (كما تسلمت من قبل) إذا مع أن هذه التقارير كانت
موجودة ، وأن المعارضة تقدرها قيمتها ، أين كانت طيلة هذه السنوات ؟ مع
أن المشروع قد عرض على الجمهور عن طريق الصحف ، كما عرض عليهم
عن طريق البرلمان من زمن طويل ، أين كانت تلك التقارير ، حتى يلقى
لكم بها في الحلقة الأخيرة ، وفي اليوم الذي ينتظر فيه الاقتراح على المشروع ؟
هل أهاول أحد منهم إلى أصل هذه الوثائق . وأين توجد ؟ حتى تحقق من
صحتها أولا ؟

حضرة النائب المحترم لكري الصنبر — لقد ذكر حضرة صاحب الدولة
رئيس مجلس الوزراء أن الوثائق موجودة في كتاب عبد الحليم نصير افندي .
حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — إنما أريد الأهل
الموقع عليه بأعضاء كندى باشا .

أما الآن صحيفة المظفر : وفيها يقول الأستاذ محمد بدر ، إنه كان يشتغل
سكريرا في الوفد المصري ، وإن " كندى باشا " اتصل به وقال له : أتم كلوهون
للإنجليز ، وأنا كذلك كلاره لهم ، وإلى لمن استمداد لتسليمكم جميع الأسلحة .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — وما الدليل على صحة هذه
الرواية ؟ لقد تشككت في رواية كندى باشا ، وطلب على صحته دليلا ،
فما دليلك أيضا على صحة ما ذكرت ؟

حضرة النائب المحترم وهيب دوس بك (المقرر) — أريد بإحضرة النائب
المحترم أن أضع لك أصبعك حيث تنس الروايتين : إني أقبل رواية
الأستاذ بدر ، ولا أقبل رواية كندى باشا عن البرود كاشف . . .

معلومات ضد الحكومة الإنجليزية^(١) تسلمته الأوراق مطعنة، دون بحث في اصطلاحا لفتح الله باشا الذي طلب منه ترجمتها .

إن المصري كان إذ ذاك يستعمل كل الأسلحة، الشرعية منها، ونصف الشريعة، في الوقت الذي كان الإنجليزي يحصلونها فيبانهم، وكانت الشوارع مغمورة بدمائها، وكان صدق باشا ضمن المجاهدين الخائفين، ينقل إلى منزل قمع الله باشا، فمن السبب أن ير بناطركم ولو لحظة ما يريد هؤلاء الكتاب أن يطلوا به، من أن في توصيله تلك الأوراق معنى الموافقة على محتواها. حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إن دولة صدق باشا (هذا الرجل المعروف بالذكاء، والكفاءة، والمقدرة) قد أخذ تداري من رجل مسئول، وأطلع عليها، وترجمها، فإذا لم يكن قدرها التقدير الصحيح، ما قدمها تحت مسئولية .

حضرة النائب المحترم وعبيب دوس بك (المقرر) — ما كان هناك من سبيل لدولة صدق باشا (ذلك الرجل المألي) ليبحث في تلك المطعنة مشروما فنيا، احتاج لدراسته مدة طويلة منذ سنة ١٩٢٠ إلى سنة ١٩٣٢ بواسطة بلجان دولية، فإذا رفع هذه التقارير إلى تسلمها من رجل الإنجليزي، كانت له مكانة في البلاد فأناها رفضها كالسلاح الذي يرفضه طفل الشارع (وهو يتلقى الرصاص) دفعا للهجوم، وليس في هذا مايل على حكمة من تلك التقارير. حضرة النائب المحترم محمد فهم التقيي — إن هذه الوثيقة لما قيمتها، وماليتها الآن بالنسبة للسودان أسوأ مما كانت عليه سنة ١٩١٩. فقد كان السودان ممتنا حينذاك، وكان لنا فيه جيش وموظفون، فيجب أن نكون حريصين عند نظر هذا المشروع، وألا نتصبل في تسديده .

حضرة النائب المحترم وعبيب دوس بك (المقرر) — ألم أنهم اعتراض حضرة النائب المحترم (وقد يكون ذلك لسبب حقل) ولهذا لا أستطيع الرد عليه (ضحك وتصفيق).^(٢)

الرئيس — أرجو ألا يتجاوز حضرة النائب المحترم الوقت الذي حددناه لسماح كلمته .

حضرة النائب المحترم وعبيب دوس بك (المقرر) — تزولا على أمر معالي الرئيس، ومراجعة لقرن الذي سمع به، أراي مضطرا لترك منصة الخطابة كسفا، لأنني أعتقد أن لدى الإردود الخاصة على كل ما قيل، حتى على اعتراض حضرة النائب المحترم فهم التقيي، الذي قلت إنني لم أتمهه . على أنه لا يفرق أن أقول لغيرناكم: إن الثورة الخارجية التي قامت بها صحف المعارضة مطعنة، وقد قصد به التضييل لكل ما سبقها من أنواع المعارضة، وقد حفظنا من أن تزل لمناخاتها، ولكن الذي اضطررنا أن أسلكه الليلة هنا السبيل هو أن دولة الرئيس أمر بالرد عليها . (تصفيق) .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أنا لا أدافع عن كندی باشا، ولكني لاحظت أنه طريقة الاستنتاج إلى بلما إليها حضرة النائب المحترم تحسنا كانتا أمام دعوى .

حضرة النائب المحترم وعبيب دوس بك (المقرر) — وما المنافع؟ ليس في مكنتي قضية أكبر من هذا الموضوع الذي نتكلم فيه .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — فقد كان كندی باشا حضوا في مجلس الحاكم العام للسودان، وليس غريبا أن يناطب الشركات بهذا اللسان.

المقرر — أريد القول بأن المعارضين خارج هذا المجلس يتاجرون في مصفهم بأعمال رجال غير مسئولين، ويستدلون بها في غير مكان الاستدلال .

افترضوا أن "كندی" حاكم السودان العام لا حضو في مجلس الحاكم غصب، وافترضوه طلبا من أكر العلماء الملمين. افترضوا ذلك، فبأن هناك حقيقة واقعة، وهي أن خطابه لم يكن مرفوعا لحكومته، وإنما كان موجها للمهاجرين فلماذا يريد هؤلاء المهاجرون دفع مصر، حتى يقول لمن تم قصر النيل عن كفايته لمصر فأنكم تتحكمون من ذنبها !!! .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — ولكن الحكومة هناك تشرف على إدارة مصالح هؤلاء المهاجرين .

حضرة النائب المحترم وعبيب دوس بك (المقرر) — يظهر أن التعبير بطريق السؤال يثير الشهوة للكلام .

غير معقول أن الرجل الذي يشتغل السياسة يرفع تقريره للمهاجرين بدلا من رفعه للحكومة، وغير معقول أن يقول لهم إنذبح الحكومة السودانية يترتب على كيت وكيت !!! إن هذه الألفاظ لا تصدر إلا من رجل مورتور، إذ كيف يدل على مقال حكومة السودان وهو الإنجليزي، وما كنه الإنجليزي، وحكومة السودان في ذلك الوقت (من الوجهة القضائية) في يد الإنجليزي !!! ثم كيف يقول ذلك إلا إذا كان مورتورا ؟

إن مسر كندی خرج من حكومة السودان مطروحا مورتورا، ورأى أن الوقت مناسب لوجود الثورة إذ ذاك في البلاد، فقدم بهذه المعلومات الخاطئة، ويظن أنه كان يعلم بظلمتها، لأن اللجنة التي فصلت فيها، والمهكمة التي حلفت منه أبعده من التحقيق بعد قليل لأنه اعترف بنفسه أن ليس عنده معلومات فنية .

آثار المعارضين هذا التيار، وهوشوا عليكم في المظنة الأخيرة، وهم يملكون أنهم يضربون بسيف مفصول، يضربون بألأ لا تصيب من المشروع ولا من إيمانكم شيئا .

هذه هي المعارضة، وهذا مبلغ أقوال كندی، ولا تتسوا أن تضعوا في كفة الميزان قول دولة صدق باشا أنه حينما حضر له كندی وقال: "إن الله عنده

(١) ورد في محضر الجلسة الثالثة والأربعين ما يأتي :

حضرة النائب المحترم محمد فهم التقيي — لي ملاحظة على محضر الجلسة السابقة، فقد ورد في البرهان من صفحة ١٩ بد كلاس، العبارة الآتية :

"المقرر — لا أنهم اعتراض حضرة النائب المحترم (وقد يكون ذلك لسبب حقل)، ولهذا لا أستطيع الرد عليه .

(ضحك وتصفيق) ."

وأما يكون في المحضر ما يجب به من حضرة المقرر فقد رددته عليه قائلا "إنك خاطط يا أساذ وعبيب بك، وأنا أنهم ما أقول تاسع من جديد" ثم أعدت ما كتبه أولا حقا حيا ونسخت كلاس، بالعبارة الآتية "أنا أنت كلاس هذا في ثاية الرضوح تعول فهمه" وقد ورد حضرة المقرر بما يأتي "ثم قد فهمه" .

فأرجو تصحيح المحضر طبقا لذلك .

حضرة النائب المحترم وعبيب دوس بك — ثم هذا ما حدث في الجلسة ولكن رددت على حضرة النائب المحترم بالعبارة الآتية: "تمت أن لا يمكن أن أنهم" . الرئيس — تميت هذه الفقرات في المحضر .

تقول داخل هذا المجلس ما لها وما عليها من قتل كلمة واحدة طيبة . وإلى لاديه كلمة حجاب فإمرأة في المجلس لأنها (وهي التي تعتبر مصر والسودان وحدة لا تتجزأ) تخلف ، وتزعج ، وتزعج عقيرتها بيارات الخوف ، وتقول إن مشروها فيهم في السودان لا يبد مشروها مصر يا ، وقد نسبت تلك المبادئ المقدسة إلى طلائع أدات بها ، وهي أن مصر والسودان وحدة لا تتجزأ وأنه لا بد من المطالبة بملحقاتها أيضا .

(تصفيق) .

أما ما أريد أن أسطه لحضراتكم الآن فهو وقائع مادية ملموسة ، مسلم بها من كل مارضة ، وأن من المسائل المسلم بها يا حضرات النواب أن سكان بلاد النيل في ازدياد مطرد ، وإن هذا في زيادة تستدعي حثا النظر في كل مشروع حيوي يكفل الرزق لهذه الزيادة من السكان ، ولا مزيج من الببال أن علم المساحة لم يتقدم إلا في هذه الأيام الأخيرة ، لأن ما كتب في سنة ١٨٩٤ وما بعدها على لسان السير ويلكوكس ومستري ديوي وغيرها يتضمن أن الأرض القابلة للزراعة في مصر والقابلة للإصلاح في المستقبل قدر نحو ٣٠,٠٠٠,٠٠٠ هكتار ، في حين أنها قدرت الآن بنسبة ملايين وكسور من الألفه . أما بالنسبة لقياس تصرف النيل فإن هذه المسألة كانت أيضا محل نظر فيا مضى ، فقد كانت المقاييس غير منتظمة وكان يقاس تيار المياه بواسطة زياجات كانت غلي في النهر . وقد رأيت حوزارة الأشغال العمومية بعد تجارب قاسية أن لا بد ما أن ترسم لنضبا خطة حسنة لتصل إلى ما إلى إيجاد الماء من غير التصرف الطبيعي من طريق التخزين وغيره .

بحثت هذه المسألة من سنة ١٨٩٤ إلى الآن ، سواء في مناطق السودان أو في أعلى النيل وغيرها ، وقد استقر الرأي بعد ذلك في هذه السياسة ، فأنتم نزل أسوان سنة ١٩٠٢ وهنا تعرض مسألة آثارها المعارضة في داخل هذا المجلس ، وهي أنه وضع تصمم نزل أسوان على منسوب ١٢٠ مترا إلا أنه على منسوب ١٠٠ ، وهنا أوجدنا النظر إلى ما قاله حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك بشأن مبلغ ٣٠٠٠٠٠ الجنيه الذي قدر لتدعيم أساس نزلان جبل الأرياء لاحتلال تلتيه في المستقبل حيث قال : "إن هذا المبلغ لا مبرر له" ولكن هذا المبرر قد ظهر لحضراتكم من أننا أصبحنا الآن في حاجة إلى تلتية نزلان أسوان لأنه على منسوب ١٠٠ متر ، وقد تكلفت هذه التلية أموالا طائلة ، ولو أننا أخذنا رأي السير ويلكوكس يجعل منسوب نزلان أسوان على منسوب ١٢٠ مترا بلنا كل هذه التكاليف الباهظة في سبيل تلتيته في سني ١٩١٢ و ١٩٣٠ .

رؤي بعد إنشاء نزلان أسوان أنه يكفل تحقيق مطالبنا المائية قرنا من الزمان ، غير أنه تبين بعد ذلك وبعد التجارب وتقدم علم المساحة وسرفة مناسيب النيل الحقيقية أنه لا يفي بحاجة البلاد ، وأنه لا بد من تلتيته وقد

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — هناك مسألة فرعية وهي مسألة كتمى بإشأ التي أثارها دولة رئيس الحكومة دفاعا عن نفسه باستار أنها تتعلق بشخصه ، ولو كان الأمر وقف عند هذا الحد لما كان لا اعتراض على ذلك . أما وقد جعل المقدم منها تشكيكا في كل ما يقلى به ضد المشروع فنوابنا التي تعرض لهذه المسألة ، ولنا الحق في ذلك .

أقول أما وقد اقتضت هذه المسألة سلاحا لتشكك فيها قامت به المعارضة ضد المشروع ، فلا ينبغي إلا أن أنكم ...

حضرة النائب المحترم حسن حسني — ماذا يريد أن يقوله حضرة النائب المحترم ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — إني أفهم ما يريد أن يقوله .

(خفية) .

الرئيس — لم يقصد حضرة النائب المحترم وجيب دوس بك المعارضة داخل المجلس (١)

حضرة النائب المحترم حسن اسماعيل — حضرات النواب المحترمين :

سمعت كثيرا وقرأت كثيرا أيضا ، ولنا كل من الراجح على كل منكم أن بحث فيما لم يصح سواء من زملائه المتكلمين . ومن أجل هذا سأقتصر إلى حضراتكم في كلام أشعر أنه يجب اليك ، وأنه أدلة تتعلق بأمرها وترجم عن نفسها ، وهذا مهدى إليكم ، وما كونه عند هذا العهد صادقا أمينا .

إن هذا المشروع (شأنه شأن كل المشاريع) يمكن لكل باحث أن ينظر إليه بمقارن خفتين تبين لعود التفكير والتقدير ، وتبنا للراجح التي يرجع إليها في بحثه .

فأذا رجح الباحث إلى ما كتب في صفح المعارضة فقط ، أمكن أن يكون صارضا لأن هذه الصفح لا تتروى للمصلحة ، وإنما تتروى الناية التي تلونها حضراتكم .

من أجل هذا صرفنا النظر عن أقوالهم ، وبمشتا الموضوع من جميع نواحيه فوصلنا إلى اقتناع وتسلم ، بأن المشروع حيوي فافع ، وليس من الجرم ألا ينفذ نجس ، بل من الجرم أيضا إرجاء تنفيذه .

إني إذا ما تكلمت عن المعارضة لا أقصد المعارضة التزمية التي تعودتها وأفتها في هذا المجلس ، وإنما أقصد تلك المعارضة التي اعتادت أن تسأل كل حسن ، ودليل على ذلك أن الوزارة (وقد سلخت في الحكم عامين أنت فيها من غروب الإصلاح ما يحصل إلى حد التبرير) لم تتكلم عنها تلك المعارضة بكلمة تمييز أو استحصان .

أما مدارضتنا الحالية أو معارضة المجلس كما قدمت في عليها مؤاخذتان : الأولى ، أنها لم تقل كلمة واحدة لصالح للمشروع حتى من نواحيه الفنية —

قطع النظر عن الوجهة السياسية أو ما عددا .
ثاني ، فقد قرأنا في صفح المعارضة أن المشروع فافع في ذاته من الوجهة الفنية قطع النظر عن الوجهة السياسية أو ما عددا ، والمعارضة التي فودتنا أن

(١) ورد في محضر الجلسة الخامسة والأربعين ما يأتي :

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — ل ملاحظة من محضر الجلسة الخامسة ، قد سقطت من النهر الأول من صفحة ٢٠ به كلام سال الرئيس عبارات الآتية :

"حضرة صاحب المآل وزير المواصلات — أصروا أن كل ما قيل في هذه المسألة هو ما قاله وزير الحكومة .

حضرة النائب المحترم جيب دوس بك — أداني على ذلك .

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني — انتهى هذا "

فأصبح كدوين هذه عبارات في المحضر .

الرئيس — يصح ذلك في المحضر .

فيه من حكومة السودان أن تمنحه هو وزميلة الكولونيل كندى باشا استيزا بنصف مليون فدان على النيل الأبيض عند إقامة هذا الخزان، ولما لم يعبأ إلى هذا الطلب أخذ في العمل وإتمام مستر ماكدوالف بقرار أرقامه، وكذلك أرقام وزارة الأشغال العمومية .

حضره النائب المقيم عبد العزيز الصوفاني — من أين جاء هذا البيان ؟

حضره النائب المقيم حسن محمد اسماعيل — هذا البيان موجود في تقرير لجنة التحكم، وقد بحثت اللجنة جميع التهم فظهر لها من التحقيق أن لا أساس لهذه الاعتراضات، وأضافت إلى ذلك أن "كندى باشا" قرو في التحقيق أنه لم يستغل بنصفه الآثار سوى ثلاث سنوات، وأنه رجل حربي، وأن كل ما يبرهه وخصص له هو الاشراف على رفع المياه لرى أراضي الجزيرة، وأنه لم يستغل مطلقا بمقامات تيارات المياه وبذلك انتهت هذه المسألة .

وقد أوجست الحكومة شققة، خصوصاً وزارة الأشغال العمومية مما أثير من الاعتراضات حول هذا المشروع، وراحت في زائدة في الاضطرابات كلف بلنة طلبة من كبار المحققين وتكونت هذه اللجنة في سنة ١٩٢٠ برئاسة حفيد أمريكي، يدعى مستر كوري، ومن مهندسي المحيزي، وثالث من حكومة الهند، وقد سافرت إلى أعلى النيل وأجرت هناك تحقيقات وأبحاثاً طويلة خاصة بمشروع خزان جبل الأولياء وأعلى النيل وسائر وما شاكلها، وقد طلب المستر داونس المستشار المالي عمل شخص من هذه التحقيقات .

وقد سجلت هذه اللجنة في مصر الأول في مياه النيل، وقررت أن استكمال وسائل الري لمصر يستدعي التخزين خارج الحدود المصرية، كما أشارت بضرورة إنشاء خزان جبل الأولياء، ولم تكتف الحكومة بهذه الاضطرابات بل سافرت إلى السودان حضرته صاحب المال شقيق باشا وزير الأشغال العمومية وقتئذ، وعين منطقة مشروع خزان جبل الأولياء وخزان سار، ووضع تقريراً مطولاً قال فيه "أنني مع موافقتي على إنشاء خزان جبل الأولياء أرى أنه لا بد من أن يسير معه جنباً إلى جنب مشروع قناطر نيج حادى لأن في إنشاء خزان جبل الأولياء وحده دون إنشاء قناطر نيج حادى ضرراً على الحياض المصرية في الصعيد الأجل لأن مناسيب الخزانات تكون مرتفعة وتؤثر على القنطرة" وأشار في تقريره إلى وجوب ذلك وقال ما يلى : "فإننا لم يكن هناك مالى يمكن استخدامه لإنشائه من جبل الأولياء وقناطر نيج حادى من غير معنى إضفاء العمل في السد في نايغندا العام والانتظار حتى يشرف المال اللازم لإنشائه الأعمال الميعة به" .

حضره النائب المقيم عبد العزيز الصوفاني — في أى سنة وضع هذا التقرير ؟

حضره النائب المقيم حسن محمد اسماعيل — وضع هذا التقرير سنة ١٩٢١

حضره النائب المقيم عبد العزيز الصوفاني — أرجو من حضرة الزميل المقيم أن يراجع ما كتبه معالي شقيق باشا في سنة ١٩٢٧، وهو يخالف تماماً ما كتبه في سنة ١٩٢١

حضره النائب المقيم حسن محمد اسماعيل — لم يقف الأمر عند هذا الحد، بل ظف السيد كندى في سنة ١٩٢١ يبحث مشروع خزان جبل الأولياء مع معالي عبد الحيد سليمان باشا وسائر برى، وقد تحولت هذه اللجنة في السودان

أجريت هذه العملية في سنة ١٩٢٢ بعد ذلك (وهنا يتطرق تاريخ خزان جبل الأولياء) لأنه رعى أن هذه العملية لا تكفى، لأن مطلب البلاد المائية أصبحت في ازدياد مستمر، ففكر في خزان جبل الأولياء، وأرجو أن تتطرقوا تماماً لاعتقاد السيد ويلكوكس هو صاحب الفكرة في إنشاء خزان جبل الأولياء، فقد التى محاضرتين فهذا الموضوع: الأولي — في سنة ١٩٠٨، والثانية في سنة ١٩٠٨ من وضع كتابه المشهور سنة ١٩١٣ وقد ضمنه طلب إنشاء خزان جبل الأولياء، وبمناسبة هذا أريد أن أذكر لحضراتكم أن السيد ويلكوكس قال : "إن النيل الأبيض من منحه إلى مصر عبارة عن سلسلة خزانات تخزن كميات عظيمة من الماء وعلى طولها توجد ثلاثة مواقع تصلح خصيصاً لإنشاء خزانات صناعية بها الأول عند نيجولى بالقرب من بحيرة البرت والثاني عند مصب نهر السواط والثالث بالقرب من الخرطوم ومن الضروري ضبط هذه الخزانات والتحكم في موازاتها بحيث تعطينا المياه وقت الحاجة إليها لا كما فعل الأولين وما يمكن البدء به من الأعمال الضرورية إنشاً هو موازنة النهر وضبطه بالقرب من الخرطوم" ثم قال : "وبذلك يتكون خزان يمتد على كمية من المياه تتراوح سمته بين ٣٠٠ و٣٠٠ ميلاراً من الأنهار" (مضمة ٧٠١ و٧٠٢ من كتابه الرى المصرى) ثم يقول بعد ذلك : "إن خزان أسوان المثل مع خزان جبل الأولياء الواطى يكونان مشروعين متكاملين بعضهما بعضاً على أساس صحيح لمشروع جبل الأولياء الواطى ضمن مع نغريته في شهر نوفمبر رى حوض النيل في حين أن خزان أسوان المثل يخزن المياه اللازمة للحاجة الصينية" .

هذا هو رأى السيد ويلكوكس في سنة ١٩١٣ في كتابه المطبوع .

بعد أن قرر هذا الخزان جاءت الحرب العظمى فوقف المشروع، وهنا أستطيع بحق أن أقول لحضراتكم أن قول المعارضة : أن الانجليز يريدون من إنشاء هذا الخزان مصلحةهم الخاصة أو الضغط السياسى على مصر هو قول لا يتفق مع الواقع، إذ لو كان الانجليز يريدون ذلك لكانت الفرصة سانحة لهم مدة الحرب لتحقيق غرضهم حيث كانوا ينقلون بوما نحو ثمانية ملايين من البمبيات، وكان في استطاعتهم أن يقيموا خزناً لا يكلفهم سوى أربعة ملايين من البمبيات .

والواقع با حضرات الزواب أن المشروع هو مشروع مصرى بحت، ولا يهم الانجليز أى حال من الأحوال أن يلبأوا إلى إنشاء خزان جبل الأولياء أو أن يطعوا في طلب إنشائه، بل إن الذى دفع وزارة الأشغال العمومية إلى التفكير فيه هو ما حدث في سنة ١٩١٧ و ١٩١٨ من الفيضان المالى الذى هدّد البلاد وما حدث من تخريب خزان أسوان قبل أوانه كل ذلك دعا وزارة الأشغال العمومية إلى البحث في مياه التخزين، وقد أثبت المشروع الذى وضعه مستر ماكدوالف في سنة ١٩١٨، وقد حدث بعد ذلك أن أثبتت هذه اعتراضات على هذا المشروع من الكولونيل كندى باشا والسيد ويلكوكس، وقد ضقت أخيراً على أسباب هذه الاعتراضات، وقد تبين أنها لم تكن خالصة لوجهه الله تعالى ولوجه مصر والسودان، بل كانت لشهوة خاصة اكتشفها مندوب حكومة السودان في اللجنة الانجليزية التى اتبعت لتحقيق التهم الموجهة من السيد ويلكوكس والكولونيل كندى باشا إلى مستر ماكدوالف، والتهم الموجهة من هذا الأخير إليهما، وقد قدم مندوب حكومة السودان إلى اللجنة تقريراً صدر من السيد ويلكوكس قبل تقديم مشروع سنة ١٩١٨ يطلب

الأولاد المصلحتا ، ولأن السودان سيقيم من جانبه عمل لخزان متكرر فقد أبحاث اللجنة السودان أن يزيد الأربعة والخمسين مترا زيادة تدريجية ، مع ١٩٣٠ مترا مكعبا في الثانية كل عام ، على أن تبدأ من سنة ١٩٢٩ - ١٩٣٠ وتنتهى في سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ١٦٨ مترا مكعبا ، وفي هذه الخطة تكون مصر قد فرغت من إنشاء خزان جبل الأولاد .

واتخذت اللجنة حكومة السودان الرجة بمصر ، وطلبت منها إجراء كل ما يحصل لها في إنشاء هذا الخزان .

ولما عرض تقرير هذه اللجنة على معالي اسماعيل سرى باشا الذي كان وزيراً للأشغال العمومية في ذلك الوقت أصدر قراراً بتأليف لجنة من كبار رجال الأري لبحث التقرير المذكور . وقيل أن ثمة اللجنة المهمة التي تألفت من أعضائها ، تولت وزارة الأشغال الحكم ، وكان معاداً خزان حرم باشا وزيراً للأشغال العمومية فيها . وبأنهم لخضارتكم رأي الأري يظنونون به في الخارج .

قدمت إليه لجنة وزارة الأشغال العمومية تقريرها عن أعمال اللجنة الدولية فرغ حرم باشا إلى دولة على باشا رئيس الوزراء ملاحظاته على تقرير اللجنة الدولية ولجنة الوزارة التي تألفت من سنة ١٩٢٦ ، والتي ما غاله وهو مذكور بصفحة ٢٤ من مجموعة محاضر جلسات اللجنة البرلمانية التي وزعت عليه .

” ورأى هو أن لجنة الوزارة ذهبت إلى حد لا يجزه الظروف الحالية ، لتلك أشير بالوقت على رأي لجنة مياه النيل ، بخصوصاً أن أعمال قاطر نيم حادى منظور فعلاً في صيف سنة ١٩٢٩ ، وأنه يمكن إجراء الجزء الأكبر من الأعمال التي اقترحتها لجنة الوزارة في مدى ثلاث سنوات ، كما يمكن إتمامها كلها قبل سنة ١٩٣٥ - ١٩٣٦ ، غير أنى أرى أن إقرار الحكومة والبرلمان للاحتياجات اللازمة لتنفيذ الأعمال المطلوبة يعود عليها من وزارة الأشغال شرطاً أساسياً لموافقة على رأي لجنة مياه النيل .”
ثم قل : ” وإنى أخطر اللجنة وأياً تماماً ، ويسيرنى أن أبلغ دولتك أن سياسى برى إلى قوى المصالح المنتفعة الفاعلة على رعاية هذه الشؤون . وإنى على تمام الاستعداد لتقديمها وأمدادها بكل معاملة تبهر ضرورتها ، كما أوجب استمراد هذه السياسة في مستقبل الأيام .”

وقد اختتم كتابه بما يأتى :

” وخاطباً أتصرف بأن أبلغ دولتك أن وزارة الأشغال العمومية يوافق سعيها على تقرير لجنة مياه النيل ، ولا نجد مانعاً من التوسيع جعل المصالح التي أحاطها تلك اللجنة على الحكومتين للتفصيل فيها ، على أساس توصيات اللجنة التي تضمنها التقرير .”

فبعد هذا الإقرار الصريح من حرم باشا لا يصح أن يلتفت إلى معارضة الأري للمشروع وهو خارج الحكم .

وأستطيع أن أن أقرر عليك رأي الأري إبداء في خطية ألقاها في ١٠ فبراير سنة ١٩٢٨ من يدى جلالة ملك البلاد في حقلة وضع الحجر الأساس لقاطر نيم حادى ، وعرضاً على مشروع جبل الأولاد من طريق فيرميلشو . قال ما يأتى :

” نعلم هذه القاطر بأبداء نصف مليون من الألفنة في حصة الجزء من الوادى إلى مياه الفيضية بعد تدوير وسائل التخزين وتحويل إلى أراضى إلى رى مستعمل من النعم الذي مار عليه المصلح في مصر الوسطى .”

ودرست موضوع هذا الخزان دراسة رافية ، ثم وضعت تقريرها سنة ١٩٣٥ وافقت فيه على إنشاء خزان جبل الأولاد على مسرب ٣٧٧,٢٠ : لا من ٣٨٠ . وصار على حضرارتكم رأى ولواء المعارضة السابقين في وزارة الأشغال العمومية بالنسبة لهذا المشروع لئلا أن هذه المعارضة ليست برشة فند ما جاءت وزارة الرفد سنة ١٩٢٤ كانت حذر الأشغال العمومية وتنتد مسادة مرفس حادى باشا ، فعلاً بمشروع خزان جبل الأولاد لمرفسه بل استدعى أكبر مهتلى على فيلقه ، وهو المير محمد موسى رئيس معهد الهندسين المكينين بالجنابا سابقاً ، وطلب منه بحث موقع خزان جبل الأولاد وخلف الصصيات المقترحة لأخذ بالأصلح منها .

وقد قام بمجهه وفهم تقريره في ٢٩ مارس سنة ١٩٢٤ وكان رأى معاداً مرفس باشا المير في المشروع حتى أن أسد التواب في مجلس سنة ١٩٢٤ اقترح تكوين لجنة هندسية فيبحث المشروع من جديد فيه عليه الوزير قالوا إن هذا المشروع بمجهه وزارة الأشغال العمومية ، وهي مسخرة في بحثه أيضاً ، فإذا وجد ما يدعو لتأليف لجنة لفن بمجهه الوزارة في تأليفها وفلانية معاً التاريخ كانت إحدى وزارات الرفد من المكينين مشروع جبل الأولاد ، فما الذى حدث بعد ذلك ؟ حدث أنه قيل أن مشروع جبل الأولاد العالي وقاطر نيم حادى تكلف انخرازة ١٢ مليوناً من الجنيحات ، ونظراً لبحر الميزانية وقتئذ وعدم وجود أحيائى تصدر إطفاف المصل وقد قرر مجلس الوزراء ما يأتى :

” بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال أن أعمال خزان جبل الأولاد وتنتد بالمعنى به من مشروعات الأري القدام عملها في مصر يتضح من المال مبلغ ١٢ مليوناً من الجنيحات وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ إلا إذا التفت إلى الاقتراض الأري لا ترغب فيه ... الخ ...

” فلهذه الأسباب قرر مجلس الوزراء وقف الأعمال الجارية في جبل الأولاد مع المحافظة على ما تم بها إلى الآن .”

باحضرات الولاء :

بعد أن وصلنا إلى هذه النقطة قدم الإنذار البريطانى المشهور الذى جاء فيه : أن للسودان الحق المطلق في سحب ما يراه من مياه النيل إلى أى مقدار . تألفت لجنة دولية في سنة ١٩٢٥ ، وسأذكر لخضارتكم بعض أرائها لأنها فاعلة في الموضوع . وسأصل منها إلى الأسباب المستجدة الضرورية التي تبرر إنشاء هذا الخزان ، بحيث أننا إذا تأخرنا عن تنفيذه عرضنا البلاد لطامة كبرى .

جسئت هذه اللجنة حتى مصر المكتسب في مدة العصف من يساريل ١٥ ميله . وحسبت على المودل حسب نظرة واحدة من الماء إلا ما انطق طيه في سنى ١٩٠٤ و ١٩٠٩ وهو ١١٧ مليون متر مكعب في المدة من أول يناير إلى ١٨ منه .

وضعت هذه اللجنة بمجهه أخرى معاداً . فقد كرت في تقريرها أن ما يسجبه السودان فيند الفيضان في الثانية الواحدة هر ٨٤ متراً مكعباً ، وذلك ابتداء من ١٩ يوليو ، ونظراً لأنه مصر متجدد من سنة ١٩٢٥ في إنشاء خزان جبل

بسبب كلمة ترويض من المعارضة الخارجية ؟ إنى أرى بكم أن تجاروا المعارضة في هذا المضمار . وأرجو منكم أن تتصروا بحق أننا أمام مشروع ذى منافع حيوية ، يجب أن تمتح البلاد طاجلها بزيادة ، وأمامكم حكومة عرفت بالجزم والحكمة تستعبد في كل أعمالها رأى جلالة الملك المعظم ، وحاشا لأبى الفاروق أن يفر الحكومة على مشروع ليس فيه مصلحة البلاد .

(تصفيق) .

وهنا تخفى عن الرئيس معلى رئيس المجلس ، وتولاهما حضرة النائب المحترم على المتزلاوى بك وكيل المجلس .

حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غنام بك — حضرات الزملاء المحترمين : لى كلمة صغيرة أرى من ورائها إلى الاستفسار أولاً — من حضرة مندوب وزارة الأشغال العمومية ، وثانياً — من حضرة صاحب الدولة وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء عن الملاحظات الآتية :

جاء فى أقوال حضرة مندوب الوزارة الواردة بصفحة ٧ من مجموعة محاضر جلسات لجنة إنشاء خزان جبل الأولياء ما يأتى :

(وكان أهم اعتراضاتنا موجهة إلى مشروع جبل الأولياء الموعود فى سنة ١٩٢٠ وهو غير الموعود تماماً . وأما طرحه فبأنى لو دعت للنفاء عن المشروع لعل لأيت تساماً) وإزاء هذا أطلب من حضرة مندوب الوزارة أن يشرح لنا الفرق بين مشروع خزان جبل الأولياء العالى ومشروع الخزان الواسط الذى يفكر ويصممه .

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — لو كنت دوست للمشروع لعرفت الفرق بينهما .

حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غنام بك — وما الفرق بين الخزانين ؟ وما وجه الضرر الذى يعود على مصر من الأول ؟

(ضجة) .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد العزيز نظلى بك — هل معنى هذا أنك توافق على المشروع ، وإنما تترقب فقط فى الاستفسار ؟

حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غنام بك — أنا معارض فى المشروع بصفة خاصة . وما سنى هذه المقاطعة ؟

جوابه فى أقوال المندوب فى صفحة ٤٢ ما يأتى :

(أما عن الاعتراض الأول فيمكننى القول أن وزارة الأشغال العمومية لم تعتمد لأن الرزم الخاص بالسد ، والمهندس الاستشارى مازال مشغولاً بالتفاصيل الخاصة بالتصميم الذى أدخل عليه كثير من التعديلات منذ سنة ١٩٢٣ لآلة . فأقول بأن منسوب ظهر الطريق ٣٨٠ مترًا أو أكثر أو أقل إنما هو قول سابق لأوانه ، ولن يكون أصل من منسوب الصخرين إلا بالمقصد الذى توجيه القواعد الفنية فقط) فإذا كان مندوب الوزارة يصرح بهذا ، أليس أن أهم من أقواله أن تصميم المنسوب المؤكد لم يرت فيه إلى الآن ، وأنه لا يمكن الجزم برفق خاص مادام التصميم لا يزال تحت يد المهندس الاستشارى ولم يرض طيناً ؟ ولهذا ألا يجوز لأبى سبب كان أن على التصميم مستقبلاً حتى يجعل إلى منسوب الخزان العالى الذى

يقرر عثمان باشا إنذ أنه يريد تحويل نصف مليون فدان فى هذه المنطقة من رى حوضى إلى رى صيفى ، وتضمن أنه سيؤخذ من خزان أسوان المثل — بعد أن ردم هو سياسته — مقدار ١٤٠٠ مليون متر مكعب لتحسين الحالة الزراعية . لا يتبقى بعد ذلك إلا ٧٠٠ مليون متر مكعب ، وهذا القدر لا يكفي لتحويل نصف مليون فدان من رى حوضى إلى رى صيفى كما يقول .

إنذ فندم مائلا عثمان باشا تلك الخطبة (وهو مسئول عنها طبعاً) كان يعلم أن بجانب خزان أسوان مشروعا آخر هو مشروع جبل الأولياء .

يا حضرات السادة — لقد اتبعت هذه السياسة المأثبة بعد ذلك الخلق ووافق عليها كبار رجال الرى فى سنى ١٩٢٨ و ١٩٢٩ . فذا الذى يمكن أن يستنتج من هذا ؟ يستنتج منه جملة نتائج : أولاً — أنه ليس صحيحاً ما قاله الأستاذ حافظ رمضان بك بصدد مسألة معينة من أن السياسة كانت تسخر الفتن لآنى مردت على حضراتكم تاريخ جبل الأولياء من أوله إلى آخره . ومعه لم تستروا لحظة أن السياسة كانت تسخر الفتن ، بل كان الفتن يسخر نفسه بنفسه لمصلحة البلاد .

ثانياً — أنه لا معنى لما طلبة حضرة زعيم المعارضة من تأليف لجنة عابدة لمبحث المشروع من جديد . لأنه لا يوجد مشروع لدى هذه الحكومة ولا فى أى بلد من بلاد العالم قتل بعت مثل هذا المشروع ، ولم تبض سنة واحدة إلا وكان فيها عمل بحث وفائقه على إجماع .

انتقل الآن إلى مسألة هامة جداً : وهى الأسباب المستعجلة التى تدعو إلى إنشاء خزان جبل الأولياء .

ذكرت لحضراتكم أن لجنة النيل رأت أن يسمح للسودان بزيادة مقدار ما يسحب ١٢ مئاً مكعباً فى كل عام ، حتى يبلغ الحد الأقصى ١٦٨ مئاً . ففى سنة ١٩٢٩ اتفق على تخفيض هذا الحد إلى ١٢٦ مئاً ، حتى تكون الفرصة مهية لمصر لبدء الخزان قبل سنة ١٩٣٣ ، فان تأخرنا عن بنائه إلى هذه السنة أكسبنا السودان حقاً واجب الاحترام . ولا يكون لنا رأى فى زعزعة هذا الرقم إلا إلى الزيادة .

وتضمنون (فوقى ما تقدم) أن اتفاقية سنة ١٩٢٩ قد أخرجت عن البحث والمفاوضة كل ما يمكن نزعته من الماء بهذا الخزان . فلذا لم توافقوا على بنائه كان السودان أن يقول فى سنة ١٩٣٦ (لقد أحطينا بمصر الفرصة لإنشاء هذا الخزان وأطلقنا أمدحاً إلى هذه السنة . أما ومصر من تن تحقيق مصلحتها فكل قطرة من الماء يمكن نزعها يجب أن تكون على بحث وقصة بين الطرفين) . وفى هذا خطر واضح على مصالح مصر .

يا حضرات الثواب المحترمين : هناك مشروعات كثيرة كلفت الخزانات الملايين من الجنيهات ، فنفدت كلها انتظاراً لبناء خزان جبل الأولياء . فقد اتفق على إنشاء قناطر نجح حادى ، وترضى الفاروقية ، والقوازية أكثر من ملايين . وأخيراً أكثر من مليون على الحياض المنزلة بأسموان ، ونحو ثلاثة ملايين ونصف مليون على الشبكة الكهربائية فى شمال السودان . وأكثر من ١,١٠٠,٠٠٠ جنيه على مناطق السودان . فهل يميز العقل أو قواعد الاقتصاد أن مشروعات أغنى عليها ما يرى على ١٠ ملايين من الجنيهات تنق مسطلة

ومتبلغ المساحة التي تروى من النيل الأبيض ربا صيفيا مليون فدان، ويمكن لسلطة الزريران ربح في ذلك إلى صفة ٣٤ من مجموعة محاضر اللجنة .

أقول : أليس من العدالة أن تحصل حكومة السودان شطرا من غقات إنشاء خزان جبل الأولياء؟ خصوصا أنها تحصل على مبلغ ٧٥٠ ألف جنيه يوميا عما ستفتره مياه الخزان من الأرض، وقدره ٣٠٠ ألف فدان فوق أنها ستستغني بزيادة تلك المساحة بعد انحصار الماء المخزونة عنها وعلى الأخص فإن مندوب وزارة الأشغال العمومية ذكر في صفة ١٤ من مجموعة محاضر اللجنة عند الكلام على رأى لجنة مشروعات النيل سنة ١٩٢٠ مآتي :

(وفي الكلام عن طريقة توزيع هذا الزائد من الإيراد نعتبت الأغلبية إلى أن تخصص مياه خزان جبل الأولياء بمصر وخزان سار السودان على عادل وعمل على السواء، وبناء على ذلك رأيت الأغلبية أنه ينبغي أن يقوم كل قطر من القطرين بتكاليف الأعمال الحالية التي تحمدها فائتها مباشرة عليه وأنه في حالة القيام بأعمال أخرى فيحصل كل من القطرين النصفة بالنسبة لكلفة المياه الإضافية التي يحصل عليها ورأت أنه من المستحيل إلزام بالتصميم الذي يخصص لكل من القطرين المصري والسوداني في الزائد من إيرادات المياه بعد إنجاز الأعمال الجلدية المائية في القطرين (د، هـ) .

(خيمة ومقاطعة) .

أما صاحب تقرير الألفين لجنة مشروعات النيل فقد جافق أقواله — طبقا لما ذكره حضرة مندوب الوزارة في الصفة ١٤ من مجموعة محاضر اللجنة — ما يأتي : (حتى أنه ذهب إلى صاحب تقرير الألفين إلى ضرورة اشتراك مصر في تكاليف خزان سار بصفة معينة . والسودان في خزان جبل الأولياء بنسبة النصف لقاء ما يستفيد كل من البلدين من ماء التخزين وعلى شرط ألا يكون تخلف أحد الفريقين عن الاشتراك في أعمال التخزين حين سار الفريق الآخر إليه سقطة بحال من الأحوال حق الفريق الأول في أن ينتفع بالاستفاعة العام من نصيبه من تلك الأعمال إذا قام بتعيينه من تلك الصفقات) .

(خيمة ومقاطعة) .

وعندي وإن كان رأى أغلبية لجنة المشروعات يرمى إلى الاشتراك في غقات أعلى النيل الأزرق ومنطقة السدود وخزان بحيرة البرت فاني أحيى رأى الأغلبية بضرورة اشتراك السودان في غقات مشروع خزان جبل الأولياء بنسبة ما سيظهر استفاعه من وبالممكن ولا يمكن أن يقال .

(خيمة ومقاطعة) .

(خيمة وتصديق) .

ولا يمكن أن يقال بضرورة اشتراك كالمع السودان في غقات إنشاء خزان سار الذي تم من زمن مضى لأننا لا نخضع منه بشيء ما في الرى الصيى مطلقا .

(خيمة وتصديق) .

لأن مقدار تصرف النيل الأزرق الواقع عليه خزان سار في أيام الصيف ١٠ ٪ من مجموع مائه، وقليل نهر المطيرة فانه يجب تماما . أما نهر النيل الأبيض الذي يقع عليه خزان جبل الأولياء فقدر تصرفه صيفيا ٩٠ ٪، ونوق ذلك فان العدالة تطلب ذلك .

(خيمة وتصديق) .

يمارض فيه حضرة مندوب الوزارة؟ وما الذي يمنع أى حكومة مستقلة أن يمل هذا المنسوب لأى مسوخ كان، والمنسوبات كثيرة أدام التصميم وضع خزان العالي والخزان الوالى ؟

ويتبين من الإحصائية التي أوردتها حضرة مندوب الوزارة والمبنية في الصفة ٣٤ من مجموعة محاضر اللجنة أن مقدار أراضي مصر التي تروى ربا صيفيا ٤,٠٠٠,٠٠٠ ربا ملايين من الأفدنة، والتي تروى ربا حوضيا ١,٣٠٠,٠٠٠ من الأفدنة، وأن ما يروى ربا صيفيا بالسودان من النيل الأبيض ٢٠٠٠٠ فدان، وما يروى ربا حوضيا هناك يبلغ ٨,٠٠٠ فدان فيكون مجموع ما يروى في مصر والسودان ٥,٣٠٠,٠٠٠ فدان .

ويتبين من الإحصائية المذكورة أن المساحة الصغيرة التي تروى بمصر ستصبح في نهاية سنة ١٩٥٥ - ١٩٥٠ ٧,١٠٠,٠٠٠ فدان، يضاف إليها مليون من الأفدنة تروى ربا صيفيا بالسودان عند نهاية السنة المذكورة بعد أن كانت عشرين ألف فدان فقط قبل إنشاء هذا المشروع، وبصورة أخرى مبلغ الأراضي التي ستروى في السودان ربا صيفيا ١/٨ مجموع الأراضي التي ستروى بمصر والسودان . ولم يذكر لنا حضرة المنسوب : هل هذه المساحات ستكون نتيجة إنشاء الخزان العالي أو الوالى فإن كانت نتيجة إنشاء الخزان العالي (كما نظن) فما مقدار المساحة الصغيرة والحوضية التي ستروى بالسودان عند نهاية سنة ١٩٥٥ من جراء إنشاء الخزان الوالى ؟ ولماذا لم يذكرها حضرة المنسوب في الإحصائية التي قدمها للجنة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — هذه المساحة ستكون نتيجة إنشاء الخزان الوالى .

حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غام بك — هذه هي أهم النقاط التي أريد سؤال حضرة مندوب الوزارة عنها، وقد أجبنا سعادة الوزير عن النقط الأخيرة، وبني إجابته أن المساحة للصيفية والحوضية في السودان تبلغ مليون فدان في سنة ١٩٥٥ .

والآن أود أن أوجه إلى حضرة صاحب الدولة وزير المالية ورئيس مجلس الوزراء السؤال المسأل الآتي :

جاء في أقوال حضرة مندوب الوزارة في الصفة ٤٨ من مجموعة محاضر اللجنة ما يأتى :

(أما المصاريف المباشرة التي يستلزمها خزان جبل الأولياء فالتأثيرات على هذا القدر من الجياض أو إصلاح هذه المساحة في التثاقنات لا تصمد خمسة الملايين ونصف الملايين من الجنيحات موزعة على عشر سنوات ...)

فأذا اعتمادنا هذا الزم الأخير، أو أوضحت أن غقات المشروع ستزيد أو تقل عن هذا الزم، أو أفلا يكون من السهولة (وقد ذكر حضرة مندوب الوزارة أن المساحة للصيفية والحوضية في السودان ستكون في نهاية سنة ١٩٥٥ أكثر مما هي عليه الآن) أن تشتتر على حكومة السودان قبل البدء في المشروع أن تحصل من تلك الصفقات مقدارا يوازي نسبة زيادة انتفاعها بالرأى الصيى والحوضى ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن السودان لن ينتفع من خزان جبل الأولياء لأنه يخضع من خزان مكوار، وقد دفع غقات إنشائه . حضرة النائب المحترم عبد الطيف حلى غام بك — يفهم من الإحصائية التي أوردتها حضرة مندوب الوزارة أن السودان سيكتف من خزان جبل الأولياء

بأحضرته الزلاء المحترمين :

كلمة لازمة قبل إبداء ملاحظتي الأخيرة .

(صيغة وتصنيغ)

الرئيس : - الله ، ذكر حضرة النائب المحترم أنه يريد امتنعاً ، ولكنه لم يتحصر على الامتنع بل استعمل في أقواله .

حضرة النائب المحترم عبه اللطيف حاشى غلام بك - فقد ذكرت أني سأقول كلمة واستغفرا .

لا يجوز لأحد في المداخل أن يعلن أنه في حالة عدم قبول بصمك للمشروع ، أو رفضه ، أو الامتناع عن التصويت .

(صيغة)

الرئيس : - أما وقد طلب حضرة النائب المحترم أن يستمر قطع ، ولكنه استعمل في الكلام قبل توافق على سحب الكلمة منه ؟

(موافقة عامة)

(وما تولى رئاسة الجلسة حضرة صاحب المسائل المذكور بعد توفيق رفعت باشا رئيس المجلس) .

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين - أرى أن حضرت التواب

المحترمين الذين أيدوا المشروع قد فوهوا حقه ، وتناولوا الكلام فيه من جميع جهاته ، فلم يبق لي إلا أن أقول كلمة موجبة أسفوها حاشى حضرة النائب المحترم هل التزاول بك حين قال في صراحة وجد : إنه لو رأى في المشروع المرسوم ضرراً لاستغفل من مزبه ، ولأراد رئيسه أشد التأييد . أريد بسوري أن أقول : إن الحكومة القائمة لو كانت قد رأت في هذا المشروع أقل ضرر لما قد حدثه إلى البرلمان .

(تصفيق) وبعد هذا أعلن أني أؤيد المشروع (تصفيق)

حضرة صاحب السعادة وزير الأفعال العمومية - حضرت التواب

المحترمين ، إن حاضر جلسات اللجنة البرلمانية ، والمناقشات التي طرحت والواجبة التي أجيب بها ، سواء بمعرفة مندوب الوزارة أو ما أجيب به شخصياً أمام اللجنة فيه الكفاية من الردود على كل ما أدلت به المعارضة في موضوع الخزان ، سواء أكان من الناحية الفنية ، أم السياسية ، أم الاقتصادية . وإما زيادة في الأيضاح أتناول الرد على النقط الأساسية في أقوال المعارضة وأبدأ بالرد على ما أدلى به حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك رئيس الحزب الوطني .

فمع استعاضة لسياسة حزبية أدت إلى معارضة لا أجد الجلاء ، ولا أعمال في السودان إلا بعد نص شركة السودان ، ووضع بد مصر على النيل ، وما به بأوغندا والحلقة الخ ... لا يمكن أن تذهب مكتوب الأيدي ، والأطوم بأعمالنا القائمة الضرورية ، ومع ذلك فانه مع عدم رضائه عن إقامة نهران جبل الأولياء بالسودان يشير علينا بشق قناة منطقة السود ، وأن نصير في أعمال التخزين بصيرة البرت تياراً خارج السودان .

تسلم حضرة العضو المحترم عن المشروع من الناحية المالية ، وقد وفي حضرة وديب بك موسى للمقرر الرد عليه ، وإما لأحرر في ما أريد أن أشر

إليه حضرة حافظ بك إشارة خفية ، من أن السياسة في هذا المشروع أصعب ، بل يدا وقدماً أثبت في الفن ، فهذا ما لا أتفق معه فيها ، وإن كانت أقوله : إن السياسة السليخة وتنازع الأحزاب في تأخير هذا المشروع الذي يحلله أصعب ، بل يدا وقدماً .

وقد بدأ الأستاذ المحترم حافظ رمضان بك الكلام بقوله : إن مشروع نهران جبل الأولياء هو من أخطر ما عرض من المشروعات على البرلمان المصري في جميع أحواله . ليجنب لحضراتكم المضار التي أدلى بها والتي ليس لها في الحقيقة وجود .

وفي الخلق أن هذا القول لم يسلم من المبالغة لا من الجهة الفنية ولا من الجهة السياسية .

تقدم تذكرت أنه قد عرض على البرلمان المصري في ميزانية سنة ١٩٢٦ - ١٩٢٧ مشروعات على النيل الأبيض ، وهي بوجهها وما يشتر من دولتها من إيرادات مائي يبلغ أضعاف إيرادات نهران جبل الأولياء ، وبما يشتر أن يصرف عليها من ملايين الجنيهات ، ويبدأ في حياضها من جهود على نديي عشرين عاماً - إن هذا الأعمال هي في حياضها أخطر بكثير من نهران جبل الأولياء وأبعد الخرابي مستعمل البلاد . ومع ذلك لم تدر عليها هذه الصيغة العالية .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - هل وافي برلمان مصري على هذه المشروعات ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأفعال العمومية - نعم ظهرت في هذه مجالس كان حضرة العضو المحترم عضواً في بعضها ، وأظنه قد وافي عليها دون أن يوجه إليها انتقاداً كبيراً .

لا أريد أن أطيل في اظهار عدم وجود تلك الأهمية الخطيرة لهذا المشروع ، تلك الأهمية التي تستدعي عمل هذه الصيغة ، ولذلك سأختصر الرد على ما قيل من ملاحظات واقتراحات ، لأن كثيراً من الإجابات عنها ورد على لسان حضرت انتظامه الذين سبوا المشروع .

إن ما جنى أن أشكر عنه الآن هو موضوع التصديق ، ولست أريد بحضراتكم إلى تاريخه وأحواله ، فقد جاء مفصلاً وأياً في شرح حضرة مندوب الوزارة للجنة ، وسبباً بمأخوذاتها التي بين أيديكم ، وإما أصل بمضارنا من السلسلة إلى الحقبة التي تتكون إحصاء مصر حتى إقامة نهران جبل الأولياء ، والسودان حتى إقامة نهران مكار ، وقد ابتدأ فضلاً عن القطرين في تنفيذ مشروعه بعد أن تبنت له فوائده ، ثم وقف إنشاء نهران جبل الأولياء ، وتعللوا بأسباب وقفة مما على على حضرتكم من تمرير مقال شقيق باشا ، وكان حاله يشير بوقف المشروعين مما ، حتى تقرر الأعمال اللازمة بمصر وأعمال إقامة قنطرة طرجم حاملي ، وقد أثبتت فلا وكانت النتيجة أن وقفت أعمال جبل الأولياء ، بدلاً من السيطرة عليها ، واستمر السودان في عمل نهران مكار وقد تم فلا وحتى تلمر ، وبذلك كان لتفوق له بعد باشا الخي كل الحق منه ما قال في مجلس نواب سنة ١٩٢٤ (صفحة ٣٨٤ من المخططة) ما يأتي : - فقد طلبت الوزراء السابق وقف الأعمال فكانوا الرد وقف الأعمال القائمة لمصر على النيل الأبيض واستمر العمل في مفاوضات النيل الأزرق وحجبت لهم الحكومة بالإجبار على العدل على حسابهم ونحت هو وليهم .

(١١) ورد في محضر اللجنة الخاصة بالأربعين ما يأتي :

حضرة النائب المحترم عبد الحفيظ علي حام بك - ورد في اليوم الأول من صفحة ٢٥ من محضر اللجنة الخاصة بالجنة الخريف وافي على سحب الكلمة من ، موافقة عامة ، والواقع أن المرافعة كانت بالائتلاف ، ومضامير من تلك المحصلين على سحب الكلمة من ، فأثيرت آيات ذلك في المحضر .

الرئيس : - يمت خطا في المحضر .

يقول هذا الوزير الفرنسي مغرورة وببؤد لجنة دولية لتولية النيل وخطبه
تتم في القاهرة كاليان الخاصة بأخبار أوروبا . وهذا الاقتراح قال به غير
واحد من الساسة البريطانيين، السوات الأخيرة، ولكن الحكومة المصرية
رفضته رفضاً باتاً لأنها ترى (كما يقول الأستاذ الشوربجي ، وهو
مخالف الاتحاد حافظ بك في هذه النقطة) أنه يجب على مصر أن تحتفظ
بها في مواجهة النهر من الوجهة الفنية .

تمسكت الحكومة المصرية بهذا الرأي في كل المفاوضات وتمسك الطرف
الآخر بوجوب إنشاء اللجنة ومرض أن تدبر شؤون النيل لجنة مختصة تمثل فيها
الحصائل التي تقع على النيل ، وهو الرأي الذي كان يريد الأستاذ حافظ بك
أن تأخذ الحكومة به ، ولكنها لم تقبله والحمد لله .

استحوذ أن أتيز هذه القرصة لأين لحضراتكم انشاق مياه النيل
واسبابه ونتائجها ، هذا الاتفاق الذي يقول الأستاذ حافظ بك إن الفقرة
٧ من البند ٤ منه قد انتهت ، والذي يقول الأستاذ الشوربجي إنه فصل السودان
عن مصر .

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي - قلت إنه مشروع اتفاق
لفصل السودان عن مصر ، لأن لا أعتقد أن له قوة الإخفاق .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - حضرت
الضوابط التي قال إنه اتفاق ، أما إذا أراد أن مشروع اتفاق فهذا فيه أمر ،
لكن الحقيقة أنه اتفاق مبهم ومتشعب .

أعود لأشرح لحضراتكم أسباب الوصول إلى هذا الاتفاق ونتائجها لنطهنا
على مشاتل في السودان .

لما وقفت الأعمال التي كانت جارية في جبل الأولياء بمقتضى قرار مجلس
الوزراء في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ ، كما شرح لحضراتكم حضرة النائب المحترم
وهيب دؤوب بك ، تبي مجلس الوزراء يود أن يتألف العمل في مشروع
الخرزان حينما تصبح في يد مصر الضمانات الكافية على خرزوما في السودان .
والنيل كما تعلمون حياة مصر ، ولذا كان زماما علينا ، ونماذج النيل في غير
الأمالك المصرية ، أن نحرس على خزانة نهر النيل وأن نربط مع الحصائل
المجاورة للنهر برابط يربطها على أمتها . حقوقها على النهر مكتونة وكثيرة
من واجب هذا الالتزام أن تكون كل أعمال النيل بمصر والسودان في يد
وقارة الأشغال المصرية حتى لا تمام أعمال تلك يمكن أن تلحق بمصر أو
ضرر ، وأنشأت مصلحة الري بالسودان لهذا الغرض ، وأكبرها من شأنها بأن
جنتها وسعة فائقة بنفسها لما مقشوها ومفتشاهم ، كما هي الحال في اليرموين
البحري والقبلي ، وجميع موظفيها تابعون لوزارة الأشغال العمومية ، واستمرت
الأعمال سائرة في مصر تعمل لنفسها كما عمل لعمران السودان بما لا يضر
المراقب المصرية . ولعل الأمر قد أشبهت على الأستاذ حافظ بك فانه لما
ابتدأت حكومة السودان كروع زراعة حوضية أو طيعية أنشأت مصلحة
خاصة بإدارة شؤون الخزانة هناك ، فمصلحة الري السودانية هذه غير مصطنعة
اليد المصرية في السودان .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحليم سعيد - أومدنا جهة عليا ؟

حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوقاى - لم يكن المنقول له سعد باشا
فيسا .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - قلت لديه وزير
أشغال نهر ، ومستول .

وكان من سوء طالع هذا المشروع أنه كلما مهد السبيل لتنفيذه لمبت
في وقته يد السياسة الخريسة ، وكان زوقه في الدور الأخير غير جدى لأنه
يكون خطفه من حطمة أعمال حزبية به من رى وعرف داخل القطر
قبل أن يحدث على إقامة الخزان . لهذا وقف الخزان أنصب الوقت
عليه وحده وركزت مصلحة هذه الأعمال كغيره في خلف وهرة نطقه أن
هذا الوقت لا يمكن عن ضيقه ولا هو بالجدى ، لأن من يريد أن يلف
عمله يجب عليه أن يلف كل ما يرتبط به من الأعمال الأخرى .

أراد حضرة حافظ بك أن يفهمكم أنه يمكن احتمال الخزان ككتابة ضبط
حياس ، وأهمهم من ذلك أن هذا الضبط يكون في ظروف معينة ، وقال إنه
سأل مطوبس الوزارة عن المدة التي يمكن أن تمس فيها المياه عن مصر فكانت
إجابة مطوبس المندوبين أنها لم تدخل في حسابها ، وإجابته لما أرى صاحب .

وذكر حضرة النائب المحترم حافظ بك أنه يمكن حبس المياه مدة شهرين
أورأربعة ؟ وهو حساب ريب لكغ ضلله حضرة النائب المحترم وهيب
دؤوب بك . ولكن أريد أن أتمشى مع حضرة في أن المياه تمس من مصر
مدة محدودة ، لا يمكن الاستمرار بعدها في حبسها كما بين لحضراتكم حضرة
وهيب دؤوب بك ، فما هي العقبة التي ترتب على هذا الحبس ؟ أعتقد
موت الزرارة المصرية ؟ كلا . فانا نخضع في ذلك لخضراتكم شديدة
كأني نخضع لها في السنين الشحيحة الآن بتدليل في تصرف المياه المنزوية
من أسوان . وخضوعنا لخضراتكم شديدة وأخيرا في طلي الشراق أشرف من
خضوعنا لخطط الميامنى الذى يصوره حضرة المطور المحترم .

ومع ذلك فلنضبط السياسى بأليب معروفة بين الأمم من أقارارت وإرسال
عها كبح حرجية وما إلى غير ذلك .

بعد ذلك غير حضرة النائب المحترم حافظ بك إلى حدود قناة السخوة ؟
ولا يذكر أنها قد تصلح إذا ضط أيضا ، مع أن الضبط عندها الضخو
تلف حصص ، ولكنه عدد خزان جبل الأولياء بحجر الماء ثلاثة شهور ، فأينما
أنطق ، وأينما أسبل مالا ؟

إننا إذا راعينا هذه النظرية وأصلها لم نستطع أن نعمل أى حساب للوى
مندا في المستقبل .

أما قول الوزير الفرنسي (فرنسية)

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك - أوجه نظرو مسعادة الوزير
إلى أنه مهندس أيضا ، ويخرج في مدارس هندسية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية - لا أنك ظاهك ذلك .

انقاص مقدار الماء الذى يصل إلى مصر أو تعديل تاريخ وصوله أو تخفيض منسوبه على وجه يلقى أى ضرر بمصالح مصر".

لقد وصلنا إلى هذه الفقرة بجهود كبير حيث كان حزبا على انجلترا ألا تستطيع القيام بأى عمل فى أمال النيل ، فى أوغندا وكينيا ، ولو كانت للاتارة ، دون ائذان سابق مع الحكومة المصرية .

وقد قلنا فى صدد ذلك أن تحرير هذا الحق ليس معناه ضعف انجلترا لزاما ، وإنما هو النيل حياتنا ونحن نشهد التأمين على هذه الحياة ، فأمننا .

أشار حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إلى جملة اعتراضات على ما جاء بتقرير اللجنة منها : أن آزاده بشأن نيران جبل الأولياء والتوسع الزراعى وأصلاح الحالة الحاضرة تخالف ما قرره حضرة صاحب المالى اسماحيل سرى باشا فى سنة ١٩٢٥ ، وقد رد حضرة النائب المحترم وعجب دوس بك على ذلك بإسباب . وأضيف إلى ما قاله :

أن معالى سرى باشا بين لمجلس الوزراء فى سنة ١٩٢٥ أنه بإنشاء نيران جبل الأولياء يمكن تحسين الحالة الحاضرة وأصلاح أراض جديدة ، غير أن معاليه لم يذكر مدى التصمين ، ولا مقدار الأرض التى يراد إصلاحها ، بل تقدم بإبداء ، حتى إذا ما اعتدلت مجلس الوزراء ، شكل لجنة لتشير عليه بمدى الانتفاع بالماء ، وهل ذلك فلا تضارب بينا وبين معالى سرى باشا فى رأى ، إذا أدى البحث إلى النتائج التى تقدمت بها ، وهى تتفق مع ما رآه معاليه بشأن تحسين الحالة الحاضرة ، وضمان رى نصف مليون فدان من الأرضى البور التى يرزها كمية معينة من الماء .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إذن فالوزارة متفقة مع معالى سرى باشا غيا رآه .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — فى المبادئ فقط .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — إن الوزارة قالت إن معالى سرى باشا أسقط من حسابيه تحسين الحالة الحاضرة .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن معالى سرى باشا قال بتحسين الحالة الحاضرة دون أن يضع أرقاما لذلك ، وقد وضعنا نحن الأرقام .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — وهل يجوز لوزارة الأشغال العمومية أن تبحث فى موضوع التوسع الزراعى قبل درس تحسين الحالة الحاضرة ؟ وهل هذه الطريقة فية صحيحة ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — هذا ما حدث فعلا ولمعلم موافقى على ذلك رأيت أن نبداً بتحسين الحالة الحاضرة

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — أظن أن معالى سرى باشا عند ما قدم مذكرته إلى مجلس الوزراء لأيد أن يكون قد وفى الموضوع حقّه من اللوس .

ولما قالت مصر استقلالها احتفظ بالمناقشة فى مسألة السودان من الناحية السياسية مع ما احتفظ به ، وقد طرحت مسألة نهر النيل فى المفاوضات المذكورة على بساط البحث ، وكان لكل فريق وجهة نظره . فأما وجهة النظر المصرية التى تمسك بها فى كل أدوار المفاوضات فهى كما بدلت من أن النيل حياة مصر وأن إدارته يجب أن تبق تحت سيطرة وزارة الأشغال المصرية لا لتستفيد بهذه السيطرة بل لتأمين على حياة البلاد ، وهى مياه النيل . ولقد بقيت هذه الفكرة معارضة شديدة من الناحية الأخرى ، خصوصا ما كان منها خرابا عن حدود السودان والذى كان قبل الاستقلال متناول وزراعة الأشغال المصرية .

طال أمد المفاوضات ، والإحارة الفنية التى كانت تخطو أن ترتب أعمالها على ما تنصبه هذه المفاوضات أصبحت مطلة إلى أن تم إنشاء نيران مكارو وأردنا أن نستمر فى عملا التام ، وهو إقامة نيران جبل الأولياء فوجدنا أن الحليلة ماسة إلى الاتفاق على أسس عملية للاتارة الفنية للنهر حتى يت فى الإدارة الأساسية .

تفاوضا زمنا طويلا فى هذه المسألة ، حتى توصلنا إلى الاتفاق الذى يسميه الأستاذ الشورى مشروع اتفاق ، وهو المعروض على حضراتكم فى أوراق مشروع الخزان ، ومتمف به و هو معنى من الحكومتين المصرية والانجليزية .

وقد غشنا أن المفاوضات المصرية عندما يتفاوض فى مسألة السودان يقول لنا : فقم علينا الباب بهذا الاتفاق الذى هو فى الحقيقة ضمان لأعمالكم الفنية فتركاهم مفتوحا وثقا لا يتر هذا الاتفاق بأى حل ماسا بمرافقة التهرين من الوجهة السياسية فان ذلك يحفظ لمناقشات أخرى بين الحكومتين عند المفاوضات فى مسألة السودان (السادة الساجه) وهى ما قال عنها حضرة الأستاذ حافظ بك أنها ألفت الاتفاق ، مع أن المحافظة على هذا الاتفاق صريحة بمقتضى التصريح الوارد فى كتاب المنسوب السائى حيث قال :

" وفى الختام أذكر لبروك أن حكومة جلالة الملك سبق لما الاضاف بحق مصر الطبيعى والتاريخى فى مياه النيل وأقررت أن حكومة جلالة الملك تعتبر المحافظة على هذه الحقوق مبدأ أساسيا من مبادئ السياسة البريطانية كما أذكر لبروك بطريقة فاطمة أن هذا المبدأ وتفصيلات الاتفاق ستعقد فى كل وقت إما كانت الظروف التى قد تطرا بيا بعد ."

وقد قررنا هذا الاتفاق وجهة النظر المصرية من أن ضبط النهر يكون بيد وزارة الأشغال العمومية لا أن يترع منها ويصل لجنة بيعة من الوزارة تشير بأعمال فى النهر قد تكون متفقة مع المسألة وعمليا فيها اعتداء على حقوق اكتسبتها مصر .

وهكذا بإحضرات التواب المحترمين أردنا بهذا الاتفاق أن يكون برنامج أعمالنا فى السودان على الأربط للمفاوض . وأقرأوا مى نص الفقرة ٢ من البند ٤ منه ، وهى التى تقول :

" لا تقام بنهر اتفاق سابق مع الحكومة المصرية أعمال رى أو تو ليد قوى ولا تقف إجراءات على النيل وفرويه أو على السيرات التى ينبع منها سواء فى السودان أو فى البلاد الواقعة تحت الإدارة البريطانية يكون من شأنها

حضرة النائب المحترم مدني حسن حزين — أذكر أن حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية صرح في سنة ١٩٣٧ بمناسبة إنشاء قنطرة نجح حمادي أن نتران جبل الأولياء سيغير بلدنا .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن العمل جارٍ في تلية نتران أسوان ، وإنا الآن نتقدم إليكم بمشروع نتران جبل الأولياء ، ومع ذلك فالإيه التي ستعزّن فيها أن تكفي حاجة البلاد ، فلا أدري كيف يطاوض في إنشاء هذا المشروع ؟

حضرة النائب المحترم فكري الصغير — إن البلاد محتاجة إلى المشروعين معاً ، والذي أريده أن يبدأ بإصلاح أراضي قنا قبل أرض البراري .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — قال حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أن الوزارة صرحت في سنة ١٩٣٦ بأن موضوع إنشاء نتران جبل الأولياء وتلية نتران أسوان سيطرحان على لجنة للفاضلة بينهما ، وأنها عندما عرضت تلية نتران أسوان على اللجنة الدولية لم تطلب منها رأياً في هذه المفاضلة ، ولما لا بد أن يكون في الأمر سر خفي .

والحقيقة أنه ليس في هذا سر ، فنحن في احتياج إلى تلية نتران أسوان ، وإلى إنشاء نتران جبل الأولياء ، والأخير حتى اكتسبناه من يوم إنشاء نتران مكار ، فأنا وضعت هذا الحق محل مفاضلة ، وفضل نتران أسوان أضعت حقا في جبل الأولياء ، وبلي ذلك كان من الطبيعي أن نطلب من اللجنة وتقتد أن تجتث نتران أسوان على حدة ، وألا يرتبط بمشروع ، حقا عليه مقدر .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — صرح حضرة صاحب الدولة على يكني باشا رئيس الوزارة في ذلك الوقت أن مهمة اللجنة هي المفاضلة بين المشروعين ، فلا شيء سبب عدلت اللجنة عن هذا واقتصرت في بحثها على تلية نتران أسوان ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لو أن حضرة النائب المحترم تتبع المخافة في تلك الجلسة لعل أن مشروع نتران جبل الأولياء وقف ولم ينج .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — يجب أن تكون لتصرّيات الحكومة قيمتها ، والدليل عنها بدون سبب ظاهر يكون موضع مسؤولية لما يترتب على ذلك من الخطورة ، إذ أنها تصبح لا قيمة لها .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — رأت وزارة الأشغال العمومية أن المشروعين لإيمان بالبلاد، ولما فقدت فريت أن لا ضرورة لمرض مشروع جبل الأولياء على اللجنة الدولية .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لم يؤخذ رأي لجنة دولية فنية في حل هذه ضرورة لإنشاء نتران جبل الأولياء مع نتران أسوان الممل ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن نتران جبل الأولياء مقطوع بفسحه ، وقد وقته وزارة الأشغال العمومية حقه من البحث والدواصة .

لقد بدأ بتقرير اللجنة أنسأسي اسماعيل مري ، باشا أسقط من حساب تحسين الحالة الحاضرة ، وصحنا من سعادة وزير الأشغال العمومية الليلة أن ساليه قال بإسناد الزيادة الحاضرة ، ولكنه لم يبين المدى ، فصل أي القولين نعمل ، والفرق بينهما طاهر ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن الرأيين متفقان فيما يخص مبدأ تحسين الحالة الحاضرة والتوسع الزراعي ، إلا أننا قدردنا المدى ميتة بالأرقام ، ومما سري باشا لم يذكر أرقاما .

يقول حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك إنني لما تقدمت بالمشروع لحضراتكم كوزير ناقضت ماقلته في سنة ١٩٣٧ كوكيل لوزارة الأشغال العمومية في خطابي بالجمعية الجغرافية أمام مؤتمر القطن .

لما قلته في سنة ١٩٣٧ رأي وزارة الأشغال العمومية وتقتد الذي عرض على مجلس النواب من وزارة كنت وكلاهما ، وإلى آسف لأن حضرة اقتضب كلامي ، ولو أنه تلا على حضراتكم تلك ما قرأه عليكم لئين لكم أن رأيي في ذلك الوقت مروي الآن ، وأنه ليس هناك تناقض قط .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — لقد قلت في ذلك الوقت بأحد المشروعين ، إما تلية نتران أسوان ، وإما إنشاء نتران جبل الأولياء ، إذ لم يكن لدخلا في تحديدك امداد الزراعة الحالية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — إن امداد الزراعة الحالية بما تحتاجه من المياه كان نصب حقي في كل وقت ، وسأطو على حضراتكم الشفرة التي لم يذكرها حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك ، حتى تبين الحقيقة .

” عن أن هذا لن يوق مسألة الحصول على الماء اللازم لإصلاح نصف مليون أكر من الأندفة . وسواء أكان التخزين يحصل في الخرطوم أم في أسوان فإن هذا لن يوفقنا عن أن ضد اقتضا لاتتباع بهذا الماء الإضافي الذي يمين على زيادة مايزرع من القطن في الوجه البحري “ .

أي أن سياسة وزارة الأشغال العمومية كانت ، وما زالت ، تهجي بإصلاح الحالة الحاضرة أولا ، وبإصلاح نصف مليون فدان من الأراضي البور ثانيا ، وهذا ماحدثنا بنا ، صد أن قلنا باللائم لتلية نتران أسوان ، لأن نقوم بإيجابة للظفر في إصلاح نصف المليون فدان التي قطعنا شوطا كبيرا في الأعمال الداخلية اللازمة لها من رى وصرف ، والتي يتوقف اصلاحها على اعتماد المشروع المقدم لحضراتكم .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل كان سعادة الوزير يتكلم بشأن حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء سنة ١٩٣٧ ؟

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — بإيجازي وكلا لوزارة الأشغال العمومية كنت أنكم بشأن وزيرى ، وأقول إن تلية نتران أسوان لا تكفي لزراعة ١٠٠٠٠٠ فدان المراد اصلاحها ، ولقد طلب مني حضرة النائب المحترم فكري الصغير العمل على توفير المياه اللازمة لرى الأراضي البور يمدريق قنا وأسوان ، مع أن هذه الأراضي لن يتراقر لها الماء ، لا من تلية نتران أسوان ، ولا من إنشاء نتران جبل الأولياء .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل يبحث لجنة دولية ببدان
تقررت تخليّة نزان أسوان ؟ إذ أن معظم الفئتين الذين أشاروا بإنشاء نزان
جبل الأولياء فروا ذلك قبل هذه التلبية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لم تر وزارة الأشغال

العمومية ضرورة لمرض هذا المشروع على لجنة دولية ، لأنه بحث بمحا واما
وعرض على بلان كثيرة ، وتبين لحضراتكم من الأرقام التي تقدمناها لكم
ضرورة إنشاء هذا الخزان .
(تصفيق)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء : — سوف لا أميل على
حضراتكم الكلام في مشروع إنشاء نزان جبل الأولياء ، وإنما أخذت الكلمة
لتحدث من هذا المشروع من بعض نواحيه ، التي ربما كان في إثارها فائدة
للبحث الذي تقدم به .

وقبل أن أتكم أريد أن أوجهم أشير إلى حزب المعارضة شكركمكم ،
بل أشير إلى أوجه إليها أيضا شكركم ، لأن الحزب الوطني قد أخرج
لنا أن نعرض المشروع بما يضمن لنا إثارته ، ليس في داخل المجلس
لحسب ، بل في البلاد طرا حتى تطمئن شعائر الناس على هذا المشروع
الكبير .

كلّك أشكر لصديق حافظ رمضان بك أن أثار أطراف المشروع ، وقلة
بعضه ، مضحيا بأبعثه ، مضحيا بسنة الخارج ، لاني أشكر أن هذا البحث
الذي قام به لا بد أن يكون قد صرف في البهال الطوال ، والأيام السديدة .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك (متعلما) — يجب على من هذا
الموقف أن أشكر حضرة صاحب الدولة صدق باشا لا اختياره رئيسا للحكومة
ولا اختياره رئيسا لنائبة المجلس ، ولما أشكره لشخصه شكرا خفيا لأنه
رفع مستوى المناقشة ، التي بدأها بما في أول جلسة ، إلى المستوى العالي
الذي يتفق والاحترام المتبادل بيننا .
(تصفيق)

قد شمرت بأحضرارت النواب من جلستين مدة أن مسرى المناقشة
بدأ يخط نوطا ما ، بل أقول إنني شعرت أننا نزلنا من ذلك المستوى الذي
من الاهتمام المتبادل إلى المستوى ، أستطيع أن أقول عنه أنه غم جميع
المجلس يمكن في يجب أن يكون من أقد المجلس ، بحيث تكون المناقشة
فيه « جديدة من الشخصيات .
(تصفيق)

صدقوني بأحضرارت النواب ، أنني ظلمت عندما سمعت أحد حضرات
الزلاء يقول إن حافظ رمضان قد سقط سقطة ، وأقول سقطة زلقا —
فقال إن لديه خطأ وأشار إلى جيبه الخارج وأنه خشي عليه الضياع الخ...
هذا ما قاله أحد حضرات النواب ، وحل هذه المبالوات والمناقشات
يجب أن يكون لها ، مقام غير هذا المقام .
ولما إذا ما شكون دولة صدق ياغا فانة أشكوه لأنه أهد له شخصيته
القوية المناقشة إلى هذا المستوى العالي .
(تصفيق)

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — هل يبحث لجنة دولية ببدان
تقررت تخليّة نزان أسوان ؟ إذ أن معظم الفئتين الذين أشاروا بإنشاء نزان
جبل الأولياء فروا ذلك قبل هذه التلبية .

حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية — لم تر وزارة الأشغال
العمومية ضرورة لمرض هذا المشروع على لجنة دولية ، لأنه بحث بمحا واما
وعرض على بلان كثيرة ، وتبين لحضراتكم من الأرقام التي تقدمناها لكم
ضرورة إنشاء هذا الخزان .

أراد حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك أن يعرض لبعض الأرقام
التي استخدمها للتدليل على بعض نظر يائه ، وقد رأى أن يختار ستة معينة
هي سنة ١٩٣٠/٢٩ ، والعمل بهذه القاعدة يستلزم حيا أن يقل هو أيضا
السنة التي تختارها له ، ولست أدري ما قوله فيا هو طالبيه بأخذ
سنة ١٩١٤/١٣ مثلا ، أو إيراد النيل في صيف سنة ١٩٣١ مثلا ؟ والواقع
أن ذلك خطأ ، والواجب هو أن يمتد حدو الوزارة في هذا الصدد .

أما الخطأ الثاني في اختيار سبع وأرقام معينة ، فقد وقع فيه الأستاذ لسبب
بسيط ذلك أنه عندما قارن أرقام الاحصاءات السنوية لسنة ١٩٢٩ — ١٩٣٠
الواردة بمحاضر جلسات اللجنة ذكر مليون فدان وكسور ، ونفى أن هذه المساحة
وغيرها من مساحات الأصناف الضعيفة الأخرى تشمل مساحات القطن
والأذنة الصيفية التي تزرع في الحياض من البقية شملا إلى مديرية أسوان
جنوبا . وهذه المساحات لا تعتمد مطلقا ما فيها من تصرف النيل الطبيعي .
وما دام أن الأساس الذي قال به الأستاذ المحترم في أرقامه ونظرياته خطأ
كأن طينا أن يكون كل ما قام عليه خطأ ، والوزارة لا تزال متسكة بالأرقام
الواردة في التقرير .

أما إشارة حضرة النائب المحترم عبد العزيز الصوفاني إلى جواب المستر بكلي
وقوله إن نزان جبل الأولياء ضرر ، فيكنى في الرد عليه أن أجعل أن حضرة
النائب قد قرر أن هذا التقرير سبق أن قدمه صاحبه لمستردديوي الذي سبق
انتدابه كالمعلم ، لدراسة مشروعه التي وعى للأخص جبل الأولياء . ولم
أخذ جانب به بأوله المستر بكلي الذي اتهم بها دون سائر رجال الرأي المشرقيين
في وزارة الأشغال العمومية الذين لم من الآراء المدونة بتقاريرهم ما يتكلف
رأي المستر بكلي تحملا .

هذا وقد قال حضرة النائب المحترم الأستاذ الشوموي إننا سندفع نفقات
إنشاء السكك الحديدية بالأسوان — وهي الموصلة لنزان — مع التوضعات
ويجبل إن أن هذه المسألة قد أشكلت عليه ، ولهذا أصرح أن نفقات السكك
الحديدية في المردان ستدفع من مالية حكومة السودان ، وأن تتكفل الحكومة
العصرية شيئا من هذه النفقات ، غير أن أجور نقل لؤلؤها عليها متصفها
طبيعة الحال .

أما فيا ينص يولدي الزيان الذي تكلم عنه بعض حضرات النواب
واستدلوا بما قاله السيرويكوكس من إسكان الصخرين فيه فاقول لحضراتكم
إن هذا الموضوع قد بحث طويلا ، وأتألم قف عند البحث القديم ، بل
استمعنا خيرا أجابا قام بعمل جهات كانت تبحثها إلى كل جهة أظهرت
وجود طريقة ردية ينشأ منها قنربيه اليه إلى أراضي مديرية القديوم ، ما يدل
على عدم صلاحية استعمال وادي الزيان لنزان .

أقيم هذا الاعتراض كما أقيم مثله هنا ، ولكنه كانت امتراضا خافتا ما يجب عنه ، حل القور : بأن ضمير الإثم لا يسمح بتل هذا . وفي الحال بين البلدين حل ما هو ، ولم يشترط أى ضمان فيما يتعلق بمرور هذا النهر بين أراضي الحكومتين .

حضرة النائب المحترم حافظ رمضان بك — ولكن واقعة جيش الجفال توشند ، ولعل النهر الذى سد الطريق عليه معلومة . ولقد كان لطنان المياه السبب الأول فى ضياع معظم هذا الجيش .

حضرة النائب المحترم حسن حسن — هذه كانت خطة حرية .

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — ولكن ما قبل هنا يرد به الاضرار بأمة بأسرها .

قلت إن المعارضة تتهبت إلى ما فى هذا القول من رك كذا ومن عدم انطباق حل الحقائق ، فقلت : إن من الممكن أن يتضمن هذا الخزان أداة لضغط السلي .

أما السادة — من الصعب أن نعلم بأن النيل يصلح أداة لهذا الضغط ثم من غير المعلوم فى نظرى (والضغط لا يتطرق صدوه إلا من حكومة إنجلترا) أن تلك إنجلترا ما فى بها من عوامل كثيرة ، أتم معروفها ، عوامل محلية ، عوامل سياسية ، عوامل تستند إلى القوة ، وترجع إلى الأساطيل ، وإلى وجود جيش إعتباري بين طهرانيا ، عوامل أتم حرقتم نتائجها من الحلول السديدة الموقفة وطنيا إلى النيل .

(تصديق)

إذن ليس هناك من داع لأن تساوره المخاوف من جهة الضغط السياسى إذا نحن أنشأنا خزان جبل الأولياء لأن وسائل ذلك الضغط من التواضع الأخرى متوافرة مع الأسف .

ل كلمة بسيطة أريد أن أفسر بها فى آذان حضرات أعضاء الحزب الوطنى ، أسألكم : ألا يريد أن فى موقفهم بعض التناقض مع ما ينادون به صباح مساء ؟ يقولون : السودان لنا . السودان ملكنا . السودان هو القطر الشقيق . السودان منا . مصر من السودان : وهكذا ، وهكذا ، أرى كل هذا بنى على آمال بعيدة إن لم تقل إنه قائم على أوهام ؟ إنما نحن نقرر أنها آمال تنوق ونفسى إلى تحقيقها ، ولقد أجابت الحكومة فى الرد على خطاب العرش ، أنها تسعى لتحقيق آمال مصر وطوقها فى السودان .

(تصديق)

خبرنى : لماذا لا نسمى لتحقيق هذه الأغراض جميعا ؟ لماذا لا نعمل عمل من يقدر على عمل من سبتر أن السودان منا ؟ نقوم بالإعلان فى السودان ويكون لنا فيه من المولفين ذروبل العمل ، ومن القود ، ومن الأعمال والمجاز ما يحقق هذه الأغراض .

أنتك لسرأة أوهام حككم ، وحقائق عنده .

(تصديق)

اتتيت من الموضوع السياسى لأن الوقت ضيق ، وقد أخذ التصديق عليك ، وأود الآن أن أقول لحضراتكم : لماذا نحن نريد إقامة خزان جبل الأولياء ؟ نريد إقامته أما السادة لأنه لا لازم ، ولأن فى استطاعتنا إقامته ، وهذا الذى أقصد به الرد على صديق القاضل سدوق إجابته .

حضرة النائب المحترم الدكتور عبد الحميد سيد — أضف إلى هذا الشكر كذا كمال رئيس المجلس .
(تصديق)

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء — إن المناقشات التى دارت فى هذا المجلس جلت الموضوع حتى لم تترك زيادة الاستيراد ، على أى قد اوقعت النهر لأفرو حقيقتين :

الحقيقة الأولى : أن هذا المشروع لا يتصل بأى غرض سياسى .

والحقيقة الثانية : أن هذا المشروع مفيد ، بل لازم لمصر .

نعم يا حضرات السادة ، لا يتصل هذا المشروع بأى غرض سياسى ، وليس هو وليد أية فكرة ، أو أى ضغط ، بل هو مشروع مصرى بحت ، لا يتصل فى نظرها إلا بالضغط المصرى .

(تصديق)

هذا المشروع أما السادة لازم ومفيد ، بل هو حلقة من تلك السلسلة ، سلسلة أعمال الرى الكبيرى ، التى بدأها منذ زمن بعيد ، ومضيتها فيما يخطى وأمامه منذ الاستقلال . ومن واجب هذه الوزارة ، بل من واجب كل وزارة ألا تطرح نظريا ما يتناقض بالاصلاح ، ما يتناقض بحياة هذه البلاد ، تلك الحياة المتوقفة على تنبيه مجرى النيل ، وعلى اصلاح شؤون الرى .

قامت ضمة كبيرة حول هذا المشروع ، وأنا أعتقد أن وزارات كثيرة قبل هذه الوزارة كانت تتخذ مثلنا أن هذا المشروع مفيد ، ولكنها تتهقرت أمام مثل هذه القضية ، ولكن وزارتك الماسكة هى من تلك الوزارات التى من شمرت بالمتعة ، من اكتسبت بالحق ، فانها لاتوانى عنه ولا تتهقرت من المضى فى أى اصلاح .

(تصديق حد)

تكلوا عن الخطر السياسى من هذا المشروع ، وقالوا : إن فى استطاعة إنجلترا (أو فى استطاعة السودان) اجراء الأعمال التى يترتب عليها أن يتأخر ماء النيل الواردة لمصر بشئ كثير من الضرر الذى تعود بالخير نتيجة ضده .

فيل هذا وقيل أيضا : إن مثل هذا الخزان يصح أن يتضمن أداة للضغط السياسى ، والذين قالوا هذه العبارة الأخيرة قد تنهوا إلى أنه من المستحيل أن يصمم ضمير الامم بحجور بل مجرى نهر ليرتب على ذلك ضدا للأهل ، وضياح الأقوات ، تنهوا إلى هذا ، وحس لم أن يتنبهوا ، وأمامنا الأطلعة كثيرة : فى الحرب العظمى لم تفكر أية دولة من الدول المجاورة أن تحول مجرى نهر من طريقه .

ونهر العلوات مثل حى أمامنا ، فانه يمر فى بلاد متعددة ، كانت مشتبكة بعضها ببعض فى الحرب ، فلم يحدث أن فكرت دولتنا فيها فى مثل ما تخاف منه هنا . أماى من أكبر : فقد دارت مفاوضات بين حكومة فرنسا ، وباكستان أما صاحبة الاستنايد فى بلاد سوريا ، وبين حكومة تركيا فى تحديد الحدود بين البلدين ، وهناك نهر يتنزل من أعلى جبال توريس ، ويروى ولاية اسكندونية . ففكر بعض الأهل فى : هل نخطر تركيا أن تحول مجرى هذا النهر فيبقى بالشام ما يطلعه من الأضرار ؟

ذلك أنه ما يحدوه كره أن مشروع السدود قد قل بمتأ أكثر من مرة، فوضع أول مشروع ثم عدل على إثره، ووجد الفنيون بعد البحث أن الألتين لا يصلحان، ولا يكفلان تحقيق مصلحة البلاد، وبجهد بذلك مشروع ثالث، فرب هذا تقيتو أننا أألم مشروع السدود، نصاني حل مسميات وأتأنا حيا لم يحد لم يصل الدرس فيها إلى قبة، يحسن الوقوف منها، وإذا كان هناك حل لتشكيل لجنة دولية، فذلك واجب لمبحث مشروع السدود لا لمشروع جبل الأولياء الذي استوفى بحثاً، ولا بألم إذا قلت إنه قد تحصى خمس سنوات قبل أن يتمكن من الاتفاق على رأي فيه، وقد يحتاج فأتأنا إلى خمسة عشر عاماً، أحي أنه لا يتظر أن ترد إلينا زيادة المياه من منطقة السدود قبل عشرين سنة.

تخبروني ريم: أيكم البلاد أن تكتفي بتسليمة ترزان أسوان؟ مع أن هذه العملية لا يحتاج سوى إصلاح حالة الرى الحالية، وإضافة ما تلى ألف فدان إلى مساحة الأراضي المتروكة الآن، في حين أن أماناً أن نصل بأرضنا الزراعية إلى حوالي سبعة الملايين من الأكتة لاستكمال صلاحية أراضي القطر كله للزراعة، لا شك أنك لا توافقون على مثل هذا الانتظار الطويل الذي يضر بمصلحة البلاد، وإذا مع ما قبل من أنه ليس في الاستطاعة أن نعد بالضبط قبة ما سيقتل على مشروع ترزان جبل الأولياء بعد أن نقتله بحثافى الأندى أى نى أن يذكرك على وجه المصحة أو على وجه التقريب الآن، كم يكلفنا مشروع السدود؟ وقد تشيرون بما يسمت الحشة في قوسكم إذا سمعتم أن تخفف هذا للمشروع قد تصل إلى ما بين ١٥ و ٢٠ مليونا من الجنيهات، وهذا يصح أن يكون لاعتراض الذي أبلاه حضرة النائب المحترم دسوق مكانه بوجاهة.

قلت لحضرتكم إن في استطاعتنا أن ننفذ مشروع ترزان جبل الأولياء وهذا سائلول الكلام على الوجهة الاقتصادية، والوجهة المالية، وأرد على بعض الاعتراضات التي أبديت بالنسبة إليها.

قيل إن حالة البلد المالية، وإن الأزمة الطاحنة التي تعانيها تجملان البت في مشروع جبل الأولياء الآن سابقاً لأوانه. ولقد أثار حضرة النائب المحترم دسوق أباطة طائفة الإشفاق في قوسكم عند ما حذركم من حال الفلاح المسكين، وما يعانيه من بؤس وشقاء، وإلى لا ترتد إلى رأي حضرة النائب المحترم دسوق أباطة إننا كان في الاستثناء عن مشروع ترزان جبل الأولياء ما يسد حوز الفلاح، وبغضى على هذه الأزمة. ثم أقول إنه في هذه الحالة: لا تجرد الحكومة لحظة واحدة في الدول من إنشاء ترزان جبل الأولياء (تصفيق).

ولكن أيها السادة. ليس الدول عن مشروع ترزان جبل الأولياء شافيا للفلاح من دأه.

قد يكون للعرضين بعض الحق فيما أبوه من اعتراضات، لو أننا لمأنا إلى احتياطي الدولة للاتفاق مع مثل مشروع ترزان جبل الأولياء. فذلك المسأل الاحتياطي الذي يجب الاحتفاظ به، أثناء الطوارئ، وإن من الطوارئ كما

أقول: إن ترزان جبل الأولياء لازم لنا لأنه سيكسب الزراعة في مصر ٥٥٠ ألف فدان، منها ٢٥٠ ألف فدان في الصعيد، ستحول من رى حوضى إلى رى مستديم، و ٣٠٠ ألف فدان في الوجه البحرى ستحول من بور إلى مسمور. ولقد قلت في خطبة ألقيتها في جرجا (ولا أريد أن أطيل في هذا الموضوع) إن البلاد على طريقة زراعية تلبت من قديم العهد وسار عليها العمل من أزمان القراصة أمر غير لائق بنا، وبقينا المتواصل في عهدنا الحاضر.

لا يمكن أن نتصور كيف يظل الفلاح المصرى أحباطاً طويلاً، وهو لا يشتغل في الزراعة في طمه سوى شهرين اثنين، وبغضى قبة السنة حالة على الجميع، أو يظل من الصعيد إلى الوجه البحرى، وشمسا وجوارق من أعماله قد عيدها رزقه وقد لا يجد. لا يصح التسليم بأن يبق شباب البلد عاطلين من العمل والاتناج، وهم قادرين على العمل والاتناج، وهذا فيما يتعلق بالصعيد، أما فيما يتعلق بالوجه البحرى: فأنتم تعرفون كيف أن الجهات الخلفو يسمندى فى الغرب والوسطى، وكذلك مديرية المنوفية، ومديرية الشرقية، ومديرية القليوبية أصبحت مكتظة بالسكان فأساحت بهم القافة، ثم أقول القافة، ولا أجد في هذا التصير أية غضاة، لأن الفلاح المصرى إذا استطاع أن يعيش الآن فلا تة يعيش ميشة الكفاف، لا يعيشه الترف الذى يجيها فيه من فلاح البلاد الأخرى. وإن اليوم الذى فيه يتم تعم التعليم الإلزامى هو اليوم الذى فيه يكثر الفلاح في غير زيه، ويتطلع إلى أن يأكل زيه ما يكتفى بأكله الآن، وأنه لو لم يجب أن يحسب حسابيه، وتكفد المدين الآن لمضاة الاتناج فيه ولا مزب من البال أن الأطفال الذين يتعلمون التعليم الأولى الآن سيكونون فلاح المستقبل، فيجب أن تفكر إن تفكيرا جيدا في توفير الأعمال، وإتمام الاتناج لم.

وقد أخطأنا في حسابتنا أن نخصص جزءا كبيرا من الأراضي التي ستستلحق لكي يستمرها أهالى البلاد المكتظة بالسكان.

لقد شرحت وزارة دولة محمد محمود بأشأ في توزيع بعض الأراضي على صغار الزايمين، ولكنها اضطرت إلى أن توزع أحيانا على بلاد مكتظة بالسكان ولم يكن في ذلك حل لمشكلة السكان. وواجب الحكومة بغضى عليها بأن تعد العدة من الآن لأن توجد أرضا صالحة للزراعة في البرارى، وق غير البرارى، حتى تكفل أسباب الرزق هؤلاء الفلاحين الذين ضاقت بهم القرى. لقد فأننى أيها السادة (فما يتعلق بالوجهة الاقتصادية للمشروع) أن أقول لحضرتكم إن بعض المعارضين أبدي رأيا بأنه لا لزوم لإنشاء ترزان جبل الأولياء الآن، وإن الأفضل لنا أن نغضى في مشروع السدود، وأن نغضى به عن مشروع ترزان جبل الأولياء.

المسألة أيها السادة مسألة قرت، ومسألة برنامج، ولأمان لدى الحكومة بمنعها من أن تبدأ بمشروع السدود، غير أن الفنيين يرون أن ترزان جبل الأولياء يجب أن يكون، حتى تم مشروع السدود، فطرفة مجز وموازنة بين منطقة السدود، وبين ترزان أسوان على أنه من الواضح أنه ليس في الاستطاعة أن نطيل الانتظار حتى نتهى من دواة تهذيب هذه المنطقة، لأن المشروعات كما لم يتم بحثها بعد.

ما لم لنا، بل قد أتممت أعمالا كثيرة، وبرغم ذلك ظلت ميزانيتنا مصونة واحتياطنا في ازدياد.

وفي كل سنة تأخذ من ميزانيتها الاحتياطية لأعمالها الجديفة خلافا لمتجرى عليه أكثر العمل، بل أقولها، وأنها مالية، فهي لا تأخذ احتياطات الأعمال الجديفة من الميزانية الاحتياطية بل من ميزانية غير احتياطية، تتكون إيراداتها من موارد غير احتياطية. ولكنها تقوم بمشروعاتها غير الاحتياطية من ميزانيتها الاحتياطية.

(تصديق)

وتذكر أن ١٠٠ عند ما تسلمنا الحكم كانت الميزانية القائمة وتحت مقسمة على أن بها عجز، قدره ٧ ملايين من الجنيهات، تؤخذ من الاحتياطي. ومع أن الأزمة كانت مستحكة في ذلك الوقت إلا أننا لم نقبل أن يكون هذا شأن ميزانيتها. فادخلنا عليها من التوفير والاقتصاد في المصروفات ما جعلنا ننتهي من سنتنا المالية بغير عجز، مع أننا مضينا في مشروعات الري الكبرى في تلك السنة، كما سرنا في السنة الماضية أيضا بمشروعات الري الكبرى، دون أن نلجأ إلى الاحتياطي، وقد كنا في أشد أوقات الأزمة.

وبالرغم من أن بعض المشروطات تكفلنا أسوان، وأعمال الصرف، وكبرى قصر النيل، وكبرى بنها ساربا المقارون ونفقوا برامجهم فيها قبل المواعيد المقررة لها، فقد استطعنا أن نرفع قيمة المشروطات ما هو مقدر لها في الميزانية وما ليس مقدر لها فيها، وسخرنا من السنة المالية الماضية إن شاء الله زيادة في الإيرادات على المصروفات.

(تصديق)

وأرجو أن أذكركم بأنكم مستصعدون في ميزانية سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٤ وسنة ١٩٣٤ - ١٩٣٥ ما كان يتفق على ميزان أسوان، ومستصعدون ما أتفق على الخياض المنزلة، وما أتفق على مشروع الكهرباء بأعلى الصعيد، وما أتفق، ويتفق على السلطة الكهربائية بالثنا، وعلى المحطات الكهربائية التي ستبنى منها عما قريب.

كل هذه التفاتت سننتهي منها ولا يبقى رأسا إلا أسرواحد، هو موضع أصحاب الألبان الواقعة في المنطقة بين أسوان ووادى حلفا.

أما السادة - إننا قد عملنا لا تنهي من مشروع إلا آخر حتى لا نستطيع سلسلة الإصلاح والأعمال، وحتى لا تخف حركة الانشاء، الذي أربأ بكم أن يكون تطبيع أو تأخر في عهدكم، ذلك العهد الذي سمي بحق عهد الإصلاح.

(تصديق)

وأختم كلمتي - فأراك الكلام في موضوع الأرقام لأنه قد يطول بنا إلى ما لا يتفق مع هذه الساعة المتأخرة من الليل - على أن أؤكد لحضراتكم خصوصا لمن كان في نفسه بعض الشكوك إزاء المركز السياسي، أنه لا دخل للسياسة في مشروع تزائن جبل الأولياء.

فما دام الخطر السياسي غير موجود، وما دامت القائمة محققة من وراء هذا المشروع، فالكلفة الآن لحضراتكم تصديق اضافته.

(تصديق حاد)

يقولون سد حوز الأمان في هذا الوقت الصعب، وإلى أقول مجازا قلتم - إن لم بعض الحوينا قالوه، لأنني من القائلين بأنه إذا لم تسمح ميزانيتنا أو مالنا الاحتياطي بإنشاء تزائن جبل الأولياء، فلنا لا نخشى من أن نقدر قرضا لأحلام هذا المشروع، وهذا رأي خاص لا أؤيدكم به، ولكننا وقد الحمد لنا في حاجة إلى عقد قرض، حتى ولا إلى مس الاحتياطي في شيء.

إنما الحكومة أيها السادة لم تنصرف في معالجة الأزمة أي تقصير، وقد بذلت في سبيل ذلك تضحيات جمعة، وقامت بمجهود متواصل يكاد يكون مجهودا يومية، ولم تنصرف سوا في اتخاذ وسائل فعالة متنوعة لتخفيف وطأة هذه الأزمة، وقد وضعتنا في سبيل تخفيف الأزمة المالية احتياطي الدولة، وما أسكتنا ادخاله من الاقتصاد في أبواب مصروفات الدولة كلها.

أضفنا من أعياد الموظفين مليون جنيه لمساعدة الفلاح، ومعالجة أزمة، والموظفون لا شك يقبلون التخفيض من طيب خاطر إذا كان ما يخفض منهم يستعمل لمد حاجات الفلاح.

دلوها في إجراءه، كان يمكن للحكومة أن تتخذ تخفيض ويلاز هذه الأزمة وتأخرت من القيام بواجبها في اتخاذها؟

لست أيها السادة في صدد استعراض ما لنا في هذا الشأن، فقد يكون من غير اللائق مني أن أشرح هذا أمامكم، وقد اشركتم معنا في وضعه، ولكم به من الألام ما لنا. وأفضل فيه لا يرجع إلى الحكومة، بل إلى تأييدكم وأرشادكم.

لما تقدم نجعل أن معاونو الفلاح في هذه الأزمة الطاحنة لا علاقة لها ببناء تزائن جبل الأولياء. فهذا مشروع يمكن القيام به، دون أساس بأي شأن من شؤون الفلاح.

وإننا قلنا هذا فاني أرجو أن تصدقوني، لأنني في مركز أقدر فيه مسئوليتي وأشر بتفهما على كامل.

(تصديق)

بقيت مسألة ميزانية الدولة - وإلى أكرر القول لحضراتكم أن ميزانية القدرة على تحمل هذا المشروع دون الرجوع إلى الاحتياطي.

حضرة النائب المحترم محمد فهم القتيبي - وهل هذا ينطبق على مشروطات الصرف أيضا؟

حضرة صاحب الدولة ورئيس مجلس الوزراء - نعم، وأظن أنك تستطيع أن تعتمد على أني قد درست هذه المواضع، وفهمتها تماما، وأما الآن ميزانيتها ثلاث سنوات مستقبلة هي ١٩٣٣ - ١٩٣٤ و ١٩٣٤ - ١٩٣٥ و ١٩٣٥ - ١٩٣٦.

حضرة النائب المحترم مصطفى الشوربجي - هل وضعت هذه الميزانيات على أبحاث أن الأزمة مستمرة؟

حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء - وضعت بعد النظر إلى كل الاعتبارات.

أرجو أن تذكروا أيها السادة - أن للمشروطات الكبرى ليست وليدة اليوم، ولنا ونحن نتأمل مشروع تزائن جبل الأولياء) قادمين على أول عمل

- (٤٠) حضرة النائب المحترم الحاج عبد الرحمن طيفي حسن ، (٤١) حضرة صاحب السعادة ابراهيم كرم هسي باشا ، (٤٢) حضرة النائب المحترم السيد منصور ، (٤٣) حضرة النائب المحترم عبد الحميد عريك ، (٤٤) حضرة النائب المحترم السيد أحمد ميس بك ، (٤٥) حضرة النائب المحترم عمود السيد أبو حسين بك ، (٤٦) حضرة النائب المحترم عبد الميم رسولان بك ، (٤٧) حضرة النائب المحترم حلقه مصطفى التقي ، (٤٨) حضرة النائب المحترم أمين القراني ، (٤٩) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بنى نصار ، (٥٠) حضرة صاحب الدولة اسماعيل صديق باشا ، (٥١) حضرة النائب المحترم أحمد محمد الشاغل ، (٥٢) حضرة النائب المحترم محمد محفوظ المنار ، (٥٣) سعادة النائب المحترم محمد طلام باشا ، (٥٤) حضرة النائب المحترم عمود السيد ، (٥٥) حضرة النائب المحترم أحمد أبو الفتوح ، (٥٦) سعادة النائب المحترم سراج الدين شاهين باشا ، (٥٧) حضرة النائب المحترم علي الخزالى بك ، (٥٨) حضرة النائب المحترم عبد الرحمن البلي ، (٥٩) حضرة النائب المحترم محمد زكى صالح بك ، (٦٠) حضرة النائب المحترم الشيخ سليمان بنى منصور ، (٦١) حضرة النائب المحترم عبد الحليم المرادى بك ، (٦٢) حضرة النائب المحترم عبد السلام يوسف باشا ، (٦٣) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد الرحمن بنى عبد الواحد ابراهيم ، (٦٤) حضرة النائب المحترم حناوى الزمرى بك ، (٦٥) حضرة النائب المحترم مصطفى صديق ، (٦٦) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم عبد الله الهوى ، (٦٧) حضرة النائب المحترم سيد احمد سيد احمد القطر ، (٦٨) حضرة النائب المحترم فؤاد حسين ، (٦٩) حضرة النائب المحترم محمد فريد حسن ، (٧٠) حضرة النائب المحترم حسن ابراهيم بك ، (٧١) حضرة النائب المحترم حسن محمد اسماعيل ، (٧٢) حضرة النائب المحترم أبو سيف بنى كساب بك ، (٧٣) حضرة النائب المحترم محمد قطب عبد الله ، (٧٤) حضرة النائب المحترم نجيب مريان بك ، (٧٥) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد أبو زيد عطاري ، (٧٦) حضرة النائب المحترم عبد القوي أحد سيد بك ، (٧٧) حضرة النائب المحترم شيخ العرب سيف النصر موسى ، (٧٨) حضرة النائب المحترم بكراى محمد ذكوى ، (٧٩) حضرة النائب المحترم مصطفى مكايف بك ، (٨٠) حضرة النائب المحترم أمين عامر ، (٨١) حضرة النائب المحترم علي البامسى ، (٨٢) حضرة النائب المحترم محمد علي ، (٨٣) حضرة النائب المحترم عبد الله محمد بك ، (٨٤) حضرة النائب المحترم عوض ابراهيم بنى محمد المولى بك ، (٨٥) حضرة النائب المحترم عبد الحميد سيف النصر بك ، (٨٦) حضرة النائب المحترم مصطفى صديق ، (٨٧) حضرة النائب المحترم محمد مصطفى صديق ، (٨٨) حضرة النائب المحترم الشيخ علي عبد الناصر ، (٨٩) حضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا ، (٩٠) حضرة النائب المحترم ليون بنى دى وضا ، (٩١) حضرة النائب المحترم لطف نخف ، (٩٢) حضرة النائب المحترم الشيخ زكى قائم أحمد ، (٩٣) حضرة النائب المحترم ابراهيم خزالى بك ، (٩٤) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد سليمان بنى ، (٩٥) حضرة النائب المحترم حوروى ثانوى بك ، (٩٦) حضرة النائب المحترم أبو الهيثم بنى عبد الله الآخر ، (٩٧) حضرة النائب المحترم أمين بنى همام ، (٩٨) حضرة النائب المحترم محمد حسين مازن ، (٩٩) حضرة النائب المحترم السيد مصطفى محمد عبد الرحمن الشريف ، (١٠٠) حضرة النائب المحترم محمد حمادة الشريف بك ، (١٠١) حضرة النائب المحترم الشيخ عبد السلام ورفات مريوق البجال ، (١٠٢) حضرة النائب المحترم محمد عبد الحميد المشواى بك ، (١٠٣) حضرة النائب المحترم حسن محمد أحمد حسين ، (١٠٤) حضرة النائب المحترم الشيخ محمد ابراهيم عبد الله يبرى ، (١٠٥) حضرة النائب المحترم ابراهيم حسن محمد السيد ، (١٠٦) حضرة النائب المحترم محمد جبهه محمد يضى ، (١٠٧) حضرة النائب المحترم فكري الصفرى ، (١٠٨) حضرة النائب المحترم الشيخ علي ابراهيم علي ، (١٠٩) حضرة النائب المحترم سيد علي الزباني بك ، (١١٠) حضرة النائب المحترم مدنى حسن حريز ، (١١١) حضرة النائب المحترم الشيخ ابراهيم محمد حسن أبو كرو ، (١١٢) حضرة النائب المحترم صالح محمد أمين مشالى ، (١١٣) حضرة النائب المحترم محمد أبو زيد بك .

(٢) بيان الآراء التي أخلت بالثناء والاسم ولم توافق على المرسوم . شروع قانون الخاص بأثناء نواب جيل الأرواء .

- (١) حضرة النائب المحترم حافظ ديسان بك ، (٢) حضرة النائب المحترم عمود أحمد ، (٣) حضرة النائب المحترم الهكتور محمد صالح بك ، (٤) حضرة النائب المحترم ابراهيم صديق باشا ، (٥) حضرة النائب المحترم مصطفى الشويحي ، (٦) حضرة النائب المحترم عبد هيم القيسى ، (٧) حضرة النائب المحترم الهكتور محمد الحميد سيد ، (٨) حضرة النائب المحترم عبد القوي بنى مصطفى الصوفاني ، (٩) حضرة النائب المحترم عمود ديروك الجبار ، (١٠) حضرة النائب المحترم محمد صرمان ، (١١) حضرة النائب المحترم شهاب الكاتب ، (١٢) حضرة النائب المحترم علي بنى ميمون ، (١٣) حضرة النائب المحترم أحمد دوال البندى ، (١٤) حضرة النائب المحترم حسن أحمد موسى بك ، (١٥) حضرة النائب المحترم علي محمد بنى القادر لعم ، (١٦) حضرة النائب المحترم عمر أحمد حديد بك ،

(٣) وقد امتنع عن إبداء الرأي حضرة النائب المحترم . عبد الحليم طلي غنام بك .

(٨)

قرار مجلس الشيخ بجلسته ٢٥ مايو سنة ١٩٣٣

إحالة مشروع القانون بإيجاد إنشاء خزان جبل الأولياء إلى لجنة الأشغال متضيا إليها اثنا عشر عضوا

على الكتاب الوارد من مجلس النواب عن مشروع القانون المذكور
وعذا نصه :

” حضرة صاحب البشارة رئيس مجلس الشيخ

نظر مجلس النواب بطلبه المنعقدة في ٣ و ٢٢ فبراير ١٩٣٣ و ١٧ و ١٨ و ٢٣ مايو سنة ١٩٣٣ في تقرير لجنة مشروع إنشاء خزان جبل الأولياء عن
المرسوم بمشروع قانون بإيجاد إنشاء خزان جبل الأولياء - ووافق عليه
بالصفة المرافقة لهذا.

فأشرف بأن أرسل مع هذا للدوكم - مشروع القانون - وبقرار اللجنة
ومعاصر الجلسات المذكورة - راجيا عرض ذلك على هيئة مجلس الشيخ .
وتفضلوا بالدوكم بقبول عظيم الاحترام

رئيس مجلس النواب
٢٤ مايو ١٩٣٣
محمد توفيق وقت

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على إحالة مشروع هذا القانون
إلى لجنة الأشغال . هل أن يضم إليها حضرات الشيخ المختارين الذين أعرض
أسمائهم في حضراتكم . وم : قلبي فمهي باشا . حبيب دوس بك .
عمود أبو الصديق . ادوار نصيري بك . ابراهيم راتب بك .

مقرر الشيخ المخترم محمد غنيم بك - لا بد أن يكون اختيار حضرات
الشيخ المختارين بالاقتاب .

مقرر الشيخ المخترم العمود محمود عزمي باشا - لا بد أن يكون
الاختيار بالاقتاب . ولا توافق على هذه الطريقة المعروضة .

مقرر الشيخ المخترم محمد غنيم بك - أحلب تأليف لجنة خاصة للنظر
في هذا المشروع .

مقرر الشيخ المخترم محمد توفيق مرهيا بك - أحلب ضم مدد كاف إلى
لجنة الأشغال . وأن يكون عشرة في الأقل ليكون مثل عدد هذه اللجنة .

الرئيس - يطلب حضرة الشيخ المخترم ضم عشرة أعضاء إلى لجنة
الأشغال . وقد عرضنا على حضراتكم خمسة أعضاء فاختاروا حضراتكم
خمسة آخرين .

مقرر الشيخ المخترم عباس حوصم بك - أحلب أن يضم إليهم حضرة
الشيخ المخترم رئيس لجنة المسألة .

الرئيس - رئيس لجنة المالية حضرة الشيخ المخترم يوسف قطاوي
باشا عضو في لجنة الأشغال . ومن أعضائها أيضا حضرات الشيخ المختارين
عبد الحيد سليمان باشا . حسين واصف باشا . اسماعيل سري باشا .

مقرر الشيخ المخترم عباس حوصم بك - أحلب أن يضم إليهم أيضا
حضرة الشيخين المختارين أحد طلعت باشا . ونخلة الطيبي وكيل المجلس .

الرئيس - رئيس لجنة الأشغال حضرة الشيخ المخترم اسماعيل سري
باشا . فلواختيار أحد الوكيلين لثنتين أن تكون الرئاسة له بمحكم نص قانون
النظام الداخلي للبلدان .

مقرر الشيخ المخترم علي فمهي باشا - أقترح أنه يجوز لجنة الأشغال أن
تضم إليها من تريد من حضرات أعضاء المجلس .

الرئيس - إذا أراد أحد من حضراتكم أن يرشح عضوا لهذه اللجنة
فليفضل بعرض ذلك على المجلس .

مقرر الشيخ المخترم الدكتور مرسى محمود افندي - هذا المشروع
خطير جدا . ويحتاج إلى بحثه إلى عنصرين أساسيين . لأنه من جهة فني
هتس . ومن جهة أخرى اقتصادي .

فيحسن أن اللجنة التي تشكل ليبحثه يكون أساسها الأول من المهندسين .
الرئيس - للمهندسين في المجلس كلمهم في لجنة الأشغال .

مقرر الشيخ المخترم الدكتور مرسى محمود افندي - وأساسا الثاني
من الاقتصاديين أو الذين يقربون منهم .

وعلى هذا فاني أحلب أن تشكل لجنة خاصة بطريق الاقتاب . ويكون
أيضا من ضمن أعضائها رجال لم دراية بعلوم الحرب . وقضايا في السودان
مدة طويلة مثل حضرة الشيخ المخترم اللواء محمود عزمي باشا .
فهؤلاء جميعا إذا بحثوا المشروع أمكنهم أن يصوره بحثا واقيا .

مقرر الشيخ المخترم محمد غنيم بك - لما عرض هذا المشروع على مجلس
النواب اقتب له من بين أعضائه لجنة خاصة . فالذي حصل هناك اقتاب
لجنة لاختيارها . فيجب أن نتخب لجنة كما اقتب مجلس النواب .

الرئيس - من لا توافق من حضراتكم على ضم الخمسة الأعضاء الذين
تلوت أسمائهم إلى لجنة الأشغال فليفضل بالوقوف .

مقرر الشيخ المخترم محمد غنيم بك - لا توافق .

مقرر الشيخ المخترم العمود محمود عزمي باشا - نعم لا توافق .

مقرر الشيخ المخترم حبيب واصف باشا - ضم خمسة من حضرات
الأعضاء إلى لجنة الأشغال لا يمكن . وأقترح أن يكونوا عشرة .

الرئيس - اختاروا حضراتكم خمسة آخرين .

مقرر الشيخ المخترم الدكتور مرسى محمود افندي - اختيار خمسة
أربعين كثير . ويجب أن نتم بحضرات للمهندسين .

بإستائهم . ثم زيد على هؤلاء الخمسة سبعة من حضراتكم بناء على ترشيحكم . فهل توافقون على ذلك ؟

مقدمة الشيخ المحترم ابراهيم راتب بك - من حيث إن الموضوع الموعود علينا من الأهمية بكان . ومن حيث إن اجتماعات اللجان سرية . فأتضح أن جميع اللجنة التي تشكل الآن في هذه القاعة . وأن يسمح لكل عضو بأن يحضر اجتماعاتها . ويتناقش فيها كأنه عضو منها على ألا يكون لغير أعضائها رأى ممدود حين أخذ الآراء . أرجو الموافقة على هذا الاقتراح .

(ضجة) .

اجتماعات اللجان سرية ولكل عضو حق الحضور في جلساتها دون أن يشترك في المناقشة أو أن يبدى أية ملاحظة فلا بد من أخذ قرار على أنه يجوز المناقشة للأعضاء الذين يحضرون اجتماعاتها .

أقول ذلك وأقره ليكون الأمر على منوال ما أتت به مجلس التواب . فانه كانت تباح في اجتماعاتها هناك المناقشات لغير أعضائها .

الرئيس - بعد هذا حل توافقون حضراتكم على ضم الأسماء التي ذكرت إلى اللجنة ؟

(أصوات : لا . لا) .

مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك - المناقشة في الموضوع لم تنته . ولم تنته على تقرير المبدأ . والتشريع لجنة سابق لأوانه . ويجب أن نحصل أولاً من المجلس على قرار : هل يحال المشروع إلى لجنة من قبله . أم إلى لجنة خاصة ؟ هذا هو الترتيب الطبيعي الذي يجب أن تسير عليه .

الرئيس - لقد رجعتم حضراتكم سبعة من بينكم ليضعوا إلى لجنة الأشغال مع الخمسة الذين عرض المكتب أمر ترشيحهم . ألا يكون في ذلك موافقة من حضراتكم بحالة المشروع إلى لجنة الأشغال ؟

ومع هذا فالتدلي لا يوافق من حضراتكم على إحالة المشروع إلى لجنة الأشغال مع ضم الأثنى عشر عضواً الذين رشحوا إليها بملء رأيه .

(أصوات : موافقون) .

الرئيس - يحال المشروع إلى لجنة الأشغال مع ضم حضرات الشيوخ المحترمين إليها وهم : فليبي فهمي باشا . محمود أبو النصر بك . اديوار قصيري بك . ابراهيم راتب بك . حبيب دوس بك . اللواء عبد المجيد فريد باشا . الفريق موسى فؤاد باشا . عبد الرحمن رضا باشا . اللواء محمود عزبي باشا . اللواء صادق عبيي باشا . محمد أحمد حيد باشا . اللواء علي أحمد باشا .

مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك - أصرح بأنني غير موافق على هذا . لأنه مخالف للنظام التي يدير عليها المجلس .

مقدمة الشيخ المحترم محمد رفعة بك - أنا منضم لرأي حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

مقدمة الشيخ المحترم الفاضل موسى فؤاد باشا - المجلس غير راض عن اختيار خمسة الأعضاء الذين رشحهم المكتب . ويطلب أن ينتخب هو عشرة الأعضاء جميعاً .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد طه بك - أقترح أن يضم إلى اللجنة حضراتا الشيخين المحترمين اللواء عبد المجيد فريد باشا . والفريق موسى فؤاد باشا لأتهما من الضباط العظام الذين قضوا وقتاً طويلاً في السودان .

الرئيس - لذا نقرر ضم حضرتيها . فيبقى اختيار ثلاثة آخرين .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد البشاري بك - أقترح أن يضم إلى اللجنة حضرة الشيخ المحترم عبد الرحمن رضا باشا .

(أصوات : وحضرة الشيخ المحترم اللواء محمود عزبي باشا) .

مقدمة الشيخ المحترم أحمد طه بك - وأقترح كذلك أن يضم إليهم حضراتا الشيخين المحترمين اللواء صادق عبيي باشا . واللواء علي أحمد باشا .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ضم من رشحهم حضرات الأعضاء إلى لجنة الأشغال أيضاً ؟

مقدمة الشيخ المحترم محمد رفعة بك - أنا أعارض .

الرئيس - فيلتظر حضرة الشيخ المحترم اليك لس إلا المعارضة !

مقدمة الشيخ المحترم علي فهمي باشا - أقترح أن يضم أيضاً حضرة الشيخ المحترم محمد أحمد حيد باشا فانه مهندس فيه الكفاية .

الرئيس - هل توافقون حضراتكم على ذلك ؟

مقدمة الشيخ المحترم حسن صبري بك - إن تشكيل لجنة مهمة كهذه اللجنة لا يمكن أن يكون بالطريقة التي رسمت هذه اللجنة .

لا يحلو الحال في بحث مشروع القوانين الموعود علينا من أن يحال إلى إحدى لجان المجلس التي تشكلت طبقاً لنصوص قانون النظام الداخلي . فأتقبت انتخاباً سريعاً . أو أن تشكل له لجنة خاصة .

وفي كلتا الحالتين تكون اللجنة التي يحال إليها المشروع متخبة انتخاباً سريعاً .

أما الطريقة التي رسمت لاختيار الأعضاء لبحث هذا المشروع فهي طريقة لا تتفق مع قانون النظام الداخلي .

فقبل أن ينظر في ترشيح زيد أو عمرو من أعضاء المجلس يجب أن يت أولا في : هل يحال المشروع على إحدى لجان المجلس ؟ أو تشكل له لجنة خاصة ؟ فإذا ما تقرر تشكيل لجنة خاصة فيجب أن تتبع نصوص قانون النظام الداخلي في انتخاب أعضائها .

هذا هو الواجب أن يتبع في هذه المسألة وهذا هو رأيي .

الرئيس - قد عرضت من مبدأ الأمر على المجلس أن يحال المشروع إلى لجنة الأشغال . وأن يضم إليها خمسة من حضرات الأعضاء ذكرتهم

(٩)

تقرر لجنة الأشغال مجلس الشيوخ منضيا إليها اثنا عشر عضوا
عن مشروع القانون بإعتد إنشاء خزائن جبل الأولياء

أحال المجلس بجلسته التي انعقدت في ٢٥ مايو سنة ١٩٣٢ مشروع قانون
أقره مجلس النواب خاصا بإعتاد إنشاء خزائن جبل الأولياء إلى لجنة الأشغال
منضيا إليها اثنا عشر عضوا من حضرات أعضاء المجلس .

وقد قامت هذه اللجنة بمبحث المشروع بجلستها المتعددة في ٢٩ و ٣١
و ٣١ مايو و ٧ و ١١ يونيو سنة ١٩٣٢ وقد حضر بعضها حضرة
صاحب العولة رئيس مجلس الوزراء وحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال
الصومالية وانتهى بمضيا إليها وضع التقرير الآتي :

١ - تمهيد

حينما كانت الأراضي الزراعية بمصر تسقى بطريقة رى المياض المروفة
كان فيضان النيل كل عام منطو رجاؤه أهل هذا القطر وقلعة أنظارهم . فإذا
ما جاء الفيضان طالبا زفت بشرى اليسر والرخاء ، وإنا جاء مصطفا ترك قدرا
من الأرض يتبرى . فإذا ما كان الاحتياط شديدا اتسع نطاق الشرايق
وكان المدام مام بؤس وشقاء .

أما فيما عدا أشهر الفيضان فلم يكن لشهداء الماء بالنهر أثر على الزراعة
ولما لم يكن يتم بأمره أحد .

مضت آلاف السنين والحال على ما ذكرنا : تضرر المياه الأرض بين
أضططس أو أكثر من كل عام ، ثم تضرر منها تجزير الجيوب وتتهت ،
وتجو وتشتت ، وتخصد دون رجا مرة أخرى ، ثم تنق الأرض بيزدوج
إلى أن يأتي الفيضان الجديد .

جاء المصلح الكبير راس العائلة المالكة ومنشئ مصر الحديثة المنصور له
محمد علي باشا فرأى أن في مصر ثورة كبيرة عاطلة : أرضا خصبة تترك باثرة
بيزدوج في أكثر شهور السنة ، وباملا قوى الساعد يبقى طول تلك الشهور
عاطلا ، وحاصلات أكثر إدارا للزراعة يمكن إنباتها وبسقي الخيل الوفير منها لوزير
نظام الري المتق وجعل ملائما لحاجاتها . فعزم - وهو الذي ما كانت تخف
الغيبات مهما كبرت حالة دون تنفيذ عزمه - على استبدال نظام الري
الحوضي بنظام جديد . فد الترع وبقي القناطر وحول مناطق شاسعة إلى رى
صينى مستديم . ثم تابع خطاه اسماعيل عاهل مصر العظم وشق الترمه
الاربابية التي ضاقت ثروة اقليم واسع من أقاليم مصر الوسطى .

وبالتوسع في الزراعة الصينية أصبح قصوره التهر من الفراء بحاجة الزراعة
الصينية ظاهرا بينا ، كما اشتدت الرغبة في تحويل قدر أكر من أراضي القطر
من رى حوضي لرى صينى مستديم ، استقارا لما على أحسن الوجوه .

وفي أواخر القرن الماضي أصبح قصوره التهر من الفراء بحاجة الزراعة
الصينية ظاهرا بينا ، كما اشتدت الرغبة في تحويل قدر أكر من أراضي القطر
من رى حوضي لرى صينى مستديم ، استقارا لما على أحسن الوجوه .

رأى المهندسون أن ماء التهر في فصل الخريف والشتاء يزيد على حاجات
الرى فنكروا في تخزين قسط منه لاستعماله في سده مجرى التهر في فصل الصيف
واستقر الرأي على إنشاء خزان أسوان يسع نحو مليار متر مكعب من المياه
(ألف مليون) .

ولقد قامت في إنشائه اعتراضات شتى سبيل غالبها وزارة الأشغال حتى
نظمتها .

وكان آخر العقبات عدم قدرة الميزانية العادية على تحمل نفقات إنشاء هذا
الخزان . ولأسباب لا محل للدخول في تفاصيلها هنا لم يمكن أخذ تلك
النفقات من الاحتياطي العام ، ولكن هذه العقبة لم تعمد بالحكومة في ذلك
الوقت عن الضى في المشروع ، بل سارت به وأتمته في سنة ١٩٠٢ وقسطن
قيمة تكاليفه البالغة نحو ٣,٥٠٠,٠٠٠ ج.م (بما في ذلك تكاليف إنشاء
قناطر أسبوط وفق الترمه الاربابية) على سدين مصفا بمبلغ كل سنة شهور ،
يحل الأخير منها في هذا العام .

ولو أن أحدا يقدّر ما أقره ما خزان أسوان الأول في مدى الثلاثين سنة
الماضية فقط (بصرف النظر عما سيدهر من الخيرات في مستقبل السنين) ،
وقارن ذلك بالتكاليف التي بلغت مقسطة أو أربعة ملايين وستمائة ألف جنيهه
لرأى كم كانت المصلحة من الوجهة المالية عسيلة استقار راجحة لا بدائها
في الربح أى مشروع اقتصادي مهما كان جريلا الخيرات .

لم يرض على إنشاء خزان أسوان الصغير ستان أو ثلاث إلا واخضعت كل
الاعتراضات التي كانت توجه إليه ، وحلت محلها مطالبة عامة للعمل على
زيادة التخزين . ولم تات سنة ١٩٠٧ ، أى بعد خمس سنوات فقط من
إنشاء سد أسوان ، إلا ووزارة الأشغال استعبد للبله في تعليمته . وفعلت تحت
التعليه الأول في سنة ١٩١٢ ، فزادت كمية ما يخزن فيه من المياه من ألف
مليون إلى اثنين زائدتا بعد ذلك إلى ٢٤٠٠ مليون ، ولكن حالة الزراعة الصينية
ما زالت رغم هذه التعليه تستطع للزيد .

٢ - الحاجة لزيادة المياه الصينية

تضرر وزارة الأشغال الآن ورغم المياه المحزونة بأسوان إلى أن ترتفع من
الصيف نظاما للتأويلات يتخفف من أخرى تبيا لحالة إيراد التهر الطبيعي
فأحيانا تجعل المطلوب سنة أيام إدارة وأثنى عشر يوما بطالة ليكون الري
مرة كل ثمانية عشر يوما ، وطورا تجعلها سنة أيام إدارة وتسعة عشر يوما
بطالة ليكون الري مرة كل واحد وعشرين يوما ، وأحيانا تجعلها أشد
من ذلك بكثير . ولكن القطر - الذي هو الزراعة الصينية الرئيسية يريد
زادوه لكن يسود بمحصوله أن يرويه مرة كل خمسة عشر يوما في الوجه
البحري ومرة كل أثنى عشر يوما في الوجه القبلي ، ولا يولد دون تمكينهم من
ذلك خيرة الماء .

على أن الوزارة لا تتكهن من تدبير الماء اللازم لرى القطن - ذلك الذى
المراعى فيه كثير من التقدير كما سبق الفصل - إلا بالحد من زراعة الأذن
وحصرها في دائرة ضيقة في أغلب السنين .

وأخص هذه الأراضي واقع بمديري أسوط وحيث أقيمت قناطر نجع حادى على النيل ، وحيث مدت الترع الرئيسية ، وواحدة منها اخترق جبل الأسايوه بنفق طويل .

ولقد بلغ ما أنفق على هذه القناطر والترع ثلاث أربعة ملايين من الجنيهات .

نعم إن إقامة هذه القناطر وشق هذه الترع تحسن به حال الرى الحوضى في هذه المنطقة فلم يجد بعض أراضيا معرضة لأن تتخلف "شراق" أى بدون رى إذا جاء فيضان النيل مقصرا . ولكن استئثار ما أنفق من المال استثمرا تماما يدعو لتحويل حياضها إلى رى صينى فصيح مماثلة لأراضى مديرية المنيا إن لم تحققها جودة ومحصولا . ولكن رىا صينيا لا يتيسر إلا من ماء غزرون .

كل هذه حلجات عاجلة لياه تخطط ما يأتى به التخزين الجلبده والوفاء بها وفاء كاملا لا يكتفيه ما خزان أسوان المل وماء خزان جبل الأولياء المقترح مجتمعين ، ولذا نرى الوزارة مضطرة لأن توزع ماسياتها من ماء من هذين الخزانين بقدر ين هذه المطالب المختلفة .

ليس هذا هو كل ما يدعوا للتخزين : نستيق في مصر أراض واسعة مكتظة بالسكان ترى بطريق الحياض يقرب مجموعها من مليون فدان وأراض أخرى أوسع منها في شمال الدلتا متيق يأتى إلى أن يديرها الماء الصينى من تخزين جديد .

فأمام الوزارة شوط كبير في العمل على تدوير الماء الصينى قبل أن يرمى كل الأرضى الزامية بمصر رىا مستديا . نعمان الشوط بعيد والتكاليف كثيرة ولكن العمل التدريجى المطرد هو الذى يوصلنا في نهاية الأمر لتحقيق أغراضنا من استئثار أراضينا استثمرا كاملا .

٣ - التخزين الجديد

أمام هذه الحاجة لزيد من ماء الصيف شرعت وزارة الأشغال عمل خزان أسوان مرة ثانية بقصد تخزين ميازين آخرين فيه .

وليس في خزن ميازين سد الحاجات المختلفة : هنا القول منها . فقد قدرت الوزارة ما يلزم للوفاء بهذه المطالب على أساس مواضع بثلاثة عشر مليارا ، ولو بنت تخديراتها على إجابة مطالب الزايمين من إعطاء القطن كل ما يطلب له من الماء في الصيف ، وأباحت زرع القنرة في أى وقت من غير قيد ، لزيد تخدير السجى على ثلاثة عشر مليارا بكثير .

من أين يأتى بهذا الماء الذى تسد به مصر مطاها الحالى منها وما هو لازم لتسام تورسها الزراعى ؟

هذه هي المسألة التى شغلت بال وزارة الأشغال وحصلت تتطلع لمساييل النيل العليا باحثه عن أوقف الأيسكة للتخزين .

ولقد وصل بها البحث إلى أن تكون - بجانب عملية التخزين - ضرورة المحافظة على كلال إيراد التهر في الصيف بمنع ما يفقد من مائه أثناء اجتيازه لمنطقة السدود ، فاستقر رأيا على أن تقوم بالمعلم - التخزين والمحافظة على الماء في تلك المنطقة .

فينما هناك أراض تتطلب زراعة الأرز تبلغ ثلاثة أرباع المليون أو تزيد ، فإن الوزارة لا تسمح لزراعة إلا في قسم من تلك الأراضي يبلغ أحيانا مائة ألف فدان وأحيانا ضعف هذا العدد . وفي بعض السنين تمنع زراعتها بناتا كما كان الأمر في العام الماضى ومن أجل هذا يغسر أصحاب الأراضي في مناطق الأرز خسارة مزدوجة من جهة ، ما يظفرونه من استئثار أراض لا يجود فيها زراعة القنرة والجلبوب ، ومن جهة ، اضطرابهم لترك الأرض باثرة مدة الصيف في كثير من الأحيان فتعود التهرى أعمال الإصلاح التى تكون قد كلفتهم إغراق مال كثير .

ليس هذا كل ما تعانيه البلاد بسبب قلة الماء في فصل الصيف فإن الوزارة تضطر في أغلب السنين إلى تأخير رى الشراق وزراعة القنرة إلى أن تصل طلائع الفيضان الجديد . وتأخير رى الشراق يقلل غلة أرض القطر من هذا المحصول العظيم الأهمية بالنسبة للفلاح ، إذ تكاد تكون القنرة غذاءه الوحيد . كذلك لتأخير رى زراعة القنرة تأثير على الزراعات التالية يرف كل من اشتغل بأمور الزراعة في مصر مقدار ضرره .

لقد قدرت وزارة الأشغال الزيادة اللازمة لتخفيف الملوآت الصيفية تخفيفا جزئيا وضمان زراعة مائى ألف فدان أرزا كل عام والتبكير في رى الشراق استمدا لزراعة القنرة تبكيرا مستمدا بخمسة مليا ونصف من المياه . ولو أنها جعلت الملوآت الصيفية كما يرونها الزارعون بحيث يروى القطن مرة كل اثني عشر أو كل خمسة عشر يوما ، وصرفت زبارة الأرز بتريجيد ، وبرى الشراق في أنسب الأوقات لإنتاج أوفر محصول ، لاحتاجت في كثير من السنين الميازين من الماء أو تزيد .

ليست هذه كل المطالب الحالية . بل حاجتنا لاء تزيد كل ذلك بكثير . فأمامنا أراضى الحياض المنزلة ومنطقة لغزو بمديرية أسوان التى أعققت الوزارة على إمدادها لرى الصينى نحو مليون من الجنيهات وأوشك العمل فيها أن يتم ، وأصبحت تتظفر الماء الصينى لرىا واستثمرا استثمارا نقاسب مع ما أنفق عليها من مال .

وهناك أراض في شمال الدلتا كان رىا ناقصا أو ضياعا وصرفها غير حسن . وقد قامت وزارة الأشغال بمشروع كبير لإصلاح الصرف فيها يشمل تعديل كثير من المصارف ، وإقامة محطات توليد القوى الكهربية ، ومطبات ضخمة عند مصاب المصارف الرئيسية ، وشبكة من الأسلاك واسعة النطاق تصل محطات الكهرباء بمحطات المطبات ، وأعققت في سيل ذلك ثلاث نحو ثلاثة ملايين ونصف من الجنيهات .

وقد أوشك العمل في المطبات أن يتم وقريبا تدار ، ولكن إدارتها لا تكفى وحدها لإصلاح تلك الأراضي واستثمرا استثمارا حسنا إذا لم يكن هناك ماء في الصيف يتصن به رىا .

وغير ما تقدم فهناك أراض كثيرة واقعة على النيل وعلى كثير من الترع لا يسمح لها بآرى إلا في زمن الفيضان لقلة الماء في فصل الصيف ، وأصحاب هذه الأراضي لا يتأولون بطلبون لها المياه .

وهناك أراض واسعة تروى الآن رىا حوضيا يجب تحويلها إلى رى صينى إذا أريد مضاهة غلتها ومن ثم انجلى الجفيل على أروابها .

كليهما لتزوي به أرض يستأجرها بما سيقره ماء الخزان . ومالا يمكن من القيام بالأعمال اللازمة لهذا الأمر وللأعمال الأخرى المترتبة على ارتفاع المياه بسبب هذا الخزان .

ولكن حضرة صاحب الممالى اسماعيل سرى باشا رأى وهو وزير الأشغال رفض كل تمويل يقوم على أساس أخذ شيء من مياه النهر الطبيعي أو المخزونة . وما كان يسمه أن يفعل غير ذلك . فلو أن في مياه النيل الطبيعي منها والمخزون ما يسد حاجات مصر لما كان هناك ضرر من السماح للسودان أن يأخذ جزءاً منها . أما ونحن لا زلنا بعيدين عن أن نبلغ كل ثابته من الضرورة لنا من الماء ، أما ونحن ننوى القيام بمشروعات أخرى لاستكمال ما ينقصنا ، فإن احتفاظنا بكل قطرة من الماء من الزم الواجب .

تقول وزارة الأشغال في مذكرة إنه حصل الاتفاق على أن يكون التمويل للسودان من المصار التي تنشأ عن إقامة خزان جبل الأولياء مبلغ ٧٥٠٠٠٠ ج.م .

ولكن نظراً لما تعلمه اللجنة من تفاصيل تطورات مسألة التموينيات رأينا أن تستقر من أن هذا هو كل التمويل، وأنه لن يؤخذ من ماء النيل شيء ، فصح لها حضرة صاحب المصادرة ووزارة الأشغال يملكتها المتقدمة في ٢ يونيو سنة ١٩٣٣ تصريحا مستنداً إلى وثائق تبين بين الحكومة المصرية والمندوب الساسي المأماتة من إلى أن مياه النيل الأبيض - الطبيعي منها والمخزون في جبل الأولياء - ستأخذ كلها لمصر لإشراكها السودان في شيء منها .

والجنة تسجل هذا التصريح وتقرر أنها ناشت المشروع على هذا الأساس . ولها كامل الثقة في أن يكون هذا الأمر مرمياً على الدوام لا يخرج عنه مجال من الأحوال .

وبهذه المناسبة نود أن نعرض لمسألة جاءت في مذكرة وزارة الأشغال التي قدمت بها المشروع ترى اللجنة أنها تحتاج لشيء من الإيضاح وهي الخاصة بتحديد مدة مجاز النهر في مصر عن الوفاء بمطالبات البلاد فقد خشيت اللجنة أن يفهم منها أن وزارة الأشغال تقبل فيما يخص بتحديد ما يأخذه السودان من ماء النيل الأزرق احتساب مدة قصود الماء عن الوفاء بمطالب البلاد على أساس أضيق مما اعتبره لجنة النيل لسنة ١٩٢٥ ، ولكن إجابة حضرة صاحب المصادرة ووزارة الأشغال من سؤال إلى في هذا الموضوع كانت صريحة لا تحيل تأويلها حيث قال : " لا يمكن لوزارة الأشغال أن تسلم بأساس جديد لتحديد زمن مجاز الإيراد الطبيعي غير ما ورد في تقرير اللجنة المشار إليها " واقتضى مساعدته من بيان أدلى به مندوب الوزارة أمام لجنة جبل الأولياء مجلس النواب قول المندوب :

" أرى أن يكون أساس الحساب هو إيراد النهر في الفترة التي تقع بين هذين التاريخين وهذه الفترة هي ٢١ يناير إلى ٣ أغسطس عند أسوان ، وهذه المدة يجب أن تكون من الوجهة النظرية رائد المهندس المصري عند ما يطلب منه في المستقبل البحث في أي توسع زراعي على النيل خارج الحدود المصرية . بل عليه أن يقدّر أن التوسع الزراعي لمصر من وراء خزان جبل الأولياء أو غير

ولما كانت عملية التخزين أسرع نتيجة ، وأقل خفلة من إصلاح منطقة السدود ، فقد رأيت أن أشرع بإقامة خزان على النيل الأبيض قريباً من الخرطوم ، لتسد به المطالبات الباقية . على أن تجه بعملية إصلاح منطقة السدود وتتشق نزعاً في بحيرة سدافاً وأخرى بحيرة البرت إحدى البحيرات الاستوائية ثم بذلك ما تحتاج إليه مصر لكامل توسعها الزراعي في المستقبل .

وكان اختيار النيل الأبيض كخزان للتخزين بسبب أنه أقرب نقطة لمكان استعمال المياه في مصر تصلح لأن يقام بها خزان يملأ من مياه الفيضان . فقد استنزف خزان أسوان وتلته كل الزيادة في مياه الخريف والشتاء وأصبحت مضطرين لتخزين من مياه الفيضان ، وتخزان جبل الأولياء يمكن ملؤه دائماً في فصل الفيضان من ماء النيل الأبيض الزاقي . فلا يخشى من طغي راسب فيه ويحوّله على بحر السنين ، بخلاف الحال في أي خزان آخر يشأ على مجرى النهر في مصر أو في أي نقطة شمال الخرطوم حيث يتلاق النيل الأزرق بالنيل الأبيض وحيث يصيب بعد ذلك نهر المطيرة أيضاً . والنيل الأزرق والمطيرة هما كما هو معروف نهران يحملان من الطمي قدراً كبيراً .

وحينما استقر الرأي على إنشاء خزان جبل الأولياء رأيت الوزارة أنه يمكن وضع تصميمه بشكل يمكن من أن يأتي لمصر زيادة في الإيراد السيفي قدرها ثلاثة مليارات ، وأن يستعمل كأداة يستند بها على دفع خوائل الفيضانات المالية . وذلك بأن نرفع ميانته مترًا ونصف مترًا نحو إليه حاجز التخزين . فإذا ما جاء الفيضان عاليًا يجر في فوق ماء التخزين مليارات أخرى من مياه الفيضان ، ثم تصرف بعد أن تكون ذروة الفيضان قد مرت ، فيصنف ذلك الخطر من ارتفاع المياه بالنهر في الوجه البحري مدة طويلة .

والخزان الذي كان يراد إنشاؤه للقيام بهذه الترضين هو المعروف الآن بالخزان العالي تمييزاً له عن الخزان الواسع الذي استقر الرأي عليه في سنة ١٩٢٥ ، والذي صرف النظر فيه عن استعماله لمنع خوائل الفيضانات المالية . كذلك صوّت جميعه بحيث يصبح ما يأتينا منه مليارات بدلاً من ثلاثة مليارات .

والمشروع المزمع على المجلس الآن هو الخزان الواسع ولكنه سيبنى بشكل يمكن من إجراء عملية التلمية إذا ما رأى لإجرائها في مستقبل السنين .

والذي دعا لتصغير حجم الخزان عما كان يراد أولاً أمران : الأول - وهو الأهم - تقليل الضرر الذي سيلحق بأراضي مديرية النيل الأبيض وتحتفي ما يصيب السكان من انتقالهم إلى مناطق أخرى . والثاني أن الخزان الصغير لا يكون عرضة لتلفد نسبة عالية من كمية الماء الذي يخزن فيه بخلاف الخزان الكبير .

ولم تكن مسألة غرق بعض أراضي مديرية النيل الأبيض وتقليل السكان بسبب هذا الفرق مطلقاً عليها في بادئ الأمر أهمية كبيرة . ولكن أترى الذي اقتضى من وقت الشروع في بناء الخزان الأولى المرة الأولى أظهر للسودان أن لها أهمية تطورتها على بحر السنين ، حتى بلغت أن طلب السودان أن يكون التمويل من مياه مالا : ما يؤخذ من الخزان أو من مياه النهر الطبيعي أو من

التخفيض أو الحذف . إذ أن الصرف على مثل هذه الأعمال ليس إضافة للبال بل هو استئجاره على أحسن الرجوع . على أنه إذا اقتضى الأمر الرجوع للاحتياط العام لتسيير العمل في مشروع تران جبل الأولياء فلا يكون ذلك خروج عما وضع الاحتياطي لأجله ، إذ من أخص خصائص الاحتياطي أن يتفق منه على مثل هذه الأعمال .

ولقد أعجب اللجنة تصرخ حضرة صاحب الدولة وزير المالية من أنه إذا لم يكن المال ميسورا "ودعت الحال من أجل القيام بإنشاء تران جبل الأولياء للاقتراض لاقتضت" .

وقد سبق أن ذكرنا أنه عند ما تم تحكك الحكومة في أواخر القرن الماضي من تدبير المال اللازم لإنشاء تران أسوان الأول لجأت لطريقة التسيير في دفع الثمن أي للاقتراض خفة إنشائه .

والنتائج التي طالت من ورائه ناطقة بحسن تحذير أولئك الذين لم ينفذ عدم تيسر المال في ذلك الوقت عقبه في سبيل نهوضهم بالمشروع .

وترى اللجنة أنه لا يصح أن تقف عقبه المال — إن وجدت — في سبيل السير في هذا المشروع الذي سيأتي لنا بماء يزيد على ضعف مقدار ما أتى لنا به تران أسوان الأول .

كما أنها تعتقد بأن الحالة المالية ستتمكن من القيام بالعمل دون حاجة للاقتراض .

هناك اعتراض آخر : وهو أن هذا المشروع يستلزم إنشاءه القيام بأعمال أخرى تحتاج لتكلفة كبيرة وهي تقوية قنطرة إسنا وأسيوط وقنطرة الدلتا .

إن الحاجة لقنطرة قنطرة إسنا كنتيجة لإنشاء تران جبل الأولياء بالمبالغ فيها كثيرا . إذ من المستطاع تنظيم كمية ماء تران جبل الأولياء الواسطة المراد إنشاؤه دون أن يؤثر ذلك على المناسيب في مصر تأمرا ذا بال فيما يخص بالشرق الذي قد يتحقق بسبب انخفاض الماء في فصل الفيضان . ذلك لأن أهم المناطق التي تتأثر بسبب هذا الانخفاض الجبلي هي منطقة الحياض المنزلة ومنطقة الحياض وأنعم . أما الأولى فقد أوشكت الأحمال التي تجري تحويل رديا من ردى حوضي إلى ردى صيفي أن تم طم سبيل مسافة انخفاض الفيضان أو ارتفاعه بالنسبة لما هي تأخير . وللمطقتان الأخيرتان قد كفل رديا إنشاء قنطرة نجع حادى ورملة القنطرة والقنطرة وحق الأجراء بحيث أن تكثر بسبب انخفاض مياه الفيضان سقيقتان ممدودتين بعد أن أنشئت قنطرة نجع حادى التي رفعا المياه أروية أمطار مدة الفيضان قد عوضت وتجاوزت بمراحل كل خفض في مناسيب النيل في فصل الفيضان .

أما قنطرة أسيوط وقنطرة الدلتا وإن كانت حالتها تدعو للاهتمام بتقويتها إلا أن هذه التقوية لا يستلزمها إنشاء تران جبل الأولياء . بل الواجب أن تم تلك التقوية سواء أنشئ تران جبل الأولياء أو لم ينشأ .

واللجنة تنتهز هذه الفرصة لذكر ما سبق لجنة الأشغال بهذا المجلس أرب ذكره في التقرير الذي قدمته لجنة المالية من مشروع ميزانية وزارة الأشغال من ضرورة الاهتمام بأمر قنطرة الدلتا على وجه الخصوص . لأن حالتها

لا بد أن يحدث تغييرا يتفق مع الحقوق المكتسبة لمصر عند ما ينشأ ذلك البحث . وهذا غير بطبيعة الحال إلى تقديم تاريخ ٣١ ديسمبر وتأخير من ١٥ يولي (عند سنار) . وبمبادرة أخرى أن كل توسع زراعي في السودان يجب أن يمتد على أساس آخر من شأنه تضيق المدة التي يباح فيها للسودان المسح من القهر" .

وهذا البيان الصريح من وزير الأشغال وما اقتضيه من بيان متعدي أمام لجنة مجلس النواب تسجلهما اللجنة في تقريرها بسور كثير . فهما لا يتركان بجلا لأي شك أو تأويل وبضمان الاحتفاظ بكل الحق الذي أقرته لمصر في هذا الشأن بصفة النيل لسنة ١٩٢٥ .

وهناك مسألة أخرى تعرضت لها اللجنة في بحثها ، وهي ما جاء في مذكرة وزارة الأشغال خاصا بجواز التخزين في أسوان قبل أن يكون النهر قد انخفض منسوبه إلى ٨٨

وجهت لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أسئلة في هذا الشأن فأجاب عنها بما طمان اللجنة حيث قال سعادته : "أشار مهتسو الوزارة بإمكان التخزين في تران أسوان بعد تملئه على منسوب ٩٠ ومطلى رئيس اللجنة يؤكد وجود خطر إذا ابتدأ التخزين على منسوب ٩٠ ، فإزاء ذلك سيجري الوزارة تجربة التخزين على منسوب ٩٠ ، وتعمل على إنتاج هذا التخزين أى ضرر . وأثناء كل هذه التجربة مهما طال أجلها ، وإلى أن يمين الزم الثاني ، يكون منسوب ٨٨ عند أسوان واولدى يمتد بنا إلى به التخزين ككاس ثابت فيما يخص بكل علاقة إلى بحث مع السودان — في شأن تعيين حقوق مصر في المياه " واللجنة يسرها أن تسجل هذا الوعد من الوزارة . وترجو أن تكون تجربتها للتخزين على المنسوب العالي واسعة النطاق ممتدة لسنوات عديدة ترأف فيها تأثير الطمي على الخزائن مراقبة دقيقة حتى تصل في هذا الأمر الحام نتيجة لا يتطرق إليها أى شك .

٤ — الاعتراضات على المشروع

لقد قامت على هذا المشروع اعتراضات منها أنه يلحق على مصر عينا ماليا لا تحتمل حالة ميزانية المصروفات العادية في الوقت الحاضر . ولكن اللجنة ترى أن المال الذي يستعمله لإنشاء هذا الخزان ليس مما يهبط على الخزينة خصوصا أن المطلوب لإنشائه سبيل في الميزانية عمل بعض ما كان يدرج بها لأعمال لرى أوشكت أن تم ، ذكرتها — على سبيل المثال لا على سبيل الحصر — عملية تران أسوان ، والمحطات الرئيسية لتوليد الكهرباء ، والشبكة الكهربائية بالدلتا ، والحياض المنزلة ، وقنطرة نجع حادى ومنطقتيها وغير ذلك من أعمال بلغت تكلفتها نحو اثني عشر مليونا من الجنيئات في السنوات الأربع الأخيرة .

وهذه اللجنة ترى أن أعمال الرى الكبرى يجب أن يكون لها دائما المقام الأول بين أعمال الدولة الانشائية ليربط لها في الميزانية سويا مبلغ معتدل لافتقاره عليها . وأنه إذا دعت ضرورات الاقتصاد أن تخفض بعض اعتبارات الميزانية أو أن تخفف من الواجب أن تكون أعمال الرى الكبرى آخر ما يصيبه

أضف إلى ذلك أن هذا الخزان سيكون مصريا بحتا لا اشتراك لانكترا أوليغيا فيه . إدارته مصرية وأعمال الموازنة عليه في يد وزارة الأشغال المصرية . واتفاقية النيل قائمة بينا وبين انكترا وقد تمهلت الأخيرة فيها أن تحترم تنفيذها في كل الظروف والأحوال .

قول إن اتفاقية النيل قائمة بينا ناطقة بأمر عابرة بأن لا دخل لأحد منها في التصرف في مثل هذا الخزان وقناطره ولا يمكن للجنة أن تتصور إمكان استعماله للاسالة به إلخ . حل أننا إذا فرضنا جدلا أن مثل هذا الافتراض جدير بالاعتبار ، فإنه افتراض يمكن أن يوجه لكل عمل يقوم به خارج حدود القنطر ، وقد رأينا أننا أمام أعمال أخرى لا مندوحة لنا من القيام بها خارج تلك الحدود لاستكمال حاجتنا من المياه . فنقطعة السدود وقناطرها تبعد في السودان عن جبل الأولياء بأكثر من ألف كيلومترا ، وخزان ألبرت سيكون خارج حدود مصر وسدعا بل خارج حدود السودان أيضا ، ومثل خزان ألبرت خارج بحيرة قنسا الذي سبق الإشارة إليه .

إن اللجنة لا تخشى من أن يساء استعمال هذه المنشآت الواقعة خارج حدودنا للأضرار بمصر ولكنها تخشى أسرا واحدا وهو أن لا تمتد حقوقا وحرة تصرفنا فيها تحديدا لأبع جبال لشك أو إلهام تنشأ عنها اختلافات قد يلحقنا بسببها ضرر .

ولكن اتفاقية النيل والاتفاقات التي تسبق تنفيذ كل مشروع كفيلة بأن تلغ أي خطر من هذا القبيل إذا ما كانت تلك الاتفاقات صريحة واضحة ، وليس لدى اللجنة ما يجعلها على الاعتقاد بأن مثل هذه الاتفاقات لن تكون كذلك . وما هو الاتفاق على التبرعات من خزان جبل الأولياء كما أخبر عنه حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال صريح واضح لا لبس فيه ولا غوض .

لقد تسائل بعض المقربين لماذا لا تقتصر على التخزين داخل حدودنا ؟ ولكن الذي درس الموضوع الدواية الواجبة يرى أن ذلك غير ميسور . فليس في مصر مكان يمكن أن يبدل التخزين .

لقد فكر يوما في التخزين في وادي الريان . ولكن على فرض صلاحيته فإنه لا يكتفي بصفر حجمه . على أنه قد ثبت للجنة شيئا ليس فيه مجال للشك سواء من مطالعها على أقوال المهندسين الذين يجزم الأمر بحدوثها أو من خروابط الحيات التي قمتنا لها وزارة الأشغال ، أن وادي الريان لا يصلح للتخزين نظرا لما يترتب على ملئه من إمكان تسرب المياه إلى أراضي مديرية الفيوم والقضاء بذلك على إقليم مساحته نحو أربعة آلاف فدان .

٥ - الخلاصة

تقتد اللجنة بعد يناقشتها المقدمة أن من الواضح الجلي أن القيام بهذا المشروع لم يكن ليصح أن يكون موضع التشكك التي حامت حوله ولا الرب التي أثيرت لتحول دون إتمامه .

ولولا أن طرقا لا تتصل بأية حال بقيته الفنية ولا بضروره من حيث إنه يقع لمصر فخاصا الوقت العمل فيه في سنة ١٩٢١ لكن من زمن بعيد ، وأصبح اليوم في صنادق للمشروعات الخاملة .

تستدعي أن توجه لها كل عناية ، بل ربما كان الأصوب إعادة إنشائها بدل بدل جهد ومال في تقويتها فد لا يقل في النهاية عما يصرف في إعادة بنائها ولا تكون النتيجة مثل إقامة قنطرة جديدة على أحدث طراز وأمن بناء . هذه ملاحظة دما إليها ذكر هذه القناطر .

ولكن اللجنة تعود فتقرر أن الاهتمام بشأن هذه القناطر ليس ناشئا عن إقامة سد جبل الأولياء بل هو اهتمام سببه قائم بذاته لا دخل لإنشاء خزان جبل الأولياء فيه .

ويسر اللجنة أن يذاتية وزارة الأشغال هذا العام عينت بأمر هذه القناطر عناية ترمو أن تزداد بقدر ملغذه القناطر من أهمية .

كذلك قناطر أسوط وجهت لغويتها وزاوة الأشغال عنايتها وأدرجتها في مشروع ميزانيتها هذا العام .

ومن ضمن الاعتراضات التي وجهت للمشروع أن الأعمال التي يتيسر بها الاستغناء بالمياه الخزونة لم تم بعد ، وأن مال المياه سيكون الضياع في البحر الأبيض .

واللجنة ترى في مثل هذا الاعتراض إلقاء القول على عواهنه . فإن كل المياه الخزونة في كلا الخزانين - أسوان المل وجبل الأولياء - يستعمل في الري حالا ولا يضيع منه شيء . ففقط وافر منه خصص لتصميم حال الزراعة الحالية ، والأعمال اللازمة للاستفادة من القسم الباقي قد تطلعت بها الوزارة إلى مدى بعيد .

لم يشرع في إنشاء قنطرة المجر عند أسوط - التي مكنت من تحويل حياض مصر الوسطى بمياه خزان أسوان - إلا في نفس الوقت الذي أنشئ فيه ذلك الخزان . أما في حالتنا الحاضرة فإن قنطرة التوزيع عند نيج حادى قد تمت من زمن . وكذلك الخزانان الرعيتان قد تم إنشاؤهما ، كما قد قاربت التمام الأعمال اللازمة لمياه المنزلة . وأعمال الصرف والري شمال الدلتا قد سارت الوزارة بها شوطا بعيدا ، ولا ينقص الأراضي إلا وريود المياه ليم إصلاحها .

يقع اعتراض تضمنه اللجنة في الصف الأخير . ولولا أنه أشبه إلى من بعض أعضائها لارت أن تر به دون أن تبهر الفضا . ذلك الاعتراض هو الخوف من أن تشمل إنجلترا الخزان كأداة للضغط السياسي على مصر .

واللجنة ترى أن هذا الاعتراض لا يقوى على إحداث أية مناقشة جدية . فلا البلاد للمستديسة تستطيع الإسادة إلى بلاد أخرى أمام أنظار العالم كله من طريق قطع المياه عنها وإبانتها عطشا . ولا هو في حيز الإمكان أن يقوم الخزان المراد إنشاؤه - بمثل هذا الضغط ، إذ لا يمكن أن يحدث الضغط الأثر المطلوب منه إلا إذا كان وقعه شديدا ومفاجئا . ومعلوم أن منع المياه بهذا الخزان لا يمكن أن تستمر به إلا تدريجيا وبمحالة فتمكنت من أخذ العدة لتلافى نتائجها .

كذلك لا يستطاع بهذا الخزان قطع ماء النيل الأبيض عن مصر زما طويلا . إذ لا يخفى أن سته محدودة وبتي امتلا فاض لذا لم تنتج عيون القناطر أمام المياه .

ما سيؤد على البلاد وعلى خزينة الدولة ببضع عشرات من ملايين الجنيهات منها ثلاثة وأربعون مليوناً زيادة في رأس المال ونحو اثني عشر مليوناً زيادة في الإيراد السنوي .

لقد قيل إن هذه التقديرات لا تتفق مع الحالة المالية الحاضرة ولكننا مهما زلنا بها فإن ما يخص جبل الأولياء منها يبقى مشروعاً جزئياً المبررات . وسيكون دائماً مفضرة لمن فكروا فيه ومفخرة لمن أقدموا على تنفيذه .

من أجل هذا لم تجرد اللجنة في الموافقة بإجماع الآراء على إنشاء نزان جبل الأولياء ، وهي تقترح على المجلس الموقر الموافقة على مشروع القانون بالصيغة التي صادق عليها مجلس النواب .

وإذا كانت مصر ليست شيئاً إلا بالنيل فهي ترحب بطبيعة الحال بكل زيادة من مائه وبالمسائل التي تنظم ورودها وتؤكد ، وإلى الآن وإلى أن يتقضى زمان طويل ستكون البلاد في حاجة مستمرة لزيادة ما تستهلكه من المياه .

وإذا كان لأحد أن يترض فليترض ، لا على الإسراع في إنشاء النزان ، بل على أننا إلى الآن لم نقتض من بناءه والاستفادة من مزاياه .

لقد تضمنت مذكرة وزارة الأشغال الموقرة سنة ١٩٢٩ إحصاء مفصلاً لما تنوقه من فوائد المشروعين (أسوان وجبل الأولياء) وفترت

(و) مذكرة وزارة الأشغال العمومية المؤرخين بتاريخ ١٩٣٣

وبتاريخ ١٩٣٩

(ز) مجموعة محاضر جلسات لجنة جبل الأولياء مجلس النواب ومضابط جلسات هذا المجلس .

(ح) تقرير لجنة الأشغال بمجلس الشيوخ .

كؤنت بعد ذلك رأياً يستلزم إيفاء عرض نتائج البحث على حضراتكم .
ولما كان البحث متشعباً تشعب نواحي المشروع المروض فاقى عرض
له بعد الذي قدمت من نواحيه : الفنية والمالية والاقتصادية ، ومن وجهة
ملائمة الوقت ومناسجه :

أولاً — الناحية الفنية

لم أكن ممن يستعملون بحث الموضوع من ناحيته الفنية بدون رجوع
إلى كبار رجال الفن استهجم واسترشدهم وقد فعلت وعانداً مدلل بما هدوا
إليه وأرشدوا مرتباً حسب تواريخ ما أبدوا :
وهنا أنا مضطرب أنلو . لأن ما سألوه مغول عن الغير . ولا أستطيع
فيه غير التلاوة .

(١) السيد مردوخ ماكوتال (كتاب ضبط النيل)

٣ — وضع السيد مردوخ ماكوتال مستشار وزارة الأشغال العمومية
كتاب ضبط النيل من ١٩٠٥ إضاح من الضرورة القاضية بزيادة ضبط النيل إنعاماً
لاستثمار الأراضي المصرية واستثمار جانب معين من أراضي السودان مع بيانات
عن الأحوال الطبيعية الواجب مراعاتها وعن برنامج الأعمال الهندسية الخاصة
بالموضوع وقدمه بمخطوط إلى وزير الأشغال في أبريل سنة ١٩٢٠ وهو
جزءان .

جاء بالصفحة ٥٨ من الجزء الأول :

” لا يخفى في أن استئثار تصرف النيل الأبيض أثناء الفيضان يكون له
تأثير خطير على جميع مناسيب النيل مدة ملء الحياض بالوجه القليل “ .

وبالصفحة ٨٢ من الجزء الأول :

” وهذا الخزان (أي العالي على منسوب ٣٧٨,٥ متر) كما قدما سيفمرق
الأقاليم جميعاً غراً تماماً فيضطر إلى تحويلها عن مواضعها . وهذه المساكن
كلها ماعداً مبانى الحكومة وأمكنة الاستراحة بيوت لتجار من اليونان
هي أكوام من القش “ هل “ قلائد الموجود منها وبناء جديد غيرها
لا يتطلب نفقات باهظة “ .

وبالصفحة ٨٤ من الجزء الأول :

” وقد خصص في التقديرات المعمولة مبلغ إجمالي قدره ٣٠٠.٠٠٠ ج م
للتفقات اللازمة لغل القرى وكوبرى كوتى ومبانى الحكومة والتوصيات
اللازم صرفها للأحالي مقابل تفتيتهم من مواطنهم فيسطى هؤلاء فدأنا بفن
..... وقد تقدر عمل مقاسمة مضبوطة عما يلزم لذلك من النفقات ولكن
المرجح هو أن المبلغ الآتف المذكور كفايل بأرضاء جميع الأهالي حتى لا يبق
منهم مساط ولا متضرر “ .

(١٠)

مناقشات مجلس الشيوخ

(١) جلسة ١٤ يونيو سنة ١٩٣٣

(المقرر خذرة الشيخ المحرم عبد الحيد سليمان باشا)

(على تقرير اللجنة أنظر الصفحة ٢٤٥ وما بعدها)

مقرر الشيخ المحرم حسن صبري بك — ترى المعارضة واجباً عليها قبل
أن تقول كتبها في المشروع المروض على المجلس اللية أن تقدم خالص الشكر
لحضرة صاحب السعادة وزير الأشغال على ما تحصل به فأجاب طلب
المعارضة إلى المراجع التي استندت عليها في تكوين رأيها . وقد استندت
المعارضة عليها وحدها في تكوين هذا الرأي .
وهي تشكر أيضاً سكرتيرة المجلس على المهمة الفاتحة التي بلفتها في طبع كلمة
المعارضة على طوعها . كما تشكر على توزيعها في أضييق وقت مستطاع . وكما
أنها تبحث بمخباتها إلى كل من استعانت بالمعارضة بأرائهم . الجيد منهم
والقريب . وبعد ذلك تبدأ كلمتها .

١ — لما كانت النظرية الصحيحة لغير مصر والسودان مما لا يتفصل
السودان عن مصر . ولا تفصل مصر عن السودان . وكانت مصر
والسودان كلاهما سياسياً واحداً لا يجزأ . وإن اختلفت طرق الحكم فيهما .
وكانت حقوق مصر الطبيعية والتاريخية الثابتة في النيل . مناهيه . وبجراه .
وروافده وفروعه — لا نزاع فيها . وكانت حياة مصر وكيانها السياسي مرتبطين
تمام الارتباط بالنيل ويبقاء السودان جزءاً مهماً لغير مصر فير منفصل منها . لما
كان كل ذلك . فكل عمل فاعم تدعو إليه الحاجة . وتسمح به الظروف .
يمكن أن تجبره مصر وأن تتهمده . وأن تضطر عليه . في أودية النيل كافة .
وعلى مناهيه . وروافده . وفروعه كافة . وفي بجراه كافة . لا يمكن أن تكون
له غير نتيجة واحدة . هي تمييز مركز مصر السياسي وتأييد حقوقها في أودية
النيل كافة .

٢ — مل هذه المقدمة بمحت المعارضة المشروع مستضيفة بما كتب عنه
بما دون في :

(١) كتاب ضبط النيل للسيد مردوخ ماكوتال المطبوع باللغة
العربية سنة ١٩٢٠

(ب) تقرير ممالي محمد شفيق باشا إلى رئيس مجلس الوزراء المؤرخ
٢١ أبريل سنة ١٩٣١

(ج) تقرير للسيد شفيق المؤرخ مايو سنة ١٩٣٣ والمطبوع بالعربية
في سنة ١٩٣٥

(د) تقرير لجنة مياه النيل (عبد الحيد سليمان باشا . ملك جبري) المؤرخ
٢١ مارس سنة ١٩٣٦ والمطبوع بالعربية سنة ١٩٣٦

(هـ) مذكرة ممالي محمد شفيق باشا إلى مجلس الشيوخ المطبوعة
سنة ١٩٣٨

وبصفحة ٥١ :

"وتقدر تكاليف السد (أى السد العالي) بمبلغ ٢٠٠.٠٠٠.٠٠٠ ج.م."

وجاء بأثر الياب الخامس (قاطر نجح حامدي) :

"إن تحويل المساح التي تشرف عليها القضاة أُنشئ فهاذا مشروعات الترع والمصارف التي يستلزمها الانتال من نظام رى الحياض ومن المحصول الواحد إلى نظام الرى الصغى ذى المحصولين سيجرى بمعدل ٤٠.٠٠٠ إلى ٥٠.٠٠٠ فدان فى السنة أما غقات العمل فيرجح أن تبلغ ٢٤ جنبا من كل فدان".

(ب) مالى محمد شفيق باشا (قرره إلى رئيس مجلس الوزراء)

ولمسة هذا التقرير إلى وقتى فى يدى هى النسخة الفرنسية . وأظن أنها مترجمة عن العربية .

٤ - ننقل عن هذا التقرير الفقرات الآتية :

"فى مايو سنة ١٩١٤ عرضت وزارة الأشغال على مجلس الوزراء بناء ترعان جبل الأولياء على النيل الأبيض - واقترحت أن يتم فى ثلاث سنوات وأن تكون تكاليفه كما يأتى : ٢٠٠.٠٠٠ ج.م. فى السنة الأولى و ٤٠.٠٠٠ ج.م. فى السنة الثانية و ٤٠.٠٠٠ ج.م. فى السنة الثالثة أى تكون تكاليفه كلها مليوناً من الجنيئات"

"وفى سنة ١٩١٦ أعيد البحث فى مشروع ترعان جبل الأولياء وأدرج له اعتاد فى سنة ١٩١٧ مقداره ٨٠٠ ج.م. لأعمال تحضيرية ضم إليه اعتاد إضافى أثناء السنة بمبلغ ١٢.٠٠٠ ج.م .

وفى سنة ١٩١٨ عند ما تغير تقدير قيمة مصاريف الخزائن بالمشروع المعلن الذى قدر له مبلغ ١.٧٠٠.٠٠٠ ج.م أدرج له مبلغ ٧٤.٣٠٠ ج.م. وفى فبراير سنة ١٩١٩ أدرج له مبلغ ١٠٠.٠٠٠ ج.م. وعلت التكاليف إلى ٢.٠٠٠.٠٠٠ ج.م .

"وسعة الخزائن أربعة مليارات تصبح ثلاثة فى أسوان".

"ولسا كان من شأن إنشاء ترعان سنار وجبل الأولياء إلتاق مسبوب الفيضان من ٢٠ ستمتعا إلى متروشرين ستمتعا فيتبع من ذك أن مياه الفيضان ستأثر خمسة عشر يوماً فى الوجه البحرى فإذا لم تعد قضاة الدنيا لتعويض ذك فان الضرر الذى ينتج من تأثر الفيضان هذا لا يمكن تلافيه - وتأثر بتأثر وتقص ارتفاع ماء النيل فى الفيضان السواحل والبحرز".

وبما جاء بهذا التقرير :

"يجب للاقتناع بخزان جبل الأولياء إذا ما أُنشئ مع ترعان سنار ولتحضر الضرر الناتج من انخفاض مستوى الفيضان وتأثيره .

(١) إنشاء قضاة نجح حامدي (وقد أُنشئت)

(ب) التغير الجزئى أو الكلى لقضاة إسنا وأسيوط والدلتا .

(ج) توسيع بعض ترع الوجه القبلى وتغيير منطقتها (Régulatoires) .

(د) وضع طلبات فى البلاد الغرومة من الفيضان كمنطق أسوان وعمل مشروعات ضرورية فى الوجهين القبلى والبحرى وهذه الأعمال لا تتكلف أقل من ثمانية ملايين جنيه فيكون المجموع ١٢.٠٠٠.٠٠٠ ج.م .

فإذا لم تنفذ المشروعات المشار إليها فان إنشاء ترعان جبل الأولياء يسبب لمصر أخطاراً أثناء الفيضان وإن زاد فى كمية المياه الصغية .

ومن الحق أن الضرر يكون أكثر من النفع الذى ينتج عن هذه الزيادة من الماء الصغى - وفى بعض السنين سترى مضطربين لعدم استعالم مياه ترعان جبل الأولياء للقضاء على الشراق وذلك إذا لم تنفذ الأعمال المشار إليها قلاً .

"إذا تم الخزان أثناء فيضان سنة ١٩٢٦ فسيتل مستوى الماء ما بين ٢٠ ستمتعا ومتراً و ٢٠ ستمتعا ، وهذا الانخفاض يظهر أثره فى زيادة الأليان التى تخلف شراق ولذلك يجب أن تم المشروعات الأخرى مع تمام الخزانين .

مصاريف إنشاء ترعان جبل الأولياء وما يستلزمه تقدر بأثنى عشر مليون جنيه .

(انصرف حضرة صاحب المالى أحمد على باشا وزير الأوقاف) .

إذا ما صرف مبلغ ١٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه حتى سنة ١٩٢٦ يكون لمصر فى أسوان مقدار ثلاثة مليارات متر مكعب من الماء - ولكن لم يصل شيء للاقتناع بهذا المقدار من الماء إذا ما وجد ، ولذلك فوزارة الأشغال تحتاج إلى أثنى عشر مليوناً أخرى لإسكان الاقتناع بذلك .

ولقد وافق السير مردوخ مكوثال مستشار وزارة الأشغال على هذا التقرير فى ٣٠ أبريل سنة ١٩٢١

بناء على هذا التقرير أصدر مجلس الوزراء فى ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ قراره الذى أثبت نصه حضرة مندوب وزارة الأشغال أمام لجنة مجلس النواب بالصفحة ١٦ من مجموعة محاضر جلسات هذه اللجنة - وبما جاء بهذا القرار :

"بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام ترعان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها لمصر يقتضى من المال مبلغ ١٢.٠٠٠.٠٠٠ جنيه" .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة أى سنة ١٩٢١ لا تمكن الحكومة من تدبير مبلغ طائل كهذا المبلغ إلا إذا التجأت إلى الاقتراض الأمر الذى لا ترغب فيه الآت ؛

وبما أنه سواء فيما يخص بخزان جبل الأولياء أو بخزان مكار وترعة الجزيرة لا يستطيع مجلس الوزراء أن يصدر قراراً حاسماً بشأن هذه الأعمال قبل الوقوف على نتيجة المفاوضات المزمع إجرائها بين مصر وبريطانيا العظمى ؛

لهذه الأسباب :

فجلس الوزراء يقر :

- ١ - إيقاف الاعمال الجارية في جبل الأولياء مع المحافظة على ما تم فيها حتى الآن .
- ٢ - يرى إيقاف أعمال خزان مكار وترمة الجزيرة غير أنه إذا رأت حكومة السودان مواصلة هذه الأعمال على مسئوليتها الخاصة فليكن من المعلوم :

(١) أن هذه الأعمال لا يجوز الانتفاع بها لى أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ فدان حسب الاتفاق السابق في هذا الشأن .

(ب) ان الحكومة المصرية تحفظ لنفسها الحق في تحرير مائزاه إزاء هذه الأعمال ، وقرارها هذا يتوقف على نتيجة المفاوضات .

(ج) المستر ديوى (تقريره المؤرخ مايو سنة ١٩٢٣)

٥ - بقرار مجلس الوزراء الصادر في نوفمبر سنة ١٩٢١ تنب المستر ديوى الذى كان مستشارا لوزارة الأشغال العمومية لهام منها بمشروعات الرى الكبرى وإبداء رأيه فيها ، وفي أحسن برنامج ترقية شؤون القطر الزراعية - وفي حالة وأعمال مصلة الرى المصرية مع الإشارة بصفة خاصة إلى علاقتها ببرها من المصالح الأميرية - ولقد قام بمهمة ووضع تقريره في جزئين كبيرين قدمهما إلى رئاسة مجلس الوزراء .

والمستر ديوى هذا هو الذى أشار إليه مندوب وزارة الأشغال (بالمر الثاني من الصفحة ٣٩ من مجموعة محاضر جلسات لجنة خزان جبل الأولياء مجلس النواب بالأك) : " خصوصا إذا علم أن وجلا كل مستر ديوى امتدت أبحاثه إلى أوسع مدى سواء من الوجهة المالية أو الزراعية أو المائية فضلا عن أنه خدم الرى المصرى عشرات السنين ، وأجر عمل ثقيله وظيفة مستشار وزارة الأشغال العمومية ودرابته العلمية والعملية نهر النيل بصفة خاصة لا يمكن أن تقاس بها دواية أى خير أجنبي عابدا كان أم بريطانيا لم يسبق له العمل بمصر والسودان " .

(انصرف حضرة صاحب المعالي حافظ بن باشا وزير الزراعة وصاحب المعالي أحمد حل باشا وزير الأوقاف وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

جاء بالصفحة الثانية من تقرير المستر ديوى (الذى وصفه وزارة الأشغال ذلك الوصف) . ذلك المهندس الكبير والخير المالى :

" ثم فحست الموقف الراهن فألقت البلاد مظلة برنامج أعمال ترقى الأطراف واسع النطاق يرى إلى تحسين الأحوال الزراعية واستيثار الأراضى البرولىكى البلاد طاعة من الوجهة المالية عن السيرة "

..... " وصدى أن السبب الذى أدى إلى هذا الموقف يرجع بالأكثر : فأنبا إلى عدم وجود أية رقابة مالية فعالة على الشروع في أعمال كبيرة تقتضى إنفاق أموال طائلة .

وأما فيما يخص السبب الثانى فقد أثبتت من المقترحات ما أرجو أن يؤدى إلى إيجاد رقابة مالية أعظم إحكاما وأشد ضللا وذلك : أولا بأن جعلت الاعتبار الأهم مقدرة القطر المالية لإساجته المفروضة إلى سرعة القو .

وأشياء بأن أشرت بعدم فتح اعتبارات مالية لهذه الأعمال إلا بعد تقديم مقاييسات مفصلة وافية... "

(انصرف حضرة صاحب السعادة ابراهيم فهمى كرم باشا وزير الأشغال العمومية) .

وجاء بصفحة ٢٧ :

" لا نزاع في أن لمشروع سد جبل الأولياء ونحواته عيوباً جلية ؛ فوقع هذا العمل مع احتمال استخدامه للاضرار بمصر قد أثار تأثرة الشعور السياسى - ثم إن ارتفاع نسبة ما يضيع من الماء في الخزائن قد حوّل المشروع لمطاعن شديدة من الوجهة الهندسية "

" هذا إلى أن ثقتات العمل هي من الحساسة بحيث لاحتفلها موارد مصر المتيسرة في الوقت الحاضر "

" فنظرا إلى خطورة هذه الاعتراضات الموجهة إلى المشروع كان القرار الذى أصدر في مايو سنة ١٩٢١ بإيقاف العمل به مبررا فيما أرى كل التبرير .

" ولا أظن أن استئناف العمل يكون من الأمور الممكنة أو المستحسنة اللهم إلا بعد أن يعاد النظر في الحالة بدقة وعناية . "

وجاء في الباب السابع من هذا التقرير تحت عنوان " أعمال الاستأثار الأخرى " بالصفحتين ٢٩ و ٣٠ :

" ولذى يلاحظ لأول وهلة أن الآراء في هذا الصدد متشعبة فيما تشعب - ولكن الاتجاه العام لما يقننه من المقترحات والآراء - شير - كما هو منظر إلى اتفاق عظيم على أنظهر ما تفتقر إليه البلد في الوقت الحاضر وهو :

(١) تحسين الصرف .

(٢) زيادة المياه الصافية .

(٣) التوسع في استصلاح الأراضى البور وقاء بمطالب السكان المتزايدة بسرعة .

والظاهر أن التحسين المطلوب للصرف هو على ثلاثة أضرب :

أولا - تحسين المصارف الحالية .

ثانيا - تجديد وسائل الصرف في الجهات الخالية منها الآن . وهذا ينحصر بوجه عام في تجديد بعض المصارف الحالية أو إنشاء مصارف فرعية . "

(انصرف حضرة صاحب المعالي محمد على عيسى باشا وزير الماروف العمومية) .

مستكون الحكومة غير حاضرة بالجلس ولا أستطيع إتمام الثلاثة والحكومة ليست مثقلة فيه .

(جلس حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية في مكانه بالجلس) .

أما لا أنهم لما لا يكون حاضرا في الجلسة حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال العمومية .

الرئيس — في الجلسة أحد الوزراء . وهذا يمكن تمثيل الحكومة . وأما حضور حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال فيكون حينما يأتي دوره في الكلام .

فقرة الترخيص من مصرى بك — وجاء بالصفحة ٥٢ :

” إن الحاجة تدعو إلى إنشاء المصارف الفرعية العمومية في كل مكان تخريبا .

..... ويلح بعض التفات في ضرورة تعديل نظام الصرف الحالي بالذات إلى جهة الجنوب وهذا وإن يكن ضروريا بلا نزاع في بعض الأحوال إلا أنه عظيم الكلفة” .

وجاء بالصفحة ٥٤ :

” وقد كان من ضمن المشروعات الكبرى المقترحة حديثا توسيع الترخيص المطبق لتبنيها من محل المتادير الإضافية من المياه اللازمة لرى المناطق المتصلة — وكان هذا التوسع من أهم الأعمال المقترحة وأعظمها كلفة” .

وبالصفحة ٥٥ :

” ولما كان معظم المناطق المراد استصلاحها واقفا في أقصى الشمال على ذبول الترع المخفوعة من قنطرة الدلتا — ولما كانت هذه الترع لا تستطيع أن تحصل أكثر من المياه اللازمة لرى المناطق المزروعة عليها فضلا لم يكن ثمة مناس من توسيع هذه الترع توسيعا عظيما إذا أريد الانتفاع بها لرى المناطق المراد استصلاحها .

وحتى عن البيان أن توسيع الترع بما عليها من قناطر الملازمة المدينة ومن البحارى الكثيرة الخ على امتداد مسافات شاسعة خلال أراض تامة الاستتار نفيسة القيمة هو عمل في مثوى الجسامة وفداحة الكلفة” .

” فلما أريد الانتفاع بالأعمال الموجودة في الوقت الحاضر قارب نفس العمومية التي نشأت في حالة مشروعات الصرف تشأ أيضا في هذه الحالة” .

” أعني أن توقع السير في سبيل الاستصلاح والاستتار بمعدل مريع جدا يستدعى القيام على الفور بتوسيعات وتحسينات على نطاق لا هو بالضرورى ولا هو بالمستحسن إذا كان المقصود الآن هو الأخذ برنامجا بمعدل كالمقترح هنا” .

(حضر حضرة صاحب السعادة إبراهيم فهمى كرم باشا وزير الأشغال العمومية) .

” على أن تثير المزيد من المياه الصيفية عمل باهظ الكلفة بطبيعة الحال ولئن كنت أميل شخصيا إلى اعتباره في المقتلة الأولى من الأهمية والاستعمال فان هناك من الصعوبات المالية وغيرها ما قد يمت تأجيل الأعمال اللازمة لهذا الغرض زمتا ميثا يمكن أن أتائه تخصيص كل ما يتيسر من الأموال لتحسين الصرف” .

وجاء بالصفحة ٤١ :

” والواقع أن هذا البرنامج (البرنامج المتوسط في كتاب ضبط النيل) قد وُجد بهيد المطمح فاحش النفقة تفقر لإغاث العمل به والظاهر أنه لا مفر من الاعتراف بأنه بمجائته الأسلبة خليق بالإهمال نهائيا وأن لابد من الاستعاضة به ببرنامج مبدل يرى إلى مباشرة العمل اللازم على مراحل متتابعة ونسب محتملة” .

وجاء بالصفحة ٤٥ :

” ثم إنه لا بد من القيام بمقدار معين من أعمال التحسين في نظام الترع الحالي توطئة تامة الانتفاع بالإيراد الإضافي من المياه” .

وجاء بالصفحة ٤٦ :

” أضف إلى ذلك أن تحسين الصرف كثيرا ما يتوقف على إحكام الصرف في سائر الرى وكثيرا ما يستدعى إنشاء المصارف الجديدة وتحسين المصارف القديمة إدخال تعديلات في نظام الترع تكاد تادل في أهميتها وعظم تكاليفها أعمال المصارف في حد ذاتها” .

وجاء في الباب الثالث من هذا التقرير تحت عنوان ” الصرف” بالصفحة ٤٩ :

” من المتفق عليه عموما أن أحق المناطق بالمائية والاهتمام تلك التي قد حاق بها الضرر فضلا بسبب عدم تجهيزها بنى من وسائل الصرف كلية — أولدانة ذلك الوسائل — ويتلو هذه في الأهمية تلك المناطق التي ليست بمضروبة بالفعل لا مستمرة تمام الاستتار للأسباب عنها — أما المناطق المستصلحة جزئيا أو غير المستمرة على الإطلاق فيجب وضعها في المرتبة الأخيرة” .

(غفل حضرة صاحب البذلة يحيى إبراهيم باشا رئيس المجلس عن الرئاسة وتزلاها حضرة صاحب السعادة نخلة المظوى باشا وكل المجلس) .

” فلما المناطق التي تعتبر مضروبة بالفعل فغطتها أراض مضي عليها زمن طويل وهي مستمرة كامل الاستتار وهذه واقفة على مناسيب عالية نسبيا إذا قورنت بالأراض المستمرة حديثا أعني أنها تكاد تقع كلها فوق خط المنسوب ٣ — والواقع أن الذين يشكون تناقص خصوبة التربة في الأرض الواقعة بين خطى المنسوب ٣ و٦ يحملون ردةاء الصرف رأس الأسباب المؤدية إلى هذا التناقص — وهذا أمر من الأهمية يمكن” .

(حضر حضرة صاحب السعادة على جمال الدين باشا وزير الحربية والبحرية بالانصراف) .

التيل من فرط الطلوق مدة صرف الحياض يكون مسلوب البحر اليوسنى
من شدة الارتفاع بحيث لا يتسنى صرف الأرض المنخفضة على وجه
مرض .

وبصفحة ٩٧ :

"فإننا أضفنا إلى ذلك أن حالة الصرف في مساحة عظيمة من الأراضي
الواقعة بمحاور الفتحة حالة غير مرضية بإجماع الآراء كان لدينا دليل كاف
على أن التدابير الحالية غير وافية بالمرام وتقتضي العناية بإصلاحها .

أما فيما يخص المجلس الأسفل من مصرف المحيط لمديرية الجزيرة فحالة
الصرف لا تتيح على الارتياح في جهات السباط ومنهوبة وحوالى قرية من
التاهرة ."

وبصفحة ٩٨ :

"ومن المسائل التي هي منشأ صعوبات كثيرة مسألة صرف الموالي وهي
بقاع شديدة الانخفاض في الأراضي التي كانت في الأصل من حياض مصر
الوسطى ثم حلت في نظام الري السديم ."

ثم أشير في التقرير إلى صرف منطقة الفرق .

وبصفحة ٧٠ جاء :

"أهم الأعمال المستعجلة في شرق الدلتا وهو الذي يتكون من مديريات
القليوبية والشرقية والمنقيلية هي الأعمال الخاصة بتحصين نظام الصرف
وتوسيع نطاقه - شأنها في سائر أنحاء الدلتا " (وهي مبنية بالصفحات ٧٠
٧١ و ٧٢ و ٧٣ و ٧٤ من التقرير) .

وجاء بصفحة ٧٥ (ب - الدلتا الوسطى) (أى مديرية الغربية
والمنوفية) :

"وكما رأينا في الأقسام الأخرى من الدلتا كذلك هنا أشد الأعمال استعجالا
هي الأعمال الخاصة بتحصين الصرف " (وهي مبنية بالصفحات ٧٥ و ٧٦
و ٧٧ و ٧٨ و ٧٩ و ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣) .

ولقد جاء بصفحة ٧٧ :

"وتدعو الحالة في جميع أنحاء المنوفية إلى القيام بمقتدر عظيم من الأعمال
الخاصة بإحكام ضبط المياه وتوزيعها بأسلوب أكثر موافقة لمتطلبات العلم
ويمكن أن يعمل الشيء الكبير من هذا القبيل بتفقات معتدلة بفضل حسن
التحويل والتعديل في كيفية الانتفاع بالفتحات الحالية المديعة " .

للمرئيه - إذا سمحت حضراتكم فإن المناقشة في هذا المشروع توجب
إلى غد .

(أصولات - موافقون) .

"فإنما فيما يخص غرب الدلتا الذي هو عبارة عن مديرية البصرة فقد تقرر
أنه لا مفر من توسيع رياح البصرة وامتداد الخندق الشرق بالمقدار اللازم
لاستصلاح أراضي بحيرتي مريوط وأذكو... وهذا عمل كبير جدا عظيم النفقة
للعناية بعمل توقع القيام في القريب المآجل بأى عمل من أعمال الاستصلاح
الكبرى بمديرية البصرة أمرا بعيد الاحتمال ولكن هذا هو الواقع ولا سبيل
إلى الارتياح في صحة القرار المشار إليه آنفا أما في الدلتا الوسطى والدلتا
الشرقية فإن وجود قناطر زرقى يعمل من المستطاع إمرار المياه اللازمة
في مجرى النهر وإعطائها في مجموعات القرع عند زرقى .

وليس في هذا شيء من الصعوبة ولكنه يتطلب جعل قناطر زرقى قادرة
على الوفاء بكل ما يتطلب عليها من المطلب بوجه مرض وهذا يقتضى تحسين
السد الفاطس الواقع خلف القناطر مباشرة " .

وجاء بصفحة ٥٧ :

"ففيما يتعلق بأعمال تحسين الري على العموم أرى أنه مع وجوب حرص
الاهتمام بالمآجل في أعمال الصرف على الأكثر إلا أنه لا يمكن للاعتبارات
الاقتصادية التناقص تماما عن الأنواع الأخرى من الأعمال الجديفة " .

(حضر حضرة صاحب الدولة اسماعيل صدق باشا رئيس مجلس الوزراء) .

وجاء بصفحة ٩١ :

"ولقد يظهر أن السادة جرت في الوقت الحاضر بأن تسبق الاعترافات
المقابسات أى بأن ترصد مبالغ لإحالة كبرى من الاعترافات المالية على
أنواع معينة من الأعمال الجديفة قبل أن تقدم عنها مشروعات مفصلة
ومطامعات مالية والمراد الآن هو عكس هذه الحال بإلزام وضع المقابسات
المفصلة وتحسين المصادقة عليها سلفا قبل طلب الاعترافات اللازمة لها وبذلك
تصير الأغراض المفتوحة من أجلها الأموال معروفة واضحة من أول الأمر " .

وجاء في هذا التقرير خاصا بالوجه التيل بالصفحة ٩٦ :

"ولكني لا أرى فيما عدا أعمال الصرف أن هناك أى مشروع يتطلب
طبل التنفيذ وله من الأهمية ما يدعو بحسب كل سبيل التفصيل في هذا التقرير .

أما فيما يخص أعمال الصرف فتمت مسائل على جانب من الصعوبة
والخطورة ، لا سيما فيما يتعلق بالمنطقة المعروفة بمحاطى الفتحة حيث توجد
بقعة مسعفة أضرت بها رداءة الصرف " .

"إن نظام الصرف يرمته في الوجهة التيل نظام غريب معقد ، وذلك لأن
المصارف هناك تستعمل إنشاء الشطر الأعظم من السنة تصرف مياهها
بسهولة في النيل أو البحر اليوسنى ، ولكن في مدة الفيضان يكون ملغوب

٥٠٠٠٠. فدان وهي معلومة وسائل الصرف — رديئة وسائل الري وتعتبر على العموم مثالا للأراضي التي كانت فيما مضى خصبية جيدة فأصبحت رديئة متحطة .

وجاء بصفحة ٨٤ : (ج - غرب الدلتا) - (مديرية البحيرة) :
 " والواقع أن تحسين الصرف هنا مرتبط أيضا ارتباطا بشروطات الاستصلاح الكبرى وهذه تستدعي تدوير مقادير إضافية غزيرة من مياه الري وهذه بدورها تقتضي توسيع ريح البحيرة وهو في حد ذاته عمل عظيم التكاليف وأوسع النطاق يتوخى خاص " (الأعمال المائية بالصفحات ٨٤ و ٨٥ و ٨٦ و ٨٧ و ٨٨) .

وجاء في هذا التقرير عن نهران جبل الأولياء بالصفحة ٩٢ :

" بعد إعمال الروية وإطالة البحث وبعد زيارة موقع الخزان المقترح إنشائه عند جبل الأولياء مرة أخرى لم أجد إلا تمسكا بالزراعي الذي أبدته أولا في تقريره القبيح للمستمع في العام الماضي وهو أن خير طريقة لمعالجة مسألة إنشاء هذا الخزان توجيه الاهتمام كله إلى تصميمه بشكل يكون أخيب نطاقا وأقل كلفة " .

وبالصفحة ٩٣ :

" وأما فيما يخص إبداء قسه فإن تخفيض أقصى المنسوب من ٣٨٠ مترا إلى ٣٧٧ خليف بأن يعمل من المستطاع إنشاؤه على نطاق أخيب جدا وبخفة أقل كثيرا مما كان يستطاع بحسب المشروع الأصلي " .

" فإن الإصراف والحلالة هذه ولما لا داعي له على الإطلاق إنشاء سدبناي طوله خمسة كلو مترات من مادة متينة عظيمة التكاليف كسد أسوان وذلك لجز ما بين ستة وسبعة أمتار من الارتفاع المائي " .

وبالصفحة ٩٢ :

" وأول ميزة للنسب المقترح وهو ٣٧٧ مترا أنه يكاد يطابق المنسوب الذي يرتفع إليه الهر بطبيعة الحال في سنى الفيضانات العالية أعني أنه لن يؤدي إلى تغريق أية أرض ليست من طبعها معرضة للغرق بالفيضان ، وبالتالي لا يضئى إلى إبعاد السكان عن مواطنهم بسبب تغريق مواقع القرى " .

وبالصفحة ٩٣ :

" ولا حاجة إلى القول بأن المرجو أن يكون التحريض اللازم في حال إنشاء نزان أقصى منسوبه ٣٧٧ أقل بكثير مما كان يستطيعه للمشروع الأصلي الذي منسوبه الاقصى ٣٧٨ متر ترتفع في سنى الفيضانات العالية إلى ٣٨٠ مترا " .

(ب) بحلقة ١٥ يونيه سنة ١٩٣٢

مقرر الشيخ المحترم أحمد طه بلش : لقد تلا حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك جزءا من مذكرة بحلقة الأسس وأجبت في محضر الجلسة وقد أطلع حضرات الشيخ المحترمين على بقية المذكرة ولما اقتراح قبله حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك وأعرضه الآن على المجلس . وهو أن يدون ما لم يتل من مذكرة في محضر الجلسة على أن يكفى حضرته بالإدلاء بملخصها .

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك : إنا قرر المجلس إثبات كل هذه الكلمة بالمحضر باعتبارها تقريراً وزع وقرئ فعلا — فلا مانع عنى من أن أخلص ما جاء بها . وإنما احتجيت إلى سند تلوه — وطبيعة الحال لا احتياج إلى الإقلال جفا — أضى أن أتكم وأستشهد ولكن على أساس أن ثبتت المذكرة في محضر الجلسة لأنها كل لا يتجزأ .

الرئيس — هل يريد حضرة الشيخ المحترم بعد إثبات المذكرة في المحضر أن يثبت كلامه أيضا ؟

مقرر الشيخ المحترم حسن صبرى بك — لن يخرج كلامي في الواقع عما جاء بالمذكرة ولهذا أكتفى بإثباتها ولكن لى بعض أسئلة أريد توجيهها لحضرة المقرر في نهاية كلمتي وهذه تثبت طبعاً بالمحضر .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك — لم هذا الاستعجال ولماذا لا تتل المذكرة ؟

الرئيس — هل لأحد من حضراتكم اعتراض على إثبات ما بين من المذكرة بمحضر الجلسة على أن يدل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك بملخصها ؟

(لم يترض أحد) .

الرئيس — يقرر المجلس إثبات بقية المذكرة بمحضر الجلسة .

وهذا هو نص ما بين من مذكرة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك بعد ما على بحلقة الأسس :

ولقد جاء بصفحة ٨٠ :

" باق بعد ذلك من مشاريع الصرف المطلوبة في مديرية الغربية مشروع المنطقة المعروفة باسم منطقة (دقي سمند) وهذه المنطقة تبلغ مساحتها

وبالصفحة ٩٤ :

”والأمر الجدير بالذكر على الدوام أن هذا العمل على اتساع نطاقه هو من بساطة الإنشاء وسهولة يمكن عظيم وأنت الضابط المائي وتصرفات الخزان ستكون قليلة نسبيا وأن التهرق الموقع المختار قريب القناع ويوجد تحت الجرى على عمق يسير أساس صخري وأن في الجبل المشرف على موقع الخزان رأسا مودنا خيرا من التجارة المناسبة”

”..... ويحسن جدا في نظري أن يخفى كل أثر للفكرة القاطنة بأن هذا المشروع محل ضم فادح التكليف لا يقوم بتجاوزه إلا شركة من أكبر شركات الماولين في العالم“

(د) عبد الحميد سليمان باشا — ماك جريجور (تقرير لجنة مياه النيل)

٦ — جاء بالصفحة الثامنة من هذا التقرير المطبوع سنة ١٩٢٩ :

”من المسلم به أن خزان جبل الأولياء ومشروع الجزيرة يترتب عليهما حتما انخفاض المناسيب في الصيد وهذا يستجيب صعوبة في ملء الخياض“

(٥) مذكرة محال محمد شفيق باشا

من الحالة الاقتصادية والزراعية ووسائل زيادة الانتاج المقصلة إلى مجلس الشيوخ ومطبوعة بالمطبعة الأميرية سنة ١٩٢٨

٧ — جاء بالصفحة الثالثة من هذه المذكرة :

”وتكرر الزراعات هذا الذي كان يحصل في مساحة قدرها نحو مليون فدان ونصف مليون في سنة ١٨٩٤ أصبح الآن يحصل في مساحة قدرها يزيد على ثلاثة ملايين من الأفدنة مما أدى مع عدم الاهتمام بالمصارف والصرف إلى إضعاف الأرض وإنها كما أنها أصبحت لا تمطر الآن من المصاحيل بقدر ما كانت تمطر في الأيام السالفة“.

وجاء بالصفحة الخامسة :

”وعلى أن أعلن اعتقادي بأن نكتنا هذه نشأت أولا من عدم كفاية المصارف“...

ولقد جاء بهذه الصفحة أيضا تحت عنوان ”المصارف“ :

”لم تكن مصر تعرف المصارف قبل سنة ١٨٨٤ وفيها أنشأت ٣٢ كيلومترا فقط وبعد عشر سنوات كان عندها ١٨١٣ كيلومترا وبعد عشر سنوات أخرى كان عندها ٤٣٥٥ كيلومترا في سنة ١٩٠٤

وبعد عشر سنوات ثالثة كان عندها ٥٩٢٦ كيلومترا سنة ١٩١٤ ولم يكن عندها في سنة ١٩٢٤ إلا ٦٧٨٦ كيلومترا على نحو ما هو مبين تفصيلا في الكشف رقم (٤) .

وعلى هذا تكون مصر أنشأت :

في عشر السنوات الأولى ١٧٨١ كيلومترا .

وفي عشر السنوات الثانية ٢٤٥٢ كيلومترا .

وفي عشر السنوات الثالثة ١٦٦١ كيلومترا .

وفي عشر السنوات الرابعة ٨٦٠ كيلومترا .

وجاء بالصفحة ٩ :

”ومن مقارنة هذه الأرقام يرى أن مصر جرت في مسألة الصرف على غير ما كان يجب عليها أن تعمل فاهمة التي بذلتها في عشرين سنة لإنشاء ٤٧٣٣ كيلومترا لم تستمر عليها بعد ذلك ولم تنشئ في العشرين سنة التالية إلا ٢٥٢١ مع أنه كان يجب عليها أن تنشئ أكثر من ٤٧٣٣ في المدة الثانية بسبب ما ضاعفت من المياه الصيفية بتبليغ وإصلاح القناطر الخيرية وإقامة سدى دمياط ورشيد وإنشاء خزان أسوان أولا وتعليق ثانيا مما أدى إلى زيادة المياه الصيفية في مصر الوسطى والوجه البحري .

حتى لو سلمنا بأنه كان يكفي مصر أن تنشئ في العشرين سنة الثانية من المصارف بقدر ما أنشأته في العشرين سنة الأولى فلها تكون قصرت في إنشاء نحو ١٧٠٠ كيلومترا الآن .

كان من وراء زيادة المياه الصيفية من جهة، وقلة المصارف من جهة أخرى أن تراكت المياه في طبقة الأرض التي تحمل النباتات وتغذيها فأصابها الضعف في القربة وفي التاج لا في القطع فقط بل في جميع المحاصيل الأخرى .

نظرة عامة لأرقام الكشف رقم (١) تثبت أن مصر لم تكن تبني شيئا من الوجهة الزراعية الاقتصادية من تلبية خزان أسوان التي تمت في نهاية سنة ١٩١٢ واستغضت ابتداء من سنة ١٩١٣ وإذا كانت محاصيل مصر لم تزد من سنة ١٩١١ لأن طاقها الفائقة من هذه التلبية إنذ، وإذا كانت المياه الصيفية تزيد بعد التلبية منها فإين مفعول هذه الزيادة ؟

الجواب لا يكون إلا أن ضرر هذه الزيادة في ارتفاع مياه النشع التي يجوف الأرض ذهب بالفائقة منها . فذلك الزيادة كانت تكة زراعية . وستبقى كذلك ما لم نأجل ما اتجهته وتجه من الضرر بزيادة عدد المصارف وأطولها .

” وبذلك يكون مجموع تكاليف أربعة مليارات ونصفه بخمسة جيل الأولياء وتعليه أسوان مع الأعمال المقترنة عليها هو ما يأتي :

جبهه	
تلية خزان أسوان	٣٨٠٠٠٠٠٠
إنشاء خزان جبل الأولياء	٣٥٠٠٠٠٠٠
تقوية قنطرة الدلتا ملونان وهوية قنطرة أسبوت وإسنا الباقى ماصفة	٣٥٠٠٠٠٠٠
جيبه	
تحويل ٣٠٠٠٠٠٠٠ فدان من رى حوضى إلى رى مستديم	٤٥٠٠٠٠٠٠
الأعمال اللازمة لتوسع الزراعى فى شمال الدلتا	٧٨٥٠٠٠٠٠
	٣٣١٥٠٠٠٠
احتياطى لأعمال غير منظورة واحتياط فروقات فى التكاليف	٨٥٠٠٠٠٠
المجموع الكلى ”	٢٤٠٠٠٠٠٠٠

٩ - (ذ) مجموعة محاضر جلسات لجنة خزان جبل الأولياء مجلس النواب .

جاء بالصفحة ٣٧ (البتر الثانى) من مجموعة محاضر جلسات لجنة خزان جبل الأولياء مضمونا بالحضرة مندوب وزارة الأشغال :

” ومن ذلك يتبين لحضراتكم أن تقوية هذه القناطر (إسنا وأسبوت والدلتا) مسلم بها كنتيجة لتعليه خزان أسوان وسدود إلى أذهب أبعد من ذلك فأمر ضرورة تقوية أو إعادة بناء القناطر الخشيرية باحتياطها مشروعا قائما معلوما لئلا سواه أعلى أسوان أم لم يعل وأنشئ جبل الأولياء أم لم ينشأ نظرا لمركز هذه القناطر الخطير من ناحية ولعدم صلاحيتها لعدم عهدها من ناحية أخرى .

وجاء بالبتر الثانى من الصفحة ٤٠ :

” وقد سبق أن أشرت إلى أن لخزان جبل الأولياء ليس من النقط الحقيقية على مجرى النهر وأن فى نتائج التليل للتلل الخلفين لهذه البلاد لمن أراد فتحها . وبذلك اتفقت كثير من السياسيين والمهندسين .

قال ” سيركون مكرىف وكيل الأشغال السوفية بعد الاحتلال البريطانى مباشرة (إذا تبرأت دولة متقدمة النيل الأهل ، فلا شك أنها تضع أبواب حزم منظمة على مخرج النيل من فنكوريا — وإذا اتفق لمصر الخمسة أن تشترك فى حرب مع المظنين قليل الأهل لعارث حرضة لأن لفرق أو تترك على هوى خصمها ” .

على أن تكاليف الخزان المعرض اليوم يلت طبقا لأحدث التصميمات وعلى ضوء أثمان المواد فى الوقت الحاضر أربعة ملايين ونصف مليون من الجنيهات بما فى ذلك سيجاتها وخمسون ألفا كتسويضات تنفع للحكومة السودان محلا بما تم الاتفاق عليه بين الطرفين اتفاقا مطلقا على اعتداد البرلمان .

تفصير هذه الخزان (خزان أسوان) بعد التلية الجارية الآن ٤٥٨ مليون على فرض أن المنسوب ١٢٠ مقل منها نحو ٣٤٩٠ مليون سعة الخزان القديم والباقي هو الزائد ويمكن اعتبار مقداره ٢١٠٠ مليون من الامتار المكعبة وتقسىق لوزارة الأشغال أن رفضت مجلس الوزراء برانجها الشامل لمشروعاتها فى العشر السنوات التالية والذي يؤخذ منه ضرورة تقوية قنطرة أسبوت والدلتا وإسنا ورجال الرى مجموع على أن هذه القناطر لا يمكن أن تؤدى وظيفتها بعد زيادة مياه التخزين إلا إذا أدخل عليها من التمدل ما يحقق الفرض منها والحكومة تشارك هؤلاء الفنين أراهم وترى ضرورة إمدادهم بالاعتبارات الضرورية — لتحقيق هذه المطالب الجوهرية على مدى السنوات التالية .

” على أنه لا يخفى أن ما أصاب هذه القناطر من الضعف وكثرة القيود التى تحد من حرية التصرف فى موازاتها بحيث تقي حتى المطالب الحالية كل ذلك يوجب المبادرة بتقويتها سواء زاد الخزون من المياه أو بغيره على حالته .

وجاء بمذكرة وزارة الأشغال مجلس الوزراء المؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٢٩ : ” لما كانت أعمال التخزين غير مقصودة لغاتها بل هى وسيلة لزيادة المياه حتى تسعوى الزراعة مطالبها كان من الطبع أن تقوم الحكومة بالأعمال الضرورية فى ميدان الرى والصرف حتى تنفع البلاد بما يزيد من الأيراد العالى ” .

وتكاليف الأعمال اللازمة طبقا للتقديرات المبدئية :

للتلات قناطر (الدلتا وأسبوت وإسنا)	٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ج ٢٠٠
لتحويل المياه المنزلة	١٠٠٠٠٠٠٠٠ ج ٢٠٠
المياه المنظورة تحويلها على قنطرة نجح حمادى (بمعدل ١٠ جنتيان كل فدان) .	٢٠٠٠٠٠٠٠٠ ج ٢٠٠

تحسين صرف ٤٠٠٠٠٠ فدان من الأراضي
المزروعة حاليا بشمال الدلتا والأعمال اللازمة لرى
وصرف ٤٠٠٠٠٠٠ فدان من الأراضي البور بشمال
الدلتا

٣٠٠٠٠٠٠٠٠ ج ٢٠٠

وبالتالي الثاني من صفحة ٩٠ :

” صرح سعادة وزير الأشغال أن ما أوجب به حضرة متعوب الوزارة عن هذا السؤال مقبول وفي عمله لأن المهندس الاستشاري المكلف بتقرير الرسومات موجود بمصر ووضع وصفا مبدئيا ولكن حضرة الكاتب المقدم يطلب التصحيحات النهائية وهذا غير ممكن الآن إذ ربما يغير المجلس شيئا من هذه التصحيحات وترتب عليه تغيير الرسومات — ومن ذلك نؤمن أنه لا يمكن وضع الرسومات النهائية قبل أن يت المجلس نهائيا في المشروع “.

وبالتالي الثاني من صفحة ٩١ صرح دجلة رئيس الوزراء :

” لم يكن ثزان جبل الأولياء في سنة ١٩٢١ موضوعا في الوضع الذي هو فيه الآن . بل كان يقصد منه منع غائلة التقيضات المالية من القطر المصري . والآن أصبح تصميمه مبنيا على زيادة الإيراد المالي لمصر . وقد كنا في ذلك الوقت على أبواب مفاوضات وما كنا نريد أن تلج هذا الباب بينما كنا سنكسر في مصر السودان ومصر . ودون مصر عليه . كما لم نرد أن ترتب حقوقا للسودان على مصر في الوقت الذي كنا سنبدأ فيه هذا الحديث وفي الواقع لم تكن كبرى الإيمان بهذه المشروعات التي وضعت في عهد سبق عهد الاستقلال . وكان مالي شقيق يشاء وزير الأشغال إذ فاك تشكك من جهة تصميم الخزان . ولم يرض المشروع بل أجل دينا تثير الحوادث كل ظروف التردد التي كانت قائمة “.

وبالتالي الثاني من صفحة ٩٢ صرح دولته :

” صحيح أن الحالة تثير الخطر ومن الجائز أن إرادات الدولة قد تنقض وهي انخفضت فعلا في هذه السنة “.

نكتفي بالبيانات المتضمنة في موضوع البحث الذي . وستكون هذه البيانات الواضحة الصريحة أساسا ما تعرضن إليه من الأبحاث الأخرى .

ثانيا — البحث من الناحية المالية

١ — قبل أن تعرض لهذا البحث يجب أن يكون مفهوما أن المشروع المروض الآن لم يكن سوى «إعداد إنشاء ثزان جبل الأولياء في السودان» من الوجهة الفنية وأنه لا بد من عرض مشروع قانون آخر على البرلمان ترتب الوسائل المالية لتنفيذه . فالمشروع المروض هو في الواقع مشروع في صرف لذلك كان الوزير الذي سينفذ إنشا ما أصبح المشروع قانونا هو وزير الأشغال وحده — فإنا ما تمت الموافقة على هذا المشروع أصبح متينا أن يمرض على البرلمان مشروع مالي آخر خاص بقيمة تكاليف المشروع وبالطريقة التي تصرف بها هذه القيمة . والموارد التي تصرف منها قيمة هذه التكاليف وبالمدة التي يتد إليها الصرف . وغير ذلك من كل ما يستلزم تدبير المال وطريقة صرفه .

إننا وضع هذا فانا نبحث هنا المشروع من وجهة المالية على هذا البعد الواضح والحفظ الظاهر وذلك لأن مذكرة وزارة الأشغال المرافقة لمشروع القانون المروض قد تعرضت لهذه الناحية .

قال السيد « برنت » :

” إن إقامة قطرة جزم عند مخرج النيل من بحيرة فكتوريا على قمة شلال ريون مثلا قد يسبب لها أكبر الأخطار ، ويسير بها إلى الخراب “ وقال السيد رولم ويلكوكس : ” إن كل سيد يضع يده على هذه البعوضة يسك بيده زمام الحياة لمصر “.

وبالتالي الأول من صفحة ٤٣ :

” فيمكنني القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد الآن الرسم الخاص بلده والمهندس الاستشاري ما زال مشتغلا بالتفاصيل الخاصة بتصميم الذي أدخل عليه كثير من التعديلات منذ سنة ١٩٢٦ لأن “.

... ” إن وزارة الأشغال لا تحسب فكرة بناء الأساس على احتمال التلية من الوجهة الهندسية لأنها تؤمن بنظرية الخزان الواسطى تمام الإيمان “.

وبالتالي الثاني من الصفحة :

” فلأن المجلس رأى أن لا يقام هذا الأساس العالي لوغر علينا كثيرا ولأن سببا من الأسباب التي كانت متار خلاف الآراء “.

وبالتالي الأول من صفحة ٩٤ :

” وللأسل الأعلى للرى المستديم هو أن يمشى الرى الكامل مع الصرف الكامل جبا لجلب “.

وبالتالي الأول من صفحة ٩٦ :

” إن الرسومات المبدئية الخاصة بالمشروع ما زالت تحت يد المهندس الاستشاري وهو يشتغل فيها الآن . ولا يستطيع تقديمها للوزارة حتى يقف من الوزير على آراء معينة . والوزير بدوره لا يستطيع إمداده بقرارات نهائية قبل الوقوف على رأى المجلس الذي له بطبيعة الحال أن يصدى ملاحظات أو يطلب تحفظات معينة . وكل ما يبديه المجلس سيبحث من الوجهة الفنية لمعرفة مدى أثره وبلغ ما يحدثه من تغيرات “.

وبالتالي الثاني :

” إن هذه الرسومات والمقاييس لم تعتمد الآن .

” إن الوزارة لا تؤمن في الوقت الحاضر بالمشروع المالي وسبق أن غرقت الرأى في هذا المجلس وكل ما تعمله الوزارة خاصة بتصميمات واضح زايه في هذه المسألة معينة . والوزارة لا تعتبرها نقطة أساسية في مشروعها المقدم اليوم “.

وبالتالي الأول من صفحة ٩٧ :

” إن المساحة التي سيدفع الترخيص عنها هي ٣٠٠٠٠٠ فدان “.

وبالتالي الأول من صفحة ٧٨ :

” يبدأ الانتفاع (أى بالماء إلى ثزان ثزان جبل الأولياء) بعد عشر سنوات تقريبا من يوم اعتماد السلطات المصرية للعمل (منها أربع سنوات لإتمام إنشاء الخزان) “.

« وأول مئة فنسوب المقترح وهو ٣٧٧ متراً أنه يكاد يطابق المنسوب الذي يرتفع إليه النهر بطبيعة الحال في سنى الفيضانات العالية أحياناً أن يؤدي إلى إزعاج السكان عن مواطنهم بسبب تخفيض مواقع القرى ».

وبالصفحة ٩٣ :

« ولا حاجة إلى القول بأن المرجو أن يكون الترميض اللازم في حالة إنشاء خزان أقصى منسوبه ٣٧٧ متراً أقل بكثير مما كان يستدعيه المشروع الأمثل الذي منسوبه الأقصى $\frac{378}{4}$ متر ترتفع في سنى الفيضانات العالية إلى ٣٨٠ متراً ».

تقدر وزارة الأشغال الترميزات عن الخزان الواطي سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. بينما يقدّر السير مردوخ مكثوالة سنة ١٩٢٧ بالصفحة ٨٤ من الجزء الأول من كتاب ضبط النيل :

« وقد خصص في التقديرات المعمولة مبلغ إجمالي قدره ٥٠٠,٠٠٠ ج.م. للنفقات اللازمة لنقل القرى وكو برى كوستي ومباني الحكومة والترميمات اللازمة صريفها للأحالي مقابل تشتيتهم عن مواطنهم فسيطو هؤلاء فداناً فداناً »

وقد تقرر حمل مقايضة مضبوطة عما يلزم لذلك من النفقات ولكن المرجح هو أن المبلغ الآتف المذكور كغفل بأرضاء جميع الأهالي حتى لا يبق منهم ساخر أو متعمر ».

يتج مما تقدم أن إغراق وزارة الأشغال ومبالتها في تقدير تكاليف الخزان الواطي وقيمة الترميزات أمران ملزمان — ولعل لها عذراً في ذلك فهي قد سالت القاعدة الحكيم التي أشار باتباعها ذلك المهندس العالمي الكبير الذي عتبه الحكومة لارشادها إلى ما يقع في مشروعات الري الكبرى .

فقد أجمت المسترديوي بالصفحة ٦١ من الجزء الأول من تقريره :

« وقد يظهر أن العادة جرت في الوقت الحاضر بأن تسبق الاعتبارات للمقاييس أمراً بأن ترصد مبالغ لإحالية كبرى من الاعتبارات المالية على أنواع معينة من الأعمال الجديدة لئلا أن تقدم هنا مشروعات مفصلة ومقاييسات وأية وتحمي المصادقة عليها سلفاً قبل طلب الاعتبارات اللازمة لها.... الخ ما جاء بهذه الفقرة المينة قبل .

وقد أجمت وزارة الأشغال على لسان حضرة مندوبها بالنهر الأول من صفحة ٤٢ من مجموعة محاضر جلسات لجنة جبل الأولياء مجلس النواب :

« فيمكنني القول إن وزارة الأشغال لم تعتمد إلا أن الرسم الخاص بالسد والمهندس الاستشاري ما زال مشغولاً بالتصميمات الخاصة بتصميم الذي أدخل عليه كثير من التعديلات من سنة ١٩٢٠ لآن ».

المهام من الوجهة المالية هو قيمة التكاليف

رأت الوزارة أن تأخذ بنظرية المسترديوي في إنشاء الخزان الواطي لا الخزان العالي كما كان يرى ذلك السير مردوخ مكثوالة .

وعلى ذلك فالتكاليف يجب أن تكون تكاليف الخزان الواطي .

تقدر وزارة الأشغال بمذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ تكاليف هذا الخزان الواطي بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م .

وقد كانت وزارة الأشغال قدرت هذه التكاليف نفسها بمذكرتها المؤرخة ٧ يناير سنة ١٩٣٢ بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م (راجع الصفحة ٤٠ من مذكرة وزارة الأشغال المطبوعة سنة ١٩٣٢ التي وزعت على حضرات أعضاء المجلس) .

والموقعون على مذكرة سنة ١٩٣٢ هم أنفسهم الموقعون على مذكرة سنة ١٩٣٢ :

على أن وزارة الأشغال تقرر بالصفحة ١٥ من مذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ :

« بل ربما كان وجودها (أي الإزنة) الآن مفيداً من حيث الاستفادة برخص آسان المواد وقلة تكاليفها وتخفيض أجور المال في الوقت الحاضر تقدر وزارة الأشغال بالرغم من رخص آسان المواد وقلة التكاليف. وتخفيض أجور المال في سنة ١٩٣٢ تكاليف الخزان الواطي (أي على منسوب ٣٧٧ متراً) بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م . وكانت هي تقدر هذه التكاليف سنة ١٩٢٩ أيام لم تكن كل هذه المزايا التي من شأنها إقناع التكاليف بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م .

تقدر وزارة الأشغال تكاليف الخزان الواطي في سنة ١٩٣٢ وسنة ١٩٢٩ بهذين المبلغين بينما كان يقدر السير مردوخ مكثوالة مستشار وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٠ تكاليف الخزان العالي (أي على منسوب $\frac{378}{4}$ متر بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م) .

(راجع الصفحة ٥١ من الجزء الأول من كتاب ضبط النيل) .

كان يقدر السير مردوخ مكثوالة تكاليف الخزان العالي سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م . ووزارة الأشغال تقدر تكاليف الخزان الواطي سنة ١٩٢٩ بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م وسنة ١٩٣٢ بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م . على الفاتورة المعروفة في الغلاء في سنة ١٩٢٠ وفي سنة ١٩٢٩ وفي الرخص التي اعترفت به وزارة الأشغال سنة ١٩٣٢

أما عن الترميزات فقد قدرت وزارة الأشغال قيمتها بمبلغ ٥٠٠,٠٠٠ ج.م عن التلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان الواطي بينما يقدر السير مردوخ مكثوالة قيمة الترميزات عن التلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان العالي بمبلغ ٣٠٠,٠٠٠ ج.م .

وبينما يصرح المسترديوي (مستشار وزارة الأشغال أيضاً) من التلف الذي يحصل من جراء إنشاء الخزان الواطي بالصفحة ٩٣ من تقريره المرفوع إلى مجلس الوزراء :

بعض الأراضي البور شمال الدلتا وتحويل بعض الحياض بالوجه القبلي والمساحة التي تستغنى من وراء ذلك تقدر بنحو ٥٥٠ ألف فدان منها ٣٠٠ ألف بالتبالي والباقي بالوجه القبلي .

يقوم من تصرح وزارة الأشغال أن ما ينتج عن عملية تخزين أسوان التلبية الثانية من المساء منه ١٤٠٠ مليون لفرقة بمطال البلد الحالية و ٧٠٠ مليون لاستصلاح ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحري وتحويل ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلي ويظهر أن وزارة الأشغال لا تريد أن تكتفى بذلك في هذه الأوقات العصيبة التي يخضع العالم فيها من كثرة الحاصلات الزراعية وزايتها على الحاجة زيادة وصلت بها من الكساد لدرجة أصبحت معها لا تسمع أصوات الحاصلات بمصاريف الانتاج - واضطرت بعض البلاد للسعي إلى السبل التي تخفف بها كثرة الانتاج فقرأ بعضها تضيق المساحات المزروعة ومنها مصر التي شرعت القوانين لتقليل مساحات ما يزرع من الأرض فقط .

عاشت مصر الزراعية عيشة رغد وهدوء من سنة ١٩٠٢ إلى آخر سنة ١٩١٢ على زيادة مليار من الأتار المكعبة خزنت بأسوان بعد إنشاء الخزان - ومن سنة ١٩١٣ إلى الآن على زيادة مليار آخر من الأتار المكعبة من المياه المخزونة بعد إتمام التلبية الأولى لخزان أسوان ، فهي قد عاشت من سنة ١٩٠٢ إلى الآن (سنة ١٩٣٢) أي مدة ثلاثين سنة عيشة بلغت فيها الثروة والزراعة حداً كان هو أكبر سميات الأمم التي نحس به الآن - عاشت هذا العيش الرغد وبلغت زيادة عدد السكان فيها ما بلغت هذه الثلاثين سنة على حاصلات زراعية كان في إنتاجها مع ماء النهر الجارى المخزون بأسوان وقدره ملياران - والآن ومصر ترتقب أن يزيد الماء المخزون بها مثل ما تخزين خزان أسوان من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٢ أي أن الماء سيصبح في سنة ١٩٣٤ ضعف ما كان محجوزاً - يراد بنا مع هذا ونحن في أيام محققا الاقتصاد أن نبحث عن نحو مليارين آخرين قبل أن نعيش على ما سيحصلنا به تخزين أسوان للعمل التلبية الثانية حتى ولا ثلاث المدة التي عشنا أثناءها أيام لم يكن لنا إلا ملياران من المياه ! ! ! - اللهم إن هذا منطق لا نرضيه .

(ب) الوقت الذي يمكن فيه الاستفادة بخزون ماء جبل الأولياء :

صرح متعوب وزارة الأشغال أمام لجنة جبل الأولياء بجلس النواب بالنهر الأول من صفحة ٧٨ : " يبدأ الانتفاع (أي بالماء التي تخزن بخزان جبل الأولياء) بعد عشر سنوات تقريباً من يوم اعتداد السلطات المصرية للعمل " منها أربع سنوات لاتمام إنشاء الخزان) .

فإننا كان الأمر كذلك وكانت مصر لن ترفع المخزون من المياه أمام سد جبل الأولياء إلا بعد ست سنوات من إتمامه - فهذا يرى أن اختيار هذه السنة لتعريف هذا المشروع رغبة في إقراره اختيار غريب لم يظهر له من سبب جلي .

وبالتالي الثاني : " إن هذه الرسومات والمقاييسات لم تعتمد الآن " .

لذلك يكون من غير المستطاع بحث القيمة التي قدرتها الوزارة تكاليف للمشروع بمئة جلياً متجا والحال هكذا . وعلى الوزارة إننا ما أصبح مشروع القانون المروض قانوناً أن تنتهي من عمل مقاييساتها النهائية لتقدير التكاليف تبعاً لما مراعى في ذلك ما أشار به المسترديوي خاصاً بالسد وبناؤه خصوصاً ما جاء في الصفحة ٩٣ من تقريره : " وأما فيما يختص بالسد نفسه فإن تخفيض أقصى المنسوب من ٣٨٠ متراً إلى ٣٧٧ خلق بأن يحصل من المستطاع إنشائه على نطاق أضيق جداً وبتكلفة أقل كثيراً مما كان يستطيع بحسب المشروع الأصل ... فإن الإشراف والحللة هذه وما لا داعي له على الإطلاق إنشاء سد بنائي طوله خمسة كيلو مترات من مادة متينة عطيفة التكاليف كسد أسوان وفلك فجراً ما بين ٩ و ٧ أمتار من الارتفاع المائي " .

ومعلوم أن المشروع الأصل الذي يشير إليه هنا جانب المسترديوي هو مشروع السيد مرموخ مذكور في المائي الذي قدرت تكاليفه سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٢٠,٥٠٠,٠٠٠ ج ٢٠ م .

ثالثاً - البحث من الناحية الاقتصادية

١١ - من الناحية الاقتصادية يحث الموضوع في :

(أ) أضراره الزراعية .

(ب) الوقت الذي يمكن فيه الاستفادة بخزون ماء جبل الأولياء .

(ج) حال البلد الآن حكومة وشعباً .

(د) المقارنة بين حال البلد سنة ١٩٣٢ وحالها في سني ١٩٢٠ - ١٩٢١ و ١٩٢١ - ١٩٣٢ المائتين :

(١) الأضرار الزراعية :

تصرح وزارة الأشغال بمذكرتها المؤرخة ٣ يناير سنة ١٩٣٢ بالصفحة ١٤ :

" قصير سمة هذا الخزان (أي أسوان) بعد التلبية الجارية الآن ٤٥٨٥ مليوناً ... وقد سبق لوزارة الأشغال أن توهت إلى ضرورة وسد ١٤٠٠ مليون من المخزون الجديد لفرقة بالمطال الحالية - وعلى ذلك لا يكون ثمة باق من مخزون أسوان بعد التلبية إلا نحو ٧٠٠ مليون من الأتار المكعبة وهذه الكمية لن تفي إلا لاستصلاح نحو ١٠٠ ألف فدان بالوجه البحري وتحويل ١٠٠ ألف أخرى بالوجه القبلي " بقيت عملية التوسع الزراعي وهي التي لا بد لتحقيقها من إنشاء جبل الأولياء وستكون سعة هذا الخزان نحو ٢٢٠٠ مليون متر مكعب أو ما يساوي الزائد الخارج من التلبية على وجه التحريم . وسيصبح هذا القدر كافاً وقفاً على عملية استصلاح

وبما أنه الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تكميل مبلغ طائل كهذا المبلغ ، إلى آخر ما جاء بهذا القرار .

فلذلك يصمن أرب يقف المجلس على مقارنات عديدة تبين الفارق بين الأحوال المالية لسنة ١٩٢٢ والأحوال المالية لسنة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء هذا .

كانت ميزانية الدولة سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ : ٤٠,٣٧١,٠٠٠ ج م .
وكانت ميزانية الدولة سنة ١٩٢١ - ١٩٢٢ : ٣٨,٦٨٢,٠٠٠ ج م .
وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢١ : ٣٦,٣٥٦,٠٠٠ ج م للصادرات و ٥٥,٥٠٨,٠٠٠ ج م للواردات .

وكان الميزان التجاري لسنة ١٩٢٢ : ٤٨,٧١٦,٠٠٠ ج م للصادرات و ٤٣,٣٣٤,٠٠٠ ج م للواردات .

فكان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩٢١ : ٩١,٨٢٤,٠٠٠ ج م .

وكان مجموع الميزان التجاري لسنة ١٩٢٢ : ٩٢,٠٥٠,٠٠٠ ج م .

أما سنة ١٩٣١ (قصة ١٩٣٢ لم يهرف ميزانها التجاري بعد وإن كان ما ظهره حتى الآن يبيّن بأنه سيكون أقل من سنة ١٩٣١) فكان مجموع ميزانها التجاري : ١٩,١٢٤,٠٠٠ ج م . منها ٢٨,٦٦٣,٠٠٠ ج م للصادرات و ٣١,٥٢٩,٠٠٠ ج م للواردات .

وميزانية سنة ١٩٣٢ : ٣٧,٣٧٢,٠٠٠ ج م كانت ميزانية سنة ١٩٣١ : ٤٨,٨٨٨,٠٠٠ ج م . ومن هذه الأرقام يظهر أنه سنة ١٩٣١ وبالمقاييس سنة ١٩٣٢ ينقص ميزانها التجاري عن سنة ١٩٢١ مبلغ ٣١,٦٧٠,٠٠٠ ج م . وعن سنة ١٩٢٢ مبلغ ٣١,٨٥٨,٠٠٠ ج م - كما أن ميزانية سنة ١٩٣٢ تقل عن ميزانية سنة ١٩٢١ مبلغ ٢,٩٩٩,٠٠٠ ج م . وعن سنة ١٩٢٢ مبلغ ١٠,٣٢١,٠٠٠ ج م .

ومن ذلك يتضح أن الأحوال المالية سنة ١٩٣١ كانت خيراً من الأحوال المالية سنة ١٩٣٢ بشهادة الأرقام التي يسيطر عليها في الستين وزير واحد للمالية هو حضرة صاحب الدولة وزير المالية الآن .

رأبنا - علامة الوقت ومناسته

هذا البحث يشمل بيان :

١- الفرق الذي يمكن أن يكتسبه في إنشاء عزان جبل الأولياء .

٢- العمل الذي يجب أن تقوم به وزارة الاقتصاد قبل أن يكون إنشاء عزان جبل الأولياء .

٣- المال الذي تتكلفه هذه الأعمال .

٤ - أياً من الناحية الاقتصادية أن حال البلد الآن حكومة وشعباً لا يمكنه التحمل في إنشاء عزان جبل الأولياء .

يقولون إنه الست سنوات التي على إنشاءه هي المدة التي تكفي من يلحق بهم الضرر من إنشاء الخزائن ليحسوا من أما كن أخرى يجهلون إليها - وهذا التبلل غريب لآلاف مدة الأربع السنوات التي يتبقى فيها إنشاء الخزائن أكثر من كافية لهذه الأغراض وبذلك كان على الوزارة أن تهتت حتى تحمل الحال الاقتصادية المالية وتعود البلاد لحالها الطبيعية - وليس في تربتها هذا أية مضيقه قائمة حالة تعجيباً معر حاسمت وزارة الأشغال تقرر أن يصور في تخلف مياه خزان جبل الأولياء إلا بعطست سنوات من تاريخ إنشائه .
(ج) حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعباً :

حال البلد الاقتصادية الآن حكومة وشعباً معروفة تماماً وليس من جديد يقال لتصرف هذه الحال ، وإن كانت الحكومة تنصب إلى أن حالها ليست من الناحية بالدرجة التي يفترضها البعض - ولكن كانت حال الحكومة الاقتصادية في نظر الحكومة نفسها لم تصل من السوء إلى الدرجة التي وصلت إليها حال الشعب فاني أظن أن مما لا خلاف عليه أن حالة الشعب الاقتصادية هي حال يرس وشقاء ، وأن الانتفاخ بجاء عزان جبل الأولياء لا يكفي فيه أن تستطيع الحكومة الانفاق على هذا المشروع حتى يتم إنشائه وإنما هل الانتفاخ الحقيقي أن يستطيع الشعب اقتصادياً الانتفاخ بجاء هذا الخزائن . ولأن يستطيع الشعب ذلك إلا إذا استطاع الصرف والاقتناع على إصلاح الأراضي البور - وقدرته الشعب على ذلك في أوقات العصية الحالية يمكن أن تستغل من حال الشعب مع ذلك . تلك الحال التي تشهدنا تاريخاً في فاجت جلسات البورج . وفيما يطلب من الحكومة على الاستقرار خلاصاً بالتدخل لاقتلاف حركة البورج البحرية في أراضي مصر الزراعية خصبة الثرية ، كمية الانتاج .

غريب أن يكون أهم ما يجب أن نفي به الآن الاحتفاظ بما نملك من أرض زراعية خصبة يهدد ملاحاً سواء الحال الاقتصادية وينشئ إذا استمرت الحال أن تخرج من ملك أصحابها لتبذر أهلها - غريب أن تكون في زمن نشئ فيه إذا ما استمرت الحال زوايا ملكاً الأراضي العباغ وأن تترك في الوقت نفسه في أعمال تكلف خزائن الدولة وتطلب من الشعب إنفاق ملايين حدة للوصول لإصلاح أرض بور ن تليف تفتني ولن تتدك تفتور : أرض بور باقية . وأرض ضرورية زائلة .

(د) المقارنة بين حال مصر المالية في سنة ١٩٣٢ وحالها في سني ١٩٢٠ - ١٩٢١ :

من المصادقات ذات القري أن حضرة صاحب الدولة وزير المالية اليوم كان هو صاحب المال وزير المالية سنة ١٩٣١ - وقد اشترك في إصدار قراره بجعل الروزء العادق في ٢٥ مايو سنة ١٩٢١ الذي جاء به : فيما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال للمصومية أن إنصام خزائن جبل الأولياء وتنشيط ما يلحق به من مشروعات الري اللازم عملها في مصر يتقاضى من المال مبلغ اثني عشر مليون جنيه .

وهذه الأعداد الميعة قبل طائفة بصدق وحساب ما وى حفرة صاحب المال محمد شقيق باشا في مذكرة القيمة التي قدمها لمجلس الشيوخ سنة ١٩٢٨ . تلك المذكرة التي جاء بها :

" كان من وراء زيادة المياه الصافية من جهة وقلة المصارف من جهة أخرى أن تراكت المياه في طبقة الأرض التي تحمل النباتات وتغنيها فأصابها الضعف في القرية وفي التاج لا في القطن فقط بل وفي جميع المحاصيل الأخرى " .

" نظرة عامة لأرقام الكشف رقم (١) (وهو الذي نقلت عنه الأرقام المبينة أولا) تبين أن مصر لم تستند شيئا من الوجهة الزراعية الاقتصادية من تلبية خزائن أسوان التي تحت في نهاية سنة ١٩١٢ واستخدمت ابتداء من سنة ١٩١٣ - وإذا كانت محاصيل مصر لم تزيد من سنة ١٩١١ لأن فاهي القائمة من هذه التلبية إذن - وإذا كانت المياه الصافية أزيد بعد التلبية منها قبلها فأين ذهب مفعول هذه الزيادة ؟ "

" الجواب لا يكون إلا أن ضرر هذه الزيادة في ارتفاع مياه النعم التي يجوف الأرض ذهب بالقائمة منها - فذلك الزيادة كانت تكة زراعية ومثيق كذلك ، ما لم نأخذ ما ألتحقه وتجنه من الضرر بزيادة عدد المصارف وأطوالها . "

" وإذا علمنا الآن على زيادة المياه الصافية بتلبية خزائن أسوان من غير ما تقابل تلك الزيادة بمصرف مصارف جديدة تلقى زيادة الرض التي تقاوم في الأرض فإن جهود الحكومة والأية في استعمال المياه التي تنصع من تلبية الخزان سيضيع مدى كاضع مجهودهم بعد التلبية الحالية . لأن العمل عليه في حياتنا الزراعية ليست كثرة المياه الصافية بل كثرة ما تنجبه الأرض من المحاصيل " .

وهذا الذي رآه حضرة صاحب المال محمد شقيق باشا هو ما أشار إليه المستر ديوي الذي كان مستشارا لوزارة الأشغال في تقريره حيث أثبت : " إن الحاجة تدعو إلى إنشاء المصارف القروية العمومية في كل مكان قريبا " .

" ويلح بعض القاعة في ضرورة تعديل نظام الصرف الحالي بالذات إلى جهة الجنوب وهذا وإن يكن ضروريا بلا نزاع في بعض الأحوال إلا أنه عظيم الكلفة " .

" من الملتحق عليه عموما أن أحق المناطق بالمياه والأهتمام تلك التي حاق بها الضرر فعلا بسبب عدم تجهيزها بشيء من وسائل الصرف كلية - أو لزيادة هذه الوسائل " .

" . . . والواقع أن القرن يتكون تناقص خصوبة التربة في الأراضي بين خطي المنسوب ٢٠٠ ميلون ردة الصرف رأس الأسباب المؤدية إلى هذا التناقص : وهذا أمر من الأهلية بمكان " .

أظن أن ما لبثنا من رأى المهندسين الكيرين شقيق باشا والمستر ديوي خاصة بالحاجة الماسة إلى تحسين الصرف حيث يوجد وإلى إنشاء المصارف حيث لا توجد مصارف فاطم في أن لن نضع بماء تلبية خزائن أسوان قبل

نظرة من الآن إلى البلاد في حال اقتصادية راضية والتي لا يؤس بها ولا شقاء - وأن المالح بها غير - وليست حل حقا الاختيار غيا إذا كان إنشاء خزائن جبل الإفريل الآن يصاحف وفقا مناسبه له أم أن وقت لإنشائه لم يحن بعد .

لا نزاع في أن الفرض الأصل من تخزين المياه بإنشاء خزائن جبل الإفريل هو زيادة المساحات المزروعة لتزيد المحاصيل الزراعية .

ولا نزاع في أن خزائن أسوان بعد تلبية الأولى في سنة ١٩١٣ قد زاد الفزون من المياه عند أسوان مليارا أو أكثر من الأطنان المكتبة وبذلك تكون المساحة المزروعة قد زادت وكان يجب طبعا أن تزيد المحاصيل الزراعية .

على أن الإحصاءات العديدة للمحاصيل الزراعية الرئيسية من سنة ١٩١٠ التي جنى بمها حضرة صاحب المال المهندس الكبير محمد شقيق باشا وزير الزراعة ووزير الاكتشاف سابقا كشفر عن :

سنة	أقيمت مصر من التسع مئا	من القطن فقط
١٩١٠ (أي قبل تلبية خزائن أسوان) ...	٨٨٦,٩٨٨	٧,٤٩٥,٧٠٠
١٩٢٠ (أي بمسح سنوات تلبية خزائن أسوان) ...	٨٦٣,٠٢٧	٦,٠٣٦,٠٠٠
١٩١١ (أي قبل تلبية خزائن أسوان) ...	٩٦٣,٤١٧	٧,٣٨٣,٧٤٠
١٩٢١ (أي بعد سنوات من تلبية خزائن أسوان) ...	١,٠٠٧,٣٦٨	٤,٣٥٣,٠٠٠
١٩١٢ (أي قبل إتمام تلبية خزائن أسوان) ...	٨٣٦,٥٦٢	٧,٤٩٩,٠٠٠
١٩٢٢ (أي بعد تسع سنوات من التلبية) ...	٩٩٧,٣٩٢	٦,٧١٣,٠٠٠
١٩٢٣ (أي سنة إتمام التلبية) ...	١,٠٣٧,٩٠٥	٧,٦٤٤,٠٠٠
١٩٢٤ (أي بعد عشر سنوات من التلبية) ...	١,٠٦٤,٢٠٠	٦,٥٣١,٠٠٠

هنا مع ملاحظة الإحصاءات الآتية في السنين المشار إليها قبل فيما يتعلق بعدد السكان والمساحات التي زومت متفولة عن الإحصاءات القيمة التي جنى بوضعها حضرة صاحب المال محمد شقيق باشا .

السنة	مقدار سكان القري والمصارف	مساحة الأرض الزراعية	مساحة الأرض التي زومت
١٩١٠	١,١٧٠,٨٠٠	٥٢٤,٣٥٢	٧,٧١١,٨٤٤
١٩١١	١,١٨٥,١٠٠	٥٢٦,٣٥٨	٧,٥٤٥,٥٩١
١٩١٢	١,١٩٩,٦٠٠	٥٢٨,٥٤٥	٧,٣٨١,٢٨٨
١٩١٣	١,٢١٤,٤٠٠	٥٢٨,٦٢٦	٧,٧١٢,٤١٢
١٩٢٠	١,٢٢٦,٥٠٠	٥٣٠,٣٢٦	٨,١٣٤,٤٥١
١٩٢١	١,٢٣٨,٧٠٠	٥٣٥,٣٢٦	٨,٠٥٨,٢٧٦
١٩٢٢	١,٢٥٠,١٠٠	٥٣٤,١٢٠	٨,٢٠٥,٢٦٢
١٩٢٣	١,٢٧١,٠٠٠	٥٣٨,٥٣٨	٨,١٠٣,٥٨٥

ما نحن عليه من حال أثبت كبار رجال الري أنها تاسة لدرجة أن اعتبرنا زيادة ماء التخزين تكة لأن البلاد لم تنفع فعلا بزيادة حاصلاتها الزراعية الزيادة التي كان يجب أن نتظرها من تلية خزانات أسوان التلية الأولى وذلك لكثرة النش وريادة الصرف وأصلاده في كثير من الجهات المزروعة .

الطلبات :

١٤ - لكل ما قدمت ، أرى عدم الموافقة على مشروع القانون للمروض على المجلس وأخلص بإنشاء خزان جبل الأولياء والله سبحانه وتعالى ولي التوفيق ما

صباح الأسب ٨ مقرة ١٣٥١ (١٢ هـ سنة ١٩٣٢)

حسن صبرى

(أنصرف حضراتنا صاحبى المال على ما هو باشا وزير الحفانية وصاحب السطة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

(أخذ حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك في تخيص ما جاء به ذكره إلى أن وصل إلى الإحصاءات المبدئية للحاصلات الزراعية الرئيسية من سنة ١٩١٠ التي أتى بجمعها حضرة صاحب المال محمد شفيق باشا) .

مقبرة الشيخ المحترم للورد محمود حمى باشا - لقد زادت مساحة الأرض المقررة أرزا .

مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - بلغت زيادة الأرض المقررة أرزا في الماضي ما أتى أو ثلثه ألف فدان وهذا زيادة قليلة .

مقبرة الشيخ المحترم للورد محمود حمى باشا - وما مقدار ما صرح به في هذا العام ؟

مقبرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك - في السنة الماضية لم يزدع الأرض وبلغ ما صرح بزراعته في هذه السنة نحو خمسة آلاف فدان ولدى إحصائية من زراعة الأرز وبنى على استبعاد ثلاثها على حضراتكم إذا شئتم .

ثم واصل حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك تخيص مذكرته حتى وصل إلى المقارنات التي تبين الفارق بين الأحوال المالية لسنة ١٩٣٣ والأحوال المالية لسنة التي صدر فيها قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢٥ مايو سنة ١٩٣١ الذي جاء به " بما أنه يتضح من مذكرته مرفوعة من وزارة الأشغال العمومية أن إتمام خزان جبل الأولياء وتنفيذ ما يلحق به من مشروعات الري اللازم عملها في مصر يقتضى من المال مبلغ اثني عشر مليون جنيه ، وأن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تكمير مبلغ طائل كهذا المبلغ " .

فيما كانت في مذكرة سنة ١٩٢٩ نحن قطار القطن بخسة جنيتها وتضع ثمة فقدان فيا بين إسنا وأسوان ٤٠ جنيها تصل إلى ٧٠ بعد الاستصلاح - وتضع ثمة فقدان فيا يتضع في قناطير مائة من ١٠٠ ج.م. إلى ١٢٠ ج.م. تصل بعد الانتفاع بالقناطير من ١٢٠ ج.م. إلى ١٨٠ ج.م. فقدان .

بعد أن نصح وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٩ التي تتل على حالها الاقتصادية بالأسعار التي ذكرتها بعد كرتها قد رأت أن تقدير قيمة تكاليف الخزان بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. فينا هي في سنة ١٩٣٢ ، تلك السنة التي لا يبلغ فيها متوسط ثمن قطار القطن جنيتها لاثمة وأتى لا يصل فيها ثمن أجود فدان في أجود بقعة من مصر إلى ١٠٠ جنيه - تقدر وزارة الأشغال تكاليف الخزان بأربعة ملايين جنيه ونصف مليون .

تقدر وزارة الأشغال سنة ١٩٣٢ تكاليف إنشاء الخزان الواحد بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. فيما كان يقدر السير مدوخ مكنون سنة ١٩١٩ تكاليف إنشاء الخزان المال بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ ج.م. .

لذلك يحسن أن ترجع وزارة الأشغال عند ما يبين الوقت لتقدير تكاليف الخزان وبعد الانتهاء من بحث التصميمات والمقاييس النهائية إلى ما جاء بتقرير المستر سيوى خاصة بذلك .

وأما من التوبيخ فقد قدر السير مدوخ مكنون التوبيخات التي نتج من الخزان المال الذي يفرق القرى ويشنت الزراع بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه أما وزارة الأشغال فتقدر التوبيخات التي نتج من الخزان الواحد الذي يصل إلى ما تصل إليه الفيضانات العالية أي الذي لا يفرق القرى ولا يشنت الزراع بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

تقدر التوبيخ بهذا المبلغ ولا تترتب له تفصيلا اللهم إلا أنه سيفرق ٣,٠٠٠,٠٠٠ فدان أي ستين ألف "خدمة" تقدر بمضمون ثمة لما ٦٠,٠٠٠ جنيه ولم تنقص الوزارة دعواه .

ثالثا - أن حال البلد الاقتصادي الآن حكومة وشعبا لا تختمل أن يفكر جديا في إنشاء خزان جبل الأولياء فلا الحاجة الماسة تدعو إليه ولا المال الزائد من الحاجة موفور يسمح بهذا التفكير .

رابعا - لو كانت حال البلد الاقتصادية راضية - وكانت الحاجة تدعو إلى إنشاء خزان جبل الأولياء وكان المال موفورا لما أمكن أن يفكر في إنشائه الآن والبلاد تحرق قريبا زيادة في ماها الغزوين تتمد كل ما كان يميز بميزان أسوان مما عاش عليه مصر من سنة ١٩٠٢ إلى سنة ١٩٣٢ أي ثلاثين سنة كاملة كان لها فيها خير حسنى وثلثها .

هذه الزيادة المرتبة قريبا تستدعى من الأعمال الكبرى في شؤون الصرف والري ما يجب أن نبذل في سبيل إنجاسه كل مجهودات وزارة الأشغال وكل مال يستطيع صرفه حتى لا تصل إليها مياه خزان أسوان الجديدة فتجدها على

حاضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — فقد انتهت من تخليص مذكري . وأريد أن استفسر من حضرة المقر عن بعض نقاط .

المريسي — ألا يحسن إرجاعه ذلك إلى ما بعده لهلا حضرة الشيخ المحترم المقر بتلاخطه على ما جاء بالمذكرة ؟

حاضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — إن الله يستلزم معرفة الأسئلة التي أريد أن أوجهها . وإلى كعضو في المجلس له الحق في أن يستفسر منه كما أشاء ولقد انتهت الآن من بحثي وأريد أن أوجه الأسئلة .

المريسي — يمكن لحضرة الشيخ المحترم أن يضع الأسئلة كتابة .

حاضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — سأضع الأسئلة بالكتابة ليجيب عليها حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة في الوقت الذي ينياره :

السؤال الأول — جاء بالصفحة الثامنة من تقرير اللجنة بمجلس الشيوخ « بالمشروع المبرور على المجلس الآن هو إخراج الواطي ولكنه سيبنى بشكل يمكن من إجراء عملية التولية إذا ما رأى إخراجها في مستقبل السنين فهل أطلعت اللجنة على التصاميم وعلى المقاصد الخاصة بهذا الخزان الواطي ؟ والحكمة في توجيه هذا السؤال هي أن اللجنة تقرر أن هذا الخزان الواطي سيبنى بشكل يمكن من تلبية .

السؤال الثاني — جاء بالصفحة المذكورة « فوالله دعا لتصريحهم الخزان عما كان يراد أولاً أمران : الأول — وهو الأهم — تحليل الضرر الذي سيلحق بأراضي مديرية النيل الأبيض وتخفيف ما يسبب السكان من استغلالهم إلى مناطق أخرى » — فهل أطلعت اللجنة على تصميم لمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ ج . م الذي قدر تمويضا عن الضرر الذي يلحق بين يتقنون إلى مناطق أخرى ؟

السؤال الثالث وهو متربط على السؤال السابق — هو : ما الفرق بين الضرر الذي يلحق السكان من إقامة الخزان العالي وبين الضرر الذي يلحقهم من إقامة الخزان الواطي متفكراً بالمسأل ؟

لقد قدر مبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه تمويضا لإقامة الخزان الواطي . والخزان العالي طلبا تقدير . واللجنة تقول إنه يوجد فرق بين التقديرين فما هو هذا الفرق ؟

السؤال الرابع — جاء بالصفحة الثامنة المذكورة ما يأتي : « والخزان الذي كلفني يرد إنشائه لقيام جيزيرت النضمن هو المعروف الآن بالخزان العالي يتميز له عن الخزانات الواطي الذي استقر الرأي عليه فبمستهم ١٩٩٦ والذي صرف النظر فيه عن استعماله لدفع غوائل الفيضانات العالية . كذلك صغر حجمه بحيث يصبح ما يأتينا منه ملياراً بدلاً من ثلاثة مليارات » — فما هو الفرق التكيفي بينهما أي بين كبير الحجم وصغيره ؟

السؤال الخامس — ما مقدار مساحة الأراضي في مديرية النيل الأبيض التي يتركها ماء الخزان فيضطر سكانها للتخلي ؟

حاضرة صاحب المرونة مساهلين صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — لقد تركه حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك لم يرق عتبة إرجاعه هذه الأرقام وهو رقم المال الاجتماعي .

حقيقة كانت ميزانية الدولة في سنة ١٩٢٠ - ١٩٢١ ، ٤٠ مليوناً من الجنيئات وكسوراً إلا أنه كان بها عجز قدره مليوناً من الجنيئات وكانت الحكومة ستفترض من البنك الإيجل لأنها ما كتلت تلك قرشاً واحداً من للبنك الاجتماعي .

أما في سنة ١٩٣٢ فلدنيا من الاجتماعي ثمانية وثلاثون مليوناً من الجنيئات . وإيراد الأرقام كان يقتضى ذكر هذا .

حاضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — إنني أتكلم عن الميزانية .

حاضرة صاحب المرونة مساهلين صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — النرض من المقارنة هو معرفة الحالة المالية .

حاضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — يوجد فارق كبير بين تغطية المصاريف وسلطة البلد . وكون الحكومة لسيا احتياطي أو أنها تترض إذ هذا شيء آخر . إنما الميزانية والميزان التجاري هما العاملان في حياة البلد الاقتصادية .

أعلم جيداً أن الحكومة احتياطي لكننا لو سلطنا عليه أشعة مبهجة لثبينا لما أن هذا الاحتياطي تكون لانا بقيا وقتاً طويلاً لا نعمل شيئاً .

ألا لا تدخل في الاحتياطي وإنما تدخل في حالة البلد العامة وأساسها الميزانية والميزان التجاري . هذا هو الأمر الذي تظهر به حالة البلد حكومة وشعباً في حالتي الرخاء والبسر .

أرجو أن ترفع الجلسة وج ساعة للاستراحة .

(رفعت الجلسة للاستراحة في الساعة السادسة والدقيقة الخامسة والثلثين مساء وأعيدت الساعة السابعة مساء) .

المريسي — ما مقدار الوقت الذي يكتفى حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك ؟ إن المجلس مستعد لساعات ما يقوله حضرة وسيطبه من الوقت لم يكنه لذلك .

حاضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك — لو لا أني متعب لكتبت يوماً أو يومين لكن بعد أن طبعت المذكرة وأطلع عليها حضرات الشيخ المحترمين . لا يسعني إلا أن أشكر مجلس سمة صدره بعد أن قرر إثبات مذكري في نصحه بالجلسة وسوف لا أحتاج من الوقت لأكثر من نصف ساعة .

حاضرة صاحب المرونة مساهلين صرقي باشا (رئيس مجلس الوزراء) — ماويده سؤالا لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك بعد أن تم خطابه .

الرئيس - من يرغب من حضراتكم في البيانات ؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي
مفكرة الشيخ المحترم محمود وسليمان ايلي بك نحن نطلب بيانات
مفكرة الشيخ المحترم عبد الله حبيكة بك

مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم ايلي بك - منذ أكثر من أربعين سنة مضت شاعرت هذه القاعة بيننا محاضرة لمهندس كبير هو السيد وليكوكس عن موضوع هو الموضوع الذي تدرسه حضراتكم الآن. حضر السيد وليكوكس صاحبه إذ ذاك في خزان جبل الأولياء وكان من شهود تلك المحاضرة معالي اسماعيل سرى باشا ، ثم وضع بعد ذلك كتاباً في الموضوع ذكر فيه أيضاً خزان جبل الأولياء وضرورته وقد طبع هذا الكتاب عدة مرات .

وفي سنة ١٩٠٩ كلف معالي سرى باشا بأن يزور السودان للاحاطة بجميع شؤونته ، ولما عاد معاليه في السنة التالية قدم تقريراً مطولاً لمندوب مصر ذكر فيه خزان جبل الأولياء وأنه يصلح للتخزين وليس غرأ في الفيضان لمصلحة مصر .

وفي سنة ١٩١٤ أخذت الفكرة شكلاً تنفيذياً فتقدم الوزير المختص بطلب إنفاذ المشروع فعلا وأقره مجلس الوزراء ولكن ظلت الحرب توقف التنفيذ بضع سنين . ولما أعيد العمل فيه سنة ١٩١٧ - ١٩١٨ اعترض عليه لا من المصريين ولكن من الإنكليز .

اعترض عليه مهندس من مهندسي السودان الذين فصلوا من خدمته وهو كندى باشا واعترض عليه أيضاً السيد وليكوكس .

اعترض كندى باشا لأنه كان متورداً واعترض السيد وليكوكس لأنه عندما زار السودان في سنة ١٩١٧ ورأى آثار الفيضان عقل عن رأيه الإثني لأن الفيضان قد أضر بالسكان وجعل من الأرض مستنقعات تحدث حميات تصيب هؤلاء السكان .

بعد هذا لم تطف هذه المعارضة رغم شدةها دون التنفيذ ولكن الحكومة المصرية في سنة ١٩٢٠ أوفدت معالي شفيق باشا لزيارة السودان ، والظاهر أن معاليه عند ما وصل هناك لاحظ أموراً لا يرضاها بخصوص العمل هناك وبخصوص طريقة المقولة .

فلما عاد ورأى أن يصح بوقف المشروع لم يكن في الاستطاعة أن يذكر السبب الحقيقي فاقبل كريل قتي أسبانية ثم استند إلى مالية البلاد في ذلك العهد وقد ساعدته الخزانة بمواثباتها فقرر مجلس الوزراء في مايو سنة ١٩٢١ وقف المشروع .

وبناء في قراره ما يأتي :

السؤال السادس - وهل الفوائد المالية تفوق مثل هذه المصاغة ؟
 الأسطة السابع والثامن والتاسع مبينة على ما جاء بالصيغة رقم ٩ من تصور اللجنة وهو : " ولكن نظراً لما تملكه اللجنة من تفاصيل تطورات مسألة التوضيحات وأن تستوت من أن هذا هو كل التوضيح وأنه لن يؤخذ من ماء النيل شيء نصرح لما حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال يجلسها المنقذة في ٢ يونيو سنة ١٩٢٢ نصريحاً مستنداً إلى وثائق تبين أن بين الحكومة المصرية والمندوب السامي أخطأت به إلى أن ماء النيل الأبيض - الطبيعي منها والمنقوت في جبل الأولياء - ستأتي كلها لمصر لا يشاركها السودان في شيء منها " وهذه الفقرة يترتب عليها الأسطة الآتية :

(١) ما هي تفاصيل هذه التطورات ؟

(٢) هل أخطأت اللجنة على هذه الوثائق ؟

(٣) حالا يشترك السودان حصة حتى ولا في المياه اللازمة لارواء الأراضي التي تستعمل لبن يتقلون إلى أماكن أخرى غير عالى لافاتهم الآتية ؟
السؤال السادس - جده بالصيغة رقم ١٥ " وما هو الاتفاق على التوضيحات من خزان جبل الأولياء كما أخبر عنه مفكرة صاحب السعادة وزير الأشغال صريح واضح لا لبس فيه ولا غموض " فهل أخطأت اللجنة على هذا الاتفاق وهل يمكن تلاوه إلى كان موجوداً ؟

والآن وقد انتهت من كلتيهما أردت أن أوجه عن أسئلة طلبت هي بطبيعة الحال عدم الاستغناء إلى الموضوع لأنني أرى عرض المشروع يتأخر .

الرئيس - ثم يكن الأولى إجابة إهداء الرأي إلى ما بعد الإجابة على الأسئلة فقد ينتج مفكرة الشيخ المحترم ويثير رأيه ؟

مفكرة الشيخ المحترم مرسى بك - إنى مقتنع بوجوب رفض المشروع .

الرئيس - الآن زيد أن نعرف من يريد من حضراتكم أن يتكلم ؟ يكون الكلام أولاً من يؤيد المشروع فلن نطلب تمديله فلن يعترض عليه وهكذا طبقاً للسادة ٢١ من قانون النظام الداخلي للبرلمان .

مفكرة الشيخ المحترم عبد العظيم ايلي بك - أريد الكلام مع المشروع ؟

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - وفاة سادتكم ايضا مع المشروع .

مفكرة الشيخ المحترم محمد غنيم بك - سادتكم مع المشروع .

مفكرة الشيخ المحترم الدكتور مرسى محمود افندي - يوجد مناً من لا يريد الكلام مع المشروع وأضفه ولكم قد يطلب بيانات يستبرحها لتكون رأيه .

أما فيما يخص بالتوصيات فأظن أن المناقشة فيها غير متعبة لأرب
الاتفاق عليها قد تم فعلا بعد مفاوضات بشت مع وزارة سابقة على الوزارة
الحالية وقد لوحظ فيها أن السودان لن يتألى أى تمويل آخر لمثل الأخطاء
وليس للذين سيخربون من ديارهم أى حق بتأجيل هذا الاتفاق في توصيات
مائية من مياه النيل الأبيض .
بعد هذا أستقل إلى الاعتراضات الأساسية .

تتلخص اعتراضات حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك فى أن الوقت
غير ملائم من الوجهة الاقتصادية ومن الوجهة الفنية .

أما من الوجهة الفنية فأنى أترك الكلام فيها لسماعة المقرر .

أما من الوجهة الاقتصادية فأنى أريد أن الاظن أن حضرة الشيخ المحترم
حسن صبرى بك يشترط لكما تقوم دولة بمشروع كبير أن يكون لديها مال
يزيد على الحاجة .

أنا لا أعرف دولة لما مال يزيد على حاجتها — هذا غير موجود — حتى
ولو كان لما مال احتياطي فانه لا يمكن أن يقال عنه إنه يزيد على الحاجة لأنه
مقصود لحاجات البلاد . فكون حضرة يشترط هذا الشرط معناه ألا تقوم
دولة بعمل مشروع من المشاريع .

أفهم أن يقول حضرة أن حالة البلاد فى سنة ١٩٢١ أسوأ من حالتها
فى سنة ١٩٢٢ وأن قيم الدليل على ذلك بالأرقام .

طرق المقارنة عند حضرة أرقام الميزانية وأرقام الميزان التجاري وأما
استيعام الميزان إذا تخلط عليه وزدت عناصر أخرى . أولا الضرر الذى
أشار إليه حضرة صاحب الدولة رئيس الحكومة وهو أنه فى سنة ١٩٢١
لم يكن للبلد مال احتياطي مطلقا بل كما سمعتم من دولته أنه كان فى التربة أن
تقتصر الحكومة من البيت الأهل . أما الآن فالاحتياطي المصرى يربى على
سبعة وثلاثين مليوناً من الجنيهات .

عنصر آخر وهو أنه فى سنة ١٩٢١ كان معالى شقيق باشا يشتر للشرع
اثني عشر مليوناً من الجنيهات . والمهموم من خطابه أنه كان يطلبها حالة
أو مقسطة ولكذا الآن لا نطالب إلا بأربعة ملايين ونصف مليون
من الجنيهات .

فوق هذا أريد أن أشير إلى دلالة الميزان التجاري . إذا ما تساوى الإنتاج
فى الكم يكون زيادة ونقص جميع الميزان التجاري لا أهمية له .

فى سنة ١٩٢٢ من ترد حاصلاتنا — وهى ثروتنا — عما كانت عليه
فى سنة ١٩٢١ والذى تنبرنا أناه هو التثني فقط . والدلالة التى يجب أن نستعجها
من الميزان التجاري هى الفارق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات .

والذى أعرفه أنه فى سنة ١٩٢١ كانت قيمة الواردات تزيد على قيمة
الصادرات بحوالي ٢٠ مليون جنيه وكذا إذ ذلك فى حالة يؤس شديد ، أما فى هذه
السنة فالوارد لا يزيد على الصادرات إلا بثلاثة ملايين من الجنيهات .

بما أنه يتضح من مذكرة مرفوعة من وزارة الأشغال أن إتمام خزان
جبل الأولياء ويتخذ ما يلحق به من مشروعات الرى اللازم عملها لمصر
يقضى من المال مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه .

وبما أن الأحوال المالية الحاضرة لا تمكن الحكومة من تكميل مبلغ طائل
كهذا المبلغ إلا إذا التحأت إلى الاقتراض الأمر الذى لا ترغب فيه الآن .
لهذه الأسباب قرر مجلس الوزراء إيقاف العمل ولم يقرر العمل عنه .

بعد هذا تلقت المشروع أيد — لجنة وميرة — إلى أن جاءت وزارة
سنة ١٩٢٥ التى تمكنت كما يقال من إرضاء السياسة والفن مما قررت
تلبية خزان أسوان وإنشاء خزان جبل الأولياء وقد كان مفهوما بل ومنطقيا
أن تبدأ فى ذلك الوقت بخزان جبل الأولياء لأن خزان أسوان فى دارنا ولا
يحتاج لمفاوضات أو مساومات فى التوضيلات وخزان جبل الأولياء إن تم
مكسب خالص لمصر .

ولولا أن ضخامة يمثل بها القائمون بالأمر فى اليوم لكأن هذا المشروع
فى غير مكان الطويل المريض من سنة ١٨٨٩ إلى الآن .

فأقول الله السياسة ما دخلت شيئا إلا أفسدتها فهى التى أشرت هذا
المشروع من أن ينفذ من سنة أن اقتبح .

تعرض المعارضون لأسباب أجوها أسبابا سياسية وقد رد تقرير اللجنة
عليها بما فيه الكفاية والذي يصر أن معارضة مجلس الشيوخ لم تعرض
لهذه المسألة وإنما واجهت الموضوع من نواحي العملية التى يمكن أن
تتأخر فيها والتي يمكن أن يكون كل إنسان فيها رأيا بعد البحث المبني على
الأدلة والتقرير .

فما يخص بملاحظات على كلمة حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك ...
(أصوات : هو غير موجود) .

حضر الشيخ المحترم عبد الحليم البوبى بك — لو كنت اتبع طريقته
لفطمت الكلام لعدم وجوده احتجاجا عليه كما احتج حضرة أسس على
مفاداة الوزير قامة الجلسة .

(هنا حضر حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك) .

أما فيما يخص بالتكاليف فأراقى متفقا معه فى المبدأ أى أن إقرارنا الآن
للشروع ليس لإقرارنا للرقم الوارد بالمذكرة وهذا بهيى ومستعج من نفس
القانون الذى يطلب إلينا الموافقة عليه .

أما من جهة الموضوع فيظهر أن الخلاف لن يكون كبيرا .

حقيقة قد اختلف فى التقديرات من مليون جنيه لخزان العالي إلى ستة
ملايين من الجنيهات فى وقت من الأوقات . ولكن بما أن لدينا تقرير
عمدة للمهندسين الذى يستند إليه حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك
ويستند إليه معادة المقرر وهو المستر ديموى فسكون من السهل جدا أن
نتفق لأن تقديرات المستر ديموى لخزان الواسى تزيد قليلا على ثلاثة ملايين
جنيه فيما خلا التوضيلات .

يقولون إن الفلاحين مساكين ولا يعمدون ما يحتاجون به فإنا كان هذا حلم فأتروهم يزدعوا ويزيدوا في غلة أراضهم حتى يصعدوا ما يأكلون .

جاء في عدد جريدة الأهرام الصادر في ١٩ ديسمبر سنة ١٩٣١ على لسان كاتب يسمي من المسيو فان زيند الخبير المالي البلجيكي الذي زار مصر من مدة — عبارة في هذا الصدد قال فيها عموماً يذكر من آراء هذا العالم الكبير أنه لا يوافق الفلاحين على أن المحاصيل العالمية زادت من حاجات الإنسانية وكل ما يمكن أن يطل به وجود الأزمة الآن هو عدم وجود التبادل تخطل المحاصيل عند ضعف التبادل أو عدمه قليلة في جهة وكثيرة في جهة أخرى ."

وبما يزيد هذا وضوحاً وإكراه من الوجهة العملية خطبة لحافظ البك الأهل في مارس سنة ١٩٣٣ جاء فيها .

" إن نظرم إلى ما دلت عليه الإحصائيات الخاصة بعبارة مصر الخارجية وماليها العامة قلن عشتوا تضائلوا أرقام تلك الإحصائيات في خلال السنة الماضية أو السنتين الماضيتين وذلك نظراً للهبوط المائل الذي أصاب الائتمان فقد حطت قيمة الصادرات في العام الماضي ٣١ أغسطس الماضي وصل الخصوص بسبب هبوط أسعار القطن الذي يمثل ثلاثة أرباعها ٢٥٪ بالنسبة إلى العام الذي سبقه . ولكن مما يدعو إلى الاعتباط أن هذا التزلزل في القيمة لا يصحبه هبوط في المقادير التي صدرت . بل إن صادرات القطن كانت على العكس أكبر منها في السنة السابقة بما يزيد على المليون في التقادير " يؤخذ من هذا أنه مع اشتداد الأزمة ومع اكتظاظ العالم بالمحاصيل فإن مصر استطاعت أن تصمد في العام الماضي مليون تقطار من القطن أكثر مما صدره في العام الذي قبله .

هذا مما يجعل الأمل في بن طها حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك رأيي فيما يخص بالمحاصيل خير وجهة .

على أنه يجب أن لا ينسب من النحن أن هذه المحاصيل لا تزيد من عشية وضحاها . لأننا لن نبدأ بالاستفادة التامة من الخزان إلا بعد مضي عشرين وستون استغادتنا منه بتدريج ابتداء من السنة الخامسة . إذ أن نلن يكون هناك إفراق لأوضاع بالمحاصيل لأننا سنعتمد مع الطبيعة سنة فسنه . وقد ذكرني هذا باعتراضه الخاص بست السنوات . صحيح يمكن أن يقال إن اشتراط ست السنوات حتى يصرف أهل السودان من بلادهم مدة طويلة . ولكن المسألة في الواقع تقديرية فكما يمكن أن تنبها طوله قد تنبها أيضاً أصحاب الشأن هناك قضية ولكن الواقع أن ست السنوات أصبحت جزءاً من الاتفاق على التوفيق بحيث لا يمكن المدو عن فتن في الحقيقة أمام عشرين على كل حال . وهذه العشر السنين جاءت في نظري مصادفة حسنة لأنه لا ينبغي أن أعمال الصرف التي ستكمل منها حضرة الشيخ المحترم المقرر لا يمكن أن تتركها إلا في أثناء هذه الفترة ولا خير في ذلك لأنه ليس من المعقول أن نبنى الخزان في البند ونبنى مكتوف الأيدي عشرين إلى أن تم المشروعات التي يجب أن تم لتسيده من مائه . ولكن المعقول أن نسير في الأسر من صا . وهذا هو الذي سيكون .

إذا أضفنا هذه الناصر إلى الناصر الأولى أمكننا أن نعرف تماماً الفارق بين الحالتين . فسنه ١٩٣١ كانت سنة أزمة حادة لم تشهريها لأن الأحوال تحسنت تحسناً سريعاً ولكنها الآن تشهرياً للأزمة لاستقرار أزماء . فنعن في الواقع من الوجهة المالية أحسن مركزاً من سنة ١٩٣١ إذا أخذنا مقردة وحدها .

فارتكنا المعارضة على سوء الحالة المالية ارتكنا في خير فعله . وما دامت الوزارة المسعولة تقرر أن في استطاعتها — دون أن تفسد المال الاحتياطي أن تتقدم بالمبالغ اللازمة لإنشاء هذا المشروع الكبير فاعلم أن من الحكمة أن تعمل على تنفيذ .

أنتقل بعد ذلك إلى مسألة أخرى خاصة بالمحاصيل فقد أورد حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك أرقاماً — قلنا من تقرير مالي محمد شفيق باشا — كانت على الدقة لدى حضراتكم وقد كان يلوح به وجوه البعض منكم إنه كان ما أترق في تفكيره . يقول حضرته إنه بعد أن بع الخزان أسوان مرة الأولى وحصلت البلاد بسبب هذه التولية على ملبات أكثر من الأضرار المكعبة من الماء ظفنا عشر سنوات بل إلى الآن ولم تزد المحاصيل . وبما يترام قارن بعضها ببعض — ولي عليها أيضاً ملاحظة — وملاحظة فنية — إذا أراد حضرة الشيخ المحترم أن يكون استنتاجه صحيحاً من هذه المقارنات فلا يمكن أن يكتفي بمقارنة سنة بسنة أخرى وإنما يجب أن تؤخذ المتوسطات . فهل قارن مالي محمد شفيق باشا أو حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك متوسط مقدار حاصلات البلاد في العشر السنوات السابقة من سنة ١٩١٢ بمتوسط مقدارها في العشر السنين التالية ؟ — أظن أو أنهما فعلاً ذلك لكاتب القليلة مائة النتيجة التي وصل إليها حضرة الشيخ المحترم — على أني أريد أن أحاكم في طريق تحليله . فوالتت بين مقدار محصول القمح في ستين من السنين التي أشار إليها وما سنة ١٩١٠ و ١٩٣٣ مثلاً فظهرت لحضراتكم نتيجة المقارنة إذ أن في سنة ١٩١٠ قبل أن يمل الخزان — كان محصول القمح ٨٨٦٠٠ طن من القمح وفي سنة ١٩٣٣ بلغ ١٠٠.٠٠٠ طن زيادة عشرين في المائة من مقداره في سنة ١٩١٠

فإننا إنعتمد تحليله قائماً فيكون تحليل أيضاً من مقارنة هاتين السنين متباً لأن ماء خزان أسوان قد أحدث زيادة قدرها عشرين في المائة من المحاصيل .

ليست هذه طريقة للتدليل والافتاح .

ولي ملاحظة أخرى خاصة بالمحاصيل — يقول حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك .

" افترضوا جدلاً أنه لا يجب من الوجهة الفنية على بناء الخزان فلم تطالبون الماء أن يزيدون أن تمحووا أرضاً مواتاً وأن تزدوا في غلة الأرض . ولماذا تكون نتيجة ذلك والعالم الآن مكتظ بالمحاصيل وليس من يدرى ماذا يصنع بها ؟ " وهذا أيضاً خير صحيح . لأن المحاصيل مكتظة في جهة ولا توجد في جهة أخرى والعيب في التوزيع وأؤكد أن بلاداً باعتبار كونها بلاداً زراعية يمكنها أن تستهلك كل ما تنتجه من المحاصيل .

فعلى شقيق باشا ينظر لو أسند إليه أنه كان يعارض المشروع لعلها كان قد اشترط تلك شروطا وقد وفى بها . إذن فبمع المشروع .

بعد ذلك فسادت عتبان عزم باشا وزير الأشغال سابق وهو لم يكن ضد هذا المشروع بل هو ضد المشروع الذى يسمونه بالخران السالك وهذا هو المستند من مذكرة سنة ١٩٢٨ ولكن ما ألقى السياسة إنها تستل أيضا فى الفن وتصحر على عملية هذا الرجل !

تقول الوزارة إنها تريد أن تثنى الخزان الواسط وعلى الرغم من هذا فسادت عتبان عزم باشا يقول إن الحكومة تصعد فى الواقع إنشاء الخزان السالك ولذا فهو ضد المشروع وما كان قوله هذا إلا لأن السياسة تريد ذلك .

بناء على هذا كله أرجو من حضراتكم أن تولفوا على المشروع .
(تصفيق) .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك — حضرات الشيوخ المحترمين — إن أمانة مشرونا من أهم المشروعات التى لا يمكن أن يصادفنا مقله فى مدد طويلة . فالواجب ألا ننظر هذا المشروع بهذه السرعة التى ننظره بها .

المقرر — لا سرعة مطلقا فى نظر المشروع . فلننظر فى يوم أو اثنين أو ثلاثة أيام .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك — أذا أنكم على السرعة بوجه عام .
(صيحة) .

المقرر — لا يصح أن تلعب القيس أمرا فبراق . تكلم ماشئت .

مقرر الشيخ المحترم محمد غنيم بك — إننا كنت صافطع . فاني لا أنكم ولذا أعطيت الرئاسة الكلمة فلا يجوز أن أقطع . ولا يصح لما أن تقاطعنى إلا إننا خرجت من الموضوع .

أنا أقول إن مثل هذا المشروع المهم يجب أن يجتبه بريق ولهمال . لا بهذه السرعة .

بالأمس أردت أن أطلب تأجيل نظر هذا المشروع إلى يوم الاثنين القادم . فأشار على بعض حضرات إخوانى بعدم التقدم بهذا الطلب . لأنه لا يصاب (١) . وبناء على ذلك رخصت لهذه المشورة .

مشروع خزان جبل الأولياء مهما كان فيه من الفائدة . فإن المشروع فيه الآن لا يتفق مع حالنا المروعة لحضراتكم جميعا . الحالة المالية سيئة تزحف تحتها البلاد وأهاليها . والديون تتل كل أهلهم . والظاهر أنها لا تتق شيئا من الأملاك المرعوبة مهما صولت حالتها .

لا أريد أن أترضض للمشروع من حيث الفن . وإنما أريد أن أنكم فيه من حيث النصفة للأمة بأجمعها . فأمامنا مشروع خزان جبل الأولياء وأمامنا أيضا إصلاحات مطلوبة للأراضي المستعمرة . فالواجب على المجلس أن ينظر فى أى الأمرين أفضل بالعمل .

أنا أعتقد أن وزارة المالية ستدبر من المال نحو ثلاثة ملايين من الجنيئات لكي تقوم بجمع الأعمال بالتدرج حتى تقبى بعد ثلاث سنوات إلى ما كان يجب أن تقبى منه بعد شهرين .

بعد ما أثار حضرة صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء إلى المال الاحباطى فتمسك حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك من ذلك المال وذكر أنه قد فكس لأنه لما يعمل به عمل الآن . ذلك حسن . نحن الآن نريد أن نعمل فما هو إذن الإعتراض ؟

الواقع أننا كثيرا وكثرت الحرب المالية الكبرى وما جاء على أثرها سببا فى تأخير كل هذه المشروعات العظيمة .

أما إن الساء يكفى أو لا يكفى ولأى شيء يكفى وهل يرمى من القمع أو لا يرمى مقدار يجر كل هذا سببته حضرة الشيخ المحترم للمقر فى بيانه وهو ذلك المهندس القديم .

أريد أن أختص جازقا بأن أقول إن السياسة هى التى أختارها . على أن أقصد وضعا فهذا المجلس وكل من خط هذا المجلس حقا أن يكون من بين أعضاءه نية المهندسين المصريين وقد رأيت حضراتكم أن كلا منهم أقر المشروع فأنما ما صوتنا مع المشروع وأضنا عليه عطشيت .

فألقى ذكر مسألة يجوز أن بعض تفصيلاتها لا يريد أن يلقى بها فىرى . أجد أن كل مهندس محترم مصري كان أو أجنبيا وافق على هذا المشروع . فربما يكون مقترعه ولم يبدل عنه لمصلحة مصرية وإنما لمصلحة السودان ومصلحة السودان التى نراها يكفى أنها قرنا أن نعرضه نوبتها بها — وما دام السودان راضيا فلا على الاعتراض .

وسألى استاميل سرى باشا مقترح وموافق على المشروع .

والمرسى يودع ما كلفناه مقترح للمشروع أيضا وحضرات أصحاب السعادة حسين وأصف باشا ووحيد الحميد سلان باشا وإبراهيم نصي كرم باشا وكذلك المسمى ديبوى . ومستر ديبوى هذا ضمن تقريره عبارة صافية على الرغم من أن حضرة الشيخ المحترم حسن صبرى بك قل على عنه صافطع — فقد لمسى أن ينقل تلك العبارة الصافية التى قد تكون لها قيمتها فقد قال فى الصيغة الثانية من تقريره "أما فيما يخص زيادة المياه الصافية فقد أمرت من رابى إلى أنه لا مشروعة من مواصلة العمل لاتمام خزان جبل الأولياء إذا أريد الحصول فى أى وقت مناسب على المياه الصافية التى ينظر إليها القطر أيا افتقار" .

هذا رأى ديبوى وهو محمى فى الموضوع وموافق محمد شقيق باشا — وهذا تقريره — كان يريد — وهو ما لا يوافق عليه جميع المهندسين من الوجهة الفنية — كان يريد قبل أن يبنى خزان جبل الأولياء أن تلتأ فاطر نفع حادى وما هى قد تم الشاغل . كان يريد كذلك توسيع بعض القمم ووضع طلبات على بعض المياض وقد تم ذلك . ولم يبق فى رجاىه إلا التغطية والإصلاح الخاص بقناطر إسا وأسيوط والدقلاء . وأظن أن وزارة الأشغال قد أدرجت جزاء من المال اللازم لذلك فى مشروع ميزانية هذا العام .

(١) أصل هذه الكلمة (لأنه لا يجازى) وصحت كما ورد على سبب الحضرة . على أفراد المجلس (راجع محضر جلسة ٢٠ يونيو ١٩٢٤) .

يصح أن يتصله إلى الأهالي . وما دام البرلمان الذي يحقق تمثيل البلاد يرضى بهذا المشروع . فإنه يكون بذلك معبرا عن رأى الأهالي .

(صديق) .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد غنيم بك — أعرف أن البرلمان مكون من مجلس النواب ومجلس الشيوخ . فإذا كان حضرة صاحب النوبة يقصد أن مجلس النواب هو صاحب الكلمة في الشروط فليس هناك معنى لأمر تعرض على مجلس الشيوخ .

(خبرة شديدة) .

المرحوم — ليحكم حضرة الشيخ المحترم في الموضوع . وسأعطيك عشر دقائق أخرى لا أكثر ثم كلامك .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد غنيم بك — المشروعات المفيدة للأمة لدى وزارة الأشغال كثيرة جدا . فإذا أرادت أن تستعمل المبالغ التي تزيد تخصيصها لخزان جبل الأولياء فيما يفيد الأمة لكان ذلك أفضل بكثير للأمة من جبل الأولياء .

(خبرة) .

مفكرة الشيخ المرحوم فقيهي باشا — ليضرب لنا حضرة الشيخ المرحوم مثلا من الأعمال المفيدة للأمة أكثر من خزان جبل الأولياء .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد غنيم بك — لدينا خزان أسوان حاصل فيه تلبية . وسيضاعف لنا المياه . حين نضع بهذه المياه ونرى بعد ذلك أن هناك لزوما لمياه أخرى فلا بأس من إنشاء خزان جبل الأولياء . ولكن الآن

(خبرة) .

مفكرة الشيخ المرحوم لطف الله المرحوم بك — زيد أن نسمع شيئا جديدا في الموضوع لأن حضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك سبق أن قال كل هذا وأكتمه .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد غنيم بك — أنا منضم لحضرة الشيخ المحترم حسن صبري بك وكل ما نطلبه الآن

مفكرة الشيخ المرحوم سلطان المرحوم بك — ما هذا ؟ تكلم

مفكرة الشيخ المرحوم محمد غنيم بك — ليطلع هؤلاء حضرة شيخ العرب . كل ما أطلبه الآن أن تهرروا حضراتكم لفض المشروع .

(خبرة بصحبا تصديق) .

الشيخ علي الحكمة بسط خزان جبل الأولياء . أو يشير عليها بأن تبدأ بسط للأصلاحيات المطلوبة للأراضي المستقورة .

ورأى أن هذه الإصلاحات أروح بكثير من الخزان لأن عدم تنفيذ هذه الإصلاحات أوجع نفقا عطيا بالأراضي الزراعية مهما اختلفت التقديرات فيه . على أن القارق في مقايير العوائد بين سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ وبين سنة ١٩٣٠ — ١٩٣١ يقل — على أي حال — على أن حالة الآن أسوأ بكثير جدا من الحال في سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ . وذلك مما لا جدال فيه .

في سنة ١٩٢٠ — ١٩٢١ كان ثمن قنطار القطن يتراوح بين خمسة عشر جنيها وبين ثمانية عشر جنيها . أما في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ فلهذه مائة وستون قرشا . فالقارق عظيم جدا بين الحالين . ويظهر أن حالة البلد المالية الآن — مهما كان لديه من الاحتياطي — من أسوأ الأحوال .

قال حضرة الشيخ المحترم عبد الحليم البيل بك إن العوائد في سنة ١٩٢١ وفي سنة ١٩٣١ بينهما فارق كبير . وقال إن ما استورد في سنة ١٩٢١ أزيد بكثير على ما استورد في السنة الأخيرة . ويدل هذا على أن حالة البلد المالية الآن أحسن بكثير مما كانت من قبل .

ولكن المسألة على عكس ما أراه ^(١) . فإن العوائد في سنة ١٩٢١ كانت كثيرة لأن الحالة المالية وقتئذ كانت تسمح بأن تستهلك البلاد كل ما ورد طينا في تلك الأيام . أما الحالة في سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ فهي شديدة بكل أسف . ولذلك لم تأت للبلد بضائع من الخارج .

إن الأراضي الزراعية في حاجة شديدة للصارف . ولتقرب . ولتصحين عظم . فهي في حاجة إلى أموال كثيرة . وهذه الأراضي يجب أن تفضلها على أي مشروع جديد .

وهذا الخزان مطلوب عمله لخمسئة الأمة . لخمسئة الشعب والأهالي . وإذا رجس حضراتكم إلى هؤلاء السكان وجدتمهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع . هذه حقيقة . وإذا ما سألت أي فرد من المشتغلين بالزراعة . قرر لكم أنهم غير راضين عن هذا المشروع .

مفكرة صاب امروء اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) — هذا غير صحيح .

مفكرة الشيخ المرحوم محمد غنيم بك — أنا نائب عن مديرية بني سويف . وصحمت في كل البلاد ذلك وأخذت رأى الجميع فعرفت أنهم جميعا غير راضين عن هذا المشروع .

(خبرة) .

مفكرة صاب امروء اسماعيل صديق باشا (رئيس مجلس الوزراء) — أرجو أن يلاحظ حضرة الشيخ المحترم أنه قبل أن يتحدث عن البلاد يجب أن يتحدث عن البرلمان . فإن البرلمان هو مطلوب ومبعوث البلاد . فلا

أنه يصح أقوال الخبراء الفنيين . من هنا وهناك . فيسمع رأي هذا . ورأي ذاك . يسمع رأي المواقف والحالف . ثم يزن بين الرأيين ويصدر حكمه . هذا هو المطلوب من حضراتكم اليوم بعد أن ولزتم في الرأي المعارض والرأي الموافق .

ولا يمكن من القاضي بأن يصدر حكمه من اعتقاد وخبر . وإنما يطلب منه أن يبين في شيء من التفصيل الأسباب التي يبنى عليها حكمه .

لا يمكن بأن يقال لكم إن القاضي سيصدر حكمه عن يقين وترو وكفى . بل يجب أن يشمل الحكم من الأسباب ما يمكن لأن يقع الكافة . أو ما يرد لسمع على الأقل ذلك الحكم الذي أصدره .

لهذا أريد أن أقول في كلمة موجزة شيئا عن بعض نواحي المشروع التي رأت اللجنة — وكان لي شرف الاشتراك في عضويتها — أن مررت عليها لما هي الناحية السياسية للمشروع .

قلت إن القاضي يكتب أسباب حكمه لاتخاذ القرار الفيرما افتتح به وقد رأينا المعارضة خارج البرلمان تثير قضية كبرى فيما يخص النتائج السياسية لحد جبل الأولياء . ورأيها خارج البرلمان أيضا كما رأيها في الوقت نفسه داخل البرلمان تثير قضية كبرى بالنسبة للحالة المالية نرايت من واجبي أن أقول كلمة في الأمرين باختصار تام .

أما المشروع في ذاته — بصرف النظر عن الوقت الذي يقام فيه — فأعتقد بأنه يجمع عليه أي أنه يجمع على أن مصر تحتاج إلى قدر من المال — سواء في الحاضر أو في المستقبل — يزيد بكثير عما يوفره خزائن أسوان بعد التلوية الأخيرة .

وأكثر من هذا فإن الجميع يشهدون — بما فهم المعارضة داخل البرلمان وخارجه — بأن القدر الذي تتطلبه حاجات مصر في المستقبل القريب أوليبيد يزيد على ثلاثة أمثال ما يتوفر بسبب تلبية نيران أسوان الأخيرة وإقضاء نيران جبل الأولياء فإن القدر الذي يتوفر لدينا بعد التلوية الثانية نيران أسوان لا يزيد على مئاريين والقدر الذي يغزته نيران جبل الأولياء على ما فهمنا من البيانات التي تقدمت ليها يوازي مئاريين فيكون المجموع بعد إنشاء سد جبل الأولياء أربعة مئاريات وقد قدرت وزارة الأشغال في تقاريرها في أواخر عشرينيات أن ما تحتاجه مصر يبلغ حوالي ١٣ مئاريات أي ثلاثة أمثال ما يتوفر بعد إنشاء سد جبل الأولياء . وبعد أن يكون في متناول الدولة مياه التلوية الجديدة . فلذا كان الأمر كذلك فهنا يكون من المصلحة بل من الواجب على كل رجل يبعد النظر أن يصد التلوية المستقبل وأن ينظر أمامه لا أن ينظر تحت موطئ قدميه ؟ فلا يجب أن يصد التلوية للسكان الذين يتزايد عددهم والإصلاح الزراعي في المستقبل ؟

قد كان رائدا في الماضي التردد والإحجام بعد الإقدام على شيء من حكومتنا الحاضرة إلى أن تقدم للمشروع وتضع بمسئولية إنشائه أمام الجيل الحاضر والأجيال التالية . وهذا هو الحال في جميع الأمم فلا يقوم بالمشروعات الكبيرة إلا للرجال القوي القلب الجيد الفهم فهو يقدم غير قابل

مفكرة الشيخ المرحوم حبيب دوس بك — حضرات الزلاء المحترمين . يحسن حقا أن اسم من حضرة الشيخ المحترم محمد غيث بك قوله الذي بدأ به جازبه : من أن هذا المشروع ينظر شيء من البسطة — ولا أقول الاستسجال — يحسن ذلك . لأن البيانات التي هي بين يدي حضراتكم . سواء أكانت في تقرير اللجنة . أم في أقوال المعارضة . أم في بيانات وزارة الأشغال تدل على أن البلاد قد سلخت دج قرن . أي خمسة وعشرين عاما . وهي تدرس المشروع . وتقبله على وجوهه المختلفة . وفي أزمة مختلفة . وبين حكومات مختلفة متباينة .

فإذا ما تقدمت به الحكومة اليوم بعد هذه الدراسات الطويلة إلى البرلمان . وقد سلخت في دراسته اللجنة الخاصة في مجلس النواب ثلاثة أشهر كاملة . وخلفت في أمره النظم المتبعة فطبعنا حاضر جلساتها — وهي سرية بنس القانون — ووزعنا على الكافة . وعلى حضراتكم لتدرسوها قبل أن يصل المشروع إليكم . ثم عرض على حضراتكم . وتشكل له لجنة خاصة أيضا لدراسته . وتقدمت إلى حضراتكم بعد عدة جلسات لما يتقرر ولكم فهل يصح بعد كل هذا أن يقال إن المشروع ينظر بطريق البسطة وإنه لم يدرس الدراسة الكافية .

لا يجوز أن يقال هذا . لأنه قول لاشبهة لشيء فيه .

ومن علامات إنبث الله بالتوفيق لهذا المشروع أنه عرض على مجلسكم الموقر . وهو يضم بين أعضائه رجالا فطنا الموضوع بحثا ودراسة في سنوات مضت . يحكم عملهم ونظافتهم . رجالا هم نخبة رجال الفن في هذا البلد . ولم شهرة مالية في الفن المنحصر . وعلى رأسهم حضرة الشيخ المرحوم إسماعيل سري باشا رئيس اللجنة التي تولت البحث في المشروع . وتضم هذه اللجنة أيضا من كبار رجال الفن حضرة الشيخين المحترمين حسين وأصف باشا . وعبد الحميد سليمان باشا ولاحما تولى شؤون وزارة الأشغال زما طويلا . وكان المشروع أمام أنظارهم على بحث وتحقيق في أطواره المختلفة . وتضم اللجنة أيضا حضرة الشيخ المحترم يوسف قنطرة باشا رئيس لجنة المالية وهو مهندس قدير من الستال . فهو يجمع في الواقع المعلومات الفنية إلى جانب ما تعرفه عنه من القدرة المالية . وهو عضو في لجنة الأشغال التي تولت دراسة المشروع .

(حضر حضرة صاحب الملقى عبد الفتاح يحيى باشا وزير الخارجية وحضرة صاحب السعادة توفيق دوس باشا وزير المواصلات) .

فالمشروع موثق في دوره الحالي من وجهة دراسته بربال لم كل التحية الفنية والمالية فوق التلوية السياسية .

فلذا ما تقدمت اللجنة بالإجماع إلى حضراتكم بطلب الموافقة على المشروع . فلما يصدر هذا الطلب وذلك القرار من رجال يقدرون مسؤوليتهم وأعمالهم . ويصرفون ما يقولون .

إن ما مورية المجلس — يا حضرات الزلاء — هي ما مورية القاضي . فحينما تعرض عليه مسألة فنية لا يعرف من فيها كثيرا . فإلى الذي يصده ؟

ياحضرات الشيوخ المحترمين: هذه المسألة قدمنها اتفاق مياه النيل الذي عقد سنة ١٩٢٩، ونحن لمصر إدارة مصرية مستقلة فيما يختص ببيع المنشآت القائمة على النيل الآن والتي مستنشا في المستقبل . كذلك ضمن لمصر مقدارا معيناً من المياه لا يتنازعها فيه منازع .

مشروع نزان جبل الأولياء سيكون سقفة من سلسلة تلك المنشآت التي يشملها اتفاق سنة ١٩٢٩، فلذا قيل إن مثل هذه الاتفاقات لا ضمان لتطبيقها فهذا القول لا يستحق ولا يصح الاتفاقات إليه لأن الاتفاق السياسي الذي نصى إليه ونصى إليه المعارضة ببيع أحراباً لضمان استقلال مصر - وهو ما يسمى بالمعادلة - سيكون بنفس الطريقة التي تبنت لتفريخ اتفاقية النيل . فن التنازح أن قول إن الاتفاق السياسي سيقع عبرنا ونطمئن لتطبيقه . أما اتفاق النيل فلا يكون كذلك . بناء على ذلك أرجو الموافقة على المشروع . (تصفيق) .

القرر - تكلم المحيذون للشرع فردوا على كثير مما أثارته المعارضة ولذا ساقصر كلامي على النقط التي لم يردوا عليها .

مجلسة الأسس تكلم ممثل المعارضة من مسألة تأميم جبل الأولياء ونزان مكوار على المناصب في مصر وتأخير وصول القرضان إلى القناطر الخيرية مقتبسا عبارته من تمهيد سابقة تشير إلى هذه المسائل .

إنني أنكم من مسألة تأميم جبل الأولياء ومكوار على مناصب النيل في مصر فأقول إنه منذ إنشاء قناطر نجح حمادى وخزرتى القناطر والقنطرة ونفى الإحباطه وإعداد الحياض المنزلة للرعى الصيفى لم يبق هناك أى تأثير على الحياض من انخفاض المياه الباشى، عن نزان جبل الأولياء ومكوار .

لا أريد أن أدخل في تفاصيل تأثير هذين الخزائين فأصعب بعض الأرقام التي قبلت بالأسس .

فقد قيل إن من شأن إنشاء نزانى سار وجبل الأولياء إقصاء منسوب الفيضان في مصر من ٢٠ سقيمتاً إلى ١٢٠ سقيمتاً وهذه الأرقام خاصة بجهة معينة هي سنة ١٩١٢ وخاصة بسد جبل الأولياء العالي ولست أمانه الآن بل أمام الخزائن الواطى وسواء كان إقصاء المنسوب من ٢٠ سقيمتاً إلى ١٢٠ سقيمتاً أو ١٥٠ سقيمتاً أو مترين فلا قيمة له بعد إقامة قناطر نجح حمادى التي سترفع المياه إلى ثلاثة أوار مرة أثار .

أما مسألة تأخير طلائع الفيضان في الوصول إلى القناطر الخيرية بمسألة عشروما كما قد ترددت عن تقرير تل بالأسس فأقول إن هذا التأخير لا يمكن أن ينشأ عن نزان جبل الأولياء الواطى ولكن سببه - كما جاء في تقرير كتب سنة ١٩٢١ قبل اتفاق النيل الذي حصل في سنة ١٩٢٩ - أخذ المياه في مشروع الجزيرة قبل أن تصل طلائع الفيضان للقناطر - أما وقد تردد أن لا تأخذ الجزيرة مياهها بأى شكل من الأشكال إلا بعد أن تصل طلائع الفيضان بالفعل إلى القناطر الخيرية بإتفاق نجانى صدر فعلا ولا تغيير فيه . فقد أصبح إذن لا عمل للكلام مطلقاً على تأثير أخذ المياه بالسودان على ضعف قوة القناطر الخيرية .

على محل المسئلة أمام الجليل الحاضر والابجال القليلة فلذا ما أتم عمله - تقدم إليه إياه بشك شاكرين له ما قدم لم من خير وما تحصل من معان لا أساس لها .

ارتكبت المظاهرة خارج المجلس إلى أقوال السيولم ويكوكس ودى الخطاب الذى رعه إلى حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال في أبريل سنة ١٩٣٢ بعد ما تكلمت الحكومة بالمشروع إلى مجلس النواب . وقد جاء بالصفحة الثامنة من هذا الخطاب المهر باللغة الإنجليزية . ما أتى " بخير السيولم ويكوكس " أعاول من ذكر في المشروع والتي محاضرين بشأنه بالجمعية الجغرافية . الأولى منها في ٢١ ديسمبر سنة ١٩٠٧ والثانية في ٢٥ يناير سنة ١٩٠٨ ثم يقول بعد ذلك في نفس الصفحة إنه زار مواقع النيل الأزرق والنيل الأبيض واستقر بعيننا للشرع ، وأتلفا عليه . فلذا يكون موقفنا اليوم أو موقف السيولم ويكوكس لو أن الحكومة التي كانت قائمة وقتئذ أخذت رأيه وبنت الخزائن في سنة ١٩١١ أو سنة ١٩١٢ وأصبح حقيقة واقعة الآن ؟

يقول أيضا السيولم ويكوكس في الصفحة نفسها أنه زار السودان سنة ١٩١٧ و ١٩١٨ وشاهد الشايج التي أصابت منطقة النيل الأبيض من أثر الفيضان وحالة البعوض الشديدة الضارة فسدل من المشروع وغير رأيه . هذه هي الأسباب التي أدلى بها السيولم ويكوكس في خطاب رعى رعه إلى سادات وزير الأشغال وهو يسمى هذا المشروع بالمشروع المهنى بالنسبة للسودان نظراً لحالة الصعوبة فيه لا أكثر ولا أقل ليس من الخجل حقا أن تقتبس المعارضة من خطاب السيولم ويكوكس بعض عبارات فتقول جواكها بأنه وصف هذا المشروع بأنه جهنى يخافه ويأمرش المشروع بشدة عاطفة إنسانية بمحة ؟

تقول المعارضة هذا في حين أنه يظهر من كتابه أنه يمارش المشروع فقام من مصالح السودان لأنه يزعم أنه يفرق المنطقة الصالحة لزراعة القطن المصرى فيهرم سكان السودان من مزاحمتهم لقطن مصر .

إنني للسيولم ويكوكس لا يمارش المشروع لأسباب سياسية، أو مالية إنما أقام نفسه مدافعا يتكلم بمواقفه لا بغيره الشخصية .

سمعت المعارضة اليوم تتكلم من الحالة المالية فقالت إن الحالة في مصر سيئة شبا وحكومة فلا يصح إقامة المشروع في هذه الظروف .

أما شبا فلا علاقة للشرع بأفراد الشعب لأن حضرة صاحب السعادة وزير المالية صرح عدة مرات أنها كانت في إحدى جلسات لجنة نزان جبل الأولياء بأنه لن تعرض ضريبة جديدة على الأفراد بسبب هذا المشروع خصوصا أن الاحتياطى موجود . فالمسألة المالية إذن لأجل البحث فيها .

قيمت كلتي من الافتراض الذى يقيمه المظاهرة خارج المجلس من النتائج السياسية .

فأقول بآحتال الخطط على مصر باستهلاك السد كفاءة سياسية في ظروف معينة .

ديوى بابا خاصا في تقريره ولم يكتف بذلك بل ربما لا يجد بابا ولا جريا من باب في أعمال الصرف إلا وياه بين سطوره ذكر لخزان جبل الأولياء .

قلت إن المسترديوى وصف ما وصف من حال الصرف وضرورة إصلاحه على ما شاهده في سنة ١٩٢٧ ولكن من تلك السنة لآى من قانس السنوات التي تلت تحرير تقرير المسترديوى قامت وزارة الأشغال بأعمال تحسين الصرف فالتت بكثير كل ما أوصى به المسترديوى وما تصوره في ذلك الوقت لجنة ديوى .

لقد وصلني اليوم مذكرة من وزارة الأشغال يتضح منها أنه في التسع السنوات الماضية أنفقت الوزارة على تمسيق المصارف ومدها وإنشاء فروع لها ثلاثة ملايين من الجنيئات وبذلك استطاعت تحسين الصرف في مساحة من الأراضي تبلغ مليون وربع مليون من الأقدنة .

أشار المسترديوى — وكان ذلك معروفا من قبل — إلى ضرورة إقامة طلبات على مصاب المصارف الرئيسية لخفض مناسيب المياه فيها في مناطق الوجه البحرى . والمسترديوى رجل يرد دائما السير بالأداة والاخطا فأشار بإقامة طلمبة في كل سنة أو سنتين وتلوها أخرى إلى أن تم إقامة الطلمبات الخاصة بالصرف في الوجه البحرى ولكن وزارة الأشغال رأأت أن المصارف تحتاج إلى إقامة سبع عشرة طلمبة فأذا ما أقيمت طلمبة على مصب كل مصرف في كل ثلاث سنوات لاستغرق العمل فيها إحدى ونعشرين سنة وبلغت التكاليف في عمل كل طلمبة على حدة مبلغا ضخما .

ماذا حملت وزارة الأشغال ؟

لقد رأأت أن الصرف لازم وأن إقامة الطلمبات واجبة فأقمت على إقامتها دفعة واحدة لما قدر لخدمته في إحدى وخمسين سنة قامت به وزارة الأشغال في بضع السنوات الأخيرة وأوشكت ست عشرة طلمبة من السبع عشرة على اتمام . ولا يحل شهر أغسطس أو سبتمبر من هذا العام إلا وتكون هذه الطلمبات دائرة تخفض بإدارتها مستوى المياه في المصارف الرئيسية ثرين أو أكثر .

إلى وقد كنت أحد أعضاء لجنة ديوى أقدر أنا لو وجدنا في سنة ١٩٢١ أن حالة الصرف في مصر هي كما هي الآن لما أفرنا في تقريرنا لموضوع الصرف فضلا ولما كتبنا عنه شيئا .

مما تقدم يتبين لخضراؤك أن وزارة الأشغال وبدأن صرفت ثلاثة ملايين من الجنيئات على تحسين حالة الصرف مستمرة على سياستها في إصلاح المصارف حتى تصل بها إلى الدرجة المطلوبة وبين أيديكم ميزانية وزارة الأشغال للسنة القادمة يجهزون في البلد التاسع عشر مبلغ ٧٢٠,٠٠٠ جنيه للسير في إصلاح المصارف فلا يصح بعد هذا أن يقال إنها متأخرة في الإصلاح وأن حالة المياه كئيبة وغير لازمة بل التي يستجيب مما ذكرت أن حالة الصرف تهمتت تقدما عظيما عن حالة تدمير المياه في مدة الصيف .

أظن أنه لا داعي إلى أن أشير أيضا إلى أن إصلاح الصرف وحده لا يصلح الأرض لأن الأرض التي تعمل لها مصارف منخفضة لصرف الزائد من

سممت حضرة ممثل المعارضة يقول البلية في هذا الشأن أيضا كيف تأتون بماء جديد من تزان أسوان المثل ومن سد جبل الأولياء والحال أن القنطار الخيرية ضعيفة لا تحتمل شدة هذا الضغط .

لا أريد أن أزد على ذلك لأن مسألة القنطار تحت البحث وستعمل لها قوة قريبا . أفرض جدلا أنها لن تنوى وستبقى بجانبها الرعدة فإني أطمئن حضراتكم كهتدس يقرر — في حضرة شيوخ المهتمين — أن زيادة المياه من التخزين في جبل الأولياء أو في تزان أسوان أو فيهما مجتمعين . تلك المياه التي سترد إلى مصر في فصل الصيف لن تزيد الضغط على القنطار الخيرية شيعة واحدة ولن تؤثر عليها بأي حال من الأحوال . (تصفيق) .

أنتقل الآن إلى مسألة أخرى تكلت عنها المعارضة أمس كلاما طويلا وهي مسألة الصرف وساجة البلد إليها وبأعرا فيها وما إلى ذلك من اعتراضات اقتضت لتدليل عليها اقتباسات عديدة من تقرير المسترديوى .

ولكن يلوح لي أن المعارضة قد فلتها أن المسترديوى كتب تقريره هذا ككتيبة لباحث قام بها في سنة ١٩٢٧ والحال الآن — في مصر — يخص بالصرف تغير تنبؤا كبيرا عما كان عليه في ذلك الوقت .

لقد كانت مأمورية المسترديوى التي كلفه بها مجلس الوزراء في سنة ١٩٢١ وأساسة المناطق جدا تشمل إزى والصرف في الحسا والمستقبل القريب والبيعد وتشمل أمر تنظيم وزارة الأشغال وترتيب علاقاتها بوزارى الزراعة والمالية وبالجملة بحث طويل مستفيض .

ولكى يصل المسترديوى لنتائج قريبة بقدر ما يمكن من الصواب في هذا البحث الكبير شكلت له الحكومة لجنة من موظفى الوزارات المختلفة ومن رجال الزراعة والمساكن لمعاونته وقد كان لي الشرف أن كنت أحد أعضاء هذه اللجنة .

انتقلنا من أعلى السودان إلى أقاصى الوجه البحرى واجتمعنا مرارا وتناقشنا كثيرا وكان المسترديوى يأخذ مذكرات بكل ما يستقر عليه رأى اللجنة .

ثم وضع بعد ذلك تقريرا مطولا هو في الحقيقة كتاب مخفر من سياسة إزى والصرف وهما يجب اتباعه في المستقبل وخصص فيه بابا للصرف وأخر لرى ولما تكلم من الصرف تكلم من السموميات والمسائل الكبرى . تكلم في ضرورة إقامة طلمبات في الوجه البحرى وأين تكون هذه الطلمبات . وانتقل بجابه إلى المسائل الضيقة حتى أتانا سمما حضرة ممثل المعارضة يتقل عنه ملاحظة في تحسين الصرف الرواوى وما الرواوى إلا أفادة معدودة في مديرق بنى سوف والنيا .

كتب من الصرف فصلا طويلا فلتكس منه حضرة ممثل المعارضة اقتباسات عديدة تلاها على حضراتكم أمس تركت في نفسنا أنما كان المسألة مسألة صرف وصرف فقط .

ولا أدري لماذا — وتقرير المسترديوى في يده — مر على الأبواب الأخرى مرورا سطعيا ولم يتقل شيئا عن تزان جبل الأولياء بينما قد أقره له المستر

الأشغال أن هذا يرجع إلى تعديل المشروع حيث قام الآن على أساس إمكان تلبية الخزائن في المستقبل وهو لم يراع عند التقدير في سنة ١٩٣٦ ونوف هذا فانه أدخل تعديل على المشروع من مقتضاه زيادة عيون القناة.

أمام هذين التعديلين في الرسم يقدر المهندس الاستشاري ووزار الأشغال أن العمل سيكلف ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه على وجه التقريب .

مقبرة الشيخ محمد عمر صبري بك — في سنة ١٩٢٩ رفعت مذكرة من وزارة الأشغال إلى مجلس الوزراء فدرت فيها تكاليف المشروع بمبلغ ٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه .

المقبرة — مذكرة وزارة الأشغال في سنة ١٩٢٩ هي مذكرة سنة ١٩٢٦ ولما ذكرت أن التكاليف قدرت بثلاثة ملايين من الجنيهات لم أدخل فيها قيمة التوضيحات التي قدرت بمبلغ خمسمائة ألف جنيه . كذلك ذكرت أن التكاليف قدرت في هذا العام بمبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه بخلاف التوضيحات المقترحة بمبلغ ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

انتقل الآن إلى مسألة التوضيحات . لقد اقتبس حضرة ممثل المعارضة من كتاب ضبط النيل في سنة ١٩٢٠ ما يدل به على أن السير مردوخ ما كدوله كان يرى أن مبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه هو كل ما هو لازم للتوضيحات . وأنه كان يقدره على أساس إنشاء الخزائن العالي طبعاً . واستغرب كيف تأخر الآن في سنة ١٩٣٦ ونحن نبص في إنشاء الخزائن الواطئ وتقبل الحكومة أن يكون مبلغ التوضيحات ٧٥٠٠٠٠ جنيه .

لو أن حضرة ممثل المعارضة أتى نظراً على الفقرة السابقة للفقرة التي اقتبسها لوجد أن التوضيحات لم يكن مقدراً في سنة ١٩٢٠ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ جنيه قط بل كان هناك توضيح آخر منه وبجانبه .

لقد تسأل حضرة اللجنة عن السبب الذي دعا اللجنة — عند ما عرضت مسألة التوضيحات المصدر بمبلغ ٧٥٠٠٠٠ جنيه — أن تسأل الوزارة : هل هذا هو كل التوضيحات أو أن هناك توضيحاً آخر ؟

لقد سألت اللجنة من ذلك لأنها كانت تعلم بأمر التوضيحات من قبل ولأنها كانت تعرف الفقرة التي سألتها عن حضراتكم والتي يمكن أن تتبينوا منها أن التوضيحات كان يشمل على أراضي في السودان من خزائن جبل الأرياء .

يقول السير مردوخ ما كدوله في كتاب ضبط النيل في الصفحة التي ذكرها حضرة ممثل المعارضة (لأن الفقرة التي اقتبسها في الفقرة التي سألتها) على حضراتكم .

وقد كان السير ما كدوله يتكلم عن الأراضي الزراعية في منطقة النيل الأبيض ولعل في ذكر مقدارها إجابة على أحد الأسئلة التي تقدم بها حضرة ممثل المعارضة .

يقول السير ما كدوله :

” وقد كان أقصى المساحة المزروعة ١٠٧,٠٠٠ فدان في سنة ١٩١٧ ” (يقصد المساحة المزروعة والعرضة للقرى) .

المياه بحاجة في الوقت نفسه إلى أن يربط لها الماء الذي يستعمل لاصلاحها ووزارة الأشغال تحسن صفات في العمل على زيادة الخزون من المياه لتتمكن من أن توفر للأراضي التي يتم اصلاح صريفها المياه التي تمكن من استثمارها .

تكم حضرة ممثل المعارضة من تكاليف المشروع ولقت نظراً في مذكرة وفي بيانه إلى أن المشروع ابتداء في سنة ١٩١٢ أو ١٩١٣ بتقدير لتكاليف مليون جنيه واقتبس من مذكرة عمالي عهد شفيق باشا أن هذه التكاليف زيدت في سنة ١٩١٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم زادها المستشار مكيوتاه مرة أخرى في سنة ١٩٢٢ إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا بخلاف التوضيحات كما اقتبس حضرة من بين أقوال المستديوي ملاحظات له يفهم منها أن المستديوي استكثر مبلغ المليونين من الجنيهات وكسورها إلى آخر ما قاله في هذا الموضوع .

ولكن الواقع أن الرقم الذي كان أمام المستديوي والذي هله أمره ودمه لكاتبه ما كتب لم يكن ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه كما ظن حضرة ممثل المعارضة بل هو مبلغ ستة ملايين من الجنيهات والمطلع على صفحتي ٣ و ٢ من تقرير المستديوي يرى فيه العبارة الآتية :

” وليس في وصى أن أقدر النفقات التقريبية لإنشاء خزائن جبل الأرياء ولكني أريد من مختلف المقترحات والتوصيات ما يمكن تصافه قاصد لتوضيح تقدير ممثل في خلال الشتاء المقبل .

ونظري ممثل هذا التقدير أن يكون أقل بكثير من آخر تقدير عمل للمشروع الأصل وهو الذي أرى على ستة ملايين من الجنيهات . وإلى لأرجو ألا يتجاوز التقدير المنتظر نصف هذا المبلغ بكثير .”

هذا ما قاله المستديوي الذي تستشهد به المعارضة والواقع أن الرقم الذي كان أمامه من تكاليف المشروع هو ستة ملايين من الجنيهات وقد قال كما سمعتم في البارة التي تلاوتها على حضراتكم الآن أنه إذا عدل المشروع واستعملت الحكمة وروى الاقتصاد قد لا يكلف أكثر من نصف هذا المبلغ .

مقبرة الشيخ محمد عمر على فهمي باشا — هل عمل التوضيحات في هذا ؟

المقرر — هذا المبلغ لا يشمل التوضيحات . فحسن إذن أمام حضرات السير مكيوتاه التي بدأت بمليون جنيه زادها في سنة ١٩١٧ إلى ١,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٢,٧٠٠,٠٠٠ جنيه ثم إلى ٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه التي استكثرها المستديوي والتي قال إن نصفها أو أكثر منه قليل يكفي لعمل المشروع .

ثم قدرت الوزارة العمل في سنة ١٩٢٦ بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات بخلاف التوضيحات في تقديرها الآن زيادة قدرها ٧٥٠,٠٠٠ جنيه .

ولما سألت وزارة الأشغال عن سبب الزيادة في التقدير الآن على ما قدره هي بنفسها في سنة ١٩٣٦ — خصوصاً ونحن نعلم أن المهندس الاستشاري الذي يعد لها الرسومات والمقاييسات هو هو بنفسه لم يتغير أجاب وزير

وأرجو أن تذكر إذا كن ديوى يتكلم في سنة ١٩٢٢ فأذا قال لك إن عملاً إذ ذاك عمل مستحيل يكون منى هذا الآن أننا متأخرون عن القيام بما هو لازم - في نظر ديوى - عشر سنوات أو تزيد .

قال ديوى في الصفحة الثانية من تقريره " ولقد سميت للوقوف على آراء أصحاب الأراضي والمزارعين والمصالح الزراعية بالقطر فيما يتبره أشد المطلب الزراعية في الوقت الحاضر استجلاً وأحراراً بأن يعمل على تلبية فوجئت انها تقتصر بلا زراع في تدوير إيراد غزير من المياه الصيفية وفي تحسين الصرف " فالصرف الذي كانت حالته سيئة في سنة ١٩٢٢ والذي تحسن من ذلك الوقت إلى الآن تحسيناً كبيراً تكلم عنه ديوى في تقريره بعد الحاجة لزيد من مياه الري .

وقال في الصفحة الثامنة والعشرين :

"مهما كان البرنامج الذي يتمدد لاستثمار أراضي مصر فلا مفر من مواجهة الحاجة إلى مزيد من المياه الصيفية كلها طرح الأمر على بساط المناقشة واليبحث " .

وقال في الصفحة السابعة والعشرين .

"والواقع أن الحاجة إلى مزيد المياه حاجة ماسة وما يرد الآن من التقارير عن النيل الأبيض من حيث انخفاض المناسيب انخفاضاً خافوا للعامة وقلة التصرفات بديوية غير معهودة ليحتمل أن مصر تحتاجاً أن تعيد النظر مرة أخرى وبأسرع ما يستطيع في مسألة تدوير مورد إضافي للمياه الصيفية . والظاهر أن إيسر الوسائل وأسرعها زيادة إيراد النهر الصيفي هو إنشاء سد جبل الأولياء " .

وقال في صفحة ٢٧ أيضاً " ولكن جدير بالملاحظة في الوقت عينه أنه إذا أريد أن تحصل مصر بسرعة على مقدار إضافي من المياه الصيفية وهو ما تحتاج إلى تكثيره في الحال أشد الاحتياج وأوسعها فليس هناك وسيلة جديدة أخرى غير إنشاء سد جبل الأولياء " .

وقال في صفحة ٦٤ " إن برنامج الاستثمار الذي أوصيت في هذا التقرير باتباعه يبدأ بإنشاء خزان جبل الأولياء بيد أننا ما زلنا نعيد ونكرر أن الإيراد الإضافي الذي سوف يهسر بإنشاء هذا الخزان لا ينتظر أن يزيد كثيراً من القدر اللازم لسد الفيض الشديد الحالي في المناء الصيفية وهي التي لا نرى الآن بما جابت الأراضي التي تروى رأ مستعدياً وبمطالب المناطق الشمالية المستصلحة بعض الاستصلاح " .

هذا أيها السادة هو رأي السيد ديوى وهو الرأي بذاته الذي يصل إليه كل مهندس يدور الموضوع دراسة فنية خالصة من كل تحيز أو ميل لفكرة خاصة .

ولقد قامت بلجنة يبحث الأمر من جميع وجوهه وتقريرها بين أيديكم يجبكم أن تقررنا المشروع وتوافقوا عليه .

الكلمة النهائية - الكلمة العليا - هي لضرائكم ألس الله أن تكون بما يضمن لمصر زيادة رزقتها وبسرهما

(تصديق ساد) .

"ويبلغ منسوب الخزان نحو نصف متر فقط لمدة أسبوع أو اثنين أي من ٣٧٨.٥٠ إلى نحو ٣٧٩ تم تخفيضه تصحيح المساحة التي تقرر تخفيض الزراعة نحو ١٠٠.٠٠٠ فدان وفي السنين التي يتعمد فيها الخزان كصرف للفيضان ويرفع المنسوب إلى ٣٨٠ (ثم ينخفض ثانية حتى يبلغ ٣٧٨ في ١٥ ديسمبر) تكون المساحة التي غمرت تم اكتشف نحو ٤٨٠.٠٠٠ فدان . ومن ذلك يتضح أنه متى أنشئ الخزان لم تكن قائمة السكان منه مقصورة على استراحتهم من الأراضي الصالحة للزراعة سواء من حيث المقدار والجودة بل يصبح أمر الزراعة عندهم غير متوقف على تخطيات فيضان النيل " .

وبعد هذه الفقرة مباشرة قال إنه يرى أن يكون التوضي الذي يعطى للسودان ٣٠.٠٠٠ جنيه هذا فوق ارتفاعه بالماء الذي يكفي لرى مائة ألف فدان في مديرية النيل الأبيض في السنين العادية و ٤٨٠.٠٠٠ فدان في السنين المرتفعة الفيضان .

تطور بعد ذلك أمر التوضي كما أشارت اللجنة إليه في تقريرها وطلبت مبالغ أكبر من هذه فلما عرض الأمر على معالي استعجال سرى باشا في سنة ١٩٢٦ وكان وقتئذ وزيراً لا لشغل رفض رفضاً باتاً أن يشمل التوضي اشتراك السودان في المياه لأنه لم يسمح للسودان بالاشتراك في المياه في ذلك الوقت ما كان في استطاعته أن يرفى إلى أي مدى يصل هذا الاشتراك في المستقبل .

لقد قال معالي سرى باشا إنه يجب أن يكون التوضي كله مالا - وأما لا أريد أن أذكر أرقاماً لسبب أظنه بديها ولكني أؤكد أنه في وقت من الأوقات قدر التوضي بأعضا ما انخفضت عليه الوزارة .

لقد قدر السرم ما كدواته التوضي في سنة ١٩٢٠ ببلغ ٣٠.٠٠٠ جنيه وبالمياه اللازمة لرى أراض مساحتها من ١٠.٠٠٠ إلى ٤٨.٠٠٠ فدان وتسايل المعارضة لماذا تقبل الوزارة دفع توضي أكثر من ٣٠.٠٠٠ جنيه ؟

أظنه بديها أنه لا يمكن - مادامنا لا نعوض السودان ماء - أن نقصر مقدار التوضي على ٣٠.٠٠٠ جنيه كما قدر في سنة ١٩٢٠

أريد أن أعود بكلمة إلى رأي السيد ديوى الذي سمعنا عنه كثيراً بالأمس

إن الذي سمع الاحتياطات التي تليت بحيلة الأوس يظن لأول وهلة أن ديوى أشار في سنة ١٩٢٢ بمزم لزوم إنشاء خزانات جبل الأولياء أو على الأقل بتأجيل إنشائه زمناً طويلاً . ذلك كما قدمت لأن كل الاحتياطات التي تليت أخذت من فصل واحد خاص بالصرف .

لو أردت أن أقبس البلية من الفصول الأخرى ما جله بها خاصاً بخزان جبل الأولياء أو خاصاً بضرورة زيادة المياه للتخزين لاقتضت أنصف ما سمعتموه بالأمس . ولكني أجترى بإقياس واحد أو اثنين يقيين منهما رأي ديوى في سنة ١٩٢٢ - (حيثما كان الصرف أسوأ كثيراً مما هو الآن) - رأيه في مسألة ضرورة زيادة الماء أو علمها وضرورة إنشاء أو عدم إنشاء خزان جبل الأولياء .

نحن لا نذكر على دولة رئيس الحكومة أنه بذل جهود الجبارة للأخذ بيد القلايين واتشالم من هذه الازمة الطاحنة ولكن كل هذه الأدوية والعمليات التي عمل على كبحها لم تكن كافية فن إنشاء تكليف التسليف الزراعي إلى تسليف المزارعين المال اللازم لخدمة اراضيهم إلى الانخفاضات مع مديري البنوك القارية وغيرها على تأجيل انقضاء الديون المستحقة — كل هذه علاجات وقية — وسيأتى وقت تكون فيه هذه الديون مع فوائدها سبها ... (خفية)

قلت إن كل قرش يصرف في هذا المشروع أو في غيره يجب أن يصرف في مصلحة هذا الفلاح .

وحيث إن حضرة زميل حبيب دوس بك قال إنه يجب أن تكون قضاء فأرى أن أرى نفسي حتى أصبح تأكيدا من دولة رئيس الحكومة بأنه سيعمل على إيجاد السبل لانتشال الفلاح من هذه الوحدة انتشالا حاسما لا وقيا . إذا سمعت من دولته هذا الوعد . فأتى بكل سرور أوافق على المشروع وأنا مستريح الضمير على أنه إن تصرف على دولته أن يبد بذلك الآن فلا أقل من أن يعمل على التخفيف من كامل الفلاح المسكين كأن يرفع عنه ملاحضه الخضر أو الرسوم الإضافية الخاصة بمجالس المديريات أو غيرها مما يهيئ منه وفي هذه الحالة يسرن أن أبلى رأى بالموافقة على المشروع .

(تصديق)

مقرة الشيخ محرم محمد سميح بك — إنى مقتنع تمام الاقتناع بأهمية هذا المشروع الجليل وأنه بحث بمنا كائنا من جميع نواحيه . ولكن لما قرأت ما كتب فيه . وبسمت المناقشات التي دارت حوله . عنت لسماتان أريد الاستفادة منهما من حضرة صاحب السعادة وزير الأشغال أو من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة .

المسألة الأولى : هي أن مشروع خزان جبل الأولياء حلقة من سلسلة أعمال تمتد من شمال الدلتا إلى أقصى السودان . على بعد حدود السودان . وذلك لضبط مياه النيل . وليضيق القطر بما يزيد من المياه . وهذه الحلقة حلقة صغيرة بالنسبة لبقيةها لأنه صرف وسيصرف عليها ملايين الجنيهات .

ومن هذه الأعمال المنوية شق قناة في منطقة السود في أعالي السودان . ومنذ سنة ١٩٢٦ اشغلت الوزارة بعمل المباحث في هذه المنطقة . وصرفت عليها إلى الآن ما يقرب من مليون جنيه .

ووجدت في هذه المباحث وفي التقارير التي حملت ضيا أنه لم تعد بالضبط تكاليف شق هذه القناة . ووقت تمتل ؟ ووجدت أنه قدر لها بضعة ملايين من الجنيهات . ورغم من الوقت لانتشال عشرات من السنين .

وهذه مسألة مهمة . وهي أهم من مزارع جبل الأولياء . وتريد أن تصل فيها إلى معلومات أدق لتبين مقدار ما ستكلفه . ومدى الوقت الذي تم فيه . والمسألة الثانية هي : أن الماء الذي يخزن في جبل الأولياء لا يمكن تخنقه في مصر إلا بعد عشر سنوات . منها أروع هي المدة اللازمة لانتشاله . وست بعد إنشائه . يستطيع فيها السكان المقيمون هناك الزيل والانتقال إلى جهات أخرى .

مقرة الشيخ محرم محمد سميح بك — لم يجب حضرة المقرر على وجهته من أسئلة .

المقرر — أنا مستعد للإجابة عنها الآن .

مقرة الشيخ محرم محمد سميح بك — إن بيان حضرة المقرر كان شاملا وأقيا لكل ما كان يحول في نفسي ولم يبق لي إلا سؤال واحد أريد توجيهه إليه وهو كيف قدر التكليف اللازمة لإنشاء الخزان مع أن التصميمات والرسومات لم توضع بعد ؟

المقرر — لقد ذكرت أن الرسومات والتصميمات وضعت بصيغة نهائية في سنة ١٩٢٥ وحل أساسها قدرت التكليف بمبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات والمادة أنه عند وضع تقدير من عمل ما ثم يرد به ذلك لإدخال تعديل عليه يكون في الاستطاعة دائما أن يقدر المهندس على وجه التقريب قيمة التكليف الإضافية .

وحل هذا الأساس أسكن لوزارة الأشغال وأمامها التقدير الأول — أن تضع رقلا تقريرا لما سيتكلفه المشروع في النهاية ، والواقع أن ذكر مبلغ ٣,٧٥٠,٠٠٠ جنيه ليس معناه أن المشروع سيتكلف هذا المبلغ بتمامه وإنما هذا تقدير يعطى فكرة تقريبية عما يتكلفه المشروع .

أما القيمة الحقيقية للتكليف فلا يمكن أن تعرف تماما إلا بعد أن تم المواصفات والرسومات وتعرض في المناقشة العامة وترسول أحد المفاوضين وحضراتهم يعرفون أن سلطات المفاوضين تختلف دائما فقد زيد أو نقص أحدها عن الآخر بما يبلغ مائتين أو ثلثمائة ألف جنيه في مثل هذه المشروعات الكبيرة .

مقرة الشيخ محرم محمد سميح بك — كنت من بادئ الأمر من عيذ للمشروع ومقرض عليه على أن حضرات من سيقولون لي الكلام قد أبدوا كثيرا مما كنت أريد أن أبدي من تمحيذ أو اعتراض .

هذا المشروع مقصود به فائقة المزارع البسيط . وحيث إنى اقتسب إلى هذا الوسط فأتى أريد أن أصل فيها قلت حضرة الشيخ المحترم محمد بك فلا أقول بأن جميع المزارعين أو معظمهم أو بعضهم عائقون للمشروع لأن ذلك ليس في استطاعتهم ولا في استطاعة من هم أرق منهم تفكيراً بكثير ولكن الأمر الوحيد الذي أربده هنا بلسانهم أنهم في حالة ضحك . والفلاح دائما يقول " أحسن اليوم وأحسن غدا " وهو قلق يريد أن يحمي اليوم وما أجل هذا يجب أن لا يصرف قرش واحد من أموال الدولة في غير فائده الساجلة . كل قرش يصرف سواء أكان صرفه في إنشاء هذا الخزان أم في أي مشروع آخر كبير أو صغير يجب أن يوضع في الجبهة التي يمكن أن ينتشل من طرورها هذا الفلاح .

أقول ذلك وأنا أعلم يقيناً أنهم جميعا متفنون متى وأظن أن حضراتكم كذلك من هذا الرأي .

أضيف إلى ذلك أن أولئك القلايين هم السمود التقوى للدولة ويجب أن تراعى مصالحهم من هذه الوجهة .

ومعلوم لحضراتكم أنه عقب إنشاء ترخان أسوان انضمت مصر إلى المخرزون فيه بمجرد انتهاء العمل منه . وفي أثناء العمل انضمت الحكومة القديرة مع السكان الذين تقعر أراضيهم بماء الترخان . وعرضتهم عنها .

فلماذا لا تتبع ذلك فيما يخص ترخان جبل الأولياء حتى نستطيع في أثناء أروع السنوات المقررة لإنشائه أن نتبع هذه القامدة ويتفق مع أصحاب الأراضي بما يرضيهم من توصيات . وإذا مات العمل فيه تنفع بجاهه دون انتظار إلى مدة أخرى .

القرار — إن وزارة الأشغال مهتمة بمسألة قناة السودان اهتماما كبيرا . ولو علمنا أن مساحة هذه المنطقة وحدها تبلغ حوالي خمسة وعشرين مليون فدان . فانا نعرف جليظ أن البحث عن أفضل طريق لشق قناة في منطقة كهذه مغفورة بالماء ويتحدد من الخروطوم بمراحل تقطع في أحد عشر يوما سفرا ليلا ونهارا . والمواصلات فيها رديئة . وأعمال المساحة والبحث فيها شاقة . نعرف أن كل ذلك يستغرق زمنا طويلا .

صحيح أنه في الوقت الحالي سهلت هذه المسألة نوعا ما . وذلك حينما قامت وزارة الأشغال بمساحة هذه المنطقة بالطيارات . وأظن أن عملية هذه المساحة انتهت .

وعل ما نظهر من عملية المساحة تحد لدى وزارة الأشغال بضمة خطوط . أظنها عشرة . أو أحد عشر . فليها أن تبنيها كلها واحدا واحدا . لاختيار أفضلها .

ولما كان العمل ضخما وكثيرا . فالتابع به في منطقة المواصلات فيها . والإقامة بها . والأحوال الصحية فيها على أسوأ ما يكون . فانه لتلك لا ينظر أن تم وزارة الأشغال العمل فيها بين عشية وضحاها . ولا يصح أن نطلب منها ذلك .

وإنما الذي يطعننا هو أن وزارة الأشغال متعبة درسها متعبة جدية . وإلى أعرف أن وزارة الأشغال غير مكنتية — كما أن لجنة ترخان جبل الأولياء غير راضية — بالقليل من الماء الذي سيأتي من تلمية ترخان أسوان أو من ترخان جبل الأولياء .

فالوزارة لم تضع شيئا من الوقت . وإن يصبر المجلس عليها . لو أنها أشاعت وقتا غير لازم في إنهاء بحث مشروعات منطقة السودان .

المسألة الثانية : هي لماذا يكون ملء ترخان جبل الأولياء تدريجيا . بدلا من أن يكون ملوء دفعة واحدة . إن ملأه بهذه الطريقة ليس مستحيلا . ولكن لو أريد ملؤه مرة واحدة اترتب على ذلك قفلة السكان دفعة واحدة . ويترتب على ذلك أن الصويض يكون أكثر مما لو كان الملء والانتقال تدريجيا .

هذا وظاهر من مذكرة وزارة الأشغال أنها بحاجة لتقدير من المياه لتحويل رى بعض المياض إلى رى صيفي . وهذه العملية يخشى تنفيذها عدة سنوات .

ولما أنشأت الوزارة ترخان أسوان أولا . وقامت بتحويل مياض مصر الوسطى . كان هذا التحويل يتم تدريجيا . فكانت تحول في كل سنة حوزا أو حوضين . أي نحو أربعين أو خمسين ألف فدان سنويا . وذلك لأنه لا يمكن أن تم عملية التحويل إلا تدريجيا حتى يتسنى الرى الحوضي . ويصبح ريا صيفيا .

ومن حيث إننا لا نستطيع تحويل مائتين وخمسين ألف فدان أو ثلثها ألف فدان من رى حوضي إلى رى صيفي في سنة واحدة . فلهذا في حاجة إلى استخدام المياه كلها دفعة واحدة لأننا نحول في كل سنة نحو خمسين ألف فدان إلى رى صيفي مع إبقاء الباقي من هذه الأرض ليرى بطريق المياض . وهكذا إلى أن يتم تحويل هذه المساحة إلى رى صيفي .

فإذا كان الماء في ترخان جبل الأولياء مخصصا لصحولى رى نحو مائتين وخمسين ألف فدان إلى رى صيفي على عدة سنوات . فلماذا نطلب من وزارة الأشغال السرى في تعديل اتفاق الترميمات لتدفع مبلغا أكبر مما اتفقت عليه بكثير . وذلك من أجل أن تكون لها حرية الانتفاع بالمياه دفعة واحدة . مع أنها لن تحتاج لها إلا في عدة سنوات . (تصديق)

مقرر الشيخ المحترم سعادة المصطفى بالله — اكتفاء بما سمعتم من حضرة الشيخ المحترم مقرر اللجنة في بحث الموضوع من الناحية الهندسية والتقنية أرى الموافقة على هذا المشروع الذى سيأتي بالماء فيحيينا . قال الله تعالى . " وَجِئْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلِّ جَنَّةٍ نَافِثًا " .

الرئيس — هل توافقون حضراتكم على الملاحظات العامة الواردة في تقرير اللجنة من هذا المشروع . (موافقة)

الرئيس — إذن يتل مشروع القانون وتأخذ رأى عليه بإنشاء بالاسم . تل مشروع القانون وهذا نصه :

نحن نؤاد الأول ملك مصر

تقرر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يمشد إنشاء ترخان جبل الأولياء في السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء في ٣ يناير سنة ١٩٣٢ ويتخذ هذا العمل بمقدور صدور القانون الذى يربط الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يصمم هذا القانون بخاتم الدولة وأن ينشر في الجريدة الرسمية ويتخذ كقانون من قوانين الدولة .

الرئيس - يقرر المجلس الموافقة على مشروع هذا القانون بأغلبية أربعة وسبعين صوتاً من ثمانية وسبعين .

هذا وقبل أن أختتم هذه الجلسة التذكارية أرى واجباً على أن أقدم إلى حضرة رئيس لجنة مشروع نزل جبل الأولياء . وحضرات أعضائها المحترمين التحية والتبته الساميتين على ما قاموا به من درس هذا المشروع درساً واقعياً مستفيضاً . وعلى ما سجلوه في تقريرهم القيم من صحيح دامغة . وآيات بينات . ولا غرو لمن بين أعضائها أعظم المهتمين الفنيين الذين يجب الأخذ بأرائهم . والخضوع لمشورتهم . وإني في هذا أصبر عن شهور أغلبية هذا المجلس المؤخر .

واقف تعالى أسأل أن يصل هذا الخزان بركة مباركة على مصر وأهلها وتبليها . كما أسأله تعالى أن يوفقنا جميعاً إلى كل ما فيه الخير للوطن العزيز في رعاية حضرة صاحب الجلالة مولانا ملك مصر المظم . وأن يحفظ ذاته العلية على الدوام . اللهم آمين .
(تصفيق حاد متواصل) .

أخذ الرأي على المشروع بالثناء بالإسـم فكانت النتيجة كما يأتي :

عدد الأصوات التي أعطيت ٧٨

الأغلبية المطلقة ٤٠

الموافقون ٧٤^(١)

غير الموافقين ٤^(٢)

امتنع واحد^(٣)

الرئيس - ليد حضرة الشيخ المحترم محمود إسماعيل أبانته بك سبب امتناعه .

قصة الشيخ المحترم محمود إسماعيل أبانته بك - مع موافقتي على المشروع من الوجهة الفنية والسياسية والحربية فإني لم أسمع ما يطعنني من جهة إتخاذ حالة الفلاح من الكارثة التي يائنها الآن . ولذلك امتنعت عن إعطاء صوتي .

(١) الموافقون :

إبراهيم نائب بك . إبراهيم رجب باشا . أبرزيد عطاري بك . أحمد البنازي بك . الشيخ أحمد السيد إبراهيم زين . أحمد ذوالفقار باشا . الدكتور أحمد رشيد عبد الله بك . أحمد زور باشا . أحمد طهت باشا . أحمد مرغان باشا . الدكتور أحمد فهمي الرشيد بك . أحمد نجيب براده بك . ادوار نصري بك . الدكتور أحمد يوسف عطية الفتى . إسماعيل سري باشا . إلياس حوض بك . أمين حسين يوسف الفتى . أمين خال باشا . جرجس زقاني باشا .

حافظ حسن باشا . حاج تاجم الفتى . حبيب دوس بك . حسن وشوان حادي بك . حسن علي جازي بك . حسن ظفر باشا . الشيخ حسين صالح خليفة . حسين واصف باشا .

الدكتور زكي غنار الجيزي الفتى . سلطان السدي بك . سلطان محمود بيك . سليمان مكيان أبانته بك . شفيق سة الله جلالة الفتى . صالح حق باشا .

الشيخ عبد الناق عاصم بدران . عبد الملق الطيل بك . السيد عبد الحيد الكري . عبد الحيد سليمان باشا . عبد الرحمن رضا باشا . عبد البرز القيسوني بك . عبد العزيز سيف النصر بك . عبد الفتاح يحي باشا . عبد الكريم شديد بك . عبد الله مكيه بك . الشيخ عبد الحيد سليم . اللواء عبد الحيد فريد باشا . اللواء عبد الله باشا . علي جمال الدين باشا . علي فهمي باشا . علي ماهر باشا . عيسى حسن زايد باشا .

قلبي فهمي باشا .

عبد الأمير القطار الفتى . الشيخ محمد الأحدي القطارى . عبد توفيق مهاب بك . محمد شيرت راسي بك . اللواء محمد مدققي يحي باشا . محمد فصي بك . محمد نصر باشا . محمد فهمي البنازي باشا . محمد مصطفى عمريه بك . محمد منصور الفتى . محمد نجيب شكرى بك . محمد أمير النصر بك . محمود شكرى باشا . اللواء محمود مزي باشا . الدكتور مرسى محمود الفتى . مصطفى رشيد بك . الدكتور مصطفى صفوت بك . القزق موسى كزاد باشا .

نخلة الخليل باشا . نصر حامد بك . يعقوب يباري عطية بك . يوسف قطاري باشا . يحي إبراهيم باشا .

(٢) غير الموافقين :

حسن صري بك .

الدكتور محمد طاهر بك . محمد فته بك . الدكتور محمود عبد الوهاب بك .

(٣) امتنع :

محمود إسماعيل أبانته بك .

(١١) .

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٣٢

باعتاد إنشاء خزان جبل الأولياء^(١)

نحن فؤاد الأول ملك مصر

نقر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتي نصه وقد صدقنا عليه وأصدرناه :

مادة ١ — يتمد إنشاء خزان جبل الأولياء في السودان على الوجه المبين بمذكرة وزارة الأشغال العمومية إلى مجلس الوزراء في ٣ يناير سنة ١٩٣٢

وينفذ هذا العمل بمجرد صدور القانون الذي يرتب الوسائل المالية لتنفيذه .

مادة ٢ — على وزير الأشغال العمومية تنفيذ هذا القانون .

نأمر بأن يسم هذا القانون بقائم الدولة وأن يشترى الجريدة الرسمية وينفذ كقانون من قوانين الدولة ما

صدر بمرأى النية في ١٥ مفرسة ١٣٥١ (١٩ يونيو سنة ١٩٣٢) .

فؤاد

بأمر حضرة صاحب الجلالة الملك

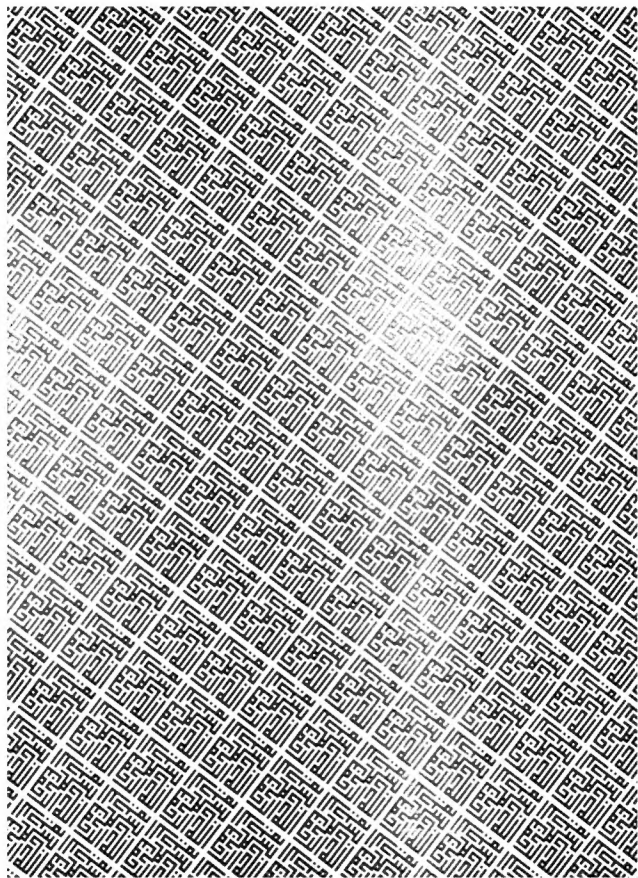
رئيس مجلس الوزراء

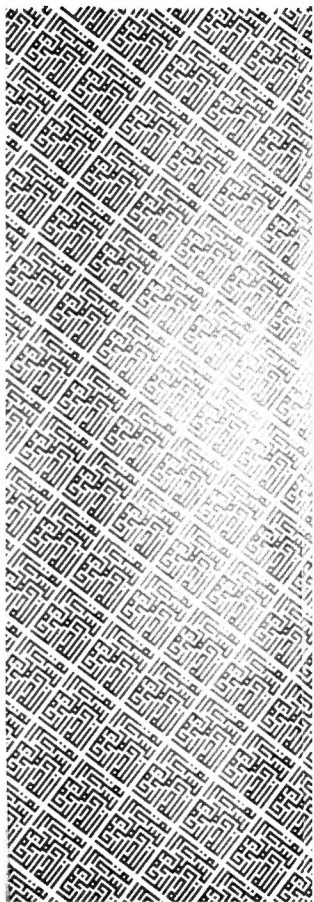
إسماعيل صدقي

وزير الأشغال العمومية

إبراهيم فهمي كرم

٢٩٢ / ١٩٠١ / ٢٩





Biblioteca Alejo José G. Sison



0221694